

المستشار
عبدلّٰى خليل
رئيس محكمة الاستئناف

جرائم القتل والإصابة الخطأ والتعويض عنها

يشمل أركان تلك الجرائم ، وعقوبتها ، وتسبب الأحكام فيها ، والتعويض عنها أمام القضاء المدني أو الجنائي أو بطريق الإدعاء المباشر حجية الأحكام الجنائية والمدنية وقرارات النيابة الصادرة لهذه الجرائم . وأهم المشكلات العملية بشأنها ، وعلى وجه الخصوص المسؤولية الناشئة عن خطأ الأطباء ، وأخطاء الهدم والبناء ، وحوادث السيارات والترام والسكك الحديدية ووسائل النقل العام ، والحوادث التي تقع نتيجة الإهمال في صيانة وإستخدام المال العام . والحوادث الناتجة عن إصابة العمل . مع جميع أحكام النقض التي صدرت بصدد هذه الجرائم حتى الآن وصيغ الطلبات والدعاوى



دار الكتب القانونية

المحلة الكبرى
السيب بنات ٩٤ شارع عدلي يكت

ص . ب . ٢٥٥ - ت : ٤٠ / ٢٢٦٢٠٦

المستشار
عزى خليل
رئيس محكمة الاستئناف

جرائم القتل والإصابة الخطأ والتعويض عنها

يشمل أركان تلك الجرائم ، وعقوبتها ، وتسبب الأحكام فيها ، والتعويض عنها أمام القضاء المدني أو الجنائي أو بطريق الإدعاء المباشر حجية الأحكام الجنائية والمدنية وقرارات النيابة الصادرة لهذه الجرائم . وأهم المشكلات العملية بشأنها ، وعلى وجه الخصوص المسؤولية الناشئة عن خطأ الأطباء ، وأخطاء الهدم والبناء ، وحوادث السيارات والترم والسكر الحديدية ووسائل النقل العام ، والحوادث التي تقع نتيجة الإهمال في صيانة واستخدام المال العام . والحوادث الناتجة عن إصابة العمل . مع جميع أحكام النقض التي صدرت بصدد هذه الجرائم حتى الآن

وصيغ الطلبات والدعاوى

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA



دار الكتب القانونية

المخيلة الكبرى

السيب بنات ٢٤ شارع عدلى كوت

ص . ب : ٢٥٥ - ت : ٤٠ / ٢٢٦٢٠٦

الإهداء

إلى كل من يريد المحافظة
على حياته وحياة الآخرين

أهدي هذا الكتاب

تهديد وتقسيم

جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات تشابه جريمة القتل العمد فى أن محل كل منهما انسان حى ، وفى أن نتيجهما وفاته . كما أن جريمة الإيذاء الخطأ المنصوص عليها فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات تشابه جريمة الجرح والضرب فى أن محل كل منهما انسان حى ، وفى أن نتيجهما إصابته فى سلامة جسمه أو صحته . وعند هذا الحد يقف التشابه بين النوعين ، ليظهر وجه الفرق جليا بينهما فى الركن المعنوى أو الأدبى . فحين يقوم القتل والجرح والضرب عمدا على انصراف ارادة الجانى الى تحقيق وقائع الجريمة كما يتطلبها القانون ، فان القصد الجنائى ينعدم يتاتا فى القتل والايذاء الخطأ لتحل محله فكرة خطأ الجانى أو اهماله بوصفه أساسا أدبيا لمسا لئله .

وقد أعطى قانون العقوبات المصرى تعريفين متماثلين لكل من القتل والايذاء الخطأ ، اذ لا فارق بينهما فى الواقع من ناحية الأفعال المادية ، ولا الركن المعنوى وهو فى الحالين الاهمال أو الخطأ ، وكل الفارق بينهما هو أن النتيجة النهائية فى الحالة الأولى هى وفاة المجنى عليه متأثرا باصابتة ، بينما هى فى الحالة الثانية شفاؤه منها .

ونظرا لأهمية هاتين الجريمةين - جريمة القتل الخطأ والايذاء الخطأ - فى الحياة العملية فقد أفردنا لهما هذا الكتاب بالشرح والتبسيط والتعليق ، لتقريب مفهومهما الى القارئ والباحث ، مع التعرض لأهم المشاكل العملية التى تثور فى فلك هاتين الجريمةين وما انتهت اليه قضاء المحاكم فى هذا الخصوص .

وسنعالج جريمتى القتل والايذاء الخطأ فى بابين :

الباب الأول :

يتضمن أركان جريمة القتل والإيذاء الخطأ ، والعقوبة المقررة لهما ، وبيانات حكم الإدانة ، وأهم التطبيقات العملية للخطأ .

الباب الثانى :

يتضمن التعويض عن القتل والإيذاء الخطأ ، سواء أمام المحاكم الجنائية أو بطريق الإدعاء المباشر أو أمام المحاكم المدنية .

الباب الأول

أركان القتل والايذاء الخطأ ، والعقوبة ، وبيانات حكم الادانة
وأهم التطبيقات العملية للخطأ

الفصل الأول

أركان جريمة القتل والايذاء الخطأ

الفصل الثاني

عقوبة القتل والايذاء الخطأ

الفصل الثالث

تسبيب الأحكام في القتل والايذاء الخطأ

الفصل الرابع

أهم التطبيقات العملية للخطأ

الفصل الأول

أركان الفعل والإيذاء الخطأ

جريمة القتل الخطأ وردت في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات^(١) فقد نصت هذه المادة على أن " من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين " .

وجريمة الإيذاء الخطأ وردت في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات^(٢) فقد نصت هذه المادة على أن " من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذاؤه بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح

(١) معلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ الجريدة الرسمية العدد ١٦٨ الصادر في ٧/٢٥/

١٩٦٢ .

(٢) معلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ ، ثم بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الجريدة الرسمية

العدد ١٦ الصادر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني أخلاقيا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص فاذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة فى الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين " .

وبين من هذين النصين أنهما يتطلبان فى الجريمتين معا - القتل الخطأ والإيذاء الخطأ - قيام ثلاثة أركان هى :
أولا : قتل المجنى عليه أو إيذاؤه .
ثانيا : صدور خطأ غير عمدى من الجاني .
ثالثا : رابطة السببية بين القتل أو الإيذاء وبين الخطأ .
وسنعالج كل ركن من هذه الأركان فى مبحث مستقل .

المبحث الأول

قتل المجنى عليه أو إيذاؤه

فعل القتل أو الإيذاء هو الركن المادى للجريمة ، فيجب أن يحدث الوفاة أو الإيذاء . فالقانون لا يمتد إلا بهذه النتيجة المادية أى بوقوع الضرر فعلا ، ولا يعاقب على الخطأ فى ذاته مهما كان جسيما إذا لم ينتج عنه قتل أو إيذاء . وعلى ذلك فلا عقاب على الشروع فى القتل أو الإيذاء باهمال ، لأن العبرة بحصول النتيجة فعلا ، والشروع لا يكون إلا فى الجرائم العمدية التى يتصور البدء فى تنفيذها ، وهذا النظر لا يستقيم فى جرائم القتل والإيذاء باهمال .

المقصود بالقتل

فى طبيعة جريمة القتل معنى الاعتداء على الحياة ، فلا بد إذن أن يكون المجنى عليه على قيد الحياة عند ارتكاب القتل ، فلا يتحقق القتل على ممتدى

عليه قد فارق الحياة قبل وقوع الاعتداء . على أنه يكفى أن يكون المجنى عليه انسانا حيا ولو كان وليدا حديث العهد بدنيا الناس ، بل ولو كان وليدا ولم يتم وضعه نهائيا مادام قد بدأ فى الاتصال عن رحم الأم ودبت فيه أنفاس الحياة .

والعبرة فى المجنى عليه بحياته لا بحيويته . فيكفى أن يقع عليه فعل القتل وهو على قيد الحياة وإن كان غير قابل لأن يعيش طويلا ، ولا يهم فى المجنى عليه سوى أن يكون انسانا بصرف النظر عن أى اعتبار آخر كالسن أو الحالة الجسمية أو العقلية أو الجنسية أو الجنس . وعلى ذلك لا يقبل من الجانى الاعتذار بأن المجنى عليه كان مصابا بمرض قاتل فى ذاته كان سيؤدى بالضرورة الى وفاته قبل الحادث .

وتبدأ الحياة للانسان فى اللحظة التى تنتهى فيها مرحلة اعتباره جنينا ، فالمرحلتان تتعاقبان دون فاصل أو ثغرة بينهما ، فالمجنى عليه اما جنين واما انسان يحيا مستقلا عن جسم أمه . والمشرع يحمى الجنين بنصوص خاصة (المواد من ٢٦٠ الى ٢٦٥ عقوبات) فى حين يحميه فى مراحل حياته العادية التالية بالنصوص على تعاقب على القتل أو الإيذاء العمد أو الخطأ .

ولا صعوبة اذا ارتكب الفعل قبل أن تبدأ عملية الولادة حتى ولو كان الحمل فى لحظته الأخيرة ، فأى خطأ أو إهمال يقع على الأم ويؤدى الى اصابة الجنين أو اسقاطه ، فلا عقاب عليه ، لأن جرائم الاجهاض كافة جرائم عمدية وتتخذ ركنها المعنوى صورة "القصد الجنائى" وليس فى القانون جريمة اجهاض غير عمدى ، ولو اتخذ الخطأ صورة جسيمة . وتطبيقا لذلك اذا صدم المتهم الحامل بسيارته دون عمد فأحدث بها اصابات أفضت الى اجهاضها لم يكن مستولا عن اجهاض وانما يسأل عن اصابة غير عمدية أو عن قتل غير عمدى اذا افضت الى الوفاة وذلك بالنسبة للأم فقط ، اذ لا يتصور الاعتداء غير العمدى على جنين .

ولا صعوبة كذلك اذا ارتكب الفعل بعد انتهاء عملية الولادة وانفصال المولود نهائيا عن جسم أمه ، فاذا وقع خطأ أو إهمال على الأم والمولود وتنتج عن ذلك اصابتهما أو اصابة أحدهما ، فان المتهم يخضع لنصوص المادتين ٢٤٤ ، ٢٣٨ من قانون العقوبات باعتبار أنهما شخصين منفصلين وليس شخصا واحدا .

ولكن تنور الصعوبة إذا ارتكب الفعل أثناء عملية الولادة خاصة حين تستغرق هذه العملية وقتا قد يطول إذا تعسرت الولادة ، ونحن نميل الى الرأى القائل^(١) بأن الحياة العادية للإنسان تبدأ ببداية عملية الولادة لا بانتهائها أو بلحظة متوسطة بين بدايتها ونهايتها ، وعله هذا التحديد أن المولود يحتاج فى خلال الفترة التى تستغرقها ولادته - ويكون أثنائها فى متناول يد غيره وخاصة المولد - الى حماية القانون اذاء الأفعال غير العمدية التى تمس حياته ، وكذا الأفعال العمدية التى تؤذيه فى سلامة بدنه . وتفسير هذه الحاجة أن المولود يتعرض خلال عملية الولادة الى أفعال لم يكن يتعرض لها حين كان مستكنا فى جسم أمه .

ولكن متى تبدأ عملية الولادة وما هو الضابط لهذا التحديد ؟
ان عملية الولادة تبدأ ببداية احساس الحامل بالآلام التى تنشأ عن تقلص عضلات الرحم وتقضى فى نهايتها الى القلق بالمولود الى خارج جسمها . فهذه الآلام تعنى تحرك المولود فى طريقه الى العالم الخارجى وصيرورته بذلك سالحا كى يتلقى على نحو مباشر أثرا خارجيا . أى أن يتأثر فى حياته وسلامة جسمه بالأفعال التى ترتكب فى العالم الخارجى دون أن يكون تأثره بها نتيجة غير مباشرة لتأثير جسم الأم بها . فيصير شأنه شأن غيره من الناس سالحا لأن يكون محلا مباشرا لأفعال الاعتداء التى ترتكب فى العالم الخارجى . وتقوم الحاجة الى حمايته إزاء هذه الأفعال .

وحين لا تكون الولادة طبيعية فان بدايتها تحددتها لحظة تطبيق الأساليب الفنية - جراحية كانت أم غير جراحية - على جسم الحامل ، اذ الشأن فى هذه الأساليب أن تقضى مباشرة الى اخراج المولود خارج جسمها فتعادل فى الأهمية القانونية لحظة احساسها بالآلام .

واذا بدأت عملية الولادة - ومن باب أولى اذا انتهت - فالمولود تحميه نصوص القتل والايذاء الخطأ ولو كان غير صالح للحياة .

وتنتهى حياة الانسان حين يلفظ نفسه الأخير ، وحتى هذه اللحظة يظل جديرا بحماية القانون .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى التسم الخاص . طبعة ١٩٨١ ص ١٢ .

المقصود بالايذاء :

الايذاء هو كل فعل يس الحق فى سلامة الجسم أو صحته مهما كان ضئيلا .
فيشمل الضرب والجرح واعطاء المواد الضارة وغيرها من الأفعال التى تتضمن
اعتداء على سلامة الجسم : وليس المقصود بالاصابة هى الاصابة الظاهرة فقط فى
جسم الانسان ، بل أيضا الاصابات الباطنية والتى تؤثر فى صحته أو تسبب له
مرضا .

وأذا كان نص المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قد اقتصر على لفظى "الجرح"
و"الايذاء" ولم يتضمن لفظ "الضرب" أو عبارة "اعطاء المواد الضارة" وهى إحدى
صور الاعتداء على سلامة الجسم - كما فعلت المادة ٢٦٥ عقوبات بالنسبة للجرائم
العمدية - فان ذلك لا يعنى أن المشرع أراد اعطاء مدلول لفعل الاعتداء فى الجرائم
غير العمدية أضيق من دلالاته فى الجرائم العمدية واستبعاد الأفعال التى لا تتخذ
صورة الجرح أو الايذاء . فلنظ الجرح أو الايذاء يجب أن يفسر فى ضوء العلة من
التجريم ، وهى كفالة الحماية الكاملة للحق فى سلامة الجسم ، ويتقضى ذلك أن
يعطيا دلالة واسعة بحيث تشمل كل صور الاعتداء على هذا الحق ، وإلا كانت هذه
الحماية ناقصة ملينة بالثغرات التى ينفذ منها الاعتداء على الحق دون أن يناله
التجريم ، هذا فضلا عن أن لفظ "الايذاء" واسع المدلول بطبيعته ، ودلالته اللغوية
تسمح بتفسيره على نحو تدخل فيه كل صور المساس بسلامة الجسم ، ولذا أثرتنا
وصف الجريمة بأنها جريمة "الايذاء الخطأ" وإن كان العمل قد جرى على تسميتها
بالإصابة الخطأ .

وتعد اصابة المجنى عليه النتيجة التى تترتب على فعل الاعتداء ويتمثل
فيها الأذى الذى ينال جسم المجنى عليه . فان لم يحدث اصابة فلا تقوم المسؤولية
أيا كانت جسامة الخطأ الذى شاب مصلك الجانى . ويجب أن تقف النتيجة عند حد
الإصابة ، فان جاوزت ذلك الى وفاة المجنى عليه ، فان المسؤولية الجنائية تتجاوز فى
الغالب نطاق الاعتداء على سلامة الجسم الى القتل غير العمدى . ولكن من الجائز
أن نتصور حالات تقف فيها المسؤولية عند حد الاعتداء على سلامة الجسم على
الرغم من وفاة المجنى عليه ، وموضوع ذلك أن تنتفى علاقة السببية بين فعل
الجانى ووفاة المجنى عليه ، ويتحقق ثبوتها مع ذلك بين هذا الفعل والاصابة التى
نالت المجنى عليه أولا ثم ازدادت خطورتها - بتأثير عوامل مستقلة عن فعل
الجانى وليس فى استطاعته وليس من واجبه توقعها - حتى أفضت الى الوفاة^(١) .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ص ٤٦ .

وجدير بالذكر أن وصف الواقعة لا يختلف تبعا لجسامة الاصابة ، فيستوى أن ينشأ عن الايذاء عادة مستعجلة ، أو مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، أو لا تبلغ هذه الدرجة من الجسامة . فالوصف القانوني واحد مادام يتجوز المجنى عليه من الموت ، وإن كان لجسامة الاصابة تأثيرها في الواقعة كظرف قانوني مشدد على النحر الذي سنعرض له عند التحدث عن عقوبة الايذاء الخطأ .

جرمى المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ جرمين متغايرتين

إن جريمة القتل الخطأ الواردة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وجريمة الايذاء الخطأ الواردة في المادة ٢٤٤ من ذات القانون وإن كانتا من طبيعة واحدة إلا أنهما تعالجان جرمين متغايرتين لكل منهما كيانهما الخاص ، وإن قائلنا في ركبي الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ، إلا أن مناط التمييز بينهما هو في النتيجة المادية الضارة ، فهي القتل في الجريمة الأولى والاصابة أو الايذاء في الجريمة الثانية .

ولم يعتبر المشرع القتل ظرفا مشددا في جريمة الاصابة الخطأ ، بل ركنا في جريمة القتل الخطأ مما لا محل له لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الاصابة الخطأ ، أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الاصابة الخطأ . وقد انتهت محكمة النقض بسبب ذلك الى نتيجة هامة في شأن عدم جواز التداخل بين عقوبات المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ عند توافر بعض الظروف المشددة للعقاب على ما سيرد بيانه فيما بعد عند التعرض لعقوبات القتل والايذاء الخطأ .

عدم وجود جثة القتل لا يمنع من محاكمة الجاني

يجب أن يثبت أن المجنى عليه انسانا حيا قبل تعرضه لفعل الاعتداء حتى تقع جريمة القتل الخطأ كما سبق القول ، ولا يثبت توافر هذا الشرط يتعين على المحقق أن يقوم بتحديد شخصية المجنى عليه تحديدا دقيقا من حيث نوعه ولونه وسنه ومواصفاته وملابسه التي كان يرتديها وغير ذلك مما يساعد على معرفته أو التعرف عليه ، ومع ذلك فإن هذا التحديد ليس شرطا لازما إذا لم يكن في أوراق الدعوى ما يشكك في كون المجنى عليه حيا وقت القتل . وبالتالي فلا يشترط لصحة الحكم أن يثبت في مدوناته صراحة توافر هذا الشرط طالما أنه لم يكن مداراً للنزاع .

ولا يمنع من محاكمة الجاني عدم وجود جثة القتيل متى أمكن اثبات واقعة القتل في ذاتها . وإنما يجب الاحتياط الشديد في هذه الحالة حتى لا يعاقب شخص بجرمة لم يرتكبها . وليس على المتهم أن يثبت في هذه الحالة أن القتل لا يزال حيا أو يدل على مكانه ، وإنما النياية العامة هي المكلفة باثبات حصول القتل وتوافر أركانه وصحة استناده الى التهم^(١) .

ضرورة وصف الاصابة والاشارة الى التقارير الطبية الخاصة بها
مادامت الاصابة - سواء القتل الخطأ أو الايذاء - هي النتيجة التي تترتب على فعل الاعتداء ويتمثل فيها الأذى الذي ينال جسم المجنى عليه ، فمن الضروري وصف هذه الاصابة وبيان نوعها وصلتها بالوفاء مع الاشارة الى التقرير الطبي المثبت لها . فاذا تعدد المجنى عليهم وجب بيان الاصابات التي حدثت بكل منهم وسبب الوفاة أو الايذاء من واقع التقارير الطبية الموضحة لذلك . فاذا انتهى الحكم الى ادانة المتهم ومعاقبته عن نتيجة القتل الخطأ أو الايذاء الخطأ دون أن يذكر ما سلف بيانه فان الحكم يكون قاصرا ومعيبا .

القتل أو الايذاء من المسائل الفنية
القتل أو الايذاء الخطأ من المسائل الفنية البحتة التي يجب أن تتأيد بالدليل الفني ، وهو التقرير الطبي ، ويتعين على المحكمة أن تستند اليه في اثبات النتيجة وعلاقة السببية بين هذه النتيجة والخطأ المنسوب الى الجاني . باعتبار أن هذه الأمور من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لايذاء الرأي فيها دون الاستعانة بخبير فني .

تطبيقات قضائية

تفاير جرمة القتل الخطأ عن جرمة الاصابة الخطأ . لا محل لاعتبار المجنى عليهم في جرمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جرمة الاصابة الخطأ .

يبين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات ومن ورودهما على غير مثال واحد في التشريع أنهما وإن كانتا من طبيعة واحدة إلا أنهما

(١) انظر طعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣ . س ١١ ص ٥٢١ .
مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١ ص ٧٥ ، طعن رقم ١٥٧٤ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١/٢٤ .
مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٧ ص ٩٥٣ ، طعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ ص ٤٦٢ .

تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منهما كيانها الخاص ، وقد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة ، وهما وإن تآملتا في ركبي الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة إلا أنه مناط التمييز بينهما هو النتيجة المادية الضارة فهي القتل في الأولى والاصابة في الثانية ، ولم يعتبر الشارع القتل طرفا مشددا في جريمة الاصابة الخطأ بل ركنا في جريمة القتل الخطأ مما لا محل معه لاعتبار المجنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الاصابة الخطأ أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الاصابة الخطأ . ومن ثم فإن القول بوجود تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التي أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص واصابة آخر يكون تقييدا لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ وتخصيصا لعمومه بغير مخصص .

[طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ص ١٩٣ ص ٢٣٣]

عدم عناية الحكم بوصف الاصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة . قصور .

* إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يشر الى الكشف الطبي المتوقع على المجنى عليه ، ولم يعن بوصف الاصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة ، فإنه يكون قاصر البيان .

[طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/٧ . مجموعة القواعد

ج ١ بند ١ ص ٩٥٣] .

* إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بناء على ما قالت من أنه ثبت لها من مناقشة الطبيب الذي كشف على المجنى عليها ومناقشة الدفاع له أن سبب الوفاة يرجع - كما جاء بالكشف الطبي المتوقع عليها - الى اصابتها بكسر بأعلى عظمة الفخذ الأيمن وأن هذه الاصابة تتفق مع ما شهد به شاهد الحادث . . . الخ ، وكان الثابت بمحضر الجلسة على لسان الدفاع أن مناقشة الطبيب المشار اليه قد اقتضت على بيان سبب الاصابة التي شوهدت بالمجنى عليها ولم تتناول سبب الوفاة وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبي التي أشارت اليه في الحكم ، فإن إدانة المتهم على أساس أن الاصابة التي تسبب في أحداثها هي التي نشأت عنها الوفاة لا تكون قائمة على أساس كاف .

[طعن رقم ٩٣٣ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/١١ مجموعة القواعد ج ١

بند ٢ ص ٩٣٥] .

* إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسببت هذه الصدمة وفاته ، دون أن يذكر شيئا عن بيان الاصابات التى أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهت الحكم الى أن هذه الاصابات هى التى سببت الوفاة ، فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .
[طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢١ مجموعة القواعد ج ١ بند ٣ ص ٩٣٥] .

* إذا كان الحكم المطعون فيه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ تأسيسا على أنه صدم المجنى عليها بالعربة التى كان يقودها لم يذكر شيئا عن ماهية الاصابات التى قال انها حدثت بالمجنى عليها وأودت بحياتها ، فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وفاة المجنى عليها وبين الحادث الذى قال انه وقع بخطأ الطاعن ، ولذا فانه يكون قد جاء قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان بها الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .
[طعن رقم ١٢٩٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٠ مجموعة القواعد ج ١ بند ٤ ص ٩٣٥] .

* إذا كان الحكم اذ أثبت فى تحصيله لواقعة الدعوى أن المتهم صدم المجنى عليه بسيارته ، لم يبين الاصابات التى لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الاصابات ، فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .
[طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/٢٤ مجموعة القواعد ج ١ بند ٦ ص ٩٣٥] .

* إذا كان الحكم انتهى الى ادانة المتهم ومعاقبته عن جرمي القتل والاصابة الخطأ ، لم يذكر شيئا عن بيان الاصابات التى أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهت الى أن هذه الاصابات هى التى سببت وفاة المجنى عليها الأولى ، فانه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه .
[طعن رقم ١٦٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢ مجموعة القواعد ج ١ بند ٧ ص ٩٣٥] .

* لئن كان الحكم المطعون فيه قد دل على أن السيارة قيادة الطاعن اصدمت من الخلف بالسيارة التى كان المجنى عليه الأول يقف على سلمها بحكم عمله "كعمال" أثناء وقوفها بالطريق وأنه ترتب على ذلك وفاته ، الا أنه فيما انتهى

ادانة الطاعن لم يذكر شيئا عن بيان الاصابات التى أحدثها بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت الى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل الفنى - وهو التقرير الطبى - مما يعيب الحكم بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن .

[طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ قاعده ٣٢٨ ص ١٤٦٤] .

خلو الحكم من بيان اصابات المجنى عليه وسببها رغم تمسك المتهم بانقطاع رابطة السببين بين المصادمة بالسيارة وبين الإصابات . قصور .
* متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائى قد خلا من بيان الإصابات التى وجدت بالمجنى عليهما ، والتى نشأ عنها وفاة أحدهما ، كما لم يبين سبب هذه الإصابات ، وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التى يقودها المتهم ، على الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستثنائية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات التى حدثت ، لأن السيارة لم تصدم بالمجنى عليهما ولم تسهما بسوء ، ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم أحدهما وهو يحمل الآخر ، وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .
[طعن رقم ٥٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ مجموعة القواعد - ج ٢ بند ١١ ص ٧٤٥] .

*** متى كان الحكم قد أدان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئا عن الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت الى وفاته ، فانه يكون معيبا لقصوره فى استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .**
[طعن رقم ٨٠٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ مجموعة القواعد - ج ٣ بند ١٣ ص ٧٤٥] .

اغفال حكم الادانة ببيان الإصابات التى أحدثها المتهم بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت الى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفنى . قصور .

*** لئن كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن السيارة قيادة الطاعن اصطدمت من الخلف بالسيارة التى كان المجنى عليه الأول يقف على سلمها بحكم عمله "كخنال" أثناء وقوفها بالطريق ، وأنه ترتب على ذلك وفاته ، الا أنه فيما انتهى اليه من ادانة الطاعن لم يذكر شيئا عن بيان الاصابات التى أحدثها بالمجنى**

عليهما ، ونوعها ، وكيف أدت الى وفاة أولهما ، وذلك من واقع الدليل الفنى -
وهو التقرير الطبى - مما يعيب الحكم بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن .
[حكم رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ من ٢٣ ص ١٤٦٤ ،
طعن رقم ٧.٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ من ٢٤ ص ٩١٢ ، طعن رقم
٢١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ من ٣٢ ص ١.٩٩ .]

* من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر فى جريمة القتل الخطأ أن يبين
إصابات المجنى عليه ويورد مؤدى التقرير الطبى وأن يدلل على قيام رابطة
السببية بين اصابات المجنى عليه ووفاته استنادا الى دليل فنى .
[طعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ من ٢٩ ص ٧٨٣ .]

خلو حكم الادانة من الاشارة الى التقرير الطبى - قصور .
* اذا كان الحكم الذى أدان المتهم بجريمة القتل والاصابة الخطأ لم يبين
الاصابات التى حدثت بكل من المجنى عليهم . وجاء خاليا من الاشارة الى التقرير
الطبى المثبت لها ولما أدت اليه . فان هذه الادانة - على اعتبار أن الاصابات انما
حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم - لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم
قاصرا بمعينا نقضه .
[طعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ . مجموعة القواعد .
ج ١ بند ٨ ص ٩٣٥ .]

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان المتهم بجريمة القتل الخطأ وبين الخطأ
الذى وقع منه واتخذ من توفره دليلا على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حقه
دون أن يبين الاصابات التى حدثت بكل من المجنى عليهم وسببت وفاتهم أو يشير
الى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت اليه فان ادانة المتهم على اعتبار أن وفاة
المجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس ويكون
الحكم المطعون فيه اذا أغفل هذا البيان قاصرا بمعينا نقضه .
[طعن رقم ٧٣٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٨ . مجموعة القواعد ج ١
بند ٥ ص ٩٣٥ .]

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان اصابات المجنى عليه التى نشأت
عن الحادث ، ونوعها وكيف أنها أدت الى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير
الطبى . فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار رابطة السببية بما يستوجب نقضه .
[طعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ من ٢٠ ص ١٢٧ .]

جواز اثبات سبب الوفاة نتيجة الكشف الظاهري على الجثة .
لا موجب لاثباتها بالصفة التشريعية .

* لا يجب القانون أن يكون اثبات سبب الوفاة نتيجة الصفة التشريعية دون الكشف الظاهري حيث يغنى في هذا المقام ، ويعتبر مفتش الصحة من أهل الخبرة المختصين قنياً بالبناء على الرأي . ومن ثم فإن استناد الحكم الى تقريره بناء على الكشف الظاهري في اثبات سبب الوفاة ، دون الصفة التشريعية بمعرفة الطبيب الشرعى لا يقدح في تدليله في هذا الصدد .

[طعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ من ١٩ ص ٩٤] .

* لما كان الحكم قد عرض لأسباب وفاة المجنى عليها وخلص في مدوناته الى أنها حدثت من الصدمة العصبية الناجمة عن المصادمة بجسم صلب راض نتيجة الحادث ، وكان ما حصله في هذا الشأن له أصله الثابت في تقرير طبية الوحدة وفي محضر جلسة المحاكمة عند مناقشة الطبيب ، وكان القانون لا يوجب أن يكون اثبات سبب الوفاة نتيجة الصفة التشريعية دون الكشف الظاهري حيث يغنى في هذا المقام ، فإن استناد الحكم الى تقرير طبية الوحدة بناء على الكشف الظاهري ، وما قرره بالجلسة في اثبات سبب الوفاة دون اجراء الصفة التشريعية للمجنى عليها لا يصيب الحكم ولا يقدح في تدليله على أن الوفاة نتيجة الحادث ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

[طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٩ من ٢٦ ص ٥٨] .

لا ضرورة للاطلاع على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه
نتيجة مصادمة سيارة اذا انتهى الحكم الى القضاء بالبراءة .

لم تشترط المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، وأنه يكفي لسلامة الحكم الاستغناء بالبراءة أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة الى المتهم ، وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالادانة السابق القضاء بها ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في اغفال التحدث عنه ما يفيد حتماً أنها أطرحتها ولم ترف فيها ما تطعن معه الى الحكم بالادانة . ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم اضطلاع المحكمة على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه نتيجة مصادمته السيارة ، مادامت قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم .

لأن التقرير الطبي إما يلزم إيراد ما جاء به في الحكم الصادر بالادانة تصويراً للواقعة وإثباتاً لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من أي شخص وقعا ولا شأن له بإثباتهما أو نفيهما عن متهم بذاته .

[طعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س. ٢ ص ٦٣٨] .

اطمئنان المحكمة الى ما بان لها من الاطلاع على دفتر الوفيات بالجلسة عن اصابات المجنى عليه التي تسببت في وفاته والتفتاتها عما ألتمته النهاية على خلاف ذلك في هذا الخصوص . لا عيب .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما وتبه عليها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لاصابات المجنى عليه ودلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً الى دليل فني يقوله "وحيث أنه ثبت من الاطلاع على دفتر الوفيات بمكتب صحة أبو حمص الذي أمرت المحكمة بضمه أن المجنى عليه وجد مصاباً بكسور متعددة بعظام الفخذين والحوض وتزيف داخلي بالأعضاء وأن الوفاة نشأت من صدمة عصبية شديدة نتيجة لتلك الكسور كما تضمنت الأوراق صورة التقرير الطبي الذي وقع على المجنى عليه أثر الحادث وثابت به أن تلك الاصابات نتيجة مصادمة سيارة" وكان ما أورده الحكم نقلاً عن دفتر الوفيات هو ما طالعه المحكمة بنفسها من هذا الدفتر على ما يبين من محضر جلسة ١١/١٠/١٩٧٨ الاستئنافية . لما كان ذلك وكانت العبرة في الاتبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح اليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك . الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، فانه لا محل لتعيب الحكم ان هو اطمأن الى ما تبينته المحكمة من اطلاعها على دفتر الوفيات بالجلسة والتفتت عما دوتته النهاية في هذا الخصوص . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

[طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ س. ٣ ص ٩٥١] .

المسائل الفنية البهتة . على المحكمة الاستعانة فى إبداء الرأى فيها

بخبير فنى .

مضى كان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الإصابات ، لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليه ، بقوله أن إصاباته الناجمة تدل على اصطدام السيارة به ، وأنه لا يتصور حصولها من سقوطه من فرق دابته الى الأرض ، دون أن يبين سنداً فى هذا القول من واقع التقرير الفنى ، وهو التقرير الطبى مع أن السبب فى هذا الأمر يتوقف على استطلاع رأى الخبير المختص ، باعتباره من المسائل الفنية البهتة ، التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها دون الاستعانة بخبير فنى ، فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

{ طعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ ص ٩٢ } .

المبحث الثانى

صدور خطأ غير عمدى من الجانى

الخطأ هو الركن المميز لجرائم القتل والايداء باهمال ، ويقابل القصد الجنائى فى جرائم القتل والضرب والجرح عمداً ، فاذا لم يقع خطأ ولم تكن الجريمة عمدية ، كانت الحادثة عرضية لا مسئولية عنها ولا عقاب . وسنعرض فى هذا المبحث الى هذا الركن المميز ونعالجه فى مطلبين . المطلب الأول خاص بتعريف الخطأ وصوره ، والمطلب الثانى خاص بخصائص هذا الخطأ .

المطلب الأول

تعريف الخطأ وصوره

لم يعرف قانون العقوبات ماهية الخطأ ، ويمكن تعريفه بأنه "إخلال الجانى عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون ، وعدم حيولته تبعاً لذلك دون أن يقضى تصرفه الى حدوث النتيجة الاجرامية فى حين كان ذلك فى استطاعته ومن واجبه"^(١) .

(١) الدكتور محمود نجيب حصى . المرجع السابق . ص ١٢٩ .

ويتضح من هذا التعريف أن جوهر الخطأ غير العمدى هو اخلال بالتزام عام يفرضه المشرع ، هو التزام بمراعاة البيئة والحلر والحرص على الحقوق والمصالح التى يحميها القانون ، وهذا الالتزام ذو شقين :

الأول : موضوعه اجتناب التصرفات الخطرة ، أو مباشرتها وفق أسلوب معين يكفل تجنبها من خطرها أو حصره فى النطاق الذى يرخس به القانون .

والثانى : موضوعه التنبص بأثار هذه التصرفات ، فإن كان منها ما يمس الحقوق والمصالح التى يحميها القانون تعين بذل الجهد للحيلولة دون هذا المساس .

ويفترض هنا الالتزام فى شقيه استطاعة الوفاء به ، فلا التزام الا بالمستطاع ، فالقانون لا يفرض من أساليب الاحتياط الخطر الا ما كان مستطاعا ، ولا يفرض التنبص بأثار الفعل والحيلولة دونها الا اذا كان ذلك فى وسع الفاعل .

عناصر الخطأ غير العمدى

يتميز الخطأ غير العمدى بمتصرين أساسيين : الأول . هو الاخلال بواجبات البيئة والحلر التى يفرضها القانون . والثانى . هو توافر علاقة نفسية تصل ما بين ارادة الجانى والنتيجة الاجرامية .

أولا : الاخلال بواجبات البيئة والحلر وشابطة .

الحجرة الانسانية العامة هى المصدر العام لواجبات البيئة والحلر ، اذ تقر هذه الحجرة مجموعة من القواعد تحدد النمو الصحيح الذى يتعين أن يباشر وفقا له نوع معين من السلوك ، وتساهم العلوم والفنون واعتبارات الملاحة فى تكوين هذه الحجرة . فإن اعترف القانون بجانب منها قيل عنه أنه مصدر ما تقرره من واجبات ، وما لم يعترف به منها تظل له على الرغم من ذلك قيمته وتنسب الواجبات التى يتضمنها الى الحجرة الانسانية مباشرة^(١) .

والضابط الذى يتحدد وفقا له ما اذا كان ثمة اخلال بواجبات البيئة والحلر ، هو ضابط موضوعى قوامه الشخص المعتاد ، أى الشخص الذى يلتزم فى تصرفاته قدرا متوسطا من البيئة والحلر^(٢) ، فاذا التزم المتهم فى تصرفه القدر من البيئة

(١) الدكتور محمود مجيب حسنى . المرجع السابق . ص ١٢ .

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى . شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص طبعة =

والخدر الذى يلتزمه هذا الشخص فلا محل لاخلال ينسب اليه . أما اذا نزل دونه ، نسب اليه الاخلال ولو التزم ما اعتاده فى تصرفاته ، اذ لا يقره القانون على ما ألفه من افعال . وهذا الضابط يتسق مع مصلحة المجتمع واعتبارات العدالة .

الا أن الضابط الموضوعى سالف الذكر لا يطبق فى صورة مطلقة ، وإنما يتمتع أن تراعى فى تطبيقه الظروف التى صدر فيها التصرف ، ويعنى ذلك افتراض أن الشخص المعتاد قد أحاطت به ذات الظروف التى أحاطت بالمتهم حينما أتى تصرفه ، ثم التساؤل عما اذا كان قد التزم فى ظروفه القدر من الحيطة والخذر الذى كان الشخص المعتاد يلتزمه فى هذه الظروف . فان التزمه لم ينسب اليه الاخلال ، وان هبط دونه نسب اليه ذلك . والعلة فى هذا التقيد هى قاعدة "لا الزام بمستحيل" فلا محل لأن نتطلب من الناس التزام مسلك الشخص المعتاد الا اذا كانت الظروف التى تقترب بتصرفاتهم تجعل ذلك فى وسعهم .

ثانياً : العلاقة النفسية بين إرادة المتهم والنتيجة الاجرامية

لا يقوم الخطأ بمجرد الاخلال بواجبات الحيطة والخذر ، اذ لا يعاقب القانون على سلوك فى ذاته ، وإنما يعاقب على السلوك اذا أفضى الى نتيجة اجرامية معينة . ومن ثم كان متعيناً أن تتوافر صلة تجمع بين الارادة والنتيجة على نحو تكون فيه الإرادة - بالنسبة لهذه النتيجة - محل لوم القانون ، فيسوغ بذلك أن توصف بأنها "ارادة اجرامية" وبغير هذه الصلة لا يكون محل لأن يسأل صاحب الارادة عن حدوث النتيجة .

وللعلاقة النفسية بين الإرادة والنتيجة - سواء القتل أو الإيذاء الخطأ - صورتان : صورة لا يتوقع فيها المتهم حدوث النتيجة فلا يبذل جهداً للمحيلة دونها فى حين كان ذلك فى استطاعته ومن واجبه . أما الصورة الثانية فيتوقع فيها الجمانى حدوث النتيجة ولكن لا تتجه الى ذلك ارادته ، بل يرغب عنها ويأمل فى عدم حدوثها ويتوقع - معتمداً أو غير معتمد على احتياط - أنها لن تحدث . ويطلق على الخطأ فى الصورة الأولى تعبير "الخطأ بدون توقع" ، ويطلق على الخطأ فى الصورة الثانية تعبير "الخطأ مع التوقع" .

== ١٩٧٥ رقم ٤٤ ص ٢٦٨ ، الدكتور رؤوف عبيد جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال .
طبعة ١٩٧٤ ص ١٨٢ . وهذا الضابط يأخذ به الفقه المبنى فى المسئولية التقصيرية . انظر
الدكتور عبدالرازق السنهورى . الوسيط فى شرح القانون المدنى المجدد ج ١ رقم ٥٢٨ ص ٨٨٣ .

عدم توقع النتيجة

تفترض هذه الصورة أن المتهم لم يتوقع النتيجة - القتل الخطأ أو الإيذاء الخطأ - ولم تتجه إليها إرادته ، ولكن ذلك لا يعنى انعدام الصلة بينهما . فهذه الصلة قائمة ، فكان فى استطاعة المتهم توقع النتيجة وكان يجب عليه ذلك ، وكان فى استطاعته أن يحول دون حدوثها وكان يجب عليه ذلك أيضا . ويعنى ذلك أن ثمة نوعا من التوقع وثمة اتجاهها للإرادة لا يوافق عليهما القانون بالنظر الى النتيجة .

ولتحقق هذه الصورة من العلاقة النفسية بين الإرادة والنتيجة يتعين أن تكون النتيجة متوقعة فى ذاتها وأن يكون فى الاستطاعة المحيولة دون حدوثها . وعلة ذلك أن المنطق يأبى أن يكلف شخص يتوقع ما ليس متوقعا أو بدرا ما لا يستطاع درؤه .

ولا تعد النتيجة متوقعة الا اذا كان حدوثها يدخل فى نطاق السير العادى للأمر أى كان التسلسل السببى الذى أدى الى أحداثها متققا مع النحو الذى تجرى به الأمور عادة ، أما اذا كان حدوثها ثمرة عوامل شاذة لا يتفق تناخلها مع مألّف الأمور فهى غير متوقعة ، فلا يلام المتهم ان لم يتوقعها ، ومثال ذلك اذا أخلت ممرضة برأبها وأعطت المريض دواء مرتين بدلا من أن تعطيه مرة واحدة كما تقتضى بذلك تعليمات الطبيب ، ولكن شخصا وضع سما فى قارورة الدواء فى الفترة التى مضت بين المرتين فترتب على تناول المريض الجرعة الثانية موته أو إيذاؤه . فإن خطأ الممرضة لا يعد منصرفا الى هذه النتيجة فعلى الرغم من إخلالها بواجبات الحيلة والحذر المفروضة عليها فلم يكن فى وسعها توقع وفاة أو إيذاء المريض لأنها حدثت ثمرة لعوامل شاذة ، فلا ينسب اليها بالنسبة لهذه النتيجة خطأ ، وإن ساء أن ينسب اليها الخطأ بالنسبة لنتيجة أخرى كان فى وسعها توقعها ، هى الضرر الصحى الذى ترتب على تناول المريض جرعة مضاعفة من الدواء .

توقع النتيجة

تفترض هذه الصورة أن المتهم قد توقع النتيجة - القتل أو الإيذاء الخطأ - ولكن لم تتجه إليها إرادته ، وهذه الصورة تجاوز مجال القصد الاحتمالى ، وتشترك معه فى توقع النتيجة الاجرامية كأثر ممكن للفعل ، وتفترق عنه فى عدم اتجاه الإرادة الى هذه النتيجة . ونستطيع تحديد نطاق هذه الصورة بقولنا أنها تشمل كل حالات توقع الوفاة التى لا يعد القصد الاحتمالى متوافرا فيها ، وإذا كنا قد

اعتبرنا القصد الاحتمالى متوافرا - حيث يتوقع المتهم النتيجة كأثر ممكن لفعله ثم يقبلها ويعتبرها غرضا ثانيا لفعله - فإن ذلك يستتبع اعتبار الخطأ مع التوقع متوافرا فى الحالتين التاليتين : حالة توقع الوفاة والاعتماد على احتياط غير كاف للحيلولة دون حدوثها اذا ثبت أنه كان فى وسع المتهم اتخاذ الاحتياط الكافى لذلك، وحالة توقع الوفاة وعدم الاكتراث بها ، أى عدم اتخاذ احتياط للحيلولة دون حدوثها ، مما يعنى أنه يستوى لديه حدوثها وعدم حدوثها^(١).

ومثال الخطأ مع التوقع أن يقود شخص سيارته بسرعة فى طريق مزدحم فيتوقع أصابه أحد المارة ولكنه يعتمد على مهارته فى القيادة لتفادى ذلك أو يستوى لديه حدوث الإصابة وعدم حدوثها .

وجدير بالذكر أنه اذا توقع المتهم النتيجة فلم تتجه اليها ارادته ولم يكن فى وسعه اتخاذ الاحتياطات التى من شأنها أن تحول دون حدوثها فلا وجه لنسبه الخطأ اليه .

صور الخطأ

ذكر الشارح فى المادتين ٢٢٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات صور الخطأ التى تقوم بها المسئولية عن القتل غير العمدى أو الإيذاء غير العمدى ، فأشار الى الأعمال والرعونة وعدم الاحتراز وعدم مراعاة القوانين والقواعد واللوائح والأنظمة، ولا يشترط اجتماع صورتين أو أكثر لتقوم المسئولية بل يكفى توافر صوره واحدة من هذه الصور ، فالقاعدة أن كل صورة تفترض أنه قد تجمعت فيها كل عناصر الخطأ .

واذا كان المشرع قد نص على أربع صور للخطأ فى المادتين ٢٢٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات الا أن هذه الصور لم ترد على سبيل المحصر بل جاءت على سبيل المثال ، وما دفع المشرع الى ذكرها الا حرصه على توضيح وإن أهم هذه الصور وأكثرها تحققا فى العمل ، فضلا عن أنها من الاحاطة والشمول بحيث تتسع لكافة صور الخطأ غير العمدى^(٢).

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٣٢ .

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور الوسيط فى قانون العقوبات . القسم الخاص . طبعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ص ٥٦١ . المستشار محمود إبراهيم اسماعيل . شرح قانون العقوبات المصرى . الطبعة الثالثة . ١٩٥٠ ص ١٣٣ . الدكتور محمود نجيب حسنى ص ١٣٣ .

وصور الخطأ التي وردت في المادتين سالفتي الذكر هي :

- ١ - الإهمال .
- ٢ - الرعونة .
- ٣ - عدم الاحتراز .
- ٤ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة .

أولاً : الإهمال

المقصود بالإهمال هو حصول الخطأ بطريق سلبي نتيجة ترك واجب أو الامتناع عن تنفيذ أمر ما . فتشمل هذه الصورة الحالات التي يقف فيها المتهم موقفاً سلبياً فلا يتخذ احتياطات يدعو إليها الحذر وكان من شأنها أن تحول دون حدوث النتيجة . ومثال ذلك مدير الآلة البخارية الذي لا يتخذ طرق الوقاية المانعة لخطأها عن الجمهور المعرض للاقترب منها ، وحارس مجاز "مزلقان" السكة الحديدية إذا لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبههم إلى قرب مرور القطار وتراخي في إغلاق المجاز من خلفتيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير ، وحائز الحيوان الخطر الذي لا يتخذ احتياطات كافية لحمسه ومنع آذاه عن الناس ، ومن يترك طفلاً لا يتجاوز الستين من عمره بجوار موقد غاز مشعل على ماء فيسقط عليه الماء فيحدث منه جروح تؤدي بحياته سواء أكان والد الطفل أم لم يكن ، وحارس المنزل الذي يهمل في صيانته فينهار ويصيب سكانه بالأذى فيقتل بعضهم ويصاب سائرهم بجراح ، وصاحب البناء الذي يشرع في هدمه سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بذلك دون أن يتخذ الاحتياطات المعقولة التي تقى الأنفس والأموال ما قد يصيبها منه من الأضرار ، وقائد سيارة الأتوبيس الذي يبدأ السير بها دون أن يتأكد من دخول ركاب السلم الأمامي إلى داخل السيارة مما أفضى إلى سقوط أحدهم ووفاته ، ومن يقيم أرجوحة في الطريق للمب الأطفال ولا يحيطها بسياج ليحمي المارة منها فتؤدي إلى إصابة أحد المارة ثم وفاته ، ومن يترك حفرة دون أن يضع عليها مصباحاً ليلاً أو لا ينتبه الجمهور مما أدى إلى سقوط أحد المارة بها ووفاته .

ثانياً : الرعونة

المقصود بالرعونة سوء التقدير أو نقص المهارة أو الجهل بما يتعين العلم به ، مثال ذلك أن يطلق شخصاً بتدقيق ليصيد طيراً فيصيب بها انساناً ، ومن يقطع فرع شجرة فيصيب أحد المارة ، أو من يضع طفلاً على حافة سور فيسقط على الأرض ،

أو من يلتقى حجرا من بناء غير متوقع أن يصيب أحد فإذا به يصيب شخصا من المارة في الطريق . وقائد السيارة الذي يغير اتجاهه فجأة دون أن ينبه المارة فيصدم شخصا ، ويتحقق الرعونة كذلك حيث يقدم شخص على عمل دون أن تتوافر لديه المهارة المطلوبة لأدائه كمن يقود سيارة وهو غير ملم بالقيادة فيصيب انسانا . وتتوافر الرعونة حين يباشر رجل الفن كالطبيب أو المهندس عملا من اختصاص مهنته وهو غير حائز للمعلومات المطلوبة لمباشرة هذا العمل أو غير متبع الأصول والقواعد المستقرة في علمه أو فنه ، مثال ذلك الصيدلى الذى يجهز مخدرا للاستعانة به فى إجراء عملية جراحية مجاوزا النسبة المقررة للمادة المخدرة أو الطبيب الذى يجرى عملية جراحية غير مستعين بطبيب مختص بالتخدير ، أو أن يفغل الطبيب فحص الدم كLINIKIA قبل نقله ، أو أن يخطئ طبيب عظام فى قراءة صور الأشعة فيظن الإصابة كسرا مع تباعد فى الأجزاء ويعالجهما على ذلك الأساس، أو أن يفغل المولد ربط الحبل السرى ويترك الطفل بغير عناية بعد مولده مع أنه ولد قبل الموعد العادى ، أو أن يأمر الطبيب مساعده برفع بعض أجزاء منضدة العمليات دون أن ينتبه الى ربط ساق المريض بها مما ترتب عليه كسرها ثم بترها ، أو أن يفغل طبيب عقب انتهائهم عملية جراحية مراقبة درجة سخونة الماء فى زجاجات وضعتها المعرضة تحت أقدام المريض أثناء غيبوبته فتشأت عنها حروق للمريض .

ومن هذه الأمثلة أيضا المهندس الذى يضع خطة فاسدة لاقامة بناء فيقضى فسادها الى انهياره بعد اقامه أو انهيار أجزاء منه أثناء بنائه ، أو أن يخطئ المقاتل فى عملية الأسمنت المسلح اللازم فى انشاء شرفه ولا يضع كوابيل تحملها فتسقط بن فيها بعد تشييد المنزل .

ثالثا : علم الاحتراز

المقصود بعلم الاحتراز حالة ما اذا أقدم المتهم على فعل خطير مدركا خطورته ومتوقفا ما يحتمل أن يترتب عليه من آثار ولكن غير متخذ الاحتياطات والوسائل الوقائية بالقدر اللازم لدرء هذه الآثار . مثال ذلك من يقود سيارة بسرعة تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، وحائز الحيوان الخطر الذى يسلمه لشخص لا يقوى لصغر سنه أو ضعفه البدنى أو عدم درايته على السيطرة عليه ومنع أذاه ، والمرضة التى تنام بجوار رضيعها فتتقلب عليه أثناء نومها وتقتله ، وقائد السيارة الذى ينحرف الى اليسار ليتقدم سيارة أمامه

دون أن يتخذ الاحتياطات كيلا يحدث من وراء ذلك تصادم يؤدي بحياة شخص آخر ، مع مراعاة أن مجرد الاعتراف من جهة الى أخرى بالسيارة لا يعتبر دليلا على الخطأ الا اذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك .

ومن أمثلة ذلك أيضا أن يعطى محصل الترام اشارة القيام للسائق قبل أن يتأكد من ركوب المجنى عليه فيسقط هذا من الترام وتصيبه عربة بجروح ، أو ألا ينتظر سائق السيارة القادم من شارع جانبي مرور السائق الذي يسير فى شارع رئيسي ، أو ألا ينتظر السائق الذي يسير فى طريق رئيسي مرور السائق الآتى من جهة اليمين من طريق رئيسي آخر .

ومن قبيل ذات النوع من الخطأ عدم التحرز فى أثناء ممارسة الألعاب الرياضية العنيفة ، كأن يغفل الملاكم مراعاة أصول الملاكمة أثناء ممارستها فيصيب خصمه بضربة فى أسفل البطن تؤدي بحياة هذا الخصم^(١) .

رابعا : عدم مراعاة القوانين والقراءات واللوائح والأنظمة .
إذا لم يطابق سلوك المتهم قواعد السلوك الأمره الصادرة عن الدولة ، وخاصة القواعد التى تستهدف توقي النتائج الاجرامية تحققت هذه الصورة للخطأ ، وقد استعمل الشارع لفظ "القوانين والقراءات واللوائح والأنظمة" كى يحيط بجميع النصوص التى تقرر القواعد العامة للسلوك^(٢) سواء أصدرت عن السلطة التشريعية أم عن السلطة التنفيذية . مثال ذلك النصوص التى تنظم المرور وحيازة وسائل النقل واللوائح الخاصة بالصحة العامة . وتنظيم المهن والصناعات المختلفة .

وتتسع التعبيرات السابقة للقوانين فى مدلولها الدستورى ، ومن أهمها نصوص قانون العقوبات فى شأن المخالفات ، وتتسع بعد ذلك للوائح فى مدلولها الادارى وتشمل القراءات والتعليقات الادارية على اختلاف أنواعها .

ومخالفة النصوص السابقة بتحقيق الخطأ ولو لم تتوافر صورة من صوره الأخرى ، ويطلق على هذه الصورة من الخطأ تعبير "الخطأ الخاص" تمييزا له عن "الخطأ العام" الذى يتسع للصور الأخرى ، ولكن ذلك لا يعنى أن مجرد مخالفة هذه النصوص كاف لمسألة المتهم عن الوفاة التى أفضى اليها سلوكه ، وانما يتعين أن

(١) الدكتور وميسم الهتام . القسم الخاص فى قانون العقوبات . طبعة ١٩٥٨ ص٧٢٣ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص١٣٦ .

تتحقق عناصر الخطأ ، ويتمين كذلك أن تتوافر سائر أركان جريمة القتل أو الإيذاء غير العمدية ، ومن أهمها علاقة السببية بين فعل المتهم ووقوع المجنى عليه أو إيذاؤه^(١) . ذلك أن مخالفة النصوص السابقة لا تعدو أن تكون صورة للخطأ ، أى مجرد مثال له ، وهى لا تفتى بذلك عن توافر عناصره^(٢) .

وجدير بالذكر أن إثبات المتهم أنه لم يخالف اللائحة غير كاف لنفى الخطأ عنه ، فقد تتوافر إحدى صور الخطأ الأخرى . فالقاعدة أن "انتفاء الخطأ الخاص لا يعنى بالضرورة انتفاء الخطأ العام" .

والأصل فى القوانين واللوائح أن تكون ذات نطاق تطبيق عام ، ولكن أحيانا تكون مقروضة على فئة محدودة من الناس كالقوانين المهنية مثل القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاوله مهنة الطب ، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاوله مهنة الصيدلة ، والقانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان ، والقانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاوله مهنة التوليد ، والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ فى شأن مزاوله مهنة العلاج الطبيعى^(٣) ، ومثل هذه النصوص لا تسبب مخالفتها الى من يخضعون لها ، وهم الذين يمارسون المهنة التى تنظمها .

ومثال هذه الصورة للخطأ أن يطلق شخصا عياراً نارياً داخل المسكن فتسبب فى اصابته فتاة كان يفصلها عنه حائط لأن اطلاق عيار داخل المدن أو القرى مخالفة طبقاً للمادة ٦/٣٧٧ من قانون العقوبات . أو يجاوز قائد السيارة الحد الأقصى للسرعة المسموح بها ، أو أن يقودها على الجانب الأيسر من الطريق ، أو أن يسلمها الى شخص غير مرخص له بالقيادة ، أو أن يغفل مقتش الصحة ما يقضى به منشور وزارة الداخلية من ارسال المعقورين الى مستشفى الكلب فيقضى الاهمال فى علاج المصاب الى وفاته .

-
- (١) الدكتور محمود محمود مصطفى . المرجع السابق . رقم ٢٥١ ص ٢٨ . الدكتور أحمد فتحى سرور رقم ٣٢١ ص ٤٧٦ .
(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى . ص ١٣٧ .
(٣) راجع شرح هذه القوانين والتعليق عليها . كتابتها . الموسوعة القانونية فى المهن الطبية . طبعة أولى . سنة ١٩٨٩ ص ٢٧٢ وما بعدها .

وقد يضع القانون أو اللائحة جزاء لمن يخالفه ، فتقوم بالمخالفة فى ذاتها جريمة ، فإذا أفضت المخالفة الى وفاة انسان أو ايمانه قامت كذلك جريمة القتل أو الإيذاء الخطأ ، ويعنى ذلك أن تقوم بمسلك المتهم جرمتان وتوقع عليه العقوبة المقررة لأشدهما . ولا ينفى الخطأ وجريمة القتل أو الإيذاء غير العمدية التى قامت به انتقضاء الدعوى الجنائية الناشئة عن المخالفة بالتقادم أو صدور عفو شامل عنها طالما كانت عناصر الخطأ متوافرة بسلوك المتهم .

وتجدر الاشارة أن عدم ذكر الحكم اللائحة أو النص القانونى الذى خالفه المتهم وترتب عليه الخطأ لا يعيبه .

تعدد العقوبات ووعدها فى حالة مخالفة اللوائح وحصول القتل أو الإيذاء الخطأ .

يجب التمييز بين حالتين عند تحديد مسئولية المتهم عن خطئه ، فإذا كانت جنحة القتل أو الإيذاء الخطأ مستقلة بأركانها وعناصرها القانونية عن مخالفة اللوائح ، وجب الحكم بعقوبة عن كل جريمة على حده ، مادام ركن الخطأ الذى تسبب عنه القتل أو الإيذاء منفصلا عن الفعل أو الامتناع المكون للركن المادى للمخالفة . مثال ذلك مرور عربة فى طريق محظور على العربات أن تمر فيه ، واصابة انسان من العربة بسبب ترك زمام الخيل وعدم تبحر السائق فى قيادة العربة ، وقائد السيارة غير المرخص اذا أصاب إنسانا بسبب ضعف بصره وعدم احتياطة لسلامة المارة فى طريق مزدحم . فركن الخطأ فى الجنحة فى كل من الصورتين متميز عن مخالفة اللوائح ، واصابة المجنى عليه فى الصورة الأولى تنشأ عن عدم تبحر قائد العربة ، وليس عن مجرد المرور فى الطريق المنوع ، وفى الصورة الثانية تنشأ الحادث عن عدم احتياط قائد السيارة ، بغض النظر عن عدم الترخيص له بالقيادة . فواجب أن يتحمل الجانى مسئولية فعله ، وأن يحكم عليه بالعقوبتين .

أما اذا كان عدم اتباع اللوائح هو بئذاته ركن الخطأ فى الجنحة ، بأن كان الفعل واحدا كون جرمتين فى وقت واحد وجب تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات والحكم بعقوبة الجريمة الأشد وهى الجنحة . ومثال ذلك أن يلقى حجراً على أحد المباني فيصيب انسانا بغير قصد ، فيكون مرتكباً لجنحة الإيذاء الخطأ (م ٢٢٤ عقوبات) وللمخالفة المتصوص عليها فى المادة ١/٣٧٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ . أو اسراع قائد السيارة بها فيصدم إنسان بسبب

اسراعه ، فالفعل المادى فى المخالفة وهو الاسراع هو ركن الخطأ فى الجنبعة ووقوع المخالفة هو بذاته الخطأ الذى ينتسب اليه الحادث ، ويوجب قانونا توقيع عقوبة واحدة عملا بالمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات^(١) .

وقد تسقط المخالفة لمضى المدة أو لصعود عفو شامل عنها كما سبق القول ، ومع ذلك تبقى جنبعة القتل أو الإيذاء الخطأ قائمة ، ويكون عدم مراعاة اللابحة هوركن الخطأ فيها ، رغم عدم جواز اتخاذ اجراءات بالنسبة للمخالفة التى سقطت أو عفى عنها^(٢) .

الخطأ المادى والخطأ المهنى

ميز البعض بين الخطأ الفنى والخطأ المادى ، بالنسبة الى القواعد التى يتحدد الخطأ بالنسبة اليها . فاذا كانت من القواعد التى تحكم أصول المهن الفنية والتى تحكم واجبات أصحاب هذه المهن كالأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين ، فإن الخطأ فى تطبيقها يعتبر خطأ مهنيا . أما اذا كانت من القواعد التى تحكم الراجبات العامة للحبطة والحذر والتى تحكم نشاط جميع الأفراد ، فإن الخطأ فى تطبيقها يعتبر خطأ ماديا .

وتتحدد عناصر الخطأ المهنى بالرجوع الى القواعد العلمية والفنية التى تحدد أصول مباشرة هذه المهن ، وقد يرجع هذا الخطأ الى الجهل بهذه القواعد أو تطبيقها تطبيقا صحيح أو سوء التقدير فيما تخوله هذه القواعد من مجال تقديرى . أما الخطأ المادى فلا شأن له بالقواعد السابقة ، وانما يرجع الى الاخلال بقواعد الحبطة والحذر العامة التى يلتزم بها الناس كافة كما سبق القول ، ومنهم رجال الفن فى نطاق مهنتهم باعتبارهم يلتزمون بهذه الواجبات العامة قبل أن يلتزموا بالقواعد العلمية أو الفنية .

ومن أمثلة الأخطاء الفنية أن يصف الطبيب دواء أساء الى صحة المريض لحساسية خاصة لم يتبينها ، أو أن يغفل عن استدعاء طبيب أخصائى لعدم تقديره خطورة حالة المريض . أما الخطأ المادى هو أن يجرى طبيب عملية جراحية وهو سكران ، أو أن يغفل تعقيم الأدوات الجراحية ، أو أن ينسى بعضها فى جوف المريض :

(١) أحمد أمين شرح قانون العقوبات الأهلى . القسم الخاص ص ٣٧١ .

(٢) محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق ص ١٣٧ .

وقد ثار هذا البحث بوجه خاص بشأن الأطباء . ولكنه يمسى أيضا على جميع أصحاب المهن الفنية^(١) . وقبل بضرورة التمييز بين الاهمال الذى يرتكبه الطبيب [أو صاحب المهنة الفنية] بالنظر الى مخالفته لقواعد الحيلة والحذر المفروضة على كافة الناس ، والاهمال الآخر الذى يرتكبه الطبيب (أو صاحب المهنة الفنية) بالنظر الى مخالفة القواعد العلمية التى تفرضها مهنته وهو ما يعبر عنه بالخطأ المهنى . ويسأل الطبيب عن اعماله فى الحالة الأولى ولا يسأل عن اعماله فى الحالة الثانية الا اذا كان جسيما . وعلة هذا التمييز عند أصحاب هذا الرأى هو وجوب تخويل الطبيب (أو صاحب المهنة الفنية) حرية كبيرة فى ممارسة مهنته لأنه من الضرورى ألا تتولد لديه الخشية الدائمة من المسئولية الجنائية مما لا يوفر لديه الاطمئنان على ممارسة مهنته .

على أنه مما لا شك فيه أنه يجب كذلك حماية المرضى وعدم تركهم تحت رحمة المهملين من الأطباء . ومن غير المنطقى أن تعطى مطلق ثقتنا فى الطبيب ثم لا نطلب منه مراعاة الاحتياط العادى أثناء ممارسته لمهنته ، ولا خشية عليه من تقرير هذه المسئولية لأن مؤاخذة الطبيب عن خطئه المهنى ولو كان سيرا ، لن تتقرر بمجرد الشك بل لابد أن يثبت لدى القضاء بصفة قاطعة ، كما أن الخطأ سوف يتحدد بالقياس الا ما يجب أن يسلكه شخص معتاد من فئة الأطباء . (أو أصحاب المهن الفنية) أنفسهم . وبناء على ذلك فقد اتجه الرأى الراجع فى الفقه الى تقرير المسئولية الجنائية لأصحاب المهن الفنية عن كافة أخطائهم غير العمدية اليسير منها والمجسيم سواء بسواء^(٢) . وقد اتجهت أحكام القضاء المصرى الى تحديد المسئولية على هذا الأساس .

ويغدر الأمر ميسورا اذا اعتمد على معيار "رجل الفن المعتاد" وقدر مدى تقيده بالقواعد العلمية أو الفنية التى أحاطت برجل الفن المتهم ، إذ يخلص له

-
- (١) الدكتور محمود مصطفى . مقال عن مسئولية الجراحيين الجنائية بمجلة القانون والاقتصاد ص ١١ ص ٢٩٦ وما بعدها ، الدكتور سليمان مرتضى فى تعليقه على حكم النقض الصادر فى ١٩٣٦/٦/٢٢ بمجلة القانون الاقتصادى ص ١٥٧ .
- (٢) الدكتور أحمد فتحي سرور . المرجع السابق . ص ٥٦٥ ، الدكتور محمود محمود مصطفى القسم الخاص ص ٢٥٩ ، الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق ص ١٤ .
- رسمى بهام . المرجع السابق ص ٢٢١ .
- (٣) الدكتور عبدالرازق السنهورى "الوسيط" ج ١ رقم ٥٤٩ ص ٨٢٢ .

بذلك أن ثمة قواعد وأصول لا يتسامح فيها "رجل الفن المعتاد" وثم قواعد وأصول لا يجد حرجا في الخروج عليها والتصرف فيها ، فخروج المتهم على الأولى يصف سلوكه بالخطأ ، ولا عبره بكونه جسيما أو يسيرا ، أما خروجه عن الثانية فلا يقوم به الخطأ ويتعين في تطبيق هذا الميعار أن تراعى ظروف المتهم ، وهذا يقره الى التشدد ان كان أخصائيا يحوز من العلم والخبرة مالا يحوزه غيره من أهل مهنته أو كان يعمل في مكان مجهز بالمعدات العلمية الفنية لا تتوافر لمثله .

عوامل انتفاء الخطأ

ينتفى الخطأ بانتفاء أحد عناصره ، فإذا ثبت أن المتهم لم يخل بواجبات الحيلة والحذر التي يفرضها القانون وأن الشخص المعتاد لو كان في مثل ظروفه لتصرف على ذات النحو الذي تصرف به فلا وجه لنسبة الخطأ اليه . وحين لا يتوقع المتهم النتيجة - سواء القتل أو الإيذاء الخطأ - ويثبت أنه لم يكن في استطاعته توقعها - ولم يكن ذلك من واجبه - لأنها في ذاتها غير متوقعة فلا ينسب اليه الخطأ كذلك وإذا توقع النتيجة ولكن لم تتجه اليها ارادته ولم يكن في وسعه اتخاذ الاحتياطات التي من شأنها أن تحول دون حدوثها فلا وجه لنسبة الخطأ اليه .

وهناك سببان يؤثران بصفة خاصة على عناصر الخطأ هما : خطأ المجنى عليه والخطأ المشترك بين المتهم وغيره .

أولا . خطأ المجنى عليه

من المقرر أن خطأ المجنى عليه لا ينفي لذاته خطأ المتهم ، فمن المتصور أن تكون وفاة المجنى عليه أو إيذائه راجعة الى عوامل متعددة يشمل أحدها في سلوك المتهم وثانيها في سلوك المجنى عليه ويكون كل منهما مشوبا بالخطأ ، ومن ثم يتعين أن يتجه البحث الى التساؤل عما اذا كان من شأن خطأ المجنى عليه التأثير على أحد عناصر خطأ المتهم بما ينفيه أم لم يكن من شأنه ذلك ، ويعنى ذلك أن أثر خطأ المجنى عليه انما يكون عبر تأثيره على خطأ المتهم . فان نفاذ انتفت مسئولية المتهم عن جريمة القتل أو الإيذاء الخطأ ، وان أبقاه ظلت مسئوليته قائمة .

فإذا كان خطأ المجنى عليه من الغرابة والشفوذ والجسامة على نحو لا يستطيع معه المتهم توقعه مما يجعل النتيجة التي ترتبت عليه - القتل أو الإيذاء - غير متوقعة بدورها فان أحد عناصر الخطأ ينتفى بذلك ، وهو استطاعة المتهم توقع النتيجة الاجرامية ووجوب ذلك عليه . ويمكن في هذه الحالة القول بأن خطأ

المجنى عليه قد استغرق خطأ المتهم وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة ، وأن النتيجة الاجرامية ترجع الى خطئه وحده . وقد قررت محكمة النقض فى أحكام عديدة أن هذا النوع من الخطأ ينفى علاقة السببية بين فعل المتهم والنتيجة ، ولعل الأدنى الى المنطق أنه ينفى خطأ المتهم^(١) . ومن أمثلة خطأ المجنى عليه الذى لا يستطيع المتهم توقعه ولا يجب عليه ذلك - مما ينفى أحد عناصر الخطأ المسند الى المتهم - نوم المجنى عليه فوق قضبان السكة الحديد مما أدى الى أن دهسه القطار ، ووقوفه فوق البالات التى تحملها سيارة نقل مما أدى الى اصطدام رأسه بكوبرى علوى وموته ، وظهوره فجأة أمام السيارة التى يقودها المتهم وعلى مسافة تقل عن متر .

ولكن اذا كان خطأ المجنى عليه غير مؤثر على أى من عناصر الخطأ المسند الى المتهم بحيث أبقاها جميعا متوافرة ، فإن مسئولية المتهم تظل قائمة لأن أركانها مازالت متوافرة . فاذا تراخى المجنى عليه فى علاج نفسه ، أو أهمل فى ذلك ، أو رفض بتر ساقه ، أو لم يزعم بطلب اخلاء المنزل الأيل للسقوط الذى يمكنه . فهذه عوامل يستطيع المتهم توقعها ويجب عليه ذلك ، ومن ثم يكون فى استطاعته ومن واجبه توقع النتيجة الاجرامية التى ساهمت هذه العوامل فى أحداثها مما يعنى توافر الخطأ لديه بالنسبة لها ومسئوليته عنها .

وجدير بالذكر أن تقدير خطأ المجنى عليه يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التى يتعين عليها أن تفحصه فى ضوء الوقائع التى صدر فيها ، وترى ماذا كان من شأنه نفى خطأ المتهم أم لم يكن شأنه ذلك ، ويجب أن يكون بيانها فى هذا الشأن واضحا . فاذا قرر الحكم اتهام المجنى عليه فى الخطأ بغير أن يكشف عن نوع الخطأ ومداه كان ذلك الحكم مشوبا بالقصور .

مساهمة المجنى عليه فى الخطأ

خطأ المجنى عليه لا يحو مسئولية الجانى عن خطئه وتظل هذه المسئولية قائمة اذا لا مقاصة بين الأخطاء^(٢) . ويبقى كل خطأ مستقلا عن الآخر وشخصيا بمرتكبه .

وعلى ذلك فقائد السيارة الذى نهب المارة بهوق سيارته ومع ذلك غير أحدهم اتجاهه قصدته السيارة لعدم احتياط السائق ، يجعل السائق مسئولاً عن عدم

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ١٤٣ .

(٢) محمود إبراهيم اسماعيل . المرجع السابق ص ١٤٤ .

احتياطه لمفاداته رغم خطأ المصاب بعدم تنبيهه لتقديم السيارة واتجاهها ، وقد يكون لهذا الخطأ أثره فى تقدير العقوبة ، فتخفف تبعاً لمقداره ، كما قد تؤثر فى التعويض المدنى تبعاً لما يراه القاضى من أثر خطأ المجنى عليه فى وقوع الحادث .

وخلاصة القول أن خطأ المجنى عليه لا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية فى حوادث القتل والاىذاء الخطأ متى تبين من وقائع الدعوى أن المتهم اشترك مع المجنى عليه فى الخطأ ، وإذا ثبت هذا الاشتراك فلا يحمل المتهم من المسؤولية المدنية الا بمقدار خطئه .

ثانياً : الخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر .

يخضع هذا الخطأ لذات حكم خطأ المجنى عليه السابق ذكره ، فالقاعدة أن النتيجة الاجرامية - القتل أو الاىذاء الخطأ - يمكن أن ترجع الى فعلين صادرين عن متهمين مختلفين ، ويكون مسلك كل منهما مشوباً بالخطأ . فإذا كان الفعل الصادر عن أحد المتهمين متوقعاً من المتهم الآخر بحيث كان فى استطاعته ومن واجبه توقعه فهو لا ينفى خطأه وبالتالى لا ينفى مسؤوليته . أما اذا كان - بالنظر الى الظروف التى صدر فيها - غير متوقع بحيث لم يكن فى استطاعة المتهم الآخر ومن واجبه توقعه فهو ينفى خطأه وتبعاً لذلك ينفى مسؤوليته عن النتيجة الاجرامية . وتنحصر هذه المسؤولية فيما كانت عناصر الخطأ متوافرة فى حقه .

وقد قررت محكمة النقض فى قاعدة عامة بأنه "يصح فى القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الخطأين ينفى المسؤولية عن مرتكب الآخر" . وتطبيقاً لذلك اذا قاد شخصان سيارتهما بسرعة أو بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور فاصطدما بالمجنى عليه وأوديا بحياته أو تسببا فى اىذائه فكلاهما مسئول عن القتل الخطأ أو الاىذاء الخطأ^(١) . كما لا ينفى مسؤولية مالك المنزل عن وفاة بعض سكانه نتيجة انهياره أو ادعاؤه بتقصير السلطات الإدارية فى اتخاذ اجراءات اخلاء المنزل من سكانه^(٢) .

(١) نقض ١٩٥٤/٦/٢١ مجموعة أحكام النقض من ٥ رقم ٢٥٩ ص ١٠٨ .

(٢) نقض ١٩٦٩/٥/١٢ ص ٢٠ رقم ١٤٠ ص ٦٩٦ .

القوة القاهرة والحادث الفجائي .

تخضع جريمة القتل الخطأ والابناء الخطأ للقاعدة العامة التى تقتضى بانتفاء المسؤولية اذا كانت ثمة قوة قاهرة أو حادث فجائى هو الذى أدى الى وفاة المجنى عليه أو إهذاته .

والقوة القاهرة تعنى محو ارادة المتهم بحيث لا تسبب اليه سوى حركة عضوية مجردة من الصفة الارادية ، فالقوة القاهرة تمحو ارادة المتهم . وقد تكون قوة طبيعية كالفيضان الذى ينهمر على سيارة يقودها المتهم فينعرف عن الطريق ويصطدم بالمجنى عليه ، وكالرياح التى تهب فجأة فتطفئ المصباح الذى وضعه المتهم على حفرة بالطريق العام فيسقط فيها المجنى عليه . وقد تكون القوة القاهرة كامنة فى الحيوان أو الانسان ، كما لو جمع الحصان الذى يمتطيه المتهم فأصاب أحد المارة فقتله . أو أصيب المتهم بشلل مفاجئ فوق على طفل فأودى بحياته . وفى ذلك تقول محكمة النقض "متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون، كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينهما وبين الخطأ وانتفت المسؤولية عن أخطأ الا اذا كون خطؤه بذاته جريمة" .

أما الحادث الفجائى فلا يحو الإرادة ، بل أنه لا يجردها من التمييز والاختيار ولكن يزيل عنها العمد والخطأ فيجردها بذلك من الصفة الإجرامية^(١) . ومثال ذلك ظهور المجنى عليه فجأة أمام السيارة التى يقودها المتهم وعلى مسافة قصيرة ، ونوم المجنى عليه فوق قضبان السكة الحديد مما أدى الى أن دهسه القطار .

المطلب الثانى

خصائص الخطأ

تحكم ركن الخطأ فى نطاق المسائلة الجنائية ثلاثة خصائص رئيسية هى :
انعدام القصد الجنائى فيه ، وشخصية الخطأ أى يجب أن يكون مسندا الى الجانى شخصيا دون غيره ، وأنه يكفى فيه أى قدر مهما كان ضئيلا ، وسنوضح كل خاصية من هذه الخصائص على النحو التالى مع مراعاة أن معيار الخطأ هو معيار موضوعى قوامه الشخص المعتاد أى الشخص الذى يلتزم فى تصرفاته بقدر

(١) انظر فى تعريف القوة القاهرة والحادث الفجائى . الدكتور محمدره نجيب حسنى .

شرح قانون العقوبات القسم العام طبعة ١٩٧٧ ص ٥٨١ وما بعدها .

متوسطاً من الحيطه والحذر كما سبق القول عند بيان عناصر الخطأ غير العمدى^(١) .

١ - انعدام القصد الجنائى

القتل أو الايذاء الخطأ جريمة غير عمدية ، بمعنى أنه ينتفى فيها القصد الجنائى العام المطلوب فى الجرائم العمدية ، وهو إرادة ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها المطلوبة قانوناً . ففيها تنصرف إرادة الجانى الى ارتكاب الفعل المادى دون نية تحقيق أى وضع اجرامى معين ، أو ترتيب أى ضرر مما يحظره القانون ويعاقب عليه ، فالجانى يريد هنا ارتكاب الفعل دون النتيجة ، حين أنه فى الجرائم العمدية يريد ارتكاب الفعل وتحقيق نتيجته المحظورة أيضاً .

وبعبارة أخرى فإن الركن المعنوى فى هذا النوع من الجرائم هو إرادة ارتكاب الفعل أو الترك الحاطى مجردة عن أى قصد جنائى عام أو خاص^(٢) وبالتالى إذا انعدم قصد القتل أو الايذاء كانت الواقعة قتلًا أو إيذاءً خطأ بشرط توافر عنصر الخطأ غير العمدى ، وإذا انعدم الخطأ كانت الواقعة قضاءً وقدراً لا تبعه فيه على أحد . ومن ذلك أن ينهار منزل على ساكنيه بفعل زلزال أو فيضان فيقتلهم أو يصيبهم ، أو أن يموت المريض بسبب إجراء جراحة له دون خطأ من الجراح .

وينفى عدم الخلط بين انعدام القصد وانعدام الإرادة ، فالإرادة الأتمة شرط للمسئولية الجنائية فى جميع الجرائم عمدية كانت أم غير عمدية ، ويتربط على انعدامها امتناع المسئولية فى النوعين معاً ، كما فى انتفاء الاختيار الناجم عن حالة الضرورة (م ٦١ عقوبات) ، وكما فى فقد التمييز والادراك للجنون أو العاهة العقلية ، والسكر أو الغيبوبة القهرية (م ٦٢ عقوبات) وبالنسبة للطفل أو للصغير الغير مميز . أما القصد الجنائى فهو شرط للمسئولية فى الجرائم العمدية وحدها كما سبق القول . وينبنى على انعدام القصد فى جرائم القتل والايذاء الخطأ جملة نتائج أهمها :-

أولاً : انتفاء الشروع

ذلك أن الشروع يتطلب توافر قصد اتمام الجريمة بكافة أركانها ، لا مجرد إرادة الفعل أو الترك ، ومادام هذا القصد ينهى أن يكون منتفياً كما أسلفنا فى الجريمة

(١) راجع ص ٢٣ من الكتاب .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد . جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال . طبعة ١٩٨٥

ص ١٦٨ .

الغير عمدية ، ولو كانت تامة ، فهو كليلك أيضا من باب أولى فى الشروع^(١) .
فالخطأ ولو كان جليا وأوقف أو خاب أثره فى أحداث ايناء ما لأسباب لا دخل
لارادة المخطئ فيها ، لا يمكن اعتباره مع ذلك شروعا فى هذا الإيذاء .

ومن ناحية الركن المادى يمكن الوصول الى نفس النتيجة ، ذلك أنه اما أن
يترتب على الخطأ العمدى ايناء المجنى عليه ، وحينئذ تقع الجريمة تامة ، واما لا
يترتب عليه أى ايناء وحينئذ فلا جريمة مهما كان الخطأ جسيما .

على أنه يلاحظ أن الخطأ الذى لا يصح وصفه شروعا فى جريمة غير عمدية
يمكن أن يكون جريمة مستقلة ، قد تكون عمدية مثل ممارسة مهنة الطب بدون
ترخيص ، أو مخالفة قانون المرور .

ثانيا : انتفاء الاشتراك

ذلك أن الاشتراك فى أية جريمة يتطلب توافر قصد معاونة الفاعل الأسمى
على إتمام الجريمة ، فإذا انعدم ذلك القصد فى فعل هذا الأخير فى الجرائم الغير
عمدية فهو معدوم من باب أولى فى فعل الشريك الذى يستعير منه صفته
الاجرامية .

ومن ثم كانت المساهمة فى أى فعل أو ترك خاطئ كفيلا بجعل صاحبها فاعلا
أصليا إذا ما ترتبت عليه النتيجة التى يعاقب عليها القانون . وذلك مع أن الفعل
أو الترك الخاطئ قد يتخذ مظهر التعريض أو الاتفاق أو المساعدة فى خطأ صادر
من إنسان آخر ، كراكب السيارة الذى يأمر سائقها بتجاوز السرعة المقررة لها ،
فلما يفعل يصيب أحد المارة أو يقتله . فالأثنان يعتبران فاعلين أصليين فى الجريمة
غير العمدية ولا وجه للمفاضلة بين الأخطاء أو للمقارنة بين درجاتها^(٢) .

وقد أخذ القضاء المصرى بذلك بعد شئ من التردد ، فاعتبر فاعلين أصليين
فى القتل الخطأ سائق السيارة ومالكها الذى سلمها له وهو يعلم بأنه غير مرخص له

(١) الدكتور رؤوف عبيد . المرجع السابق - ص ١٦٩ .

(٢) الدكتور محمد مصطفى الفللى - "المستولبة الجنائية" ص ٢٢٥ . محمد كامل مرسي
والسعيد مصطفى السعيد "شرح قانون العقوبات المصرى" ص ٣٠٤ . على بدوى الأحكام العامة
فى القانون الجنائى" ص ٢٩٢ . رؤوف عبيد . "جرائم الاعتداء على الأشخاص" ص ١٧ .

بالقيادة ولا يحسنها . كما اعتبر فاعلا أصليا في إصابة خطأ شخصا كان يلاحظ عمالا يقومون بهدم منزل وهو واقف في الطريق العام ، فأمرهم بالقاء خشبة في الطريق ، بعد اذ ظنه خلوا من المارة ولكنها سقطت على سيدة جالسة في مكان قريب فأصابتها ، فسأوى بين خطئه وبين خطأ العمال الذين نفذوا أمره بالقاء الخشبة بغير تبصر .

ثالثا : انتفاء الظروف المشددة التي تتصل بالتقصير

ذلك أنه طالما كان الفرض هو انعدام التقصير الجنائي كلية في جرائم القتل والإيذاء الخطأ ، فلا محل لقيام ظروف مشددة تتصل بهذا التقصير أو تفترض وجوده كالأصرار السابق أو التردد أو التأهب لارتكاب جريمة أخرى . وإن كان من المتصور وجود ظروف مشددة متصلة بمدى جسامه الخطأ أو بمدى جسامه النتائج التي ترتبت على هذا الخطأ على النحر الذي ستعرض له عند التحدث عن العقوبة .

٢ - شخصية الخطأ

يعرف القانون المدني صورا شتى للمسئولية عن أفعال الغير . فمثلا تنص المادة ١/١٧٣ منه على أن "كل من يجب عليه قانونا أو إتفاقا رقابة شخص في حاجة الى الرقابة ، بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية ، يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع . . . " . كما تنص المادة ١٧٤ منه على أنه "يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها" .

كما يعرف القانون المدني كذلك صورا للمسئولية عن حيازة الأشياء ، فالمادة ١٧٦ منه تجعل "حارس الحيوان ولو لم يكن مالكا مسئولاً عما يحدثه الحيوان من ضرر ولو ضل أو تسرب" . والمادة ١/١٧٧ منه تجعل "حارس البناء ولو لم يكن مالكا له مسئولاً عما يحدثه انهزام البناء من ضرر" . والمادة ١٧٨ منه تجعل "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو آلات ميكانيكية مسئولاً عما يحدثه هذه الأشياء من ضرر . . . " .

فهذه المواد تقيم قرائن قانونية على إهمال المسئول مدنيا وتستوجب مساءلته على هذا الأساس . وهذه القرائن على نوعين ، نوع قاطع لا يقبل اثبات العكس كما هو الحال في المسئولية عن فعل التابع (م ١٧٤) . ونوع غير قاطع أى يقبل اثبات العكس كما هي الحال في المسئولية عن فعل القاصر والمجنون (م ١٧٣) وعن

حراسة الحيوان (م ١٧٦) والبناء (م ١٧٧) والآلات الميكانيكية (م ١٧٨) . وهي مواد تنظم فى الواقع عملية الاثبات ، أو بالأدق تتقل عبئه من المدعى الى المدعى عليه .

أما القانون الجنائى فلا يعرف خطأ مفترضا من أى نوع كان ، ولا توجد به قرائن قانونية للاثبات من نوع ما ذكر سلفا ، قاطعة كانت أم غير قاطعة . ومن يدعى بصدور خطأ من الجانى مكلف باثباته ، ويكون خطأ شخصا منه تسبب عنه ابذاء المجنى عليه أو وفاته وللمحكمة مطلق الحرية فى تقدير الدليل ، وفى النهاية قبوله أو استبعاده .

والمكلف باثبات الخطأ غير العمدى فى المسؤولية الجنائية هو سلطة الاتهام ، فإن لم يثبت خطأ المتهم يتمين على القاضى أن يبرئه ، دون أن يطالبه باثبات أنه لم يأت خطأ ، ولكن هنا المبدأ لا يحول دون أن يسأل شخص عن وفاة المجنى عليه التى ترتبت على فعل غيره اذا ثبت ارتكاب المتهم فعلا شابه خطأ واربط بالوفاء برابطة السببية ، فاذا عبث الابن القاصر بسلاح فأصاب به شخصا فقتله ، فان الأب يسأل عن الوفاة ، إذا ثبت أن وصول السلاح الى يد الابن وعيئه به راجع الى خطأ الأب ، باهماله المحافظة على السلاح وإبقائه بعيدا عن عبث ابنه . كما يسأل الأب أيضا اذا سلم ولده الذى لم يبلغ العاشرة من عمره عجلا اعتاده على النطح ليقوده فتقطع المجنى عليه وقتله ، ومسئولية الأب هنا تقوم على أنه كان عليه أن يقدر أن ولده الصغير لا يقوى على كبح جماح المعجل حال هياجه .

ومن أمثلة شخصية الخطأ ، مسئولية حارس الخيوان إذا ما ترك حيوانه المعقور طليقا فأصاب أحد ، ومسئولية حارس البناء إذا أهمل فى صيانتها فانهار وسبب اصابة لانسان ما ، ومسئولية مدير ماكينة الطحين لأنه لم يصنع حاجزا حول عمودها المتحرك البارز من البناء والذى كان سببا فى قتل شخص . وصاحب المركب لا يعتبر مسئوليا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من أضرار من خطأ الملتزم بتسييره الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فاذا كان هو قد سلم المركب الى غيره على مقتضى الالتزام الذى حصل عليه من الجهة الإدارية المختصة فإن مسألتة هو تكون مختنعة الا أن تكون يده لا زالت ميسوطة عليه وعلى سير العمل فيه ، أما اذا كانت قد غلت أو ارتفعت فلا وجه لمسألتة .

٣ - يكتفى فى الخطأ أى قدر مهما كان ضئيلاً

الزمت المادة ١٦٣ من القانون المدنى كل من يرتكب خطأ ينشأ عنه ضرر للغير بتعويض هذا الضرر ، فالقانون المدنى جاء بحكم عام للخطأ . أما القانون الجنائى فقد أورد صور للخطأ نص عليها فى المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ منه وهى لم ترد على سبيل الحصر بل على سبيل المثال كما أنها تتسع فى الواقع لكل حالات الخطأ التى ترد فى العمل كما سبق القول .

ولقد قام خلاف حول وحدة الخطأ فى القانونين المدنى والجنائى . فذهب رأى الى إزدواج الخطأ الى جنائى ومدنى ، وذهب رأى آخر الى وحدة الخطأ فى النطاقين معا . وأهمية هذا الخلاف تظهر فى أثر حكم البراءة الذى يصدر من المحكمة الجنائية ، فإذا حكمت المحكمة الجنائية نهائياً ببراءة متهم لعدم توافر ركن الخطأ ، فعلى رأى القائل بوحدة الخطأ فى القانونين الجنائى والمدنى ، يلتزم القضاء المدنى باحترام هذا الحكم النهائى الذى حاز قوة الشئ المحكوم فيه ، فلا يسوغ له أن يقضى بالتعويض ، لعدم وجود الخطأ ، أما اذا اختلفت درجة الخطأ المدنى عن درجة الخطأ الجنائى ، بأن كان الخطأ الجنائى من نوع آخر أشد من الخطأ المدنى ، كان للمحكمة المدنية أن تقضى بالتعويض ، رغم عدم ثبوت خطأ مدنى .

وسنعرض لهذين الرأيين ثم نبين ما انتهت اليه آراء الفقه والقضاء .

الرأى الأول : إزدواج الخطأ الى جنائى ومدنى

يقسم هذا الرأى الخطأ الى درجات ثلاث تتفاوت جسامتها على الترتيب الآتى :

١ - الخطأ الفاحش .

٢ - الخطأ اليسير .

٣ - الخطأ النافه .

ويقولون بعد هذا التقسيم أن القانون الجنائى يستلزم قدراً معيناً من الجسامه فى الخطأ ، وهذا القدر يتمثل فى الترعين الأولين أى الخطأ الفاحش والخطأ اليسير ، دون النوع الثالث وهو الخطأ النافه .

وحجة هذا الرأى أن الغرض من التعويض المدنى ، مقايير للغرض من العقاب الجنائى ، فالقانون المدنى لا يرمى الا لمجرد تعويض الضرر ، فى حين أن القانون الجنائى يرمى من وراء العقاب إلى ردع الجانى وحماية المجتمع من افعال الخطيئة

وتهاونه تهاونا يلحق بغيره ضررا فى نفسه أو جسمه . والناس عرضة فى حياتهم للأخطار التافهة . وهى مهما كثرت فلا تثير من المجتمع ذلك الشعور الذى يثيره الخطأ الأشد . وفضلا عن ذلك فإن الجانى الذى يؤاخذ جنائيا على خطئه التافه ، يرى فى العقاب ظلما ما فخطؤه التافه لا يستأهل الجزاء . كما أن فى استقالة المسئولية اليه تجاوزا لوطنية العقاب ، وهى ردع من يستحق الردع من المجرمين الذين أطلقوا يدهم فى الاهمال وتركوا واجب الحرص بمضيعة ، ويقولون أصحاب هذا الرأى أخيرا إن فى تعويض الضرر الناشئ عن الخطأ التافه ما يكفى ، ولا مبرر لتدخل القانون الجنائى بمد ذلك بالعقاب^(١) . وقد وجد هذا الرأى صدق فى بعض أحكام القضاء ، من ذلك أن سيدة أهملت فى صيانة منزلها فسقط على شخص قتله ، وحكم ببراءتها لاتعدام الخطأ المستوجب المسئولية الجنائية ، ولكن المحكمة المدنية رأت التزامها بتعويض ورثة القتيل^(٢) كما رددت محكمة النقض فى بعض قضائها القول بأنه "لأجل وجود الجنحة يجب أن يكون الفعل أو الخطأ أشد خطورة من الفعل الذى تترتب عليه المسئولية المدنية"^(٣) .

الرأى الثانى : وحدة الخطأ الجنائى والخطأ المدنى .

يرى هذا الفريق أن الخطأ لابد أن يكون واحدا ولا يختلف نظر المشرع اليه ، فهو لم يجعل من صور الخطأ الجنائى سبيلا للفرقة بينه وبين الخطأ المدنى ، والقول بهذه التفرقة تحكم ، ولذلك وجب العقاب على الخطأ مهما كانت درجته ، ومهما قلت جسامته ، فهو لم يفقد صفته فمازال خطأ على كل حال ، وحجة هذا الرأى تستند الى حجتين :

الحجة الأولى :

ان التفرقة بين نوعى الخطأ فى الجسامه يؤدى الى تناقض الأحكام فى المسألة الواحدة ، فالتقاضى الجنائى يبرئ لعدم وجود الخطأ ، والتقاضى المدنى يحكم بالتعويض تأسيسا على قيام الخطأ .

(١) أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٦٧ .

(٢) استئناف مصر فى ١٩٢٨/١/٢٨ المحاماه ص ٩ رقم ١١٢ ص ٣٨ .

(٣) نقض ١٩١٦/٩/٢٣ مجموعة رسمية . ص ١٨ عدد ٢٧ . محكمة الاسكندرية فى

١٩٢٩/١٢/١٤ المحاماه ص ١٠ رقم ٢٩٨ ص ٥٩٨ .

الحجة الثانية :

ان الحياة الاجتماعية اليوم تطورت مع تقدم وسائل العمران ، وظهر مختلف الاختراعات الحديثة ، وأصبح التعويض المادي وحده غير مجزى عن العقاب ، فنحن اليوم نشعر بلزوم العقاب على كل خطأ مهما ضلّ لتجعل الناس أكثر حذرا وأشد يقظة ، سيما أن التأمين ضد الأخطار والاصابات جعل التعويض المادي عديم الأثر في زجر المخطئين .

والرأى الراجع في الفقه هو تفضيل القول بوحدة الخطأ وأن أى قدر منه يكفى للمسئولية الجنائية مهما كان يسيرا^(١) . والرأى الراجع هو الصائب والذي يتفق مع روح التشريع ، لأنه وإن كان ظاهر النص الجنائي يقيد تقييد صور الخطأ الجنائي وأن يكون من نوع خاص حتى يكون مستوجبا للعقاب ، إلا أن هذا التأول لا سند له ، أولا لأن نصوص القانون لم تشر الى هذا التمييز ، وجاءت عباراتها عامة لكل نوع من أنواع الخطأ مهما كان يسيرا ، متى انتهى هذا الخطأ بحصول ضرر للغير ، وهذا المعنى نفسه هو المستفاد أيضا من المادة ١٦٣ من القانون المدني . وثانيا أن تقسيم الخطأ الى جسم ويسير وثاقه ، هو تقسيم نظرى ، خال من التحديد والتعريف بكل درجة من هذه المراتب الثلاث سيما وأن هذا التدرج يختلف باختلاف الظروف والأحوال ، فما كان قديما يعد خطأ بسيطاً تغير شأنه اليوم فأصبح على قدر من الجساماة نظرا لتطور المدنية وأساليب الحياة وتعارض المصالح الشخصية ، وازدياد العلاقات الاجتماعية .

وقد أيدت محكمة النقض هذا الرأى القائل بوحدة الخطأ المدني والجنائي ، واستعرض لهذه الأحكام فى التطبيقات القضائية .

(١) محمد مصطفى القلى "المسئولية" ص ٢١٩ ، حسن أبو السعود "قانون العقوبات المصرى الخاص" طبعة ١٩٥٠-١٩٥١ فترة ٢٣٢ ص ٢٧٣ ، فوزية عبدالستار "شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٨٣ فترة ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، عبدالمهيمن بكر "القسم الخاص فى قانون العقوبات" طبعة ١٩٧٧ فترة ٣٠٥ ص ٦٤٤ ، محمود إبراهيم اسماعيل . المرجع السابق ص ١٤ ، محمد محى الدين عوض "القانون الجنائى فى التشريعين المصرى والسودانى" طبعة ١٩٦٣ ص ٤٨١ ، محمد عبد الغريب "جرائم الاعتداء على الأشخاص" طبعة ١٩٨٤ ص ٣٩٩ ، على بلوى . المرجع السابق ص ٣١ .

تطبيقات قضائية

الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . وجوب تبيانها فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها عنصر الخطأ .
الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .
[طعن ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ من ١٥ ص ٩٢] .

الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها . وجوب بيان عنصر الخطأ وإيراد الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات فى نفى ركن الخطأ بعد دفاعا هاما . سكوت الحكم عنها . قصور
من المقرر أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ويجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين ، فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة ، عنصر الخطأ وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ، ولما كان البين من الحكم ومن الاطلاع على المفردات المضمومة ، ان دفاع الطاعن الذى أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يرتكز على أنه يشغل وظيفة إدارية هى مدير إدارة شئون الدبوان الذى يشمل مبانى محافظة القاهرة ، وأنه ليس من عمله القيام بتنفيذ أعمال الصيانة ، وإنما يتلقى الاخطارات فى شأنها من المسؤولين بكل مبنى ، ويبلغها الى الإدارات الفنية المختصة التابعة للمحافظة حسب كل نوع من أعمال الصيانات ، لاجراء اللازم فى حدود الميزانية ، وأنه فى شأن المبنى محل الحادث قد اضطر مدير إدارة المشروعات بالمحافظة فى تاريخ سابق على الحادث ، بأن أبواب المصعد غير مركبة فى أماكنها وأنه يخشى سقوط أحد منها أو حصول حادث نتيجة ذلك ، وقدم لمحكمة ثانى درجة حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ، ومنها كتاب السيد وكيل الوزارة بالمحافظة ببيان اختصاصه الوظيفى والكتب المتبادلة بينه وبين مدير إدارة المشروعات ، وتمسك بدلالة هذه المستندات فى نفى ركن الخطأ عنه ، فإن هذا الدفاع المبدى من الطاعن بعد دفاعا هاما فى الدعوى ومؤثرا فى مصيره ، وإذا لم تلق المحكمة بالا الى هذا الدفاع فى جوهره ، ولم تواجهه على حقيقته ولم تظن الى فجواه ولم تقسقه حقه وتعنى بتخصيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، بل سكنت

عنه ايرادا له وردا عليه ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما يكون لها من دلالة فى نفي عنصر الخطأ ، ولو أنها عنتت ببحثها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذا اتخذ الحكم من مجرد كون الطاعن مدير لشئون الديوان مبررا لمسألته - وهو ما لا يجوز أن يصح فى العقل عدة لذاته خطأ مستوجبا للمسئولية - دون أن تستظهر مدى الخبطة الكافية التى مسأله عن قصوره عن اتخاذها والاجراءات التى كان يتعين عليه القيام بها مما يدخل فى اختصاصه الوظيفى كما تحدده القوانين واللوائح ، فإنه يكون معيبا بالقصور المبطل له .

[طعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ص ٢٤ ص ١٤٦] .

نص المادة ٢٤٤ عقوبات . عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته ان القانون قد نص فى المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب كل من تسبب فى جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا من رعونته أو عدم احتياط أو تهمز أو عن اهمال أو عن عدم انتباه أو عن عدم مراعاة اللوائح . . . وهذا النص ولو أنه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص الا أنه فى الحقيقة والواقع نص عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته فكل خطأ مهما كانت جسامته ، يدخل فى متناولها ، ومتى كان هذا مقرا فإن الخطأ الذى يستوجب المساءلة الجنائية يقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة ، لا يختلف فى أى عنصر من عناصره عن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية يقتضى المادة ١٥١ من القانون المدنى ، مادام الخطأ مهما كان سيرا ، يكفى قانونا لتحقيق كل من المسئوليتين ، واذا كان الخطأ فى ذاته هو الأساس فى الحالتين ، فإن براءة المتهم فى الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه ، تستلزم حتما رفض الدعوى المدنية المؤسسه على هذا الخطأ المدعى . ولذلك فإن الحكم متى نفي الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التى بينها ، يكون فى ذات الوقت قد نفي الأساس المقامه عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة فى حاجة لأن تتحدث فى حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسبابا خاصة بها .

[طعن رقم ٦٨٧ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٣/٨ . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٩ ص ٩٣٦] .

اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة فى المادتين ٢٤٤ ، ٢٣٨ خطأ قائما بذاته . يترتب عليه مسئولية قاهله ولو لم يقع خطأ آخر .

* ان المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم لعقاب الجانى بمقتضاها توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها بل هى تقتضى بالعقاب ولو توافر عنصر واحد من

هذه العناصر متى اطمانت المحكمة الى ثبوته ، واذن فمتى كان الحكم قد أثبت توفر عنصرى عدم الاحتياط والاهمال فى حق المتهم فلا يجديهِ الجدل فيما أثبتته من أن عدم مراعاة المتهم للقوانين واللوائح كان له أثره المباشر فى اتمام حصول الحادث، اذ أن ذلك قد جاء زيادة فى البيان ولم يكن بطبيعته دليلاً يؤثر سقوطه من حساب الأدلة على سلامة حكمها .

[طعن ١٣.١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١١ ص ٩٣٦] .

* ان جريمة القتل الخطأ تتحقق فى القانون بقيام أى نوع من أنواع الخطأ المبين به متى كان هو علة الضرر الحاصل . فإذا كانت المحكمة قد أذانت المتهم ولم تعتمد فى هذه الإدانة على السرعة وحدها بل على عدة أخطاء أخرى يكفى كل منها بذاته لتوافر ركن الخطأ كما هو معرف به فى القانون ، فلا يجديهِ أن يجادل فى أن النية لم تسند اليه السرعة فى القيادة حين رقت الدعوى العمومية عليه .

[طعن ١٢٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٣/٣١ . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٢ ص ٩٣٦] .

* ان الشارع اذ عدد صور الخطأ فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مسئولية فاعلية ولو لم يقع منه خطأ آخر .

[طعن رقم ١١٦٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٣ ص ٩٣٦] .

* لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذى يتسبب عن الاصابة بجميع صوره التى أوردها ، بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولذا لا جدوى للمتهم من المجادلة بشأن وجود معاينة سابقة على تلك التى استند اليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للقرامل - مما ينفى القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - مادام الحكم قد استند ، الى جانب الأدلة التى أوردها ، الى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ولم يكن محتاطاً ، وهو ما يكفى وحده لاقامة الحكم .

[طعن رقم ٤٨٨ سنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٦ ص ٧٤٦] .

صور الخطأ الواردة في المادة ٢٣٨ عقوبات لا يشترط تحققها جميعا .
يكفى للإدانة توفر صورة واحدة منها .

* لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها هذه المادة ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم فسادا في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ، مادام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هي قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

[طعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٣ ص ٤٥٣] .

* لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه الا اذا كان ما صدر عنه مخالفا للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفا للاتحة الميناء فحسب ، ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا الى الصورة التي أوردتها والتي منها عدم الاحتياط والتروق وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

[طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ من ٢٠ ص ٢٠١] .

اثبات الحكم صورة من صور الخطأ الذي تسبب في قتل المجنى عليه
كاف لإقامته دون حاجة الى بحث صور الخطأ الأخرى .

* اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه الأول وإصابة الآخرين ما يكفي وحده لإقامته فإنه لا محل للبحث في شأن صور الخطأ الأخرى .

[طعن ١٣٥٦ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١١/١٧ . مجموعة القواعد ج ٢
بند ٥١ ص ٩٤٢] .

* لا تستلزم المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه القتل بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، واذا فتمت كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يقود السيارة التي صدمت

المجنى عليه بسرعة ، ودون استعمال آلة التنبيه ، فلا جدوى من المجادلة فى صور الخطأ الأخرى التى تحدث عنها الحكم المذكور .

[طعن ٢٤.٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٤/٦ . مجموعة القواعد . ج ٢ بند ٥٢ ص ٩٤٢] .

* متى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذى ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ فى حق المتهم ، على أنه قاد السيارة بسرعة زائدة مما ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات التى وقع الحادث فى ظلها ، فهذا يكفى وحده أساسا تقوم عليه الادانة ، ولا يعيب الحكم أن يكون قد استند بعد ذلك الى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترقى الى مرتبة الأخطار المعاقب عليها قانونا .

[طعن رقم ٦٧٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ٤ ص ٧٤٥] .

* متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذى تسبب عنه قتل المجنى عليه ، أنه قاد السيارة بسرعة يتجم عنها الخطر - وهو ما ورد بوصف الواقعة التى أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافيا لاقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد فى وصف التهمة .

[طعن رقم ٦٥٧ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٥٦/١. / ٨ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ٦ ص ٧٤٥] .

* من المقرر أنه متى اطمانت المحكمة الى توافر الخطأ فى حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ ، وكانت كل صوره فيها تكفى لترتيب مسئوليته ، ولو لم يقع منه خطأ آخر ، فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة فى باقى صور الخطأ التى أسندتها الحكم اليه .

[طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٣ ص ١٧ ص ١٥] .

* لما كان الحكم قد خلاص مما أورده من أدلة سائفة على ثبوت خطأ الطاعن المتمثل فى قيادته السيارة بسرعة شديدة وعدم احتياظه حال سيره فى منحنى وانحرافه عن يمين اتجاهه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم للعقاب عن جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الاصابة بجميع صوره التى أوردها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم

[م ٤ القتل والإصابة الخطأ]

فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن العطل بفرامل السيارة كان نتيجة الحادث وليس سابقا عليه ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ فى حقه استنادا الى الصور التى أوردها والتى منها السرعة الشديدة وعدم الاحتياط وهو ما يكفى وحده لاقامة الحكم وبالتالي فلا تشريب على المحكمة اذا هى لم تحقق هذا الدفاع غير المنتج فى الدعوى أو أغفلت الرد عليه ويكون ما ينهائى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

[طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٠ ص ٢٩ ص ٦٤٥] .

* لما كان من بين صور الخطأ التى خلص الحكم الى توافرها فى حق الطاعن قيادته السيارة بسرعة تجاوز مقتضى الحال وتقاعسه عن استعمال فرامل السيارة وقت الحادث حين كان يمكنه ذلك وتخليه من عجلة القيادة ، وكانت هذه الصورة تكفى وحدها لحمل الحكم فيما انتهى اليه من إدانته عن الحادث ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما ينهائى عن الحكم بشأن صور الخطأ الأخرى والتى تتمثل فى قبوله ركابا بالسيارة وهى غير معدة لذلك ويعدد يفوق الحد المسموح به ، لما هو مقرر من أنه متى اطأنت المحكمة الى توافر الخطأ فى حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولو لم يقع خطأ آخر ، فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة فى باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم اليه .

[طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ ص ٣٠ ص ٨٢١] .

* من المقرر أنه متى إطأنت المحكمة الى توافر الخطأ فى حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر ، فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة فى باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم اليه .

[طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ص ٣١ ص ١٠٥]

تعدد الأخطاء . جواز وقوع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين أو أكثر . خطأ أحدهما لا ينفى مسئولية الآخر .

* يصح فى القانون أن يقع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين ، ولا يسوغ فى هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفى المسئولية عن الآخر ، واذن فلا تناقض اذا ما أدانت المحكمة المتهم بناء على الخطأ الذى وقع منه ثم عاملته بالرافة بناء على ما وقع من والد المجنى عليه من خطأ ساهم فى وقوع الحادث .

[طعن رقم ٢٢٦٣ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥٣ ص ٩٤٢ ، طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ مجموعة القواعد ج ٣ بند ٩ ص ٧٤٥] .

* ان الشارع اذ عبر فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بعبارة "التسبب فى القتل بغير قصد" قد أراد أن يحد نطاق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب فى الخطأ ، ومادام يصح فى القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر ، لا يسوغ فى هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفى مسؤوليته ، ومستوى فى ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سبباً مباشراً أو غير مباشر فى حصول الحادث ، فاذا كان المتهم الأول - على ما أثبتته المحكمة - هو الذى حضر المادة المخدرة مخطئاً فى تحضيرها ، فانه يكون مسئولاً عن خطئه مستقلاً عن خطأ غيره الذى استعمل هذا المحلول .

(طعن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ . مجموعة القواعد . ج ٢ بند ١٤ ص ٧٤٦) .

تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث . مسالة كل من أسهم فيها . سواء بخطأ مباشر أو غير مباشر .

تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مسالة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى فى ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر .

(طعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ص ١٩ ص ٩٤ ، طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ ص ٢٠ ص ١٩٢ ، طعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٧ ص ٢٩ ص ٨٧١ ، طعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ص ٣١ ص ٨٨) .

الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلى المتهم من المسؤولية .

* ان قول الطاعن الذى أدين فى جريمة القتل خطأ أن المزلقان الذى وقع الحادث حين كان يحاول المرور منه ، لم يكن عنده خفي - بفرض صحته - لا ينفى المسؤولية .

(طعن ٥٦٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٠/٣٠ . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥٥ ص ٩٤٢) .

* لا يجدى المتهم فى جريمة القتل محاولته اشراك متهم آخر فى الخطأ الذى اتهم عليه ووقع الحادث ، اذ الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلى الطاعن من المسؤولية .

(طعن ٧٥٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٤/٢١ . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥٦ ص ٩٤٢) .

* تصح مسائلة شخصين فى وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث مشترك بينهما .
[طعن رقم ٢٤٣٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥٧ ص ٩٤٢] .

* الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية ، مادام الحكم قد ثبت قيامه فى حقه .

[طعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ ص ١٨ ص ٣٢٥ ، طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٣ ص ١٩ ص ٥٥٤ ، طعن ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ ص ٢٦ ص ١٨٤] .

* أن الخطأ المشترك - فى نطاق المسؤولية الجنائية - لا يخلى المتهم من المسؤولية ، ومادام الحكم - فى صورة الدعوى - قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها ، من ثبوت نسبة الخطأ اليه ومن نتيجة مادية وهى وقوع الضرر بوفاة المجنى عليها ، ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، فإن ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليها كان السبب فى وقوع الحادث ، لا جدوى له منه ، لأنه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئوليته الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقه .

[طعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١ ص ٢٤ ص ١٢١٣]

مساهمة المجنى عليه فى الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم .

* أن القانون لا يشترط لقيام جرائم الاصابات غير العمدية الا أن يكون الضرر ناشئاً عن خطأ يرتكب ، ويكون هو السبب فيه ، ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه ، فإذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن رابطة السببية بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة ، اذ هو قد سار بسيارته غير محتاط ولا متحيز ومخالفا للوائح يسيره الى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، فوقع الحادث ، فلا ينفى مسئوليته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضاً بأن اندفع الى جهة اليسار فسقط بالقرب من دواليبها .

[طعن رقم ١٢٦٤ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥٩ ص ٩٤٢] .

* مدامت المحكمة قد أوردت فى حكمها بادانة المتهم فى الاصابة خطأ الأدلة على ثبوت الواقعة واستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين اصابة المجنى عليه ، فان اشارتها فى حكمها الى مساهمة المجنى عليه فى الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم .

[طعن رقم ١٧٤ سنة ٢ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٣ - مجموعة القواعد ج ٢ بند ٦ ص ٩٤٣] .

* يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى الى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر .
[طعن رقم ٦٧٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ . مجموعة القواعد ج ٣ ص ٧٤٥] .

* الخطأ المشترك فى نطاق المسئولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلو المتهم من المسئولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة الى المتهم .

[طعن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ ص ١٤ ص ٩٨٣ ، طعن ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ ص ١٩ ص ١٢ ، طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٣ ص ١٧ ص ١٥ ، طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ ص ١٧ ص ٢٤٨ ، طعن ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٥٠/٣/١٥ / ١٩٦٦ ص ١٧ ص ٣١٧ ، طعن رقم ٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٢ ص ٢٣ ص ٩٢١ ، طعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ ص ٢٩ ص ١٦٧] .

الخطأ الشخصى أساس المسئولية . عدم مسئولية صاحب المركب عن خطأ الملتزم بتسييره الا اذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص .

الأصل المقرر فى القانون أن الإنسان لا يسأل الا عن خطئه الشخصى ، فصاحب المركب لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً ، عما يصيب الناس من أضرار عن خطأ الملتزم بتسييره ، الا اذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فاذا كان هو قد سلم المركب الى غيره على مقتضى الالتزام الذى حصل عليه من الجهة الإدارية المختصة لتسييره فى الغرض المعين بوثيقته ، فان مسأله هو تكون

ممتنعة إلا أن تكون يده لازالت مبسوطة عليه وعلى سير العمل فيه ، أما إذا كانت قد غلت أو ارتفعت ، فلا وجه لمساпته .

[طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣ .س ٢٠ ص ٩٩٣ .]

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعى .

* تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

[طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ، طعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ص ٣٢٥ .]

* من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائفا على خطأ الطاعن فى قيادته السيارة واستظهر فى بيان مفصل عناصر الخطأ الذى وقع منه ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشيره من جدل فى هذا الشأن .

[طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ص ٩٩٤ ، طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ١٢ .]

* تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فإذا كانت المحكمة فى حدود ما هو مقرر لها من حق فى وزن عناصر الدعوى وأدلتها ، قد بينت الواقعة ودلت تدليلا سائفا على ثبوت نسبة الخطأ الى المتهم ووقاة المجنى عليها نتيجة لهذا الخطأ ، فإنه لا يقبل من المتهم مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فى عناصر اطمئنانها .

[طعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٢١ ، طعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ص ٩٤ ، طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ص ٥٥٤ .]

* تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره ، هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفا مستتبلا الى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق .

[طعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ص ٩٠٤ ، طعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٨ س ٢٢ ص ٢٩٤ ، طعن رقم

١٨.٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ ص ٢٧ ص ٢١٥ ، طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ص ٢٨ ص ٦١٤ ، طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ ص ٣٠ ص ٦٤٥ ، طعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٨٨ .

استخلاص المحكمة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حقا لها . مادام سائفا . جواز استبعاد تقرير الجبير الذى صور كيفية وقوع الحادث واصابة المجنى عليها .

وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن لم يلزم الجانب الأيمن للطريق وانحرف بالسيارة النقل قيادته الى أقصى اليسار واستمر فى سيره بها فى هذا الاتجاه دون أى ضرورة لهذا المسار ، مما أدى مباشرة الى تصادمه بسيارة الجيش التى كانت مقبلة فى عكس اتجاهه وتلتزم يمينها والتى كان بها المجنى عليهما اللذين أصيبا بسبب تلك المصادمة بالاصابات الميئة بالتقرير الطبى والتى أودت الى وفاة أولهما ، واستدل الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة بأقوال شهود الاثبات ، ومنهم رجلنى الشرطة ، اللذين لا علاقة لهما بالجيش ، وبالرسم التخطيطى لمكان الحادث . ثم عرض الحكم المطعون فيه للتصوير الذى قال به المهتمن الفنى فى تقريره - الذى تمسك به الطاعن فى دفاعه ويشير به الطعن - من أن سيارة الجيش التى كان بها المجنى عليهما كانت تسير بسرعة وانحرفت الى أقصى يسارها عند دخولها الى الطريق الرئيسى الذى كان الطاعن يسير فيه فى عكس اتجاهها ، ثم عادت الى أقصى يمينها ، مما أدى الى ارتباك الطاعن وانحرافه الى يسار الطريق فصدم بها ، وأطرح الحكم هذا التصوير استنادا منه الى أنه ليس ما يسانده من الواقع ، وأنه بنى على مجرد استنتاجات من وضعه ، ورجع عليه التصوير الأول الذى قال به شهود الاثبات والرؤية ، وتأيد بالرسم التخطيطى لمكان الحادث ، لما كان ذلك ، وكان حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وباتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ، ولها أصلها فى الأوراق ، كما أن اطراحها لتقرير الجبير وعدم التحويل عليه - للأسباب السائفة التى أوردتها - أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك . لما كان ما تقدم ، فان

ما يثيره الطاعن في شأن اطراح الحكم للتصوير الذي قال به الخبير لا يكون له محل اذا لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً بما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .
[طعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٥١/١/٤ من ٢٢ ص ٣١] .

استخلاص الصورة الصحيحة لدعوى القتل أو المجرح الخطأ . حق لمحكمة الموضوع . مادام سائفاً .

* من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، ولها أصلها في الأوراق - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من اغفاله دفاعه القائم على أن الحادث وقع نتيجة خطأ والده المجنى عليها المتروفة وحدها بتركها على حافة البركة في مكان لا يتوقعه أحد ، لا يعدو أن يكون دفاعاً في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفي في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلاً على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت في وجدانها .
[طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٩ من ٢٦ ص ٥٠] .

* من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ولها في سبيل ذلك أن تأخذ من أقوال الشهود بما تظمن إليه وأن تطرح ما عده ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائغ ومنطق مقبول مما أخذ به واطمأن إليه من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة الأولى وأورده تقرير المهندس الفني من آثار الاصطدام بالسيارة ، ان الطاعن وحده هو الذي انحرف بالسيارة الى اليسار أثناء اجتياز سيارة النقل له فاصطدم بمؤخرتها مما أدى الى وقوع الحادث ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه . من اطراحه التصوير الآخر القائم على أن الحادث اتما وقع بخطأ قائد سيارة النقل واهداره لأقوال الشاهد التي أبدته ، لا يعدو أن يكون دفاعاً في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفي في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلاً على ثبوت الصورة التي اقتنعت هي بها واستقرت في وجدانها .

[طعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ ص ٧١] .

* من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة الباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وكان ما ساقه الحكم من أدلة منتجا في اكتمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها الى ما انتهى اليه من أن الطاعن هو الذي كان يقود السيارة النقل وقت الحادث دون سائقها الذي توفي ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعلو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائسة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

[طعن رصم ٩٥٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٣ س ٣٥ ص ٨٥٢] .

عدم مراعاة اللوائح خطأ قائم بذاته . تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه .

ان قانون العقوبات اذا عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطأ قائما بذاته تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه خطأ آخر .

[طعن رقم ٧٧٣ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٢٣ . مجموعة القواعد .

ج ٢ بند ١٠ ص ٩٣٦] .

مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الاصابة والقتل الخطأ ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث .

* لما كانت الوقائع كما أوردتها الحكم تدل على أن العيار الذي انطلق لم يكن ليصيب أحدا لولا إنفجار ما سوره السلاح ، وأن اصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب في صنعها ، لم يكن للمتهم يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه ، وكانت مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الاصابة والقتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث ، بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، وهو ما لم يتحقق في

صورة الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببرائة المتهم من تهمة القتل الخطأ ، ويصبح النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد مما ينعين معه رفض الطعن موضوعا .

[طعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ من ١٤ ص ٥٣ .]

* عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته فى جرائم القتل الخطأ ، الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث ، بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلى بأسباب سائفة على أن خطأ المطعون ضده فى مخالفة قرار وزير الداخلية فى شأن سرعة السيارة داخل المدن لم يكن فى حد ذاته سببا فى قتل المجنى عليه ، فإن رابطة انسببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحا فيما انتهى اليه فى هذا الخصوص ، والنعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

[طعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ من ١٧ ص ٤٧٥ .]

* من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة ، وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته فى جريمة القتل الخطأ ، الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، ولما كان الحكم قد اتخذ من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التى أمامه ما يوفر الخطأ فى جانبه دون أن يستظهر مدى الخيطة الكافية التى ساهم عن قعوده عن اتخاذها ، ومدى العناية التى فاته بذلها ، وأغفل بحث موقف المجنى عليه وسلوكه برجوعه مسرعا الى الخلف بظهره عندما لم يتمكن من اللحاق بالأتوبيس ، ليتسنى من بعد بيان قدرة الطاعن فى هذه الظروف وفى تلك المسافة على تلاقى الحادث ، وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، وسكت عن الرد على كل ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن ، فإنه يكون معيبا ، بالقصور بما يبطله .

[طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١ من ٢٣ ص ١٤٨]

* انه وإن أمكن اعتبار (مخالفة) عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلا بذاته فى جرائم القتل الخطأ ، الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

[طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ ص ١١٦٢ .]

وزن حمولة السيارة شرط من شروط الأمن والمتانة . العبارة في تحديد أقصاه بما يوضح في رخصتها فحسب . زيادة الوزن عن المقرر خطأ قائم بذاته في حكم المادة ٢٣٨ عقوبات .

لما كان القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٦/هـ منه على أن يوضح في الرخصة التي تصرف لسيارة النقل - وهي المعدة لنقل البضائع والمهمات - أقصى وزن حمولتها ، وفرض في المادة ٨٤/د منه عقوبة لمخالفة مالكيها وقائدها لشروط المتانة والأمن من حيث وزن الحمولة . كما أوجب قرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ أحكام هذا القانون - في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ منه ألا يزيد الوزن لأي قاطرة (جرار أو سيارة) مع مقطورتها بكامل حمولتها عن عشرة أطنان ، وأجاز في الفقرة الأولى من المادة ٥٩ منه الترخيص للسيارات التي تزيد أوزانها بكامل حمولتها على ما هو منصوص عليه في المادة السابقة كل بحسب تصميمها بشرط الحصول على موافقة وزارتي المواصلات والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه ، على أن تحدد الطرق والكباري التي لا تسمح حالتها بسير هذه السيارات عليها . ومؤدى هذه النصوص أن وزن الحمولة إنما هو من شروط المتانة والأمن ، والعبارة في تحديد أقصاه بما يوضح في رخصة سيارة النقل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات إذ عدت صور الخطأ قد اعتبرت عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ قائما بذاته تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر ، وكان الثابت من مدونات كلا الحكيمين الابتدائي والمطعون فيه أن وزن السيارة مع مقطورتها بكامل حمولتها يوم الحادث يفوق قرينه الموضح في التصريح المؤقت المشار اليه في الحكم الابتدائي ، إذ بلغ الوزن الأول ٣٦/٧٨٤ طنا ، بينما الوزن الآخر المصرح به هو ٢٠ طنا فقط ، فإن وزن الحمولة في ذلك اليوم يعد - في حدود استناد الحكم الى ذلك التصريح - زائدا قانونا ، كما يعتبر خطأ قائما بذاته بغض النظر عن الوزن المحدد بمعرفة المنتج للسيارة والمقطورة أو المسموح بهجه من المنتج لجهاز الربط، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مستندا في ذلك الى كتاب الشركة المنتجة لجهاز الربط ، قولا منه أن الوزن الوارد بالكتالوج هو الأصل الذي تستقيم معه حدود المسئولية وترتب على ذلك نفى الخطأ عن المطعون ضده بتفقيه زيادة وزن الحمولة ، وعلى الرغم مما أثبتته في حقه من أنه جهز السيارة لنقل الزيت، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

[طعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ١١٣] .

تعمد المتهم - وهو مدير مستشفى - عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تشغيل المصعد . رغم علمه بوجود خلل به . يوفر ركن الخطأ في حقه . لا يتفى هذا الركن استناد المتهم بصيانة المصعد الى شركة فنية . أساس ذلك جواز تعدد الأخطاء في المستولية .

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه هو من السائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، وقد خلص ، بما له معينه الصحيح في الأوراق ، الى أن ركن الخطأ الذي نسبته الى الطاعن يتمثل في أنه رغم علمه بوجود خلل في أبواب المصعد لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تشغيله حتى يتم إصلاحه مما أدى الى وقوع الحادث ، يكون سائفا في العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ من جانب الطاعن ، وتنفي به عن الحكم قاله الفساد في الاستدلال . ولا يقدر في ذلك دفاع الطاعن بأنه عهد الى شركة فنية بصيانة المصعد ، ذلك أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيه أيا كان قدر ضرر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله .

[طعن رقم ١٨١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة . ١٩٧٥/١/٢ ص ٢٦ ص ٧٨] .

تحرير عقود إيجار للسكان وتمكنهم من الانتفاع بالمعين المؤجرة قبل تركيب المصعد أو غلق أبراهه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب اضاءة للمسلم . توافر ركن الخطأ في جانب المالك أو المشرف على العقار . لا جدوى من القول أن خطأ المجنى عليه كان سبب الحادث . أساس ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤدها أن المجنى عليه صعد ليلة الحادث الى الدور الثامن من البناء مكان الحادث - المملوك غالبية للطاعنة والخاضع لاشرافها - قاصدا مسكن صديق له في هذا الدور ، ولعدم وجود اضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز عند فتحات أبواب المصعد الخارجية ، فقد ضل المجنى عليه طريقه لباب مسكن صديقه ودلف الى فتحة باب المصعد الخارجي وسقط منها في بئر المصعد مما أدى الى اصابته بالاصابات التي أودت الى وفاته ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنة أدلة مستقاة من أقوال الشهود ومن بينهم ساكني البناء ومن أقوال الطاعنة وزوجها ، وما أسفرت عنه المعاينة والتقرير الطبي الشرعي ، وهي أدلة سائفة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ،

انتهى الى تقرير مسئولية الطاعن فى قوله " . . . والذين مما تقدم أن خطأ المتهمه وهى المالكه لثلاثة أرباع العمارة محل الحادث كما أقرت بذلك فى تحقيق النيابة ولها السيطرة الفعلية عليها وقت الحادث ومن قبله يتمثل فى أنها حررت عقود الايجار للسكان وسلمتهم مفاتيح الشقق ومكنتهم من الانتفاع كلا بالعين المؤجرة له ومن ادخال منقولاته فيها والسكنى هم وأسرهم وأطفالهم قبل تركيب المصعد أو غلق أبوابه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب إضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم شغل السكان لجميع الشقق وتركيبهم عدادات إنارة بشققهم بل وتركيبها هى عداد إنارة بالشقة التى احتفظت لنفسها بها بالدور الأرضى باسمها وعداد انارة باليدروم باسمها ، فان ذلك كان خطأ منها واهمالا وتقصيرا ، يوجب مسامحتها عن الضرر الذى يصيب الغير من المترددين على العقار " . وإذا كان استخلاص سيطرة الطاعنة وإشرافها على البناء محل الحادث وتقدير مسئوليتها عنه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان هذا الذى أورده الحكم استدلالا على ثبوت سيطرة الطاعنة على هذا العقار سائق يؤدى الى النتيجة التى خلص اليها ، فان ما تشيره الطاعنة فى هذا الشأن بقالة الفساد فى الاستدلال لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعنة ووفاة المجنى عليه فى قوله "ثبت لدى المحكمة أنه لولا ترك المتهمه لفتحات المصعد بجميع أدوار العمارة محل الحادث دون تركيب المصعد أو غلق أبواب فتحاته أو تركيب حواجز لها كالتى تم بناؤها فى اليوم التالى لوقوع الحادث ولم تتكلف أكثر من ثمانية جنيهات ودون إضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم سماحها لساكنتى شقق العمارة يتردد عليها زائرون وجامعى قمامة وباعة متجولون وغيرهم ، لولا ذلك لما وقع الحادث الذى أودى بحياة المجنى عليه بالصورة التى ثبت لدى المحكمة ، وبذلك يكون قد ترتب الضرر على خطأ المتهمه مباشرة وربطت بينهما علاقة السببية ، ومن ثم تكون التهمة قد تكاملت أركانها القانونية " . وإذا كان الحكم فى نطاق سلطته التقديرية وفى منطق سائق وتدليل مقبول ، قد خلص من ظروف الواقعة وعناصرها ، الى ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعنة واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم مستمدا مما له أصل ثابت فى الأوراق ، وليس محل جدل من الطاعنة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى

تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ في حق الطاعنة وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، فإن ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن سديدا . أما ما تثيره الطاعنة من أن خطأ المجنى عليه كان السبب في وقوع الحادث ، فإنه لا جدوى لها منه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفي مسئوليتها الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقها ، ذلك بأن الخطأ المشترك - في نطاق المسئولية الجنائية - لا يخلو المتهم من المسئولية ومادام الحكم في صورة الدعوى الماثلة قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعنة بها من ثبوت نسبة الخطأ إليها ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر بوفاة المجنى عليه ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع .

[طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٧ ص ٢٩ ص ٤٧٩] .

انزال التهم الأسلاك الكهربائية حتى قرب الأرض . انصرافه دون فصل التيار عنها ، اصطدام شخص بها وصعقه . يتوافر به ركن الخطأ ورابطة السببية .

انزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض وانصرافه دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها فاصطدم بها المجنى عليه أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائي مخلقا به آثار حرق كهربائي يتوافر به الخطأ في حقه وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه .

[طعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ ص ٢٨ ص ٥٠٠] .

توصيل مهندس الوردية ومدير محطة الكهرباء التيار الكهربائي للمحطة الجارية الصيانة بها . دون فصله وتأمين العمل قبل مباشرة الصيانة . صعد التيار الكهربائي للمجنى عليه ووقاته . توافر ركن الخطأ وعلاقة السببية .

وحيث أن الحكم المطعون فيه انتهى الى ثبوت التهمة في حق الطاعن والمتهم الثالث بقوله "وحيث أن الثابت أن المتهمين الثاني والثالث كانا على علم بإعادة

توصيل التيار الكهربائي الى الخلية الجارى العمل بها وذلك بعد انتهاء العمل فيها فى اليوم السابق ١٩٧٢/٤/٣ حتى صباح اليوم التالى ١٩٧٢/٤/٤ الى أن باشرت فرقة الصيانة استكمال العمل وكانا لزاما عليها الأول بصفته مهندس الوردية والآخر بصفته مديرا للمحطة أن يقوموا باثبات ما طرأ فى غياب فرقة الصيانة بأمر التشغيل وعلى النحو الوارد ببياناته وهو ما لم يقوموا به مخالفين بذلك التعليمات الصادرة من جهة العمل بالاضافة الى عدم قيامهما بفصل التيار الكهربائى عن الخلية واعادتها لنفس الحالة التى تركتها عليها مهندسة الصيانة فى اليوم السابق حيث أخبرت المهندسة المتهم الثالث مدير المحطة بأنه يلزم فصل التيار فى اليوم التالى حيث أن فرقة الصيانة ستستكمل عملها المفتوح من اليوم السابق وأن التيار قد تم توصيله فى خلال هذه الفترة بناء على أمر صادر من هذا المتهم كما وأن المتهم الثانى وهو رئيس الوردية فى يوم الحادث أقر فى محضر التحقيق يحضر جميع الاستدلالات بتاريخ ١٩٧٢/٤/٤ أثر وقوع الحادث مباشرة أنه كان يعلم بمهمة فرقة الصيانة حيث قام بالاطلاع على أمر التشغيل المفتوح من اليوم السابق واتخذ الاحتياطات اللازمة لفصل التيار الكهربائى عن موقع العمل الا أنه وبعد أكثر من شهر عاد فى أقواله بتحقيقات النيابة لينفى عن نفسه الاتهام مدعيا أن مهندسة الصيانة لم تأخذ منه تصريحاً بالعمل فى يوم الحادث إذ أنه اشترط الحصول على تصريح يومى وأنه فى هذا اليوم كان يصحبه المهندس لاجراء صيانته فى ذات الخلية وقام بفصل المفتاح عنها وأما السكينة فظلت فى موضعها فى حالة تشغيل كما وأن مدير المحطة لم يغيره شيئا عن إعادة توصيل التيار الكهربائى للخلية وهذا يناقض أقواله الأولى التى أدلى بها فور وقوع الحادث والتى تؤكد علمه بالعمل المستمر لفرقة الصيانة فى موقع العمل الذى وقع به الحادث والذى إدعى أنه قام بتأمينه واتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى يمكن لفرقة الصيانة استكمال عملها وذلك على خلاف الواقع لما تبين بعد الحادث أن التيار الكهربائى كان متصلا بالخلية ولم يتخذ الاحتياطات اللازمة على النحو الذى تفرضه عليه واجبات وظيفته كمهندس للوردية يوم وقوع الحادث ومن ثم فان عدم احتياط المتهمين الثانى والثالث وعدم مراعاتهما للتعليمات مما يكون ركن الخطأ الثابت فى حقهما وذلك بتوصيل التيار الكهربائى للخلية الجارى الصيانة بها دون فصله وتأمين العمل قبل مباشرة الصيانة بها فى اليوم التالى طبقا لأمر الشغل المئتب لذلك مما كان سببا مباشرا لوقوع الحادث الذى أودى بحياة المجنى عليه وعلى النحو الوارد بالتقرير الطبى آنف البيان ومن ثم فان الاتهام ثابت فى حق

المتهمين الثانى والثالث فقد ثبت ركن الخطأ والضرر نتيجة صعق التيار الكهربائى للمجنى عليه ووفاته وتوافرت علاقة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة . . . " وهذا الذى ساقه الحكم المطعون فيه كاف لقيام ركن الخطأ وعلاقة السببية بينه وبين الضرر الذى وقع اتصال السبب بالمسبب .

[طعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق جلسة . ١٩٧٨/٢/٢٠ ص ٢٩ ق ١٦٧] .

اهمال الطاعن فى وضع السلك العازل للكهرباء . فى موقع العمل .

رغم التعليمات الكتابية الصادرة اليه . وتأدية ذلك الى صعق المجنى عليه بالتيار الكهربائى . صحة مسائلة الطاعن عن القتل الخطأ .

متى كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والاصابة التى أدت الى الوفاة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، فان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وقد خلص مما له معينه الصحيح فى الأوراق الى أن ركن الخطأ الذى نسبته الى الطاعن يتمثل فى أنه رغم التعليمات الكتابية الصادرة اليه بضرورة وضع السلك الأرضى المؤقت بموقع العمل - قبل البدء فيه - للتأكد من عدم سريان التيار الكهربائى فى الأسلاك ، أهمل فى اتخاذ هذا الاجراء مما أدى الى عدم اكتشاف عودة سريان التيار الكهربائى وبالتالى الى وقوع الحادث ، يكون سائفا فى العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ فى جانب الطاعن ، وتتوافر به السببية بين هذا الخطأ وصعق المجنى عليه واصابة الآخرين .

[طعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ ص ٢٩ ق ٨٧١] .

تجربة ماكينة - أشرف الطاعن على تصنيعها - دون اتخاذ الحيطة الكافية . انفجارها واصابة المجنى عليه . توافر ركن الخطأ .

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين وأقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة سائفة خلص فى منطق سليم الى أن ركن الخطأ الذى نسب الى الطاعن ونجم عنه الحادث يتمثل فى أنه قام بالاشراف على تصنيع ماكينة لتشغيلها فى مصنع دون اتباعه المواصفات الفنية لتصنيعها ، وقام

بتجربتها دون اتخاذ الحيلة الكافية فانفجرت مما أدى الى وقوع الحادث الذى نشأ عنه قتل واصابة المجنى عليهم . فان الحكم يكون قد بين الخطأ الذى وقع من الطاعن كما أثبت أن قتل واصابة المجنى عليهم كان نتيجة هذا الخطأ ويتصل به اتصال السبب بالسبب مستندا فى ذلك الى ماله أصل ثابت بالأوراق ومدللا عليه تدليلا سائفا فى العقل وسديدا فى القانون ويؤدى الى ما رتبته الحكم عليه .
[طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١/١٩٩٠ ص ٣١ ص ١٠] .

توفر الخطأ بالاهمال فى المحافظة على الصغار . سواء أكان الماهل والد الطفل أم لم يكن .

مضى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم كان معه طفلا لا يتجاوز الستين من العمر فأهمل المحافظة عليه ، اذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء ، فسقط عليه الماء فحدث منه حروق أودت بحياته ، فإن هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل على أساس أن التقصير الذى ثبت عليه يستوجب ذلك سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن .
[طعن رقم ١٨٩١ سنة ١١ ق جلسة ٣/١١/١٩٤١ . مجموعة القواعد . ج ٢ بند ١٤ ص ٩٣٦] .

اطمئنان الحكم الى وقوع الخطأ المبين بتقرير المحبر من المتهم وأنه لولا لما سقط المجنى عليه من المصعد . كفايته لتوافر المسئولية عنه .
لما كان التقرير المقدم فى الدعوى والذى تظنن اليه المحكمة يكشف من خطأ المتهم بوصفه المسئول عن ملاحظة المصعد والمتمثل فى اعماله القيام بالصيانة المنتظمة من تشحيم لألسنة الأبواب وضبط التجاويف التى بها وتغيير العجل الكاروتشوك من وقت لآخر ومراجعة أعمال السوست ، وأنه لولا هذا الخطأ لما فتح باب المصعد مع عدم وجود الصاعدة أمامه ولما وقع الحادث ، فانه غير مجد ما يثيره الدفاع عن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية من تعدد أوجه الخطأ التى لحقت بتصرف المجنى عليه ، لما هو مقرر من أنه يصح فى القانون أن يكون الخطأ مشتركا بين شخصين أو أكثر وأن هذا الخطأ يفرض وجوده لا ينفى مسئولية المتهم .
[طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٣٢٣] .

انتفاء الخطأ فى جانب المتهم . صحة القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .

* اذا كان الحكم الابتدائى المأخوذ فى أسبابه فى الحكم المطعون فيه ، أثبت بغير معقب أن صاحب البناء (المطعون ضده) عهد بتنفيذ قرار التنظيم الى المتهم
[م • القتل والاصابة الشقا]

الثانى وهو المقاتل الذى دين فى جريمة القتل الخطأ لأنه أهمل وحده فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم ، مما أدى الى وقوع الحادث الذى نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو ما لا تنازع الطاعنة فيه - فإن الحكم اذا خلص من ذلك الى تبرئة المطعون ضده ، لعدم وقوع خطأ من جانبه ، وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله ، وإدانة المقاتل وحده ، يكون قد طبق صحيح القانون ، وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ فى جانب المالك ، مادام لم يسهم فى وقوع الحادث ، ومادام هو لم يشرف على تنفيذ المقاتل لعملية الهدم بما يورف الخطأ فى جانبه ، لأن خطأ المالك فى تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم ، يكون حيثئذ منقطع الصلة بالضرر الذى وقع .

[طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ ص ١٩ ق ٩٠٤] .

* من المقرر أنه ليس على المحكمة الاستئنافية متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائياً بإدانتته أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ، مادام قضاؤها قد بنى على أساس سليم ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يقر قضاؤه بالبراءة على أن خطأ المجنى عليه يحجب الخطأ المشترك الذى وقع فيه المطعون ضده بما تقتضيه به مسؤوليته ، وإما خلص الى القول بأنه "لو لم ينحرف المجنى عليه لما كان الحادث" بما مؤداه أن الخطأ كله قد وقع من جانب المجنى عليه ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم بشئ فى هذا الصدد .

[طعن رقم ٦٩٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ ص ٣٥ ق ٤٧٢] .

الخطأ المباشر وغير المباشر سواء فى ترتيب مسؤولية مرتكبه عن القتل الخطأ .

لما كان من المقرر أن الخطأ المباشر وغير المباشر سواء فى ترتيب مسؤولية مرتكبه عن القتل الخطأ ، وكان الحكم قد دلل على أن وفاة المجنى عليه كانت نتيجة خطأ الطاعن وذلك بما نقله عن التقرير الطبى الشرعى ، فإن ما يثيره بشأن مرض المجنى عليه وفرصته الضئيلة فى النجاة منه بالتداخل الجراحى السليم يكون غير سديد .

[طعن رقم ٢١٥٢ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١١ ص ٣٥ ق ٣٤] .

المبحث الثالث

رابطة السببية بين القتل والايداء وبين الخطأ

يجب أن تقوم رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الحادث ، أى بين الخطأ وما نشأ عنه من قتل أو ايداء غير مقصود . وسنعرض للأهمية القانونية لعلاقة السببية ، ثم معيارها ، وعلاقتها والخطأ المشترك بين المتهمين ، ثم علاقة السببية وخطأ المجنى عليه .

الأهمية القانونية لعلاقة السببية .

علاقة السببية هى أحد عناصر الركن المادى للقتل أو الايداء غير العمدى ، فإذا انتفت لم يكن للمسئولية عن هذه الجريمة موضع ، لا باعتبارها جريمة تامة ، لأنه ينقصها أحد عناصرها ، ولا باعتبارها شروعاً ، إذ لا شروع فى الجرائم غير العمدية . ولكن يجوز أن يسأل المتهم عن الجروح التى أصابت جسد المجنى عليه - قبل تضخم آثارها فتقتضى الى وفاته - وثبت توافر علاقة السببية بينهما وبين الفعل . وتقتل المسئولية عن هذه الجروح القدر المتقين الذى يمكن نسبته الى المتهم .

معيار علاقة السببية .

استقرت محكمة النقض على صياغة معيار لعلاقة السببية فقالت أن "العلاقة السببية علاقة مادية تبدأ بفعل التسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما كان يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً ، أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير" ومقتضى ذلك أن محكمة النقض أقامت معيار علاقة السببية - بالنسبة لجرائم القتل والايداء غير العمدية - على عنصرين : عنصر مادى وعنصر معنوى .

فالعنصر المادى قوامه ، العلاقة المادية التى تصل بين الفعل والنتيجة ، وهى علاقة تقرر أن فعل الجانى كان أحد العوامل التى ساهمت فى إحداث الوفاة أو الايداء . أما العنصر المعنوى فيقتضى خروج الجانى بما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير ، أى علاقة ذهنية بين الجانى والوفاة أو الايداء يكون من شأنها اسياغ وصف الخطأ على كيفية أحداث هذه النتيجة . وهذا التحديد مستخلص من عبارات محكمة النقض، إذ قد جعلت توافر هذا العنصر وهنا بخروج الجانى عن دائرة التبصر والتصون ، أى

أخلاله بإيجابات الحيلة والحذر المفروضة عليه ، ولا يتوافر هذا العنصر إلا بالنسبة للعواقب العادية للسلوك الإجرامى ، أى النتائج المألوفة للعقل^(١) .

وإبرازاً لأهمية علاقة السببية تقول محكمة النقض "رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه ووفاته ركن فى جريمة القتل الخطأ كما هى معروفة فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ بما يتعين معه إثبات توافره بالاستناد الى دليل فى كونه من الأمور الفنية البحتة"^(٢) .

السببية وتعدد أخطاء المتهمين المحدث للنتيجة .

إذا تعددت الأخطاء المحدث للنتيجة وكان كل خطأ من هذه الأخطاء قد ساهم فى إحداثها وجب مساهمة أصحابها جميعاً بوصفهم فاعلين أصليين للجريمة ، حتى ولو اتخذت أخطاء بعضهم مظهر التحريض أو الاتفاق أو المساعدة فيها ، وبغير وجه للمقارنة بين الأخطاء ودوراتها ، وإذا تعددت الأخطاء الموجبة لوقوع القتل أو الإيذاء الخطأ وجب مساهمة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، مادام قد أمكن تعيين جميع الجناة المتسببين فى النتيجة المعاقب عليها .

وقد حدث فى هذا الشأن أن محصلاً فى سيارة أتوميس أعطى للسائق إشارة المسير خطأ قبل تأكده من نزول الركاب ، فلما انطلقت السيارة سقط أحد الركاب فى أثناء ركوبه فيها وقتل ، فخطأ المحصل هنا لا يجب خطأ السائق ، لأن الأخير عليه التزام - وفقاً لقانون المرور - قوامه "ألا يبدأ فى السير إلا بناء على إشارة المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب" ، فإطلاق المحصل لصفارته لا يعنى السائق من القيام بهذا الواجب ولا يجب التزامه به ، كما أن مسؤولية السائق لا تنفى مسؤولية المحصل فى مثل هذه الصورة التى ينهى أن تعتبر من صور الخطأ المشترك أكثر من فاعل واحد ، اتخذ خطأ أحدهم مظهر الفعل الأصلي ، وخطأ الآخر مظهر التحريض^(٣) .

كما حكم بأنه إذا قام طبيب بمزج الدواء خطأ بمحلول الطرطير بدلاً من الماء المقطر الذى كان يتعين مزجه به ، فهو قد أخطأ ، سواء أكان قد وقع فى هذا

(١) الدكتور/محمود نجيب حسنى . المرجع السابق ص ٣٩ .

(٢) نقض ١٩٦٦/٦/١٣ ص ١٧ أ. ٢ .

(٣) نقض ١٩٧٠/٣/٢٣ ص ٢١ أ. ٤٣٣ .

الخطأ وحده أم اشترك معه الممرض فيه ، وبالتالي وجبت مسئولية أى من المشاركين فيه . وفى هذه الصور . اتخذ خطأ الطبيب مظهر الفعل الأصلي حين اتخذ خطأ الممرض مظهر المساعد فيه ، ولو أن الكل ينمى أن يعتبر فى النهاية فاعلا أصليا فى أحداث النتيجة المعاقب عليها^(١) .

وقد تعدد الأخطاء من فاعلين متعددين ، ولكن يصاب المجنى عليه أو يقتل بسبب خطأ أحدهم ويعتذر تعيينه ، فتوصف النتيجة بأنها شائعة بين الجناه ، وهو ما يترتب عليه وجوب القول بتبعية الجميع . ومن ذلك أن يتبادل إثنان الإمساك بمسدس محشو بالرصاص ويعيشان به ، فينتقل منه عيار يصيب المجنى عليه ، ولا يعرف من المتسبب منهما فى انطلاقه^(٢) .

علاقة السببية وخطأ المجنى عليهم .

كثيرا ما يتدخل خطأ المجنى عليه نفسه الى جانب خطأ الجاني فى أحداث النتيجة المعاقب عليها ، وقد يكون خطأ المجنى عليه فى هذه الحالة غير نافيا لعلاقة السببية بين فعل التهم والنتيجة الاجرامية ، وقد يكون نافيا لتلك العلاقة . والتفرقة بين الحالتين مرتين بنوع هذا الخطأ وموقف المتهم النفسى ازاءه فاذا كان الخطأ مألوما حدوثه فى الظروف الذى صدر فيها ، فكان فى استطاعة المتهم ومن واجبه توقعه ، فلا ينفى علاقة السببية ، أما اذا كان هذا الخطأ شاذا وغير مألوف صدوره ، فكان فى غير استطاعة المتهم ، ولم يكن واجبا عليه توقعه ، فهو ينفى علاقة السببية .

ومن أمثلة خطأ المجنى عليه الذى لا ينفى علاقة السببية الحالات الآتية :-
إذا كان سائق سيارة يقودها مسرعا وهو سكران مطلقا أنوارها ، فإنه يكون مسئولاً عن صدم عربة نقل وأحداث إصابات بقائدها حتى لو كان قائد العربة هو أيضا مخالفا للوائح ، بعدم استعمال النور الخلفى لعربته مما ساعد على وقوع الحادث^(٣) .

إذا كان سائق سيارة يسير غير محتاط ولا متحيز ، مخالفا للوائح بسميره الى اليسار أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارات ، فلا ينفى مسئوليته أن يكون

(١) نقض ١٩٧٠/٤/٢٠ من ٢١ ص ٦٢٦ .

(٢) نقض ١٩٤٨/١٢/٦ التواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٠٣ ص ٦٦٤ .

(٣) نقض ١٩٣١/٣/٥ التواعد القانونية ج ٦ رقم ١٩٩ ص ٢٥٧ .

المجنى عليه قد ساعد على وقوع الحادث بأن اندفع الى جهة اليسار فسقط بالقرب من دواليبها^(١) .

إذا كان مدير مأكينة طحين لم يضع حاجزاً حول عمودها المتحرك البارز من الحائط ، وعلقت به ملابس غلام كان يلهو بجواره ، قالتف العمود حوله وقتله ، ثم تقدم شخص محاولاً انقاذ الغلام ، ولكن العمود بتر ذراعه ، كان المدير مسئولاً عن القتل والاصابة الخطأ ، لأنه مهما يكن من خطأ الغلام فإنه لا يجب خطأ مدير الماكينة في عدم مراعاة اجراء ما يلزم من طرق لوقاية الجمهور ، مادام المحل الذي فيه العمود المتحرك المذكور مفتوحاً يدخله الأطفال وغيرهم^(٢) .

إذا باع شخص لآخر مواد مخدرة ومنوع بيعها قانوناً ، فتعاطاها المشتري بكثرة ، ومات بسببها ، كان البائع مسئولاً عن جريمة القتل ، لأنه مفروض عليه العلم بالنتيجة التي تنشأ عن أخذها ، فهو مسئول عن نتيجة عمله المخالف للقوانين بصرف النظر عن الكمية التي تعاطاها المجنى عليه^(٣) .

عدم اذعان سكان المنزل لطلب الاخلاء الموجه اليهم من مالكة ، لا ينفي عن هذا الأخير الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث الناتج عن اجراء اصلاحات بالمنزل أدت الى تهديمه واصابة بعض السكان ، اذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركاً^(٤) .

إذا كان خطأ المتهم أنه - وهو مالك أغلب المبنى - لم يقوم بتركيب المصعد أو غلق أبوابه ، أو تركيب حواجز لفتحاته ، أو تركيب اضاءة لسلم العمارة ومدخلها . وكان مسلك المجنى عليه أنه صعد الى الدور الثامن من البناء قاصداً مسكن صديق له في الدور ، ولعدم وجود اضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز عند فتحات أبواب المصعد الخارجية ، فقد ضل طريقه لباب مسكن صديقه ، ودلف الى فتحة باب المصعد الخارجي وسقط منها في بئر المصعد مما أدى الى اصابته

(١) نقض ١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٦٨ ص ٥٠٨ . نقض جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ ص ١٤ ص ٩٨٣ .

(٢) نقض ١٩٣١/٤/١٦ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣٨ ص ٢٩ .

(٣) نقض ١٩١٧/٤/٢٢ المجموعة الرسمية ص ١٩ رقم ١٢ ص ١٣ .

(٤) نقض ١٩٥٥/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض ص ٦ رقم ٤٣٢ ص ١٤٦٣ ، ٢٢/٣/١٩٦٠ ص ١١ رقم ٥٩ ص ٢٩٦ .

بالاصابات التى أودت بحياته لأن خطأ المجنى عليه فى هذه الحالة - بفرض قيامه - لا يخلى المتهم من مسئوليته^(١).

إذا قاد المتهم السيارة بسرعة كبيرة ولم يستعمل آلة التنبيه وكانت الفرامل غير صالحة للاستعمال فضلا عن عدم ملاحظته للطريق ، وكان المجنى عليه قد عبر الطريق فجأة ، فداهمه المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه . فإن خطأ المجنى عليه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئولية المتهم عن جريمة القتل الخطأ . لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك فى مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه فى جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلى المتهم من المسئولية مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة^(٢).

ومن أمثلة خطأ المجنى عليه الذى ينفى علاقة السببية الحالات الآتية :
إذا أهمل معاون احدى المحطات فى اقفال تحويله خط حديدى بعد تخزين عربة صهريج بترول ، وتحرك الصهريج مندفعاً بقوة الاتحدار ، فقتل غلاما كان قد تسلل تحت الصهريج مصادفة ليلتقط بعض ما يتساقط من بترول ، فلا يكون معاون المحطة مسئول عن قتله ، لأن كل ما كان يتصوره من كان فى مركز المتهم ، من نتائج الاهمال ، أن يندفع قطار على الرغم من سائقه ، الى شريط صهاريج الغاز فيصطدم بها ، أما أن يتصور أن يكون من نتائج هذا الاهمال اصابة شخص يكون مستقرا على الشريط تحت الصهريج ، فقد كان مستحيلا عليه - أو على الأقل كان غير واجب عليه - أن يتصوره ، لأن الاستقرار تحت الصهريج والاختفاء عن الأنظار هو فى ذاته من الشذوذ الذى لا يرد على المخاطر^(٣).

إذا نسب إلى سائق قطار وآخر بأنهما تسببا بخطرهما فى قتل شخص واصابة آخر ، كانا نائمين أثناء الليل على شريط القطار ، فإن المتهمين يعتبران غير مسئولين ، لأن المجنى عليهما قصرا فى حقهما تقصيرا جسيما بنومهما على قضبان السكة الحديدية التى هى معدة لسير القطارات عليها وكان ذلك مخالفا للمألوف والمعقول ، ولا يمكن أن يرد على بال سائق أى قطار^(٤).

-
- (١) نقض ١٩٧٨/٥/٧ س ٢٩ ص ٤٧٩ . ومشار إلى هذا الحكم تفصيلا فى التطبيقات القضائية الواردة بعد .
(٢) نقض ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٢١ ، ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ص ٢٠٧ ، ١/١١/١٩٧٩ س ٣ ص ٧٩ .
(٣) نقض ١٩٣٠/١/٣ . المحاماه س ١٠ عدد ٣٢٧ .
(٤) نقض ١٩٤٥/٤/٢٢ التواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٦١ ص ٧٠٣ .

وإذا كان المجنى عليه راكبا سيارة فوق بالات القطن المحملة بها ، ثم وقف عند اقترابها من كوبرى كانت تمر من تحته ، فصلمه الكوبرى فتوفى ، فهذا يدل على أن المجنى عليه هو الذى تسبب باهماله وتقصيره فى حق نفسه فيما وقع له ، اذ هو لو كان متنبها الى الطريق الذى تسير فيه السيارة ، وظل جالسا فى مكانه بها لما أصيب بأذى ، ومن الخطأ معاينة السائق بمقولة أنه قد ساهم فى وقوع الحادث، اذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن ، وأنه كان يجب عليه أن يجلس بحيث يكون فى مأمن من الضرر ، فإن هذا القول لم يكن له دخل فى وقوع الحادث^(١).

إذا نزل المجنى عليه من السيارة العامة قبل وقوفها ، وكان المتهم - سائق السيارة - لم يرتكب ثمة خطأ يستوجب مساءلته ، اذ كان يقود السيارة ولم ير المجنى عليه عند مفارقتها لها لا تشغاله بقيادتها^(٢).

ومن قبيل خطأ المجنى عليه الذى ينفى - لشذوذه وعدم استطاعة توقعه - علاقة السببية بين فعل المتهم والنتيجة الاجرامية . ظهور المجنى عليه فى طريق الترام أو السيارة فجأة وعلى بعد ثلاثة أمتار ، على نحو لم يكن معه فى استطاعة المتهم وهو يقود الترام أو السيارة توقع ذلك ، وايقاف سيره لتفادى اصابة المجنى عليه^(٣).

مع مراعاة أن مجرد الاسراع فى القيادة لا يصلح سببا فى حادث القتل أو الايذاء خطأ ، ما لم يبين أن هذا الاسراع كان هو السبب الحقيقى أو الأساس فيما حدث ، وقد كررت محكمة النقض نفس الاتجاه ، عندما قالت "أن من المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جرمينى الموت والاصابة الخطأ هى تلك التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وتقدير السرعة كمعصر من عناصر الخطأ مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها الى قاضى الموضوع"^(٤) . ويلاحظ على هذا

(١) نقض ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد الثانوية ج ٧ رقم ٧ ص ٦٧ .

(٢) نقض ١٩٧٤/١٢/٢ ص ٢٥ ص ٧٩٢ .

(٣) نقض ١٩٥٤/٤/٥ مجموعة أحكام النقض ص ٥ رقم ١٥٥ ص ٤٥٧ ، انظر كذلك فى خطأ المجنى عليه الذى ينفى علاقة السببية . نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ ص ١٧ ص ٤٧٥ ، ٩ / ١٢ / ١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١١٦٣ .

(٤) نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ ص ١٧ ص ٤٧٥ ، نقض ١٩٧٠/٨/٨ ص ٢١ ص ١٠٦٩ ، نقض ١٩٧٤/٣/١١ ص ٢٥ ص ٢٥١ .

القضاء أنه لم يقل أن من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمسألة الجنائية هي تلك التي تتجاوز الحد المقرر قانونا ، كما كان يجري العمل السائد من قبل ، بل أنها "السرعة التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروفه المرور وزمانه ومكانه" وهو ما يدع لقاضي الموضوع فسحة كافية في تقدير رابطة السببية بين السرعة والإصابة أو الوفاة لم يكن مثلها متيسرا من قبل .

وقد تأكد هذا الاتجاه بأكثر من حكم لاحق ، ومن ذلك قول أحدها "أن السرعة التي تصلح أساسا للمسألة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ هي تلك التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح" ثم استطرد هذا الحكم الى القول بأن "السرعة لا تصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحدث"^(١) .

هل علاقة السببية مسألة وقائع أم هي مسألة قانونية ؟

أهمية هذا التساؤل هو تحديد ما اذا كان قضاء الموضوع ، في شأن علاقة السببية يخضع لرقابة محكمة النقض ، باعتباره فصلا في مسألة قانونية ، أم أنه لا يخضع لهذه الرقابة باعتباره قضاء في وقائع .

أجابت محكمة النقض على ذلك في قولها أن لها الرقابة على قاضي الموضوع "من حيث الفصل في أن أمرا معينا يصلح قانونا لأن يكون سببا لنتيجة معينة أو لا يصلح"^(٢) . . ويعنى ذلك أنها اعتبرت الفصل في السببية فصلا في مسألة قانونية . لأن القول بتوافر علاقة السببية بين فعل ونتيجة ، هو قول بتوافر الركن المادى لجرمة معينة ، وينطوي ذلك على تفسير لنص القانون الخاص بهذه الجريمة ، بحيث يطبق على الوضع الواقعي الذي تحقق بالارتباط السببي بين الفعل والنتيجة . ويعنى ذلك في عبارة أخرى ، أن تقرير قاضي الموضوع توافر علاقة السببية هو قول بتوافر أحد شروط المسؤولية الجنائية الناشئة وفقا لنص معين ، وهو ما يفترض تفسير هذا النص ، ويؤكد ذلك الطابع القانوني للفصل في علاقة السببية ، ومؤدى ذلك أن لمحكمة النقض أن تتبنى معيارا معينا لعلاقة السببية ، وتراقب التزام قاضي الموضوع به ، فاذا خرج عليه في قضائه ودته اليه ، وأصلحت

(١) نقض ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ١٢ ، نقض ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ص ٧٢٨ .

(٢) نقض ١٩٤٤/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٧٥ ص ٣٧٠ .

النتائج التي خلص اليها استنادا الى معيار غير صحيح^(١) .

ولكن اثبات الوقائع التي تقوم بها علاقة السببية ، أى تحديد الآثار المباشرة للفعل ، وبيان كيفية تطورها وتبلورها ، حتى انتهت الى النتيجة ، هو فصل فى مسألة واقعية ، ومن ثم لا يخضع قاضى الموضوع فى شأنه لرقابة محكمة النقض^(٢) ، ذلك لأنه فحص وتحديد لمجموعة من الوقائع التي تكيف فيما بعد ، بأنها علاقة سببية يعتمد بها القانون^(٣) . وترتبطا على ذلك فئمة فرق بين اثبات الوقائع التي يقوم بها التسلسل السببى ، وتكييف هذا التسلسل - وفقا لمعيار معين - بأنه علاقة سببية يعتمد بها القانون ، فالأولى فصل فى مسألة واقعية ، والثانى فصل فى مسألة قانونية^(٤) .

الصلة بين الحالة الصحية للمصاب وعلاقة السببية .

ان حالة المصاب الصحية وقت اصابته من أهم العوامل المستقلة عن الخطأ والتي قد تساهم بدور جسيم أو يسير فى احداث النتيجة النهائية ، فقد يكون المصاب ضعيف المقاومة لأسباب سابقة على الحادث مثل ضعف بنيتة الطبيعية أو تقدمه فى السن أو اصابته بأمراض قديمة كالسل أو ضعف القلب أو السكر أو الأيميا أو ارتفاع ضغط الدم ، مما قد يكون له أثره فى استفحال اصابته وتفاقم أخطارها بما قد ينتهى - مع الإصابة اللاحقة - الى وفاته . وطبقا للاتجاه السائد فى القضاء فان السببية تعتبر مع ذلك قائمة بين فعل الجانى والوفاة فتكون الواقعة قتل خطأ لا مجرد اصابة خطأ .

ولا يتغير الوضع عن ذلك اذا أصيب المجنى عليه بمرض طارئ من مثل ما تقدم بعد وقوع الحادث فأضعف هذا المرض من قدرته على مقاومة الإصابة الناجمة

(١) الدكتور/محمود نجيب حسنى . علالة السببية فى قانون العقوبات طبعة ١٩٨٤ ص ٦٤ .

(٢) نقض ١٩٧٤/٣/١١ ص ٢٥ من ٢٦٣ ، ١٩٧٦/٢/٢٣ ص ٢٧ من ٢٦٣ ، ١٧ / ١٩٧٧/١ ص ٢٨ من ٨٦٥ . ١٩٧٨/٢/٢ ص ٢٩ من ١٦٧ ، ١٩٧٨/١٠/١٩ ص ٢٩ من ٧٠٦ . ١٩٧٨/١٢/٧ ص ٢٩ من ٨٧١ ، ١٩٧٨/١٢/١٠ ص ٢٩ من ٩٠١ .

(٣) نقض ١٩٧٣/٢/٢٥ ص ٢٤ من ٢٤٣ ، ١٩٧٤/٦/٢ ص ٢٥ من ٥٣٦ ، ١٧ / ٣/ ١٩٧٥ ص ٢٦ من ٢٤٨ . ١٩٧٧/٥/٢٢ ص ٢٨ من ٦٣٩ ، ١٩٧٨/٣/١٣ ص ٢٩ من ٢٨٣ ، ١٩٧٨/١٠/٢٩ ص ٢٩ من ٦٣٩ ، ١٩٧٨/١١/٢٧ ص ٢٩ من ٨٣٦ .

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق ص ٦٥ .

عن الحادث ، ذلك أن الضعف الشيفوخى والأمراض الطارئة المختلفة التى قد تنال من مقاومة المريض تعد فى جميع الأحوال من العوامل الطبيعية العادية الوقوع فى العمل . وتطبيقا لذلك يكون مرتكبها لجرمة القتل الخطأ من يصيب شخصا مريضا واستوجبت علاج اصابته مدة شهرين ثم توفى وثبت أن سبب الوفاة هو المرض المزمن عنده ونظرا لكبر سنه ووجود الاصابة لم يتمكن من مقاومة المرض لأن الاصابة تكون قد عجلت بالوفاة .

اهمال المصاب فى العلاج وأثر ذلك فى قيام رابطة السببية .

إذا أصيب المجنى عليه فى جريمة اصابة خطأ ولكنه أهمل فى علاجها مما أدى إلى وفاته فما أثر ذلك على قيام رابطة السببية ، وهل يسأل الجانى فى حالة وفاة المجنى عليه عن جريمة القتل الخطأ بدلا من جريمة الاصابة الخطأ .

هنا يجب التفريق بين حالات أربع ، الأولى عندما يكون الإهمال فى العلاج عاديا ومألوفا ، و الثانية عندما يكون العلاج أو الجراحة غير مضمون النتيجة ، و الثالثة عندما ينطوى العلاج على خطورة خاصة ، و الرابعة عندما يكون الإهمال فى العلاج جسيما أو بسوء نية . وذلك يكون التفصيل التالى :

أولا : عندما يكون الإهمال فى العلاج عاديا و مألوفا .

قد يتهاون المجنى عليه فى علاج نفسه لمجرد التهاون ، بغير سوء نية منه فى تجسيم مسئولية الجانى ، كأن يكون عاجزا عن دفع نفقات العلاج ، أو كان من بيئة لا تؤمن بجدى العلاج الطبى ، أو كان يجهل مدى خطورة إصابته . فإذا صدر تهاون مألوف فى العلاج أو اهمال عادى فيه ، فى ظروف طبيعية و بغير سوء نية من المصاب ، كان عاملا متوقعا صدوره دائما ، فلا يقطع السببية بين الفعل الأول والنتيجة النهائية حتى ولو شارك بقسط ما فى تجسيمها .

ثانيا : عندما يكون العلاج أو الجراحة غير مضمون النتيجة .

إذا كان العلاج أو الجراحة غير مضمون النتيجة ، أو بعبارة أخرى غير راجح النجاح الرجحان الذى يغرى الاتسان العادى بالاقدم عليه ، فالمجنى عليه غير مطالب به ، وإذا امتنع ظلت السببية قائمة بين نشاط الجانى وبين النتيجة النهائية، وبغير بحث فيما إذا كان هذا العلاج منطويا على خطورة خاصة أو على आम استثنائية ، أم كان بعيدا عن الخطورة والآلام .

ثالثا : عندما ينطوى العلاج على خطورة خاصة .

إذا كان عدم رجحان نجاح العلاج أو الجراحة يكفى فى تبرير الأحكام عنهما ،

فمن باب أولى إذا كان أيهما يتطوى على خطورة خاصة أو على آلام استثنائية ، فإذا كان العلاج أو الجراحة يتطوى على خطورة خاصة أو آلام استثنائية ، فإن امتناع المجنى عليه عن العلاج أو الجراحة لا يقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة النهائية ، وهو ما انتهت إليه محكمة النقض حين ذكرت أنه إذا كان الالتهاب الذى سبب الوفاة نتيجة الإصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه أوجبت مساعته عنها فلا يرفع من مسؤوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن يتبر ساقه وأن هذا البتر كان يحتمل معه نجاة إذ لا يجوز له وهو المحدث للإصابة أن يحتسب لدوره المسئولية عن نفسه وراء إجحام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهو إجراء جراحى عظيم الخطر فضلا عما يسببه من آلام مبرحة .

رابعا : عندما يكون إهمال المصاب فى العلاج جسيما أو بسوء نية .
إذا أهمل المجنى عليه المصاب فى حق نفسه إهمالا فاحشا لا يغتفر صدور من الإنسان العادى ولا يتوقع منه ، فإن ذلك يدخل فى اعداد العوامل الشاذة غير المألوفة التى يتحمل وحده مقبتها ، والتى تؤدى بالتالى الى قطع رابطة السببية بين نشاط الجانى وبين النتيجة النهائية متى ثبت توافر السببية بين إهمال المجنى عليه - بدوره - وبين هذه النتيجة . وكذلك الأمر أيضا إذا ما تعدد المجنى عليه الامتناع عن العلاج كلبية رغبة فى تسوئ مركز الجانى .

وليست هناك من رابطة محتومة بين مدى جسامه إهمال المصاب فى حق نفسه من جانب وسوء نيته أو حسننها من جانب آخر ، فقد يكون الإهمال جسيما ولكن بحسن نية أو غير جسيم ولكن بسوء نية . فالأمر المطلوب لانتقاع السببية بين سلوك الجانى والنتيجة النهائية للإصابة الناجمة عن هذا السلوك ، هو اما الإهمال الجسمى من المصاب فى حق نفسه ولو كان بحسن نية متى كان كافيا بذاته فى أحداث النتيجة النهائية ، واما الإهمال بسوء نية ، أى بنية تسوئ مركز الجانى بصرف النظر عن مدها وبدون بحث فيما إذا كان كافيا بذاته فى أحداث هذه النتيجة النهائية أم لا .

على أن كون إهمال المجنى عليه فى العلاج وتفریطه فى ذلك تفریطا جسيما لا يمكن توقعه ، لا يكفى بذاته لقطع رابطة السببية بين نشاط الجانى وبين النتيجة النهائية ، إذ أن القاعدة العامة هى أن خطأ المجنى عليه ولو كان جسيما وإيا كان نطاقه أو صوره لا يعد سببا أجنبيا قاطعا للرابطة بين نشاط الجانى وبين النتيجة النهائية الا إذا ثبت توافر السببية بين خطأ المجنى عليه بدوره وبين النتيجة النهائية ، فقيام سببية جديدة شرط لانتها السببية القديمة .

تعدد الأخطاء فى العلاج الطبى ورابطة السببية .

إذا تعددت الأخطاء الصادرة من أشخاص متعددين يتولون علاج المريض وأدى إجماع هذه الأخطاء الى أحداث اصابة معينة به أدت الى وفاته ، كان جميع المعالجين المخطئين مسئولين عن هذه النتيجة متى أمكن اسناد حدوثها الى هذه الأخطاء المجتمعة معا .

وإذا وقع خطأ العلاج فى نطاق الاباحة المستمدة من حق العلاج كانت مسئولية المخطئ عن جريمة قتل أو اصابة خطأ بحسب الأحوال ، أما اذا انتفت الاباحة لفقدان ركن من أركانها كالترخيص القانونى بالعلاج ، أو كحسن النية المطلوب شرطا لكل علاج ، كانت الواقعة عمدية وليست قتل خطأ أو اصابة خطأ^(١) .

ويستوى فى ذلك أن يتعدد الخطأ من أكثر من طبيب ، أم من طبيب وصيدلى ، أم من طبيب وممرض .

الآثار المرتبة على نفي علاقة السببية .

إذا انقطعت علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ، ونفت المحكمة هذه العلاقة ، فلا مسئولية على الجانى ، لأن النتيجة تكون عندئذ بعيدة عن خطئه بحيث يصح القول بعدم وجود علاقة بينهما . وعلى المحكمة أن تقضى بتهرئة المتهم من هذه المسئولية . وإن كان ذلك لا يحول دون مسئولية المتهم عن نتيجة أخرى توافرت علاقة السببية بينها وبين فعله . وعلى سبيل المثال ، فانه اذا لم يسأل المتهم عن القتل غير العمدى لانتفاء علاقة السببية بين فعله ووفاة المجنى عليه ، فقد يسأل عن الاصابة التى ثبت توافر هذه العلاقة بينها وبين الفعل^(٢) .

مع ملاحظة أن الدفع بانتفاء علاقة السببية دفعا جوهريا ، فاذا أغفل حكم الادانة الرد عليه كان حكما قاصرا^(٣) . ولكن شرط ذلك أن يكون دفعا صريحا . وإلا فلا تلتزم المحكمة بالرد ، ويعتبر الدفع غير مطروح عليها^(٤) .

(١) راجع كتابها . الموسوعة القانونية فى المهن الطبية . طبعة ١٩٨٩ . ص ٤ وما بعدها .

(٢) نقض ١٩٥٧/٩/٢٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ رقم ١٩٤ ص ٧١٧ .
(٣) نقض ١٩٦٢/١٠/١ س ١٣ ص ٥٨٧ ، ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ص ٥٤٦ ، ١٧/١١/١٩٦٩ س ٢ ص ١٢٧ ، ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ص ١١٦٢ ، ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ ص ٧٨٧ .

(٤) نقض ١٩٦٧/١٠/٢ س ١١ ص ٩١٥ ، نقض ١٩٧٦/٢/٩ س ٢٧ ص ١٩١ .

الاستعانة بأهل الخبرة لتحقيق قيام أو انتفاء السببية .

كثيرا ما يقتضى تحقيق الدفع بانتفاء السببية - أو بقيامها- ندب خبير ، والخبرة من الطرق المألوفة للاثبات الجنائي وهى تخضع هنا لكافة ضوابطها العامة .

والمحكمة غير مقيدة - بحسب الأصل - بندب خبير اذا ما رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها والفصل فيها دون حاجة الى ندب خبير . أما إذا رأت المحكمة ضرورة ندب خبير لاطهار توافر ركن السببية وبالتالي لدى توافر المسئولية ، فيجب عليها أن تسلك هذا الطريق . وإذا طلب المتهم ندب خبير فى الدعوى لتحقيق ركن السببية ورأت المحكمة أن ترفض هذا الطلب يتعين أن يكون رفضها بناء على أسباب مبررة ومقبولة والا كان حكمها معيبا .

وهناك العديد من أحكام القضاء قد استقر على ذلك منها :
مضى كان النزاع فى الدعوى دائرا حول مسائل فنية بيّنها المتهم وطلب الى المحكمة استدعاء مهندس خبير لأخذ رأيه فيها استجلاء لحقيقة الأمر فى الحادث الذى وقع أو نشأ عنه اصابة المجنى عليه ، فإن عدم إجابة هذا الطلب واغفال الرد عليه يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه^(١) .

إذا قررت المحكمة استدعاء الخبير الهندسى فى حادث سيارة لمناقشته ، ثم تعلن اعلانه وطلب المتهم استدعاء خبير آخر ، فليس للمحكمة أن ترفض الطلب وتعتمد على ما جاء بذلك التقرير^(٢) .

وإذا كان الدفاع قد تقدم أمام محكمة ثانى درجة يطلب استدعاء المهندس الفنى لأجل تحقيق نظرية "اللف حول الصدمة" فردت المحكمة على هذا الطلب بأنها لا ترى داعيا لاجابته لأن رأيه سيكون استشاريا وللمحكمة ألا تأخذ به . . . فإن هذا لا يصلح ردا على طلب الطاعن لأن تقدير الأدلة انما يكون بعد تحقيقها ، ولذا فان الحكم المطعون فيه اذ رفض طلب التحقيق الذى تمسك به الطاعن دون أن يرد عليه بما يبرر هذا الرفض يكون مشوبا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه^(٣) .

(١) نقض ١٩٤٩/٤/٤ القواعد القانونية ج٧ رقم ٨٥٧ ص ٨٢ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ١ رقم ٥٣ ص ١٥٩ .

(٣) ١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ رقم ٢٣٤ ص ٦١٦ .

ومن المستقر عليه أنه على المحكمة متى واجهت أسباب فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، الا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسائل على الاستناد الى ما قد يختلف الرأى فيه ، واذ هي قد أرجعت خطأ المتهم في قيادة السيارة مثلا الى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون تحقيقها فان حكمها يكون معيبا .

تطبيقات قضائية

مفهوم رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة القتل والجرح بدون عمد ، اتصال الخطأ بالحادث اتصال السبب بالمسبب .

* ان رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة احداث الجرح بدون تعمد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، هي علاقة السبب بالمسبب ، بحيث لا يمكن أن يتصور وقع الضرر من غير وقوع الخطأ .

[طعن رقم ١٦.٩ سنة ١٦.٩ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٦ . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٦٦ ص ٩٤٤] .

* ان القانون يستلزم لتوقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم والاصابة التي حدثت بالمجنى عليه.

[طعن رقم ١٧٨٥ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١١/١ . مجموعة القواعد . ج ٢ بند ٦٧ ص ٩٤٤] .

* يكفي لقيام رابطة السببية بين جرائم القتل والجرح الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح مسببا عن خطأ مما هو مبين في تلك المادتين ، سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ، مادام الضرر لا يمكن تصوره حدوثه لولا وقوع الخطأ . فإذا كان الحكم قد أسس ادانة المتهم على تسببه في الحادث بخطئه في قيادة سيارته اذ أسرع بها اسرعا زائدا ، ولم يعمد الى التهئية أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه ، بل اندفع بالسيارة بقوة ، فصدم أحد المجنى عليهم ، ثم عاد في نفس السرعة بالسيارة الى اليمين فاخترل توازنها فانقلبت على الأرض بعد أن سقط بعض ركابها وأصيبوا ، فهذا الذي أثبتته الحكم فيه ما يدل على أن المتهم قد أخطأ في قيادته للسيارة ، وأنه لولا

خطؤه لما وقع الحادث ، واذن فلا يكون ثمة محل لما يثيره من أن الاسراع الذى أثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادثة ، بل السبب هو انحرافه يسره لتفادى إصابة الطفلة التى اعترضت السيارة .

[طعن رقم ١٣٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ . مجموعة القواعد . ج ٢ بند ٦٨ ص ٦٤٤] .

* تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ أسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساألته عنها ، طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور .

[طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٨ . ١٩٧٠ ص ٢١ ص ١٠٦٩ ، طعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ص ٢٤ ص ١٤٦ ، طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٨ ص ٣٤ ص ٢٠٩] .

* لما كان الثابت من التحقيقات أن خطأ المتهم متصل بالحادث اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يكون من المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ ، فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى وقع تكون متوافرة ، مما يتعين معه الالتفات عن دفاع المتهم والشركة المدعى عليها فى هذا الشأن .

[طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٤/١٣ ص ٢٦ ص ٣٢٣] .

* من المقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحتة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه .

[طعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ ص ٢٩ ص ٨٣٦] .

* يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . ولما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مجموعة يتوافر به الخطأ فى حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليها الأولى واصابات المجنى عليهم الآخرين ، فيكون ما خلص اليه الحكم فى هذا الشأن سديداً .

[طعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ ص ٣٠ ص ٧١] .

رابطة السببية . يكفى لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . استخلاص الصورة الصحيحة لواقع الدعوى من سلطة محكمة الموضوع .

* من المقرر أن رابطة السببية بين خطأ المتهم و الضرر الذى أصاب المجنى عليه يكفى لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ولما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وكان من حق المحكمة - بما لها من سلطة تقدير الأدلة - أن تأخذ بما ترتاح إليه نفسها وأن تعمل على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها فى مرحلة أخرى ، وكانت المحكمة قد آتست الصدق فى أقوال شاهد الإتيات الوحيد بمحضر الشرطة فارتاحت إليها وأخذت بها وقد عززتها المعاينة وكتاب الشركة القائمة على إصلاح الطريق ، وهى قاطعة فى أن الطريق فى جانبه الأيمن فى خط سير الطاعن كان قد تم إصلاحه وقت الحادث ، وكان القول بتعثر عجلة العربة التى كان يدفعها المجنى عليه تضمنتها أقوال الشاهد بمحضر الجلسة وهو ما أطرحه الحكم بأسباب سائفة ، فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو جدلا موضوعيا وعودا لمناقشة أقوال الشاهد .

[طعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ من ٢٣ ص ١٣٣٨]

* من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، ولما كان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ، ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ فى حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، وهى وفاة المجنى عليه ، فيكون ما خلص إليه الحكم فى هذا الشأن سديدا ويكون ما يشير الطاعن غير ذى محل .

[طعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١ من ٢٤ ص ١٢١٣] .

خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة . فهو المجنى عليه فجأة أمام السيارة وعلى مسافة قريبة يقطع علاقة السببية

* رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسايلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن قد أغفل التصدي الى موقف المجنى عليه ، وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفائها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ وما لحق المجنى عليه من ضرر ، وبأن الحادث إنما نشأ عن خطأ المجنى عليه بظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن متر ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه ، وأن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلاقي إصابة المجنى عليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالتقصير في التسيب.

[طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٠/١٩٦٤/١٥ ص ٥٦٨]

* من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة ، وتقدير توافر السببية بين الخطأ و النتيجة ، أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ، ولها أصلها في الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه ، قد استظهر من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة أن المجنى عليه كان أثناء عودته عابرا الطريق على مسافة قريبة جدا من السيارة ، وأن أقوالها تتفق ودفاع المطعون ضده بأنه رأى المجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار ، وكانت المعاينة لا تنفي وقوع الحادث عن هذه المسافة ، فإن ما تشير الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جمل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض

[طعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق ص ١٩٦٦/٤/٥٢ ص ١٧ ص ٤٧٥ ، طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ ص ١١٦٢ ، طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ جلسة ١٩٨٣/٢/٨ ص ٣٤ ص ٢٠٩ .

نزول المجنى عليه من السيارة قبل وقوفها دون أن يراه المتهم لانتشاله بالقيادة - يقطع رابطة السببية .

إذا كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكانت المحكمة الإستئنافية قد استخلصت من الأدلة الساتفة التى أوردتها ، أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده بنزوله من السيارة قبل وقوفها ، وأن المتهم لم يرتكب ثمة خطأ يستوجب مساءلته ، إذ كان يقود السيارة ولم ير المجنى عليه عند مغادرته لها ، لانتشاله بقيادتها ، ولم يأخذ بتصوير محكمة أول درجة من أن المتهم أخطأ بتمكينه المجنى عليه من أن يقوم بفتح الباب أثناء سير السيارة ، لما إستبانته من صحة أقوال المتهم ومفتش التذاكر من أن نزول المجنى عليه كان بغير إذن المتهم ودون أن يكون فى استطاعته منعه لانتشاله بالقيادة ، فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

[طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢ من ٢٥ ص ٧٩٢]

اندفاع المجنى عليه وعبوره الطريق دون التأكد من سلامته . يقطع رابطة السببية . شروط ذلك

* متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يسير بسيارته بسرعة غير عادية ملتزما فى سيره الطريق الطبيعى المباح له السير فيه وهو الجانب الأيمن من الميدان الذى وقعت فيه الحادثة بالنسبة الى من يكون سائرا فى اتجاهه ، وأن المجنى عليه هو الذى إندفع فى سيره وهو يعبى الشارع ، دون أن يتحقق من خلوه من السيارات ، ودون أن يلاحظ السيارة وهى مقبلة ، فاصطدم بمقدمتها وسقط تحتها ، ثم نفى بناء على ذلك مسئولية المتهم عن هذا الحادث ، فليس مما يعيبه أن يكون مما ذكره ردا على ما اعترض به الدفاع ، أن سير المتهم فى الجانب الأيسر من الطريق لأى سبب من الأسباب لا يجعله مخطئا مادام لم يتجاوز الطريق الأيمن المعد للسائرين فى اتجاه واحد

[طعن ١١٤٤ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد ج ٢ بند

٦٢ ص ٩٤٣]

* لما كان البين من مدونات الحكم الإبتدائى - المؤيد لأسبابه و المكمل بالحكم المطعون فيه - إن المحكمة بعد أن أوردت أقوال المتهم وشاهدة الواقعة وكذا أقوال التى سمعتها المحكمة بناء على طلب المدعى بالحق المدنى أسست قضاها بالبراعة ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها الى أقوال هذا الشاهد

الأخير اطمئنانا منها إلى أقوال شاهدي الواقعة وصحة دفاع المتهم الذي رجحته استنادا إلى أن عبور المجنى عليه الطريق من اليمين إلى اليسار دون التأكد من خلوه من السيارات هو وحده الذي تسبب في وقوع الحادث ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جاثيا أو مدنيا بما يتعلق بموضوع الدعوى، وكان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ، وأنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام ، لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبرائة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير إلى ثبوت الإتهام ، مادامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في استناد التهمة الى المتهم - المطعون ضده - ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

[طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٢١/٤ ص ٢٨ ص ١٠١٦] .

سير المجنى عليه بمسارته في الجانب من الطريق المخصص للإجهاه المضاد . اصدامه بمسيرة أخرى قادمة وحدث اصابته . هذه الإصابة لم تنشأ إلا عن خطئه وحده . انتفاء مسئولية المتهم .

وإذا كانت المحكمة - في حدودسلطانها التقديرية - لم تطمئن إلى ما أثبتت بمعاينة الشرطة وقرره قائد السيارة الأجرة من أن المرور كان محولا وقت الحادث على نحو يسمح له وللطاعن بالسير في الطريق الذي وقع فيه التصادم ، وإنما عولت في هذا الصدد على أقوال الشرطي - الذي كان معنا في التقاطع المقال بتحويل المرور عنده - وعلى إفادة إدارة المرور ، وإذا لم يثبت لها من هذه الإفادة حصول ذلك التحويل ، فقد إنتهت إلى أن الطاعن هو الذي خالف المرور بقيادته سيارته في اتجاه متنوع السير فيه ، فإنه لا يجوز للطاعن - من بعد - مجادلتها في شيء من ذلك أمام محكمة النقض ، ويكون نعيه على حكمها بالفساد في الاستدلال غير شديد ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم أنه - بعد أن أحاط بطروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها - خلس في متطق سائق إلى أن الطاعن هو

الذى أخطأ بقيادة سيارته فى الإجماء المشار إليه المضاد للسيارة قيادة المطعون ضده الأول الأمر الذى أدى إلى حصول التصادم وإصابة الطاعن ، فإن ذلك ما يكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية - باعتبار أن هذه الإصابة لم تنشأ إلا من خطأ الطاعن وحده - ومن ثم فإن كافة ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور يكون فى غير محله .

[طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١ ص ٢٩ ص ١٩] .

وقوف المجنى عليه فوق سيارة محملة بهالات القطن عند إقترابها من الكوبرى ثم اصطدامه ووقاته . يقطع علاقة السببية بالنسبة للسائق . متى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من بيانات الحكم ، أن المجنى عليه كان راكبا سيارة فوق بهالات القطن المحملة بها وقف عند إقترابها من كوبرى كانت تمر من تحته فصلحه الكوبرى فتوفى ، فهذا يدل على أن المجنى عليه هو الذى تسبب بإهماله وتقصيره فى حق نفسه فيما وقع له ، إذ هو لو كان متنبها إلى الطريق الذى تسير فيه السيارة ، وظل جالسا فى مكانه بها لما أصيب بأذى ، ومن الخطأ معاقبة السائق بمقولة أنه ساهم فى وقوع الحادث ، إذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بهالات القطن ، وأنه كان عليه أن يجلسه بحيث يكون فى مأمن من الضرر ، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل فى وقوع الحادث .

[طعن رقم ١٩ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد ج ٢ بند ٦٣ ص ٩٤٣] .

تداعى سلم الترام وسقوط المجنى عليه وإصابته . يقطع علاقة السببية بالنسبة للسائق .

إذا كان الحكم قد قال باحتمال وقوع الحادث الذى أدى إلى وفاة المجنى عليه ، من تداعى سلم عربة الترام بسبب عيب فيه تحت قدميه على أثر ركوبه عليه ، فإن ذلك وحده يبرر ما قضى به من براءة سائق الترام ، ولو كان الحكم قد أخطأ فيما ذهب إليه من تقديرات فى خصوص وجوب الوقوف فى المحطة الاختيارية أو الإستمرار فى السير إلى غير ذلك ، إذ الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة لعبع ذاتى فى سلم الترام مما لا دخل للسائق فيه ، ومجرد قيام هذا الاحتمال وعدم إستطاعة المحكمة تفيد كفى للقضاء بالبراءة ، إذ المتهم يجب أن يستفيد من كل شك فى مصلحته لا يستطيع رفعه .

[طعن رقم ١٢٨ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد ج ٢ بند ٦٤ ص ٩٤٣] .

رفض المجنى عليه بتر ساقه . لا يقطع علاقة السببية . حلة ذلك .
إذا كان الإلتهاب الذى سبب الوفاة قد نتج عن الإصابة التى أحدثها المتهم
بالمجنى عليه ، فمساطة المتهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسئوليته أن المجنى
عليه أو زويه رفضوا أن تبتتر ساقه ، وأن هذا البتر كان يحتمل معه نجاته ، إذ لا
يجوز له ، وهو المحدث للإصابة أن يتنزع باحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه
وهى عملية جراحية عظيمة الخطر فضلا عما تسببه من الآلام المبرحة .
[طعن رقم ١٨١٤ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨ . مجموعة القواعد .
ج ٢ بند ٦٩ ص ٩٤٤] .

متى وجدت القوة القاهرة إنقطعت علاقة السببية
متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة
محمولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وامتنعت المسئولية عن
أخطا إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .
[طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣ . ص ٢٠ ص ٩٩٣] .

القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى . وعن بالآ يكون للمجنى يد
فى حصول الضرر أو بالآ يكون فى مقدوره منعه . اصطدام سيارة بأخرى
لاستحالة الرؤية .

لما كان الحكم الابتدائى قد استظهر خطأ الطاعن فى قوله بما مؤداه أنه كان
يتعين على المتهم وقد استشعر الخطر ولم يتأكد من حالة الطريق أمامه نتيجة عدم
وضوح الرؤية بسبب استعمال السيارة النقل القادمة فى مواجهته للنور المبهر أن
يهدئ من سرعة سيارته ، واذ لم يفعل ذلك وفوجئ بعربة النقل واصطدم بها فان
ذلك مما يوفر الخطأ فى جانبه ، ثم أضاف الحكم المطعون فيه ، ردا على ما دفع به
الطاعن من توافر القوة القاهرة قوله أن الثابت من التحقيقات ومن المعاينة عدم
وجود آثار فرامل للسيارة على الطريق مما يقطع بأن المتهم لم يتخذ أى اجراء
لتفادى الاصطدام بعربة الكارو ولا يعفيه من ذلك قوله أن هذه العربة لم تكن
تحمل مصباحا خلفيا اذ أن أنوار السيارة التى يقودها كفيلا برؤية العربة الكارو
على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته ، كما أن الطريق يسمح
بمرور سيارتين فى اتجاهين متضادين رغم وجود عربة كارو . . . ، لما كان ذلك ،
وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، فى
هذا الشأن كاف وساتع فى استظهار ركن الخطأ فى جانب الطاعن ، وكان يشترط

لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منه ، فإذا اطمانت المحكمة الى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه ، ورتبت عليه مسئوليته ، فإن فى ذلك ما ينفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري .

[طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٢٣٧ .]

الحادث القهري . شرطه : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو فى قدرته منه . انفصال عجلة القيادة بعد محاولة المتهم المرور من السيارة التى أمامه ونزوله فى الجزيرة الوسطى . انتفاء القوة القاهرة أو الحادث الفجائى .

* وحيث أن الحكم الابتدائى بعد أن انتهى الى ثبوت ركن الخطأ فى جانب المتهم أضاف قوله « ولا يحتاج هنا بانفصال الوصلة المفصلية لعجلة القيادة - التى أشار اليها المهندس الفنى - كقوة قاهرة أو حادث فجائى لأن هذا الانفصال لم يحدث إلا بعد محاولته المرور من السيارة التى أمامه ونزوله فى الجزيرة الوسطى تاركاً طريقه وسيره بسرعة . . . » وأذ اعتق الحكم المطعون فيه أسباب هذا الحكم وكملها بأن المحكمة لا تظمن لأقوال مهندس المرور التى ردها أمامها ، لما كان ذلك وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بشير معقب عليها مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وهو الحال فى الدعوى المطروحة حسبما أفصح عنه الحكم فيما سلف ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منه ، فإذا اطمانت المحكمة الى توافر الخطأ فى حق المتهم مما يترتب عليه مسئوليته ، فإن فى ذلك ما ينفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري .

[طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٣٢٢ .]

* يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا تكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منه ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى توافر الخطأ فى حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن فى ذلك ما ينتفى بهما القول بحصول الواقعة عن حادث قهري ، ومن ثم فإن ما ينمناه

على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد .
[طعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ من ٣٠ ص ٨٢١] .

مرور التهم بالسيارة في طريق ضيق - يحمله مسبقاً - ثم انحرافه في أقصى اليسار - انهيار جزء من الجسر ووقوع الحادث . قيام خطأ المتهم . وانتفاء الحادث القهري .

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى . ولما كان الحكم يمد أن دليلاً على خطأ الطاعن المتمثل في محاولته اجتياز سيارة أمامية بانحرافه الى حافة الجسر أو في أقصى اليسار وفي طريق ضيق سبق أن مر منه ولا يسمح بمرور سيارتين بغير ضرر بالغ ، مما أدى الى انقلاب السيارة ، استظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حدثت ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي بما يفتنه ، وكان ما أورده الحكم من تدليل سائق على ثبوت نسبة الخطأ الى الطاعن وحصول الحادث نتيجة لهذا الخطأ يتفق به في حد ذاته القول بحصول الحادث نتيجة حادث قهري وهو انهيار جزء من الجسر فجأة ، ذلك أنه يشترط لتوافر هذه الحالة ألا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منعه . ومن ثم فإن ما يشره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول واقعة الدعوى والتصوير الذي اطاعت اليه المحكمة ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .
[طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٤ من ١٦ ص ٤] .

إنفجار إطار السيارة وعدم التحكم في عجلة القيادة . من المسائل الفنية . وجوب الاستعانة بخبير .

* من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية ، فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً الى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علمياً ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة الى ما قد يختلف الرأي فيه ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلاقي وقوع أي حادث بسبب انفجار إحدى إطارات السيارة ، دون أن يبين سند هذا الرأي في هذه المسألة الفنية ، وكانت المحكمة قد أرجعت خطأ الطاعن الى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون الاستعانة بخبير ، فإن حكمها يكون مشوباً بالتصور .
[طعن رقم ١٣٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٥ من ٢١ ص ٩٩٧] .

* من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بعثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، ولما كانت المحكمة المطعون فى حكمها قد رأت أن سرعة السيارة فى سيرها هى التى أدت الى انفجار الاطارين الخلفيين واختلال توازنها وهذه مسألة فنية قد يختلف رأى فيها ، واذ هى قد أرجعت خطأ الطاعن الى هذه المسألة الفنية التى تصدت لها دون تحقيقها فان حكمها يكون معيبا ويتعين نقضه .

[طعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ ص ٢١ ص ٢٠٧] .

انعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها . ترك المتهم سيارته بالطريق العام فى حراسة تابعه يقطع صلته بالخطأ الذى ارتكبه تابعه وتنتج عنه قتل المجنى عليه .

انه لا يكفى للدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يثبت وقوع القتل ، وحصول خطأ من المحكوم عليه ، بل يجب أيضا أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وينفى على ذلك أنه اذا انعدمت رابطة السببية ، وأمكن تصور حدوث القتل ولو لم يقطع الخطأ ، انعدمت الجريمة معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، فإذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسئولاً جنائيا عن جنحة القتل الخطأ لأنه ترك سيارته فى الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه ، وأن هذا الشخص الآخر دفع العربة بقوة جسمه الى الخلف بغير احتياط ، فقتل المجنى عليه ، فانه يكون قد أخطأ فى ذلك لاتعدام رابطة السببية بين عمل المتهم وبين قتل المجنى عليه ، لأن ترك المتهم سيارته بالطريق العام يحرسها تابع له ليس له أى علاقة أو صلة بالخطأ الذى تسبب عنه القتل والذى وقع من التابع وحده ، على أن اخلاء المتهم (صاحب السيارة) من المسئولية الجنائية لا يخليه من المسئولية المدنية بل أن مسئوليته مدنيا تتوافر جميع عناصرها القانونية متى أثبت الحكم أن التابع كان يعمل عند الطاعن لحسابه وقت أن تسبب بخطئه فى قتل المجنى عليه .

[طعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٥/٣ مجموعة القواعد ج ٢

بند ٦١ ص ٩٤٣] .

اهمال مهندس التنظيم فى رفع تقرير الى رئيسه عن حالة المبنى . يقطع علاقة السببية ، مادام انهزام المبنى أمرا حاصلا بغير هذا الاهمال. ان جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ لا تقوم قانونا الا اذا كان وقوع القتل

أو الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، وإذن فإذا كانت أوجه الخطأ المستندة الى المتهم الثانى (مهندس تنظيم) مقصورة على أنه أرسل إخطاراً الى المتهم الأول ينبه عليها فيه بإزالة حائطين من حوايط البناء الموقوف المشمول بنظارتها ، لخطورة حالتهما ثم لم يحرك ساكناً بعد ذلك وقصر فى رفع تقرير الى رئيسه عن المعاينة التى أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ولم يسع الى استكشاف الحلل من باقى أجزاء البناء من بعد مشاهدة الحلل فى الحائطين للتعرف على ما كان بهما لوين داخل من تآكل وانحراف ، وكان هذا التقصير من جانب المتهم الأول ليس هو العامل الذى أدى مباشرة الى وقوع الحادث أو ساهم فى وقوعه وكان انهزام الحائط أمراً حاصلًا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لقدم البناء واهمال المتهم الثانية فى اصلاحه وترميمه وعدم تحرزها فى منع أخطاره عن المارة ، فإن تقصير المتهم الأول لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فان الجريمة المنسوبة الى المتهم المذكور تكون متفعية لعدم توافر ركن من أركانها .

[جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ طعن رقم ٦٠٤ سنة ٢٤ ق مجموعة القواعد - ج ٢ ص ٦٥ من ٩٤٤] .

قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها . موضوعى .

* ان قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب ، مادام حكمه مؤسساً على أسانيد مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى فان كانت المحكمة قد أوردت رداً سليماً على أن قيادة المتهم للسيارة المعيبة بالخلل الذى يقول عنه الطاعن لا يقطع صلته هو بالحادث الذى ساهم بخطئه فى وقوعه ، فلا يقبل الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

[طعن رقم ١٢٠٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥ مجموعة القواعد ج ٢ بند ٧٠ من ٩٤٤] .

* تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، مادام تقديرها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق .

[طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ١٢] .

* ثبوت قيام علاقة السببية من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، وفى الفصل فيها اثباتاً أو نفيًا ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، مادام قد أقام قضاءً فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه ، وبالتالي فإنه لا يقبل منه المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

[طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س. ٢٠ ص ١٠١ ، طعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س. ٣٠ ص ٧١] .

* لما كان تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها ، هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، مادام تقديرها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، وكان الحكم قد خلاص فى منطق سائغ وتدلّيل مقبول الى ثبوت ما يوفر ركن الخطأ من جانب الطاعن وتوافر رابطة السببية بين هذا الخطأ ووقاة المجنى عليها الأولى وأصابة المجنى عليه الثانى استناداً الى التقرير الطبى الموقع عليهما ، وأن ما لحق بهما من اصابات نتيجة حادث عربة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى لا يكون له محل .

[طعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ س ٣٣ ص ٤٠٠]

تقدير توافر رابطة السببية من عدمه . موضوعى . متى لا يجرى الطاعن النفى على الجهة الإدارية المختصة عدم تعيبتها شرطى لتنظيم المرور أو وضع مصابيح للاضاءة ليلا .

من المقرر أن تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، فإن ما خلاص اليه الحكم فى هذا الشأن سديد . ولا يقدح فى ذلك ما نعاه الطاعن من عدم قيام الجهة الإدارية المختصة بتعيين شرطى لتنظيم المرور فى محل الحادث أو وضع مصابيح للاضاءة ليلا ، لأنه يفرض قيام هذه المسؤولية فإن هذا لا ينفى مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها فى حقّه .

[طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٥ س ٣١ ص ٢٧٨] .

عدم استظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوقاة استناداً الى دليل فنى . قصور .

* القصور فى استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوقاة من واقع الدليل الفنى

"وهو التقرير الطبي" فى جريمة القتل الخطأ عما يعيب الحكم .
[طعن رقم ٣٩٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ مجموعة القواعد . ج ٣
بند ١٠ ص ٧٤٥] .

* إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذا دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعة ، وقد فاتته أن يبين إصابات المجنى عليه التى لحقت به بسبب اصطدام السيارة به ، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فنى ، فانه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

[طعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٤ س ١٢ ص ٩٠٨] .

* إذا كان الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وإن عرض لإصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبي الموقع عليه قبل وفاته ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فنى مما يصمه بالقصور الذى يعيبه ، ولا يقدح فى هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهى الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل فى نطاق عقوبة الإصابة الخطأ ، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة الى هنا القدر لاعتبارات الرأفة التى ارتأها فوصل بذلك الى الحد الأقصى لعقوبة الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ .

[الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٣ ص ٧٢٩]

* إذا كان الحكم وإن عرض لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات ووفاة المجنى عليه استنادا الى دليل فنى ، فان ذلك مما يصمه بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة .

[طعن رقم ١١٥٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٢/٣١ س ٢٣ ص ١٤٨]

رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن فى جريمة القتل الخطأ . اقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالمسبب . وجوب إثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى .

* رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن فى جريمة القتل

الخطأ كما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ ، مما يعمين اثبات توافره بالاستناد الى دليل قنئ ، لكونه من الأمور الفنية البحتة ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، قد فاته أن يبين اصابات المجنى عليه التي لحقت به بسبب اصطدام السيارة به ، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل قنئ ، فانه يكون قاصر البيان في خصوص الدعوى الجنائية ويتعين لذلك القضاء بنقضه .

[طعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ س ١٧ ص ٨٠٢] .

* من المقرر أن رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ ، تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ، ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها استنادا الى دليل قنئ ، لكونها من الأمور الفنية البحتة ، وعليه أن يستظهر في مدوناته ماهية الإصابات وعلاقتها بالوفاة ، لأنه من البيانات الجوهرية ، والا كان معيباً ، بالقصور ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان اصابات المجنى عليه الأول نقلاً عن التقرير الطبى وكيف أنها أدت الى وفاته من واقع هذا التقرير ، وكان الحكم لم يفصح فوق ذلك عن سنده القنئ فيما ذهب من جزمه بسبب وفاة المجنى عليه الآخر ، فانه يكون معيباً .

[طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ س ٢٦ ص ٨٢٩] .

ادانه الحكم المتهم بجريمة القتل الخطأ وترتيبه على ذلك مسئولية متبوعة دون الدليل على قيام رابطة السببية بين الاصابة والوفاة استنادا الى دليل قنئ . قصور . نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية يستوجب نقضه بالنسبة الى المتهم أيضا .

متى كان الحكم ، وإن عرض لاصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبى الموقوع عليه ، الا أنه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعة ، لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى دليل قنئ ، مما يصح بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه ، ولما كان هذا السبب يتصل بالمتهم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى

المدنية والاحالة بالنسبة الى الطاعن (المستول عن الحقوق المدنية) والى المتهم أيضا .

[طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦٧ ص ١٨ من ٩٨٣] .

تسلك المتهم باستدعاء الطبيب الشرعى لبيان إمكان حدوث اصابات المجنى عليها من مرور الجرار والمقطورة عليها . دفاع جوهرى . ويتمين على المحكمة أن تعرض له وتخصه وترد عليه فى حكمها .

لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند الى ادانة الطاعن الى ما شهدت به الشاهدة من أن الجرار الذى كان يقوده الطاعن قد صدم المجنى عليها الأولى التى كانت تحمل ابنتها (المجنى عليه الثانى) ثم مرت عليهما عجلات المقطورة دون أن يعنى بالرد على ما طلبه الطاعن بذكرتيه المتقدمتين لمحكمة أول وثان درجة ، من استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما اذا كان يمكن حدوث اصابات المجنى عليهما بالصورة التى جاءت على لسان الشاهدة ، وكان هذا الدفاع الذى ضمنه الطاعن مذكرتيه سالفتى الذكر يعد هاما لتعلقه بتحقيق الدعوى لاطهار الحقيقة فيها ، مما كان يتمين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تخصص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة .

[طعن ١٦٤٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٠ ص ٢١ من ١٠٥] .

الفصل الثانى

عقوبة القتل والاىذاء الخطأ

كانت عقوبة القتل الخطأ فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ م ، هى الحبس أو الغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه ، كما كانت عقوبة الاصابة الخطأ فى المادة ٢٤٤ قبل تعديلها بالقانون المذكور ، هى الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

الا أن المشرع رأى تشديد هذه العقوبات مما اقتضى وضع صياغة جديدة تماما للمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ .

وكانت علة هذا التشديد ، حسبما ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون الآنف الذكر أنه تنظراً لتطور أسباب الحوادث فى العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ، ولتعدد مناص النشاط الاقتصادى فى الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث فى بعض الأحيان الى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا ، ولأن النصوص القائمة بشأن القتل الخطأ والاصابة الخطأ لم تحقق الردع الكافى اتجه المشرع الى رفع الجزاء المقرر لهاتين الجريمتين على الوجه المبين بتشديد العقوبة ، برفع حديها الأدنى والأقصى ، فى حالة ما اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجانى اخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو اذا كان الجانى عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث ، متعاطياً مصكراً أو مخدراً ، أو نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة ، أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة ، أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك - كما جعل المشرع من تعدد المجرى عليهم فى الجريمتين ظرفاً مشدداً آخر تفلظ به العقوبة دون تغيير طبيعة الجريمة من جنحة الى جنابة ، لأن وصف الجنابة لا يتلام مع حصول الحادث عن خطأ ، وبهذا يمكن درء أسباب كثيرة من التكبكات والحوادث التى تهدر حياة المواطنين الأمنيين .

ونظراً لأن عقوبة القتل الخطأ تختلف عن عقوبة الاىذاء الخطأ ، فنقسم هذا الفصل الى مبحثين ، المبحث الأول خاص بعقوبة القتل الخطأ والمبحث الثانى خاص بعقوبة الاصابة الخطأ .

المبحث الأول

عقوبة القتل الخطأ

فرق المشرع بين عقوبة القتل الخطأ البسيط ، وعقوبة القتل الخطأ المشدد على التفصيل التالي :

عقوبة القتل الخطأ البسيط

حدد المشرع هذه العقوبة في المادة ٢٣٨ فقرة أولى من قانون العقوبات فنصت هذه الفقرة على أنه "من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو وعونه أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين" . فالعقوبة الواردة في هذه الفقرة هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين .

وقد وضع المشرع حد أدنى لعقوبة الحبس مرتفعا عن حده الأدنى العام^(١) ، فجعله ستة أشهر ، وقد أراد بهذا الحد تفادي الهبوط بالحبس إلى حده الأدنى العام ، فبصير أقل من أن يتناسب مع جسامة هذه الجريمة وكونها تنطوي على إهدار حياة بشرية . أما الحد الأقصى العام للحبس - وهو ثلاث سنوات - فقد أبهقه دون تعديل^(٢) . ووضع المشرع للغرامة حدا أقصى هو مائتا جنيه ، أما حدها الأدنى العام فقد أبهقه دون تعديل .

وقد منح المشرع للقاضي سلطة تقديرية واسعة ، فله أن يحكم بالحبس وحده ، أو بالغرامة وحدها ، أو يجمع بينهما . وقد أراد المشرع بذلك أن يتيح للقاضي مواجهة الحالات المتنوعة للقتل غير العمدى التي تختلف في ظروفها اختلافا كبيرا ، وتتفاوت من حيث جدارة المتهم بالتشديد أو التخفيف تفاوتاً ملحوظاً^(٣) .

(١) عقوبة الحبس بوجه عام لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها في القانون [مادة ١/١٨ من قانون العقوبات] .

(٢) ويرى الدكتور أحمد فتحي سرور أن تعيير مدة الحبس بحد أدنى أمر لا مبرر له ، وقد يشجع القاضي الذي يرى وجوب الحكم أن يقضى بالحبس لمدة أقل من ستة أشهر ، أن يلجأ إلى عقوبة الغرامة أو يشمل عقوبة الحبس بإيقاف التنفيذ . المرجع السابق . ص ٥٦٩ .

(٣) الدكتور محمود نجيب . شرح قانون العقوبات القسم الخاص . ١٩٨١ . ص ١٥٤ .

ضوابط استعمال القاضى سلطته التقديرية فى العقوبة .

يخضع التقدير القضائى لعقوبة القتل الخطأ للضوابط العامة لاستعمال هذه السلطة ، فيجتهد القاضى فى جعلها متناسبة مع جسامة أركان الجريمة ، ووصفة خاصة مع جسامة الخطأ وجسامة المخاطر التى صاحبت تحقق النتيجة . فيجدر بالقاضى أن يميل الى تشديد العقاب ، اذا كان خطأ المتهم جسيما ، كما لو كان مصحوبا بالتوقع ، أو كان بالنظر الى الظروف التى صدر فيها الفعل متصفا بجسامة خاصة ، كما لو كان المتهم محملا بالتزام خاص برعاية المجنى عليه أو كان صاحب مهنة ، ويمثل الخطأ فى اخلال بالتزام مرتبط بممارسة هذه المهنة ، ولو كان الخطأ فى ذاته يسيرا ، فأصحاب المهن يحملون فى نطاق مهنهم بالتزامات تزيد عما يحمله فى هذا النطاق سواهم .

ويجدر بالقاضى التشديد أيضا اذا عانى المجنى عليه قبل وفاته آلاما شديدة مبرحة ، أو اذا صاحب تحقق الوفاة حلول مخاطر صارت تهدد حياة الغير وتتطلب مواجهتها اتخاذ احتياطات خاصة ، ويجدر به كذلك أن يميل الى التشديد اذا كان المجنى عليه حدثا .

ومن بين الاعتبارات التى تميل بالقاضى الى تخفيف العقاب ، صدور خطأ من المجنى عليه أو من الغير ساهم فى تحقق النتيجة ، أو كون المتهم قد أصيب بجراح فى ذات الحادث ، ويقدر ما تزداد جسامة هذه الجراح يزداد المدى الذى يتجه اليه التخفيف^(١) . ويميل القاضى الى التخفيف أيضا اذا نالت المتهم أضرارا ملحوظة ، كما لو مات ابنه أو زوجته فى ذات الحادث .

عقوبة القتل الخطأ المشدد

حدد المشرع عقوبة القتل الخطأ المشدد فى المادة ٣٨ فقرة ثانية وثالثة من قانون العقوبات ، فنصت الفقرة الثانية على أنه "وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ، ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجانى إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عند طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك " .

(١) الدكتور/ محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ١٥٤ .

ونصت الفقرة الثالثة على أنه "وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين".

والظروف المشددة السابقة والواردة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٨ حديثة العهد في التشريع المصري ، فقد أضيفت بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ ، حتى تواكب - كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون - "تطور أسباب الحوادث في العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد نواحي النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث في بعض الأحيان إلى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا . وبذلك يمكن درء أسباب كثيرة من النكبات والحوادث التي تهدد حياة المواطنين الأمنيين " .

والظروف المشددة السابقة يمكن ردها إلى ثلاثة أقسام .

- ١ - ظروف ترجع إلى جسامه الخطأ . وهي التي نصت عليها الفقرة الثانية .
 - ٢ - ظروف ترجع إلى جسامه النتيجة الإجرامية أي الضرر . وهي التي نصت عليها الفقرة الثالثة في صدرها .
 - ٣ - ظروف ترجع إلى اجتماع جسامه الخطأ وجسامه الضرر ، وهي ما نصت عليه الفقرة الثالثة في شطرها الأخير .
- وسنعرض لكل ظرف من هذه الظروف على التفصيل التالي :

أولاً : الظروف المشددة التي ترجع إلى جسامه الخطأ

الظروف المشددة التي ترجع إلى درجة جسامه الخطأ هي ثلاثة ظروف : الخطأ المهني الجسيم ، والسكر أو التخدير ، والتكول عن مساعدة المجنى عليه . وحيثما يتوافر أحد هذه الظروف فإن عقوبة القتل الخطأ تصير الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنين والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وهذا التشديد وجوبى ، ويبقى القتل الخطأ على الرغم منه جنحة ، لأن عقوبة الحبس أو الغرامة هما دائماً عقوبتا جنح .

الطرف الأول : الخطأ المهني الجسيم في القتل الخطأ

يفترض هذا الشرط توافر شرطين : أولهما أن المتهم يشغل وظيفة أو يمارس مهنة أو حرفة ، وثانيهما أنه قد أخل اخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول هذه الوظيفة .

الشرط الأول :

يشترط لتوافر الظروف المشددة أن يكون المتهم يشغل وظيفة أو أنه يمارس مهنة أو حرفة . فإذا كان يشغل وظيفة ، يستوى أن تكون هذه الوظيفة عامة أو خاصة ، وعلى ذلك يتوافر الطرف المشدد لموظف في مشروع خاص. وإذا كان المتهم يمارس مهنة أو حرفة ، فيتعين أن تكون مباشرتها خاضعة لقواعد يلتزم بها من يمارسونها ، وسواء أن تكون هذه القواعد قانونية أو مستمدة من العلم أو الفن الذي تمارسه هذه المهنة أو الحرفة وفقا له .

والفرق بين المهنة والحرفة ، أن الأولى تمارس بأعمال ذهنية ، أما الثانية فتمارس بأعمال يدوية^(١) .

وقد أراد المشرع باستعمال اللفظين معا أن يحيط بجميع الأعمال الحرة المنظمة وفقا لقواعد الزامية لمن يمارسونها ، ويترتب على هذا الشرط أنه لا محل للطرف المشدد إذا كان المتهم لا يشغل وظيفة ولا يمارس مهنة أو حرفة منظمة .

الشرط الثاني :

يشترط لتوافر الطرف المشدد أن يكون قد صدر عن المتهم إخلال جسيم بما تفرضه أصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة . فلا يتوافر الطرف المشدد إذا كان ما صدر عنه إخلال بقواعد الحذر والاحتياط التي يلتزم بها الناس كافة ، فهنا تسرى في شأن الجاني القاعدة العامة في العقوبة إلا إذا توافر في شأنه ظرف مشدد آخر^(٢) . ولا يتوافر كذلك الطرف المشدد إذا كان الإخلال بأصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة غير جسيم .

وتقدير جسامته الإخلال أمر موضوعي تستخلصه المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية مستعينة بالظروف التي أحاطت بالخطأ ، ومن أهم الحالات التي يعد

(١) الدكتور / محمود نجيب حسنى . المرجع السابق ص ١٥٩ .

(٢) الدكتور / أحمد فتحي سرور . المرجع السابق ص ٥٧ .

الظرف المشدد متوافرا فيها حالة ما اذا انطوى الخطأ على اغفال القواعد الأولية والبدئية التى تحكم مباشرة الوظيفة أو المهنة أو الحرفة والتى تعارف عليها من يمارسونها واستقر عرفهم على عدم التسامح مع من يجهلها أو يخل بها^(١) .

ويتنبى أن يكون الاخلال الجسيم بيتاً فى ذاته بصرف النظر عن جسامة نتائجه ، لأن علة التشديد متصلة بجسامة الخطر لا بجسامة الضرر المترتب عليه ، فينبغى التحرز من الخلط بين الأمرين ، لأن الاخلال الجسيم قد يرتب ضرراً يسيراً ، وقد يرتب الاخلال اليسير ضرراً جسيماً .

وغنى عن البيان أنه يتعين - بالإضافة الى الشرطين السابقين - أن تتوافر أركان القتل الخطأ ، وأهمها وفاة المجنى عليه وعلاقة السببية بين الفعل المشوب بالخطأ والوفاة .

وجدير بالذكر أنه بالنسبة الى الاخلال الجسيم بأصول الوظيفة ، فان جريمة القتل الخطأ قد ترتبط فى هذه الحالة بجريمة الإهمال فى أداء الوظيفة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً (ب) عقوبات ، ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، مما يقتضى معه ترويع عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات . وفى هذه الحالة اذا كان القانون قد قصر سلطة رفع الدعوى الجنائية فى جريمة الإهمال فى الوظيفة على النائب العام أو المعامى العام ، فإن ذلك لا يخل بسلطة أعضاء النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية عن جنحة القتل الخطأ المرتبطة بهذه الجريمة ولو كان الارتباط لا يقبل التجزئة^(٢) .

الظرف الثانى : السكر أو التخدير فى القتل الخطأ

يتطلب هذا الظرف توافر شرطين : أولهما أن يكون المتهم فى حالة سكر أو تخدير ، وثانيهما أن تكون هذه الحالة معاصرة ارتكاب الفعل الذى شابه الخطأ وأفضى الى وفاة المجنى عليه .

الشرط الأول :

يشترط أن يكون المتهم وقت ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث فى حالة

(١) الدكتور / عمر السعيد رمضان . شرح قانون العقوبات ١٩٦٤ - ١٩٦٥ . القسم الخاص . رقم ٢٥٢ ص ٢٩٩ .

(٢) الدكتور / أحمد فتحي سرور . المرجع السابق ص ٥٧ .

سكر أو تخدير ، وهو يكون كذلك اذا تعاطى مسكرا أو مخدرا ، على أن يكون السكر أو التخدير اختياريا ، إذ لو كان غير اختياري فهو لا يسأل عنه ولا يزيد تبعاً لذلك من خطئه^(١) . ويتعين أن يقضى السكر أو التخدير الى النقص في وعي المتهم ومدى تحكمه في إرادته ، إذ بذلك يتصور أن يكون له تأثيره على مدى جسامته خطئه ، ولكن ذلك لا يعنى وجوب أن يؤدي الى فقد الوعي تماما ، فانهرافه كاف لتحقيق علة التشديد ، فالعمرة ليست بمجرد تعاطى المسكر أو المخدر وإنما بآثر ذلك على سيطرة المتهم على إرادته وتقديره .

وقد كان مشروع وزارة العدل - عند تعديل المادة ٢٣٨ عقوبات يقتضى فى السكر أن يكون بينا ، الا أن لجنة تعديل قانون العقوبات رأّت حذف وصف "البين" المشترك فى السكر ، ليشمل هذا الظرف حالة السكر الذى يصل الى حد عدم الهلالة دون أن يكون بينا ، وليكن تقدير حالة السكر متروكا للمحاكم .

الشرط الثانى :

أن تكون حالة السكر أو التخدير معاصرة لحظة ارتكاب الفعل الذى اقترن بالخطأ ونجمت عنه وفاة المجنى عليه ، إذ أن هذه المعاصرة هى التى تسمح بالقول بأن هذه الحالة قد صارت عنصرا فى الخطأ تنعكس عليه فتزيد من جسامته .

وعلة اعتبار الخطأ فى هذه الحالة جسيما ، أن السكر أو التخدير ، يقلل من الوعي ويضعف من سيطرة الإرادة ، فينتقص تبعاً لذلك من قدرة المتهم على اتخاذ أساليب الاحتياط والحذر ، التى كان من شأنها أن تحول دون حدوث الوفاة . فضلا عن أن الفرض أن المتهم قد أقدم على تصرف خطر - وهذه الخطورة مستخلصة من كونه أقضى الى وفاة انسان - وقد كان ذلك حريا به أن يتلوع عند الاقدام عليه بعذر خاص ، فإذا كان لم يقتصر على اغفال الحذر ، وإنما أضاف الى ذلك أن وضع نفسه باختياره فى ظروف تجعله عاجزا عن اتخاذ أى احتياط ، بل وتقوده الى الخلل فى التقدير والاندفاع فى الفعل ، فهو يكشف بذلك عن شخصية شديدة الاستهتار بحياة الناس^(٢) .

وهذا الظرف يتطلب من القاضى أن يستظهر توافر رابطة السببية بين تعاطى المتهم للمسكر أو المخدر وبين الحادث الذى وقع من التعاطى . ولا يتحقق ذلك الا

(١) الدكتور / عمر السعيد رمضان . المرجع السابق . بند ٢٥٢ ص ٢٩٩ .

(٢) الدكتور / محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ١٥٧ .

إذا تبين من ظروف الواقعة أن التعاطى وصل إلى الحد الذى أثر فى ادراك التعاطى ووعيه على نحو ما سلف بيانه .

الظرف الثالث : النكول عن المساعدة فى القتل الخطأ

يتوافر هذا الظرف المشدد إذا كان الجانى قد "تكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك" . وعلة التشديد فى هذه الحالة أن الجانى يكون قد ارتكب خطئين ، خطأ الذى أسفر عنه الحادث ، والخطأ الثانى حين تكل عن تدارك النتائج المترتبة على فعله أو العمل على تداركها مع تمكنه من ذلك . والخطأ الثانى قوامه اخلال الجانى بالتزام قانون مفروض على كل من أقدم على تصرف خطر بأن يدرأ الآثار الضارة لتصرفه .

ويشترط لتوافر هذا الظرف ثلاث شروط ، أن يكون الخطر الذى أحاط المجنى عليه بسبب الحادث حالا وثابتا ويقتضى تدخلا حالا ، وأن يكون مصدر الخطر هو فعل الجانى الاجرامى ، وأن يكون فى إمكان المتهم تقديم المساعدة للمجنى عليه سواء بنفسه أو أن يطلبها من الغير .

الشرط الأول :

يجب أن يكون الخطر الذى أحاط بالمجنى عليه بسبب الحادث حالا وثابتا ويقتضى تدخلا حالا . ومبث هذا الشرط ، نص عليه القانون من وجوب تقديم المساعدة وقت الحادث . وترتبط على ذلك ، فإذا لم يصب المجنى عليه بأى ضرر وقت الحادث ، ثم جدت ظروف لاحقة ترتب عليها احتمال إصابته بالضرر ، لا يلتزم الجانى قانونا بتقديم هذه المساعدة . ومن ناحية أخرى ، فإذا كان الخطر حالا وقت الحادث ، فلا يعفى الجانى من واجب تقديم المساعدة أن يثبت بعد ذلك أن الخطر لم يكن جسيما أو أن المساعدة بفرض تقديمها لن يكون لها فائدة .

الشرط الثانى :

أن يكون مصدر الخطر هو فعل الجانى الاجرامى . مثال ذلك قائد السيارة الذى يصدم أحد المارة ، فلو هرب الجانى توافر فى حقه الظرف المشدد . والفرض أن يثبت توافر كل أركان جريمة القتل الخطأ فى حق الجانى ، بأن يثبت خطئه وعلاقة السببية بين فعله والخطر الذى صار يهدد حياة المجنى عليه . فإذا طرأ سبب ما - كخطأ المجنى عليه غير المتوقع - نفى خطأ الجانى أو نفى علاقة السببية ، فإن نكول المتهم عن تقديم المساعدة لا تقوم به مسئولية مشددة أو غير مشددة عن قتل

خطأ . وعلّة ذلك أن النكول عن المساعدة ليس الا طرفا مشددا فى الجريمة ، لا جريمة مستقلة ، ومن ثم فإن توافره معلق على وقوع الجريمة أصلا . وهذا الموقف منتقد من الناحية التشريعية ، ويأحذ لو نص المشرع على اعتبار النكول عن مساعدة من يتعرضون للخطر مع القدرة على تقديم هذه المساعدة جريمة مستقلة ، تقشيا مع واجب التضامن الاجتماعى^(١) .

الشرط الثالث :

امكان تقديم المساعدة للمجنى عليه سواء بنفسه أو يطلبها من الغير . ويجب على الجانى تقديم المساعدة الفعالة للمجنى عليه ، فلا يكفى لاسقاط الالتزام عن كاهله أن يقوم بقدر ضئيل من المساعدة لا يجدى المجنى عليه نفعاً ، طالما ثبت أن الجانى كان فى مقدوره تقديم قدر أكبر يحقق النفع للمجنى عليه . وعلى ذلك اذا صدم سائق السيارة المجنى عليه ثم حمله الى منزله لتضميد جروحه هناك ، فإن التزامه بتقديم المساعدة لا يسقط عنه اذا ثبت أن حالة المجنى عليه كانت تستدعى نقله الى المستشفى ولم يقم الجانى بذلك مع قدرته عليه .

ويتعين أن يكون من شأن المساعدة انقاذ حياة المجنى عليه ، فلا تشديد حيث لا تكون لدى المتهم الخبرة التى يقتضيها تقديم المساعدة ولا يكون فى استطاعته أن يستعين بشخص لديه هذه الخبرة ، ولا محل للتشديد أيضا اذا كان تقديم المساعدة متطلباً تعرض المتهم لحياته أو سلامة يذنه للخطر . ويتعين كذلك أن يكون من شأن مساعدة المتهم انقاذ حياة المجنى عليه ، فإذا كان الأخير قد مات فور الحادث أو صار مهددا بالموت الحال وسارع المتهم بالقرار قبل أن يتحقق ذلك فلا يتوافر الظرف ، ولكن لا يعفى الجانى من تقديم المساعدة ألا يكون لها أثر فى شفاء المجنى عليه .

وجدير بالذكر أن هذا الشرط يتطلب ابتداء علم الجانى بوقوع الحادث ، وبما أسفر عنه من اصابة شخص أو آخر لا يزال بحاجة الى المساعدة لأنه لا يزال على قيد الحياة ، ثم يمتنع عن تقديم هذه المساعدة أو طلبها له .

ويرى البعض^(٢) أنه لا محل لالتطبيق هذا الظرف المشدد اذا وقع الحادث تحت سمع السلطات العامة وبصرها أو بالقرب منها ، لأنها هى المتوط بها أصلا تقديم

(١) الدكتور / أحمد تقي سرور . المرجع السابق ص ٥٧٢ .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد . جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال . طبعة ١٩٨٥

المساعدة للمصابين في الحوادث أو طلبها لهم ، بما يقتضى القول بانتفاء الحكمة من التشديد ، ولأن المصاب لم يعد بحاجة الى مساعدة الا اذا كان بعيدا عن تناول السلطة العامة .

ثانيا : الظروف المشددة التي ترجع الى جسامه الضرر

جعل المشرع من تعدد ضحايا الخطأ ظرفا مشددا مرجعه جسامه الضرر ، فقد نصت مقدمة الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات على أن تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سبع سنين اذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص . . . "

ويشترط لتوافر هذا الظرف أن يزيد ضحايا القتل عن ثلاثة أشخاص ، فإذا أسفر الحادث عن موت ثلاثة أشخاص فقط فلا يتوافر هذا الظرف ، لأن المشرع اشترط أن يزيد العدد عن الثلاثة ، ولا يتوافر هذا الظرف أيضا اذا أسفر الحادث عن اصابة أكثر من ثلاثة ولكن المتوفين منهم ثلاثة فأقل .

وعلة التشديد في هذه الحالة ضخامة الضرر الذي انزلته الجريمة بالمجتمع ، فضلا عن أن تعدد ضحايا الجريمة هو في أغلب الأحوال قرينة على جسامه الخطأ^(١).

ومجرد إفضاء الفعل المشوب بالخطأ غير العمدي الى وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص كاف وحده للتشديد دون تطلب شروط أخرى .

وإذا توافر هذا الظرف فإن العقوبة تكون الحبس الذي لا يقل عن سنة ولا يتجاوز سبع سنين ، والحبس هنا وجوبى فلا محل للقرامة . وتظل الجريمة جنحة على الرغم من ارتفاع الحد الأقصى للحبس الى سبع سنوات .

ثالثا : اجتماع جسامه الخطأ وجسامه الضرر

بعد أن نص المشرع على جسامه الضرر في مقدمة الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، أعقبها بقوله "فاذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين " . فيتعين لتوافر هذه الحالة من حالات التشدد توافر أحد الظروف الثلاثة

(١) الدكتور / محمود نجيب حسنى . القسم الخاص . طبعة ١٩٨٧ ص. ٤٢ .

الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ عقوبات والخاصة بجسامة الخطأ - وهى الخطأ المهنى الجسيم أو السكر أو التخدير أو التناول عن المساعدة - وأن يكون عدد المجنى عليهم المتوفين يزيد عن ثلاثة أشخاص .

والعقوبة التى فرضها المشرع فى اجتماع جسامة الخطأ وجسامة الضرر معا ، هى الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن عشر سنين . وعلة التشديد فى هذه الحالة أن المشرع رأى إتصاف الخطأ والضرر معا بالجسامة يعنى الخطورة البالغة للجريمة على المجتمع مما يقتضى الارتفاع بالحبس الى هذا القدر ، وتظل الجريمة جنحة .

والحبس هنا وجوبى فلا محل للفرامة .

ويجوز الإشارة أنه لا يجوز للمحكمة تعديل وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - لأن ذلك يتطوى على إخلال بحق الدفاع ، لأنه يتضمن نسبة الإهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الإحالة ويتميز من ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

المبحث الثانى

عقوبة الإيذاء الخطأ

حدد المشرع فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات عقوبة الإيذاء الخطأ ، وفرق بشأنها بين الإيذاء الخطأ البسيط والإيذاء الخطأ المشدد ، وجعل لكل منهما عقوبة مختلفة عن الأخرى . على التفصيل التالى :

عقوبة الإيذاء الخطأ فى صورته البسيطة

حدد المشرع فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات^(١) عقوبة الإيذاء الخطأ فى صورته البسيطة فنصت هذه الفقرة على أن "من تسبب خطأ فى جرح شخص أو إيذاؤه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبفرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين " . فالعقوبة المقررة

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

للإيذاء الخطأ هي الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وقد اكتفى المشرع بالنص على الحد الأقصى للعقوبتين ، ويعنى ذلك أنه يجوز تطبيق الحد الأدنى العام لكل منهما^(١) . وللقاضى سلطة تقديرية واسعة فى تحديد العقوبة - فى نطاق ما تقضى به هذه المادة - فله أن يحكم بالحبس والغرامة معا ، وله أن يحكم باحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويستعمل القاضى هذه السلطة التقديرية وفقا لثبات الضوابط التى يستعمل بها هذه السلطة فى جريمة القتل الخطأ ، والتى سبق أن تعرضنا لها^(٢) ، والتى من بينها اجتهاد القاضى فى جعل العقوبة متناسبة مع جسامة أركان الجريمة ، وبصفة خاصة مع جسامة الخطأ وجسامة المخاطر التى صاحبت تحقق النتيجة ، فيجوز له أن يميل الى تشديد العقوبة ، اذا كان خطأ المتهم جسيما ، كما لو كان مصحوبا بالتوقع ، أو كان بالنظر الى الظروف التى صدر فيها الفعل متصفا بجسامة خاصة ، كما لو كان المتهم صاحب مهنة ، وقتل الخطأ فى الاخلال بالتزام مرتبط بممارسة هذه المهنة ، ولو كان الخطأ فى ذاته يسير . ومن بين الاعتبارات المؤدية الى تخفيف العقوبة ، صدور خطأ من المجنى عليه أو من الغير ساهم فى تحقيق النتيجة ، أو كرن المتهم قد أصيب أو ناله أضرار ملحوظة كإصابة ابنه أو زوجته فى ذات الحادث.

عقوبة الإيذاء الخطأ المشددة

حدد المشرع عقوبة الإيذاء الخطأ المشددة فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . فنصت الفقرة الثانية على أنه "وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة أو اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك" . ونصت الفقرة الثالثة من المادة على أنه "وتكون العقوبة الحبس اذا نشأ عن

(١) الحد الأدنى لعقوبة الحبس هو أربع وعشرون ساعة (مادة ١٨ عقوبات) والحد الأدنى لعقوبة الغرامة مائة قرش (المادة ٢٢ عقوبات) .
(٢) انظر ما تقدم ص ٩٧ .

الجريمة اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين^{١١}.

والبين من نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات أن المشرع حدد ثلاث حالات تشدد فيها العقوبة في جريمة الايذاء الخطأ . الحالة الأولى ، تفترض ظروفًا ترجع الى جساماة الخطأ عدا واحدة يرجع الى جساماة الضرر . والحالة الثانية ، تفترض ظروفًا راجعا الى جساماة الضرر وبالذات عدد المجنى عليهم ، والحالة الثالثة ، تفترض اجتماع الحالة الثانية وأحد ظروف الحالة الأولى .

الحالة الأولى من حالات تشديد عقوبة الايذاء الخطأ

الحالة الأولى من حالات تشديد العقوبة في جريمة الايذاء الخطأ تضمنت أربع ظروف ، ويكفي تحقق واحدة منها لتشديد العقوبة ، وهذه الظروف هي :

- ١ - اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة .
- ٢ - اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلايا جسيما بما يفرضه عليه اصول وظيفته أو مهنته أو حرقة .
- ٣ - اذا كان الجاني متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكاب الخطأ .
- ٤ - اذا نكل الجاني وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

والعقوبة التي توقع في هذه الحالة هي الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، ويعنى ذلك أن للقاضي الجمع بين الحبس والغرامة ، وله أن يقتصر على توقيع أحدهما . وسنقتصر حديثنا هنا على الظرف الأول فقط الخاص بتخلف العاهة المستديمة ، أما باقي الظروف الثلاث وهي الخطأ المهنى الجسيم ، وتعاطى السكر أو المخدر ، والتكول عن المساعدة أو عن طلبها للمجنى عليه ، فلها ذات دلالتها كظروف مشددة للقتل الخطأ ، وقد سبق شرحها تفصيلا فنحيل اليها متعيا من التكرار^(١) .

تخلف عاهة مستديمة عن الايذاء الخطأ

لم يرد في القانون تعريفا للعاهة المستديمة ، وإنما اقتصر القانون على ذكر أمثلة لها ، فقد أشارت المادة ٢٤ من قانون العقوبات الى بعض صور العاهات

(١) انظر ص ٩٧ وما بعدها من الكتاب .

المستديعة بقولها بأنها "قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أى عاهة مستديعة يستحيل برؤها" وهى صور واردة على سبيل المثال لا الحصر كما هو واضح من النص .

دلالة العاهة المستديعة

العاهة المستديعة هى أى نقص نهائى فى منفعة عضو من أعضاء الجسد ولو كان جزئيا . فتتد الفكرة العامة فى العاهة الى فقد الجسم القدرة على أداء احدى وظائفه الطبيعية فقدا كليا أو جزئيا لا يتوقع شفاؤه^(١) . ويستوى فى ذلك فقد العضو مع فقد منفعته . وأهم عنصر فى فكرة العاهة المستديعة هو "عدم قابليتها للشفاء" أو "استحالة برنها" كما جاء بنص المادة . ويقدر هذا العنصر بالنظر الى القواعد العلمية المقررة وقت نظر الدعوى ، دون تلك التى كانت سائدة وقت ارتكاب الفعل ، فاذا كانت العاهة غير قابلة للشفاء وقت الفعل ، ثم صارت - لتقدم العلم - تقبله وقت النظر فى الدعوى لم تكن بذلك عاهة مستديعة . مع مراعاة أن تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفى وجودها ، فامكانية الاستعاضة عن الأذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدى وظيفتها تماما لا ينفى العاهة^(٢) ، وأخذنا بذات الفكرة فإن انقاص قوة الابصار يعتبر عاهة مستديعة وإن كان بالامكان تعويضه بنظارة طبية أو عدسات لاصقة ، وفقد الذراع يعتبر عاهة مستديعة وإن كان بالامكان الاستعاضة عنه بذراع صناعية^(٣) .

وتقرير العلم إمكان شفاء العاهة بجراحة دقيقة تجرى للمجنى عليه ينفى عنها أنها مستديعة ، ولا صعوبة فى الأمر اذا أجريت الجراحة وترتب عليها برؤه ، ولكن اذا رفض المجنى عليه تحملها ، فهو لا يقر على رفضه لها الا اذا كانت تعرض حياته للخطر ، إذ من حقه أن يرجع حياته على احتمال قد لا يتحقق فى التخلص

(١) انظر فى تعريف العاهة المستديعة : تلقى ١١/١/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٠٦١ ، ١/١٩٦٨ من ١٩ ص ٣٣ ، ١١/١١/١٩٨٠ من ١٩ ص ٩٥ ، ١٣/٢/١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٢٣ ، ١٨/١١/١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٠١ ، ٢٠/١/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٧٢ ، ٢٧/١/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٩٤ ، ٢٤/١١/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٧٥١ ، ١٩/١١/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٧٨٩ ، ١٦/٦/١٩٨٠ من ٣١ ص ٧٨٩ .

(٢) تلقى ١١/١/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٠٦١ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى القسم الخاص . طبعة ١٩٨٧ ص ٤٧١ .

من العاهة^(١) . وإذا أجريت العملية الجراحية ثم فشلت فتعتبر العاهة مستديفة .

ولم يحدد القانون أية نسبة مئوية للنقص الذى يتطلبه لتكوين العاهة ، بل يكفى أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديفة ، ولو فقدنا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد^(٢) . كما أن تقدير نسبة العاهة بوجه التقريب وضألة هذه النسبة لا ينفيان عنها هذه الصفة^(٣) . بل لا أهمية لامكان تقدير مدى العاهة من عدمه أصلا^(٤) .

صور العاهة المستديفة

أبرز صور العاهة المستديفة أن ينفصل من الجسم عضو بأكمله ، كاليد أو الذراع أو الساق . ويراد بالعضو كل جزء من الجسم له كيان ووظيفة محددة ، ويستوى كونه كبير الحجم أو صغيره ، هام الوظيفة أو ضئيلها . ويستوى كذلك كون العضو خارجيا كاليد أو الأصبع أو النواع أو الساق أو الأنف أو العين ، أو داخليا كالطحال^(٥) أو الكلية^(٦) إذا صار استئصاله ضروريا لاتقاذ حياة المجنى عليه أو ولقايمته من ضرر صحى جسيم .

وليس بشرط أن يفقد الجسم عضوا بأكمله ، بل يكفى فقد جزء منه ، ذلك أن فقد جزء من العضو يعوق العضو فى مجموعة عن أداء وظيفته المعتادة . وتطبيقا لذلك يعد عاهة مستديفة فقد جزء من عظم قبة الجمجمة ، ووتر سلامية أحد الأصابع^(٧) وكسر عظم الفخذ^(٨) وفقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الأيسرين

(١) نقض ١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٧٢ ص ١٢ .

(٢) نقض ١٩٥٣/٣/٢٣ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٢٣٤ ص ٦٤٣ . نقض

١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ص ٣٠٨ .

(٣) نقض ١٩٥٢/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٠١ ص ٢٦ . ٣/٣/

١٩٥٩ س ١٠ رقم ٨٣ ص ٣٧٢ . ١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ ص ٧٤٧ .

(٤) نقض ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ ص ٧٧٥ . ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ص ١٠١٢ .

١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢ ص ٦٠ . ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢ ص ٩٠٢ .

(٥) نقض ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ص ١٠٣٨ . ١٩٧٤/٢/١٠ س ٢٥ ص ٣٩٥

(٦) نقض ١٩٦٩/١/٣ س ١٧ رقم ٤ ص ٢١ .

(٧) نقض ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ رقم ٣٦ ص ١٣٢

(٨) نقض ١٩٥٣/١/٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ١٢٥ ص ٣٤٦

مع بعض الضيق فى التنفس^(١) وقطع صيوان الأذن بأكمله خاصة وأنه يترتب على ذلك ضعف فى السمع لفقد منفعة الصيوان فى تجميع الت موجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية مختلفة^(٢).

ويتعين أن يكون الجزء المفقود من الجسم على قدر من الأهمية ، بحيث يترتب على فقده نقص فى منفعة العضو وكفاءته لأداء وظيفته ، أما إذا كان قليل الأهمية بحيث لا يترتب على فقده شئ من ذلك ، كحلته الأذن أو جزء من صيوانها فلا تتحقق العاهة بذلك^(٣).

ولا تتطلب فكرة العاهة المستديمة أن يفصل عن الجسم العضو أو الجزء منه ، فإذا ظل على اتصاله به ولكنه عجز عن أداء وظيفته تحققت العاهة بذلك، مثال ذلك المعجز عن تحريك الذراع ولو بقى على اتصاله بالجسم، والعجز فى اعاقة ثنى مفصل سلامية أحد الأصابع لأن ذلك يقلل بصفة دائمة من منفعة الأصابع واليد^(٤).

وليس بشرط أن يفقد العضو أو الجزء منه منفعته كلياً ، وإنما يكفى أن يفقدها جزئياً طالما أن هذا الفقد الجزئى دائم^(٥). ولا عبرة بمضألة نسبة العاهة، لأن مدى جسامه العاهة ليس ركناً فى الجريمة^(٦). وتطبيقاً لذلك فإن العاهة تعتبر متحققة بالنقص فى قوة أبصار إحدى العينين^(٧) ولا أهمية لعدم استطاعة تحديد قوة أبصار هذه العين قبل إصابتها، وعدم استطاعة تحديد نسبة النقص الطارئ عليها، فهذه

(١) نقض ١٩٧٣/١١/١٨ ص ٢٤ رقم ٢١ ص ١٠١ .

(٢) نقض ١٩٦٦/١١/١ ص ١٧ رقم ١٩٩ ص ١٠٦١ .

(٣) نقض ١٩٧٥/٢/٣ المحاماة ص ٦ رقم ٨٣ ص ١٢٣ .

(٤) نقض ١٩٤٣/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ٥٨ ص ٧٨، ٣/٢٣/ ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض ص ٤ رقم ٢٣٤ ص ٦٤٣، انظر نقض ١٩٨٠/٢/١٧ ص ٣١ ص ٢٤٦.

(٥) ١٩٥٦/١٠/١٥ مجموعة أحكام النقض ص ٧ رقم ٢٨ ص ٢٧، ١٠/١٢/٧٥/

١٩٦٧ ص ١٨ رقم ٢٧٩ ص ١٣٠، ١٣/١/٨١٩٧٩ ص ٣ رقم ٥ ص ٣٧.

(٦) نقض ١٩٧٥/١١/٢٤ ص ٢٦ رقم ١٦٦ ص ٧٥١

(٧) نقض ١٩٦٦/٣/١٥ ص ١٧ رقم ٦١ ص ٣٠٨ .

النسبة لا أهمية لها ، إذ يكفي أن ثمة نقصا جزئيا مستديما أيما كانت نسبته قد نرا عليها^(١١).

وتتحقق العاهة بفقد حاسة من حواس الجسم، سواء فقدنا كلياً أو جزئياً ، مثال ذلك فقد بصر إحدى العينين أو ضعفه كما سبق الإشارة ، وفقد السمع^(١٢) ، أو الشم أو النطق فقدنا كلياً أو جزئياً .

وتتحقق العاهة أيضاً بفقد الجسم قوة من القوى الطبيعية ، كالقدرة الجنسية أو القدرة على الإنجاب . أو بإصابة المجنى عليه بمرض شامل لا يؤمل شفاؤه ويترتب عليه إعاقة عن استعمال أعضاء جسمه كلها أو بعضها على نحو طبيعى . كالشلل أو العته أو الجنون .

مع مراعاة أن أسقاط المرأة لا يعتبر عاهة رغم نتيجته النهائية^(١٣).

الحالة الثانية من حالات تشديد عقوبة الإهلاء الخطأ

تفترض هذه الحالة أنه قد نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا أسفر الحادث عن إصابة ثلاثة أشخاص فقط فلا يتوافر هذا الطرف ، لأن المشرع اشترط أن يزيد عدد المصابين عن ثلاثة .

وعلة التشديد فى هذه الحالة هى ضخامة الضرر الذى أنزلته الجريمة بالمجتمع ، فضلاً عن أن تعدد ضحايا الجريمة هو فى أغلب الأحوال قرينة على جسامته الخطأ . والعقوبة التى يقررها القانون فى هذه الحالة هى الحبس بين حديه الأدنى والأقصى العامين^(١٤) وعقوبة الحبس هنا وجوبية فلا محل للفرامة .

(١) نقض ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ رقم ١٨٩ س ٧٧٥ ، ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ رقم

١٧ . رقم ١٠٠ س ٩٣٩ ، ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ رقم ٢٠٦ ، ١٩٧٥/٢٧ س ٢٦

رقم ٢٢ س ٩٤ ، ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣٩ رقم ١٥٢ س ٧٨٩ .

(٢) نقض ١٩٧٩/٤/٥ س ٣ رقم ٩٢ س ٤٣٤ .

(٣) الدكتور/ رؤوف عبيد . المرجع السابق ص ١٣١ .

(٤) الحد الأدنى لعقوبة الحبس أربع وعشرين ساعة والحد الأقصى ثلاث سنوات (مادة

١٨ عقوبات) .

الحالة الثالثة من حالات تشديد عقوبة الايذاء الخطأ

تفترض هذه الحالة تعدد المجنى عليهم بأن يكون عدد المصابين أكثر من ثلاثة أشخاص ، وتفترض بالإضافة الى ذلك توافر أحد الظروف الواردة بالحالة الأولى من التشديد ، وهي اصابة أحد المجنى عليهم بعاهة مستديمة ، أو اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلاقا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث ، أو نكل الجاني وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

والعقوبة التى يقررها القانون فى هذه الحالة هى الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين

تطبيقات قضائية

جواز تعديل وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ . شرطه . لفت نظر الدفاع والا كان الحكم باطلا .

* تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع ويدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوى على اخلال بحق الدفاع ، لأنه يتضمن نسبة الاهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد فى أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

[طعن رقم ٦١٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ . مجموعة القواعد ج٣ بند ٨ ص ٧٤٥] .

* التغيير الذى تجريه المحكمة عن التهمة من قتل عمد بالسم الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة الى الطاعن فى أمر الإحالة . مما تملك المحكمة اجرا = غير تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣.٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة فى أمر الاحالة - وهى واقعة القتل الخطأ - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت للدفاع الى ذلك التعديل ، وهى اذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه .

[طعن رقم ٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٤ ص ١٤ ص ٤٩٢] .

* التغيير الذى تجريه المحكمة فى التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة الى الطاعن فى أمر الإحالة بما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل فى التهمة عملاً بمقتضى المادة ٣.٨ من قانون الاجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على استناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الاحالة وهى واقعة القتل الخطأ، مما يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل، وهى إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان. ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الدفاع قال فى مرافعته "أن القضية ليست قضية قتل عمد كما وصفت وأن المتهم بعيد كل البعد عن القتل العمد بل يعتبر قتل خطأ". لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الاحمال التى قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها. ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه الاحالة.

[طعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ س ٢٣ ص ١٣٩٣].

جواز تعديل وصف التهمة من الاصابة الخطأ إلى القتل الخطأ أمام المحكمة الاستئنافية ولو كان الاستئناف من المدعى المدنى وحده. ليس فى ذلك استناد فعل جديد للمتهم. شرطه. أن تكون وفاة المجنى عليه هى نتيجة الاصابة الخطأ.

من المقرر قانوناً أن استئناف المدعى بالحق المدنى وحده وإن كان ينصرف إلى الدعوى المدنية فحسب، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم - إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفعل الضار المؤثم قانوناً على محكمة الدرجة الثانية التى يتعين عليها تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبرفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، وكل ما عليها من قيد ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . ومن ثم فانه من حق المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة ، أن تعطل وصف التهمة - التى هى أساس الحكم بالتعويض - من الاصابة الخطأ المنطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات إلى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ إذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الاصابة الخطأ - والمحكمة فى هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت إلى المدعى عليه (المتهم) فعلاً جديداً، ذلك لأن الوفاة إنما هى نتيجة للاصابة التى حدثت بخطئه والتى أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها. ولا يؤثر على حق المحكمة الاستئنافية فى ذلك كون الحكم الصادر

فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحاز قوة الشئ المقضى، لأن هذا الحكم لا يكون ملزما للمحكمة وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها، إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى أحدهما يختلف عن الأخرى.

[الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦١ س ١٢ ص ٩١٢].

جواز تغيير تفصيلات التهمة وتبيان عناصرها وتحديد أركانها أمام محكمة الاستئناف بشرط ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم وألا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده. مثال قتل خطأ.

من المقرر أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطى الوقائع التى سبق طرحها على القاضى الابتدائى وصفها القانونى الصحيح، وأن تغير فى تفصيلات التهمة، وتبين عناصرها وتحديد أركانها، وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم ، أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده. ولما كان الخطأ المسند إلى الطاعن، كما ورد بوصف التهمة التى وجهتها إليه النيابة العامة، هو الرعونة وعدم مراعاة اللوائح بقيادة العربة بكيفية ينجم عنها الخطر، وكانت محكمة أول درجة قد استظهرت فى حقه أنه قاد العربة على يسار الطريق دون أن يتخذ الحيطة اللازمة ودون أن ينبه السائرين فى الطريق، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وحددت فى بيان واضح عناصر الخطأ التى وقعت من الطاعن بكونه لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق ولم يتخذ الحيطة الواجبة أثناء قيادته للعربة ولم ينبه السائرين بالطريق، وهى عناصر كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى، فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعن فى الدفاع.

[طعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥١١].

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة . نفى المحكمة عامل السرعة ومعاقبة المتهم على صوره أخرى من الخطأ قائمة فى الأوراق . لا يعد تغيير للتهمة.

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الأحالة أو بورقة التكليف بالحضور، بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون، لأن وصف النيابة هو

إفصاح عن وجهه نظرها فهو غير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن تمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم، ما دام لا يتعدى تصرفها فى ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمة ذاتها، حتى يستلزم الأمر معه المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، فنفى عامل السرعة وعاقب المتهم على صورة أخرى من الخطأ استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث، فإنه لا يتعد بذلك الحق المخول له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبنيتها القانونى .

[طعن ١٧٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٣ س ١٧ ص ١٥] .

عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة . معاقبة الطاعن عن صورته من الخطأ لم ترد فى وصف النيابة استمدها الحكم من جماع العناصر المطروحة . لا عيب . حد ذلك .

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل إن من واجبه أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون ، لأن وصف النيابة هو إفصاح من وجهة نظرها فهو غير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ، ما دام لا يتعدى تصرفها فى ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف الى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ولم يأخذ بصورة الخطأ الواردة فى وصف التهمة وهى السماح بوجود نزلاء فى العقار مع أن حالته لا تسمح بذلك ، وعاقب الطاعن على صورة أخرى من الخطأ هى التراخى فى تنفيذ قرار الهدم وعدم مولاة العقار بالصيانة والترميم التى استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث ، فإنه لم يتعد بذلك الحق المخول بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل بيان الواقعة وبنيتها القانونى .

[طعن رقم ٥٧.٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١١ س ٣٣ ص ٣٣٥] .

تغيير المحكمة التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى قتل خطأ.
ليس مجرد تغيير فى الوصف بل هو تعديل فى التهمة نفسها. وجوب
لقت نظر الدفاع .

التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى قتل
خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المستندة إلى الطاعن فى أمر الأحالة مما
تملك المحكمة اجراء بغير تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون
الاجراءات الجنائية، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة
جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الاحالة، وهى واقعة القتل الخطأ مما كان
يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل، وهى إن لم تفعل
فإن حكمها يكون مشوبا بالبطلان. ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الدفاع قال فى
مرافعته أن التكييف الصحيح للواقعة لا يخرج من كونه قتل خطأ لأن هذا القول
صدر منه دون أن يكون على بينه من عناصر الأفعال التى قالت المحكمة بتوافرها
ودانته بها حتى يرد عليها ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه الاحالة.
(الطعن رقم ٦٣.٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦ ص ٣٣ ص ١٠٥٧)

عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجانى. هى العقوبة المقررة لأشدها
فى نظر القانون لا حسب ما يقرره القاضى. معال القتل والاصابة الخطأ.

المبرة فى تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجانى هى بتقرير القانون
ذاته لها، أى العقوبة المقررة لأشدها فى نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا
لترتيبها فى المواد ١٠، ١١، ١٢ من قانون العقوبات، لاحسب ما يقدره القاضى
بالحكم فيها، وبالتالي فإن القانون الذى يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير
مع عقوبة أخرى أخف، أشد من ذلك الذى يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة. ولما
كانت العقوبة المقررة لجريمة الاصابة الخطأ إذا نشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة
أشخاص المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات
المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ هى الحبس وحده وجوبا على القاضى، فهى
أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ فى موت شخص واحد المنصوص عليها
فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢
وهى الحبس الذى لا تقل مدته عن ستة أشهر أو الغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه
تخييرا للقاضى، مما مفاده إنفساح الأمل والرجاء للجانى فى هذه الحالة الأخيرة

بتوقيع عقوبة الغرامة عليه بدل الحبس، بعكس الجريمة الأولى التي يتعين فيها توقيع عقوبة الحبس إلزاماً.

[طعن رقم ٣٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ص ١٧ ص ٥٤٦] .

العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كمامة.

* العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لترتيبها في المواد ١٠، ١١، ١٢ من قانون العقوبات، لا وفقاً لما يقرره القاضي في الحكم في ضوء ما يرى من أحوال الجريمة، ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقرها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما، فإن اتحدت العقوبتان درجة ونوعاً تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى، وإذ نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة - التخيرية في الجريمتين - مقيدة بعد أدنى، ذلك بأن العقوبة الأعلى درجة تمثل أبلغ ما يهدد الجاني من شدة، في حين أن العقوبة الأدنى درجة وإن قُتل فيها قصارى ما يأمله المجرم من رحمة بيد أنه يظل معرضاً لتطبيق الحد الأقصى للعقوبة الأعلى درجة، ومن ثم كان يتعين درء ذلك الخطر أولى من التعلق بمجرد أمل محل نظر، ولما كان يبين أن عقوبتي الجريمتين الأوليين (الجرح الخطأ وترك كلب في الطريق دون مقود أو كمامة) وأن اتحدتا في الدرجة والنوع وفي خيار القاضي في أيقاع إحدهما أو كليهما، واتفقتا في الحد الأقصى للغرامة وفي الحد الأدنى للحبس إلا أنهما اختلفتا في الحد الأقصى للحبس فهو أشد في الأولى منه في الأخرى، وفي الحد الأدنى للغرامة فهو أشد في الأخرى منه في الأولى، ومن ثم فإن تلك الجريمة الأولى هي صاحب العقوبة الأشد المتعين القضاء بها دون غيرها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

[طعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ ص ١٧ ص ٥٣٥] .

* لما كان الحكم المستأنف قد قضى بتفريم الطعون ضده (المتهم) خمسة جنيهاً عن الجريمة الأولى (الجرح الخطأ) وهي تدخل في نطاق الغرامة الجائز توقيعها عن هذه الجريمة، وعشرة جنيهاً عن الجريمتين الأخريين (ترك الكلب في الطريق دون مقود أو كمامة وعدم قيده بالسجل الخاص) وكان المحكوم عليه هو

الذى استأنف وحده، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً عن الجرائم الثلاثة معملاً الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأولىين ومعتبراً الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد من الأولى، فى حين أن العكس هو الصحيح، بما كان يقتضى القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى إعمالاً للفقرة أنفة الذكر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين نقضه وتصحيحه على ألا يجاوز حد العقوبة ذلك الحد الذى قضى به الحكم المستأنف ذلك بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً عن التهمتين الأولىين وعشرة جنيهاً عن التهمة الثالثة .

[طعن رق ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ س ١٧ ص ٥٣٥].

جريمة المادة ١/٢٢٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ٣.١/٢٤٤ عقوبات. عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الأول الواجب التطبيق.

متى كان النص واضحاً جلى المعنى فى الدلالة على المراد منه، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله، يدعوى الاستثناء بالحكمة التى أملت، لأن البحث فى حكمه التشريع ودواعيه إما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضى مضطراً فى سبيل تعرف الحكم الصحيح الى تقصى الغرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه ، ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها .. ومن ثم فلا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم . وإذا كان تطبيق القانون يؤدى إلى اعتبار جريمة القتل الخطأ التى تسفر عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر والمعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، أخف من جريمة الاصابة الخطأ التى ينشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص والمعاقب عليها بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٤ ، فإن هذه المقارنة قد تصلح سند للمطالبة بتعديل التشريع ولكن لا يجوز التحذى بها للجمع بين هذين النصين المتغايرين واستخلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الصريح الواجب التطبيق.

[طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ص ٢٣٣].

عقوبة جريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص. أشد من عقوبة جريمة التسبب خطأ فى موت ما لا يزيد على ثلاثة أشخاص. وجوب تطبيق العقوبة الأشد فى حالة الارتباط.

ان العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ،

التي دين الطعون ضده بها، أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت ما لا يزيد على ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢. ولما كان الحكم قد أعمل في حق الطعون ضده المادة ٣٢ من قانون العقوبات بعد أن رأى - بحق - توافر الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم المستندة إليه وأوقع عقوبة الجريمة الأشد. فإنه لا جدوى مما تشيره النيابة - الطاعنة - بشأن جريمة القتل الخطأ لوفاة اثنين من المجنى عليهم .

[طعن رق ٨٥٥ لسنة ١٩٤٢ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٧٢ ص ٢٣ من ١٠٧] .

جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات.
أعمال حكم المادة الأولى في حالة الارتباط. صحيح .

مضى كانت جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أشد من جريمة الإصابة الخطأ المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المذكور، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أولى المادتين، باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقاً لحكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، وأوقع على المطعون ضدهما عقوبة الغرامة في الحدود المبينة في النص المنطبق، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً. [طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩/٢/١٩٦٨ ص ١٩ من ٢٣٣] .

شروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات

لا تتطلب الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لسريانها أكثر من ثبوت وقوع خطأ من جانب المتهم وأن يتجم عن هذا الخطأ وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص .

[طعن رق ١٥٣٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٧١ ص ٢٢ من ٢٩٤] .

عقوبة جريمة القتل الخطأ التي ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص
الحبس وجوباً الذي لا يقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات ٣/٢٣٨ عقوبات. وهي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات.

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة القتل الخطأ إذا نشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وجوباً الذي لا تقل مدته عن سنة

ولا تزيد على سبع سنوات وهي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الاصابة الخطأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجريمتي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والاصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص وقضى بتعديل الحكم المستأنف واكتفى بتفريم المطعون ضده خمسين جنيهاً عنهما، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً، وتصحيحه وفقاً للقانون، والمحكمة وهي تقدر العقوبة تقضى بحبس المطعون ضده ستة واحدة مع الشغل.

[طعن ١٠٧ لسنة ٤٢٢ ق جلسة ١٢/١٧/١٩٧٢ ص ٢٣ ص ١٣٨] .

الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ: ستة أشهر. نزول الحكم عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون.

جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه، إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة، عقوبتين تخييريتين، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضي الموضوع، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة.

[طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١٥/١٩٦٩ ص ٢ ص ١٤٢، طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٥٥٣، طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٢٤٩] .

عقوبة جريمة القتل الخطأ هي الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. نزول الحكم عن هذا الحد خطأ في تطبيق القانون. التزام المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم القيايى الاستئنافية طالما أن النهاية لم تستأنف حكم محكمة أول درجة . حتى لا يضار المستأنف باستئنافه .

مضى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر، فقضت محكمة أول درجة غيابياً بحبس ثلاثة أشهر عن التهمتين بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات، فعارض وقضى في معارضته بالتأييد، فاستأنف وحده، وقضت محكمة ثاني درجة غيابياً بالتأييد، فعارض وقضى الحكم المطعون فيه في المعارضة الاستئنافية بتعديل العقوبة الى

الحبس مدة شهر واحد، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ، وهي الجريمة الأشد التي دين بها المطعون ضده طبقاً لنص المادة ١/٢٣٨ عقوبات، هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين، وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً على النحو السابق بيانه، فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون. ولما كانت النيابة العامة لم تستأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية - وهي مقيدة بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه - أن تقضى بتأييد الحكم القيايبي الاستئنافية المعارض فيه .

[طعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٤٠٠٠ جلسة ١٩٧١/١/٢٨ س ٢٢ ص ٧٥].

الحد الأدنى لعقوبة القتل الخطأ. ستة أشهر. القضاء بعقوبة تقل عن هذا الحد. خطأ في تطبيق القانون. وجوب تصحيح الخطأ والحكم. كون التهم وحده هو المستأنف. وجوب تأييد حكم محكمة أول درجة . علة ذلك عدم جواز اضرار المتهم بطلعه.

حيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فقضت محكمة أول درجة حضورياً بحبس المطعون ضده ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات. وإذا استأنف المطعون ضده قضت محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر مع الشغل، لما كان ذلك، وكانت عقوبة القتل الخطأ - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد التي دين بها المطعون ضده - كنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. ولما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً على النحو السابق بيانه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس التي لا تقل عن ستة أشهر. ولما كان

ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناءً على استئنافه المرفوع منه وحده فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة مما لا زمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف.

[طعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ س ٣٢ ص ١٠٧٦] .

عقوبة جريمة الاصابة الخطأ الواردة في المادة ٣/٢٤٤ عقوبات والمحاصة باصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس. نزول الحكم عن هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون .

إن العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بهذا الجريمة وقضى بمحاقيقته بغرامة قدرها عشرة جنيهاً فإنه يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

[طعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦ س ٢٣ ص ١٠٧] .

أدانة المتهم عن تهمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة. معاقبته بغرامة تزيد عن حدّها الأقصى. خطأ في تطبيق القانون .

لما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن الجريمة الثالثة المسندة إليه وهي قيادة سيارة بدون رخصة قيادة وأعمل في حقه حكم المادة ٧٥ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ - والذي يحكم وأقعة الدعوى قبل تعديله بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ - والتي كانت تعاقب على تلك الجريمة "بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين" قد قضى بتفريم الطاعن عن تلك الجريمة خمسين جنيهاً، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بمجاوزته الحد الأقصى لعقوبة الغرامة مما يقتضى من محكمة النقض أعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تتدخل لتصلح ما تردى فيه الحكم من هذا الخطأ لمصلحة الطاعن ولو لم يرد ذلك في أسباب طعنه. ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل الغرامة المقضى بها عن الجريمة الثالثة خمسة وعشرين جنيهاً .

[طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٣ س ٣٥ ص ٨٥٢] .

كون العقوبة المقررة بها فى نطاق المقرر للاصابة الخطأ. التى لم تكن محل نعى . لا يبرر قصور الحكم فى جريمة القتل الخطأ. طالما أنه وقف بالعقوبة عند الحد الأدنى للجريمة الأخيرة. علة ذلك

لا يغير من خطأ الحكم أن العقوبة المقررة بها ، وهى الحبس ستة شهور مع الشغل، داخله فى العقوبة المقررة لجريمة الاصابة الخطأ والتى لم تكن محل نعى من الطاعن، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجريمة القتل الخطأ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده، ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد، الأمر الذى يحتمل معه نزولها بالعقوبة إلى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانونى. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون متعيناً نقضه والاعادة.

[طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق لسة ٨/١٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٨٢٩].

العاملون بشركات القطاع العام - فى مجال القتل أو الاصابة الخطأ -
لا تنطبق عليهم حكم المادة ٣/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بإحفاء الحماية على الموظف العام . أساس ذلك.

إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى . ١٩٦١/٧/٢ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركة الشمال للنقل وشركة الميناء والبحيرة لنقل البضائع - اللتين أطلق عليهما فيما بعد اسم شركة الميناء لنقل البضائع بالاسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالاسكندرية ثم أدمجتا تحت اسم شركة النيل العامة لنقل البضائع - وهى التى يعمل بها المتهم المطعون ضده إلا أن هذا القانون قد نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانونى وعلى استمرارها فى مزاولة نشاطها مع اخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التى يرى إلحاقه بها . وقد أفصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٥ والتى حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها

بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بتنفيذ القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وفى ذلك كله أية بيئة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها، وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين فى موطن ما أورد به نصا، كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين - فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها - مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بتصيب ما بأية صفة كانت. فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما اهتمته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم، فإن المظنون ضده فى علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف العام أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحماية المنصوص عليها فى المادة ٦٣ من قانون الاجراءات، وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى القانون ويتعين لذلك - وقد حجبه الخطأ الذى تردى فيه عن نظر الموضوع - أن يكون مع النقض الإحالة .

[طعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٣١ س. ٢ ص ٣٩٢، طعن رقم ١.١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١ س. ٢٤ ص ١٢١٣] .

تحقيق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه فى المادة ٦٣ اجراءات إذا وقعت الجريمة من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها.

فحسب. تحقق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء وجود المتهم - وهو من رجال الشرطة - فى حفل عرس لمجاملة أحد زملائه بمناسبة زواج كريمة، عثر بمسلسله الأميرى دون حيلة، فانطلق منه مقلوف أصاب

المجنى عليهما بالاصابات المبينة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة أحدهما، ثم عرض الحكم لما دفع به الطاعن بصفته من عدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لعدم سابقة الحصول على إذن من رئيس النيابة أو المحامي العام أو النائب العام برفع الدعوى الجنائية كما تقضي به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية، وأطرحه تأسيسا على أن الجريمة لم تكن قد وقعت من المتهم لا أثناء تأدية وظيفته ولا بسببها، إذ أنه كان فى راحة أسبوعية، وهذا الذى سلف بيانه صحيح فى القانون، ذلك بأن المادة ٦٣ من قانون الاجراءات نصت على أنه "لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف عام أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنح وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها" فقد دلت بصريح ألفاظها ودلالة مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية إنما يتحقق إذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث أنه إذا لم يتوافر أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد. أما مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة، فإنها تتحقق لا فى حالة وقوع الفعل الضار غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها فحسب، بل تتوافر أيضا كلما كانت وظيفة التابع قد ساعدته على اتيان الفعل أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن التمس عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

{طعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٤٤ فى جلسة ٢٠٠٢/١/١٩٧٤ من ٢٥ ص. ٦٨}

لا تراطب بين جريمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة وبين جرميتى قتل خطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر.

جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل فى تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها، فإن ذلك يكون من الاخطاء القانونية فى تكييف علاقة الارتباط التى تحددت عناصرها فى الحكم والتى تستوجب تدخل محكمة النقض لإتزال حكم القانون الصحيح عليها، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أساس الارتباط بين جرائم القتل الخطأ، وقيادة سيارة بدون رخصة قيادة، وبحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر التى دان المطعون ضده بها، وكانت تهمة قيادة السيارة بدون رخصة قيادة ليست مرتبطة بالتهمتين الأخرتين المسندتين إليه، لأنها لا تقتل

ركن الخطأ فيهما ، ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط أى منهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة الأمر الذى يشكل الخطأ فى التكييف القانونى .
[طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٥٥٣] .

جريمة احرار سلاح نارى وذخيرة غير مرتبطة بجريمة القتل الخطأ . لا يجوز تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ .

جرى قضاء محكمة النقض بأنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق وحكم القانون مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة واحدة عنها ، فإن ذلك منه من قبيل الخطأ القانونى التى تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى ، فى أن المطعون ضده أخرج من جيبه مسدساً ليريه الجالسين معه فى المقهى ، وعيشت يده به ، فانطلق منه مقلوب نارى أصاب المجنى عليه فى مقتل بغير قصد منه ، وكان مؤدى ذلك أن جريمتى احرار المسدس والذخيرة قد نشأتا عن فعل واحد ، يختلف عن الفعل الذى نشأت عنه جريمة القتل الخطأ ، وهو فعل الاطلاق المستقل تماماً عن فعل الاحراز ، مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين ، وأن كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل فى حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهى جريمة احرار المسدس دون جريمة القتل الخطأ التى يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها . وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه فى هذا الشأن فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون .
[طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٧٢ ص ٢٣ ص ١٤٧٦] .

وقوع جريمتى القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر وليدنا نشاط واحد . تحقق الارتباط . توقيع العقوبة الأشد . المادة ٣٢/١ عقوبات .

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتى القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنهى عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم من أن الجريمتين قد وقعتا

وليدتا نشاط اجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة الذى عنه الشارع بالحكم الوارد فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى العقوبة المقررة للجريمة الأولى، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الثانية المسندة للطاعن عملا بالحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

[طعن رقم ١٤٦١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١ س ٢٩ ص ٩٩٧] .

خلو الحكم الاستثنائى من مادة العقاب . لا يعيبه . متى كان قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائى الذى تضمن هذه المادة .

ان الحكم المطعون فيه . وإن جا - خاليا فى صلبه من ذكر المادة التى طبقته المحكمة - وهى المادة ٢٣٨ عقوبات - إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردتها ، ولما كان الحكم الابتدائى قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التى طلبتها النيابة والتى بينها فى صدر أسبابه فلا يصح نقضه، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائى فيه ما يتضمن بذاته المادة التى عوقب المتهم بها.

[طعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ص ٥٠٠] .

إيراد الحكم مواد القانون التى أخذ المتهم بها . كفايته بياناً لمواد القانون التى حكم بمقتضاها .

حيث أن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بين فى ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعن - والمحكوم عليهما الآخرين - وذكر مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التى أخذهم بها بقوله أنه "يتعين ادانتهم وتطبيق مواد العقاب" وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبار أن الجرائم التى دانه بها مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة، وفى ذلك ما يكفى فى بيان نص القانون الذى حكم بموجبه، ومن ثم فإن النعى عليه فى هذا التصرف يكون غير سديد .

[طعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٣١ ص ٨٨] .

الفصل الثالث

تسبب الأحكام فى القتل والإيذاء الخطأ

يتضمن هذا الفصل دراسة تسبب الأحكام فى جرائم القتل والإيذاء الخطأ. وستخصص المبحث الأول منه للقواعد العامة فى تسبب الأحكام، وبالقدر الذى يخدم موضوع هذا الكتاب، وسيكون المبحث الثانى لبيانات الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإيذاء الخطأ.

المبحث الأول

القواعد العامة فى تسبب الأحكام الجنائية

أسباب الحكم هى مجموعة الحجج الواقعية والقانونية التى استخلص منها الحكم منطوقه^(١) وفى تعبير آخر هو مجموعة الأسانيد والمقومات المنطقية التى تقود إلى النتيجة التى خلص إليها الحكم من حيث ادانة المتهم أو براءته^(٢).

ولا شك أن تسبب الأحكام من أعظم الضمانات التى فرضها القانون على القضاء ، إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث، وإمعان النظر، لتعرف الحقيقة التى يعلنونها فيما يفصلون فيه من الأقضية^(٣). كما أنه يحمل القاضى على تحييص رأيه، فلا يصوغه فى حكمه ألا بعد أن يحسن دراسته، لأنه يعلم أنه يتعين عليه أن يقدم الحجج التى جعلته يتبنى هذا الرأى، فى حين أنه إذا لم يلتزم بالتسبب فقد يتبنى رأياً وليد النظرة السطحية المتمجلة إلى عناصر

(١) الدكتور/ محمود محمود مصطفى. شرح قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٧٦ رقم ٣٦١ ص ٥٠٢ ، الدكتور/ عمر السعيد رمضان. مبادئ قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٨٥ رقم ٩٦ ص ١٦١ ، الدكتور/ أحمد فتحى سرور . قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٧٩ رقم ٢٨٢ ص ٤٤٦ ، الدكتور/ رؤوف عبيد ص ٧٦٣ .
(٢) الدكتور محمد نجيب حسنى . شرح قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٨٨ برقم ١٠٥٣ ص ٩٢٤ .
(٣) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ١٧ ص ١٧٨ .

الدعوى، أو وليد الإثقال بحجة براءة قدمها أحد أطراف الدعوى^(١). كما أن التسبب يتيح للمتهم أن يعرف لما أدين، ويتيح للمجنى عليه أن يعرف لماذا برئ المتهم، وبصفة عامة يتيح للرأى العام - وانعروض أن له اهتمامه بكل دعوى جنائية - أن يعرف لماذا قضى في الدعوى على وجه معين فيدعم ذلك ثقته فى جدية عمل القضاء واعتماده فيه على منهج علمى سليم^(٢). كما أنه يتيح لمحكمة الطعن تقدير قيمة الحكم والفصل فى الطعن على نحو معين، لأن الطعن يوجه أساسا إلى أسباب الحكم ليفتدها، والفصل فى الطعن يعتمد على مناقشة هذه الأسباب.

ومن المقرر أنه إذا طرحت الدعوى على المحكمة، وانتهت الاجراءات أمامها، وفقا للقواعد التى رسمها القانون، فإنها تصدر قرارا باقفال باب المرافعة ثم تنطق بحكمها بعد المداولة (م ٤/٢٧٥ من قانون الاجراءات). وبهذا الاجراء تخرج الدعوى عن حوزتها، فلا يجوز لها أن تعود إلى نظرها بما لها من سلطة قضائية، كما لا يجوز لها تعديل حكمها إلا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة قانونا، أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه فى المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية.

ويصدر حكم المحكمة الجزئية من قاضيهها، بعد مراجعته لأوراق الدعوى، أما الدوائر المشكلة بالمحكمة الابتدائية للنظر فى استئناف المخالفات والجنح، أو محاكم الجنائيات، فإن الحكم يصدر بعد تبادل الرأى والمشورة بين أعضائها بأغلبية الآراء (مادة ١٦٩ مرافعات) مع مراعاة الأحوال التى يوجب فيها القانون اجماع القضاء (مادة ٤١٧ اجراءات جنائية).

ولا يشترط أن يصدر الحكم فور إقفال باب المرافعة، أو بعد المداولة مباشرة، فللمحكمة أن تتروى فى إصدار حكمها مهما امتد بها الوقت حتى تنتهى إلى القضاء الذى يرضى ضميرها.

(١) الدكتور/ محمد مصطفى القللى. أصول قانون تحقيق الجنائيات. طبعة ١٩٤٥ ص ٤٥٦.
الدكتور محمود محمود مصطفى. المرجع السابق. ص ٥٠٢، الدكتور عمر السيد رمضان.
الرجع السابق. ص ١٦١.

(٢) الدكتور/ محمود نجيب حسنى. المرجع السابق. ص ٩٢٥

النطق بالحكم

لا يعتبر الحكم قد صدر بانتهاء المداولة، بل يلزم النطق به لكي يصير حقا للخصم الذي يصدر لصلحته ، وينبنى على هذا أن لكل قاضي أن يعدل عن رأيه ويطلب إعادة المناقشة مع زملائه في أية لحظة قبل النطق بالحكم ، وأنه إذا توفي أحد القضاة أو زالت صفته ولو بعد اتمام المداولة وجب فتح باب المرافعة وإعادة الاجراءات أمام هيئة جديدة .

والنطق بالحكم هو تلاوته شفويا ، ويكون ذلك في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية (م ٣. ٣. أ. ج) وهذه قاعدة أساسية متعلقة بالنظام العام ويترتب على مخالفتها بطلان الحكم ويجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض إلا إذا تطلب الأمر تحقيقا موضوعيا^(١).

وينطق بالحكم بتلاوة منطوقة أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه ، وإن كان القانون لم يشترط تلاوة الأسباب مع المنطوق. ولكن يلاحظ أن في كتابة الأسباب قبل النطق بالحكم ضمنا لاستقامته، فكتابة الرأي قبل الجهر به تسمح بتقديره والتمسك فيه وقد تؤدي إلى العدول عنه أو تعديله^(٢).

التوقيع على الحكم

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٣١٢ أ. ج^(٣) التوقيع على الحكم فقالت ".... ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها، وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره وإذا كان الحكم صادرا من المحكمة الجزئية وكان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بخطه، يجوز لرئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية حسب الأحوال أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية، أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب، فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب".

(١) حسن المصفاوي ص ٨١٣. ويذهب رأى إلى قصر هذا الوجوب على الأحكام التنظيمية الصادرة في الموضوع ولا محل لتعميم حكمها على الأحكام التحضيرية والتمهيدية (رؤوف عبيد ص ٥٣٢).

(٢) محمود مصطفى ص ٤٢٨.

(٣) المادة ٣١٢ معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ١٧ لسنة ١٩٨١.

والبين من هذا النص أن المشرع يفرق بصدد التوقيع على الحكم بين حالتين. الأولى إذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية والأخرى إذا صدر من محكمة مشكلة من ثلاثة قضاة أى من دائرة بالمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة محكمة مخالفات أو جنح مستأنفة أو من محكمة الجنايات.

١ - فإذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وجب على القاضى أن يوقع بنفسه عليه، فإذا حصل له مانع قبل التوقيع - كما إذا نقل إلى وظيفة أخرى أو استقال وقبلت استقالته أو أحيل إلى المعاش أو توفى - فإنه أما أن يكون قد كتب أسباب الحكم بخطه وعندئذ يجوز أن يوقع رئيس المحكمة الابتدائية على الحكم بنفسه أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها . بناء على تلك الأسباب . وإما أن لا يكون القاضى قد كتب أسباب الحكم بخطه فيعتبر حكماً باطلاً لأنه بغير أسباب .

واشترط المشرع أن تكون أسباب الحكم محررة بخط القاضى مرجعه الاطمئنان إلى أنها صادرة منه، وأن الحكم قد صدر فى الدعوى بعد دراسته لها واطمئنانه إلى الرأى الذى استقر عليه .

٢ - فإذا كان الحكم صادرا من دائرة المخالفات والجنح المستأنفة أو محكمة الجنايات فيوقع عليه رئيس الدائرة، فإن حصل مانع له قام بتوقيعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه فى إصداره .

وإذا قام مانع للقضاء الثلاثة الذين اشتركوا فى إصدار الحكم، فأما أن تكون الأسباب محررة بمعرفة أحد القضاة السابقين وفى هذه الحالة يجوز لرئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية حسب الأحوال أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب. أما إذا لم تكن الأسباب قد كتبت بمعرفة أحد أولئك القضاة بطل الحكم.

مهلة تحرير الأسباب :

نصت المادة ١/٣١٢ أ. ج فى صدرها على أنه "يحرم الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ...". ونصت الفقرة الثانية منها على أنه " ولا يجوز تأخير توقيع الحكم على الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع، ما لم

يكن صادرا بالبراعة وعلى قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه، شهادة بعدم توقيع الحكم فى الميعاد المذكور".

فالقاعدة هى وجوب التوقيع على الحكم فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ صدوره ، يستوى فى هذا صدور الحكم فى نهاية جلسة المرافعة أو فى جلسة تالية أجلت إليها القضية للنطق بالحكم. ولا يترتب على فوات الأيام الثمانية بطلان الحكم. على أنه يتعين التوقيع على الحكم الصادر بالادانة فى موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ النطق بالحكم وإلا كان باطلا . أما إذا كان الحكم صادرا بالبراعة فيجوز التوقيع على الحكم بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ النطق به دون أن يترتب على هذا التأخير البطلان .

وأثبت عدم التوقيع على الحكم الصادر بالادانة فى الميعاد سالف الذكر يكون بشهادة من قلم الكتاب بعدم توقيع الحكم فى الميعاد المذكور.

وبحسب الميعاد سالف الذكر من تاريخ اليوم التالى الذى صدر فيه الحكم، والعبرة فى ذلك هى بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أو فى محضر الجلسة، والمواعيد التى ضربها المشرع هى للتوقيع على أصل الحكم فلا يكتفى أن تكتب أسبابه أو توقع فى خلال تلك المواعيد .

وقد استثنى المشرع من القواعد السابقة الأحكام الصادرة فى دعوى القذف بطريق النشر فى إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات فى حق موظف عام أو من فى حكمه وذلك بموجب القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ فأوجب أن ينطبق بالحكم مشفوعا بأسبابه.

مشتملات الحكم :

أبانت المادتان ٣١، ٣١١ من قانون الاجراءات الجنائية مشتملات الحكم، فنصت المادة ٣١ على أنه "يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه". ونصت المادة ٣١١ على أنه "يجب على المحكمة أن تفصل فى الطلبات التى تقدم إليها من المحصوم وتبين الأسباب التى تستند إليها".

وجماع هذه المشتملات تكشف عن حكمه تطلبها إذ توجب لبيانها دراسة الدعوى المطروحة من ناحية وقائعها ومدي انطوائها تحت طائلة القانون ودفع الخصوم ودفاعهم ، ومن ثم يتوافر للأفراد الاطمئنان الى أن القاضى قد أصدر حكمه فى القضية بعد أن ألم بعناصرها كاملة .
ويتكون الحكم من ديباجة وأسباب ومنطوق :

١ - ديباجة الحكم :

ديباجة الحكم هى عنوانه، وتتضمن بيانات تفيد أن الحكم قد صدر من هيئة مختصة قانونا بالنظر فى نزاع قضائى بين خصوم معينين عن مسألة معينة، فيشتمل على بيان صدور الحكم باسم الشعب، والمحكمة التى أصدرته، واسم القاضى أو القضاة الذين اشتركوا فى إصداره، وعضو النيابة واسم الكاتب وتاريخ صدور الحكم .

وتشمل الديباجة كذلك اسم المتهم، ووصف التهمة أى الواقعة المسندة إليه وتكييفها القانونى، ومواد القانون التى تبغى النيابة عقاب المتهم بموجبها، واسم المدعى بالحق المدنى وطلباته واسم المستول عن الحقوق المدنية .

وخلو الحكم من هذه البيانات الجوهرية يجعله باطلا، والحكم الاستئنافى الذى يأخذ بأسباب حكم ابتدائى غير مشتمل على تلك البيانات يكون باطلا لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانونا .

أما الأخطاء المادية التى تحدث عند تحرير الحكم بعد النطق به فلا تؤثر فى صحته . كما لا يؤثر السهر فى سلامة الحكم ما دام المعنى لا يستقيم إلا على أساس وجود الكلمة الساقطة. فتغيير اسم المتهم ومحل ميلاده بالحكم سهواً من كاتب المحكمة أو عمداً بفعل المتهم عند سؤاله فى التحقيق لا يضر بجوهر الحكم ولا يمنع من تنفيذه ومجرد الخطأ فى ذكر اسم وكيل النيابة الذى حضر المحاكمة بالحكم لا تأثير له فى سلامته، ما دام المتهم لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة فى الدعوى أثناء المحاكمة. كما أن مجرد الخطأ المادى فى تاريخ التهمة لا يؤثر فى سلامة الحكم .

٢ - أسباب الحكم :

ويطلق عليها أيضاً حيثيات الحكم، وهى الأسانيد الواقعية والمنطقية والقانونية التى استندت عليها المحكمة لتصل إلى ما انتهت إليه فى منطوقها .

ويستوى الحكم الصادر بالادانة مع الحكم الصادر بالبراءة في وجوب تحرير أسباب له. بيد أن حكم الادانة يفتقر عن حكم البراءة في أن الأخير يكفى فيه أن تبين المحكمة سببا واحدا يدعوها إلى تبرئة المتهم دون التزام يذكر جميع الأسباب المرجحة لذلك متى تعددت في الدعوى.

فيكفى تشكيكها في صحة اسناد التهمة إلى المتهم ما دام الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة. وهى غير ملزمة بتتبع أدلة النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية التى أريد بها تدعيم التهمة قبل المتهم والرد عليها واحدا بعد الآخر.

أما الحكم الصادر بالادانة فيلزم أن توضح فيه الأسباب التى انتهت إلى القضاء بها ببيان توافر أركان الجريمة في حق المتهم. ولا يشترط أن ترد المحكمة على جميع أوجه دفاع المتهم لتفنيدها أو تتبع كل القرائن والدلائل القانسة في الدعوى للرد عليها ما دامت الأسباب التى اعتمدت عليها تتضمن بذاتها الرد وتطرح تلك الأوجه والقرائن .

ويجب أن تكون الأسباب جلية لا تناقض بينها ومتماشية مع منطق الحكم ومع ما دون في محضر الجلسة وما ورد في أوراق الدعوى. فلا يكفى في بيان الأسباب الإشارة إلى الثبوت من غير إيراد مؤداها ولا ما تضمنه كل منها.

وعلى المحكمة أن تضمن أسبابها الرد على ما يقدمه الخصوم من دفع، فإذا خلا حكمها بما يدل على أنها بحثت في دفع أو دفاع جوهرى من شأنه أن يؤثر في رأيها فان حكمها يكون معيبا .

غير أن المحكمة لا تلتزم إلا بالرد على الدفوع الهامة التى يبنى عليها إن صحت تغيير وجه النظر في الدعوى، ويجب أن يبنى الحكم على الأدلة التى تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته. فيكون الحكم معيبا إذا بنى على أمور أو وقائع ليس لها سند من التحقيقات.

وما دام الحكم بالادانة يسفر عن توقيع عقوبة على المتهم فقد تطلب المشرع أن يتضمن بيانا للواقعة المسترجعة للعقوبة ، والظروف التى وقعت فيها أى المشددة أو المخففة، والإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، ويكفى في هذا الصدد

الإشارة إلى المواد المطلوب تطبيقها بمعرفة النيابة. والحكمة من هذا هو أن يكون القاضي على بينة من أمره عند تطبيق القانون على الواقعة المطروحة أمامه، وأن يعلم المتهم على وجه الدقة بالأفعال التي يؤاخذ عليها ونصوص القانون المنطبقة عليه، وأن يكون في مكنة محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الوقائع.

والقانون لا يحتم بيان الواقعة والنص المنطبق إلا في حالة الحكم بالادانة، فلا يشترط ذلك البيان إذا حكم بالبراءة. أو إذا لم يقضي إلا بالحقوق المدنية.

وإذا كان الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية في استئناف مرفوع عن حكم صادر من المحكمة الجزئية فيكفي أن تثبت البيانات والأسباب في الحكم الجزئي، أي أنه يجوز لمحكمة الدرجة الثانية أن تحيل في أسبابها على ذلك الواردة في الحكم المستأنف، وإذا وقع نقص في بيانات الحكم الأخير وجب أن يكملها الحكم الصادر في الاستئناف، والعكس صحيح بمعنى أن البيانات التي أوردتها المحكمة الاستئنافية يصح أن تكملها البيانات التي أوردتها المحكمة المستأنفة. ولكن متى خلا الحكم الاستئنافي من الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإنه يكون باطلا.

وإذا قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالادانة وجب اشتغال حكمها على الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رأتها محكمة الدرجة الأولى وأن ترد على أسباب الإدانة بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها.

٣ - منطوق الحكم :

منطوق الحكم هو ما انتهت إليه المحكمة في الأمر المعروض عليها سواء فيما يتعلق بالدعوى الجنائية أو بالدعوى المدنية إن وجدت. وهذا المنطوق يتحدد حقوق الخصوم، وهو الذي يتلى علنا في الجلسة ويرد عادة بعد عبارة "فلهذه الأسباب" أو من أجل ذلك" أو أي عبارة أخرى بهذا المعنى.

ومن المسلم به أن الحكم يكون باطلا إذا أغفل الفصل في طلب قدم للمحكمة بالطريق القانوني تعلق بالدعوى الجنائية أو بالدعوى المدنية.

وإذا تعددت التهم الموجهة إلى المتهم وجب الفصل في كل تهمة . وعلى ذلك لا يكون الحكم باطلا إذا كان منطوقه يفهم منه ضمنا وبطريق اللزوم العقلي قرار المحكمة في الطلب أو كان في أسباب الحكم ما يسد هذا النقص، كان نسبت تهمة إلى شخص فقضت المحكمة بمعاقبته على أحدهما فقط وظهر من الأسباب أنها لا ترى وجها لمعاقبته عن الأخرى .

وكذلك يبطل الحكم إذا جاء منطوقه مخالفا لما حصل النطق به شفويا^(١).

المبحث الثاني

بيانات حكم الادانة في القتل والايذاء الخطأ

بينما في المبحث الأول من هذا الفصل بعض قواعد تسبب الأحكام بصفة عامة، وأسباب أى حكم جنائي يجب أن تتضمن عرض الأدلة الواقعية والقانونية التي اعتمد الحكم عليها فضلا على الرد على الدفوع الجهرية التي أبدت أثناء نظر الدعوى. وبالنسبة لجريمة القتل والايذاء الخطأ يتعين أن يتضمن حكم الادانة توافر أركان هذه الجريمة، في وضوح وتفصيل على النحو الذي يقتضيه قيام المسؤولية عنها واستحقاق العقوبة من أجلها، فإذا أغفل حكم الادانة بيان ذلك كان قاصرا، لأنه لا يصلح للاكتناع بالادانة، فتمتة احتمال في انتفاء أحد هذه الأركان بحيث تفقد الادانة سندها المنطقي والقانوني .

فيجب أن يشمل حكم الادانة في جريمة القتل والاصابة الخطأ على قيام هذه النتيجة صراحة أو دلالة ، وبيان الخطأ المنسوب إلى المتهم وظروف التشديد إن وجدت ، وعلاقة السببية بين الخطأ المدعى بارتكابه و وفاة المجنى عليه أو ايذائه . وهذه البيانات ضرورية إذا رأت المحكمة أن توقع العقاب، فإذا خلا الحكم من بيان أو أكثر من هذه البيانات كان باطلا.

البيانات الخاصة بالنتيجة.

النتيجة المترتبة على جريمة القتل أو الايذاء الخطأ، هي موت المجنى عليه أو

(١) محمود مصطفى ص ٤٣٢.

أحداث أى أذى به ، سواء كان هذا الأذى خارجى أى ظاهرى وملموس ، أم من الأمراض الباطنية الغير ملموسة . ويجب أن يبين حكم الادانة فى أسبابه - صراحة أو دلالة - فعل القتل أو الإيذاء . ويكفى أن تشير المحكمة إلى إسم المجنى عليه ، حتى يستفاد بالضرورة وقوع الأذى على انسان حى ، ولا أهمية لما إذا أخطأ الحكم فى إسم المجنى عليه^(١) .

كما يجب أن يبين حكم الادانة فى أسبابه الظروف المشددة لجرمة القتل أو الإيذاء الخطأ ، كظرف تعدد المجنى عليهم وزيادة القتلى أو الجرحى عن ثلاثة أشخاص مع ملاحظة أن تقدير توافر الظرف المشدد من عدمه هو فصل فى مسألة موضوعية ، فلا تملك محكمة النقض إشرافا عليها ما دامت الوقائع الثابتة مسوغة ذلك التقدير . أما تحديد ما هية هذه الظروف وأركانها وآثارها القانونية فهي بطبيعة الحال من الأمور القانونية التى تراقب محكمة النقض حجم تطبيقها ، لأن عليها أن تصحح كل خطأ فيها وتحكم بمقتضى القانون إذا كان الطعن مقبولا وكان مبنيا على الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، فإذا خرج القاضى فى حكمه عما تتطلبه هذه الظروف من عناصر قانونية تحكم محكمة النقض بالعقوبة العادية بدلا من العقوبة المشددة^(٢) .

مع ملاحظة أن جرمي القتل والإيذاء الخطأ الواردتين فى المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات ، وإن كانتا من طبيعة واحدة ، إلا أنهما تعالجان جرمين متغايرين ، لكل منهما كيانها الخاص ، أولاهما هى جرمة القتل الخطأ المبينة بالمادة ٢٣٨ ، وثانيتهما جرمة الإيذاء الخطأ المبينة فى المادة ٢٤٤ ، وهما وإن تماثلتا فى ركنى الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة ، إلا أن مناط التمييز بينهما ، هو فى النتيجة المادية ، فهى القتل فى الأولى ، والاصابة فى الثانية^(٣) .

ويجب على المحكمة عند الحكم بالادانة فى جريمة القتل أو الإيذاء الخطأ أن تعن بوصف الاصابة التى حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة ، وعليها أن تشير كذلك فى حكمها إلى الكشف الطبى المتوقع على المجنى عليه ، فإن لم تفعل ذلك كان

(١) نقض ١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض من ٣ رقم ٣٣٢ من ١٩٩٣

(٢) انظر نقض ١٩٣٤/١/٢٢ ، ٢٥ ، ١٩٣٨/٥/٣٠ ، مجموعة القواعد عدد ٥ من ٤ ، ١٧ ، ١٩٣٨/١/١٧ ، مجموعة القواعد عدد ٣١ من ٤ .

(٣) نقض ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ من ٢٣٣

حكمها قاصراً ويستوجب نقضه. لذلك قضى بأنه :

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بناء على ما قالته من أنه ثبت لها من مناقشة الطبيب الذي كشف على المجنى عليه، ومناقشة الدفاع له، أن سبب الوفاة يرجع - كما جاء بالكشف الطبي المتوقع عليها - إلى إصابتها بكسر بأعلى عظمة الفخذ الأيمن، وأن هذه الإصابة تتفق مع ما شهد به شاهد الحادث الخ، وكان الثابت بمحضر الجلسة على لسان الدفاع أن مناقشة الطبيب المشار إليه قد اقتصرت على بيان سبب الإصابة التي شوهدت بالمجنى عليها، ولم تتناول سبب الوفاة، وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبي التي أشارت إليه في الحكم ، فإن إدانة المتهم على أساس أن الإصابة التي تسبب في أحداثها هي التي نشأت عنها الوفاة، لا تكون قائمة على أساس كاف^(١).

وإذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطاعن صدم المجنى عليه فسببت هذه الصدمة وفاته، دون أن يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي أحدثتها التصادم، ونوعها، وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإصابات هي التي سببت الوفاة، فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه^(٢).

وإذا كان الحكم المطعون فيه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ، تأسيساً على أنه صدم المجنى عليها بالعربة التي كان يقودها، لم يذكر شيئاً عن ما هية الإصابات التي قال أنها حدثت بالمجنى عليها وأودت بحياتها، فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وفاة المجنى عليها، وبين الحادث الذي قال أنه وقع بخطأ الطاعن، ولذا فإنه يكون قد جاء قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان بها الطاعن ، مما يعيبه ويستوجب نقضه^(٣).

وإذا كان الحكم إذ أثبت في محصله لواقعة الدعوى أن المتهم صدم المجنى عليه بسيارته ، لم يبين الإصابات التي لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة، ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الإصابات، فإنه يكون قاصراً مقصوراً يعيبه ويستوجب

(١) طعن رقم ٩٣٣ لسنة ١٧ق جلسة ١٩٤٧/١١/١١ مجموعة القواعد ج١ بند ١ ص ٩٣٥.

(٢) طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٣ق جلسة ١٩٥٢/٤/٢١ مجموعة القواعد ج١ بند ٣ ص ٩٣٥.

(٣) طعن ١٢٩٦ سنة ٢٣ق جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٤ ص ٩٣٥.

نقضه^(١).

وإذا كان الحكم إذ انتهى إلى إدانة المتهم ومعاقبته عن جرمي القتل والاصابة الخطأ، لم يذكر شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الاصابات هي التي سببت وفاة المجنى عليه الأول، فإنه يكون حكماً قاصراً متعیناً نقضه^(٢).

ولئن كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أنه السيارة قيادة الطاعن أضمت من الحلف بالسيارة التي كان المجنى عليه الأول يقف على سلمها بحكم عمله "محمال" أثناء وقوفها بالطريق، وأنه ترتب على ذلك وفاته، إلا أنه فيما انتهى إليه، من إدانة الطاعن، لم يذكر شيئاً عن بيان الاصابات التي أحدثها بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل الفني - وهو التقرير الطبي - مما يعيب الحكم بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن^(٣).

وإذا كان الحكم الذي أدان المتهم بجرمة القتل والاصابة الخطأ لم يبين الاصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم، وجاء خالياً من الإشارة الى التقرير الطبي المثبت لها، ولما أدت إليه، فإن هذه الادانة - على اعتبار أن الاصابات إنما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم - لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم قاصراً متعیناً نقضه^(٤).

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان المتهم بجرمة القتل الخطأ، وبين الخطأ الذي وقع منه، واتخذ من توفره دليلاً على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حقه، دون أن يبين الاصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم، وسببت وفاته، أو يشير إلى التقارير الطبية الموضحة لها، ولما أدت إليه، فإن إدانة المتهم على اعتبار أن وفاة المجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس، ويكون الحكم المطعون فيه إذا أغفل هذا البيان، قاصراً متعیناً نقضه^(٥).

(١) طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٢٤/١/١٩٥٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٦ ص ٩٢٥

(٢) طعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٥/٥/١٩٥٥ مجموعة القواعد ج١ بند ٧ ص ٩٣٥

(٣) طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢/١٢/١٩٧٢ ص ٢٣ قاعدة ٣٢٨ ص ١٤٦٤

(٤) طعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٢/٥/١٩٥٢ مجموعة القواعد ج١ بند ٨ ص ٩٣٥

(٥) طعن رقم ٧٢٤ سنة ٢٤/٦/١٩٥٤ مجموعة القواعد ج١ ص ٩٣٥

البيانات الخاصة بركن الخطأ

الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، وبغيره يتحول الأمر إلى قتل أو إيذاء عرضى ولا تقوم من أجله المسؤولية، ولذلك يجب لسلامة الحكم فى جرائم القتل أو الإيذاء الخطأ بالادانة أن يبين الحكم - فضلا عن مدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب، وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون.

ويتعين أن يكون بيان الخطأ المسند إلى الجانى بصورة واضحة، وهل هو من نوع الخطأ البسيط المتمثل فى الإهمال أو الرعونة أو عدم الاحتراز أو مخالفة القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة، أم من نوع الخطأ المشدد المتمثل فى إخلال الجانى إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته، أو كان الجانى متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكاب الخطأ، أو نكل وقت الحادث عن مساعدة المجنى عليه أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك. ولكن ذلك لا يعنى ذكر الخطأ لفظا، طالما كانت الوقائع التى أثبتتها الحكم أو سياق عباراته ناطقة بثبوت الخطأ. وعلى المحكمة أن تبين فى أسباب حكمها بالادانة كيفية وقوع الخطأ من المتهم، فلا يكفى مجرد استعمال الفاظ مبهمه، مثل قول الحكم أن رعونة المتهم وعدم احتياظه هما سبب الحادث، بل عليه أن يبين كيف كانت الرعونة أو عدم الاحتياط. ولذلك قضى بأنه: لا يكفى قول الحكم بأن المتهم أخطأ، إذ استرسل فى السير بسيارته حتى صدم المجنى عليه أثناء عبوره الطريق، لأنه لم يبين "كيف كان فى مكنة المتهم فى الظروف الذى ذكرها أن يتمهل بحيث يتفادى الحادث"^(١).

كما يعد قاصرا عن إثبات الخطأ فى حق الحكم قول الحكم "إن سيارة النقل مرت محملة أقفاصا بسرعة، وبعد مرورها تبين أنها صدمت المصاب"^(٢).

أو قوله بأن المتهم أهمل فى رؤية المجنى عليه مما ترتب عليه مرور عجلة سيارته الأمامية على جسمه، وذلك دون أن يبين واقعة الدعوى بما يوضح كيف

(١) نقض ١٩٤٧/١٢/٨ رقم ١٦٦٤ س١٧، ١٩٥٣/٥/١٨ أحكام النقض س٤ رقم ٢٩٣ ص٨.

(٢) نقض ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س٢ رقم ٢٨٥ ص٧٥٥.

وقعت. وأين كان المجنى عليه من السيارة حين مرت عليه عجلتها، وهل كان يمكن للطاعن رؤيته حتى يدان باهماله لذلك^(١).

أو قوله بأن الخطأ ظاهر من الانحراف من جهة إلى أخرى بالسيارة، ووجود آثار فرائل، فإن هذا لا يعتبر دليلاً على الخطأ، إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك، وهو ما لم يوضحه الحكم^(٢).

أو قوله بأن ركن الخطأ ثابت في حق المتهم من قيامه ببناء الشرفة بناء غير فنى من ضالة الحديد، وعدم تركيبه تركيباً فنياً، وضالة الأسمنت مما أدى إلى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصاب المجنى عليه، دون أن يبين مقدار العجز في مواد تسليح الشرفة المنهارة، ولا مبلغ ثقل الحمل الذي انهارت تحته .. فإن الحكم يكون قاصراً معيباً^(٣).

أو قوله بأن العيار الذى أطلقه الجاني أصاب المجنى عليه، وذلك بسبب رعوثته وعدم احترازه دون إيضاح لموقف المجنى عليه من الجاني وقت الحادث، ودون أن يعنى ببيان كيف كانت الرعونة أو عدم الاحتراز سبباً فى وقوعه. فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها، وبالتالي معيباً بالقصور^(٤).

أو قوله أن الطبيب المتهم قد تسبب فى قتل مريضه خطأ بأن أجرى له جراحة أدت بحياته "لأنه لم يبين نوع هذه الجراحة ولا مكانها من جسم المجنى عليه ، ولا كنه الإهمال أو عدم الاحتياط الذى ارتكبه المتهم أثناء إجرائها"^(٥).

أو قوله بأن الحلاق المتهم قد أجرى عملية ختان أدت بالمجنى عليه "لأنه لم يبين ما هو الإهمال الذى حصل منه، وكان سبباً فيما أصاب المجنى عليه مما أودى بحياته، بل لم يذكر أنه أهمل فعلاً، مع أن هذا الإهمال، أو ما جرى مجراه، أساس المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٢٣٨، وبيانه فى الحكم أمر لا مناص منه"^(٦).

(١) نقض ١٩٥٧/١٢/١٥ أحكام النقض س. ٤ رقم ٩٥ ص ٢٤٢

(٢) نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ ص ١٩٧ رقم ٢١٠ ص ٤٢٧

(٣) نقض ١٩٥٨/١٢/١٦ مجموعة أحكام النقض س. ٩ رقم ٢٦٢ ص ١٠٨٤

(٤) نقض ١٩٦٤/١١/٢ ص ١٥ رقم ١٢٥ ص ٦٣

(٥) نقض ١٩٢٧/٥/٢٤ المحاماة س. ٨ عدد ٢١١

(٦) نقض ١٩٣٤/٢/٢٦ القواعد القانونية ج. ٣ رقم ٢١٣ ص ٢٧٣

أو قوله بأن الواقعة "تجمل في أن المتهمين كانوا يجرون تشييد إعلان بأعلى العقار .. وقد سقط أثناء تشييده" دون أن يستعرض الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة، وتفصيل الأدلة التي أقامت المحكمة عليها قضاها، وإذا كان الحكم في بيانه لوجه الخطأ المسند إلى المحكوم عليه قد أطلق القول فاعتبر قيامهم بتركيب الإعلان مع عدم توافر الدراية والكفاية العلمية لديهم خطأ يستوجب مسألتهم، دون أن يبين مدى تلك الدراية والكفاية العلمية التي تنقصهم وأثرها في قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحادث، وسنده في ذلك من الأوراق، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه^(١).

وإذا أسند الحكم الاصابة إلى خطأ المتهم وخطأ المجنى عليه معا، يتعين أن يكشف الحكم عن نوع الخطأ الأخير ومداه، حتى يمكن انقاص التعويض بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب خطئه الذي ساهم في إحداث الضرر^(٢).

مع مراعاة أن تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب، ما دام قد أسس قضاها على أسباب تحمله^(٣).

البيانات الخاصة بعلاقة السببية

تلتزم محكمة الموضوع بأن تثبت في حكمها بالادانة توافر علاقة السببية بين خطأ المتهم وقتل أو إيذاء المجنى عليه، فإن لم تفعل كان حكمها قاصر التسبب. وكثيرا ما يكون القصور في ذلك سببا لنقض الحكم. وإذا كان البحث في علاقة السببية مقتضيا خبرة فنية، فإن المحكمة تلتزم بأن تستند قولها بتوافرها إلى واقع التقرير الفني.

وعلاقة السببية مسألة موضوعية يستخلصها قاضي الموضوع من حيث وقائع الدعوى، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك. ولكن لمحكمة النقض أن تراقب قاضي الموضوع من حيث فصله في أن أمرا معينا يصلح قانونا لأن يكون سببا لنتيجة معينة أو لا يصلح، ويعنى ذلك أن لها الرقابة على المعيار الذي يأخذ به القاضى، فإن أخذ بمعيار غير صحيح، فلها أن تردده إلى المعيار القانوني في

(١) نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ من ٢٤ رقم ١٣٥ من ٦٥٧

(٢) نقض ١٩٦٩/٢/١١ من ٢٠ رقم ٥٤ من ٢٤٨

(٣) نقض ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٠ رقم ١٦٣ من ٨١٧

تقديرها . ويتضح ذلك من حرص المحكمة على تعريف علاقة السببية وبيان معيارها ، بالإضافة إلى أن تحديد هذا المعيار هو فصل في مسألة قانونية باعتباره عرضاً للقاعدة تحكم أحد عناصر المسؤولية ، وتعتبر محكمة النقض عن ذلك بقولها أن لها الرقابة على قاضي الموضوع "من حيث الفصل في أمراً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح"^(١).

وإذا تمسك المتهم بانعدام رابطة السببية بين ما وقع منه من خطأ والاصابة التي أصيب بها المجنى عليه ، كان ذلك دفعا جوهريا يوجب على المحكمة أن تعرض له ، وتدلى برأيها فيه لما قد يترتب على ثبوته من انتفاء المسؤولية الجنائية والمدنية ، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا بما يعيبه^(٢).

وقد استقر قضاء النقض على أنه يعتبر اغفالا لبيان توافر علاقة السببية إذا لم يفهم من الحكم :

كيف أن سرعة القيادة وعدم التفخ ، كانا سببا في اصابة المجنى عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة ، في الظروف والملازمات التي حصلت فيها^(٣).

أو كيف أن عدم وقوف الترام عند المعطة التي كان يتحتم عليه الوقوف عندها ، كان سببا في وقوع الحادث^(٤).

أو كيف أن اصابات المجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التي كان يقودها المتهم ، وأن الوقاية حدثت نتيجة لتلك الاصابات^(٥).

أو كيف أن مجرد استعمال سيارة نقل بضائع لركوب أشخاص يعد خطأ كافيا لمسئولية مالك السيارة عن كل حادث يقع لأحد ركابها فيقضى على حياته^(٦).

(١) نقض ١٥/١٠/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٧٥ ص ٣٧

(٢) نقض ١١/١١/١٩٤٣ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٤٨ ، نقض ٢/١٢/١٩٧٤ ص ٢٥ رقم ١٧ ص ٧٨٧

(٣) نقض ١١/١١/١٩٤٢ القواعد القانونية ج ٦ رقم ٧٥ ص ١٠

(٤) نقض ٢٢/١٢/١٩٤٧ القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٧٤ ص ٤٣٩

(٥) نقض ١٤/٦/١٩٥١ ص ٢ رقم ٤٤٥ ص ١٢٢٣

(٦) نقض ٣/١٠/١٩٣٠ المحاماة ص ١١ عدد ١٩٧ ص ٣٥١

وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المتهم بجرمة قتل المجنى عليه خطأ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعة قد فاتته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقت بسبب اصدام السيارة به، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل قنّى، فإنه يكون مشوباً بالتقصير متعيناً نقضه^(١).

وبأنه إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه، وإن عرض لاصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبي الموقع عليه قبل وفاته، إلا أنه حين دان الطاعن بجرمة القتل الخطأ، لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل قنّى، فإن ذلك يصح به بالتقصير الذي يعيبه^(٢).

وبأنه متى كان الحكم قد اقتصر على الإشارة إلى اصابة المجنى عليه الثاني بكسر فى عظمة العضد الأيسر، دون أن يورد مؤدى التقرير الطبي الموقع عليه، كما فاتته أن يبين إصابات المجنى عليها الأولى التي لحقتها من جراء اصدامها بالسيارة وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين إصاباتهما ووفاتها استناداً إلى دليل قنّى، فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر^(٣).

وقد اعتبرت محكمة النقض بياناً كافياً لقيام رابطة السببية قول الحكم:

إن السيارة صدمت المجنى عليها بجانبها، ثم طوتها عجلاتها حالة كون السيارة مسرعة ودون أى تقصير من المجنى عليها^(٤).

(١) نقض ١٩٦١/١١/١٤ س ١٢ رقم ١٨٣ ص ٩٠٨، ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ رقم ١٩٩ ص ٩٨٣

(٢) نقض ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٣ رقم ١٧٨ ص ٧٢٩

(٣) نقض ١٩٦٦/٣/٢٨ س ١٧ رقم ٧١ ص ٣٥٩، ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ رقم ٢٤٩ ص ١٢٤٢، ١٩٧٢/١٢/٣١ س ٢٣ رقم ٣٣٢ ص ١٤٨

(٤) نقض ١٩٥١/١٠/٨ س ٢ رقم ٦ ص ١١

تطبيقات قضائية

(١) الخطأ

علم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سببا فيما أصاب المجنى عليه. قصور. أمثلة على تسبب غير كاف لوجود الخطأ.

* الحكم الصادر بالعقوبة ، تطبيقا للمادة ٢.٨ من قانون العقوبات، يجب أن تذكر فيه وقائع الحادثة، وكيفية حصولها، وكنه الإهمال وعدم الاحتياط المنسوبين إلى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم، حين وقع الحادث، فإن خلا الحكم من ذكر هذه البيانات يتعين نقضه .

[طعن رقم ٤١٣ سنة ٣٠ جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ . مجموعة القواعد. ج٢ بند ٢٦ ص ٩٣٨] .

* أساس المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٢.٢ ع، هو الإهمال أو ما جرى مجراه، فتبين ذلك في الحكم أمر لا مناص منه، فإذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص لأنه قام بأجراء عملية ختان لفلام وبماش الفيار على الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبيه حيناً آخر، ولكن هذا الفلام توفي عقب ذلك، ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الإهمال الذي وقع من ذلك الشخص فكان سببا فيما أصاب المجنى عليه ، وأودى بحياته، بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلا، ولم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمي بيده كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع يبطل له وموجب لنقضه .

[طعن رقم ٣٦٦ سنة ٣٠ جلسة ١٩٣٤/٢/٢٦ . مجموعة القواعد. ج٢ بند ٢٧ ص ٩٣٨] .

* إذا لم يبين الحكم الصادر بالادانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من المتهم فانه يكون متعينا نقضه. إذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ مما نص عليه في المادة ٢٣٨ ع. وأن تتوفر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة.

[طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٤٠٤ جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ . مجموعة القواعد ج٢ بند ٢٨ ص ٩٣٨] .

* متى كان الحكم قد أثبت بالادلة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليه بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتله من غير قصد ولا تعمد، بأن قام بعد وقوفه أمام المنزل الذي كان يقصده بحركة التفاف فجائية، إذ عرج بسيارته

فجأة دون أن ينيه بزمارته المارة للجانب الأيسر من الطريق، فصدم المجنى عليه، وقد كان قد كتب من رصيف الطريق، وأنه كذلك عجل بالنزول من مقعده ورفع جثة المجنى عليه من تحت العجلات وأرقدها بعيدا، فهنا فيه ما يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسببت عنه وفاة المجنى عليه مما يبرر ادانته فى جريمة القتل الخطأ.

[طعن رقم ١١١ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ . مجموعة القواعد. ج٢. بند ٢٩ ص ٩٣٩] .

* يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة الاصابة الخطأ أن يذكر الخطأ الذى وقع من المتهم وكان سببا فى حصول الاصابة، ثم يورد الادلة التى استخلصت المحكمة منها وقوعه . والا فإنه يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .

[طعن رقم ١٠٩٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ . مجموعة القواعد ج٢. بند ٣٠ ص ٩٣٩] .

* ان اجتياز سيارة ما يكون أمامها فى الطريق، لا يصح فى القتل عدة لذاته خطأ مستوجبا للمسئولية ما دام لم يقع فى ظروف وملابسات تحتم عدم الاقدام عليه، كقصر عرض الطريق أو انشغال السكة بسيارات أخرى قادمة من الاتجاه المضاد أو عدم استطاعة سائق السيارة التثبت ببصره من غلو الطريق أمامه أو غير ذلك، إذ منع الاجتياز على الاطلاق وعده دائما من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور فى الطريق دون مقتضى، وهنا مما تتأذى به مصالح الناس فضلا عن مخالفته للمألوف نزولا على حكم الضرورة، ولذلك فإنه إذا أدانت المحكمة المتهم فى تهمة قتل المجنى عليه خطأ، دون أن تثبت عليه أنه حين جاوز السيارة التى كانت تسيير أمام سيارته فى الطريق لم ينيه المارة بالزمارة كما جاء فى وصف الواقعة التى طلبت محاكمته من أجلها، أو تثبت ما يسوغ عد مجاوزته تلك السيارة خطأ بحاسب عليه، ودون أن يبين كيف كانت المجاوزة سببا فى قتل المجنى عليه على الرغم من تمسك المتهم بدفاعه بأن الحادث وقع قضا . وقدرا لأن المجنى عليه - وهو غلام - خرج من اليمين يعبر الطريق أمام السيارة وهى تسيير سيرا معتادا فاصطدم بجانبها دون أن يراه السائق الذى كان دائم التنبيه بزمارته، وعلى الرغم من أن المعاينة التى أجريت تؤيده، إذا أدانت المحكمة المتهم مع كل ذلك، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

[طعن رقم ٨٨٣ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٤/١٥ . مجموعة ج٢. بند ٣١ ص ٩٣٣]

* إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم (قائد سيارة) فى جريمة القتل الخطأ قد غضت النظر عن السرعة فى السير، مكتفية فى بيان خطئه بقولها إنه استرسل فى السير بسيارته حتى صدم المجنى عليه أثناء عبوره الطريق أمامه، فإن حكمها يكون قاصراً، إذ كان يتعين عليها لظهور وجه الخطأ أن تبين كيف كان فى مكتة المتهم فى الظروف التى ذكرتها أن يتمهل بحيث يتفادى الحادث.

[طعن رقم ١٦٦٤ سنة ١٧ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ . مجموعة القواعد بند ٢٢ ص ٩٣٩] .

* إذا كان الحكم الاستثنائى الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ، لم يتعرض للأدلة التى بنت عليها محكمة الدرجة الأولى حكمها بالبراءة من أن الحادث وقع فجأة أثر انفصال عجلة السيارة التى كان يقودها المتهم وفقده السيطرة عليها، فإنه يكون قاصراً متعمناً نقضه، وكان يجب لسلامته أن يتناول هذا السبب الذى أسست عليه محكمة الدرجة الأولى قضاها وقيم الدليل على أنه غير صحيح، وأن الانحراف المفاجئ الذى وقع من السيارة قبل انفصال عجلة القيادة، إنما وقع إثر خطأ أو تقصير من جانب المتهم، ما دام أنه ليس هناك تلازم زمنى بين السرعة والانحراف .

[طعن رقم ٤٧٨ سنة ١٧ق جلسة ١٩٤٧/١٢/١١ . مجموعة القواعد . بند ٢٣ ص ٩٣٩] .

* إذا كان الحكم قد أدان المتهم (سائق ترام) فى جريمة القتل الخطأ ، بناء على ما قاله من أنه كان يقود الترام باهمال وعدم احتياط ، ولم يقف به عند المحطة التى يتحتم عليه الوقوف عندها ، ولم يتخذ الحيلة والحذر عند عبور الطريق الذى كانت تسير به السيارة التى اصطدم بها . فإنه لا يكون قد بين وجه الخطأ بيانا كافيا ، إذ لم يذكر وقائع الاهمال وعدم الاحتياط وعدم الحذر ، كما لم يبين علاقة عدم الوقوف بالمحطة بوقوع الحادث ، وبهذا كان قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

[طعن رقم ٢٠٧٤ سنة ١٧ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٣٤ ص ٩٣٩]

* إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالقتل الخطأ مؤسسا قضاءه على قوله ، أنهما تبادلوا الامساك بمسدس محشو بالرصاص وعشا به فانطلق منه عيار أصاب

المجنى عليه فقتله ، دون أن يعين من منهما المتسبب فى انطلاق العيار ، فهذا منه قصورا فى البيان يستوجب نقضه . إذ أن مجرد العبث بالمسدس لا يكون له شأن فى القتل إلا إذا كان هو الذى أدى إلى إنطلاق العيار ، ومقتضى هذا أن يبين الحكم من من المتهمين اللذين كانا يعيشان بالمسدس هو الذى تسبب بفعله فى خروج العيار .

(طعن رقم ١٦٢٦ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٦ . مجموعة القواعد ج٢ بند ٣٥ ص ٩٣٩)

* إذا كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى فى قوله إن المجنى عليه أصيب من سيارة كان يقودها المتهم ، وأن هذا خطأ لأنه لم يستعمل زمام السيارة التى كان يقودها ، ولم يحسب حسابا لضيق الطريق الذى كان يسير فيه فيتخذ لهذا الظرف الحذر اللازم ، ثم أدان المتهم دون أن يبين الظروف والملابسات التى وقع فيها الحادث ، ووجه الإهمال الذى وقع من المتهم وواقعه ، وهل كان فى مقدور المتهم رؤية المجنى عليه أمامه حتى كان يتنبه بالزمام أو يعمل على مقادته بسيارته ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

[طعن رقم ٧٥٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٦/١٣ . مجموعة القواعد . ج٢ بند ٣٦ ص ٩٤٠] .

* إن جريمة القتل الخطأ حسبما هو معرفة به فى المادة ٢٣٨ عقوبات تقتضى لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذى ارتكبه المتهم ورابطة السببية بين هذا الخطأ المرتكب وبين الفعل الضار الذى وقع ، بحيث لا يتصور وقوع الضرر الا بنتيجة ذلك الخطأ ، فإذا كان مؤدي ما ذكره الحكم فى تبرير ادانة المتهم فى جريمة القتل الخطأ ، هو أن المتهم قد انحرف بالسيارة التى كان يقودها فصدمت المجنى عليه الذى كان سائرا فى الطريق فتسببت عن ذلك وفاته ، فهذا الحكم لا يكون قد عنى باستظهار الخطأ الذى ارتكبه المتهم ، ولا علاقة هذا الخطأ بوفاة المجنى عليه ، فيكون لذلك معيبا متعينا نقضه .

[طعن رقم ١٢٧٧ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ . مجموعة القواعد ج٢ بند ٣٧ ص ٩٤٠] .

* متى كان الحكم الذى أدين المتهم (قائد سيارة) فى جريمة القتل الخطأ لا يتبين منه وجهة النظر التى انتهت إليها المحكمة فى كيفية وقوع الحادث ، وعلى

الأخص ما إذا كانت مصادمة المجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها حتى يمكن تحديد وجه الإهمال الذي وقع من المتهم، ولم يبين كذلك الأساس الذي اعتمد عليه في القول بأن المتهم لم يستعمل فرامل السيارة إلا قبل ادراك المجنى عليها بمترين، وأنه كان يستطيع رؤيتها قبل ذلك، وكل ذلك جوهرى فى استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث، فهذا قصور فى البيان يستوجب نقض الحكم .

[طعن رقم ٤٩٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٧/١٩٥٠ . مجموعة القواعد ج٢ بند ٣٨ ص ٩٤ .]

* إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ مقتصرًا في بيان ركن الخطأ على قوله "فمرت سيارة نقل محملة ألقاصا بسرعة وبعد مرورها تبين أنها صدمت المصاب" فإنه يكون حكما قاصرا عن إثبات الخطأ في حق المتهم ويتعين لذلك نقضه .

[طعن رقم ١٢٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٥١ . مجموعة القواعد ج٢ بند ٣٩ ص ٩٤ .]

عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور في التسبيب .
إذا كان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في المتهم وحده، فإن استطراد الحكم المطعون فيه إلى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ بغير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه، يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

[طعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٩ ص ٢٠ ص ٢٤٨ .]

جريمة القتل الخطأ . أركانها خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيبا .

* تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لادانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي قارقه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التي نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ، ولم يحققها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضا بالاستناد

إلى الدليل القنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحتة ، فإنه يكون واجب النقض والاحالة بالنسبة إلى الطاعتين الأولى والثالثة وكذلك إلى الطاعن الثانى ، ولو أنه لم يقرر بالطعن، وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة والحسن سير العدالة .

[طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٣ ص ٢٠ من ٩٩٣].

* تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لادانة المتهم بها أن تبين المحكمة الخطأ الذى قارفه ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وإذا كان الحكم فى بيانه لوجه الخطأ المسند إلى المحكوم عليهم، قد أطلق القول، فاعتبر قيامهم بتركيب الإعلان مع عدم توافر الدراية والكفاية العملية لديهم، خطأ يستوجب مسألتهم، دون أن يبين مدى تلك الدراية أو الكفاية العملية التى تنقصهم وأثرها فى قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحادث ، وسنده فى ذلك من الأوراق ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

[طعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ص ٢٤ من ٦٥٧].

وجوب احتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها. مثال لتسبب معيب فى جريمة قتل خطأ.

أوجب القانون فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها. لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر على بيان لواقعة الدعوى على قوله بأنها "تجمل فى أن المتهمين كانوا يجرون تشييد إعلان بأعلى العقار ... وقد سقط أثناء تشييده" دون أن يستعرض الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التى أقامت عليها المحكمة قضاها بالادانة فإنه يكون قاصر البيسان .

[طعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ص ٢٤ من ٦٥٧].

* من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكثرة الخطأ المنسوب إلى المتهم ، وما كان عليه

موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ودون استعمال آلة التنبيه ما يوفر الخطأ في جانبه، دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه، وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سببا في وقوع الحادث، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه، وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم - بإتقاطها وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ويكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .

[طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ من ١١٦٢] .

* من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث، لما كان ذلك، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساпته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور، كما أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة، لما كان ذلك، وكان الحكم لم يبين مدى مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق كما أن ما أورده في مذوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد احتكاك السيارة قيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون استظهار كيفية حدوث هذا الاحتكاك وبحث موقف المجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

[طعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ ص ٣٠ من ٨٦٥] .

* لما كان القانون أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنة الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى ادانة الطاعن استنادا إلى أنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وأنه لم يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الأشخاص والأموال للخطر، وأوجه الحيطة والحذر التى قصر الطاعن فى اتخاذها، والقوانين والقرارات التى خالفها ووجه مخالفتها، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى أصل ثابت فى الأوراق، كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية، كما أغفل إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير فنى باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور.

[طعن رقم ٢١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ س ٣٢ ص ١٠٩٩].

اعتماد الحكم - فى مجال توافر ركن الخطأ - على معايمة السيارة بعد الحادث. اغفال بيان مؤدى ما اشتملت عليه هذه المعايمة ووجه استناده إليها. قصور فى التسبيب .

وحيث أن الين من الحكم المطعون فيه أنه أقام مسئولية الطاعنين على توافر ركن الخطأ فى حقهما التمثل فى اهماهما فحص السيارة المتسببة فى الحادث والكشف عما بها من عيوب وإصلاحها مما ساهم فى انقلابها لعدم صلاحيتها للسير، واعتمد الحكم - من بين الأدلة التى عول عليها فى ادانتها - على المعايمة التالية لوقوع الحادث، بيد أنه اكتفى بالإشارة إليها دون أن يورد فحواها أو يبين وجه الاستدلال بها، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها

بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ إتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وإذ فأت الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتملت عليه المعاينة ووجه استناده إليها ، فإنه يكون مشوها بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩ س ٣٥ ص ٢٤) .

بيان الحكم دليلى متناقضين على قيام الخطأ وعدم ذكر سند الترجيح لأى من الدليلين . قصور مثال . أصابة خطأ نتيجة تسيير مركب .

مضى كان الحكم قد أثبت أن المتهمين حملوا المركب فوق طاقته دون أن يبين هذه الطاقة من واقع عقد الالتزام ذاته ، إن أمكن ، أو بغيره من الأدلة ، خصوصا أنه لم يحدد العدد الذى يعمل على وجه حاسم ، وإنما قال فيه بالتراوح بين العشرين والثلاثين ، علاوة على أنه أثبت نقلا عن بعض الركاب أنه كان يسع عدد أكثر مما حمل ، هذا إلى أنه أثبت نقلا من شهادة المهندس المختص بهيئة النقل المائى أن القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله فى الجو العاصفى الذى وقع فيه الحادث لامكنهم العبور به سالمين ، ونقل فى الوقت عينه نقيضه حين أثبت من تقرير المهندس نفسه أن العاصفة التى اقتلعت أعداد الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة هى السبب المباشر فى الحادث ، ولم يذكر الحكم سندا لترجيحه لما أخذ به من هذين الدليلين المتعارضين أو ما أطرحه ، وفوق ذلك فإنه اعتبر تسيير المركب فى نقل الركاب خطأ أضافه إلى مجموعة الأخطاء المكونة للحادث مع تقريره فى الوقت ذاته بنص الالتزام على التصريح به وأطلق القول بأن تسليم المركب الى قائد غير مرخص له فى القيادة خطأ ، مع أن ذلك لا يصح إلا بدلالته على نقص كفايته وقلة درايته ، كل هذا ينبئ عن اضطراب صورة الدعوى فى ذهن المحكمة وعدم استقرارها على النحو الذى يجعلها فى حكم الوقائع المسلمة ، مما يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٣٠ س ٢٠ ص ٩٩٣) .

عدم إيراد الحكم الدليل على وقوع الخطأ . قصور . أمثلة على تسيير غير كاف لثبوت الخطأ .

* يجب سلامة الحكم بالادانة فى جريمة الجرح الخطأ أن يبين ، فضلا عن مؤدى

الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة المكونة للجريمة، نوع الخطأ المرتكب ،
وبعين واقفته ، ويورد الدليل عليها ، وإلا فإنه يكون قاصراً متعمداً نقضه .

[طعن رقم ٤٠٨ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١١/٢٥ مجموعة القواعد. ج٢
بند ٤٣ ص ٩٤١، طعن ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ص ١٥ ص ٩٢]

* إذا كان الحكم يبين منه أن المحكمة لم تأخذ برواية المتهم (قائد سيارة
للجيش) بقوله أنها تخالف ما قرره الضابط الذي كان يركب بجواره، وما قاله
سائق السيارة الملاكى التي اصطدم بها ، وما ظهر من المعاينة من أن هذه السيارة
كانت تسير أمام سيارة الجيش وفي نفس اتجاهها ، وبني مسؤولية المتهم على أن
محاولته مفاداة السيارة الملاكى التي كانت تسير أمامه في مفرق الشارعين عند
مكان الحادثة ، كانت مجازفة منه يتحمل هو وحده مسئوليتها ، وأنه مهما قيل من
خطأ سائق السيارة الملاكى في انحرافه إلى اليسار ، رغم وأبته سيارة الجيش
القادمة خلفه ، فلا شك في أنه (أى المتهم) لو كان يقطا لما اصطدم بالسيارة
المذكورة ، ولو كان يسير بسرعة معقولة لما ارتطم بالحائط الذي اختل من ذلك ، ولما
تهشمَت السيارة. فهذا الحكم يكون قاصر البيان، إذ هو لم يورد مضمون ما شهد
به سائق السيارة الملاكى ولا ما شهد به الضابط ولا ما أثبتته المعاينة، كما لم يبين
مدى تدخل قائد السيارة الملاكى الذي افترض خطأه، ولم يحدد معرفته مبلغ تأثيره
في حصول الحادث وفي مسؤولية المتهم .

[طعن رقم ٢١٠٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ مجموعة القواعد
ج٢، بند ٤٤ ص ٩٤١].

* إذا كان الثابت أن أحداً من الشهود لم ير الحادث وقت وقوعه، ولا كيف
أصيب المجنى عليه ، وكل ما قالوه هو أنهم حين سمعوا الصباح رأوا سيارة مسرعة
ولما ذهبوا إلى حيث وجدوا المجنى عليه ميتاً ، علم أولهم (فلان) من مجهول أن
السيارة التي صدمت المجنى عليه هي رقم كذا ، فإن ادانة قائد هذه السيارة بمقوله
أن خطأه ثابت من أن سيارة مرت بسرعة وبسبب هذه السرعة صدم المجنى عليه ولم
يتمكن من مفاداته ، لا تكون مستندة إلى أصل صحيح ، إذ ليس في شهادة
هؤلاء الشهود ما يصور الحالة التي كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت وقوع
الحادث .

[طعن رقم ١٨٤٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ مجموعة القواعد ج٢
بند ٤٥ ص ٩٤١].

* إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل الخطأ ، قد استدل على خطأ المتهم بإسراعه فى قيادة السيارة ، بقوله إن المتهم قد قرر أنه رأى المجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار ، وهى مسافة كانت كافية لتفادى الحادث بالالتحرف إلى جانب الطريق الخالى لو لم يكن مسرعاً ، وكان ما ساقه الحكم فى شأن مسألة الأربعة الأمتار ، لا يكفى لبيان ركن الخطأ ما دام لم يستظهر مدى السرعة التى كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها ، ولم يبين كيف كانت هذه المسافة فى الظروف التى وقع فيها الحادث لتفاديه ، وما هى السرعة التى تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك ، فهذا من الحكم قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

[طعن رقم ٥٩٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٨/٣/١٩٥٣ . مجموعة القواعد . ج٢ بند ٤٧ ص ٩٤١]

* إذا كان كل ما أثبتته الحكم من خطأ الطاعن ، هو أنه لم يستعمل آلة التنبيه ولم ينتبه لنداء والد المجنى عليه إذ حاول لفت نظره لوجود ابنة الطفل وصدمة بعجلة السيارة الخلفية من الجهة اليمنى ، ثم استدل بما ظهر من المعاينة من وجود آثار احتكاك بالحائط بارتفاع نصف متر وهو المكان الذى وقع به الحادث ، فهذا الذى أثبتته الحكم غير كاف فى بيان واقعة الدعوى بما يتضح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان المجنى عليه قبل الحادث ، وهل كان فى استطاعة الطاعن أن يراه قبل اصطدامه بمؤخر السيارة . لذلك فإنه يكون قد شابه قصور يعيبه بما يستوجب نقضه .

[طعن رقم ٦١٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٣ . مجموعة القواعد . ج٢ بند ٤٨ ص ٩٤٢]

* متى كان الحكم إذ قضى بادانة المتهمين فى جريمة القتل الخطأ قد أقام قضاءً على أساس أن كسارى كل عربة من عربات الترام مسئول عما يحصل فى العربة الأخرى غير التى عهد إليه العمل بها ، دون أن يعين أساس هذه المسئولية ومداها وهل هناك تعليمات من إدارة الترام فى هذا الصدد تجعل المتهمين مسئولين عن كلتا العربتين فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه .

[طعن رقم ٤٢١ سنة ٢٤ ق جلسة ٤/٥/١٩٥٤ مجموعة القواعد . ج٢ بند ٤٩ ص ٩٤٢] .

* متى كان الحكم لم يستظهر سلوك المظنون ضده الأول (المتهم) أثناء قيادة السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه، وما إذا كانت الظروف والملاحظات تسمح له أن يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التي أمامه ليتبين مدى الحيلة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها، ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكنه بهلها، والقدرة على تلاقي الحادث من علمه وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية. فإنه يكون مشوباً بالقصور.

[طعن رقم ٥٣ لسنة ٢٤٢٠٠٠ جلسة ١٢/٥/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٩٢١].

* لما كان الحكم المظنون فيه قد خلص إلى ادانة الطاعن وهو شرطى من اعترافه بأن شاهد المجنى عليه يسرق صندوق كرتون ويجرى به فطلب منه الوقوف فألقى بالصندوق وحاول الهرب وأخرج من جيبه مطرأة وهدده بها إن جرى خلفه فأخرج سلاحه لإطلاق عيار نارى منه فى الهواء للارهاب إلا أنه انزلت قدمه فأصاب العيار المجنى عليه ... لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه إذ دان الطاعن بناء على ما قرره من أن العيار الذى أطلقه أصاب المجنى عليه وذلك بسبب عدم احترازه وعدم اتباعه التعليمات الخاصة ، دون إيضاح لهذه التعليمات ووجه مخالفة الطاعن لها وقت الحادث ودون أن يعنى ببيان كيف كان عدم الاحتراز وعدم اتباع التعليمات سبباً فى وقوعه، فإنه لا يكون قد بين عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن، فضلاً عن أن الحكم المظنون فيه مع تحصيله واقعة انزلاق الطاعن وقت إطلاقه العيار النارى وتداخلها فى إصابة المجنى عليه به، أغفل بحث مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلاقي وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام ركن الخطأ الذى دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم - بعدم توافره وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وفى عدم تعرض الحكم له ليقول كلمته فيه قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه والإحالة.

[طعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٤٨٠٠٠ جلسة ١١/٥/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٥٩٤].

مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسيارة للسيارة والفرار من اصطدام المجنى عليه بهجانب السيارة أو سقوطه على الأرض. لا يوفر عنصر الخطأ. تسبب معيب .

لما كان من المقرر أنه يجب لصحة الحكم فى جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث وكانت رابطة السببية

كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومسأله عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر، كما أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاجداث النتيجة، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت عنصر هذا الخطأ ، إذ لا يوفره مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسرينة والفرامل واصطدام المجنى عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض ، دون استظهار كيفية وقوع الحادث ، وبحث موقف المجنى عليه الذى كان مندفعاً من الطريق الجانبي وكيفية سلوكه ، ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة المتهم قائد السيارة فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلاقى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

[طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٨ س ٢٤ ص ٢٠٩] .

إقامة الحكم قضاء على ثبوت ركن الخطأ على ما لا سند له من الأوراق بطلانه لإبنتائه على أساس فاسد . مقال للتسبيب المعيب .
لما كان البين بما حصله الحكم من التقرير الفنى الذى اعتمد عليه وما شهد به المهندس الفنى - واضع التقرير - أمام المحكمة الاستئنافية، أنه لا يستطيع الجزم بما إذا كان عدم صلاحية السيارة قيادة الطاعن كان قائماً بها قبل وقوع الحادث أم كان نتيجة له، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تجزم بما لم يجزم به التهرب فى هذا الشأن، وكان ما انتهى إليه الحكم من توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن لثبوت عدم صلاحية السيارة قيادته فنياً قبل الحادث لا يرتد إلى أصل ثابت من التقرير الفنى أو من شهادة المهندس الفنى فى هذا الخصوص، فإن الحكم إذ أقام قضاءً على ما لا سند له من أوراق الدعوى يكون باطلاً لإبنتائه على أساس فاسد ولا يغنى عن ذلك ما ذكره من أدلة أخرى.

[طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ص ٥٤٢] .

خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يستغرق خطأه .
عدم استظهار الحكم مدى تدخل كل من الخطأين فى وقوع الضرر . قصور .
وبحث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى أخذاً بأقوال الشاهدين و وما جاء بحضور المعاينة بما مجمله أن المجنى عليه كان قادماً بسيارته من شارع فرعى ووقف بها فى منتصف الشارع الرئيسى

وقت قدوم سيارة المطعون ضده الأول وعلى مسافة ثلاثة عشر أو خمسة عشر متراً قصدت السيارة قيادته سيارة المجنى عليه في جانبها الأيمن ولم يكن الأصدام مقصوداً على المقدمة، ثم أقام الحكم قضاءً بالبراءة ويرفض الدعوى المدنية على أن المجنى عليه هو المخطئ لظهوره في طريق السيارة قيادة ذلك المطعون ضده، فجأة وعلى مقربة منها، وأنه لا ينال من ذلك آثار التفرامل الطويلة خلف هذه السيارة لأنه - مع التسليم بأنه كان مسرعاً - فإن هذه السرعة لم تكن لتؤدي إلى وقوع الحادث لو لم يعترض المجنى عليه طريقها. لما كان ذلك وكان يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه، فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر، كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول أثناء قيادته السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيلة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كانا في مكنته بهذلهما والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركني الإهمال ورابطة السببية، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتقصير بما يعيبه ويستوجب النقض.

[طعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ص ٢٥ من ٤٨٣].

* يصح في القانون وقوع خطأ من شخصين أو خطأ مشترك، كما أن خطأ المضرور بفرض ثبوته لا يرفع مسئولية غيره الذي يقع الخطأ من جانبه وإنما قد يخففها، إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور كان العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه، وأنه بلغ درجة من الجسامه بحيث يستغرق خطأ غيره، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية المطعون ضده لمجرد تركه سيرته مضطراً إثر انفجار إطاراتها وفي حيازة الحمال، ولم يناقش باقى عناصر مسئوليته في ترك السيارة بالطريق العام المرصوف في وقت يدخل فيه الليل ودون إضافة النور الخلفي للمقطورة عند تركها، وهي مسئولية لا يدفعها قالة الحكم بأن اتخاذ الاحتياطات كان لزاماً على الحمال، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالتقصير وبالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة.

[طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ص ٢٥ من ٤٨٦].

السير بالسيارة على الإفريز أو إلى الخلف. يوجب على قائدها الاحتراز والتبصر. استعانته في ذلك بآخر لا يخفى عن هذا الواجب. مثال لتسبيب معيب للقضاء بالمرأة.

من المقرر - وفق قواعد المرور - أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة، ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر، ومفروض عليه تزويدها برآه عاكسة متحركة تمكنه من كشف الطريق خلفه، لما كان ذلك فإن السير بالسيارة على إفريز الطريق أو إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر للإستيثاق من خلو الطريق مستعينا بالمرأة العاكسة، ومن ثم فليس يرفع عنه ذلك الواجب استعانته بآخر، لما كان ذلك وكان الحمال الذي عول عليه المطعون ضده، إنما كان أمام السيارة وإلى يمينها، في حين كان الطاعن يرتد إلى الخلف واليسار، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر ذلك الذي أسفرت عنه المفردات المضمومة وسلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة للخلف فوق الإفريز وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بذلك ليتبين مدى الحيطة الكافية التي كان عليه اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان عليه بهذلهما لتلافي الحادث، وأثر ذلك على قيام ركن الخطأ ورابطة السببية، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتقصير.

(طعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ ص ٢٦ من ١٩٤).

بيان وجه الخطأ الذي وقع من المتهم بصورة كافية. صحة الحكم. أمثلة لتسبيب سائق على توافره.

* إذا كان الحكم قد تحدث عن خطأ المتهم في قوله "إنه ثابت من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان في مكان ضيق وعدم احتياطه بالتهمل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمح للسيارة بسرعة وعرضه لا يزيد على عدة خطوات" فإن ما قاله الحكم من ذلك كاف في بيان توافر ركن الخطأ.

[طعن رقم ٦٤٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤. مجموعة القواعد. ج ٢ بند ٤١ ص ٩٤.]

* إذا كان مؤدى ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة في خروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادي الصدام، وأنه لم يطلق آلة التنبيه، وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه، كما قادها بسرعة وقت خروجها من

المرسى مع أنه كان من المتعين وهو يسير بها يؤخرتها أن يسير ببطن حتى يستقيم خط السير ويكون الطريق مرئيا، فإن ما تقدم يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ.
[طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ من ٢٠ ص ١٠٢].

* لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن بقوله "أنه يتمثل فى قيادته السيارة الرميس بحالة ينجم عنها الخطر إذ أخذنا بأقوال الشاهدين سالف الذكر وأقوال هذا المتهم نفسه، فإنه كان يتعين على الأخير عند مواجهته بسيارة أخرى تبادل الإشارات الضوئية ليلا أن يضع فى حسبان ظروف الطريق وملابساته من الجانب الذى يلتزمه، ولو أدى الأمر أن يتوقف عن السير أو تهدئة السرعة إلى الحد الذى يضمن معه الأمان. أما وأنه ظل سائرا بذات السرعة رغم الإشارات الضوئية العاكسة وما تسببه من إبهار للبصر للشخص العادى حالة كونه عليم يمثل هذه الظروف بحكم خبرته فهذا هو الخطأ يعينه". فإن هذا الذى أورده الحكم سائق فى العقل والمنطق ويكفى لحمله، وما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارتها.
[طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ص ١٥٥٢].

* إذا كان الحكم قد خلاص فى منطق سائق وتدلليل مقبول الى أن الطاعن لم يقلل من سرعته إذا كومه التراب التى كانت تعترض طريقة عند محاولة مفاداتها، فضيق الطريق على السيارة القادمة من الاتجاه المضاد مما تسبب فى وقوع الحادث وهو ما يوفر ركن الخطأ فى جانبه ومن ثم فإن منع الطاعن فى هذا الوجه لا يكون له محل.

[طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٦ من ٣١ ص ١٥٤].

* متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ركن الخطأ واثبت فى حق الطاعن بقوله "أن الثابت فى يقين المحكمة أن المتهم المقدم رئيس وحدة مطافئ أسبوط كان يقود السيارة رقم ١ مطافئ أسبوط وقت ارتكاب الحادث وأن التهمة المستندة إليه ثابتة فى حقه من أقوال الشهود والمصاب، ذلك بأنه لم يتخذ الحيطة اللازمة عند انحرافه بالسيارة قيادته من شارع ... إلى شارع وأنه لم يهدئ السرعة بالإضافة إلى أنه لم يحسن القيادة ولا يحمل رخصة، وأنه قاد السيارة بحالة ينجم عنها الخطر مما أدى إلى اصطدامه بالمجنى عليهما وأحداث أصابتهما

[م ١١ القتل بالإصابة الخطأ]

المبينة التقرير الطبي والتي أودت بحياة واصابة شقيقها، وأنه حسب أقوال الشهود كان يقود السيارة بسرعة ٤٠ كيلو مترا في الساعة، وأن المحكمة تأخذ من أقوال الشهود جملة وتفصيلا حقيقة مؤداها أن التهمة ثابتة في حق المتهم بجميع أركانها من خطأ وضرر وتوافر سببية بينهما" ثم أضاف قوله أن "السرعة التي تصلح أساسا للمسألة الجنائية في جرمي القتل الخطأ والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات وظروف المرور وزمانه ومكانه، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح". فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى أن الطاعن كان يقود السيارة في ظروف كان يتحتم عليه فيها الاقلال من سرعته عند دخوله من شارع إلى شارع آخر كان به المجنى عليهما مما ترتب عليه أن اصدم بهما وأحدث بهما الاصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة المجنى عليها الأولى واصابة المجنى عليه الثاني، وهو ما يوفر قيام ركن الخطأ في جانب الطاعن.

[طعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ من ٣٣ ص ٤٠٠]

كفاية اثبات الحكم وكن الخطأ أخذا بشهادة الشهود وما ثبت من معاينة محل الحادث. لا يعيبه اعراضه عن أقوال شاهد النفي. مثال تسبيب غير معيب.

إذا كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت ركن الخطأ في جانب الطاعن أخذا بشهادة العاملين ، اللذين كانا يرافقان المجنى عليهم من أنهم أثناء قيامهم بالعمل في بئر المجارى الكائن بالطريق العام محل الحادث وقد قاموا بإشعال النيران بالأوراق وقطع القماش القديمة كما وضعوا عربة اليد الخاصة بأدواتهم قبل محل الحادث وذلك لتنبيه قائدي السيارات العابرة إلى منطقة عملهم ولكن دهمتهم سيارة الطاعن في حين أن ما سبق من سيارات كانت عند مرورها بتعدد عن هذا المكان. وبأن هذه الأقوال تأيدت بما ثبت من معاينة محل الحادث من وجود الأعشاب والأقمشة القديمة وهي مشتعلة بالنار، لما كان ذلك، وكان لا تثريب على المحكمة أن هي عرضت عن أقوال شاهد النفي ما دامت لا تثق بما شهد به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقواله طالما أنها لم تستند إليها، ولأن في قضائها

بالادانة لأدلة الثبوت التي أورتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هذا الشاهد فأطرحتها. ومن ثم فإن متعنى الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز أثارته أمام محكمة النقض .
[طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٧٨] .

عدم ذكر الحكم اللائحة أو النص القانوني الذي خالفه المتهم لا يعيبه .
ما دام الثابت أن قرار المديرية في شأن قيادة السيارات ومواقفها وأجورها بالبندر الذي وقع فيه حادث القتل الخطأ بصدمة المجنى عليه بسيارة يقضى بوجوب قيادة السيارات في هذا البندر بسرعة لا تزيد على ثمانية كيلو مترات في الساعة، وما دام هذا القرار قد حصل نشره بالجريدة الرسمية، فإن قول الحكم "إن المعالجة التي أجرتها المحكمة تؤكد اسراع السيارة مع ملاحظة أن السير في المدن لا يصح أن يزيد بحال من الأحوال على عشرين كيلو مترا في الساعة" ذلك لا خطأ فيه ولا يصح النعي عليه أنه لم يذكر اللائحة أو النص القانوني الذي استند إليه في ذلك.

[طعن رقم ٣٩٩ سنة ٢٠ ق جلسة ٢/٥/١٩٥٠ مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥ ص ٩٤٢] .

إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث. كفايته للتلليل على قيام رابطة السببية.
متى كان ما أورده الحكم سديدا وكافيا لبيان أوجه الخطأ التي أثارها المتهم، وكانت من بين الأسباب التي أدت إلى تصدع الحائط المشترك وانتهيار المنزلين على من فيهما من السكان و وفاة البعض وإصابة الآخرين، فإن هذا ما يتوافر به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب عليها المتهم بحسب ما هو معرفة به في القانون.

[طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ٣/٢/١٩٦٩ س ٢ ص ١٩٢] .

ليس للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الخبير الفني إلى معلومات شخصية . عليها استجلاء الأمر بالاستمئانة بشيوره من أهل الخبرة . مثال جريمة القتل الخطأ .

من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الخبير الفني إلى معلومات شخصية، بل يتعين عليها إذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير في

هذا الشأن، أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحتة التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها، ولما كان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن ما استند إليه الحكم في توافر ركن الخطأ في حق الطاعنين من الجزم بأن ثمة خلافا سابقا قد ظهر في البناء لم يبادر الطاعنون باصلاحه، يخالف ما شهد به مدير الأعمال الهندسية أمام المحكمة، من أنه لا يستطيع نفى أو اثبات ظهور الخلل في تاريخ سابق عن الحادث، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة.

[طعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧١/١/٣١ ص ٢٢ من ١١٩]

انتفاء الخطأ من جانب المتهم. يكفي الشك في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. المحكمة غير ملزمة ببيان الواقعة الجنائية التي تقضى فيها بالبراءة. أو الرد على كل دليل من أدلة الاتهام.

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالغاء الحكم الاستثنائي وبراءة المطعون ضده من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية وتضمن التهمة التي أسندتها النيابة للمطعون ضده وطلبها معاقبته بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات والقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣، فإن ما ينهض الطاعن في هذا الخصوص لا سند له، هذا إلى أن القاضى الجنائى عملا بمفهوم المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية، ليس ملزما ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة، كما أنه غير ملزم ببيانها إذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض المقامة من المدعى بالحق المدنى معا، وحسبه أن يكون حكمه مسببا تسببها كافيا ومقتعا، كما أن هذه المادة لا توجب الاشارة إلى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه إلا في حالة الحكم بالادانة، فإذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الاشارة إلى مواد الاتهام - لما كان ذلك وكان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية، إذ المرجح في ذلك إلى ما تطعن إليه في تقدير الدليل - ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصنة واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات، وكان تقدير أقوال

الشهود متروكا لحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها بغير معقب، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن أوردت أقوال شهود الاتبات واستعرضت أدلة الدعوى وأحاطت بكافة عناصرها عن بصر وبصيرة أسست قضاها بالبرائة ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت المستقاة من أقوال شاهدي الاتبات، لتراخيها في الشهادة وعدم الادلاء بها إلا بعد مرور قرابة ثلاثة أشهر من وقوع الحادث ، واطمئنانها - من جهة أخرى - إلى صحة دفع المتهم الذي رجحته، وأخذها بأقوال شاهد النفي واستخلصت أن خطأ المجنى عليه هو الذي أدى إلى وقوع الحادث لعبور الطريق فجأة دون تبصر لحالته، وانتهت إلى انتفاء الخطأ في جانب المتهم الذي كان يسير بسرعة تتناسب وحالة الطريق وعدم امكانه تفادي وقوع الحادث لعدم رؤيته للمجنى عليه الذي اصطدم بالعجلة الخلفية لسيارة. لما كان ذلك وكانت المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبرائة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفالها التحدث عنها ما يقيد أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه إلى ادانة المتهم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي محل.

[طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ من ٣٢ ص ٩٠٧]

تطبيقات قضائية

(ب) السببية

اغفال الحكم ببيان توافر رابطة السببية. قصور

* أن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون خطأ المتهم هو السبب في وفاة المجنى عليه، بحيث لا يتصور أن تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ. فإذا كان ما أوردته الحكم، مع صراحته في أن المتهم كان مسرعا بسيارته ولم يكن ينفذ في البروق، لا يفهم منه كيف أن السرعة وعدم التفخ كانا سببا في أصابة المجنى عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف والملابسات التي وقعت فيها، فإنه يكون قد أغفل بيان توافر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره.

[طعن رقم ٢٦١ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١/١١ مجموعة القواعد ٢٠]

بند ٧٢ ص ٩٤٥ .

* إذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئا عن حصول إصابات بالمجنى عليه نشأت عن التصادم بالسبابة التي كان يقودها المتهم، وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الإصابات، فإنه يكون قد أغفل الاستدلال على ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع وهذا قصور يعيبه.

[طعن ٥١٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥١ مجموعة القواعد ج٢ بند ٧٣ ص ٩٤٥]

* متى كان الحكم وقد دان الطاعن بجريمتى القتل والإصابة الخطأ قد اقتصر على الإشارة إلى إصابة المجنى عليه الثانى بكسر فى عظمى العضد الأيسر دون أن يورد مؤدى التقرير الطبى الموقع عليه، كما فاته أن يبين إصابات المجنى عليها الأولى التى لحقتها من جراء اصطدامها بالسيارة أو أن يدلل على قيام رابطة السببية بين إصاباتهما ووفاتهما استنادا إلى دليل قنئ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر، مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

[طعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٥٩] .

* إذا كانت واقعة الإهمال التى رفعت بها الدعوى على المتهم، هى أنه لم ينتبه إلى وجود المجنى عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار، فإنه إذا كان المجنى عليه قد قصر فى حق نفسه تقصيرا جسيما بنومه على القضبان التى هى معدة لسير القطارات عليها وكان ذلك - لمخالفته المألوف بل للمعقول - لا يمكن أن يرد على بال أى سائق، وكان لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طوال سير القطار فى إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره فى طريقه أشخاص أو أشباح، إذ كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق فى هذه الظروف يكون واجبا عليها - خصوصا وقد تمسك المتهم أمامها فى صدد عدم إطلاق الصفارة بأن اللاتحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه باطلاقها - أن تتحدث فى غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم إطلاق الزمارة وبين إصابة المجنى عليه، فتبين كيف كان واجبا عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة، وكيف كان عدم اطلاقها سببا فيما وقع، وأنه لو كان اطلقها لنتبه المجنى عليه من نومه الذى كان مستغرقا فيه واستطاع النجاة قبل أن يفاجئه القطار ويصيبه ، فإذا هى لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيئا نقضه .

[طعن رقم ٧٢٤ سنة ١٥ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد ج٢ بند ٧٥ ص ٩٤٥]

وجوب تدليل الحكم على قيام رابطة السببية بين اصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل فنى وإلا كان قاصرا .

* متى كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المظنون فيه، بعد أن أورد الأدلة القائمة في الدعوى، خلص إلى أن المحكمة تستخلص من المعاينة ومن شهادة شاحدي الاثبات ومن الكشف الطبي الموقع على المجنى عليها، أن المتهم كان يسير بسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التي تقتضيها ظروف الحادث ودون أن يحتاط لمسير المجنى عليها فأحدث بها الاصابات المبنية بالكشف الطبي والتي أودت بحياتها، وكان يبين من المفردات المضمومة أن التقرير الطبي المقدم في الدعوى قد اقتصر على وصف اصابات المجنى عليها دون أن يبين سببها وصلتها بالوفاة، فإن الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليها استنادا إلى دليل فنى مما يصيبه بالقصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه .

[طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٣٩ ق جلسة . ١٩٦٩/١١/١ . ص ٢٠٤٢] .

* لما كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد اغفل الإشارة إلى الكشف الطبي وخلا من أي بيان عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم وأدت الى وفاته من واقع هذا التقرير الطبي، ولذلك فقد فاتته أن يدلل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته والاصابات التي حدثت بالمجنى عليه وأدت إلى وفاته استنادا إلى دليل فنى فانه يكون قاصرا .

[طعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧ ص ٢٩٦٨] .

استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر. كالمعروف رابطة السببية .

* ان رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب المجنى عليه يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر.

[طعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ مجموعة القواعد ج٢

بند ٧٦ ص ٩٤٥] .

* متى كان الحكم الذى أدان المتهم فى الإصابة الخطأ قد ذكر فيما ذكره عن واقعة الدعوى، أن المتهم أخطأ فى عدم إطلاق آلة التنبيه، فى حين أن الضباب كان منتشرًا مما كان يتعين معه أن يتحرز ويتخذ الحيلة، وخصوصًا أنه رأى المجنى عليه على بعد عشرة أمتار منه، فكان إزاما عليه أن ينبه ويهدئ من سيره، فإنه يكون قد بين ركن الخطأ ببيانا كافيا، أما رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى أصاب المجنى عليه فيكفى لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر، ومتى كان ما أورده المحكمة من أدلة على ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليها، فذلك يتضمن بذاته الرد على أسباب البراءة التى أخذت بها محكمة الدرجة الأولى.

[طعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٠٠٢ جلسة ١٥/٥/١٩٥٠ مجموعة القواعد ج٢ بند

٧٧ ص ٩٤٥]

* إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين (سائقى سيارتين) فى قتل المجنى عليه خطأ، قائلة فى حكمها - بناء على ما أورده من أدلة - بوقوع الخطأ من كل منهما، فذلك منها معناه بالبداية أن الخطأ المستند إلى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة فى حصول الحادث، ولا يقبل الطعن فى هذا الحكم بقوله أنه لم يبين أى الخطأين كان السبب فى وقوع الحادث.

[طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٠٠٢ جلسة ٢٢/٥/١٩٥٠ مجموعة القواعد ج٢

بند ٧٨ ص ٩٤٥]

* بحسب المحكمة أن تبين أن المتهم الذى أدانته فى جريمة القتل الخطأ قد أخطأ، وأن علاقة السببية بين خطئه ووقوع الحادث قائمة وأن تمام الدليل على ذلك.

[طعن رقم ٤٣٢ سنة ٢٠٠١ جلسة ٨/١/١٩٥١ مجموعة القواعد ج٢

بند ٧٩ ص ٩٤٥].

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يقود سيارته فى طريق ممنوع السير فيه، ولم يتخذ أى احتياطات عند اقترابه على مفارق شارع شحليين وهو شارع رئيسي، وكان عليه أن يتريث حتى يتحقق من خلو الطريق، ولكنه اندفع مسرعا دون أن يطلق أداة التنبيه، كما أثبت الحكم الإصابات التى حدثت بالمجنى عليها نتيجة الاصطدام وأن الوفاة قد نشأت عنها، فإنه يكون قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى حدث.

[طعن رقم ٥٢ سنة ٢٠٠٤ جلسة ٢٢/٦/١٩٥٤ مجموعة القواعد ج٢ بند

٨٠ ص ٩٤٦].

* يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذى دانه بالقتل الخطأ وبين إصابته للمجنى عليه باصابات قاتلة، بما يكفى لاثبات قيام هذه الرابطة بقوله "وحيث أن خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله للجهاز التنبيه أو القرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب المجنى عليه".

[طعن رقم ١٨٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٥٦. مجموعة القواعد. ج ٣ بند ٢ ص ٧٤٤].

* متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن دلل تدليلاً سائفاً على توافر الخطأ فى حق الطاعن مما أدى إلى اصطدام الجرار بالمجنى عليها، خلص إلى حدوث اصاباتها التى أودت بحياتها نتيجة هذا الخطأ واصطدام الجرار بها ومرور إحدى اطاراته فوقها، مستنداً فى ذلك إلى دليل فنى أخذ بما أورده التقرير الطبى الموقع على المجنى عليها، وكان ما أورده الحكم من ذلك سديلاً وكافياً فى التدليل على قيام رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى حوسب عنه، فلا محل لما يشير فى هذا الصدد.

[طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧٣٤].

تسبب سائق لتوافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق المجنى عليه بتيار كهربائى.

لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى، وكان تقرير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التى أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق. وإذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص فى منطق سائق وتدليل مقبول إلى توافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق التيار الكهربائى للمجنى عليه الذى أدى لوفاته بقوله: "وبما أنه يبين مما تقدم أن المتهم قاد السيارة متوجلاً بها فى أراضى المعسكر بغير ضرورة ولم يتنبه للعامود الحامل للأسلاك فاصطدمت به السيارة صدمة أدت إلى زحزحة قاعدته وتغير اتجاه الحوامل الحاملة لسلكى الكهرباء، عليه وذلك خطأ من المتهم وقيادته السيارة بحالة ينتج عنها الخطر وليس فى دفاع المتهم ما يصلح نفياً لخطئه - كما أن وفاة المجنى عليه نتيجة من الكهرباء -

بعد إذ سرى التيار فى السلك الشائك بوقوع الأسلاك حاملة التيار عليه فهو ضرر واقع ، ومن ثم توافر فى التهمة المستندة للمتهم قيام الخطأ ووقوع الضرر وبقي أن تعرض المحكمة بالبيان لعلاقة السببية بينهما ... ولما كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن صعق التيار الكهربائى بعد أن سرى إلى السلك الشائك نتيجة قطع الأسلاك وسقوطها على هذا السلك الشائك وهو بطبيعته وبحكم استخدامه معزول عن التيار غير معد لسريانه ، وكان انقطاع أسلاك الكهرباء فى خطوط الشبكة قد نتج عن التماس أسلاك الكهرباء داخل أرض المشروع وهى موصولة به ، فإن الأسباب وإن بدت الوقائع المادية بعيدة فى التداعى إلا أن خطأ المتهم فى صدمه العمود مما أدى إلى زحزة وتماس أسلاكه يصلح لأن يكون سببا ملائما للنتيجة الأخيرة بوقاة المجنى عليه وفقا للمجرى العادى للأمور ، وكانت هذه النتيجة ممكنة وعادية بالنظر إلى العوامل والظروف التى حدثت ، ومن ثم تتوافر رابطة السببية " . فإن ما ينمى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رقم ٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ص ٢٩٣)

تسبب سائق لعواقب السببية بين خطأ المتهم - وهو مهندس مكلف بأعمال الترميم - وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه نتيجة سقوط حجر من المبنى.

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة على المجنى عليه فى قوله "أنه بتشريح جثة المجنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى ثبت وجود كدم رضى بالجانب الأيسر للبطن فى جزئها العلوى بحجمامة ١٠ × ٤ سم والاصابة المشاهدة بالجثة حيوية حديثة من طراز رضى حدثت من المصادمة بجسم صلب راض والوفاة إصابية حدثت من نزيف داخلى وصدمة عصبية مصاحبة نتيجة لتهتك الطحال" كما جاء فى تقرير المفتش الفنى بكتيب كبير الأطباء الشرعيين أن إصابة المجنى عليه حدثت من مصادمة راضة وقعت على منطقة الضلوع السفلى الأيسر والجزء العلوى من الجانب الأيسر للبطن وهى جائزة الحصول من سقوط قطعة من الجبس على جانبه الأيسر على النحو الوارد بأقوال الشهود ولا يتسنى حصولها من سقوطه على الأرض بعد وصوله المستشفى. وهذا الذى أوردته الحكم كاف فى بيان مؤدى هذا الدليل من أدلة الثبوت بما يفسر عنه قالة القصور فى البيان، كما أن

الحكم بعد أن أثبت خطأ الطاعن مما أورده الدكتور الأستاذ بكلية الهندسة فى تقريره من أن الطاعن لم يتوخى فى عمل الاحتياطات اللازمة من حلقات وحواجز حول الأجزاء المعرضة للإنهيار من المبنى محافظة على سلامة الناس مما ينجم عنه سقوط قطعة الجبس على المجنى عليه دليل على توافر السببية مما استبان من تقرير الصفة التشريعية وما أورده المفتش الفنى بكتيب كبير الأطباء الشرعيين فى تقريره، من أن إصابة المجنى عليه حدثت نتيجة سقوط قطعة الجبس على جانبه الأيسر وأن تسلسل الأعراض التى ظهرت على المصاب بعد ذلك تدل على حصول تمزق فى الطحال نتيجة للإصابة، وينتفى معه القول بحصوله من السقوط على الأرض بعد وصوله المستشفى، وأن الوفاة لم تحدث من تسمم غذائى، وإنما هى إصابة نتيجة تمزق الطحال، فإن ما ساقه الحكم من تلك الأدلة السانغة يد على فهم سليم للواقع وتفتن لمجريات الأمور فى الدعوى ولفحص دفاع المتهم بما تندفع به دعوى الفساد فى الاستدلال.

[طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ ص ٢٥ ص ٨].

**تسبب سائق لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم - وهو اخصائى
عميون - والنتيجة وهى فقد إبصار المجنى عليه. نتيجة اجراء جراحة فى
العينين معا.**

لما كان الحكم الابتدائى - فى حدود ما هو مقرر لمحكمة الموضوع من حق فى وزن عناصر الدعوى وأدلتها - قد استظهر رابطة السببية بين الضرر الثابت من خطأ الطاعن وبين ما انتهت إليه حال المجنى عليه من اصابته بالعاهة المستديمة بما أورده من أنه "لو أجرى الفحوص الطبية قبل اجراء الجراحة وتبين منها أن المريض مصاب ببؤرة قيعية لإمتنع من اجراء الجراحة ولو أنه أجرى الجراحة فى عين واحدة لتمكن من تلاقى أى مضاعفات قد تحدث له ولما تسبب فى إفقاده إبصار كلتا عينيه" كما رد على دفاع الطاعن فى شأن انتفاء رابطة السببية بقوله "وحيث أن المحكمة لا تظمن إلى دفاع المتهم من أن ما حدث للمدعى بالحق المدنى إنما جاء نتيجة حساسية اصابته فى عينيه، وهو أمر يخرج عن إرادة الطبيب المعالج، ذلك أنه حتى على فرض أن المريض فقد فاجأته الحساسية بعد الجراحة، فإن ذلك يكون ناشئا من عدم للتأكد من خلو جسده من البؤر الفاسدة قبل اجراء العملية ولو كانت العملية أجريت على عين واحدة لتبين الطبيب ما يمكن تلاقيه من حساسية أو مضاعفات حدثت فى العين الأولى". كما أن الحكم المطعون فيه أورده من تقرير الطبيب

الشرعى الأخير أن خطأ الطاعن على نخط ما سلف بيانه نقلا عن هذا التقرير، قد عرض مورث المظعون ضدهم للمضاعفات السيئة فى العينين معا فى وقت واحد وأن الطاعن يحمل مسئولية النتيجة التى انتهت إليها حالة المريض، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقل الحكم المظعون فيه من ذلك التقرير، فإن مؤدى ما أثبتته الحكم من ذلك أنه قد استظهر خطأ الطاعن ورابطة السببية بينه وبين النتيجة التى حدثت بموت المظعون ضدهم من واقع التقارير الفنية، بما مفاده أن الحالة المرضية لهذا الأخير لم تكن تستدعى الاسراع فى إجراء الجراحة وأن الطاعن - وهو استاذ فى فنه - لما له من مكانة علمية وطول خبرة فنية كان يتعين عليه أن يتوقع حدوث المضاعفات بعين المريض عقب الجراحة التى أجراها له وقد كان من مقتضى حسن التصبر والتحرز ألا يغيب هذا عنه، خاصة فى ظل الظروف والملابسات التى أجريت فيها الجراحة، وهو ما يكفى ويسوغ به تدليل الحكم على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر.

[طعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ق جلسة ١١/٢/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١٨]

عدم الرد على ما تمسك به المتهم من انعدام رابطة السببية. قصور.
ان القانون يستلزم لتوقيع العقاب فى جرائم الاصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذى وقع من المتهم والاصابة التى حدثت بالمجنى عليه، واذن فإذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بانعدام رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه واصابه المجنى عليه، فإنه يجب على المحكمة، إذا لم تر الأخذ بهذا الدفاع، أن تضمن حكمها الرد عليه بما يفنده، وإلا كان الحكم قاصرا.
[طعن رقم ١٧٨٥ سنة ١٣ق جلسة ١/١١/١٩٤٣. مجموعة القواعد. ج ٢ بند ٧٤ ص ٩٤٥].

الدفع بانقطاع رابطة السببية لخطأ الغير الذى لا يتوقعه المتهم.
دفاع جوهري . يتعين للمحكمة أن تعرض له.
* من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساألته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر، وأن خطأ الغير - ومنهم المجنى عليه - يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني، وكان كافيا بذاته لاجداث النتيجة. ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين ما عزى إليه من

خطأ بوصفه حارسا على العقار، من تركة المصعد يعمل دون اصلاح عيوبه، وبين ما لحق المجنى عليه من ضرر تأسيسا على أن الحادث إنما نشأ بخطأ المتهم الآخر، وهو عامل المصعد، فضلا عن خطأ المجنى عليه وذويه على النحر الذي فصله في وجه طعنه، وأن كلا من هذين الخطأين بالنظر لجسامته وغرابته يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادي للأمور، وما كان للطاعن بوصفه حارسا على العقار أن يتوقعه أو يدخله في تقديره، حالة أنه لم يقصر في صيانة المصعد، بل أناط ذلك بشركة مختصة بأعمال المصاعد وصيانتها، وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئوليته الجنائية والمدنية، وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له بما يدل على أنها كانت على بينة من أمره، محيطه بحقيقة مبناه وأن تقسطه حقه ايرادا له وردا عليه. وذلك بالتصدى لموقف كل من المتهم الثانى فى الدعوى والمجنى عليه وذويه وكيفية سلوكهم وأثر ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزو للطاعن أو انتفاؤها، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يتعين معه نقضه.

[طعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٩ م. ٢ ص. ١٢٧].

* لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قد أثار دفاعا مؤداه، أن للمصعد عاملا مختصا بتشغيله ومسئول عن أى خلل أو عطل يكشف فى المصعد وعليه أن يوقفه عن العمل حتى يتم اصلاحه، وقد عزى هذا العامل الحادث إلى عطل مفاجئ بكالون باب المصعد أدى إلى إمكان فتحه رغم عدم وجود الصاعدة، وأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذى يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادي للأمور، وما كان للطاعنين أن يتوقعاه حالة كونهما لم يقصرا فى صيانة المصعد، وأن المهندس الخبير ليس مختصا فى شئون المصاعد وقد أثبت ذلك بنفسه فى تقريره، وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماه ولم يقسطه حقه بما ينحسم به أمره، ولم يمن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه، بل أطرجه جملة ورد عليه بما لا ينفيه، يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه.

[طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣/١١/١٩٧٤ م. ٢٥ ص. ٧٠ أ.]

* ادعاء المتهم بانتفاء رابطة السببية بقوله أن المجنى عليه تسلسل إلى حمام السباحة بملابس السباحة وسط السباحين وتوجهه إلى الجزء العميق من الحمام رغم سبق تحذيره. دفاع جوهرى يوجب على المحكمة أن تعرض له. لما قد يترتب على ثبوته انتفاء المسؤولية.

مضى كان يبين من المفردات المنضمة أن الطاعنين كانا قد دفعا - لدى المحكمة الاستثنائية - بانتفاء رابطة السببية بين ما قد يمكن نسبته للطاعن الأول من خطأ وبين وقوع الحادث، إذ أن خطأ المجنى عليه وحده هو الذى أدى إلى وقوع الحادث مما من شأنه أن يقطع هذه الرابطة، ذلك أنه تسلسل إلى حمام التادى خلسة دون أن يكون معه تصريح بدخوله وكان مرتديا ملابس الإستحمام ونزل إلى المياه وسط السباحين وتوجه إلى الجزء العميق من الحمام على الرغم من أن الطاعن الأول كان قد حذره من ذلك فى اليوم السابق، ورغم أنه لا يجيد السباحة وأن الطاعن الأول قد بذل أقصى ما فى استطاعته بأن سارع إلى النزول خلفه بمجرد أن لاحظ أنه غطس ولم يظهر وأخرجه من المياه وأجرى له التنفس الصناعى، ولما لاحظ سوء حالته قام بنقله إلى المستشفى إلا أنه توفى، وما كان بوسع أى شخص آخر فى مكانه وظروفه أن يمنع وقوع الحادث، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل بعض هذا الدفاع بقوله أن الطاعنين دفعا بانتفاء الخطأ فى جانب المتهم وأنه إذا وجد خطأ فيرجع إلى المجنى عليه لتسلسله إلى الحمام وإلقائه بنفسه فى الماء وسط زحام من السباحين ، وقد أطرح الحكم هذا الدفاع بقوله: إن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ودا كافيا تأخذ المحكمة به أسبابا لها، ولما كان ما تقدم، وكان من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل خطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومسايلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور، وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة فقد كان يتعين على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعنين كاملا وتلم به إلماما شاملا بجميع عناصره وتدللى برأيها فيه وتبين مدى أثره على توافر رابطة السببية، لأنه كان دفاعا جوهريا لما قد يترتب على ثبوت صحته مع انتفاء مسؤولية الطاعن الأول جنائيا ومدنيا مما يستتبع عدم مسؤولية الطاعن الثانى، ولا يكفى فى الرد على ذلك الدفاع مجرد التعقيب عليه بأن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه، طالما أن ذلك الحكم بدورة، وإن كان قد استظهر خطأ الطاعن الأول، إلا أنه لم يكن قد عرض لذلك الدفاع ولم يبد رأيه فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصرا بما يعييه ويوجب نقضه .

[طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ من ٢٥ ص ٧٨٧].

تمسك المتهم بأن سبب الحادث هو وجود سيارة نقل كانت تقف على
يمين الطريق مغطاة الأنوار الخلفية ولم يرها إلا فجأة فانهرف ووقع
الحادث. دفاع جوهرى يترتب على صحته انتفاء المسؤولية. عدم التعرض
له قصور.

إذا كان الثابت من مطالعة المفردات أن الطاعن قرر بمحض الشرطة فور وقوع
الحادث أن سببه يرجع إلى وجود سيارة نقل كانت تقف على يمين الطريق مغطاة
الأنوار الخلفية، لم يرها أثناء سيره إلا على بعد أمتار قليلة، فاضطر إلى
الانحراف يسارا قليلا ليفادى الاصطدام بها، فصدمته سيارة نقل كانت قادمة من
الاتجاه المضاد، كما يتبين أن محامى الطاعن تمسك بهذا الدفاع فى مذكرته المقدمة
إلى المحكمة الاستئنافية والتي أذنت بتقديدها فى فترة حيز القضية للحكم، فإن
الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع لقول كلمته فيه، مع أنه دفاع جوهرى
قد يترتب علي ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية، يكون قاصرا قصورا
معيبا ويستوجب نقضه.

أطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ من ٢٥ ص ٦٣٢.

**طلب المتهم ضم دفاتر المرور لتليلا على عدم مروره فى الطريق الذى
وقع فيه القتل الخطأ. دفاع جوهرى. يوجب إجابته أو تفنيده.**

متى كان الدفاع عن الطاعن قد قصد من طلب ضم دفاتر المرور أن تتحقق
المحكمة من أن الطاعن لم يمر بسيارته فى الطريق الذى وقع به الحادث ساعة وقوعه
وأنه كان يعمل فى طريق آخر، وكان هذا الطلب - فى خصوص الدعوى المطروحة -
هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه باظهار الحقيقة فيها بما يوجب على المحكمة إجابته
أو الرد عليه بما يفنده، ولما كان الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف - الذى اعتنقت
المحكمة الاستئنافية أسمايه - لم يعرضا لهذا الدفاع الجوهرى أصلا. فإن الحكم
المطعون فيه يكون معيبا فى التسبب والإخلال بحق الدفاع.

أطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ ص ٣٦٤.

**طلب المتهم اجراء تجرمة اللحام المستخدم فى جهاز ربط المقطورة
بالسيارة النقل. لبيان مدى تأثير نوع اللحام الذى استعمل على قوة
تحمل السامير. دفاع جوهرى وممتنع . عدم مناقشته قصور وإخلال بحق
الدفاع .**

* لما كانت المحكمة قد التفتت عن طلب اجراء تجرمة اللحام الذى صمم عليه

الدفاع عن الطاعتين في مذكرته المقدمة في الميعاد بتصريح منها بعد حجز الدعوى للحكم، والذي سبق التمسك به أمام محكمة أول درجة ولم تقل كلمتها فيه، مع أن هذه المذكرة لم يسبقها أى دفاع شفوي، وعلى الرغم من أن الحبير المنتدب ذاته قد صرح بأنه ليس خبيراً في اللحام وأن الخطأ في اللحام الذي قال به هذا الخبير هو الدعامة الوحيدة التي استندت إليها المحكمة - في حكمها المطعون فيه - في إثبات الخطأ في حق الطاعتين جميعاً. ولا يغير من ذلك ما أسنده الحكم إلى الطاعن الثاني من خطأ آخر يتمثل في أنه قاد السيارة دون أن تزود مقطورتها بسلاسل - أى رباط إضافي - إذ أن هذا الرباط الإضافي (جنزير أو سلسلة حديد) على ما يبين من المادتين ٥٧، ٥٥ من قرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - الذي وقع الحادث في ظله - وإن كان الأصل فيه أنه ليس وسيلة إلزامية في هذا القرار بالنسبة لمثل المقطورة سالفة الذكر - التي أثبت الحكم المطعون فيه أن وزنها فارغاً ٥.٧٥ طناً - وإنما كان يكتفى به كهديل الوسيلة القرملية الإضافية، التي يجب توافرها لتكفل إيقاف المقطورة في حالة حدوث انفصالها عن القاطرة أثناء السير، إذا كان وزن المقطورة أقل من ٢٥ كيلو جراماً، إلا أن الحكم قد قام - على ما كشف عنه منطقة في مدوناته سالفة البيان - على أن الخطأ في لحام رؤوس المسامير المستخدمة في جهاز الربط كان يفرض على الطاعن الثاني عدم قيادة السيارة إلا إذا زودت مقطورتها بالرباط الإضافي المشار إليه، مما مفاده أن مسألتته عن تخلف هذا الرباط إنما جاءت نتيجة مترتبة على الخطأ في اللحام. لما كان ذلك. فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض للرد على طلب إجراء تجربة اللحام بما يفيد أنه قد قام بالموازنة بين تقرير الحبير المنتدب الذي أخذ به وبين التقرير المقدم من الحبير الاستشاري - في خصوص هذه المسألة الفنية البحث - وما يوفق بين ما أقام عليه قضاء من الخطأ في اللحام وبين ما صرح به الحبير المنتدب الذي قال بهذا الخطأ من أنه ليس خبيراً في اللحام، فإن الحكم - فضلاً عما شابه من قصور في التسييب - يكون معيباً بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

[طعن رقم ١٣.٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ ص ١١٣].

الدفاع بأن خطأ المجنى عليه هو سبب الحادث. دفاع جوهرى. عدم تحميله والرد عليه. قصور

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء « بادانة الطاعن على أنه استعمل قرامل قوية فى إيقاف السيارة النقل قيادته المحملة بالزلط مما أدى لسقوط المجنى عليه تحت العجلات الخلفية للسيارة، ودون أن يعرض البينة لدفاع الطاعن القائم على أن خطأ المجنى عليه بجلوسه فى مكان غير مأمون ارتضاء لنفسه هو الذى أدى إلى إختلال توازنه وسقوطه من فوق السيارة أبان وقوفها وذلك على نحو يكشف على أنه قد أطرجه وهو على بينة من أمره مع أنه يعد - فى صورة الدعوى الماثلة - دفاعا جوهريا كان لزاما على الحكم أن يحصه ويرد عليه بما يفنده لما ينبنى على ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بقصور فى التسبيب يوجب نقضه.

[طعن رقم ٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ من ٢٧ ص. ٤٤.]

طلب اجراء معاينة لمكان الحادث للتحقق من استحالة نسبة الخطأ إلى المتهم . دفاع جوهرى على المحكمة إجابته أو الرد عليه بما يفنده.

من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هى تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع، بل إن له إذا لم يسبقها دفاع شفوى أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى والمتعلقة بها. ولما كان الدفاع قد تعدد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من استحالة نسبة الخطأ إلى الطاعن المتمثل فى عدم إعطاء إشارة للترام بالوقوف لبعد المسافة بين مكان التحويلة وبين محطة هذا الترام، وقد قدرتها النيابة فى محضر المعاينة بتسعين خطرة، وكان هذا الطلب - فى خصوص الدعوى المطروحة - هو من الطلبات الجوهرية لتعلقه باظهار الحقيقة فيها مما يوجب على المحكمة إجابته أو الرد عليه بما يفنده، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى أصلا، فإنه يكون مشويا بالقصور والإخلال بحق الدفاع الذى يعيبه.

[طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ من ٢٢ ص. ٧٧٣.]

حق المحكمة فى رفض طلب مناقشة المهندس الفنى متى وضحت الواقعة لديها وكان الطلب غير منتج.

لما كان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن لم

يطلب سماع شهادة المهندس الفنى، وكانت محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لاجرائه، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الطلب وأطرحه لما ثبت لدى المحكمة من المعاينة من أن التلفيات قد حدثت بسيارة الطاعن بعد اصطدامها بالسيارة الأخرى وأن وقوعها بعد ذلك على يمين الطريق متصور مع طبائع الأمور، وكان المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى، فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة، وهو ما أوضحت فى حكمها بما يستقيم به إطرار ذلك الدفاع. فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد.

[طعن رقم ١٨.٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧ ص ٢١٥].

تمسك المتهم بعدم اختصاصه باصلاح أو تركيب أبواب أكشاك الكابلات محل الحادث وإنها متروكة بقسم الصيانة بالمؤسسة التى يعمل بها وتقديمه الدليل على ذلك. دفاع جوهرى. سكوت الحكم عنه إيرادا وردا. قصور.

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعن الذى أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يركز على أنه يختص بالأعمال الفنية الكهربائية فقط وأن إصلاح الأبواب من اختصاص المسئولين بقسم الصيانة، وأنه أخطر هذا القسم لاصلاح وتركيب أبواب الكشك محل الحادث فى تاريخ سابق على وقوعه، وقدم حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها التعليمات الصادرة من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء. المنظمة لأعمال صيانة أكشاك الكابلات وتمسك بدلالة هذه المستندات فى نفى ركن الخطأ عنه، فإن هذا الدفاع يعد دفاعا جوهريا يبنى عليه لوصح تغير وجه الرأى فى الدعوى، وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة قد قضت بادانة الطاعن دون أن تلقى بالا إلى هذا الدفاع فى جوهره، ولم تواجهه على حقيقته ولم تنظر إلى فحواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه، بل

سكتت عن الرد عليه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور المبطل له - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مؤدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه، ولم يبين إصاباته وصلتها بوفاته استنادا إلى دليل فنى فإنه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار رابطة السببية بما يوجب نقضه والاحالة.

[طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٤٨ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧٤٦]

عدم تمسك المتهم باتعدام رابطة السببية لا يلزم المحكمة بالرد عليه. متى كان الثابت بوجه النعى أن المتهم لم يصّر على منازعته فى قيام علاقة السببية أمام المحكمة الاستئنافية، كما خلا محضر جلسة تلك المحكمة من أى دفاع بشأن انتفاء هذه العلاقة، فإن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يكون لما ينعاه المتهم بهذا السبب محل .

[طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٠١]

تمسك المتهم بعدم إعلائته بقرار الهدم إلا غداة إنهيار المنزل . دفاع جوهري . مثال لتسبيب معيب فى هذا الشأن .

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى أستندت إليها المحكمة، وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مضمون القرار الصادر بترميم المنزل، والجهة الأمرة به، وتاريخ إصداره، والمهلة المحددة لتنفيذه، ولم يواجه دفاع الطاعن بعدم إعلائته بهذا القرار إلا غداة إنهيار المنزل، مع أنه جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح قد يتغير وجه الرأى فى الدليل الذى أخذ به الحكم فى الأدانة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة .

[طعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٤٧ .]

خطأ المجنى عليه بقطع رابطة السببية معى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة. مثال لتسبيب معيب.

من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة، ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن إلا أنه أغفل كلية التصدى إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وإلى دفاع الطاعن الذى بناء على أن المجنى عليه اندفع فجأة تجاه السيارة فاصدم بها، ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها

الحدث على تلاقى إصابة المجنى عليه ، وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاءها. فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم يكون مشرباً بأقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

[طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠٠٠ جلسة ١١/٨/١٩٧٠ ص ٢١ من ١١٠٦٩] .

التحريرات وحدها لا تصلح أن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت تهمة القتل الخطأ .. مثال تسبیب معيب.

لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضى بأدانة المتهم أو ببراءته صادراً فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره، ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه، وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة، ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة أن ضابط المباحث شهد بأن تحرياته دلت على أن الطاعن مرتكب الحادث على الصورة التى أوردتها فى أقواله بياناً للواقعة، ولم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدى الى صحة ما انتهى إليه من أن الطاعن هو مرتكب الحادث، فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لاحتمالات الصحة والبطان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساد ونتاجه فى الدعوى أو عدم انتاجه، ولا يجوز فى ذلك ما قاله الحكم بما لم يقل به الضابط أن تحرياته قد استقاها "من ألسنة الناس المتواترة على الصدق" إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يكشف عن دليل يعينه تحققت المحكمة منه بنفسها، وإذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحرية، لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها، فإن ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يعمين نقضه والإحالة .

[طعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٢٠٠٠٠ جلسة ١٧/٣/١٩٨٣ ص ٣٤ من ٣٩٢] .

الفصل الرابع

تطبيقات عملية للخطأ

قد نحيط ببعض صور الخطأ اعتبارات عملية هامة، تجعل تقرير المسؤولية فيها مصحوباً بجانب من الصعوبة أو التردد الأمر الذى دفعنا إلى تخصيص هذا الفصل لأهم المسائل الواقعية التى تثير الدقة فى المسؤولية الجنائية. وهى :

١ - أخطاء الأطباء .

٢ - أخطاء الهدم والبناء .

٣ - حوادث السكك الحديدية ووسائل النقل العام

٤ - الحوادث التى تقع من الحيوانات

٥ - حوادث الترام

٦ - حوادث السيارات

٧ - الحوادث التى تقع نتيجة الإهمال فى صيانة واستخدام المال العام.

٨ - الحوادث الناتجة عن إصابة العمل.

وسنعرض لكل حالة من هذه الحالات فى مبحث مستقل .

المبحث الأول

أخطاء الأطباء .

قد يقع من الطبيب أخطاء مباشرة لعمله خطأ مادى، وقد يقع منه خطأ فنى.

الخطأ المادى .

الخطأ المادى هو الخطأ الخارج عن مهنة الطب، أى ذلك الذى لا يخضع للخلاقات الفنية ولا يتصل بسبب بالأسول العلاجية المعترف بها. ومن المتفق عليه أن الطبيب يسأل عن الخطأ المادى فى جميع الأحوال - سواء من الوجهة الجنائية أم المدنية - ومهما كانت درجته من حيث الضعف أو القوة. ومن ذلك مثلاً أن يجرى الجراح جراحته وهو سكران أو مشلول اليد، أو يسلح غير معقم، أو كأن ينسى فى جوف المريض مشروطاً أو ضماداً، أو كأن يتمتع طبيب المستشفى الحكومى عن مباشرة مريض دون مبرر، أو يأمر بإخراجه منه رغم أن حالته تستوجب العلاج، أو قبل أن

يستوفى المدة المطلوبة لعلاج ودون سبب فنى مشروع. ولذا قضى بادانة طبيب عيون لأنه كان يباشر عملية الشعرة لمريض تحرك بفتة، فضره بقبضة يده مرتين على صدره ومرة على رأسه، وكان المريض مصاب بضغط الدم فتوفى من اجتماع العاملين معا، الضرب والمرض، وقد كانت الادانة بوصف الواقعة ضربا أفضى إلى الموت لا قتلا خطأ، على أساس أن الضرب لا يعتبر من الوسائل الطبية المعترف بها فى العلاج، بل يخضع لحكم الجرح أو الضرب إذا صدر من متهم ليس بطبيب^(١). والقواعد التى تحكم الخطأ المادى للطبيب هى ذات القواعد التى تحكم نشاط جميع الأفراد والمتشكلة فى الحيلة والحذر للشخص المعتاد.

الخطأ الفنى .

الخطأ الفنى يقصد به الخطأ المتصل بمهنة الطب، وتتحدد عناصره بالرجوع إلى القواعد العلمية والفنية التى تحدد أصول مباشرة هذه المهنة، وقد يرجع هذا الخطأ إلى الجهل بهذه القواعد أو تطبيقها تطبيقا غير صحيح أو سوء التقدير فيما تنوله هذه القواعد من مجال تقديرى .

وقد ثار الخلاف حول مسئولية الطبيب عن الخطأ الفنى، فذهب رأى إلى عدم مسئولية الطبيب إلا إذا كان الخطأ جسيما، وذهب رأى آخر - وهو الراجح - إلى تقرير مسئوليته عن هذا الخطأ فى جميع الأحوال سواء كان جسيما أم يسيرا^(٢). ووجوب مساامته مدنيا وجنائيا معا عنها جميعا ومهما بدأ الخطأ هينا أم يسيرا. على أنه لا يدخل فى نطاق الخطأ اليسير اختلاف الرأى بين الأطباء، أو الخطأ المشكوك فيه، بل لابد من ثبوت الخطأ على وجه القطع دون الترجيح أو الشك، ذلك أن النصوص القانونية جاءت عامة لم تفرق فى تقرير المسئولية بين خطأ يسير أو آخر جسيم أو بين خطأ مادى وآخر فنى.

واقامة مسئولية الطبيب عن خطئه الفنى اليسير ليس مقتضاه التسرع فى الحكم عليه بمجرد الشك أو الترجيح، لأنه كما سبق القول ينبغى إثبات الخطأ بصفة حاسمة، وذلك إذ خرج - ولو خرجا يسيرا - على قاعدة ثابتة ومسلم بها. فإذا سائر طرقا فنية حديثة أو نظريات مبتكرة فيها قدر واضح من الجديدة، أو تقسم

(١) نقض ١٩٣١/٤/٢٣ المحاماة ص ١٢ ص ١٩٧

(٢) راجع سرد هذه الآراء وحججها ص ٣٧ من الكتاب تحت بند "خطأ المادى والخطأ الفنى"

على أساس من البحث العلمى السليم فإنه يظل يمتأى عن المسئوليتين الجنائية والمدنية معا ، دون أن يرد على ذلك بأنه لا يصح للقضاء التدخل فى المسائل الفنية الصرفة ، فهى تثار فى كثير من القضايا دون أن يعول ذلك الاستئناس بأراء الأخصائيين فيها^(١).

وقد استقر القضاء على مسائلة الطبيب عن خطئه بوجه عام .

ويراعى أن فشل الطبيب فى العمل الطبى لا يعتبر قرينة قاطعة على خطئه ، فقد يفشل العلاج على الرغم من التزام الطبيب بالأصول العلمية والقواعد التى تدعوه إليها الحذر والحيلة ، وهنا لا تقوم له مسئولية ، سواء جنائية أم مدنية .

وإذا لاحظنا أن النظريات العلمية محل خلاف وتطور مستمر فأنتا نرى أنه لا يعد خطأ تطبيق الطبيب وسيلة علاج هى محل خلاف علمى ما دام يوجد لها مؤيدون بين علماء الطب ، ولا يعتبر خطأ أخذ الطبيب برأى مرجوح فى علم الطب طالما كان مؤمنا به ، ولا يعد خطأ كذلك تطبيق الطبيب وسيلة علاج جديدة لم تسبق تجربتها إذا كان ملتزما بعملها وكان هدفه منها شفاء المريض لا مجرد تجربتها^(٢).

ومن المسائل التى تثير الدقة فى مسئولية الأطباء - الجنائية أو المدنية - رفض الطبيب علاج المريض ، ورفض المريض علاج الطبيب ، وعدم الحصول على رضا المريض قبل العلاج ، والتزام الطبيب بإحاطت المريض علما بطبيعة العلاج ومخاطره ، وأخطاء التشخيص ، وأخطاء الأشعة ، وأخطاء نقل الدم ، وأخطاء التوليد ، والخطأ الجراحى ، وأخطاء التخدير . وستعرض لكل من هذه المسائل على حدة :

١ - رفض الطبيب علاج المريض .

إن هناك واجب إنسانى وأدبى على الطبيب تجاه المرضى والمجتمع الذى يعيا فيه ، وهذا الالتزام تفرضه عليه أصول ومقتضيات مهنته التى تفرض على الطبيب

(١) عبد المهيمن بكر . المرجع السابق . فقرة ٣٠٥ ص ٦٤٤ ، مصطفى مرمى . فقرة ٧ ، محمود

مصطفى . فقرة ٢٤٥ ص ٢٥٤ ، حسين أبو السعود . فقرة ٢٤٧ ص ٢٨٩ ، سليمان مرقس .

القانون والاقتصاد ص ٧ عدد (١١) ص ١٥٩ . وراجع فى تطور النظريات المختلفة رسالة

محمد فائق الجهرى عن "المسئولية الطبية" سنة ١٩٥١ ص ٣٥٩ ، ص ٣٦٦

(٢) راجع شروط حاجة عمل الطبيب والقواعد العلمية التى تحكم مهنة الطب . كتابنا

"الموسوعة القانونية فى الملن الطبية" طبعة ١٩٨٩ ص ٦٢ وما بعدها .

أن يقوم بعلاج المرضى الذين يلتجأون إليه^(١). إلا أن هذا لا يعنى أن هناك التزام على الطبيب بقبول علاج كل من يطلب منه ذلك، فهذا الالتزام يتحدد بنطاق معين وفى ظروف وأحوال معينة.

ويبدو التزام الطبيب بقبول علاج كل من يطلب منه ذلك إذا كان الطبيب فى مركز المحتكر، أى لا يوجد سواء لإسعاف وعلاج المريض، سواء أكان ذلك راجعاً لمكان وزمان العمل، أم للظروف الملحة التى وجد فيها المريض، أم لطبيعة عمل الطبيب. كوجود المريض فى مكان ناء ولم يكن هناك سوى طبيب معين لاتقائه أو علاجه، أو فى ساعة معينة من الزمان لا يوجد فيها غيره. أو كان المريض فى حالة خطرة تستدعى التدخل السريع والفورى من قبل الطبيب الحاضر أو المتخصص.

والطبيب الذى يعمل فى مصلحة حكومية أو مستشفى عام ليس له أن يرفض علاج المرضى الذين يتيقن عليه علاجهم، أى ممن يدخلون فى نطاق اختصاصه، ونفس الحكم بالنسبة للطبيب أو المستشفى الخاص الذى يتعاقد مع مؤسسة أو رب عمل معين على علاج العاملين، فرفض الطبيب العلاج هنا يثير مسئوليته التعاقدية.

وكما يسأل الطبيب عن عدم استجابته فى الظروف السابقة، فإنه يسأل كذلك فى حالة التأخير عن الحضور أو التدخل لاتخاذ المريض، ويقدر التأخير قاضى الموضوع على ضوء مدى ظروف الطبيب وارتباطاته ومشاغله ومدى خطورة الحالة المعروضة أمامه وبصفة خاصة مدى حسن أو سوء نيته.

وتثور مسئولية الطبيب كذلك فى الحالات التى ينقطع فيها الطبيب عن معالجة مريض فى وقت غير لائق بغير مسوغ قانونى، وإن كان هناك حالات يجد الطبيب لنفسه فيها مبرراً لترك المريض، كما لو أهمل المريض فى اتباع تعليمات الطبيب، أو تعمد عدم اتباعها، أو لو استعان المريض بطبيب آخر خفية عن الطبيب المعالج، أو امتنع عن دفع أجر الطبيب فى مواعيده، ففى مثل هذه الحالات يجوز للطبيب المعالج ترك علاجه للمريض ولكن بشرط ألا يكون المريض فى ظروف غير لائقة أو غير مناسبة، وإلا تحمل الطبيب مسئولية الترك أى ما ينشأ عنه من أضرار.

(١) راجع فى هذا الصدد. المسئولية الطبية للدكتور محمد حسين منصور ص ٢٩.

٢ - رفض المريض علاج الطبيب.

إذا كان رضا المريض بالعلاج أو التدخل الطبى أمراً ضرورياً، فإنه من الطبيعى أن يكون لرفضه علاج الطبيب المعالج أثره القانونى على تحديد المسؤولية الطبية .

فإذا رفض المريض - صاحب الأهلية الكاملة أو الرضاء الصحيح - التدخل الطبى يعنى الطبيب من المسؤولية.

ولكن يثور الشك حول مسئولية الطبيب عندما يكون تدخله ضرورياً وتستدعيه حالة المريض، فهنا يشترط لتخليص الطبيب من المسؤولية إثبات رفض المريض كتابته لتدخله.

وتطبيقاً لذلك يسأل الطبيب عن الرحيل المبكر للمريض من المستشفى بعد إجراء العملية الجراحية وما ينتج عن ذلك من أضرار حيث كان ينبغى على الطبيب الحصول كتابة من المريض على ما يشئت رفضه البقاء .

٣ - عدم الحصول على رضا المريض قبل العلاج .

يجب على الطبيب - بحسب الأصل - عدم الالتجاء إلى علاج المريض أو المساس بحسمة دون الحصول على رضائه سلفاً، فهنا الرضاء أمر يقتضيه احترام الحرية الشخصية للفرد. على أنه من المسلم به أن أساس إباحة عمل الطبيب فى هذه الحالة هو نص القانون الذى ينظم مهنة الطب رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤^(١) أما رضا المجنى عليه فليس إلا شرطاً تنظيمياً لهذه الإباحة وليس فى ذاته سبباً مباشراً لها.

ورضاء المريض قد يكون صريحاً، وقد يكون ضمناً، كما لو ذهب المريض إلى غرفة العمليات بعد أن علم بنوع العملية التى تقتضيها حالته. ولكى يكون الرضاء ذا قيمة قانونية فمن المتعين على الطبيب توضيح نوع العلاج أو الجراحة تفصيلاً للمريض حتى يصدر رضاءه على بينة من الأمر، وليس من السائغ القول بأن الرضاء يستفاد ضمناً من مجرد ذهاب المريض إلى عيادة الطبيب^(٢)، إذ أن الأعمال الطبية

(١) راجع شرح هذا القانون والتعليق عليه. كتابنا "الموسوعة القانونية فى المهن الطبية" طبعة ١٩٨٩.

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى. المرجع السابق، ص ٢٨٥ .

متنوعة، وقد يرضى المريض ببعضها دون البعض، ولذلك كان متعينا أن يعلم بما ينسب إليه الرضا به .

وقد يصدر الرضا من المريض نفسه أو من ينصبه القانون ممثلا له إذا كان المريض غير أهل أو غير قادر على التعبير عن إرادته.

وإذا لم تكن الظروف تسمح بالحصول على رضا المريض، كأن يكون غير قادر على التعبير عن رأيه، مع ضرورة الإسراع فى العلاج، ولم يكن للمريض من يعبر عن إرادته نيابة عنه، فيستطيع الطبيب أن يقوم بعمله بغير موافقة إذا كان ذلك لازما لوقاية المريض من خطر جسيم على نفسه على وشك الوقوع. وبذلك لا تترتب مسئولية على الطبيب، ولكن ليس على أساس إباحة الفعل استعمالا للحق، ولكن على أساس حالة الضرورة وفقا للمادة ٦١ من قانون العقوبات التى تنص على أنه "لا عقاب على من ارتكب جريمة أُلجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم عن النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل فى حلوله ولا فى قدرته منعه بطريقة أخرى".

ومن الجائز أن يفترض الرضا إذا كان المريض فى حالة لا تمكنه من التعبير عن إرادته ولم يكن له من يمثله، ولم يكن فى ظروفه ما يحمل على الاعتقاد برفضه العمل الطبي. وأساس هذا الافتراض أن الرغبة فى التخلص من المرض وانقاذ الحياة أمر طبيعى عند كل شخص^(١).

وجدير بالذكر أنه إذا كان رضا المريض أمر ضرورى قبل مباشرة العمل الطبي على النحو سالف الذكر، فلا عبرة به إذا كان ما يقوم به الطبيب تنفيذا لأمر قانونى غير معلق على رضا المريض، كما يحدث فى حالات الأوبئة، فإن كل ما يعمل به الطبيب فى هذا السبيل يكون مباحا ولو كان برغم المريض، وهى حالة إباحة ترجع إلى القيام بالواجب أكثر مما ترجع إلى استعمال الحق. على أن يكون عمل الطبيب فى نطاق الخلو والمحيط لرجل الطب المعتاد.

ورفض المجنى عليه بتر ساقه أو إجراء عمل جراحى كبير مترتب على إصابته ، لا يرفع مسئولية قائد السيارة الذى تسبب فى إصابته. لأن هذا الرضا

(١) الدكتور. محمد نهيب حسنى. التسم العام. ص ١٨٦.

لا يقطع علاقة السببية بين الفعل المادى وبين النتيجة التى حدثت . ففى قضية كان المتهم يقود سيارة وسط الطريق دون أن يستعمل آلة التنبيه إلا عندما اقترب من المجنى عليه . الأمر الذى أفزع سبب له الارتباك حتى صدمته السيارة . وأصيب بإصابات نشأت عنها وفاته . قضت محكمة الموضوع بأدانة المتهم ، فظعن فى الحكم مستندا إلى انقطاع رابطة السببية ، بين ما وقع من الطاعن وبين وفاة المجنى عليه لأن الطبيب قرر إجراء عملية بتر قدم المجنى عليه ولكن والد المصاب رفض الموافقة على إجرائها فنشأ عن ذلك تمسوس فى عظمة القدم انتهى بالوفاة ، إلا أن محكمة النقض قررت أن المتهم مسئول ، ولا يرفع مسئوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبتتر ساقه ، وأن هذا البتر كان يحتمل معه نجاحه ، إذ لا يجوز له وهو المحدث للإصابة أن يحتسب لدرء المسئولية عن نفسه وراء إجحام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهو إجراء جراحى عظيم الخطر فضلا عما يسببه له من آلام مبرحة^(١) .

٤ - التزام الطبيب بحاطة المريض علما بطبيعة العلاج ومخاطره .

حتى يكون رضا المريض بالتدخل الطبى صحيحا ، فيجب على الطبيب إحاطته علما بطبيعة العلاج ومخاطر العملية الجراحية ، وإلا كان الطبيب مسئولا عن كافة النتائج الضارة من جراء تدخله ولو لم يرتكب خطأ فى عمله .

فالتبيب الذى استخدم مادة معينة لعلاج عين مريض رغم ما بها من حساسية خاصة يمكن أن تتعارض مع استخدام هذه المادة الفعالة فيترتب على ذلك فقد المريض لعينه ، فإنه يعتبر مسئولا - رغم فعالية المادة المستخدمة وعدم ارتكابه أى خطأ أو إهمال فى العمل العلاجى - لأنه لم يحيط المريض علما بمدى الخطورة المحتملة لاستخدام المادة المذكورة ، حتى يكون على بينة بذلك ويقرر بحرية قبول العلاج من عدمه . لاسيما أن الأمر يعد ذا حيوية خاصة بالنسبة له لأنه لا يرى إلا بهذه العين المفقودة - نظرا لسبق فقده الأخرى - ومن ثم فإن تقدير مدى خطورة العلاج بالنسبة له يأخذ أهمية كبرى .

فطريقة العلاج قد تكون واحدة ولكن النتائج تختلف من مريض إلى آخر ، وذلك حسب الحالة النفسية والجسمانية لكل منهم وصلى ردود الفعل المنتظرة من

(١) نقض ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٦ فى القضية ١٨١٤ من ١٦ القضائية .

جسم المريض. فينبغى على الطبيب أن يحيط المريض علما بكل النتائج المحتملة والضرورة التى يمكن أن تنتج أو تثيرها ردود فعل الجسم .

والطبيب يعتبر مسئولاً إذا أجرى جراحة جزئية لمريض دون أن يحيطه علماً مسبقاً بأن تلك العملية سيعقبها بالضرورة عملية جراحية أخرى أكبر وأشد خطورة، إذ قد يكون أمام المريض عرض آخر للعلاج من قبل طبيب ثان اقترح عليه إجراء عملية واحدة.

٥ - أخطاء التشخيص

تبدأ جهود الطبيب فى علاج المريض بتشخيص المرض. وهذه المرحلة من مراحل العلاقة بين الطبيب والمريض أهم وأدق هذه المراحل جميعاً. فيها يحاول الطبيب التعرف على ما هية المرض ودرجته من الخطورة وتاريخه مع جميع ما يؤثر فيه من ظروف المريض من حيث حالته الصحية العامة وسوابقه المرضية وأثر الوراثة فيه، ثم يقرر بناء على ما يتجمع لديه نوع المرض الذى يشكوه المريض ودرجة تقدمه. ويحتاج الأمر من الطبيب - على الأخص إذا كان يزور المريض للمرة الأولى ولم تكن سبقت له به معرفة - أن يعنى بفحصه وأن يتجنب التسرع أو الأهمال فى الفحص وأن يحاول أن يطبق معارفه وقواعد فنه تطبيقاً صحيحاً حتى يتفادى كل خطأ فى التشخيص .

ولا يوجد ما يمنع الطبيب من الاستمانة بأحد زملائه المختصين لتشخيص المرض - إذا وجد نفسه أمام حالة لا يسعفها فيها علمه - ما دامت الظروف تسمح بذلك، وفى هذه الحالة يتعين على الطبيب أن يعيد الفحص على ضوء رأى الأخصائى ليتخذ الرأى الذى يراه. وهو مسئول عن القرار الذى ينتهى إليه ، ولا يقبل منه الاحتجاج إذا ظهر خطأ العلاج بأنه إنما قام به اتباعاً لرأى زميله الأخصائى .

وإذا ما صادف الطبيب مرضاً ما فعليه أن يجرى الفحوص اللازمة ليتأكد من صحة التشخيص، فعند قيام الطبيب بذلك من باب الإهمال يمكن أن يثير مسئوليته. أما إذا كان تغاضى الطبيب راجعاً إلى سرعة الحالة أو إلى تقديره أن الأمر لا يستلزم ذلك طبياً، لأن ذلك من الأمور المختلف بشأنها، فإنه يعنى من المسئولية فى هذه الحالة .

وتقوم مسئولية الطبيب الذى لم يتم بالتحاليل الأولية على المريض قبل أن يصف له علاجاً ليس من المؤلف كثيراً الالتجاء إليه ، حيث ينطوى على درجة خاصة من المخاطر ويستدعى استعماله التأكد من حالة المريض بإجراء التحاليل الأولية .

ومن المستقر عليه أن كل خطأ فى التشخيص مهما كان يسير يرتب مسئولية الطبيب ما دام أنه لا يمكن أن يصدر من طبيب يقظ يمر بنفس الظروف التى يمر بها المتهم، وهنا يلاحظ أن التشخيص الطبى يعتبر من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيه دون الاستعانة بالخبراء، على أن رأى الخبير فى هذه الحالة يخضع لتقديرها وهى إذ تأخذ به أو تطرحه يجب أن تستند إلى أدلة سائغة صحيحة وإلا كان حكمها باطلاً.

٦ - أخطاء الأشعة

الأشعة من الوسائل الطبية المستحدثة للكشف عن الأمراض وعلاجها، وهى ذات نفع كبير فى الأمراض الباطنية وفى الجراحة والكشف عن الأمراض بصفة عامة. ولكن بالنظر لما تنطوى عليه من خطر فإه يجب استخدامها بمنتهى الحيلة والحذر، وذلك باستعمال الآلات الصالحة وملاحظة الدقة فى تطبيق القتر اللازم من الجرعة، إذا صح هذا التعبير، بحيث لا تكون أقل أو أكثر مما يجب .

ويجب عدم اللجوء إلى الأشعة إلا حيث تكون حالة المريض تسمح بذلك بحيث تقتضى تعريضه لمثل هذا الخطر. وكما هو الحال فى الأدوية السامة فإنه يجب على الطبيب أن يراقب تأثير الأشعة على جسم المريض بمنتهى اليقظة، بحيث إذا ظهر له أى أثر لحرق أو أعراض غير عادية أوقف العلاج أو على الأقل باعد بين جلساته وخفض من قدر الجرعة المسلطة على المريض.

ولا يكفى مجرد إجراء الأشعة بل يلزم فوق ذلك العناية بقراءتها ودراستها، فإذا لم يكتشف الطبيب المعالج الكسر الظاهر فى الصورة التى أخذت بالأشعة مثلاً، فإن ذلك لا يحمل إلا على أحد أمرين، إما أنه أهمل فى تحرى وجه الدقة فى قراءة الصورة، وإما أنه يفتقر إلى الخبرة الفنية وكلاهما موجب للمسئولية الطبية. وتقوم مسئولية الطبيب المعالج الأخصائى الذى فسر الأشعة تفسيراً يختلف بوضوح عن الواقع لأن تكوينه العلمى ودقة تخصصه لا يتفقان مع الوقوع فى مثل هذا الخطأ.

وخطأ الطبيب مفترض بمجرد حدوث الضرر نتيجة استعمال الأشعة وذلك بالنظر إلى التقدم الفنى الكبير الذى أحدثه العلم فى هذا المجال عن طريق تحسين أجهزة الأشعة وضمان كفاءتها وتزويدها بالامكانيات اللازمة لمنع المضار لجسم الإنسان .

٧ - أخطاء نقل الدم

من الطبيعى أن تسبق عمليات نقل الدم تحاليل وفحوص معينة للتأكد من سلامة معطى الدم وخلوه من الأمراض المعدية، وكذا التأكد من قابلية جسم المريض لتقبل هذا الدم الغريب عن جسمه. فيجب أن يكون هناك توافق بين الطرفين ويتم ذلك بوحدة فصيلة الدم.

فالتبيب يعتبر مسئولاً عن الخطأ الحادث فى تحليل الدم ومعرفة نوع الفصيلة - ولو قامت به الممرضة - لأنه كان ينبغى على الطبيب أن يتأكد من مدى تخصص وكفاءة الممرضة فى ذلك.

وبنك الدم يعتبر مسئولاً إذا قام بنقل دم معيب لكون معطية حاملاً لمرض معين.

وفى صدد عملية نقل الدم فإن الطبيب ملتزم بتتبعه، هى ضمان ألا يترتب على عملية نقل الدم فى ذاتها أى أضرار للأطراف نظراً للتقدم العلمى الكافى فى هذا المجال. وإن كان هذا لا يعنى ضمان النتيجة النهائية وهى مدى فعالية الدم فى شفاء المريض.

ومن الثابت علمياً مكتنة انتقال العدوى من معطى الدم لأخذه، وقد ثبت علمياً أن مرض الأيدز ينتقل بهذه الوسيلة، ومن ثم تقوم مسئولية الطبيب فى هذه الحالة، ولا يعفيه من ذلك ادعاؤه بأن العمل قد جرى على عدم القيام بفحص دم المعطى إلا فى فترات متباعدة .

٨ - أخطاء التوليد

تبدأ مسئولية الطبيب المولد من وقت حدوث الحمل، وهو مسئول عن كل علاج غير مناسب للحالة كإدخال الجنس الرسمى بطريقة خاطئة أو فى وقت غير مناسب مما يمكن أن يؤدى إلى الاجهاض، أو إعطاء دواء لعلاج مريض لا علاقة له بالحمل يمكن أن يؤدى إلى ذات النتيجة أيضاً وهى الاجهاض. وفى هذه الحالة يجب على

المحكمة أن تبحث فيما إذا كان الطبيب قد أعطى الدواء لضرورة علاجية أم أنه أعطاه بغير احتياط .

وفي عملية الولادة يجب على الطبيب أن يتخذ الحيلة اللازمة والحذر الكافى للمحافظة على سلامة الطفل والوالدة. وذلك باتباع الأصول الفنية والعلمية فى نزول الجنين من بطن أمه، وله الاستعانة عند اللزوم باخصائى أو نقل الوالدة إلى أقرب مستشفى إذا كانت الولادة متعسرة وإلا قامت مسئوليته عن أى ضرر يترتب على هذا الخطأ.

وقد أخذ القضاة المصرى بمسئولية الطبيب فى هذا المضمار فى حكم لمحكمة مصر سنة ١٩٢٧ فى قضية توليد انتهت بوفاة الوالدة، وكانت محكمة الجنح قد قررت براءة الطبيب فألغت المحكمة الاستئنافية الحكم وقضت بمعاينة الطبيب عن تهمة القتل الخطأ. واستندت المحكمة فى إدانة الطبيب إلى أنه ارتكب عدة غلطات كانت سببا فى حصول نزيف تسبب عنه الوفاة وهى:

أولا : عدم اتخاذ أى حيلة لمنع الخطر فى بادئ الأمر مع ما شاهده من حالة المتوفاه قبل الولادة بشهر ثم بعشرة أيام من وضع الجنين فى البطن وضيق الحوض، وكان يجب عليه أن يتوقع تعسر الولادة، وأن يفهم آل المتوفاه حقيقة الأمر ويشير عليهم بضرورة اجراء الولادة بالمستشفى أو عمل ترتيب آخر إذا رأى أنهم مصموموا على أن تكون الولادة بالمنزل لا أن يذهب وحده طمعا فى الأجر الذى اتفق عليه وبدون أن يتخذ أى حيلة حتى أنه أهمل فى أخذ العدد الكافية التى يمكن أن يحتاج إليها فى مثل هذه الحالة غير الاعتيادية.

ثانيا : أنه عندما مباشر الولادة فعلا ووجد أن الحالة صعبة كما تقدم، لم يبادر بإرسال الوالدة إلى المستشفى أو يطلب طبيبا آخر لمعاونته فى الوقت المناسب قبل أن يستفحل الخطر، مع أن آل المتوفاه عرضوا عليه ذلك فرفض، ولم يطلب استدعاء طبيب إلا بعد أن ساءت الحالة وحصل نزيف شديد وأغمى على المتوفاه.

ثالثا: الاستمرار فى جذب الجنين مدة من الزمن واستعمال العنف فى الجذب مع ما تبين من كبر حجم رأس الجنين ومع علم المتهم بوجود ضيق فى الحوض خصوصا بعد أن جرب أن طريقة الجذب لم يفده فى انزال الرأس لوجود عائق ميكانيكى يمنع من مرور الرأس من الحوض لم يكن هناك معنى لاستمرار الجذب

مع وجود العائق ومع علم المتهم بأن كل دقيقة تمر تؤثر على الرائدة وتقربها من الخطر شيئا فشيئا. ومع أن المسموح أن يستعمل الطبيب طريقة الجذب لحد محدود يقدره القنوين بمدة لا يصح أن تزيد على خمس دقائق. ويقولون أنه بعد ذلك من المؤكد أن الجنين يموت. وفي هذه الأحوال تكون السرعة جد واجبة، ويجب على كل حال أن يكون الجذب فنيا، بحيث يجذب الجنين في اتجاه معين مع اتخاذ الحيلة لجعل الرأس تدخل في الحوض بأقصر أقطارها، فإذا ما اتخذ الطبيب هذه الإجراءات مدة ومع علمه بأن الحوض ضيق والرأس كبيرة فكان يجب عليه أن يوقف هذه الإجراءات ويتخذ غيرها. وهي ثقب الرأس بثاقب الرأس ليصغر حجمها ويسهل نزولها.

رابعاً: طلب المتهم معاونة آل المتوفاة له في جذب الجنين مع أن الجلب يجب أن يكون فنيا وما كان يصح له أن يستعين بثلمهم في مثل هذا العمل الفني الخطير وهم لا يدرون فيه شيئا. ولا يقبل القول بالقاء مسئولية فصل الرأس عن الجسم على آل المتوفاه، لأن المتهم هو الذى طلب هذه المعاونة، فهو المسئول عن ذلك، وما كان في استطاعتهم في هذا الوقت الحرج من عدم معاونتته فيما يطلب، وكان الواجب يقضى عليه في هذه الحالة بسرعة طلب طبيب اختصاصي لمعاونتته أو يأمر فوراً بإرسال الرائدة إلى المستشفى كما أشار الطبيب الذى استدعى أخيراً عندما رأى الحالة سيئة^(١).

٩ - الخطأ الجراحي

القاعدة العامة هي الحصول على رضا المريض بأى تدخل جراحي، ولا يكون رضا المريض صحيحاً إلا إذا كان المريض على بينة من حقيقة الواقعة وحقيقة العلاج، فلا تجرى العملية الجراحية بدون رضا المريض إلا في حالة الضرورة، أى الحالة المستعجلة التى تقضى بانقاذ حياة المريض، وأن يكون في وضع لا يسمح له بالتعبير عن رضائه^(٢).

(١) دائرة الجمع المستأنف - محكمة مصر. في ١٩٢٧/٥/٣. مشار إليه في رسالة الدكتوراه عن المسئولية الطبية. للدكتور محمد حسن منصور ص ٤٢٨.

(٢) راجع في تفصيل ذلك. عدم الحصول على رضا المريض قبل العلاج. ص ١٨٥ من الكتاب

ومسئولية الجراح تثور إذا ثبت أنه لم يؤد عمله الجراحي بالمهارة التي تقتضيها مهنته وبالمستوى الذي ينتظره منه المريض. فهو مسئول عن كل خطأ يصدر منه، أما إذا جنّب سلوكه مواطن الخطأ فلا مسئولية عليه أيا كانت نتيجة تدخله الجراحي، إذ لا يضمن للمريض الشفاء بل يلتزم ببذل العناية الكافية.

ولا يشترط أن يكون الخطأ الطبي جسيما، بل يكفي ألا يكون الطبيب قد قام بما ينبغي عليه من عناية قلبيةا الظروف المحيطة به ووفقا للأصول الفنية والعلمية السليمة التي تحددها أصول مباشرة هذه المهنة.

أما الخطأ المادى من الطبيب، كترك أجسام غريبة فى الجرح، كقطعة قطن أو شاش أو آلة مما يستعمله، يتسبب عنها تقيحات والتهابات تؤدي بحياة المريض فيسأل الطبيب عنها في جميع الأحوال^(١).

وينبغي على الطبيب قبل إجراء العملية الجراحية القيام بالفحص الشامل الذى تستدعيه حالة المريض وتقتضيه طبيعة الجراحة المقبلة. ولا يقتصر الفحص على الموضع أو العضو الذى سيكون محلا للعملية، بل على الحالة العامة للمريض ومدى ما يمكن أن يترتب من نتائج جانبية على التدخل الجراحي.

ويكون ذلك بطبيعة الحال في الحدود التى يسمح بها تخصص الطبيب أو مستواه الطبي وما يتوقع من طبيب يقظ فى نفس المستوى. ويكون على الطبيب الاستعانة - عند عدم تمكنه من التيقن من حالة المريض - بمن هم أكثر تخصصا في المجالات الطبية الأخرى.

فتقوم مسئولية الجراح بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتأكد من أن المريض كان قد امتنع عن الأكل قبل إجراء العملية. أو تركه المريض تحت رعاية مساعد له غير متخصص وعند عودته رفض الأخذ بالتشخيص الأدق الذى أعطاه زملاؤه لحالة المريض أثناء غيابه، مما يترتب على ذلك التأخير فى العملية الجراحية التى كانت تتطلبها حالته المستعجلة.

وتقوم مسئولية الطبيب الجراح أيضا الذى لم يحتاط للعملية الجراحية باحضار طبيب مخدر مختص، ولو لم يكن من المؤكد أن حضوره يمكن أن يمنع حدوث ما

(١) راجع الخطأ المادى فى أخطاء الأطباء، ص ١٨١ من الكتاب وما بعدها .

وقع من أضرار. ونفس الشيء بالنسبة للطبيب الذى حل محل زميل له دون أن يقوم بأجراء الفحوص اللازمة والحصول على المعلومات الضرورية عن حالة المريض.

وتقوم كذلك مسئولية الطبيب الجراح إذا امتنع عن عمل أشعة للمريض الذى يشتكى من آلام حادة لا يعرف مصدرها وبعد وفاته وتشريحه تبين أن سبب ذلك هو جسم صلب مذهب كان بداخل جسمه، ولكن تنتفى هذه المسئولية إذا كانت حالة المريض لا تسمح بنقله لعمل الأشعة اللازمة مع قيامه بالفحوص والمجهودات اللازمة فى هذا الصدد.

وإذا اقتضت حالة المريض على ضوء الظروف القائمة الالتجاء الى مجموعة من المتخصصين كان على الطبيب القيام بذلك وإلا كان مخطئا. مع مراعاة أن التجاء الطبيب إلى زملاء له لاستشارتهم أو الاستعانة بمن هم أكثر خبرة وتخصصا ليس الزاما عاما على الطبيب، بل جوازا له، ومن ثم فامتناعه لا يشكل خطأ من جانبه إلا فى الحالات الاستثنائية التى تستدعى ذلك.

ومن المبدئى أن هذا الالتزام (الاستعانة بمساعدين) فى حالة وجوده يسقط عن كاهل الطبيب فى حالة الضرورة والاستعجال.

وبعد الجراح رئيسا للفريق الذى يعمل تحت إمرته، فهو يدير ويتسق كل أنشطة مساعديه، إذ فى أغلب الأحوال لا يعرف المريض سواء. ونظرا للاتفاق القائم بينهما فإن الجراح يسأل تعاقديا فى مواجهة المريض عن الأخطاء التى يرتكبها أفراد مجموعته من مساعدين ومرضات.

ويتجه القضاء الجنائى إلى قبول الارتباط القائم بين أفراد فريق الجراحة. ويدين - فى الدعوى المدنية - الأطباء بصفة متضامنة. فهو يعتبر أن الحق فى التعويض - فى حالة قيام الجريمة - يستند إلى المسئولية التقصيرية .

وعلى أى حال فإن المسئولية تعد تقصيرية عندما لا يكون التدخل الجراحى قد تم بناء على اتفاق بين المريض والجراح، فهذا الأخير يعد مسئولا كمتبرع عن مساعديه الذين يعتبرون تابعين بصفة عرضية (مدة اجراء العملية). ومن ثم لا يسأل الجراح عن الأخطاء التى تصدر من أفراد طاقمه قبل العملية أو بعدها، فهو يملك توجيههم وتبعيتهم له أثناء الجراحة. وما عدا ذلك فإن المسئولية تقع على عاتق العيادة أو المستشفى الذى يعملون فيه .

ولا تقوم مسئولية الطبيب الجراح إذا انسحب لمرض مفاجئ من اجراء العملية ويحل محله زميل له بنفس الدرجة والتخصص، ولكن تقوم المسئولية إذا كان قد ترك الأمر لغير متخصصين أو مساعدين غير مؤهلين.

وبصفة عامة فإن استبدال الجراح نفسه بجراح آخر بدون موافقة المريض ودون أن تكون هناك حالة ضرورة تستدعى ذلك يشكل خطأ من جانبه ويجعله مسئولاً عن كافة الأضرار الناجمة عن ذلك.

وقد استقر قضاء النقض على أنه وإن كان قيام رابطة التبعية لا تقتضى أن يكون المتبوع حراً في اختيار تابعه إلا أنه يشترط لقيام هذه التبعية أن يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه ، وهذه السلطة لا تكون للطبيب الجراح فى مستشفى عام على الطبيب الذى عينته ادارة المستشفى لاجراء التخدير، ومن ثم فإن هذا الأخير لا يعتبر تابعا للطاعن فى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى^(١).

ولكن لا يشترط أن يكون للمتبوع علاقة مباشرة بالتابع، ما دام هذا يعمل لحسابه، فقد قضى بأن المتبوع يكون مسئولاً عن عماله الأصغر من الثانويين ولو كان تعيينهم بمعرفة الموظفين الرئيسيين ما دام أن التعيين بمعرفتهم داخل فيما رسم لهم صاحب العمل من الاختصاصات. فإذا حوكم ممرض لتسببه باهماله فى وفاة مريض وحكم عليه نهائياً بالعقوبة، فالمتبوع يسأل عن هذا الإهمال سواء أكان هو الذى أقام الطبيب فى المستشفى فى وظيفته وهذا الأخير هو الذى عين الممرض ومن فى حكمه أم كان المتبوع هو الذى عين الجميع مباشرة^(٢).

ولا يقف التزام الطبيب الجراح عند مجرد اجراء العملية الجراحية وإنما يمتد التزامه بالعناية بالمريض عقب ذلك حتى يتفادى ما يمكن أن يترتب على العملية من نتائج ومضاعفات، ولا يصل ذلك بطبيعة الحال إلى حد ضمان شفاء المريض ونجاح العملية بل الاستمرار فى الرعاية وبذل العناية .

وعلى الطبيب أن يتأكد بنفسه بأن اجراءات العناية والرعاية التى يلزم القيام بها عقب العملية قد تمت على خير وجه.

(١) طعن مدنى رقم ٤١٧ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٦٩/٧/٣ ص ٢٠٩٤ .

(٢) محكمة استئناف مصر الوطنية جلسة ١٩٣٦/١١/١٥ المحاماة ١٧ ص ٤٣٣ .

١٠ - أخطاء التخدير

يعتبر التخدير مجالا هاما في مجالات الطب ومن الأمور التي يعتمد عليها في تسهيل اجراء العمليات الجراحية وغيرها. ومن القواعد المقررة أنه يجب في التخدير - كما في غيره من وسائل العلاج - أن لا يعرض الطبيب المريض إلى الخطر، وأن استعماله لا خطأ فيه طالما قد اتخذت الاحتياطات العلمية لاستعماله .

ويتعين على الطبيب قبل استعمال البنج التأكد من أن حالة المريض تسمح بذلك من عدمه، فقد يكون المريض مصابا بمرض، كمرض القلب مثلا، أو السكر، وتكون حالته لا تسمح بتعاطي البنج ، فهنا تقوم مسؤولية الطبيب لو أقدم على استعمال البنج رغم أن حالة المريض لا تسمح بذلك. شرطة أن تقوم رابطة السببية بين الضرر وبين استعمال المخدر.

ويجب على الطبيب أن يراقب حالة المريض أثناء اجراء العملية وتأثير المخدر عليه. ومع التقدم الحديث يتزايد أهمية الدور الذي يلعبه طبيب البنج في العمليات الجراحية، وأصبح الالتجاء إليه في هذا الميدان على درجة كبيرة من الحيوية، إذ المدة التي يلازم فيها المريض أطول من تلك التي يقضيها مع الجراح، فهو يتدخل قبل الجراحة لتخدير المريض ويستمر في مراعاة حالته أثناءها ثم تأتي بعد العملية مهمة الاطمئنان على صحة المريض .

ويعتبر الطبيب الجراح مسئولاً عن الأخطاء التي تصدر من الطبيب المخدر إذا كان قد التجأ إليه من نفسه - ودون الحصول على رضا المريض بذلك - ليحل محله في عملية التخدير. فهو في هذه الحالة يعد تابعا للطبيب ويقوم بعمل يشكّل جزءاً رئيسياً من التزامات الأخير . أما إذا كان الالتجاء إلى الطبيب المخدر بناءً على رغبة المريض، فإنه ينشأ عقد بينهما بالاضافة إلى العقد القائم بين المريض والجراح ، ومن ثم يسأل كل منهما عن تنفيذ عقده مع المريض مسؤولية عقدية .

ويمكن القول بأن الطبيب الجراح لا يعد مسئولاً عن الأخطاء التي تصدر من طبيب التخدير طالما أن المريض لم يعترض على تواجده ، إذ يفترض نشوء عقد ضمني بين الطرفين. ومن ثم فإن كل من الطبيبين يسأل عن الأخطاء التي تصدر منه سواء قبل العملية أو أثناءها أو بعد انتهائها منها .

وفى حالة ارتكاب كل من الطبيب خطأ مشترك فإن مسئوليتها تكون تضامنية فى مواجهة المريض ما دام الخطأ واحداً أى مشتركاً بينهما.

وطبيب التخدير حر فى اختيار طريقة التخدير التى يراها ملائمة مع حالة المريض ونوع العملية الجراحية، طالما أن تلك الطريقة قد أصبح متعارف على استعمالها ولم تعد محللاً للتجارب. مع مراعاة أن عملية التخدير فى حد ذاتها تتحمل قدراً من المخاطر لا بد منه.

بعض ما يراعى عند تقدير خطأ الطبيب

ينبغى عند تقدير مدى خطأ الطبيب مراعاة اعتبارات موضوعية متعددة، مثل الظروف الخارجية كتلك التى تحيط به والتى تدعوه إلى العمل أحياناً فى ظروف غير مناسبة بعيداً عن الوسائل اللازمة، ومثل خطورة الحالة وما قد تستلزمه من مبادرة إلى اسعاف عاجل مهما كانت تلك الوسائل قاصرة. ومثل غموض الحالة أو وضوحها، وفى الجملة كافة ظروف الزمان والمكان.

كما ينبغى أن يكون محل اعتبار قوى أيضاً فى هذا الصدد المستوى المهنى للطبيب المستول، فإن مسئولية الطبيب القديم ينبغى أن تكون أقسى من مسئولية الطبيب حديث العهد بالمهنة، والاختصاصى فيما تخصص فيه أشد من مسئولية الطبيب العام وهكذا^(١).

إثبات خطأ الطبيب

إن إثبات خطأ الطبيب يختلف حسب طبيعة الالتزام الذى يلتزم به. فالبدأ العام هو أن الطبيب يلتزم ببذل عناية، ويترتب على ذلك أنه ينبغى على المريض - حتى يثبت تخلف الطبيب عن الوفاء بالتزامه - إقامة الدليل على إهمال الطبيب أو انحرافه عن الأصول المستقرة فى المهنة، أى أن سلوك الطبيب لم يكن مطابقاً لسلوك طبيب مماثل من نفس المستوى، مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الخارجية المحيطة به.

أما عن الحالات التى يلتزم فيها الطبيب بتحقيق نتيجة، فإنه يكفى لإقامة مسئولية الطبيب إثبات الالتزام الذى يقع على عاتقه بالإضافة إلى حدوث الضرر، وكذلك الحالات التى يلتزم فيها الطبيب بضمان سلامة المريض من كل ضرر آخر

(١) الدكتور رؤوف عبيد المربع السابق ص ١٨٨.

غير الضرر الذى يمكن أن ينتج عن الطبيعة الاحتمالية للعلاج أو الجراحة ، وذلك مثل حالات نقل الدم والأمصال وتركيب الأجهزة الصناعية والأسنان.

هذا بالإضافة إلى الضمان العام على عاتق المستشفى بسلامة المريض فى إقامته وما يتناوله من أغذية ومشروبات ونظافته ومنع إصابته بالعدوى. فمجرد إثبات الضرر فى مثل هذه الفروض يكفى لاتعقاد مسئولية الطبيب أو المستشفى حسب الأحوال .

ولا يستطيع الطبيب أن يدركه عنه المسئولية الا باثبات السبب الأجنبى، أى باثبات أن الضرر الذى لحق المريض يرجع إلى قوة قاهرة أو حادث فجائى أو خطأ المريض أو خطأ الغير. ويمكنه كذلك إثبات قيام حالة الضرورة التى من شأنها أن تنفى عنه وصف الإهمال^(١).

وينبغى الإشارة كذلك إلى بعض الحالات التى يتجه فيها القضاء إلى التشديد فى مسئولية الأطباء، وذلك كالعمليات الجراحية التى لا تستلزمها ضرورة علاجية عند المريض كعمليات التجميل، حيث قضت محكمة النقض بأنه وإن كان التزام الطبيب ببذل عناية، إلا أنه يكفى على المريض إثبات واقعة ترجع لإهمال الطبيب كما إذا أثبت أن الترقيع الذى أجراه له جراح التجميل فى موضع الجرح والذى نتج عنه تشويه ظاهر بجسمه لم يكن يقتضيه السير العادى لعملية التجميل وفقاً للأصول الطبية المستقرة، فإن المريض يكون بذلك قد أقام قرينة قضائية على عدم تنفيذ الطبيب لالتزامه، فينتقل عبئ الإثبات بمقتضاء إلى الطبيب ويتعين عليه لكى يدركه المسئولية عن نفسه أن يثبت قيام حالة الضرورة التى اقتضت اجراء الترقيع والتى من شأنها أن تنفى عنه وصف الإهمال^(٢).

الضرر الطبى ورابطة السببية فى المسئولية الطبية

ان إصابة المريض بضرر أثناء العلاج أو من جرأته هى نقطة البداية للحديث عن المسئولية الطبية ، فوقوع الضرر - للمريض أو لأحد أقربائه - يعد عنصراً لازماً لأثارة تلك المسئولية. مع مراعاة أنه - خلافاً للقواعد العامة - لا يكفى مجرد حدوث الضرر للتمسك بمسئولية الطبيب أو المستشفى، فالالتزام بالعلاج يعد أساساً

(١) طعن مدنى رقم ١١١ سنة ٢٥ لجلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ م. ٢ ص ١٠٧٥.

(٢) طعن مدنى ١١١ لسنة ٢٥ لجلسة ١٩٦٩/٦/٢٦ سالف الذكر

التزاماً ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة. فيمكن - رغم حدوث الأضرار - ألا تثور المسؤولية الطبية، إذا لم يثبت أى خطأ من جانب الطبيب المعالج أو إدارة المستشفى.

وإن كان هناك بعض الحالات التى يكون فيها وقوع الضرر قرينة بسيطة على وجود الخطأ. وهى تلك التى يقع فيها التزام على عاتق المستشفى بسلامة المريض وبصفة خاصة إذا كان مريضاً عقلياً^(١) وتلك التى يلتزم فيها الطبيب بسلامة الأدوات المستعملة وعمليات نقل الدم .

والتواعد العامة التى تحكم ركن الضرر فى المسؤولية المدنية هى التى تنطبق فى هذا الشأن وستعرض لها تفصيلاً عند الحديث عن التعويض فى الباب الثانى من هذا الكتاب.

ولا يكفى مجرد وقوع الضرر للمريض وثبوت الخطأ فى جانب الطبيب أو المستشفى، بل يلزم وجود علاقة ما بين الخطأ والضرر، وهو ما يعبر عنه بركن السببية. وتحديد رابطة السببية فى المجال الطبى يعد من الأمور الشاقة والعسيرة نظراً لتعقد الجسم الإنسانى وتغير حالاته وخصائصه وعدم وضوح الأسباب للمضاعفات الظاهرة، فقد ترجع أسباب الضرر إلى عوامل بعيدة أو خفية ترجع إلى طبيعة تركيب جسم المريض واستعداداته مما يصعب معه تبينها.

ومن الأمثلة على ذلك ما عرض أمام إحدى المحاكم من أن طبيب المدرسة كشف على أحد الطلبة للنظر فى إعفائه من الألعاب الرياضية فقرر أن قلبه سليم ولا داعى لإعفائه، وذات يوم بينما كان الطالب يقوم بالتمرنات اليدنية سقط مفسحياً عليه وتوفى، وقرر الطبيب الشرعى - بعد تشريح الجثة - أن الطالب كان عنده استعداد للوفاة الفجائية من الحالة الليمفاوية التى أصطحبت بثقب ببيضاسوى فى القلب وأنه من الممكن أن تكون الوفاة قد نشأت عن هذه الحالة المرضية فقط دون أن يكون للألعاب الرياضية دخل فى حدوثها، فقضت المحكمة - أمام هذا التقرير - بإعفاء الطبيب من كل مسؤولية^(٢).

(١) راجع كتابنا الموسوعة القانونية فى المهن الطبية. المرجع السابق ص. ١٨ .

(٢) مصر الكلية جلسة ١٩٣٥/٢/٤. مشار إليه بالمسؤولية الطبية. المرجع السابق ص ١١٤

إلا أن هذا لا يعنى عدم البحث فى مسئولية الطبيب وخطئه، لذلك نجد القضاء يلقى التزاما على عاتق الطبيب بالتأكد من حالة المريض واستعداده الأولى وضعفه وما لديه من حساسية خاصة قبل التدخل، ولا يعفى الطبيب إلا إذا ثبت أن النتائج الضارة لتدخله تعد غير متوقعة وضعيفة الإحتمال طبقا للمجرى العادى للأمور.

ومن المستقر عليه أنه متى أثبت الضرر الخطأ أو الضرر وكان من شأن ذلك الخطأ أن يحدث عادة هذا الضرر فإن القرينة على توفر علاقة السببية بينهما تقوم لصالح المضرور، وللمستول نفى هذه القرينة باثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لا يد له فيه. والسبب الأجنبى الذى تنتفى به رابطة السببية هو بوجه عام الحادث الفجائى أو القوة القاهرة أو خطأ وقع من المضرور أو الغير^(١).

تعليمات النيابة بشأن مسئولية الأطباء

اهتمت التعليمات العامة للنيابات بمسئولية الأطباء وأفردت لها عدة مواد منها:

- يجب على أعضاء النيابة فى حالات الوفاة الجنائية التى تحدث عقب حقن المتوفى أو بعد تخديره تخديرا كليا أو موضعيا بمعرفة الطبيب المعالج أو طبيب المستشفى ألا يأذنوا بدفن الجثة قبل تحقيق الحادث بمعرفتهم وعليم اجراء هذا التحقيق فور اخطارهم بالحادث (م ١٤٣)

- ترسل التحقيقات التى يتهم فيها الأطباء بعد اتمامها إلى المحامى العام أو رئيس النيابة الكلية بمذكرة بالرأى ويجب استطلاع رأى المحامى العام لدى محكمة الاستئناف المختصة فى التصرف فيها (م ٩٢٧) .

- إذا تبين أنه لا جريمة فيما نسب إلى الطبيب فيجب على النيابة تبليغ النقابة التى يتبعها بما يتم فى القضية من تصرف (م ٩٢٨)

- تخفر وزارة الصحة والنقابة المختصة بكل اتهام يوجه الى أحد الأطباء أو الصيادلة كما ترسل إليها صورة من كل حكم نهائى يصدر ضد أحدهم فى جريمة تمس

(١) طعن عدلى رقم ٢٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٨ ص ٢٠ و١٤٤٨. وراجع ما سبق بشأن رابطة السببية ص ٦٧ من الكتاب .

شرفه أو استقامته أو كفاءته في مهنته وكذلك في حالة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص (م ٩٢٩)

- يجب على أعضاء النيابة أن يقدموا إلى المحاكمة كل شخص يزاول مهنة العلاج النفسي دون أن يكون مرخصا له بذلك من وزارة الصحة ومقيدا اسمه في جدول المعالجين النفسيين بتلك الوزارة عملا بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العلاج النفسي (م ٩٣) .

تطبيقات قضائية

توفر الخطأ باهمال مفتش الصحة في اتباع التعليمات الصادرة لأمثاله. سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك.

ان المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها، وإذا نمتى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال في حق المتهم "مفتش صحة" بعدم اتباعه ما يقضي به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذي يقضي بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب ولوقوعه في خطأ يتمين على كل طبيب أن يدركه ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة، فإن ما يثيره الطاعن، من عدم العلم بهذا المنشور - لصدوره قبل التحاقه بالخدمة - لا يكون له أساس، ذلك أن الطبيب الذي يعمل مفتشا للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله، وينفذها، سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك.

(طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٦/٣. مجموعة القواعد ج ٢ بند

١٧ ص ٩٣٧)

شروط إبادة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العملية

المقررة .

* من المقرر أن إبادة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة، فإذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المستقرية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته، أم تقصيره وعدم تحريزه في أداء عمله.

(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ٢١)

* من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في إتياع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية والمدنية متى توافر الضرر بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو قصيره وعدم تحركه في أداء عمله وأياً كانت درجة جسامة الخطأ .
[طعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١١ ص ٣٥ من ٣٤ .

اشتراك الطبيب مع الممرضة في الخطأ يوجب مسئوليتها معاً .
متى يعد الطبيب مخالفاً لقواعد مهنته وتعاليمها مستحقاً للمساءلة الجنائية :

متى كان الحكم وقد انتهى إلى تبرئة المظنون ضده من جرمي القتل والاصابة الخطأ والتماس العذر له واستقاط الخطأ عنه نظراً لزعة العمل .
ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه في الغلط ، وإلى أن مات من الأطفال كان في حالة مرضية متقدمة تكفي وحدها للوفاة إلا أن الحقن عجل بوفاته مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته في حقه وبين الموت الذي حدث ، وما ذكره الحكم من ذلك سواء في نفيه الخطأ أو في القول بانقطاع رابطة السببية خطأ في القانون ، ذلك بأنه ما دام أن المظنون ضده وهو طبيب ، مزج الدواء بحلول الطرطير بدلاً من الماء المقطر الذي كان يتعين مزجه ، فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده أو اشترك معه الممرض فيه ، وبالتالي وجبت مساءلته في الحالتين ، لأن الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أي من المشاركين فيه ، ولأن استيثاق الطبيب من كنه الدواء الذي يناوله المريض أو في ما يطلب منه في مقام بذل العناية في شفاة ، وبالتالي فإن التقاعس عن تحريره والتحرز فيه والاحتياط له ، إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره ، كما أن التعجل بالموت مراعى لاحدائه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسؤولية ، ولا يصلح ما استندت إليه المحكمة من ارهاق الطبيب بكثرة العمل مبرراً لإعفائه من العقوبة ، وإن صلح ظرفاً لتخفيفها ، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

[نقض رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ ص ٢١ من ٦٢٦ .

خطأ الطبيب. وصف عقار البنسلين للمجنى عليه وهو مصاب بحساسية. تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى. موضوعي. شروط ذلك.

متى كان يبين من الاطلاع على مدونات الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن المجنى عليه قد توفى على أثر تعاطيه حقنة تحتوى على مادة البنسلين كان الطاعن - وهو طبيب الادارة الصحية للشركة التي يعمل بها المجنى عليه - قد قرر علاجه بها، وبعد أن أورد الحكم مضمون الأدلة التي أقام عليها قضاء ودفاع الطاعن خلص إلى عدة تقديرات تساند إليها في ادانته للطاعن من بينها قوله "أن ما ذهب إليه الطبيب المتهم وأيدته فيه الممرضة التي تعمل تحت رئاسته من أن الحقنة التي توفى المجنى عليه من أجلها على أثرها هي الحقنة الثانية من بين الحقن الثلاث التي وصفها له لا يقبل عقلا ولا يمكن التسليم به لأنه طالما كان من المقطوع به ببساطة أن المجنى عليه المذكور مصاب بحساسية ضد مثل هذا العقار فإنه لا يتصور تعاطيه له لأول مرة دون أن يتعرض من جراء ذلك لأية مضاعفات على نحو ما ادعاه الطبيب المتهم ثم ملاقاته الموت فور تعاطيه له للمرة الثانية أو بعد ذلك بفترة وجيزة أقصاها عشرة دقائق رغم كل محاولات إسعافه". لما كان ذلك، وكان ما أوردته الحكم في هذا الشأن يتعارض مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعي من أن الحساسية التي تنتج عن مادة البنسلين قد تحدث ولو كان قد تقرر الحقن بها لفترات طويلة سابقة، وأنه وإن كان الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهي الحجيير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها، إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأى الحجيير في مسألة فنية بحيث فإنه يتعين عليها أن تستند في تغييره إلى أسباب فنية تحمله، وهي لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الحجيير فيها، لما كان ذلك، فإن ما قال به الحكم على خلاف ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي مجردا من سنده في ذلك، لا يكفي بلماته لاهدار هذا التقرير وما حواه من أسانيد فنية، وكان خليقا بالمحكمة وقد داخلها الشك في صحة هذا الرأي أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فنيا، أما وهي لم تفعل فإن حكمها - فضلا عن فساده في الإستدلال - يكون معيبا بالقصور.

(طعن رقم ٦.٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٣٠/١/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٨٨٨).

تمسك الطبيب - المنسوب إليه الخطأ - باحتمال فساد حقنة البنسلين
التي سببت الوفاة لعيب في تصنيعها أو لسوء حفظها. إغفاله. إخلال
بحق الدفاع وقصور لا يقضى عنه تساند الحكم إلى أدلة أخرى.

إغفال الحكم تحقيق ما دفع به الطاعن - وهو طبيب - من احتمال فساد الحقنة
التي أعطيت للمجنى عليه لعيب في تصنيعها أو لسوء حفظها أو الرد على هذا
الدفاع من واقع دليل فني يعيبه، لأنه - في خصوص الدعوى المطروحة - دفاع
جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي فيها، ولا يقضى عن ذلك كله ما
ذكره الحكم من أدلة أخرى، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا
ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر
التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه
المحكمة.

[طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٣. ص ٢٨ ص ٨٨٨].

سماح المتهم - وهو صيدلي - لعامله لديه بتعبئة أملاح السلوفات في
عبوات صغيرة، تعبئتها بدلا منها مادة البزموت السامة. تناول المجنى
عليهم لها ووقاة بعضهم وإصابة الآخرين . مسامحة المتهم عن جرمي
القتل والإصابة الخطأ.

العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة
المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد
عليها الحكم بحيث تنبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى،
إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون
عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة، بل
يكفى أن تكون الأدلة في مجمرعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في
اكتمال اقتناع المحكمة واطئنانها إلى ما انتهت إليه، كما لا يشترط في الدليل أن
يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص
ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب
النتائج على المقدمات. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع
التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قد عهد إلى العاملة -
على خلاف ما تفرضه عليه أصول مهنته - بتعبئة أملاح السلوفات في عبوات
صغيرة فقامت بتعبئة مادة البزموت السامة في تلك العبوات بدلا من أملاح سلفات

الماغستينوم وتناول المجنى عليهم محتويات بعض تلك العبوات فظهرت عليهم أعراض التسمم بالزيموت مما أدى إلى وفاة بعضهم وإيذاء الآخرين، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في شأن تصوير الحادث وحق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها في الأوراق - وإطراح ما رأت الالتفات عنه منها مما لا تقبل مصادرتها فيه أو الخوض في مناقشته أمام محكمة النقض.

(طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ ص ٣. ص ٢٧٠).

تصدى الطبيب لعلاج حالة الفتق الأري الأيمن المختنق جراحياً في عيادته الخاصة. مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من غرغرينا ورغم علمه مسبقاً قبل تدخله جراحياً بأن وجود الغرغرينا أمر متوقع . خطأ مهني من جانبه. يسأل عنه وعن نتائجه .

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي - الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه في خصوص بيان واقعة الدعوى - أنه حصلها بما موجه أن المجنى عليه (مورث المدعية بالحقوق المدنية) توجه صحة شقيقه إلى الطاعن بعيادته يشكو من حالة فتق أري، فاتفق منعهما على إجراء جراحة للمجنى عليه بعيادته وبعد أن قام بإجراء الشق الجراحي وجد غرغرينا بالأمعاء فاغلق الجرح ونقل المجنى عليه إلى المستشفى الأميري حيث أجريت له عملية جراحية إلا أن المجنى عليه توفي في اليوم التالي، وقد عول الحكم المطعون فيه في ثبوت خطأ الطاعن على ما أورده من تقرير الطبيب الشرعي من أن تصدى الطاعن لعلاج حالة الفتق الأري الأيمن المختنق لدى المجنى عليه بالعلاج الجراحي في عيادة خاصة مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من غرغرينا بالأمعاء الدقيقة والحصى اليمنى سواء لتقصير خبرته أو لعدم توافر الآلات الجراحية اللازمة للاستمرار في التداخل الجراحي مع علمه مسبقاً قبل تدخله جراحياً بأن وجود الغرغرينا بالأمعاء والحصى أمر وارد، ويعتبر خطأ مهني من جانبه يسأل عنه وعن نتائجه السيئة التي انتهت بوفاة المريض، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً أو مدنياً، وقد قدرت أن الطاعن قد أخطأ بتصديده لعلاج حالة الفتق الأري الأيمن المختنق جراحياً في عيادته الخاصة مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من غرغرينا بالأمعاء الدقيقة والحصى ورغم علمه مسبقاً قبل تدخله جراحياً بأن وجود

الفرغرينا أمر متوقع. الأمر الذي انتهى إلى وفاء المجنى عليه، فإن هذا القدر
الثابت من الخطأ يكفى وحده لحمل مسؤولية الطاعن جنائياً ومدنياً.
[طعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١١/١/١٩٨٤ من ٣٥ ص ٣٤]

اجراء اخصائى العيون جراحة فى العينين معا فى وقت واحد. دون
حاجة إلى الاسراع فى اجراء الجراحة. ودون اتخاذ كافة الاحتياطات لتأمين
نتيجتها. توافر ركن الخطأ والمسئولية.

واذ كانت لمحكمة الموضوع - بما لها من سلطة فى تقدير الخطأ المستوجب
لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً - قد قدرت أن الطاعن قد أخطأ بقيامه اجراء
الجراحة فى العينين معا فى وقت واحد مع عدم الحاجة إلى الاسراع فى اجراء
الجراحة وفى ظل الظروف والملابسات المشار إليها فى التقارير الفنية - وهو اخصائى
- ودون اتخاذ كافة الاحتياطات التامة لتأمين نتائجها والتزام الحديقة الواجبة التى
تتناسب وطبيعة الأسلوب الذى اختاره، فعرض المريض بذلك لحدوث المضاعفات
السيئة فى العينين معا فى وقت واحد الأمر الذى انتهى إلى فقد ابصارها بصفة
كلية. فإن هذا القدر الثابت من الخطأ يكفى وحده لحمل مسؤولية الطاعن جنائياً
ومدنياً.

[طعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٨]

المبحث الثانى

أخطاء البناء والهدم

قبل أن نتعرض للمسئولية الجنائية عن اخطاء البناء والهدم يتعين أولاً
التعرض لماهية أعمال البناء وأعمال الهدم بالقدر الذى يلقى الضوء على هذه
المسئولية.

أولاً: أعمال البناء

من المجالات الهامة فى مسئولية القتل أو الأيذاء الخطأ مسئولية المهندسين
والمقاولين والملاك عن أعمال البناء، خاصة وقد ظهر فى الآونة الأخيرة عمارة قد
انهارت على من فيها، وأخرى مالت، وثالثة توشك أن تنهار، والمواطنون يفقدون
أرواحهم وأموالهم وأمتعتهم ويصبحون بلا مأوى، بل هناك بعض العمارات أو
المباني ما تلبس أن تنهار ولم يمض على بنائها سوى أيام معدودات. وكل ذلك حدى

بالشرع إلى التدخل محاولا المنع أو الحد من تلك الظاهرة فأصدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والذي عدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لمواجهة تلك الحالات.

وقد حظر المشرع فى المادة الأولى من القانون المذكور إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الأعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بموافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاسكان والتعمير. وقد غلظ المشرع العقوبة على إقامة البناء بدون ترخيص.

ولمواجهة هذه المشاكل وضمانا لسلامة البناء فقد نصت هذه المادة على بعض الالتزامات بالنسبة لطالبا البناء.

التزامات طالبا البناء

١ - يلتزم طالبا البناء بتوفير أماكن مخصصة لايواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها ومع الغرض من المبنى المطلوب الترخيص فى اقامته، ويحدد ذلك طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من المحافظ المختص.

ولا يسرى هذا الالتزام بالنسبة إلى المباني التى تكون من مستويات أو واقعة فى مناطق أو شوارع يرى المجلس المحلى إعفاها من شرط توفير هذه الأماكن.

٢ - يلزم طالبا البناء بإنشاء بواكى أو عمرات مسقوفة مفتوحة للمارة داخل حدود الملكية بالدور الأرضى، وبالشروط والمواصفات التى تحدد فى القرار، ويكون عرض الطريق الذى تحدد على أساسه الكثافة البنائية فى حالة إنشاء بواكى أو عمرات مسقوفة هو البعد بين حدى الطريق أو خط التنظيم.

٣ - يلتزم طالبا البناء بتركيب العدد اللازم من المصاعد بما يتناسب مع ارتفاع المبنى وعدد أدواره ووحداته والغرض من استعماله وذلك وفقا للقواعد التى تصدر بها قرار من المحافظ.

٤ - يلتزم طالبا البناء بعمل الخزانات وتركيب الطلمبات اللازمة لتوفير المياه لجميع أدوار المبنى، وأن يستخدموا أنابيب مياه ذات أقطار كافية تسمح بمرور القدر المناسب للاستهلاك وذلك فى المناطق ووفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من المحافظ بعد أخذ رأى الجهات القائمة على مرفق المياه وموافقة المجلس المحلى المختص .

شروط طلب الحصول على ترخيص بناء

تطلب المشرع فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل تقديم طلب الترخيص مرفقا به المستندات والبيانات والموافقات اللازمة التى تحددها اللائحة. وأن كثير من التشريعات تتطلب الحصول مقدما على موافقة بعض الجهات، مثل هيئة التصنيع بالنسبة للمنشآت الصناعية، ووزارة السياحة بالنسبة للمنشآت الفندقية والسياحية، ووزارة الزراعة بالنسبة للأراضى الزراعية .

كما اشترطت المادة سالفة الذكر تقديم الرسومات المعمارية والإنشائية التنفيذية التى تحددها اللائحة. وقد قصد من إيضاح الرسومات المطلوبة على هذا النحو هو أن تكون بالتفصيل المناسب الذى يعين الجهة المختصة على الوقوف على الجوانب ذات الأثر فى تكوين وإنشاء وصيانة المبنى .

وقد اشترط القانون أن تكون الرسومات أو أية تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس تقابى متخصص وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والتعمير بعد أخذ رأى مجلس نقابة المهندسين. ولما كانت بعض الأعمال لها طابع خاص يتطلب قيام المهندسين الاستشاريين بتصميمها، لذلك فقد نصت المادة المذكورة على أن تتضمن هذه القواعد بيان ذلك.

وقد حرصت المادة المذكورة على أن تتضمن هذه القواعد أيضا الشروط اللازمة ترأفها فى المهندسين المصممين تبعاً لحجم ونوع الأعمال، حتى يتاح لهذه القواعد التدرج بالكفاءات الهندسية ومسايرة خبراتها فضلا عن مواجهة ما بدأ فى التطبيق الحالى من عدم وضع الضوابط الكفيلة بالتأكيد من أن التصميم منسوب فعلا إلى المهندس الذى وقع رسوماته.

ونصت المادة الخامسة أيضا على أن يكون المهندس المصمم مسئولاً مسئولية كاملة عن كل ما يتعلق بأعمال التصميم وهو فى ذلك يواكب نص المادة ٦٥٢ من القانون المدنى. كما أوجبت عليه الالتزام فى إعداد الرسومات وتعديلاتها بالأصول الفنية وكذا المواصفات القياسية المصرية السارية وقت إعدادها. كما يلتزم بالقرارات الصادرة فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء . وقد قصد من هذا الحكم أن تكون القرارات المذكورة صادرة وفقا للقانون .

الرسم الهندسى الواجب تقديمه

لكى يكون الرسم الهندسى الواجب تقديمه إلى الجهات المختصة بالتصريح بالبناء مطابقا للقانون تتخذ الخطوات التالية:

١ - تحديد خط التنظيم وخط البناء

٢ - على أساس عرض الطريق تحدد الكثافة البنائية والارتفاع الخارجى للمبنى، والمقصود بالكثافة البنائية هى النسبة ما بين جملة مسطحات جميع أدوار المبنى ومساحة قطعة الأرض المقام بها البناء

٣ - على أساس الارتفاع الخارجى لجدران المبنى تحدد مساحة المناور

٤ - ترسم وحدات المبنى كحجراته مثلا بحيث تطل كل حجره على طريق أو فناء. ولم يتطلب القانون فى المادة الخامسة توقيع طلب الترخيص من المالك أو وكيله إلا فى حالات أعمال الهدم درءا لاهتار حقوق الملكية التى تتأثر إلى حد كبير بتلك الأعمال.

التزامات تنفيذ البناء

حرصا من المشرع على أن يتم أعمال البناء وفقا للأصول الهندسية والمستندات التى منح الترخيص على أساسها فقد نصت المادة ١١ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل على أنه "يجب أن يتم تنفيذ البناء أو الأعمال وفقا للأصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التى منح الترخيص على أساسها وأن تكون مواد البناء المستخدمة مطابقة للمواصفات المصرية المقررة.

ولا يجوز إدخال أى تعديل أو تغيير جوهري فى الرسومات المعتمدة إلا بعد الحصول على ترخيص. فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم. أما التعديلات البسيطة التى تقضيها ظروف التنفيذ فيكتفى فى شأنها بإثبات الجهة المذكورة لها على أصول الرسومات المعتمدة وصورها وذلك كله وفقا للأحكام والاجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية .

ويجب الاحتفاظ بصورة من التراخيص والرسومات المعتمدة فى موقع التنفيذ لمطابقة الأعمال التى يجرى تنفيذها عليها".

ولزيادة الضمان فى أن يتم تنفيذ البناء وفقا للأصول الفنية الهندسية نصت المادة ١٢ من القانون المذكور على أنه "مع مراعاة أحكام المادة السابقة، يلتزم طالبوا البناء بأن يعهدوا الى مهندس نقابى معمارى أو مدنى، بالاشراف على تنفيذ الأعمال المرخص فيها إذا زادت قيمتها على خمسة آلاف جنيه ويكون المهندس مسئولاً مسئولية كاملة عن الاشراف على تنفيذ هذه الأعمال وللجنة التنفيذية بالمحافظة المختصة أن تلزم طالبى البناء بذلك فى الحالات الأخرى التى يحددها وتقل قيمة الأعمال فيها عن هذا القدر.

ويصدر وزير الاسكان والتعمير بعد أخذ رأس مجلس نقابة المهندسين، قراراً ببيان الحالات التى يكون الإشراف على التنفيذ فيها لأكثر من مهندس نقابى من ذوى التخصصات المختلفة تبعاً لنوعية الأعمال المرخص بها.

وعلى الطالب قبل البدء فى التنفيذ أن يقدم إلى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم تعهداً كتابياً من المهندس الذى اختاره يلتزم فيه بالاشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها.

وعلى المهندس فى حالة تحلله لأى سبب من الاشراف على التنفيذ أن يخطر الجهة المذكورة كتابة بذلك وفى هذه الحالة توقف الأعمال .

وعلى الطالب إذا أراد الإستمرار فى التنفيذ أن يختار مهندساً نقابياً آخر مع تقديم التعهد المشار إليه فى الفقرة السابقة .

وعلى المهندس المشرف على التنفيذ أن يرفض استخدام مواد البناء غير المطابقة للمواصفات، وعليه أن يخطر الجهة المذكورة كتابتها بذلك وبأية أعمال مخالفة فور وقوعها أياً كان مرتكبها"

ومخالفة القائم على تنفيذ البناء لأى من هذه الالتزامات يشكل فى جانبه ركن الخطأ، ويكون مسئولاً جنائياً إذا ترتب على ذلك ضرر للغير وتوافرت رابطة السببية بين الخطأ وهذا الضرر.

التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية للمهندس المعمارى والمقاول.
تتور المسئولية المدنية للمهندس المعمارى والمقاول عن أعمال البناء التى تدخل فى نشاطهم المهنى فى حالات ثلاث :
١ - وفقاً للقواعد العامة فى المسئولية التقصيرية

٢ - وفقا لأحكام المسؤولية العقدية وذلك فى مراجعة مالك البناء عن أى إخلال منهما بأحد التزاماتهما العقدية الناشئة عن عقد المقاولة والتشديد المبرم بين كل منهما وبين هذا المالك

٣ - تنشأ مسؤولية المهندس المعماري بناء على أحكام الضمان العشري المقرر بمقتضى المادة ٦٥١ من القانون المدني.

ولما كانت هذه المسؤولية المدنية فى حالاتها الثلاثة السابقة تتميز بجسامتها وما يترتب عنها من أعباء مالية ضخمة، إما بسبب ضخامة الأضرار التى قد تصيب الغير فى الأرواح والأجسام بسبب تهدم البناء وما يستتبع ذلك من تعويضات كبيرة، من المؤكد أنه ليس فى وسع المسئول تحملها وحده، وإما بسبب ما أصبحت تتمتع به المباني والمنشآت فى العصر الحديث من قيمة مالية كبيرة، مما يجعل عبء تحمل قيمتها على المهندس المعماري أو المقاول عبئا كبيرا يعجز عن تعويضه وحده. ولذلك فإن حماية كل من المضرور من ناحية ، والمسئول من ناحية أخرى أصبحت تستلزم تدخل المشروع لفرض التأمين الإجبارى من مسؤولية المهندس المعماري والمقاول على نحو ما فعل المشرع فى أنواع أخرى من المسؤولية وخاصة التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والتى منعرض لها فى القسم الثانى من هذا الكتاب.

وقد تضمنت المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المستبدلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣^(١) التأمين الإجبارى من مسؤولية المهندس المعماري والمقاول. فنصت هذه المادة على الآتى :

٣ "لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء فى التنفيذ بالنسبة إلى الأعمال التى تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه والتعليقات معها بلغت قيمتها إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين.
ويستثنى من الحكم المتقدم التلمية التى لا تتجاوز قيمتها خمسة عشر ألفا من الجنيهات لمرة واحدة ولدور واحد وفى حدود الارتفاع المقرر قانونا^(٢).

-
- (١) المادة الثامنة من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ ثم بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣.
(٢) هذه الفقرة مستحدثة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ ولم ترد فى النص عند استبداله بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢.

وتغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير بسبب ما يحدث في المباني والمنشآت من تدهم كلي أو جزئي وذلك بالنسبة لما يلي:

- ١ - مسؤولية المهندسين والمقاولين أثناء فترة التنفيذ باستثناء عمالهم.
- ٢ - مسؤولية المالك أثناء فترة الضمان المنصوص عليها في المادة ٦٥١ من القانون المدني.

ودون الاخلال أو التعديل في قواعد المسؤولية الجنائية، يتولى المؤمن مراجعة الرسومات ومتابعة التنفيذ وذلك عن طريق أجهزته أو من يعهد إليه بذلك وتتحدد مسرليته المدنية وفقا لأحكام هذا القانون.

ويكون الحد الأقصى لما يدفعه المؤمن بالنسبة للأضرار المادية والجسمانية التي تصيب الغير مبلغ مليوني جنيه عن الحادث الواحد على ألا تتعدى مسؤولية المؤمن قبل الشخص الواحد عن الأضرار الجسمانية مبلغ خمسين ألف جنيه.

يصدر قرار من وزير الاقتصاد بالاتفاق مع الوزير المختص بالاسكان بالقواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه، وقيوده وأوضاعه والأحوال التي يكون فيها للمؤمن حق الرجوع على المستول عن الضرر، كما يتضمن القرار قسط التأمين الواجب أدائه والشخص الملزم به، على ألا يتجاوز القسط ١٪ من قيمة الأعمال المرخص بها وبحسب القسط على أساس أقصى خسارة محتملة وذلك بالنسبة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة والتي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بالاتفاق مع وزير الاقتصاد.

وتكون وثيقة التأمين طبقا للنموذج الذي يعتمده وزير الاقتصاد.

الأشخاص المستولون الذين يغطيهم التأمين الاجباري
التأمين الاجباري الوارد في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والمستبدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والسابق ذكرها يغطي مسؤولية المهندس والمقاول فقط.

وليس المقصود "بالمهندس" في مجال التأمين الاجباري هو "المهندس المعماري" فقط ، وإنما هو المهندس الذي يتولى العمل والاشراف على تنفيذه أيا كان مؤهله أو تخصصه الفني، حتى ولو كان مهندسا ميكانيكيا أو كهربائيا طالما يقوم بمهمة

المهندس المعماري فيكون مسئولاً عن الضمان ومن ثم ملتزماً بإبرام التأمين الإجباري .

أما المقاول فهو الذي يعهد إليه في إقامة المباني والمنشآت التأمينية بمقتضى عقد مقبولة، يستوى في ذلك أن يحضر من عنده المواد التي ستستخدم في البناء أم يقدمها له رب العمل. كما يستوى أن يتولى مقاول واحد إقامة البناء أم يتعدد المقاولون فيقوم أحدهم بوضع الأساس وأعمال البناء وآخر بأعمال التجارة وثالثاً بالأعمال الصحية وهكذا، فكل منهم يعتبر مقاولاً في حدود الأعمال التي يقوم بها ويكون ملتزماً بالضمان في هذه الحدود^(١). مع ملاحظة مسئولية المقاول عن أعمال معاونيه ومساعديه وعماله والتزامه بالضمان عنها حتى ولو كان هؤلاء لا يعتبرون من أتباعه بالمعنى المقصود بمسئولية المتبرع عن أعمال التابع.

الأعمال التي يغطيها التأمين

الأعمال التي يغطيها التأمين الإجباري هي البناء وأعمال البناء.

والمقصود بالبناء الذي يضمن المهندس المعماري والمقاول الأضرار الناشئة من تدهم الكلى أو الجزئي، جميع المنشآت الثابتة التي من صنع الإنسان وتتصل بالأرض اتصال قرار. ويأتى على رأسها المباني من أى نوع كان، مثل العمارات والمنازل والقيلات والمصانع ودور السينما والمتاجر والاتفاق، والجسور، والقناطر، والسدود، والخزانات وغيرها وأياً كانت المواد التي شيدت منها، طالما أن البناء مستقر ثابت في مكانه لا يمكن نقله دون هدمه .

أما أعمال البناء فهي تشمل علاوة على إنشاء بناء جديد، كافة أعمال التعلية أو التعديل أو التدعيم أو التجديد أو الترميم لبناء موجود سلفاً.

وعلا بالمادة ٨ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدلة فإن إبرام التأمين الإجباري من مسئولية المهندس والمقاولين لا يستلزم إلا بالنسبة لأعمال البناء - بالمفهوم المتقدم - التي تبلغ تكاليفها ثلاثين ألف جنيه فأكثر، ولا يستثنى من ذلك سوى أعمال التعلية حيث أوجب القانون إبرام التأمين عليها أيما كانت قيمتها .

(١) الدكتور نزيه محمد المهدي. دراسة لنطاق التأمين الإجباري من المسئولية المدنية. ص ١١

حالات المسؤولية التي يغطيها التأمين

طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٨ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدلة فإن وثيقة التأمين تغطي المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير بسبب ما يحدث في المباني والمنشآت من تدهم كلي أو جزئي وذلك بالنسبة لما يلي :

- ١ - مسؤولية المهندسين والمقاولين أثناء فترة التنفيذ باستثناء عمالهم
- ٢ - مسؤولية المالك أثناء فترة الضمان المنصوص عليها في المادة ٦٥١ من القانون المدني .

أولاً: تغطية المسؤولية أثناء فترة التنفيذ

لا شك أن كلا من المهندس والمقاول مسئول مسئولية تقصيرية نحو الغير على أساس الخطأ المفترض عما يصيب الغير من ضرر بسبب تدهم البناء أثناء فترة التنفيذ. باعتبار كلا منهما حارساً للبناء خلال هذه الفترة وذلك بمقتضى المادة ١/١٧٧ من القانون المدني والتي تنص على أن "حارس البناء ولو لم يكن مالكا له مسئول عما يحدثه انهزام البناء من ضرر ولو كان انهزاماً جزئياً ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه إلى إهمال في الصيانة أو تقدم في البناء أو عيب فيه".

ومن المستقر عليه أن المقاول خلال فترة إقامة البناء يكون هو الحارس طبقاً لهذا النص، حيث تتوافر له السيطرة الفعلية ويلتزم بحفظه وصيانتة وحماية الغير من أضرار تدهمه. وجدير بالذكر أن الغير المضروب تنشأ له في هذا الصدد دعوى مباشرة في مواجهة المقاول بصفته الحارس دون حاجة لاثارة مسؤولية المالك، ولا يستطيع المقاول أن يدفع هذه المسؤولية المفروضة إلا باثبات أن الحادث لا يرجع سببه إلى إهمال في الصيانة أو تقدم في البناء أو عيب فيه، أو ينفي رابطة السببية باثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضروب نفسه .

مع ملاحظة أن التأمين الاجباري لا يغطي المسؤولية على عاتق المهندس أو المقاول في هذا الصدد إلا إذا كانت راجعة إلى تدهم كلي أو جزئي للبناء .

ثانياً: تغطية المسؤولية أثناء فترة الضمان العشري

من أهم حالات المسؤولية المدنية المترتبة على عاتق المهندس المعماري والمقاول عن نشاطهما في أعمال البناء. حالة الضمان العشري الذي نصت عليه المادة ٦٥١ من القانون المدني، ويعتضى هذه المادة بضمن المهندس المعماري والمقاول متضامتين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلى أو جزئى فيما شيدوه من مباني أو أقاموه من منشآت ثابتة أخرى، حتى ولو كان التهدم ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها، أو كان رب العمل قد أجاز إقامة المنشأة المعيبة. ما لم يكن المتعاقدان في هذه الحالة قد أرادا أن تبقى هذه المنشأة مدة أقل من عشر سنوات.

ويشمل الضمان العشري أيضاً ما يوجد في المبانى والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته.

وقد أقام المشرع بهذا الضمان العشري مسؤولية مشددة حتى يدفع المهندس المعماري والمقاول الى بذل كل عناية ممكنة فيما يشيدانه من المنشآت^(١).

ويشترط في العيب الذي يشمل الضمان العشري أن يكون من الخطورة بحيث يهدد متانة البناء وسلامته، أما لو لم يصل الى هذه الجسامة، وإنما كان في البياض أو الدهان، فإنه لا يوجد الضمان، وإنما تسرى في شأنه القواعد العامة فتتنفى مسؤولية المهندس المعماري أو المقاول بتسليم العمل إلا إذا كان خفياً فيكون الضمان لمدة قصيرة يحددها عرف الصناعة.

كما يشترط في العيب الذي يشمل الضمان العشري أن يكون خفياً بحيث لو كان ظاهراً يمكن كشفه بالفحص المعتاد فإن تسلم رب العمل للعمل دون اعتراض أو تحفظ عليه فيعتبر نزولاً منه عن الضمان.

مع ملاحظة ما قضت به محكمة النقض من أن إقرار رب العمل بتسليمه البناء مقبولاً بحالته الظاهرة التي هي عليها ليس من شأنه إعفاء المهندس والمقاول من ضمان العيوب التي كانت خفية وقت التسليم ولم يكن يعلمها رب العمل، لأن التسليم ولو كان نهائياً لا يغطي إلا العيوب الظاهرة أو الملزمة لرب العمل وقت

(١) الدكتور السنهوري، ج ٧ مجلد ١ ص ١٠٦.

التسليم^(١) وأن " التزام المقاول لهذا الضمان العشري هو التزام بنتيجة، هي بقاء البناء الذي يشيده سليماً متيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه"^(٢).

جزء - عدم إبرام عقد التأمين

إن عدم إبرام عقد التأمين الإجباري من مسؤولية المهندس والمقاول عن اضرار البناء - يرتب جزءاً مدنياً وآخر جنائياً.

والجزء المدنى ورد فى نص المادة ٨ من القانون ١.٦ لسنة ١٩٧٦ المعدلة بالقانون ٣. لسنة ١٩٨٣ وهو متحصل فى عدم جواز صرف ترخيص البناء إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة التأمين. أما الجزء الجنائى فقد ورد فى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١.٦ لسنة ١٩٧٦ المعدلة بالقانون رقم ٣. لسنة ١٩٨٣، وهو المحبس والفرامة التى تعادل قيمة الأعمال أو مواد البناء المتعامل فيها بحسب الأحوال أو باحدى هاتين العقوبتين.

ثانياً: أعمال الهدم

نظم القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأسكان المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أحكام هدم المنشآت وترميمها. ذلك فى الفصل الثانى من الباب الثانى. ويضم قسمين، القسم الأول: المنشآت الآيلة للسقوط التى يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها بحيث يعرض الأرواح والأموال للخطر، والقسم الثانى: المنشآت التى تحتاج إلى ترميم

المقصود بهدم المبنى أو ترميمه

عرفت محكمة النقض المبنى - فى خصوص تنظيم هدم المبنى - بأنه كل عقار مبنى يكون محلاً للارتفاع والاستغلال أياً كان نوعه. والمقصود بالهدم الكلى هو إزالة المبنى كله على وجه يصحح غير صالح للاستعمال فيما أعد له. والمقصود بالهدم الجزئى هو إزالة جزء من المبنى على وجه يصحح معه الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له^(٣)

(١) نقض مدنى ١٩٦٧/٤/١٣ من ١٨ ص ٨٣٥.

(٢) نقض مدنى ١٩٧٠/٦/٢٣ من ٢١ ص ١٠٦٨.

(٣) طعن ١.٥٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ من ١٦ ص ٧٧٩، طعن ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق

جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ من ٢١ ص ٥٧٧.

والمقصود بالترميم هو اصلاح الاجزاء المعيبة أو التالفة فى المبنى

و لأن أعمال الترميم والصيانة لا تقع تحت حصر، فقد فوض المشرع وزير الاسكان والتعمير بيان ما يعتبر من أعمال الترميم والصيانة وحدودها. وقد صدر قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ١.٦ لسنة ١٩٨٣ وحدد المقصود بأعمال الترميم وهى ما يأتى :

١ - تدعيم وترميم الأساسات المعيبة

٢ - ترميم الشروخ بمباني الحوائط وتنكيس الأجزاء المتآكلة والمتفككة منها.

٣ - تدعيم وتقوية الأسقف بسبب الترميم أو الميل أو التشريح أو تآكل بمواقع الارتكاز أو كسر الكمرات والكوابيل الحاملة لها.

٤ - تدعيم وتقوية الأعمدة الحاملة لأجزاء المبنى

٥ - اصلاح وترميم التلفيات فى أرضيات دورات المياه والحمامات والمطابخ والأسطح التى يؤدى إلى تسرب المياه للحوائط ولأجزاء المبنى وبصفة خاصة الأساسات.

٦ - استبدال درجة السلم المتداعية وتدعيم الحوائط والكمرات والهياكل الحاملة لها.

٧ - اصلاح واستبدال التالف من الأعمال والتركيبات الكهربائية الرئيسية التى يكون من شأنها أن تؤدى إلى حوادث أو حريق أو تعريض الأرواح للخطر.

٨ - اصلاح وترميم خزانات المياه وطمبات المياه والمساعد والأعمال والتركيبات الصحية الخارجية للمياة والصرف سواء منها المكشوف أو المدفون واستبدال الأجهزة والأدوات والأجزاء التالفة بها.

٩ - أعمال الإصلاحات الخاصة بمرض المبنى

ويراعى أن تحديد ما إذا كان المبنى أو المنشأة آيلة للسقوط أو يحتاج إلى ترميم أو صيانة ، مسألة موضوعية تقوم بتقديرها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم تحت رقابة محكمة الموضوع التى لها الاستماعة بالخبرات الفنية والهندسية لمعاونتها فى الوصول إلى التحديد النهائى .

وعند تحديد ما إذا كانت المنشأة آيلة للسقوط من عدمه لا يهم السبب الذي أدى إلى ذلك ، سواء أكان فعل الزمن أو الإهمال أو القفل العمدي لمالك المبنى أو شاغله. مع مراعاة أن من يقوم عمداً بأي فعل من شأنه تهديد سلامة المبنى أو تضرره للسقوط أو إتلافه كلياً أو جزئياً بقصد التوصل إلى اعتباره آيلاً للسقوط يشكل جريمة جنائية منصوص عليها في المادة ٨١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وعقوبتها الحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه. ثم ألغى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ عقوبة الحبس وأصبحت العقوبة قاصرة على الغرامة فقط.

المكلفين بأعمال الهدم أو الترميم

الملكيين بأعمال الهدم أو الترميم - في حالة صدور قرار من اللجنة المختصة أو حكم من المحكمة - هم ملاك العقار أو شاغليه وأصحاب الحقوق المتعلقة به أو الجهة الإدارية ذاتها . وقد أوضحت ذلك المادة ٦٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إذ نصت هذه المادة على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء يجب على ذوى الشأن أن يبادروا إلى تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة الصادر في شأن المنشأة الآيلة للسقوط والترميم والصيانة وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك في المدة المحددة لتنفيذه .

واللجنة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في حالة إمتناع ذوى الشأن عن تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة بحسب الأحوال في المدة المحددة لذلك، أن تقوم بتنفيذه على نفقة صاحب الشأن وتحصل قيمة التكاليف وجميع النفقات بطريق الحجز الإداري.

ويجوز للمستأجر إذا تأخر كل من ذوى الشأن أو الجهة الإدارية المذكورة عن القيام بتنفيذ ما نص عليه القرار النهائي أو قضى به حكم المحكمة بحسب الأحوال، أن يحصل على إذن من القاضي المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة إلى الحصول على موافقة المالك، وأن يستوفى ما أنفقه خصماً من مستحقات المالك لديه".

وجدير بالذكر أن الجهة الإدارية ليست ملزمة بإجراء التنفيذ، فهو حق لها، لها أن تستعمله بحسب ما يترأى لها. إلا أن ترك التنفيذ جوازيًا للجهة الإدارية على

هذا النحو يترك المجال واسعا أمامها في التقاعس عن التنفيذ بنفسها لتخوفها من مسئوليته رغم ما يتطلبه عليه عدم تنفيذ القرار النهائي أو الحكم من خطر على الأرواح والأموال.

وإذا امتنع ذوى الشأن عن تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة فعلى الجهة الإدارية أن تحرر محضرا بذلك وترسله إلى الشرطة قهيدا لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبلهم.

وإذا أصبح قرار الهدم نهائيا فإنه لا يتأثر بتغيير مالك العقار لأنه قرارا عينيا متعلقا بالعقار ذاته ولا يتأثر بتعاقب الملاك عليه^(١).

تنفيذ أعمال الترميم يكون تحت اشراف مهندس تقابى
أوضحت المادة السادسة من قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ لتنفيذ القرار النهائي أن يكون تنفيذ أعمال الترميم تحت اشراف مهندس تقابى مدنى أو عمارة ويقدم الطالب (المالك أو الشاغل) تمهدا كتابيا من المهندس الذى اختاره يلتزم فيه بهذا الاشراف. وعلى المهندس فى حالة تحمله لأى سبب من الاشراف على التنفيذ أن يخطر الوحدة المحلية المختصة كتابة بذلك. وفى هذه الحالة توقف الأعمال. وعلى الطالب إذا أراد الاستمرار فى التنفيذ أن يختار مهندسا تقابيا آخر مع تقديم التعهد المشار إليه وعلى المهندس المشرف على التنفيذ أن يرفض استخدام مواد بناء مخالفة للمواصفات وعليه أن يخطر الجهة المذكورة كتابة بذلك وبأية مخالفة تور وقوعها أيا كان مرتكبها.

وتحدد مسئولية المهندس والمقاول وفقا لأحكام المادة ٦٥١ من القانون المدنى الخاص بالضمان العشرى.

إخلاء المبنى أثناء الترميم واجراءات الإخلاء
نصت المادة ١/٦٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه "إذا اقتضت أعمال الترميم أو الصيانة إخلاء المبنى مؤقتا من شاغليه حرر محضر ادارى بأسماء المستأجرين الفعليين دون سواهم وتقوم الجهة

(١) تلغى مدنى ١٩٧٩/٣/٢٤ س. ٣ ص ٩٣

الادارية المختصة بشئون التنظيم باخطارهم بالاخلاء في المدة التي تحددها فإذا لم يتم الاخلاء بعد انقضائها جاز تنفيذ بالطريق الادارى ولشاغل البناء الحق في العودة الى العين بعد ترميمها دون حاجة إلى موافقة المالك ويتم ذلك بالطريق الادارى في حالة امتناع المالك*.

وطبقا لهذه الفقرة فإنه على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم إذا رأت أن أعمال الترميم أو الصيانة تقتضى اخلاء المبنى مؤقتا من شاغليه، أن تحرر محضرا اداريا بأسماء المستأجرين الفعليين دون سواهم. والمقصود بأسماء المستأجرين الفعليين هم المستأجرين شاغلوا العقار بمقتضى عقود إيجار وذلك لأن هؤلاء هم الذين تتعلق لهم حقوق على العقار أخصها حق العودة إليه حتى لا يتنس غيرهم بغية إكتساب حق أو حقوق عليه ليست لهم قانونا^(١).

ويجب على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم، بعد تحرير المحضر الادارى سالف الذكر، أن تقوم باخطار شاغلي العقار الفعليين، وهم الذين وردت أسماؤهم بالمحضر، بالاخلاء في مدة تحددها لذلك.

ولم يحدد النص طريقة الاخطار، ومن ثم فإنه يجوز أن يتم بأي طريقة، فيمكنه أن يكون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، كما يمكن أن يكون بإشارة تليفونية ترسل إلى الشاغلين الفعليين عن طريق الشرطة ويوقع عليها منهم بالعلم .

ويجب أن يتضمن الاخطار مدة زمنية يتم الاخلاء خلالها، وهذه المدة تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وتخضع لتقديرها.

وإذا لم يتم شاغلوا العقار باخلاء بعد انقضاء المدة المحددة باخطار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم، جاز لهذه الجهة تنفيذ الاخلاء بالطريق الادارى، أى عن طريق أجهزة الشرطة دون استصدار حكم بذلك من القضاء.

حالة الخطر الداهم

هناك بعض المباني يخشى من سقوطها قبل إتمام الاجراءات اللازمة لإتمام عملية الهدم أو الترميم ، وحفاظا على الأرواح فقد نصت المادة ١/٦٥ من

(١) الدكتور سليمان مرتضى. ص ٥٧٥

القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه "يجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فى أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة ، من السكان بالطريق الادارى واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير فى مدة لا تقل عن أسبوع إلا فى حالة تهدد البناء بالانهيار فيكون لها فى هذه الحالة الحق فى إخلائه فوراً".

والمقصود بأحوال الخطر الداهم الواردة فى هذه الفقرة، الحالات الملحة التى يكون فيها الخطر وشيك الوقوع مما ينذر بقرب سقوط البناء ما بين لحظة وأخرى ويستلزم التدخل الفورى السريع.

وحق الجهة الادارية فى إخلاء المباني المجاورة للبناء الآيل للسقوط مقيد بوجود حالة ضرورة تستدعى ذلك، بأن يكون هناك خطر على أرواح وأموال شاغلى هذه المباني من انهيار المبني الآيل للسقوط.

ويجب أن تمنح الجهة الادارية شاغلى المبني أو المباني التى تقرر إخلاؤها مهلة لا تقل عن أسبوع، إلا إذا كانت حالة البناء تنذر بالانهيار العاجل، فيكون للجهة الادارية المذكورة أن تقوم بإخلاء البناء فوراً.

ويتم الاخلاء بالطريق الادارى، أى عن طريق أجهزة الشرطة مع اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات والتدابير. ودون استصدار حكم به أو عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٥٧ من القانون. وبالتالى دون إتاحة الفرصة للتظلم أمام المحاكم. فهذا الاخلاء هو إخلاء نهائى تمهيدا للمهدم، ويختلف عن الاخلاء الذى يقصد به التمكين من القيام بأعمال الترميم أو الصيانة.

وإذا لم تلجأ الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى إخلاء العين بالطريق الادارى، جاز للمالك اللجوء إلى القضاء المستعجل بطلب إخلاء المستأجر من العين. ويقضى القاضى المستعجل بالاخلاء إذا ثبت أمامه من ظاهر الأوراق والمستندات أن أبلوله العين للسقوط تقوم على سند من الجدد. ولم يبد من المستأجر ثمة منازعة جدية .

حالة الضرورة القصوى

أعطى المشرع للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الحق فى هدم البناء فى حالة الضرورة القصوى بموجب حكم من القضاء المستعجل. فنصت الفقرة الثانية من

المادة ٦٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه كما يجوز لها في حالة الضرورة القصوى هدم البناء بموجب حكم من قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الكائن في دائرتها العقار.

وترفع الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم دعوى الهدم أمام قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الكائن في دائرتها العقار. ويجوز أن يكون الميعاد من ساعة إلى ساعة باذن من قاضي الأمور الوقتية بالشروط الواردة في المادة ٣٠٢/٢٦ من قانون المرافعات.

إذا استبان لقاضي الأمور المستعجلة من ظاهر المستندات والأوراق المقدمة من الجهة الادارية توافر حالة الضرورة القصوى قضى بالهدم.

ويجوز أن ترفع هذه الدعوى من المالك لأن له مصلحة في هذه الدعوى. ويقع عبء اثبات الخطر الداهم أو حالة الضرورة على عاتق الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو على المالك إذا قام برفع الدعوى.

ثالثاً: المسؤولية الجنائية عن أعمال البناء والهدم

قد ينهار البناء أو يتم هدمه. وينشأ عن انهياره أو هدمه موت بعض سكانه أو غيرهم أو إصابتهم، فكيف تحدد المسؤولية الجنائية في هذه الحالة ؟ .

القاعدة في تعيين المسئول هنا، هي أن كل من يشترك في أعمال الهدم والبناء يسأل عن نتائج خطئه الشخصي، وذلك سواء كان اشتراكه فيها بصفته مالك، أم مهندس، أم مقاول، أم ملاحظ عمال، أم عامل. فمتى كان الخطأ في أعمال البناء واقعاً من شخص يتدخل فيه أو بإشرافه عليها أو لسوء تصرفه، كان مسئولاً إذا كان خطؤه هو الذي تسبب عنه القتل أو الإصابات، سواء بذاته أو منضماً إلى خطأ غيره .

مسئولية مالك العقار

المالك إذا تدخل في أعمال البناء، أو اقترح تصميمها بكيفية معينة غير فنية، أو أهمل في اجراء الاصلاحات الضرورية بعد علمه بالخلل، أو أساء اختيار المقاول أو من عهد إليه بالعمل، يسأل عن خطئه في كل هذه الصور.

فالمالك هو المسئول الأول عن اجراء الترميمات بمنزله . بل حكم بأنه "إذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي إلى سقوطه المفاجئ، قد أهمل في صيانتته حتى سقط على من فيه ، فلا ينفي مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعا إلى عيب في السفل غير الملوك له، لأنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء باصلاحه أم بتكليفهم إخلاء ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطه وتلزمه تبعته"^(١)

ويشبه ذلك ما حكم به من أن المالك المسئول عن سقوط البناء ولو تضافرت عوامل كثيرة في هذا السقوط، منها أخطاء وقعت في تشييد البناء، وضعف سمك الحائط المشترك وعدم بناء دورات المياه بالطوب الأحمر، وتسرب مياه خزان الصرف من مواسير منزل مجاور، اعتبر مالكة مسئولاً هو الآخر عن نفس الحادث^(٢).

والمالك - دون المستأجر - هو المطالب بتعهد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم، فإذا قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير، ولا يففيه من المسئولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة، إذ على المالك إخلاء لمسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به في هذا الشأن.

وينبغي في مثل هذه الصورة بذاهة التمييز بين مسئولية المالك إزاء نفس المستأجر الذي تعهد بالقيام بأعمال الترميم والصيانة، والتي تنتفي بذاهة بسبب هذا التعهد عند حدوث تصدع أو انهيار للبناء، وبين مسئولية المالك إزاء باقي المستأجرين الذين لم يكونوا طرفا في مثل هذا التعهد، وبالتالي لا ينبغي أن يضاروا به عند عدم تنفيذه على الوجه المطلوب، فتبقي المسئولية قبل المالك قائمة، أما المسئولية المدنية فتحكمها قواعد القانون المدني التي تسمح بتحويل المسئولية أو بالتعاقد عليها طبقا لأوضاع معينة ليس هذا مقام تناولها.

ولا ينفي مسئولية المالك عن تأخره في أعمال الصيانة والترميم، أن يقال بترأخي جهة الادارة في إخلاء المنزل من سكانه بعد أن تحقق لها خطر سقوط المنزل،

(١) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ القواعد القانونية ج٦ رقم ٥٠٧ ص. ٦٥

(٢) نقض ١٩٦٩/٢/٣ رقم ٢٠٢ ص. ١٦٢

لأن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم، فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام، فذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس، كما أنه يفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفي مسئولية المتهم طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه.

كما لا ينفي مسئولية المالك أن ينمى على قرار هدم المبنى عدم استيفائه للشروط التي نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤، ذلك أن مجال البحث في هذا القانون إنما يكون عند تطبيقه وأعمال أحكامه مجردا عن النتيجة التي وقعت بصرف النظر عن قرار الهدم.

والمالك مسئول أيضا عن أعمال الهدم والبناء التي يجريها معرفته أو تحت إشرافه الخاص، ولذا حكم بأن صاحب البناء الذي يشرع في هدمه، سواء بنفسه أو بواسطة عمال يكلفهم بذلك تحت ملاحظته، مسئول جنائيا ومدنيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقى الأنفس والأموال ما قد يصيبها من الأضرار، ويعتبر العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه متى ثبت أنه كان عالما بحصوله، ولم يثبت أنه عهد به فعلا لأشخاص عن يقومون عادة بمثله تحت مسئوليتهم شخصيا^(١).

وإذا قتل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ مالكة الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به، فإنه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليه، ومن ذلك أن يكون الأخير مستأجرا من باطن أحد المستأجرين، كما أنه لا ينفي مسئولية المالك أن يكون قد نيه على المستأجر الأصلي بالاخلاء. فمتى أقدم على إجراء الإصلاحات كان عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لتقوية السقف الذي سقط، وعدم وضع انقاض الأسقف التي هدمها على السقف الذي سقط. كما أن عدم اذعان المجنى عليهم لطلب الاخلاء الموجه إليهم من صاحب المنزل لا ينفي عنه الخطأ الموجب لمسئولية الحادث، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم والمجنى عليه. فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر.

(١) نقض ١٩٢٩/٢/٧ القواعد القانونية ج ١ رقم ١٥٤ ص ١٦٣ .

وإنما يشترط فى مثل هذه الحالة ألا يكون هناك تعارض بين اجراء الترميم المطلوب والاستمرار فى شغل المكان. أما تعذر اجراء الترميم ألا بعد الاخلاء ورفض المستأجر الازعان لطلب الاخلاء بما أدى إلى إنهيار البناء، تعذر القول بأن مسئولية المالك تظل قائمة. إذ لا مسئولية جنائية بغير خطأ، ولا خطأ إذا توافر للواقعة ما ذكرنا من اعتبارات.

وإذا كان مالك العقار هو المسئول الأول عن اجراء الترميمات بمنزله، إلا أنه لا يسأل إلا عن الخلل الظاهر الذى تنبئ عنه ظواهر الحال، أما إذا تبين مثلاً أن سبب سقوط الشرفة هو تآكل الكمرات الحديدية، وهو من العيوب الفنية التى يتعذر اكتشافها إلا بتكسير الحرسانة وهدم السقف، فإن مسئولية المالك تصبح منقضية. لأنه حيث لا خطأ ولا تقصير فلا مسئولية جنائية، وإن جاز أن تتوافر المسئولية المدنية فحسب.

وإذا اشترك مالك العقار مع المهندس أو المقاول فى عملية الهدم أو البناء بحيث كان العمل يجرى تحت ملاحظته واشرافه مع تدخله فى كيفية سير العمل فتقوم مسئوليته الجنائية بجانب مسئولية المهندس أو المقاول إذا نتج عن ذلك خطأ تسبب عنه ضرر للغير. إنما لا تقوم مسئولية المالك إذا سلم العمل الذى نشأ عنه الحادث لمهندس أو لمقاول فنى دون تدخل منه فى العمل.

مسئولية المهندس والمقاول والعمال

المهندس أو المقاول يسأل عن الخطأ فى إقامة البناء أو تدعيمه أو هدمه طبقاً لأصول فن العمار، متى توافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

ولتحديد مسئولية المهندس أو المقاول، يجب البحث فى طبيعة العمل أو المهنة التى وكلت إليه، فإذا كان هو واضع تصميم البناء، فلا يسأل إلا عن خطئه الفنى فى وضع التصميم، إذا كان هذا الخطأ هو الذى نشأ عنه الحادث. وإذا كان معهوداً إليه بإدارة العمل وملاحظته، فيسأل عن الخطأ الناتج عن إهمال الرقابة، أو عن نقص التعليمات التى كلف العمال باتباعها. ويراعى فى ذلك نوع العمل وما له من خطورة، وما يجب أن يدخل فى طبيعة عمل المهندس أو عمل المقاول خاصة بأصول فنه. ولا عبره بقوله إذا ادعى أنه وكل ما هو من خصائصه إلى غيره إذا كانت لا تتوافر فى هذا الغير الكفاية والمعلومات اللازمة لحسن سير العمل وأتقانه.

فإذا عهد المالك بالبناء كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل تحت مسؤوليته، فهو الذى يستل وحده عن نتائج خطئه دون المالك، ولا محل لأن يشترك معه هذا الأخير فى أية مسئولية جنائية عما قد يصيب الناس من الأضرار عند إقامة البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة. أو بحسب تعبير محكمة النقض أن صاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه. ولا يغير من ذلك تردد المالك على مكان العمل أثناء إجراءات عمليات الهدم أو الحفر أو البناء، ما دام هذا التردد كان للاطمئنان على مجريات سير العمل دون تدخل فى كيفية سيره.

وإذا عهد المالك بعملية الهدم أو الترميم إلى شخص مختص كان مسئولاً دونه عن الأخطاء الفنية فيها، ومن ذلك أن يعهد بتصميم العملية إلى مهندس فيخطئ فنياً فى التصميم، أو أن يعهد بعملية التنفيذ إلى مهندس أو مقاول فيخطئ فيها أيهما، بما يودى إلى إصابة أحد الأشخاص وقتله، وتكون مسئولية المهندس أو المقاول فى هذه الحالة ناقية لمسئولية المالك، إلا إذا تولى المالك إدارة العمل أو تدخل فيه أو اختار مقاول تنقصه التجربة أو المران أو مشهوراً بعدم الكفاءة أو لا يظهر من حالته ما يعمل على الثقة به .

وقد حكم أن مالكا قام ببناء دور ثان فى منزله رغم معارضة المهندس له، لأن البناء لا يتحمل، ولكن قام الأخير تحت الحاح المالك بعمل التصميم اللازم، كما قام مقاول بتنفيذه، ثم انهار البناء وقتل شخصاً، فاعتبر المالك مسئولاً بمفرده عن القتل الخطأ دون المهندس أو المقاول^(١). وهو حكم محل نظر بالنسبة للمقاول بالأقل لأنه إنقاد عند التنفيذ لرأى خاطئ صادر من غير مختص وذلك متى ثبت أنه كان يعلم أن الدور الأول لا يتحمل دوراً آخر فوقه، وحتى إذا كان لا يعلم بذلك قد يقال أنه كان عليه أن يتحقق من سلامة المبنى قبل بناء الدور الجديد، أما بالنسبة للمهندس فقد يقال أن الخطأ ليس فى نفس التصميم على أية حال، بل هو فى فكرة الارتفاع

(١) استئناف اسكندرية ١٨/٤/١٩٠٦ ص ٧ من ١٣٣

بالمبنى فى حد ذاتها، وهى التى اعترض عليها فلم يتم بدور ما فى عملية البناء^(١).

ولذا يعد أقرب إلى الصواب حكم آخر فى قضية شرفه منزل سقطت وقتلت من كان بها، وتبين أن سبب السقوط يرجع إلى خطأ فنى فى عملية الأسمنت المسلح نشأ من تدخل المالك فى عمل المقاول يمنعه من تركيب الكوابيل، فاعتبر المحكمة المالك والمقاول مسئولين معاً، وأن هذا الأخير كان ينبغى ألا يقدم على عمل يخالف الأصول الفنية، وينقاد إلى رأى خاطئ صادر عن غير مختص^(٢).

ورؤى انعدام الخطأ من جانب المالك فى قضية سقوط منزل وإصابة امرأة مارة فى الطريق لأن مهندس التنظيم كان قد عاينه ووجده آيل للسقوط قبل الواقعة بأربع وعشرين ساعة فقط، فطلب إخلاءه، ولكنه أنهى قبل مضى الفترة المحددة، وكانت حالة التداعى مما لا يدرك إلا بعين الفنى المختص^(٣).

ورؤى عدم مسالة مهندس التنظيم الذى أرسل إلى ناظره وقف أخطاراً يئنه عليها فيه بإزالة حائطين من حوائط البناء الموقوف المشمول بنظارتها لخطورة حالتهما، ثم لم يحرك ساكناً بعد ذلك، وقصر فى رفع تقرير إلى رئيسه عن المعاينة التى أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات، ولم يسع إلى استكشاف التحلل فى باقى أجزاء البناء بعد مشاهدة الخلل فى الحائطين، للتعرف على ما كان بجمالون داخل من تآكل وانحراف. ذلك أن هذا التقصير من جانبه "ليس هو العامل الذى أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساهم فى وقوعه، وكان انهيار الحائط أمراً حاصلًا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لقسم البناء وإهمال ناظره الوقت فى إصلاحه وترميمه، وعدم تحرزها فى منع أخطاره عن المارة، ولذا فإن تقصيره لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسئولية الجنائية"^(٤).

أما أخطاء العمال، فيسأل عنها العامل المخطئ، وكذلك من يقوم بملاحظته سواء أكان المالك، أم المقاول، أم الملاحظ المكلف بالمراقبة، وفى الجملة تقع المسئولية

(١) الدكتور رؤوف عبيد. المرجع السابق ص ١٩٣ .

(٢) مصر الابتدائية فى ١١/٥/١٩٢٧ مع ص ٢٩ عدد ١٢ ص ٢٥ .

(٣) نقض ٢٧/١١/١٩٣٩ مع ص ٤١ عدد ١٣٣ ص ٣٣١ .

(٤) نقض ٢٦/٤/١٩٥٥ أحكام النقض. ص ٦ رقم ٢٦٣ ص ٨٨١ .

على كل من يمكن نسبة خطأ شخص إليه لاشتراكه في العمل. مع ملاحظة أن تقدير وقائع الاشتراك مسألة موضوعية تخضع لتقدير المحكمة.

تطبيقات قضائية

توفر الخطأ باهمال صاحب البناء في صيانته مع إعلانه بوجود خلل فيه. ولو كان الخلل في السفل الغير مملوك له.

إذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي إلى سقوطه المفاجئ، قد أهمل في صيانته حتى سقط على من فيه، فلا ينفي مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعاً إلى عيب في السفل الغير مملوك له، فإنه كان يتعين عليه حين إعلان بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه، سواء باصلاحه أو بتكليفهم إخلاء، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطه وتلزمه تبعته .

[طعن رقم ٢٨ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/١٩ مجموعة القواعد. ج٢ بند ١٥ ص ٩٣٦] .

اهمال المتهم في صيانة المنزل المستول عنه رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوطه. توافر ركن الخطأ.

إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسئوليته عن حادث القتل والاصابة الخطأ بأدلة سائفة تقوم أساساً على اهماله في صيانة المنزل المتوط به حراسته والمستول عنه وحده - وحسب اقراره - علي رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم، واقدامه علي تأجييره قبيل الحادث، فإن صور الخطأ المؤثم قانوناً تكون متوافرة .

[طعن رقم ١٥٣٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢. مجموعة القواعد ج٣ بند ١٥ ص ٧٤٦] .

الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي، صاحب البناء لا يسأل إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وأشرافه الشخصي .

*** الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه**

الشخصى، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه. ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسئوليته قد انتفت باقامته مقاولاً لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية، فهو الذى يسأل عما يقع من تقصير فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس، وقد دانه الحكم المطعون فيه بوصف أنه المقاول المعهود إليه بإنشاءات الحديد ورتب مسئوليته على أن نقل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليه، وكان الحكم حين أشرك الطاعن فى المسئولية خلافاً للأصل المقرر فى القانون وألزمه باتخاذ احتياطات من جانيه، بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد إلى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة، لم يبين سنده فيما إنتهى إليه، فإنه يكون مشوياً بالقصور الموجب لنقضه.

[طعن رقم ٢١.٨ لسنة ٣٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٣. س ١٤ ص ٣٩٦].

* إن الأصل المقرر فى القانون أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه .

[طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤. س ١٩ ص ٤٠٩].

* الأصل أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته، فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة الساتعة التى أوردها أن أعمال الترميمات فى العقار محل الحادث تجرى تحت إشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه، وانتهى إلى مساءلته وحده دون باقى المطعون ضدهم (ملاك العقار) وقضى

برفض الدعوى المدنية قبلهم، تبعاً لانتفاء مسئوليتهم، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

[طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ ص ٢٥ ص ٨.]

المالك هو المطالب بتمهيد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم.
التزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسئولية .

* **المالك دون المستأجر هو المطالب بتمهيد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم،** فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير، ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة، إذ على المالك إخلاء مسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به في هذا الشأن .

[طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٣ ص ١٩ ص ٥٥٤، طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ ص ٢٠ ص ٦٩٦]

* **من المقرر أن مالك العقار مطالب بتمهيد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم،** فإذا قصر كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير.
[طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ ص ٢٧ ص ٨١١]

* **من المقرر أن المالك مطالب بتمهيد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم،** فإذا هو قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير عن هذا التقصير، وهو ما لا يخطئ الحكم في تقريره، بما أثبتته في حق الطاعن من أنه قد أهمل في التزامه بمداومة صيانة منزله القديم من وقت لآخر مع حاجته إلى التنكيس الشامل وقت الحادث، ومن أنه لا يدرأ عنه التزامه هذا سبق قيامه بإجراء تنكيس من قبل.
[طعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ ص ٢٨ ص ٤٧٦، طعن رقم ٥٧٠٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١١ ص ٣٣ ص ٣٣٥]

دفاع التهم بأن سبب الحادث هو تآكل الكمرات الحديدية المدفونة
وهو أمر كان خافياً عليه لأنه لم يتكشف إلا بتكشير الخرسانة. دفاع
جوهرى. ضرورة التصدى له من المحكمة.

مضى كان وجه الرأى عن أهل الفن كما حصله الحكم المطعون فيه، سواء في

التقرير الاستشارى الذى قدمه المتهم أو تقرير اللجنة الفنية التى نديتها النيابة العامة، أو ما شهد به أحد خبراء اللجنة المذكورة أمام محكمة أول درجة، قد إتفق على أن سبب سقوط الشرفه هو تآكل الكمرات الحديدية، وزاد التقرير الأخير على ذلك أن التآكل هو من العيوب الفنية التى يتعذر اكتشافها إلا بتكسير الخرسانة وهدم السقف عن آخره، وكان هذا هو الدرب الذى سار عليه الطاعن فى دفاعه، وسبق أن قام عليه قضاء الحكم المستأنف بتهمة، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بدا منه أنه قد ألزم نفسه بالموازنة بين ما قام عليه الاتهام، وبين دفاع الطاعن، قد عاد ففض الطرف عن هذه الموازنة، ورد على دفاع الطاعن بقوله، أن آية علمه بالخلل فى البناء هو قدمه، وهو رد مقطوع الصلة بدفاعه بخفاء العيب الذى ساندته فيه حكم محكمة الدرجة الأولى وتقرير اللجنة الفنية وما شهد به أحد أعضائها أمام محكمة أول درجة، ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يواجه هذا الدفاع المؤيد بالرأى الفنى ويقول كلمته فيه، أما وهو لم يفعل فقد بات مشوباً بقصور يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة.

[طعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٦٦].

رفض سكان العقار تسلم قرار إزالته وإخلائه. ولصق صورة منه على باب العقار. تمسك المتهم بأن عدم إخلاء المبنى عليهم للعقار المذكور هو الذى أدى إلى قتل بعضهم أو إصابته. دفاع جهرى. التفات الحكم عنه. قصور.

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن مهندس التنظيم قرر يحضر جمع الاستدلالات أنه قد تم إعلان السكان بقرار الإزالة عن طريق قسم ثانى المنصورة، ولما رفض السكان استلام صورة من القرار تم لصق صورته على العقار وذلك بمعرفة مندوب الشياخة المختص، وقدم للمحقق ورقة مبين بها الاجراءات سائلة الذكر ورفض السكان استلام صورة قرار الإزالة ثم لصق صورة منه على العقار، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة إلى قول مهندس التنظيم وما قدمه من أوراق تشير إلى رفض السكان استلام صورة القرار ثم لصق صورته على العقار، ودان الطاعن دون أن يقول كلمته فى هذا الشأن ومدى مسئولية الطاعن عن الحادث على ضوء ذلك، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

[طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٠].

مضى لتحقيق جرمي القتل والاصابة الخطأ فى حق مالك العقار الذى
أخطر بقرار الترميم. نطاق مسئولية جهة الادارة عن التراخى فى اخلاء
المساكن المعرضة للانهيار.

* تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع
الدعوى، وإذا كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن بأدلة سائقة أنه أهمل
فى ترميم المنزل على الرغم من اخطاره بقرار الترميم مما يتوفر به الخطأ فى حقه،
واستظهر فى منطق سائق رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى أصاب المجنى
عليهم، وأحاط بعناصر جرمي القتل والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما، وكان
لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى شأن عدم اتخاذ جهة الادارة اجراءات اخلاء المنزل
فورا من سكانه، ذلك بأن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكل للسلطة
القائمة على أعمال التنظيم، فإذا جاز القول، بأن خطأها فى هذا التقدير يعرضها
للمسئولية من ناحية القانون العام، فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات
شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس، كما
أنه يفرض قيام هذه المسئولية، فإن هذا لا ينفى مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد
أثبت قيامها فى حقه، ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بادانة الطاعن يكون سديدا فى
القانون.

[طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ ص ٢٠٦]

* لا مصلحة للطاعنة فيما تثيره فى شأن مسئولية جهة الادارة - لجنة أعمال
الهدم والبناء - عن تراخياها فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة باخلاء العقارين من
سكانهما بالطريق الادارى بعد أن تحقق لها خطر سقوطهما، ذلك أن تقدير وجوب
هذا التدخل أو عدم وجوبه موكل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم، فإذا جاز
القول بأن خطأها فى هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام، فإن
ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها
المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس، كما أنه يفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا
لا ينفى مسئولية الطاعنة طالما أن الحكم قد أثبت قيامها فى حقها.

[طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ ص ٢٧١]

* لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر فى منطق سائق وتدليل مقبول ركن
الخطأ فى جانب الطاعن بما دلت عليه من أقوال شهود الاثبات وقرار السلطة القائمة

علي أعمال التنظيم عن حالة البناء من أن سبب الحادث مردود إلى عدم قيام الطاعن بتنفيذ قرار الهدم الجزئي للأدوار العليا حتى سطح الدور الأرضي وعدم موالاتها العقار بأعمال الصيانة والترميم الصادر بها القرار المهتمس مما أدى إلى انهيار الطابقين الأول والثاني فوق الأرض ووقوع الحادث ومن اقراره بحضور الشرطة بأنه هو المالك للمبنى وعلمه بأنه أهمل للسقوط وتقديده شكوى بذلك إلى الاتحاد الاشتراكي والسلطة القائمة على أعمال التنظيم - وهو ما لا ينافي الطاعن في صحة إستاند الحكم بشأنه - وإذا كان الطاعن لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن ملكية العقار لم تنتقل إليه فلا يسوغ له أن يثير ذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا تنأى عنه وظيفتها، ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم يتوافر به قيام ركن الخطأ في جانب الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي أصاب المجنى عليهم، ولا يعفيه من المسؤولية ما يثيره في شأن مسؤولية جهة الإدارة لتراخيها في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإخلاء العقار من سكانه بالطريق الإداري بعد أن تحقق لها خطر سقوطه، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسؤولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس، كما أنه يفرض قيام هذه المسؤولية فإن هذا لا ينفي مسؤولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقها .

[طعن رقم ٥٧.٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣١١ س ٣٣ ص ٣٣٥] .

عدم ادعاء المجنى عليهم لطلب إخلاء المسكن للترميم لا ينفي عن المالك مسؤوليته. أساس ذلك.

* إن عدم إدعاء المجنى عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم، أو تراخي باقي ملاك العقار عن اجراء الترميم، لا ينفي عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسؤوليته، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وغيره، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر.

- [طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢ ص ٦٩٦]

* ان عدم إدعاء شاغلي العقار لطلب إخلاء الموجه إليهم - بفرض حصوله - لا ينفي عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسؤوليته عن الحادث، إذ يصح في القانون أن

يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وغيره، فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل.

[طعن رقم ٥٧.٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١١ ص ٣٣، ٣٣٥]

المسئولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر، حدودها.

* الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقي الأنفس مما قد يصيبها من الأضرار إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه. وإذا كان ذلك، وكان ما تساند إليه الحكم في قضائه بادانة الطاعن الأول من أنه كان يتردد على مكان الحفر ولم يمنع العمال من وضع الأتربة بجوار السور، لا يكفي - ترتيبا على هذا النظر - لمسا طته، ذلك بأن هذا الذي ساقه الحكم ليس يدل في فحواه على مجرد اطمئنان الطاعن الأول على مجريات سير العمل بوصفه ربا له غير مسئول عن اتخاذ احتياطات بشأنه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

[طعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ ص ٢٠، ٢٣١] .

* وحيث أن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد بين وجه الخطأ بالنسبة إلى الطاعن وإلى المتهم الثاني - الذي لم يقرر بالطعن بطريق النقض - في قوله "وحيث أن الثابت من الأوراق أن المتهم الأول (الطاعن) هو مالك الأرض التي تنشأ فيها الأبيار والثاني مقاول لم يراعيا الاحتياطات اللازمة لدرء الخطر، ولم يتحرزا لما قد يقع بتلك الأبيار، بأن لم يقيما سورا أو يضعما حاجزا على قطعة الأرض، ومن ثم يكون الخطأ متوافرا في جانبهما من عدم اتخاذ الاحتياطات وأهما لهما وعدم تحريزهما بعدم وضعهما لسور وحواجز حول الأرض". لما كان ذلك وكان الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم

اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقيهم ذلك ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه. ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسئوليته قد انتفت باقامته مقاولا لأعمال الحفر هو المتهم الثاني الذي دانه الحكم المطعون فيه بوصفه المقاول المعهود إليه بتلك الأعمال ثم ذهب مع ذلك إلى ادانة الطاعن للأسباب التي سبق ذكرها، وكان الحكم المطعون فيه حين أشرك الطاعن في المسئولية - خلافا للأصل المقرر في القانون لمثل واقعة الدعوى - والزامه باتخاذ الاحتياطات من جانبه، بعد أن سلم بأنه عهد بأعمال الحفر إلى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة، لم يبين سنده فيما انتهى إليه، فإنه يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه والاحالة فيما قضى به بالنسبة إلى الطاعن.

[طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٨ من ٣٣ ص ٦٨٦]

إنهيار المنزل بسبب رداءة خلطة الأسمنت والرمل والزلط وعدم الالتزام بالأصول الفنية في البناء. توافر خطأ المقاول. استناد الحكم في إثبات الخطأ إلى تقرير اللجنة وما شهد به أعضاؤها رغم عدم القيام بالتجارب المعملية. لا يعيبه .

لما كان الحكم المطعون فيه قد تكفل بالرد على ما أثاره المدافع عن الطاعن بشأن التدليل على توافر الخطأ في حق الطاعن بما ورد بتقرير اللجنة وبشهادة أعضائها دون القيام بأي تجارب معملية، واكتفاء بما شاهدوه بالعين المجردة بقوله ".... وهذه المحكمة رأت وقفا على وجه الحق في الدعوى واستجلاء للحقيقة سماع أعضاء تلك اللجنة المذكورة أسماؤهم في المحضر وسؤالهم انفتحت كلمتهم على أن سبب إنهيار المنزل كان بسبب خطأ المتهم متمثلا في رداءة خلطة الأسمنت والرمل والزلط وعدم التزام المتهم الأصول الفنية في البناء باستعمال حديد مسحوب لا يصلح للبناء ولم يراع المسافة القانونية بين كل سيخ وآخر ولم يضع الكوابيل اللازمة في الأعمدة وكان دفاع المتهم أن التحقيق كان قاصرا لعدم ارسال عينه من مخلفات المبنى لحساب قيمة الجهد الذي يتحمله المبنى وأن هذا الدفاع في غير محله لأن جميع أعضاء اللجنة قرروا بأن سبب الإنهيار هو عدم تحمل الأعمدة الحرسانية البناء القائم عليها بسبب رداءة الصنع والمواد المستعملة في البناء وأن

ذلك يبين بالعين المجردة دون حاجة إلى الرجوع إلى المعامل للتحليل"، كما نقل الحكم الابتدائي عن تقرير اللجنة أنه تبين لها بعد معاينتها العقار المنهار أن المتهم قام ببناء يدوم ودور أوضى وخصصة أدوار علوية هيكل خرساني على أساسات منفصلة وحدث إنهيال كامل المبنى وقد وجد من المعاينة أن مستوى التنفيذ ردي جدا وواضح أن خلطات الهيكل الخرساني ضعيفة للغاية سواء في نوعية الأسمنت أو الرمل الذي تدخل فيه بعض شوائب ولا تنطبق عليه مواصفات حبيبات الرمل الواجب استخدامها في الخرسانة المسلحة كما أن الزلط غير متدرج وبه نسبة عالية من الزلط الكبير كما أن جميع الحديد المستعمل من الحديد المسحوب الغير مسموح باستعماله، كما أن متوسط سمك الأسمنت في الاجزاء التي وجدت أقل من السمك الذي يجب ألا يقل عن ١٠ سم وحديد التسليح وتوزيعه أقل من الكميات التصميمية المقررة سواء في الأقطار المستعملة أو نسبته وتوزيعه على السطح أو سقوطه ... كما أن قطاعات الكمرات أقل من القطاعات التصميمية بالنسبة لأطوالها والأحمال الواقعة عليها علالة على قلة نسبة حديد التسليح بها وعدم اتباع الأصول الفنية في استخدامه بالنسبة للعزم كما أن الحديد المستعمل في الأعمدة من أقطار ٣/٨ بوصة الغير مسموح باستعماله في تسليح الأعمدة وموضوع بطريقة غير فنية والكانات بالأعمدة من حديد ١/٨ بوصة وتوجد قطاعات كاملة من الأعمدة بدون كانات ولا توجد أشاير ربط ... بالإضافة إلى أن المتهم قام بتنفيذ كامل البناء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر مخالفا بذلك المواصفات الزمنية اللازمة لتنفيذ الأعمال الانشائية والمعمارية" ... لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ما دام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو اسناد سليم لا يجافي المنطق والقانون، وكان يبين من مدونات الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن محكمة الموضوع أقامت قضاها على ما اقتنعت به من أسانيد حواها تقرير أعضاء لجنة الاسكان الذي لم يتنازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه، وعلي ما شهد به أعضاء تلك اللجنة أمام المحكمة الاستئنافية بما لا يخرج عما تضمنه التقرير، وأوضح الحكمان تفصيلا الأخطاء التي وقعت من الطاعن والتي اكتشفها أعضاء

اللجنة بالعين المجرد. من معاينة المبنى بعد إنهياره بما يوفر فى حقه ركن الخطأ فى الجريمة التى دين عنها.

[طعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ من ٢٩ ص ٧٤].

جواز الأخذ بتقرير لجنة الاسكان التى قامت بمعاينة المنزل المنهار. وما شهد به أعضاؤها ولو لم يحلفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية . أساس ذلك .

لما كان النعى على الحكم استنادا إلى تقرير لجنة الاسكان بقاله أنه لم يصدر قرار بتدبها من سلطة التحقق ولم يؤد أعضاؤها اليمين القانونية قبل مباشرة المأمورية المتدوين لها فقد قام الحكم الابتدائى بالرد عليه بقوله "وحيث أن الثابت من الأوراق أن النيابة العامة هى التى قامت بتحقيق الواقعة بنفسها وكذلك أصدرت قرارها بتشكيل لجنة من السادة مهندسى وزارة الاسكان ومن ثم يكون ندب هذه اللجنة قد صدر منها باعتبارها سلطة تحقيق، هذا بالإضافة إلى أن الأصل أن الاجراءات المتعلقة بالشكل كتحليف الخبراء اليمين على ابداء رأيهم بالذمة إعمالا للمادة ٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد روعيت ولم يقدم المتهم دليلا ما يثبت أن أعضاء اللجنة سالف الذكر لم يحلفوا اليمين القانونية قبل ابداء رأيها ومن ثم يضى ما يثيره المتهم فى هذا الخصوص على أساس غير سليم من القانون خليقا بالرفض" .. وهو رد سائغ، فضلا عن ذلك فإنه وإن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما حوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لمأمورى الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة بغير حلف يمين، وكان القانون لا يشترط فى مواد الجنح والمخالفات اجراء أى تحقيق قبل المحاكمة، فإنه على فرض صحة ما نعاه الطاعن فى هذا الخصوص، فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير اللجنة وما شهد به أعضاؤها ولو لم يحلفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله

الدفاع بالتفنيذ والمناقشة - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى هذا النص فى غير محله .
[طعن رقم ٩٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ س ٢٩ ص ٧٤].

المبحث الثالث

حوادث السكك الحديدية ووسائل النقل العام

نصت المادة ١٦٩ من قانون العقوبات^(١) على أن "كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات فتكون العقوبة الحبس".

وعاقب هذا النص من يتسبب بغير قصد ولا تعمد فى وقوع حادث لوسيلة من وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية، فيعرض بذلك حياة الأشخاص الذين بها للخطر، وذلك كمن يترك ماشيته تعبر شريط السكة الحديد دون التحقق من خلوه من القطارات، فيصدمها أحدها، فلا جدال أن مثل هذا الشخص يعرض حياة الذين بالقطار للخطر باصدامه لتلك الماشية.

وقد شدد النص العقاب فى حالة ما إذا توفى أحد أولئك الأشخاص الذين بوسيلة النقل العام التى وقع لها الحادث أو أصيب بإصابات بدنية.

فالمادة ١٦٩ عقوبات لا تنطبق إلا على الحوادث التى من شأنها تعريض الأشخاص الموجودين فى القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة للخطر، وأنه يشترط لانطباق الفقرة الثانية أن تنشأ عن الحادث وفاة أو إصابة أحد الأشخاص الموجودين بوسيلة النقل العام. أما المادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات فتعطينان فى الأحوال الأخرى. ولا يمنع من تطبيقهما أن يكون الحادث وقع على فرد

(١) معدلة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر فى ١٩٥٦/٤/٨ ثم بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢. الجريدة الرسمية العدد ١٦ فى ١٩٨٢/٤/٢٢.

بداخل القطار أو خارجه ، كأن يوصد العامل باب إحدى العربات على يد راكب فيصيبه غير محتاط، أو عدم تنبيه السائق لشخص مار على الطريق ويمكن رؤيته فيقتله أو يجرحه، أو نحو ذلك .

وإذا أسفر الحادث عن عدة وقائع مرتبطة تندرج تحت عقاب المواد ١٦٩، ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات، وكانت التهم المسندة إلى المتهم ثابتة في حقه، تعين توقيع عقوبة واحدة عن جميع هذه التهم المقررة لأشدهم عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

على أن مسئولية موظفي وعمال السكك الحديدية عن حوادث الإهمال التي تقع بصفة خاصة للسكك الحديدية، تستلزم بحث سبب الحادث، لتحديد تلك المسئولية، فإذا كان الحادث قد وقع نتيجة إهمال هذا الموظف أو العامل، قامت مسئوليته عما أسفر عنه الحادث من قتل أو إيذاء خطأ. فمثلاً تقوم مسئولية المهندس المختص بالسكك الحديدية إذا أهمل في وضع العلامات اللازمة لتهذبة سير القطارات في المكان الذي تجرى فيه بعض الأعمال على السكك الحديدية، وإهماله توطيد دعائم القضبان في ذلك المكان، وإنعدام إشرافه على إجراءات العمل التي يقوم بها العمال التابعون لرقابته .

ولكن مسئولية المهندس، ومن في حكمه، لا تتوفر من الناحية الجنائية إلا إذا ثبت علمه بالحالة التي تستدعي تدخله قياماً بهواجبات وظيفته، وعلى ذلك إذا علم المهندس بخلل أو عيب في الطريق، أو في الأدوات، ولم يقم بما تفرضه عليه واجباته ، أو فاته ملاحظة هذا الخلل أو العيب في منطقة تابعة له، كان مسئولاً عن إهماله وتفريطه إذا وقع حادث راح ضحيته شخص أو أكثر من الركاب أو أصيبوا بجراح .

كما يسأل ناظر المحطة عن التقصير في أمر يدخل في اختصاصه، كمرقابة علامات وإشارات قدوم القطارات وقيامها، وتعديل الخطوط، أو إذا سمح بسير قطار قبل التأكد من خلو الطريق، متى نشأ عن هذا التقصير وقوع الحادث .

كذلك تجوز مساءلة سائق القطار عن الإهمال الذي يقع منه، كعدم إطاعته التعليمات التي تبلغ إليه لايقاف سير القطار، أو تهدئة سرعته في بعض المواضع أو نحو ذلك، إذا وقع حادث ينسب إلى إهماله وعدم تحرزه .

ويسأل أيضا المحوّل عن اغفاله تحويل خط من الخطوط استعدادا لمرور القطار أو قدومه ، أو عن إهماله نصب العلامة الدالة على ذلك.

كما يسأل حارس المزلقان إذا أهمل واجبه فى ملاحظة إغلاق البوابات قبل مرور القطار أو تنبيه المارة إلى ذلك بالوسائل المخصصة التى عهد بها إليه. مع مراعاة أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة فى الأصل بأن تقيم حراسا على المجازات (المزلقان) لدفع الخطر عن المارة من قطاراتها، إلا أنها إذا أقامت حراسا بالفعل، عهد إليهم إقفالها كلما كان هناك خطر على المارة من اجتيازها، وفتحها حيث لا خطر، وأصبح ذلك معهودا للناس، فقد حق لهم أن يعولوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك، وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحا إيذانا بالمرور وعدم وجود الخطر، فإذا ترك الحارس عمله وأبقى المجاز مفتوحا، حيث كان ينبغى أن يقفله، وجب اعتباره متخليا عن واجب فرضه على نفسه، ومن ثم فعلمه هذا يعد إهمالا بالمعنى الوارد فى القانون. وتكون مصلحة السكة الحديد مسئولة عما ينشأ من الضرر للغير من فعل تابعها طبقا لقواعد القانون المدنى. ولا محل هنا للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه، ولا للتحدى بلاتعة السكك الحديدية، على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقات) عمومية كانت أم خصوصية عند اقتراب مرور القطارات متى كانت الواقعة لا تفيد أن المجنى عليه حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر.

وجدير بالذكر أنه إذا كان سبب الحادث راجعا إلى إهمال المجنى عليه نفسه، دون أن يكون لأحد موظفى مصلحة السكة الحديد دخل فى وقوعه، فيعتبر أنه من حوادث القدر، التى لا مسئولية فيها. كما إذا أقدم شخص على عبور القضبان فجأة عند تحرك القطار من المحطة فدهمه وقتله.

ويلاحظ أن المقصود بوسائل النقل العام ليست المملوكة للدولة فقط، بل يتسع النص لكافة وسائل النقل، سواء أكانت مملوكة للدولة أو لفرد من الأفراد ما دامت تقوم بخدمة الجمهور عامة .

وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ أن الحماية شاملة لكل من وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية، وأن المشرع كشف فى نص المادة ١٦٩ بأن ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو إبراز ما يجب أن يحقّه الملتزم بتلك الوسائل المشمولة بالحماية من خدمات الجمهور بلا تفریق ، وعلى

أساس المساواة التامة بين الأفراد بغض النظر عن يملك تلك الوسائل، سواء أكانت حكومية أم شركة أم فرد من الأفراد.

تطبيقات قضائية

توافر الخطأ بترك حارس السكة الحديد عمله وإبقائه المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يلقه .

إنه إذا صُح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بأن تقيم حراساً على المجازات لدفع الخطر عن قطاراتها عن عبور خطوط السكك الحديدية، إلا أنها متى أقامت بالفعل حراساً لا قفالاتها كلما كان هناك خطر من اجتيازها، وأصبح ذلك معهوداً للناس، فقد حق أن يقولوا على ما أوجبه على نفسها من ذلك، وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحاً إيزاناً للكافة بالمرور، فإذا ما ترك الحارس عمله وأبقى المجاز مفتوحاً حيث كان ينبغي أن يلقه، فعلمه هذا إهمال بالمعنى الوارد في المادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات، تكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير على ما تقضي به المادة ١٥٢ من القانون المدني. ولا محل هنا للتحدي بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه، ولا للتعدي بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز أن يجتاز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقانات) عمومية كانت أم خصوصية أو ترك الحيوانات تحتجازها عند اقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة، لا محل لذلك، متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تفيد أن سائق السيارة التي كان بها المجنى عليهم قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأنه لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته.

[طعن رقم ١١٦٨ سنة ١٧٠١٧٠١١/١٩٤٧. مجموعة القواعد. ج ٢ بند ١٦ ص ٩٣٦].

توافر خطأ عامل السكة الحديد بعدم المبادرة إلى تحذير المارة إلى قرب مرور القطار وعدم استعمال المصباح الأحمر والتراخي في إغلاق المجاز.

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى، ومتى استخلصت المحكمة بما أوضحتها من الأدلة السانقة التي

أوردتها، أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز، قد أخطأ، إذ لم يبادر الى تحذير المارة فى الوقت المناسب، وتنبههم إلى قرب مرور القطار، وتراخى فى إغلاق المجاز من ضلفته، ولم يستعمل الصباح الأحمر فى التحذير وفقا لما تقرضه عليه التعليمات، وذلك فى الوقت الذى ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته إقفالها، وأن هذا الأخير كان معذورا فى اعتقاده غلو المجاز وعبوره، فوقع الحادث نتيجة لهذا الخطأ، فلا تقبل المجادلة فى ذلك أمام محكمة التقض.

(طعن رقم ١٢٥١ سنة ٣٠٠٣/١/١٩٦١ م ١٢ ص ١٣١)

عدم اتباع لائحة السكة الحديد فيما توجهه من أسقية المرور للقطارات ووجوب التثبت من غلو الطريق من القطارات يتخوف به ركن الخطأ.

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هى أنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد فى قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقين، بأن قاد الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر، ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لاشارة جندى المرور، وقاد الثانى قطار الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصافرة، فتصادمت السيارة مع القطار، وتسببت عن ذلك القتل والإصابة، ثم برأت المحكمة الأول، وأدانت الثانى، وكان كل ما جاء بحكمها من أسباب لتبرئته، هو ما استخلصته من أنه لم يكن مسرعا السرعة الخطرة، وأنه يفرض إمكانه رؤية القطار قادما، فهنا ما كان ليمتنع من متابعة السير طالما أن علامة التحذير عند التلاقى، لم تكن ظاهرة له وترك القطار خافيا عليه، وأنه وإن كان رأى جندى المرور يشير إليه، فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه، فإذا هو كان قد تابع سيره على نية أن يقف كما قال عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية للأمر كما فهم، فإنه لا يعتبر مخالفا لاشارة المرور، فهذا الحكم يكون خاطئا لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سببا للبرائة بل هو تلزم عنه الادانة ما يحمله فى طياته من الدليل على الخطأ الذى يقوم على عدم الانتباه والأهمال، فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالمنطق الذى سار عليه الحكم من أن المتهم لم ير بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل، بل هو مقام عدم احتياط وتحرز وعدم انتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح، يكفى فيه كما هو مقتضى القانون فى هذا الصدد أن يكون المتهم

فى الظروف التى كان فيها قد وقع منه خطأ ما ، كان له أثره فى الحادث. فريضته مثلاً السكة الحديدية - وهو لا يقبل منه أن يقول أنه لم يرها - معترضه طريقت كانت توجب عليه ألا يقوم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديدية ويتثبت هو من خلوها من القطارات، فإذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطاراً - والحكم لم ينف ذلك عنه - فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن فى حالة تحرك، وأنه ما دام لم ينبه إلى أن القطار كان أتيا نحوه يجرى على عجل فى الطريق المعد له ، فإن الخطأ ليس خطأه لا يحق له ذلك، وخصوصاً إذا لوحظ أن القانون - كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات فى ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الأسبقية فى المرور، وفرض على كل من يريد أن يعبر السكة الحديدية أو المزلقات، أن يتثبت أولاً من خلو الطريق التى يعترضه، وإلا عد مرتكباً لمخالفة معاقب عليها.

[طعن رقم ٢٨٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/٢٩. مجموعة القواعد. ج ٢
بند ٢٤ ص ٩٣٨]

عدم إقبال المجاز (المولقان) كلما كان هناك خطر من اجتيازها يتوافر به ركن الخطأ. متى يصح التحدى بنصوص لائحة السكة الحديدية.

لا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدى بنصوص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية (المزلقات) عمومية كانت أم خصوصية، أو ترك الحيوانات تجتازها عند إقتراب مرور القطارات أو عربات المصلحة، لا محل لذلك، متى كانت الواقعة لا تفيد أن سائق السيارة التى كان بها المجنى عليها قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر، ولقد كان يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته، ولا يغير من هذا النظر تقييد الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به، ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس فى مقر عمله أو بقيامه عنه ، بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتى تراضع الناس على ادراكهم أياها، والتى تتمثل فى إقبال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها ، وهو ما قصر الحارس فى القيام به، كما دلت عليه الحكم تدليلاً سائفاً، وهو ما يكون الجريمتين المنصوص عليهما بالمادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات اللتين دين بهما الحارس، ويستتبع مسئولية

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٢ من القانون المدني.
[طعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٠ جلسة ١٩٦١/٦/٣ من ١٢ ص ١٣١]

خطأ حارس المجاز (المزلقان) - متى يجوز التحدى بما توجبه لائحة السكك الحديدية فى خصوص خطر عبور المجازات السطحية عند قرب مرور القطار.

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا بما يتعلق بموضوع الدعوى - لما كان ذلك - فإنه متى استغلصت المحكمة بما أوضحته من الأدلة الساتفة التى أوردتها أن الخطأ إنما يقع فى جانب الطاعن، إذ لم يبادر إلى تحذير المارة فى الوقت المناسب وتنبههم الى قرب مرور القطار وتراخى فى إغلاق المجاز ولم يستعمل المصباح الأحمر فى التحذير وفقا لما تفرضه التعليمات، بل تركه مفتوحا أمام سيارة المجنى عليهم بغير مبرر مما يعد معه قائداه معذورا فى اعتقاده خلل المجاز وعبوره، وأن الحادث وقع نتيجة لهذا الخطأ، فلا تقبل المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض. ولا محل هنا للتحدى بأنه على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية "المزلقانات" عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تحتازها عند اقتراب مرور القطارات أو عربات المصلحة - لا محل لذلك - متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تفيد أن سائق السيارة التى كان بها المجنى عليهم قد حاول مرور المجاز مع علمه بالخطر، وقد يكون لمثل هذا الدفاع شأنه لو لم يكن هناك حارس معين لحراسة المجاز، ولا يغير من هذا النظر تفتيب الحارس عن مقر حراسته أو وجوده به، ذلك ان مرد الأمر ليس بوجود الحارس فى مقر عمله أو بغيابه عنه، بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتى تواضع الناس على إدراكهم إياها والتى تتمثل فى إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازه، وهو ما قصر الحارس فى الدعوى المطروحة فى القيام به كما دلت عليه الحكم تدليلا سائفا على ما سلف بيانه.

[طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٥ جلسة ١٩٧٥/٤/٢ من ٢٦ ص ٣٣٧]

لائحة السكة الحديد توجب على عمال المناورة القيام بالتحذير قبل وإبان عملية المناورة. التفسير الصحيح للائحة. متى يتوافر الخطأ.
فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة وإجبيين، أحدهما، أن يحذروا مستخدمى المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها. وثانيهما،

أن يطلبون من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعبوات المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقرروا منها. وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة، بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعبوات وحولها بالقرب من القطار، فإن طلب عدم الاقتراب من العبوات المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضى أن يكون قبل وإبان عملية المناورة، لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير، كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديدية عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك، والمستفاد من النص الأخير أن اجتياز الخط - ولو كان أمراً منها عنة - لا يمنع من القيام بواجب التحذير، وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهها إلى فئة دون غيرها، لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً - ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العبوات، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العبوات، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العبوات الذى يوجه الى عمال الشحن قبل وإبان عملية المناورة، كما أنه لم يعن ببيان حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ، وكان الحكم قد أقام قضاءً فى - رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيساً على التفسير الخاطئ لللائحة السكة الحديدية، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التى إعتد الحكم عليها، وكان له أثره فى تكوين عقيدة المحكمة، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية.

[طعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩٦٣/٦/٤ س ١٤ ص ٤٨٦]

إدانة الطاعن بجرائم التسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة ، والاصابة الخطأ ، وقمادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر. تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات والحكم عليه بعقوبة الغرامة . خطأ . وجوب القضاء بعقوبة الحبس المقررة للجريمة الأولى.

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر طبقاً للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات هى الحبس، بينما العقوبة المقررة

لجرمة الإصابة الخطأ طبقاً للمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهًا أو إحدى هاتين العقوبتين، والعقوبة المقررة لجرمة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تزيد على عشرة جنيهات والحبس مدة لا تزيد عن شهر أو إحدى هاتين العقوبتين فإنه يتعين على المحكمة إذ دانت المتهم بالجرائم الثلاث وأعملت في حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظراً إلى ما إرتأته من قيام الارتباط بين الجرائم الثلاث سالفة البيان أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي الجريمة الأولى. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واكتفى بتفريم المتهم خمسة جنيهات عن الجرائم الثلاث، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

[طعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٣ ص ٢٣ من ٢٣]

جرمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة. عقوبتها الحبس وجوباً طبقاً للمادة ٢/١٦٩ عقوبات. في حالة الارتباط بجرائم أخرى وجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع العقوبة الأشد.

إن العقوبة المقررة للجرمة التي دين المطعون ضده بها بمقتضى المادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس وجوباً طبقاً لما تقتضيه به الفقرة الثانية من هذه المادة وكانت تلك الجريمة هي أشد من الجرائم الأخرى التي قضى بإدانة المطعون ضده بها وهي التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطأ وعدم التزام الجانب الأيمن أثناء قيادة السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر مما يوجب الحكم بالعقوبة المقررة للأولى عملاً بالمادة ٣٢ من القانون المذكور نظراً لارتباط هذه الجرائم ارتباطاً لا يقبل التجزئة - على ما أثبتته المحكمة الابتدائية المأخوذة بأسبابه بالمحكم المطعون فيه - فإن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحبس المقضى عليه بها ابتدائياً تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

[طعن رقم ١.٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢. ص ٢٣ من ٢٣. ١١.]

مناط إنطباق المادة ١٦٩ عقوبات. العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات أشد من تلك المقررة في المادة ١/١٦٩ عقوبات. إنزال الحكم عقوبة الجريمة الأولى عند الارتباط. صحته.

* من المقرر أن المادة ١٦٩ عقوبات لا تنطبق إلا على الحوادث التي من شأنها تعرض الأشخاص الموجودين في القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة للخطر وأنه يشترط لاتطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة أن تنشأ عن الحادث وفاة أو إصابة أحد الأشخاص الموجودين بوسيلة النقل - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أورد أسبابا سائفة تفيد عدم إطمئنان المحكمة إلى أن إصابة المجنى عليه قد حدثت أثناء وجوده بالسيارة الأتوبيس لدى حصول الحادث وكانت الطاعنة لا تجادل في أن ما ذهبت إليه المحكمة له معينة بالأوراق - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق المطعون ضده نص الفقرة الأولى من المادة سائفة البيان دون الفقرة الثانية منها وأعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في شأن الجرائم الثلاث التي دانه بها وكانت العقوبة التي أوقعها على المطعون ضده تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من ذلك القانون باعتبارها الجريمة الأشد فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينتا رفضه موضوعا.

[طعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ من ٢٦ ص ١٥١]

* لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل البرية التي دين المطعون ضده بها طبقا للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس في حين أن العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة شخص طبقا للمادة ١/٢٤٤ من القانون المذكور هي الحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيا أو إحدى هاتين العقوبتين، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد أبدت الحكم الابتدائي وعتقت أسبابه وأعملت في حق المطعون ضده حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا إلى ما ارتأته من قيام الارتباط بين الجريمتين سائفة الذكر - أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى.

[طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ من ٢٤ ص ١١١٧]

المبحث الرابع

المواد التي تقع من الحيوانات

تضمنت المادة ١٧٦ من القانون المدني مسؤولية حارس الحيوان ، عما يحدثه من ضرر، ولو لم يكن مالكا له، ولو ضل الحيوان أو تسرب منه. فقد نصت المادة المذكورة على أن "حارس الحيوان، ولو لم يكن مالكا له، مسؤول عما يحدثه الحيوان من ضرر، ولو ضل الحيوان أو تسرب، ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب أجنبي لا يد له فيه". فالشاعر إفترض قرينة قانونية على خطأ مالك الحيوان أو مقتنيه، بما يستوجب مسؤوليته المدنية، ولكن القانون الجنائي لا يعرف الخطأ المفترض كما سبق القول، بل لابد من قيام الدليل على حصول خطأ من جانب مالك الحيوان أو حارسه يستتبع مسؤوليته الجنائية، كوقوع إهمال منه في التحفظ عليه خصوصا إذا كان يعلم بخطر ذلك الحيوان أو ميوله المؤذية.

وعلى ذلك من حرس كلبا له واثبا على مار أو مقتنيا أثره ولم يردده، يكون مرتكب للمخالفة المنصوص عليها في المادة ٤/٣٧٧ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١، إذا لم يتسبب عن ذلك ضرر، فإذا وقع الضرر بحصول جرح عضى بالمجنى عليه كان مالك الكلب أو حارسه مشغولا جنائيا لإهماله ومخالفته اللوائح وعقوبات المادة ٢٤٤ عقوبات أو ٢٣٨ عقوبات إذ أدى هذا الجرح إلى وفاة المجنى عليه وارتبطت النتيجة بالخطأ وابطئة السببية. مع ملاحظة أنه إذا كان التحريض مقصودا منه تعمد ارتكاب الأذى بالمجنى عليه فيعتبر مالكة أو حارسه مشغولا عن الجرح العمد .

وكذلك يسأل مالك الحيوان المؤذى، إذا لم يتخذ الاحتياطات الكافية ليحول دون بلوغ أذاه للناس، كإهمال حجزه في مكان أمين، أو أن يعهد به إلى إنسان غير قادر على رعايته ورده وصون الغير من شره، فإذا سلمه لولده أو خادمه الصغير أو لشخص عايب مستهتر، فأضر بإنسان، حقت مسؤولية حارسه عن خطئه وإهماله فضلا عن مسؤولية حائزه.

المقصود بحارس الحيوان

حارس الحيوان هو من في يده زمامه بحيث تكون له السيطرة عليه في توجيهه ورقابته لحساب نفسه ويكون هو المتصرف في أمره، وليس حارس الحيوان

هو بالضرورة مالكة، فقد ينتقل زمام الحيوان، أى السيطرة الفعلية فى توجيهه وفى رقبته وفى التصرف فى أمره، من يده إلى يد غيره، فيصبح هذا الغير هو الحارس، سواء كان انتقال زمام الحيوان بطريق مشروع كالإيجار أو الاستعارة أو الوديعة، أم بطريق غير مشروع كالسرقة.

فالسيطرة الفعلية على الحيوان فى الرقابة والتوجيه والتصرف هو معيار الحراسة. ويمكن تفصيل هذا المعيار من الناحية العملية على الوجه الآتى :

مالك الحيوان هو فى الأصل صاحب السيطرة الفعلية عليه، فله التوجيه والرقابة وهو المتصرف فى أمره، ومن ثم يكون حارس الحيوان هو أصلاً مالكة، وإذا رجع المضرور على المالك فليس على المضرور أن يثبت أن المالك هو الحارس، بل المالك هو الذى عليه أن يثبت أنه لم يكن حارس الحيوان وقت إحداثه الضرر. وإذا أفلت زمام الحيوان من يد المالك، بأن ضل الحيوان أو تسرب، كان هذا خطأ فى الحراسة، وكان المالك مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر. ٢٤٩

وإذا انتقل الحيوان من يد المالك إلى يد أخرى، فإن كان قد انتقل رغم إرادة المالك أو دون علمه، كما لو انتقل إلى لص سرق الحيوان، أو إلى تابع للمالك استولى على الحيوان واستعمله لمنفعته الشخصية، فإن السيطرة الفعلية على الحيوان تنتقل فى هذه الحالة من المالك إلى هذا الغير، ويصبح السارق أو التابع هو الحارس، فيكون هو المسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر.

أما إذا انتقل الحيوان من يد المالك إلى يد الغير بطريق مشروع أى برضاء المالك، وكان الغير تابعاً للمالك كالمستأجر والسائق والخدام والراعي، فالأصل أن انتقال الحيوان إلى يد التابع لا ينتقل إليه السيطرة الفعلية على الحيوان، إذ الغالب أن المالك يستبقى سيطرة الفعلية على الحيوان حتى بعد أن يسلمه لتابعه، فيبقى المالك فى هذه الحالة هو الحارس، ولكن ليس هناك ما يمنع من أن تنتقل السيطرة الفعلية إلى التابع، كما إذا سلم صاحب الحصان حباله لغيره يجرى به فى السباق، فإن الحبال يكون هو الحارس، ويكون مسئولاً مسئولية الحارس كما يكون المالك مسئولاً عنه مسئولية المتبوع^(١).

وإذا كان المالك قد نقل الحيوان الى شخص آخر غير التابع ينتفع به،
كالمستأجر أو المستعير، انتقلت السيطرة الفعلية على الحيوان إلى هذا الشخص
ويكون هو الحارس ويصبح مسئولاً عن خطأ الحيوان.

والمقصود بالحيوان، أى نوع من أنواع الحيوانات، سواء كانت مستأنسة أو
متوحشة، كالذئاب والبهائم بأنواعها المختلفة من خيل وبغال وحمير وجمال
ومواشى، والحيوانات الأليفة كالكلاب والقطط والقرود، والدواجن والطيور، وما
عسى أن يمتلكه الشخص من حيوانات مفترسة كالسباع والنمور والفيلة وغيرها.
كل هذا يكون حارسه مسئولاً عنه .

فعل الحيوان

يجب أن يكون الحيوان قد أتى عملاً إيجابياً كان هو السبب فى الضرر، فإذا
لم يكن للحيوان دور إيجابى كما إذا ارتطم شخص بجسم حيوان حى فجرح، فإن
الضرر لا يكون فى هذه الحالة من فعل الحيوان، ولكن ليس من الضرورى أن يكون
الحيوان قد اتصل اتصالاً مادياً بالجسم الذى ألحق به الضرر، فلو خرج حيوان مفترس
فى حراسة شخص فجاء إلى الطريق العام، فأصاب الزعر أحد المارة وسقط فجرح
دون أن يسه الحيوان، فهنا الضرر يعتبر من فعل الحيوان.

وقد يشترك مع الحيوان عامل آخر فى أحداث الضرر، كما لو كان التسبب
المباشر فى الإصابة هى المركبة التى يجرها الحيوان، فإذا كان الحيوان هو العامل
المتغلب كما هو الراجح فإن الإصابة تعتبر من فعله.

ويبقى الأمر إذا كان الحيوان عند أحداث الإصابة يقوده إنسان أو يمتطيه،
والرأى الصحيح أن الإصابة تعتبر من فعل الحيوان فتقوم مسئولية الحارس.

وأى ضرر يحدثه الحيوان يكون الحارس مسئولاً عنه، كما إذا دهس الحيوان
شخصاً فجرحه أو قتله، أو عض كلب إنساناً فأحدث به ضرر، أو انتقل مرض معد
من حيوان مريض. ولا يستطيع حارس الحيوان أن ينفى عنه المسئولية إلا ينفى
علاقة السببية بين فعل الحيوان والضرر الذى وقع، وذلك بأن يثبت أن وقوع الضرر
كان بسبب أجنبى أى بقوة قاهرة أو حادث فجائى أو خطأ المضرور أو الغير. فقد

قضى بأنه تعتبر قوة قاهرة أن يتزعج الحصان من أجراس مركبه الحريق فيجفل
فيصيب أحد المارة^(١). وهذا ما تنص عليه صراحة المادة ١٧٦ من القانون المدنى إذ
تقول " وذلك ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب أجنبى لا يد له
فيه".

تطبيقات قضائية

**حارس الحيوان هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه وملك التصرف
فى أمره. منطاهما . سيطرة الشخص سيطرة فعلية لحساب نفسه.**
ان حارس الحيوان بالمعنى المقصود فى المادة ١٧٦ من القانون المدنى هو من
تكون له السيطرة الفعلية عليه وملك التصرف فى أمره ولا تنتقل الحراسة من مالك
الحيوان إلى التابع المنوط به ترويضه وتدريبه ذلك أنه وإن كان للتابع السيطرة
المادية على الحيوان وقت تدريبه إلا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته
ويتلقى تعليماته فى كل ما يتعلق بهذا الحيوان فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما
تظل معه الحراسة لهذا الأخير إذ أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على
أساس الخطأ المفترض هى بسيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب
نفسه.

(طعن مدنى رقم ١٨١ لسنة ٣٣ جلسة ١٩٦٧/٣/٢ من ١٨ ص ٥٣١).

لا تقوم المسئولية الجنائية قبل الحارس إلا إذا ثبت الخطأ فى جانبه

لا يكفى لمحاكمة شخص جنائيا عما يصيب الغير من الأذى بفعل الحيوان أن
يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له لأن ذلك إن صح مبدئيا أن يكون سببا للمسئولية
المدنية، فإنه لا يكفى لتقرير المسئولية الجنائية التى لا تصح أن يكون لها محل إلا
إذا ثبت على المالك نوع من الخطأ فى المحافظة على الحيوان ومنع أذاه عن الغير.
وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ فى الحكم ووجه نسبته إلى مالك الحيوان
بالذات.

(نقض جنائى ١٩٦٣/٦/٢٥ من ١٤ ص ٥٧١).

(١) استئناف مصر ١٩٢٣/١٠/٣. المجموعة الرسمية ٢٥ رقم ٩٥ ص ٢٧٥.

نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون ٢.٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الكلاب ومرض الكلب. قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدين دون القرى.

مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢.٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الكلاب ومرض الكلب أن الفعل المؤثم يقتضى هنا النص والمعاقب عليه طبقا للمادة ١٤ منه إنما جعل الشارع نطاق تطبيقه قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدين وحدها، مما مفاده أن حكم هذه المادة لا يسرى على الأماكن الخصوصية بالمدين ولا على القرى جميعها والجهات الأخرى التى قد تأخذ حكمها. بل يظل الفعل يقتضى هذا النص خارجا عن نطاق العقاب عليه.

[طعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٧١].

قيام مسئولية صاحب الحيوان عن الاضرار التى يحدثها على الخطأ المفترض. وجوب مساعته عن هذه الاضرار متى انتفتت القوة القاهرة أو خطأ المصاب.

متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بتقرير مسئولية الطاعنة (وزارة الحربية والبحرية) عن الضرر الناشئ عن إحدى الأفراس المملوكة لها قد أقام قضاء على أن مورث المطعون عليها كان وكيلًا عسكريًا بالوزارة المذكورة ومن أخص أعمال وظيفته القيام بالعمل الذى قام به وفقا لما قرره المجلس العسكرى الذى شكل عقب وقوع الحادث وأنه وقت إصابته كان فى طريقه للخروج من ساحة العرض بعد أن تم استعراض الحيلول وأن الحادث لم يقع بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب وأن مسئولية الطاعنة وهى مالكة الحيوان لا تتوقف وفقا للمادة ١٥٣ مدنى (قديم) على خطأ معين يثبت فى حقها وإنما تقوم على مظنة الخطأ وحدها وهى بمثابة قرينة قانونية تستلزم مساعته، فإن المحكمة تكون قد نفت فى حدود سلطتها الموضوعية وقوع الحادث بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب مورث المطعون عليها وهى إذ قضت بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذى أصاب المطعون عليها بوفاة مورثها تكون قد استندت فى هذا الشأن إلى أسباب مسوغة لحكمها.

[طعن مدنى ١١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٢. مجموعة القواعد المدنية. بند ٤٤ ص ٩٧٤].

المبحث الخامس

حوادث الترام

نظمت لائحة ترام القاهرة الصادرة فى ١٨/٤/١٩٠٠، وكذا لائحة ترام الاسكندرية الصادرة فى ١٩٢٠/٧/٥ قواعد سير هذه الوسيلة من النقل العام وكذا التزامات العاملين بها، سواء كان محصل أو سائق، والقيود والأنظمة التى يجب مراعاتها، ونصت على عقوبة جنائية لمخالفة هذه الالتزامات. ومن بين التزامات المحصل المنصوص عليها فى اللائحة سائلة الذكر، عدم إعطاء إشارة القيام لسائق الترام قبل ركوب الركاب، وعدم قبول ركاب أكثر من المقرر، وعدم الوقوف بالتزام فى غير المحطات المحددة لوقوفه.

ومن بين التزامات سائق الترام، عدم السير بسرعة أكثر من المقرر، أو عدم التحدث مع الغير أثناء قيادة الترام، وقرع جرس التنبيه لتنبيه العامة عند الضرورة، والوقوف بالتزام أو التخفيف من سرعته عند انشغال الطريق بالعمربات أو الدراجات.

فإذا وقعت من المحصل مخالفة من المخالفات المنصوص عليها فى هذه اللائحة وترتب على المخالفة وقوع حادث قتل أو إيذاء خطأ، كان مسئولاً طبقاً للمادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات. وعلى ذلك تقوم مسئولية المحصل إذا أعطى إشارة قيام الترام قبل ركوب الركاب أو قبل ركاباً أكثر من المقرر أو أوقف الترام فى غير المحطات وترتب على ذلك وقوع حادث قتل أو إيذاء لأحد الأشخاص. وتكون أساس مسئوليته هو مخالفته للائحة فضلاً عن إهماله فى أداء عمله إن كان له مقتضى. مع مراعاة أن مسئولية المحصل تقوم رغم اتباع اللوائح، إذا كان الحادث مرده خطأ آخر مسند إليه مما نص عليه القانون كالإهمال أو الرعونة أو عدم الاحتراز.

وكذلك يسأل سائق الترام عن مخالفة اللائحة وترتب على المخالفة وقوع حادث قتل أو إيذاء خطأ، وتقوم مسئوليته طبقاً للمادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات، وعلى ذلك تقوم هذه المسئولية إذا قاد الترام بسرعة أكثر من السرعة المقررة أو انشغل بالحديث مع غيره أثناء قيادته الترام، أو لم يقرع جرس التنبيه لتنبيه العامة عند الضرورة، أو لم يقف بالقطار أو يخفف من سرعته رغم انشغال

الطريق بعربات أو دراجات. ونتج عن هذه المخالفات وقوع حادث قتل أو إيذاء لأحد الأشخاص. وقد تتوافر هذه المسؤولية رغم اتباع اللوائح، إذا كان الحادث مرده إلى خطأ آخر ارتكبه السائق عما نص عليه القانون، كالاهمال أو الرعونة أو عدم الاحتراز.

وإذا تعددت عربات الترام كان كل كمسارى مسئولاً عن حركة الركاب صعوداً ونزولاً في عربته، وعن أخطائه الشخصية دون خطأ باقى زملائه، إلا إذا اشتركوا جميعاً في هذا الخطأ، فيعد جميعاً فاعلياً أصليين في الجريمة التي وقعت.

ولا تخل الأحكام السابق الخاصة بالتزام، بما هو منصوص عليه في قانون العقوبات من وجوب تطبيق حكم المادة ١٦٩ عقوبات إذا تسبب المخالف في حصول حادث للتزام من شأنه تعريض الركاب للخطر^(١).

وإذا كون الفعل المسند إلى المتهم أكثر من جريمة منطقية على نصوص المواد ٢٣٨، ٢٤٤، ١٦٩ من قانون العقوبات فضلاً عن نصوص لاتعة الترام، وكانت هذه الجرائم مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وجب توقيع عقوبة أشد هذه الجرائم عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات.

تطبيقات قضائية

توفر الخطأ بعرك الكمسارى الراكب على سلم السيارة

ما دام القانون صريحاً في النهى عن ترك الناس يركبون على سلم السيارات، وما دام المتهم (وهو كمسارى) لا يتمسك في دفاعه بأن تسيير السيارة وعلى سلمها بعض الركاب إنما يرجع الى سبب قهري لم يكن في استطاعته منعه بأية وسيلة من الوسائل، فإنه لا ينفي الجريمة عنه أن يكون قوام دفاعه عدم استجابة البوليس إلى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها في انزال الركاب الزائرين على العدد المقرر ركوبه فيها.

(طعن رقم ١٣٣٤ سنة ١٣١٣ لجلسة ١٩٤٣/٥/٢٤ مجموعة القواعد جـ ٢ بند ٢ ص ٩٣٧).

(١) راجع التعليق على المادة ١٦٩ عقوبات تحت بند "حوادث السلك الحديدية ووسائل النقل العام" في المبحث الثالث من هذا الفصل ص ٢٣٨ من الكتاب وما بعدها.

وقوع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب بالذات من السلم الأمامي
أساساً على عاتق السائق. إطلاق المحصل لصفاته لا يعفى السائق من
القيام بهذا الواجب.

تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن
السيارات وقواعد المرور فيما حددته من واجبات قائد السيارة الأتومبيل على أنه
"يجب عليه أن لا يبدأ في السير إلا بناءً على إشارة المحصل بعد تأكده من نزول
وركوب الركاب" كما تنص المادة ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون
المذكور على أنه "يحظر على قائد سيارات النقل العام للركاب التكلم مع أحد
الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد بالجلوس أو الوقوف بجوارهم أثناء
السير". والمستفاد من هذين النصين أن التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من
السلم الأمامي المجاور للسائق يقع الالتزام به أساساً على عاتقه، وأن إطلاق
المحصل لصفاته لا تعفى السائق من القيام بهذا الواجب ولا تجب التزامه به.
[طعن رقم ١٨٨٣ لسنة ٣٩٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ ص ٢١ من ٤٤٣]

نزول المجنى عليها من الترام في غير المكان المخصص للنزول. خطأ
يجب خطأ المتهم بفرض قيامه بسيره بالسيارة بالقرب من الترام. براءة
ورفض الدعوى المدنية.

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن أوردت أقوال
شهود الإثبات، واستعرضت أدلة الدعوى وأحاطت بكافة عناصرها عن بصر
وبصيرة، أسست قضاها بالبراءة ورفضت الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها إلى
أدلة الشهود المستقاة من أقوال شهود الاتبات لتراخيهم في الشهادة وعدم التقدم
للادلاء بها إلا بناءً على طلب زوج المجنى عليها الطاعن، واطمئنانها - من جهة
أخرى - إلى ضم دفاع المتهم الذي رجحته استناداً إلى أن نزول المجنى عليها من
الترام في غير المكان المخصص للنزول هو بذاته خطأً من جانبها، إذ كان عليها
النزول في "المحطة" المعدة لذلك، لأن المكان الغير مسموح بالنزول فيه مخصص
لسير السيارات، وبالتالي ليس على قائدها الحيطة والحذر بالقدر الذي يتعين عليه
عند المحطات، وأن المجنى عليها قد جيت بخطئها خطأ المتهم بفرض قيامه بسيره
بالسيارة بالقرب من الترام. وكانت واقعة نزول المجنى عليها من الترام في غير
الأمكن المخصصة للنزول لها أصل بالأوراق من محضر المراقبة المرفق بالمقررات
المضمومة، الثابت به أنها نزلت من الترام قبل وصول محطة دوران روض الفرج

بنحو ١٥ مترا ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير أقول الشهود متروك لمحكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها بغير معقب، كما وأن لهذه المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. وكان من المقرر كذلك أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا، مما يتعلق بموضوع الدعوى، وكان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى بالبراءة، متى داخلها الشك في صحة عناصر الإثبات، ما دام حكمها يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم - لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا. [طعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ من ٢٤ ص ١٢٥٨].

إهمال سائق الترام في غلق بابيه وتركه مفتوحا عند مباحرة المحطة. ثبوت ركن الخطأ في جانبه.

توافر ركن الخطأ في جانب سائق الترام، من إهماله في إغلاق باب الترام وتركه مفتوحا عند مباحرة المحطة مما أدى إلى وقوع الحادث وإصابة المجنى عليه بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته. قيام مسؤوليته الجنائية، وإلزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به. [طعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ من ٣٠ ص ٢١٠]

المبحث السادس

حوادث السيارات

لقد أصبحت حوادث السيارات التي يذهب ضحيتها كثيرا من أفراد الشعب تشكل جانب كبير من حوادث القتل والاصابة الخطأ، ويرجع السبب في كثير من هذه الحوادث الى عامل السرعة أو مخافة الحمولة المقررة للسيارة، ولذلك حرصت وزارة الداخلية على أن يلتزم السائقين بالقواعد التي تضعها للمحافظة على السرعة وقامت بوضع أجهزة انذار لمراقبة سرعة السيارات، بيد أن السائقين أيضا حاولوا التهرب من تلك الأجهزة مما حدى بالمشرع إلى أن يصدر القانون رقم ٢٠

لسنة ١٩٨٢^(١) بتعديل أحكام قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وأضاف المادة ٧٥ مكررا التي تنص على أنه "مع عدم الاخلال بالتدابير المقررة فى هذا القانون أو بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز فى السيارة أو استعمل فيها أجهزة تكشف أو تنذر بمواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها، كما يتم ضبط تلك الأجهزة وتقتضى المحكمة بمصادرتها".

كما حددت اللائحة التنفيذية لقانون المرور الصادر بالقرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ والمعدلة بالقرار رقم ١٤.٧ لسنة ١٩٨٢^(٢) فى المادة ٥. منها الحد الأقصى لسرعة المركبة، وفى المادة ١٩٦ أبعاد وحمولة السيارة. فنصت المادة ٥. على أنه "مع مراعاة سائر أحكام هذه اللائحة يكون الحد الأقصى لسرعة مركبات النقل السريع على الطريق العامة عند توافر الظروف المناسبة على الوجه الآتى :

داخل المدن

- ٤. كيلو مترا فى الساعة للسيارات القاطرة للمقطورات وأنصاف المقطورات.
- ٦. كيلو مترا فى الساعة لباقي أنواع المركبات.

خارج المدن

- ٥. كيلو متر فى الساعة للسيارات القاطرة للمقطورات.
 - ٦. كيلو متر فى الساعة للسيارات من نوع سيميتزر "نصف المقطورة".
 - ٧. كيلو متر فى الساعة لسيارات النقل.
 - ٨. كيلو متر فى الساعة لسيارات نقل الركاب.
 - ٩. كيلو متر فى الساعة لباقي أنواع السيارات".
- ونصت المادة ١٩٦ من اللائحة على أنه "لا يجوز أن تزيد أبعاد أية سيارة نقل بحمولتها على ما يأتى :
- (١) الطول: بالنسبة للسيارات ذات محوريين أو أكثر على ١٢ مترا .

(١) المريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٤/٢٨

(٢) الأوقات المصرية العدد ١٧٦ فى ١٩٨٢/٨/٢ .

بالنسبة إلى السيارات مع نصف مقطورة ١٧ متراً
بالنسبة إلى السيارات مع المقطورة ٢٠ متراً

(ب) العرض: ٢,٦٠ متراً

(ج) الارتفاع عن سطح الأرض بكامل الحمولة:

٣,٥٠ متراً داخل المدن

٤ متر على الطرق الرئيسية خارج المدن

(و) كما لا يجوز أن يزيد وزن السيارة بكامل حمولتها على ثلاثة عشر طناً، وإذا زاد وزن المركبة على ثلاثة عشر طناً، وجب ألا يزيد الحمل المحوري المفرد على ١٠ طن والمزدوج على ١٦ طن.

ويجوز لقسم المرور المختص بعد موافقة جهة الطرق والكبارى ومديرية المرافق والتشييد بالمحافظة الترخيص بتسيير المركبة إذا جاوزت أبعادها أو وزنها الحدود المذكورة على أن يحدد خط سيرها فى ترخيص التسيير الذى منح لها أو فى ترخيص التسيير المؤقت".

أسباب حوادث السيارات :

يمكن إرجاع حوادث السيارات إلى عاملين رئيسيين :

(أ) عوامل سلوكية. سواء بالنسبة للمشاة أو السائقين

(ب) عوامل هندسية بالنسبة للمركبة.

(أ) العوامل السلوكية

الأسباب السلوكية بالنسبة للمشاة يقصد بها الخطأ السلوكى من مستعملى الطرق، متمثلاً فى مخالفة قاعدة أو أكثر من قواعد وأداب المرور التى تضمنتها الباب الخامس من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٦، ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية.

ومن الممكن أن تقسم إلى مجموعات :

١ - مخالفات المشاة

٢ - مخالفات إساءة استعمال الطريق العام

٣ - مخالفات قيادات المركبات

أهمية الأسباب السلوكية

إن الأسباب السلوكية لمشكلة المرور -سلسلة في مخالفة مستعملى الطرق لقواعد المرور وآدابه أصبحت تمثل مكان الصدارة بين غيرها من الأسباب. ولقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ محددا لعدد من المصطلحات توضح الرؤية في هذا المقام، وتلك الاصطلاحات هي :

١ - المشاة: الأشخاص الذين يسيرون على أقدامهم ويعتبر فى حكم المشاة الأشخاص الذين يدفعون أو يجرون دراجة أو عربة يد ذات عجلة واحدة أو عربة أطفال أو عربة مريض أو ذى عاهة.

٢ - الطريق : المسطح الكلى المعد للمرور العام للكافة من المشاة وحيوانات ومركبات.

٣ - نهر الطريق : القسم من الطريق المستخدم عادة لسير المركبات

٤ - مسار الطريق : "الحارة" أى الأجزاء الطولية التى يقسم إليها نهر الطريق ويسمح عرضه بمرور صف واحد على الأقل من المركبات المتتابعة ومن الدراجات الآلية سواء حددته أو لم تحدده علامات طولية على سطح الطريق.

٥ - التقاطع : هو كل تلاقى أو مقابل أو تفرع للطريق على مستوى واحد أو أكثر شاملا المساحة المكتشفة التى تكونت نتيجة لذلك.

٦ - المزلقان- هو تقاطع فى مستوى واحد بين الطريق والخطوط الحديدية من قطارات أو ترام أو ما شابهها.

٧ - إتجاه المرور. الجانب الأيمن من الطريق فى نفس اتجاه سير المركبة أو المشاة.

كما حددت المادة الثانية من قرار وزير الداخلية باللائحة التنفيذية قواعد المرور وآدابه، فأوجبت على كل مستعمل للطريق العام أن يراعى فى مسلكه بذل أقصى عناية وحذر واحتياط وألا يؤدى مسلكه إلى الاضرار بالغير. كما أوجبت المادة الثالثة فى فقرتها الثالثة عدم جواز شغل الطريق العام بما يعوق استعماله أو سير المشاة ولم يجهز لأى جهة إدارية منح تراخيص بذلك.

ويمكن القول بأن هناك حقيقة مؤداها أنه مهما قدمت هندسة الطرق والمروور والسيارات للحلول الفنية التي تهدف إلى معالجة الأسباب الهندسية لمشكلة المروور فإن السلوك الخاطى لمستعملى الطرق يمكن أن يفسد كل أثر لتلك الحلول ويولد المشكلة منفردا. يؤكد ذلك ببساطة أن الدول المتقدمة اقتصاديا والفنية الأوروبية ما زالت تعاني من مشكلات المروور داخل وخارج المدن باعتراف جميع الباحثين لتلك الدول، رغم أن المهندسين قد قدموا كل ما يمكن تقديمه من حلول فنية للمشكلة. فالمهندسون يمكن أن يصمموا شبكات جديدة من الطرق العلوية أو السطحية أو السفلية، ويمكن أن يجهزوا تلك الطرق بأحدث وسائل تنظيم المروور ويمكن أن يزدودوا المركبات بالعديد من وسائل التحكم والسيطرة والتأمين ضد الحوادث ولكن يبقى بعد ذلك وقبله سلوك مستعملى الطريق محددا لأسلوب حركة المركبات^(١).

مظاهر السلوك الخاطى لمستعملى الطرق

يظهر السلوك الخاطى لمستعملى الطريق، إما فى حادثة من حوادث المروور بما تسفر عنه وفاة أو إصابة الأشخاص فضلا عن تلفيات المركبات وغيرها، وإما فى مخالفة آداب وقواعد المروور بما يسفر عنه من ارتباك وخطى فى حركة المروور وستعرض لهذين المظهرين على التوالى ثم تعرض لأهم القواعد العامة فى القيادة.

أولا: حوادث السرور

تعد حوادث المروور وتزايد معدلاتها أقصى مظاهر مشكلة المروور. فالحسائر الناتجة عن حوادث المروور تفوق بصفة عامة كل أنواع الجرائم الأخرى، وأن عدد الأشخاص الذين تفتك بهم حوادث المروور كل عام يفوق عدد أولئك الذين تفتك بهم سائر الحوادث الاجرامية التى يقع على عاتق الشرطة عبء منعها. كما أن قيمة الخسائر المادية التى تسفر عنها حوادث المروور يفوق بكثير قيمة الخسائر المترتبة على باقى أنواع الجرائم الأخرى^(٢).

وفى بعض الأحصاءات والنتائج المنشورة عالميا تقول دائرة المعارف البريطانية أن ضحايا حوادث المروور التى وقعت بالمملكة المتحدة منذ أوائل القرن العشرين حتى عام ١٩٥٠ كانت ٧.٢٥٠.٠٠٠ مصاب منهم ٢٣.٠٠٠ قتل.

(١) راجع بحث فى الجياتب السلوكى لمشكلة المروور العميد ابراهيم ناجى صادق. مجلة الأمن العام، العدد ٧٦ فى ١٩/١/١٩٧٧.

(٢) راجع بحث اللواء محمود السباعى. إدارة الشرطة فى الدولة الحديثة.

وفى المملكة المتحدة أيضا بلغ عدد ضحايا حوادث المرور فى عام ١٩٦٨ وحده ٦٨١. ٠٠٠ قتيل، ٣٤٢. ٠٠٠ مصاب وهى أعداد أعلى قليلا من نسبتها فى سائر دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

أما فى الولايات المتحدة فإن عدد قتلى حوادث المرور خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تجاوز بكثير عدد القتلى الأمريكيين فى هذه الحرب، فقد بلغ عدد قتلى حوادث المرور فى المدة من سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٤٥ عدد ١٤٤, ٩٨٣ شخصا، بينما كان عدد قتلى الحرب من الأمريكيين ١٣٩, ٨٥٩ شخصا.

وفى مؤتمر المرور الدولى الذى عقد فى فيينا سنة ١٩٦٨ أعلن رئيس اللجنة الاقتصادية فى أوروبا أن ضحايا حوادث المرور فى العالم خلال عام ١٩٦٧ زاد عن سبعة ملايين ونصف جريح و ١٥٠. ٠٠٠ قتيل. كما أعلنت الندوة الدولية لتأمين المرور التى عقدت فى بروكسل سنة ١٩٧٢ أن حوادث المرور تسفر سنويا عن ٢٠٠. ٠٠٠ قتيل بجانب إصابة عدة ملايين بجراح .

أما فى جمهورية مصر العربية فإن هناك زيادة مطردة فى حوادث المرور بصفة عامة، وإن كان هناك احصائيات فهى ليست جميعها تعبير عن الواقع الحقيقى، إذ أن هناك عدد من الحوادث تقع ولا يتم التبليغ عنها. والمستفاد من تقرير الأمن العام الذى تصدره وزارة الداخلية والاحصاء السنوى الذى تصدره مصلحة الاحصاء والتعداد، فإن حوادث المرور بلغت عام ١٩٧٥ عدد ٣٦١٣ جنحة قتل خطأ و ١٧٦. ١ جنحة اصابة خطأ، بينما كانت فى العام السابق ١٩٧٤ أقل من ذلك، إذا كان القتل الخطأ ٣٣. ٩ حادثا، وكانت الاصابة الخطأ ١٥٥٥٨ حادثا.

ثانيا: مخالفات آداب وقواعد المرور

إن قواعد المرور وآدابه قد حظيت بعناية كبيرة من المشرع وقد أفرد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السيارات بابا خاصا لقواعد المرور وآدابه، وهو الباب الخامس والثى يعتبر عدم الالتزام بأحكامه جريمة يعاقب عليها القانون، وقد تكفلت اللائحة التنفيذية لذلك القانون ببيان تفصيلات هذه القواعد والآداب المنظمة للمرور لكافة فئات مستعمل الطريق وفى جميع الظروف.

ولا شك أن السلوك الخاطى لمستعمل الطريق يعد من أهم أسباب مشكلة المرور، ليس فقط فى مدينة القاهرة المزدهجة بالسيارات على جميع أنواعها والتى تؤدى إلى عقبات كثيرة بشأن المحافظة على أرواح الناس وحياتهم، بل فى جميع

جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول الأخذة بأسباب النمو دائما، بل وأيضا في مختلف دول العالم مما يتطلب جهدا مكثفا من الجهاز المكلف بضبط سلوك مستعملي الطريق .

وقد بلغت مشكلة المرور في شوارع القاهرة خدحا الأقصى، وأدت إلى حدوث اختناقات شديدة بلغت حد الفوضى، وتكاد تتوقف الحركة تماما في كثير من الأحيان في بعض الأماكن وعلي معظم الشرايين الرئيسية للحركة وعلى التقاطعات الهامة بها. وأصبح الجميع يعاني من ذلك، سواء سائقوا السيارات الخاصة أو الأجرة أو النقل أو المشاة أو مستخدمي مرافق النقل العام، وقد يرى البعض أن جهاز المرور - إدارة المرور في المدينة - هو الجهاز الأول والأخير المسئول عن هذه المشكلة، إلا أن جهاز المرور قام ويقوم بجهود كبيرة ومضاعفة وتحت أشد الظروف قسوة للتصدي لهذه التحديات، إلا أن هناك أسبابا متعددة لتعقد مشكلة المرور في العاصمة بعضها يخرج عن مسئولية جهاز المرور، مثل الانفجار السكاني وزيادة عدد السيارات، وسوء حالة شبكة الطرق، وقصور إمكانيات هيئة النقل العام.

ويمكن ارتفاع مستوى كفاءة تنظيم ومراقبة حركة المرور في الشارع بالوسائل الآتية^(١):

١ - العمل على الحد من تزايد عدد السيارات خاصة كبيرة الحجم منها، وزيادة الكفاءة الفنية للسيارات بصفة مستمرة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التدقيق في الفحص الفني للسيارات ووضع قيود على استيراد وتلك السيارات، وتحسين وسائل النقل العام، وتطوير الأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية للأفراد، وتقع مسئولية هذا العمل على جهاز المرور وأجهزة الإعلام، ووزارة الاقتصاد والصناعة، ووزارة المواصلات.

٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأكيد الالتزام بنظام المرور، ومن هذه الإجراءات تشديد العقوبات على مخالفات المرور وسرعة توقيعها، وتكثيف جهود التوعية المرورية ، وزيادة حملات المرور، وتوفير أماكن انتظار السيارات، ويقع هذا العمل على كثير من الأجهزة، مثل أجهزة المرور، ووزارة العدل، وأجهزة الإعلام، ووزارة التربية والتعليم والجامعات، والهيئات التشريعية.

(١) راجع مقال للدكتور محمد محمد إبراهيم في استخدام المفهوم التسويقي في رفع كفاءة أدا الخدمة المرورية . مجلة الأمن العام . يناير ١٩٨١ العدد ٩٢ ص ٩٥ وما بعدها .

٣ - توفير المعرفة الكاملة للأفراد عن نظام المرور، ويتطلب ذلك التدقيق فى اختبارات القيادة، والتوعية المستمرة لمستخدمى الطريق، ويقع عبء هذا العمل على عاتق أجهزة المرور، ووزارة التربية والتعليم، وأجهزة الاعلام والهيئات المحلية وغيرها.

٤ - زيادة الكفاءة فى القيادة، ويتم ذلك من خلال التدقيق فى اختبارات القيادة، والكشف الطبى، وتحسين مستوى تعليم قيادة السيارات. ويقع هذا العمل على عاتق أجهزة المرور ووزارة الصحة، ومنارس تعليم القيادة.

٥ - تحسين حالة الطرق الحالية، وإنشاء طرق أخرى جديدة ويتم ذلك من خلال الصيانة المستمرة للطرق ومحاولة استخدام الاتفاق والكبارى، وتنظيم توقيت ومواعيد بدء وانتهاء العمل. ويقع هذا العمل على عاتق عدة جهات مثل وزارة المواصلات والنقل وجهاز المرور وغيرها.

٦ - مقاومة التواهى السلوكية غير الرشيدة لدى بعض قائدى السيارات، ويتم ذلك من خلال التوعية المرورية، وإعطاء رجال المرور صلاحيات واسعة فى الردع ومقاومة الانحراف فى الطريق، وتطوير الأنماط السلوكية والقيم الاجتماعية للأفراد، وتقع مسئولية هذا العمل على عاتق أجهزة المرور، والهيئات التشريعية، والهيئات الشعبية، ورجال الدين، وأجهزة الاعلام المختصة.

٧ - توفير رجال المرور بالأعداد المطلوبة، وزيادة كفاءتهم فى أداء وظيفتهم، ويقع ذلك العمل على عاتق جهاز المرور.

٨ - إعادة النظر فى النظم المعمول بها حاليا فيما يتعلق بتنظيم تراخيص القيادة والسيارات بما يساعد على تحقيق الأمان وسرعة الانتقال، ويقع هذا العبء على عاتق جهاز المرور وبعض الجهات الأخرى مثل وزارة الصحة التى تقوم بالكشف الطبى على طالبي رخص القيادة.

وليس مسلوك المشاة السيئ هو الذى يثار فى هذا المقام فقط، بل هناك مسلوك سيئ للسائقين هو قيادتهم للسيارة وهم مخمورين.

تأثير الخمر على القيادة

أثبتت الاحصائيات أن ٢٥٪ من حوادث السيارات يشتم منها رانحة الكحول، فتارة يكون السائق مخمورا، وأخرى يكون المجنى عليه.

وتؤثر الخمر أولا في مراكز المخ العليا ثم مراكز المخ السفلى وتتفعل المراكز الحية التي يحتاج إليها السائق أثناء القيادة، وهي مراكز التقدير والحذر والتحكم في الجهاز العصبي والشعور بالمسئولية وبذلك تنهار كل أصول وقواعد القيادة السليمة وتصبح السيارة تحت يد السائق المخمور أشبه بسلاح فارس في يد مجنون.

وقد توصل العلماء لاكتشاف عدة أجهزة عملية منتشرة في كافة الدول الأجنبية للاستعانة بها لمعرفة حالة السكر لدى السائق.

فالطريقة الأولى تنحصر في تحليل هواء زفير الفرد المطلوب فحصه، وذلك بتكليفه بفتح "بالونا" ثم تؤخذ هذه العينة وتحلل بواسطة جهاز، فتظهر نسبة الكحول في الدم خلال عشرة دقائق ولا تكلف إلا بضعة مليارات، وفي الدول الأوروبية غالبا ما يوجد هذا الجهاز في كافة أقسام البوليس لسهولة عمله ورخص ثمنه .

أما الطريقة الثانية فتقوم على تحليل هواء الزفير أيضا باستعمال جهاز، وهذا الجهاز سهل الاستعمال بسيط الاجزاء، إلا أنه لا يكشف عن النسبة المثوية للكحول في الدم بل يبين فقط وجود الكحول في العينة أو خلوها منه.

والطريقة الثالثة يستعان فيها لتحليل عينة هواء الزفير بجهاز، وهو جهاز ثقيل معقد يعمل بطريقة أوتوماتيكية ومزود بمؤشر يعطى قراءات سريعة ودقيقة جدا عن نسبة الكحول الموجودة في العينة. وغالبا ما يوجد هذا الجهاز في مصالح الطب الشرعي ومراكز أقسام البوليس.

وإذا وصلت هذه النسبة إلى ٣.٠٪ فإن الفرد لا يقوى على الوقوف ويصاب تفكيره بشلل مؤقت. وإذا زادت النسبة إلى ٤.٠٪ يموت إحساسه بما حوله ولا يستجيب للمنبهات إلا بصعوبة. أما إذا وصلت إلى ٥.٠٪ فإن الشخص يصاب بتسمم شديد وغالبا ما يموت، مع ملاحظة أن حديثي العهد بالخمر يتأثرون عندما تكون نسبة الكحول في الدم ما بين ١.٠٪ إلى ٥.٠٪، ومعتادى شرب الخمر يتأثرون عندما تكون النسبة ما بين ٤.٠٪ إلى ٧.٠٪. أما مدمنى الخمر فلا يتأثرون إلا عندما تصل النسبة ما بين ٧.٠٪ إلى ٩.٠٪.

وقد عالج المشرع المصري هذا الموقف في قانون المرور فنصت المادة ٦٦ بأنه "يحظر قيادة أية مركبة على من كان واقعا تحت تأثير خمر أو مخدر وإلا سحبت

رخصة قيادته إداريا لمدة تسعين يوما ولضباط وأمناء ومساعدى الشرطة والمرور عند الاشتباه فحص حالة قائد المركبة بالوسائل الفنية التى يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة أو إحالته إلى أقرب مقر شرطة أو مرور لإحالته إلى أقرب جهة طبية مختصة لفحصه فإذا امتنع أو لجأ إلى الهرب سحبت رخصته إداريا لمدة المذكورة وعند ارتكاب ذات الفعل خلال سنة تُلغى الرخصة إداريا لمدة ستة أشهر في الحالتين فإذا تكرّر ذلك سحبت الرخصة نهائيا ولا يجوز إعادة التراخيص قبل انقضاء سنة على الأقل من تاريخ السحب.

فإذا تبين عند وقوع احدى حوادث المركبات أن قائد المركبة كان فى حالة سكر نتيجة تناوله خمرًا أو مخدرًا أو كان تحت تأثيرها أثناء القيادة افترض الخطأ فى جانبه إلى أن يقيم الدليل على نفي خطئه^(١).

كما نصت المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات على تشديد العقوبة بالنسبة لارتكاب الجريمة تحت تأثير المخدر، وسبق التعرض لعقوبة جريمة القتل والاصابة الخطأ المشددة فى الفصل الثانى من هذا الكتاب^(٢).

مدى مشروعية الحصول على عينة من دم أو بول المتهم المشتبه فى قيادته المركبة تحت تأثير خمر أو مخدر^(٣).

مؤدى نص المادة ٧٦ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ الملعل أنه كلما ارتكب قائد المركبة أية مخالفة لقواعد المرور وثبت أنه كان حال قيادته المركبة تحت تأثير سكر أو مخدر عوقب بالحبس الذى لا يجوز أن يزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة فى حالة ارتكاب ذات الفعل مرة أخرى خلال سنة. فإذا ظهر فى حالة التلبس بأية مخالفة لقواعد المرور وكان المتهم بارتكاب هذه المخالفة فى موقف تنبئ عن أنه كان يقود المركبة وهو تحت تأثير سكر أو مخمور، كان كانت تنبئ من فمه أو ملابسه رائحة الخمر أو المخدر، أو كان يترنح لغير علة جسدية ظاهرة تدعو إلى ذلك . أو كان ما يتفسره به من ألفاظ تتم عن عدم السيطرة الذهنية أو

(١) راجع عقوبة القتل والإيذاء الخطأ . فى الفصل الثانى من الكتاب ص ٩٥ وما بعدها .

(٢) راجع فى هذا بحث للمستشار محمد وثيق البسطويسى. مجلة القضاء ١٩٨١ ص ٤٠١.

و بعدها، الدكتور فتحى سرور. الشرعية والإجراءات الجنائية ص ١٠٥.

الفكرية، أو ما شابه ذلك من الحالات التي يستشف منها أن المتهم كان يقود المركبة تحت تأثير الحمر. ولو كانت الأمارات والشواهد التي يستدل منها على ذلك ليست إلا شبهات قوية لم تصل إلى حد الدليل الكامل، فإن لمأمور الضبط القضائي أن يقيض على المتهم عملاً بالحق المخول له في المادتين ٣٠، ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية. ويكون له أن يتخذ من الإجراءات الماسة بسلامة جسم المتهم ما يمكنه - في حالة الامتناع - من أخذ عينة من دمه أو بوله قسراً عنه مستعيناً في ذلك بأهل الخبرة.

ولا يقدح في هذا القول بأن الشارع لم ينص على ذلك صراحة، إذ من المقرر قانوناً أن إعمال النص خير من إهماله، وأن تعطيل نصوص العقاب إنحراف عن الغاية التي تفيهاها الشارع من تلك النصوص، فإذا كان المشرع قد جعل من ثبوت قيادة المركبة تحت تأثير الحمر أو المخدر ركناً في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣، فإن القول بعدم جواز أخذ عينة دم أو بول من قائد السيارة المتهم لتحليلها لبيان ما إذا كان قد تعاطى خمراً أو مخدراً، فيه تعطيل لنص المشرع وانحراف عن الغاية التي تفيهاها. بل إن النص على تحقق الجريمة عند ثبوت القيادة تحت تأثير المخدر أو الحمر يعنى التصريح من المشرع بالقيام بالأجراء محل البحث، فوق إباحة القواعد العامة القيام به، بحسبانه القدر اللازم لأعمال النص الكتابي متى كان المتهم في حالة تلبس.

وما يساند هذا النظر أن المشرع قد نص في المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية على حق مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات في أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبون رأيهم شفاهة أو كتابة، وفي هذا الذي أورده المشرع ما يسمح لرجل الضبط القضائي عندما يكون له الحق في التعرض لحرية المتهم بالقبض لتوافر حالة من حالاته أن يستعين بأهل الخبرة في المسائل الفنية البهتة التي يتعذر عليه أن يشق طريقه فيها بنفسه أو يبلغ بالأجراء غايته المرجوة، ولو تطلب الأمر - عند ممانعة المتهم - استعمال القوة معه أو المساس بحق من حقوقه وسلامة جسمه ما دام لذلك مقتضى.

وجدير بالذكر وطبقاً لنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الجريمة تكون متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببهرة سيرة وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بهوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعه أو

أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها وأن تقدير حالة التلبس يكون بداعة لرجل الضبط تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع^(١).

ثالثا : القواعد العامة للقيادة :

هناك بعض القواعد الهامة التي يجب مراعاتها عند قيادة المركبة . وسنوضح أهم هذه القواعد عند القيادة فى الطرق السريعة ، أو أثناء الليل ، أو فى الشتاء أو فى الطرق الجبلية . لما لهذه القواعد من أهمية قصوى فى تجنب وقوع حوادث القتل أو الإصابة الخطأ .

القيادة فى الطرق السريعة :

لكى تكون القيادة فى الطرق السريعة آمنة وبعيدة عن المخاطر والحوادث يجب إتباع الملاحظات الآتية :-

١ - عندما ترغب فى تخطى سيارة أخرى إنحج قليلا نحو وسط الطريق لإستكشافه مستعملا إشارات الإنحجاء ، ثم نبه سائق السيارة الأمامية برغبتك فى تخطيه ، وذلك بواسطة آلة التنبيه أو بإستعمال الكشافات لمدة قصيرة (ومضات) أثناء الليل .

٢ - لا تحاول أن تتخطى سيارة عند منحنى أو فى طريق مرتفع أو عند تقاطع الطرق ، أو فى أى حالة تكون فيها غير واثق من المرور بسهولة وبدون أن تعرض نفسك أو غيرك للمخطر .

٣ - محاولة تخطى سيارة أخرى ، أمر لا يسمح به القانون .

٤ - لا تتوقع أن السيارة التى ستتخطاها ستهدئ من سرعتها لتسمح بمرور سيارتك - ولو أن هذا هو الواجب - لذلك يجب أن تكون دائما على حذر .

٥ - لا تقترب كثيرا بجانب سيارة أخرى ، فأى إنحراف من سائق هذه السيارة قد يؤدى إلى حادث خطير .

٦ - إحذر الأطفال الذين يعبرون الطريق فجأة أو الأشخاص الذين يخرجون من أمام سيارة واقفة .

(١) جع المزيد من شرح الجريمة التلبس بها وشروط صحة التلبس. كتابنا "التلبس بالجريمة" طبعة أولى سنة ١٩٨٩ ص ٩١ وما بعدها .

- ٧ - لا توقف بسيارتك عند منحني أو تقاطع الطرق أو عند الأجزاء المرتفعة أو المنحدرة من الطريق .
- ٨ - إذا أردت أن تنبه السيارة التي خلفك عن عزمك بتخطي السيارة التي أمامك فاقط الإشارة الدالة على ذلك .
- ٩ - يجب ترك مسافة كافية عند السير خلف سيارة أخرى ، وخصوصا إذا كان بالطريق زلط أو أحجار صغيرة ، لتفادي الأخطار التي قد تنجم عن تطايرها بفعل عجل السيارة التي أمامك مما يتسبب عنه حادث الإصابة .
- ١٠ - في حالة تصدع زجاج السيارة الأمامي بحيث تصبح بعض أجزائه غير شفافة وتحجب الرؤية ، فيجب إزالته تماما من إطاره حتى تتمكن من رؤية الطريق .
- ١١ - عند تخطي سيارة أخرى في نفس اتجاهك فإن طولها الظاهري يكون أكثر كثيرا من طولها الحقيقي . فمثلا عندما تتخطى سيارة أتوبيس تسير بسرعة ٧٠ كيلو متر في الساعة في حين أن سرعة سيارتك ٩٠ كيلو متر في الساعة ، فهذا يعني تخطي سيارة أتوبيس طولها يعادل ستة أضعاف طولها الحقيقي .
- والجدول المشار إليه يوضح المسافات المحسوبة نظريا للتخطي^(١) .

٦. كجم/ساعة					٧. كجم/ساعة					سرعة الأتوبيس أو سيارة نقل يقطورتها	
سيارة نقل يقطورة طولها ١٥ مترا					أتوبيس طوله ١١ متر						
١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	سرعة السيارة بالكيلو متر	
٥٣	٦٠	٧٢	٩٦	١٦٨	٤٠	٤٨	٦٥	١١٦	١١٦	المسافة اللازمة للتخطي (بالمترا)	

القيادة أثناء الليل :

لكي تكون القيادة أثناء الليل آمنة وبعيدة عن المخاطر والحوادث يجب إتباع ما يلي :

- ١ - التأكد من أن حالة المركبة جيدة بصفة عامة وخاصة نظم الإضاءة والإشارات ، والطريقة المثلى لإعطاء الإشارات عند المنعيات والطرق التي تميل

(٢) هذا الجدول مشار إليه في كتاب « القيادة السليمة » الصادر عن شركة النصر لصناعة السيارات . وهي الشركة المختصة في مصر في صناعة السيارات . وهو صادر من الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة ١٩٩٠ .

للإرتفاع أو تقاطع الطرق هي بإضاءة الكشافات العالية لمدة قصيرة (ومضات) مع الحرص التام لتجنب المفاجآت كظهور سيارة أخرى فجأة في الاتجاه المضاد .

٢ - أن القوانين تحتم عدم إستعمال الكشافات العالية عند الإقتراب من سيارة أخرى ، فيجب إستعمال الكشافات المنخفضة عندما يتراءى ضرورة ذلك أو عند ظهور إشارة السيارة القادمة ، وكإجراء وقائي يتعين تهدئة السرعة لمواجهة أى طارئ ، مع تجنب معاكسة سائقي السيارات الأخرى بالكشافات القوية خاصة عند إقتراب المسافة .

٣ - تركيز النظر إلى حافة الطريق اليمنى عند مواجهة سيارة أخرى في الاتجاه المضاد ، ولا تنظر إلى كشافاتها العالية حتى تتجنب إرهاب العينين وعدم وضوح الرؤية الناتجة عن شدة الإضاءة .

٤ - يجب أن تهدئ من السرعة عندما تفاجأ بنور فوري يجعلك تفقد الرؤية ومن المستحسن التوقف تماما ، لأن القيادة في حالة إنعدام الرؤية تشكل خطراً جسيماً .

٥ - خفض الإضاءة عند السير خلف سيارة أخرى لا تريد تخطيها ، ودوام السير خلفها محتفظاً بمسافة كافية حتى لا تتسبب في إزعاج سائقها .

٦ - لا تتردد في إضاءة النور الصغير عند غروب الشمس ، ولا تستعمل النور القوي الذي يعد من رؤية السائق القادم من الاتجاه المضاد .

٧ - بعد تخطى سيارة تسير في اتجاهك ، نحاشى إنعكاس ضوء كشافاتها على مرآة الرؤية الخلفية لسيارتك بتغيير اتجاهها إلى اليسار أو إلى اليمين (إن لم تكن من النوع المضاد للإنعكاس) وأسرع قليلاً بسيارتك لتبتعد عن هذا الإنعكاس ثم ثبت المرآة مرة ثانية في مكانها الملائم .

٨ - التأكد من أن نظام الكهرياء في السيارة قد تم ضبطه طبقاً للأصول الفنية التي يلزم مراعاتها .

القيادة في الشتاء :

من أصول القواعد الصحيحة للقيادة في الشتاء ما يلي :

١ - ضرورة الحرص عند القيادة في الطرق المبتلة والمتزلقة وإحذر إستعمال الفرامل فجأة مما يعد من سيطرتك الثابتة على السيارة ، ويلزم التحكم في محرك السيارة بنقل تروس الحركة إلى السرعة الأقل فذلك يعد بديلاً عن إستعمال الفرامل .

٢ - يلزم السير ببطء وحذر فى الطرق التى يغطيها الجليد ويجب مراعاة التحكم يهدوء فى عجلة القيادة وعدم المغالة فى إستعمال الفرامل ، وأن يتم تغيير تروس نقل الحركة برفق . ويجب عدم السير وتروس الحركة منفصلة - حتى ولو كنت على وشك التوقف - وذلك تجنباً للمفاجآت الغير متوقعة التى قد تحدث .

٣ - لكى تتحاشى الإنزلاق عند بدء السير على أرض منزلقة (رخوة أو مقطاه بالجليد) انتقل إلى الترس الثانى من تروس الحركة أو الثالث أو الرابع بدلا من الأول ، مع مراعاة رفع القدم من على بدال « الدبرياج » ببطء وزيادة السرعة بحذر .

٤ - عندما يكون الجو صحوا لا تتردد فى إضاءة الأتوار الصغيرة ، وفى حالة تعذر الرؤية بسبب الضباب تجنب استعمال الكشافات العالية ، واستعمل الكشافات المنخفضة وذلك لأن قطرات الماء العالقة فى الضباب تعكس الضوء نحوك . أما الإضاءة المنخفضة فيكون إنعكاسها ضئيلا وعند إستعمال كشافات الضباب لا تنسى أن تضى كذلك الأضواء الصغيرة عند وقوف السيارة دون غيرها . وهذا التصرف يلمية المنطق إذ أن سلامة القيادة تحتم أن تكون سيارتك ظاهرة للقادم من خلفك .

القيادة فى المناطق الجبلية :

عند القيادة فى مناطق جبلية يجب مراعاة ما يلى :

١ - عند البدء فى السير فى طريق مرتفع يجب نقل تروس الحركة إلى السرعة المناسبة ، وعند الإنخفاض المفاجئ فى السرعة يجب الإسراع فى عملية نقل تروس الحركة .

٢ - عند بدء السيارة أو الرجوع بها إلى الخلف فى طريق مرتفع يتعين مراعاة الآتى :

أ - إستعمال فرامل اليد .

ب - نقل تروس الحركة إلى السرعة الأولى (أو الخلفية) .

ج - الضغط على بدال البنزين وإعادة فرملة اليد إلى وضعها مع رفع

القدم من على بدال الدبرياج تدريجيا .

٣ - لزيادة الأمان عند ترك السيارة ، إستعمل فرامل اليد وانقل تروس الحركة إلى السرعة الأولى أو السرعة الخلفية (حسب وقوف السيارة فى طريق ميل

إلى الإبتناع أو الإبتحار) وكإجراء وقائى أوقف السيارة بحيث إذا بدأت عجلاتها فى التحرك تلقائيا فيكون إتجاهها نحو الرصيف . وتجنب إستعمال حجراً لنع العجل من التحرك ، إذ أن تركه بعد ذلك فى مكانه قد يسبب ضرراً للسيارات الأخرى مما ينتج عنه الحوادث .

٤ - الحرص على البقاء فى الجزء المخصص لسيارتك عند القيادة فى المناطق الجبلية نظراً لضيق الطريق وضيق الأرض .

٥ - كن حريصاً عند المنحنيات مع إستعمال آلة التنبيه والكشافات خصوصاً فى الطرق المتحدرة حيث تزيد سرعة السيارة ، مع مراعاة أنه من الواجب على السائق النازل فى طريق منحدر أن يفسح الطريق لزميله الصاعد فى نفس الطريق .
٦ - يجب مراعاة علامات وإشارات المرور التى توضح السير وتنذر بالخطر .

(ب) العوامل الهندسية

بعد أن أوضحنا الأسباب السلوكية التى تؤدى إلى حوادث المرور وأهم القواعد التى يجب مراعاتها عند القيادة ، نعرض الآن للأسباب الهندسية التى تؤدى إلى ذات الحوادث ومن أهم تلك المسائل الهندسية فرامل المركبة وانفجار إطاراتها.

أولاً: فرامل المركبة

إن فرامل المركبة لها أثر كبير فى تجنب وقوع الحادث. وستعرض فى هذا المقام لأحكام استعمال الفرامل، ومظاهر الخلل فيها ثم عمل الفرامل وأخيراً مساحة الفرامل.

أحكام استعمال الفرامل

يبدأ عمل الفرامل من وقت ضغط القدم على البدال الذى يولد بدوره ضغطاً كافياً على السائل الهيدروليكي الموجود فى اسطوانة محكمة تتفرع منها مسالك تصل إلى كل عجلة من عجلات المركبة الأمامية والخلفية، وعندما يصل هذا السائل إلى العجلة يقوم بتشغيل طوق الفرامل وهذا مغطى بدوره بمادة خشنة تسمى "تيل الفرامل"، وينحصر عمل طوق الفرامل فى الضغط على السطوح الداخلية المقابلة لها فى العجلة، وهذه السطوح تسمى "طنبور الفرامل" فتبطئ حركة ال جلة لحين توقفها تماماً حول محورها، فإذا ما ضغط بدال الفرامل دفعة

واحدة وبقرة أثناء سير المركبة بسرعة، فإن تيل الفرامل سيضغط بدوره بشدة على طنبور الفرامل فتتكف العجلة عن الدوران فجأة مما يجعل السيارة إما أن تقف أو تنزلق بفعل كمية الحركة المتخزنة فيها بالرغم من أن العجلات تكون قد منعت عن الدوران حولها، ومن هذه العملية يتبين بوضوح مدى مهارة السائق وكفاءته واتزانة خلال قيادة المركبة، فيستطيع أى شخص فنى أن يحكم على السائق بما إذا كان حريصا متحكما فى سرعة المركبة مراعىا الوقوف بهدوء أو متسرعاً مندفعاً فى قيادته مما يستتبع تكرار إيقاف المركبة بحالة فجائية عنيفة، وذلك بالكشف على "تيل الفرامل" لأن استعمال الفرامل بعنف يولد حرارة شديدة بين تيل الفرامل وطنبور الفرامل، وتظهر آثارها فى هيئة بريق أو تآكل أو نحر أو ألوان حرارية فى الطنبور وتيل الفرامل.

ومن القواعد العامة التى يجب مراعاتها لإستعمال الفرامل ، إختبارها من حين لآخر والتأكد من تجاوزها إلى أقصى حد ، ويراعى تشغيل فرامل القدم عدة مرات بعد عملية غسيل السيارة للتخلص من آثار المياه التى تكون قد علقت على جزء من سطح الفرامل . ويجب تكرار هذه العملية بعد القيادة لمدة طويلة فى الطرق التى تكون قد تعرضت للمطر الشديد .

كما يجب إختبار الفرامل قبل قيادة السيارة والتحرك بها للتأكد من صلاحيتها ولتجنب المفاجآت فى الطريق أثناء السير .

مظاهر الخلل فى الفرامل

تنحصر مظاهر الخلل فى الفرامل فى الأثر الأسفنجى، ويشعر به السائق عندما يضغط على بدال الفرامل فلا يجد مقاومة، وكأنه يضغط على قطعة إسفنج، وإذا أمكن ضغط البدال بمسافة تقدر بحوالى بوصتين دون أن يكون للفرامل أى أثر فى إيقاف أو إبطاء العجلات عن الدوران، أو كانت آثار الفرامل للعجلات الأربعة غير منتظمة من حيث اللون، فقد تكون الآثار المختلفة على إحدى العجلتين الخلفيتين قائمة، بينما آثار العجلة الأخرى فاتحة، مما يدل على عدم انتظام إندفاع السائل الهيدرولى إلى الاسطوانة خلال الأنابيب إلى كل عجلة.

ومن مظاهر الخلل فى الفرامل أيضا بلل تيل الفرامل نتيجة سير السيارة أثناء المطر أو فى بعض المستنقعات، وهذه الحالة يجب أن يراعىها السائق باستمرار، فيتأكد من سلامة الفرامل بوظيفتها على الوجه الأكمل كما كانت قبل البلل.

وعلى السائق أن يتأكد من سلامة الفرامل وصلاحياتها للإستعمال فإذا لاحظ توافر مظاهر الخلل فيها فعليه أن يعهد بالمركبة إلى شخص فنى لاصلاح الخلل. لأن السير بالسيارة بدون فرامل مضبوطة أو غير صالحة للإستعمال يعبر عن أوضاع صوره الإهمال وعدم الاحتياط مما يجعل السائق مسئولاً عن كافة الحوادث والنتائج المترتبة على ذلك.

عمل الفرامل. تماسك الاطار مع الأرض

يبدأ عمل الفرامل من اللحظة التى يضغط فيها القدم على بدال الفرامل ويستتبع ذلك ضغط تيل الفرامل على طنبور الفرامل المركب عليه إطار العجلة، فتبطئ حركتها تدريجياً إلى أن تقف تماماً فى اللحظة التى يتم فيها تماسك الإطار مع الأرض، ويحدث هذا عادة فى مساحة لا تزيد عن مساحة الكف بالنسبة لكل عجلة ويمكن تفسير عمل الفرامل بأن التماسك بين العجلات والأرض يولد قوة احتكاك تعمل فى اتجاه مضاد لسير السيارة فتتد من سرعتها إلى أن تقف. وتتوقف قيمة هذه القوة المضادة على عدة عوامل منها حالة الاطار وحالة الطريق.

وفى واقع الأمر فإن أثر الفرامل على الطريق يشكل عنصراً هاماً فى الكثير من معاديات حوادث السيارات، وحتى يتضح هذا الأمر بجداء لابد أن نتناول بعض من التفصيل لتبين الحقيقة فيه، إذ أن هناك كثيراً من المسئولين ينظرون إلى مسئولية السائق من خلال كبر حجم أثر الفرامل.

مسافة الفرامل.

ان السيارة لم تقف تماماً بمجرد ضغط السائق على بدال الفرامل، وذلك بسبب كمية الحركة المخزنة فيها والتى تعمل على دفعها للأمام بالرغم من ضغط الفرامل على العجلات ومنعها من الدوران حول محورها، ويظهر أثر كمية الحركة بوضوح عندما تفقد الاطارات تماسكها مع الأرض الحشنة فتتزلق السيارة إلى الأمام مسافة معينة يتوقف طولها على سرعة السيارة ووزنها، وهذه المسافة الجديدة يطلق عليها مسافة الفرامل.

ومسافة الفرامل غير ثابتة وإنما تتغير بتغير سرعة السيارة، كما أنها تتأثر بحالة الاطارات والفرامل ووزن السيارة وحمولتها وحالة الطريق. لذلك قامت عدة

مؤسسات علمية متخصصة فى الخارج بعمل عدد كبير من التجارب لاستخلاص الأرقام الصحيحة لمسافة الفرامل عند السرعات المختلفة فى حالة السير على طريق جاف نظيف ذى سطح صلب "مسفلت" أو طريق جاف أو مبتل أو مغطى بالثلج. والفرامل بحالة جيدة وكذلك الاطارات. وسنوضح ذلك فى الجداول التالية:

المجدول الأول

سرعة السيارة بالكيلو متر فى الساعة	مسافة الفرامل بالمتر
٣٢	٦,٧
٤٠	١٠,٩
٤٨	١٥,٢
٥٦	٢١
٦٤	٢٦,٨
٧٢	٣٤,٤
٨٠	٤٢
٨٨	٥١,٢
٩٦	٦٠,٣
١٠٤	٧١,٣
١١٢	٨٢,٢
١٢٠	٩٤,٧
١٢٨	١٠٧,٢
١٣٦	١٢١,٦
١٤٤	١٣٥,٩
١٥٢	١٥١,٧
١٦٠	١٦٧,٦

وهذا الجدول وضع بناء على عدة تجارب عملية بسيارات متنوعة عند السرعات المختلفة دون الاعتماد على عمليات حسابية.

المجدول الثانى

السرعة بالكيلو فى الساعة	مسافة الفرامل بالتر على طريق جاف	مسافة الفرامل بالتر على طريق مبتل	مسافة الفرامل بالتر على طريق مغطى بالثلج
٣٢	٥,٤	٨,٥	١٨,٢
٤٨	١٣,٤	٢٠,٧	٤٥,٧
٦٤	٢٥,٦	٣٨,٧	٨١,٣
٨٠	٤١,١	٦١,٨	١٢٧,١
٩٦	٦٠	٩١,٤	١٨٢,٨
١١٢	٨٠,١	١٢٤,٩	٢٤٩,٩
١٢٨	١٠٦,٩	١٦٣	٢٦٠,١

وهذا الجدول وضع بناء على عدة تجارب عملية.

ويأخذ متوسط الأرقام الواردة فى الجداول السابقة لمسافة الفرامل عند السرعات المختلفة على طريق مرصوف جاف تحصل على الأطوال التالية :

السرعة بالكيلو متر	مسافة الفرامل بالتر
٣٢	٦,١
٤٨	١٤,٣
٦٤	٢٨,٤
٨٠	٤٢,٣
٩٦	٦٢,٢
١١٢	٩٠,٦
١٢٨	١٠٧,٥

الجدول الثالث^(١)

وهو الجدول المعمول به فى أقسام المرور لاجراء المعاينات وتحقيق الحوادث
موضحا به سرعة السيارة والمسافة التى تغطيها بالتر عند استعمال الفرامل فى
الطرق المختلفة

سرعة السيارة بالكيلو متر فى الساعة	المسافة التى تقطعها السيارة بالتر عند استعمال الفرامل وحتى تتوقف فى طريق جاف	المسافة التى تقطعها السيارة بالتر عند استعمال الفرامل وحتى تتوقف على طريق ممتلئ	المسافة التى تقطعها السيارة بالتر فى الثانية عند التأخر فى استعمال الفرامل
٢.	٥,٨	١١,٩	٨,٣
٤.	١٠,٥	٢٠,٥	١٠,٥
٥.	١٦,٥	٣٢	١٣,٩
٦.	٢٤,٥	٤٨	١٦,٧
٧.	٣٢	٦٣	١٩,٤
٨.	٤٢	٨٢,٥	٢٢,٢
٩.	٥٣	١٠٤,٥	٢٥
١٠.	٦٥,٦	١٢٩	٢٧,٨
١١.	٧٩,٥	١٥٦,٥	٣٠,٥

ثانيا: الاطارات

من العوامل الهامة التى تؤثر فى السيارات وحوادثها انفجار اطارات
السيارات. ويمكن أن ترجع أسباب انفجار الاطار إلى الأسباب الآتية:

١ - زيادة الضغط داخل الإطار عن الحد المقرر له بسبب زيادة التوتر فى
الأنسجة المكونة للإطار الخارجى فتفقد جزءا من المرونة المطلوبة لمواجهة الصدمات
الناجمة عن عدم استواء سطح الطريق، وبذلك تكون أنسجة الاطارات أقل تحملا
للسدات الفجائية التى تحدث عادة من النتوء والأحجار التى توجد عادة بالطريق،
مما قد يسبب تمزق بالأنسجة بعنف وانفجار الاطار.

(١) هذا الجدول مشار إليه فى كتاب « القيادة السليمة » الصادر عن شركة النصر لصناعة
السيارات مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب طبعة ١٩٩١ والسابق الإشراف إليه .

٢ - الاحتكاك الزائد بين الاطارات والأرض يولد حرارة شديدة تنتقل إلى الهواء المضغوط فى الإطار الداخلى فيتمدد بدوره. ولما كانت أنسجة الاطار لا تتحمل هذه الزيادة من الهواء بسبب تمدده، نظرا لأن الضغط الأسمى أكثر من المقرر، فإنه لا سبيل لها إلا التمزق والانتفجار.

٣ - تحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة لها، إذ أن الهواء المضغوط داخل إطار هو الذى يحمل السيارة بما فيها، فإذا زادت حمولة السيارة عن الحد المقرر لها بدرجة ملحوظة، فإن الضغط على الإطارات سيكون أكثر من المعدل الذى تتحمله، مما يؤدي إلى انفجارها عند أول هزة عنيفة للسيارة (مطب). علاوة على أن تحميل السيارة بأكثر من حمولتها يتضمن بذاته مخالفة لقانون المرور.

ويستطيع المهندس الفنى معرفة السبب الأول والثانى عند معاينة الاطارات، وذلك بملاحظة وجود تآكل شديد فى وسط سطح الأطار الملامس للأرض، أو تشقق نتيجة تشكل الإطار بطريقة تجعل مساحة التلامس بين الاطار والأرض مركزة فى المنطقة الوسطى مع ضيق مساحة التآكل عن الوضع العادى نتيجة لشدة تقوس الاطار، أما بالنسبة للسبب الثالث - وهو تحميل السيارة أكثر من حمولتها المقررة - فيستطيع التحقق منه بوزن أو تقدير حمولة السيارة . ولصيانة الاطارات والمحافظة عليها يجب عمل ما يأتى :

أولاً: المحافظة على ضغط الاطار الداخلى فى حدود المعدل الموصى به حسب تعليمات المصنع المنتج للسيارة، وذلك بالمداومة على قياس الضغط فى أوقات متقاربة .

ثانياً: تبديل اطارات السيارة بعضها مكان الآخر. ولما كانت الاطارات الخلفية تتآكل بدرجة أسرع من الاطارات الأمامية فيجب استبدالها بالأخيرة، وذلك كلما قطعت السيارة خمسة آلاف ميل أو أربعة آلاف ميل. ويتم الإبدال بوضع الاطار الأيمن الخلفى مكان الأيسر الأمامى، والإطار الأيسر الخلفى مكان الأيمن الأمامى.

ثالثاً: السير بالسيارة بسرعة عادية، إذ أن الاطارات تتآكل عند السير بسرعة ٦٥ كيلو متراً فى الساعة أو أكثر بما يعادل ضعف تآكلها من السير بسرعة تتراوح بين ٣٥ - ٤٠ كيلو متراً فى الساعة .

رابعاً : الكشف على الإطارات الخارجية كل ستة أشهر لتزج الحصى أو قطع الزجاج المكسور أو المسامير الصغيرة التى قد تكون إختزقت الإطار الخارجى . ومن الضرورى تجنب لصق القطع الكبيرة من المطاط فى عمليات إصلاح الإطار الداخلى ، لأنها تؤثر فى إتزان السيارة وتشكل خطراً كبيراً خاصة أثناء القيادة بسرعة عالية .

خامساً : بعد القيادة لمدة طويلة بدون توقف يجب التأكد من أن درجة حرارة الإطارات لم ترتفع أكثر من اللازم وذلك بلمسها باليد ، لأن إحتكاك الإطار بالأرض يتولد عنه زيادة ملموسة فى درجة الحرارة .

سادساً : عدم التردد فى تغيير إطارات السيارة إذا ما لوحظ زوال تضلعاتها وأصبحت ملساء ، على أن يبدأ تغيير الإطارات الأمامية لإتصالها بعجلة القيادة .

وهذا الواجب يجب أن يراعيه السائق ليس فقط للمحافظة على إطارات سيارته بل لحماية وأنقاذ أرواح الآخرين.

المسئولية الجنائية عن حوادث السيارات

بعد أن بينا العوامل التى تؤثر وتسبب حوادث القتل والإصابة الخطأ فى حوادث السيارات، فانه يتعين لقيام الجريمة فى حق السائق من توافر أركان ثلاثة. الركن الأول هو الخطأ والركن الثانى وقوع النتيجة الاجرامية وهى القتل أو الإيذاء والركن الثالث هو رابطة السببية .

فقد تكفل قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١ لسنة ١٩٨٠ . ولائحته التنفيذية، ببيان ما يجب على القائمين بالعمل على هذه السيارات مراعاته من القيود والأنظمة، ورتب القانون عقوبة جنائية على مخالفة الأوامر والالتزامات الواردة به .

ومن بين التزامات قائد السيارة، عدم الوقوف بها أو تركها ليلاً بالطريق العام فى الأماكن غير المضاءة بدون إضاءة الأنوار الصغيرة، والتزام الجانب الأيمن من الطريق أثناء السير، وعدم ترك السيارة بالطريق العام بحالة تعطل حركة المرور، واتباع إشارات وتعليمات المرور، وقيادة السيارة فى حدود السرعة المقررة قانوناً، وعدم السماح بوجود ركاب على الأجزاء الخارجية للسيارة والتأكد من وجود الفرامل وصلاحياتها للاستعمال .

فإذا خالف قائد السيارة هذه القيود، بأن وقف بالسيارة أو تركها ليلاً بالطريق العام في أماكن غير مضاعة بدون إضاءة الأتوار الصغيرة، أو لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره، أو ترك السيارة بالطريق العام بحالة تعطل حركة المرور، أو لم يتبع إشارات وتعليمات رجال المرور، أو قاد سيارة بسرعة تزيد عن السرعة المقررة قانوناً، أو سمع بوجود ركاب على الأجزاء الخارجية للسيارة، أو قيادتها خالية من القرامل أو كانت فراملها غير صالحة للاستعمال، فإنه يتعرض للعقوبة الجنائية الواردة في قانون المرور، فإذا نشأ عن هذه المخالفات حادث أسفر عن قتل أو إيذاء شخص ما، قامت مسؤولية السائق وفقاً للمادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات إذا ارتبط الخطأ بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب.

وأساس مسؤولية قائد السيارة على النحو المتقدم هو مخالفته لقانون المرور ولائحته، فضلاً عن إهماله ورعونه وعدم احترازه إن كان له مقتضى. وقد تتوفر هذه المسؤولية ونجم اتباع أحكام قانون المرور، إذا كان الحادث مرده إلى خطأ آخر مسند إلى الجاني، مما نص عليه القانون، كالأهمال والرعونة وعدم الاحتراز.

وينتفى خطأ قائد السيارة إذا استغرقه خطأ المجنى عليه، وهو يستغرقه إذا كان من الغرابة والشذوذ والجسامة على نحو لا يستطيع معه قائد السيارة توقعه، مما يجعل الوفاة - أو الإيذاء - غير متوقع بدورها، ومتى انتفى خطأ قائد السيارة انتفت مسؤوليته عن الجريمة. ومثال خطأ المجنى عليه الذي يستغرق خطأ المتهم، عبور المجنى عليه الطريق فجأة قبل التأكد من أن حالته تسمح بالمرور فاصدم بالسيارة.

ومن الأسباب التي تنفى مسؤولية قائد السيارة، القوة القاهرة أو الحادث الفجائي، كما لو فوجئ قائد السيارة بسقوط فيضان فانهرفت السيارة عن الطريق وصدم المجنى عليه، أو ظهور المجنى عليه فجأة أمام السيارة وعلى مسافة قصيرة، ففي هذه الحالة تنقطع علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة.

ويسأل سائق السيارة الخاصة عن مخالفتها لقانون المرور أو وقوع إهمال منه استتبع قتل إنسان مار بالطريق أو إيذاؤه، كما يسأل مالك السيارة أيضاً إذا كان موجوداً بها ويدير منه خطأ، كأن أمر سائقه بالأسراع أو السير في وسط الطريق، فإذا لم يتدخل في توجيه السيارة فلا مسؤولية عليه من الناحية الجنائية، وينفرد بالمسؤولية سائق السيارة عن الخطأ المنسوب إليه وحده.

ويلاحظ أن مدى السرعة المحددة في قانون المرور ولائحته التنفيذية هو الذي لا يجب تجاوزه في الأحوال والظروف العادية، فإذا تبين من ملاسبات الحادث أن قائد السيارة كان يجب عليه أن يقلل من سرعة سيارته حتى إلى أقل من الحد المبين باللائحة، لازدحام الطريق أو ضيقه مثلاً، فإنه يكون في هذه الحالة مختطئاً بعدم احتياظه وتحريزه.

وإذا طلب الدفاع عن المتهم تدب خبير أو اخصائي للاستعانة برأيه في كشف الحقيقة وجب على المحكمة أن تجيب طلب الدفاع أو ترد عليه إذا لم تر محلاً لاجابته، فإن هي لم تفعل كان حكمها قاصراً.

وكما أن قائد السيارة يسأل عن نتيجة خطئه، فكذلك محصل السيارة، فإذا وقع من الأخير خطأ أسفر عن قتل أو إصابة أحد الناس، وارتبطت هذه النتيجة بذلك الخطأ ارتباط السبب بالمسبب، قامت مسئولية محصل السيارة عن هذه النتيجة، كما لو أهمل في إعلان إشارة القيام أو الوقوف عندما يدعوه واجبه إلى إعطاء هذه الإشارة بعد التحقق من نزول الركاب أو صعودهم عند المواقف، وترتب على هذا الإهمال إصابة أو وفاة بعض الأشخاص. ولا تتنفي مسئولية المحصل في السيارات العامة عن إصابة أحد الركاب الذين كانوا يركبون على سلاالم السيارة إلا إذا أثبت أن هناك سبب قهري لم يكن في استطاعته منع المجنى عليه من الوقوف على سلاالم السيارة بأي وسيلة من الوسائل.

ويلاحظ أن قانون المرور ينطبق على (الترولى باس) ولا ينطبق عليه لائحة الترام.

تعليمات النيابة العامة المتعلقة بجرائم القتل والاصابة الخطأ في حوادث السيارات :

١ - على أعضاء النيابة أن يحققوا بأنفسهم حوادث القتل الخطأ والاصابات باعمال جسيم، وعلى الأخص تلك التي يتعدد فيها الترفون أو المصابون .

كما يجب عليهم أن يرسلوا القضايا الخاصة بهذه الحوادث بعد الإنتهاء من تحقيقها إلى رؤساء النيابة بمذكرة لاستطلاع الرأى فى التصرف النهائى فيها (م ٢٩٩ تعليمات النيابة) .

٢ - يجب فى حوادث السيارات التى ينشأ عنها وفاة شخص أو إصابته أن يثبت، فى محضر التحقيق رقم وثيقة التأمين الخاصة بالسيارة واسم كل من المؤمن من واقع البيانات الواردة فى رخصتها وأخطار الأخير بالحادثة.

ويراعى دائما الاستعانة بخبرة المهندسين الفنيين باقلام المرور وعمل رسوم تخطيطية للحوادث (٢٣ ت) .

٣ - إذا وقعت جريمة قتل خطأ فى حادث من حوادث السيارات وكان قائد السيارة المتهم بارتكابها حائزا على رخصة بالقيادة وثبت أنه خالف أحكام قانون السيارات وقواعد المرور والقرارات المنفذة له أثناء قيادته مخالفة ترتب عليها الحادث، فيجب على النيابة أن تقدم هذا المتهم للمحاكمة بتهمة القتل الخطأ ومخالفة أحكام القانون المذكور، وأن تطلب من المحكمة بوقف سريان رخصة القيادة أو إلغائها وحرمانه من الحصول على رخصة جديدة للمدة التى تراها (٣٤ ت) .

٤ - يجوز لعضو النيابة إذا اتهم قائد أية سيارة بارتكاب جريمة قتل أو إصابة خطأ بالسيارة الأمر بإيقاف سريان رخصة القيادة المنسوبة إليه لمدة لا تتجاوز شهرا، وإذا رُئى مد الإيقاف يعرض الأمر على القاضى الجزئى ليأمر بإلغائه أو امتداده بالمدة التى يحددها. والأمر فى ذلك متروك لحسن تقديرهم مسترشدين فى هذا الشأن بطرؤف كل قضية (٣٤١ ت) .

٥ - يكتفى بما يشته ضباط وكوئستبلات وعساكر المرور فى المحاضر التى يحررونها فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام قانون السيارات وقواعد المرور أو القرارات المنفذة له، ولا موجب لإعلاتهم لأداء شهادة عنها أمام المحكمة ما لم يدعوا إلى ذلك ضرورة أو تقرر المحكمة سماع أقوالهم (٢٣٢ ت)

٦ - لا محل لدعوة المفتشين الفنيين للسيارات لمناقشتهم فيما يقدمون من تقارير بشأن معاينة السيارات المتنبوين لاجرائها، ما لم يكن التقرير غامضا، فيجب فى هذه الحالة أن تؤخذ معلومات المفتش المطلوب مناقشته بمجرد حضوره للنيابة متعا من تعطيل أعماله .

وعلى أعضاء النيابة أن يطلبا إلى المحكمة التمجيل بسماع من تقرر إعلائه من هؤلاء المفتشين لأداء الشهادة إذا كانت الدعوى مطروحة أمامها (٢٣٣ ت) .

تطبيقات قضائية

توفر الخطأ بانحراف سائق عربة خلفية إلى اليسار رغبة منه فى أن يجتاز عربة أمامية دون تبصر واحتياط .

إذا جاز لسائق عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه فى أن يتقدم عربة أمامه، فإن هذا الجواز مشروط فيه أن يحصل مع التبصر والاحتياط، وتدير العواقب، كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدى بحياة شخص آخر، فإذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوباً بالخطأ، من نوع ما يؤاخذ عليه القانون، ولو أنه فى الأصل مرخص له بمقتضى اللوائح فى الانحراف إلى اليسار رغبة فى أن يتقدم ما أمامه من العربات، لأن هذا الترخيص المنصوص عليه فى اللوائح مشروط فيه، بنفس تلك اللوائح، ألا يترتب عليه ضرر للغير.

(طعن رقم ٥٥٢ سنة ٤٤ جلسة ١٢/٣/١٩٣٤ . مجموعة القواعد بند ١٨ ص ٩٣٧) .

مجرد اجتياز قائد السيارة ما كان أمامه فى الطريق من عربات لا يصح عدة لذاته خطأ . متى يتعلق هذا الخطأ .

أن مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته ما كان أمامه فى الطريق من عربات تقل، لا يصح فى العقل عدة للذاته خطأ مستوجبا لمسئوليته، ما دام لم يقع فى ظروف وملابسات تحتم عدم الاقدام عليه، إذ منع الاجتياز على الإطلاق، وعده دائماً من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور فى الطريق دون مقتضى، وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفته للمألوف نزولاً على حكم الضرورة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطاعن بسيارته لما أمامه من عربات تقل، ما يوفر الخطأ فى جانبهِ على الرغم من ظهور المجنى عليه أمامه فجأة من بين هذه العربات التى تحجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق، دون أن يستظهر مدى الحيطة الكافية التى ساعده عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التى فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وظهوره فجأة أمام الطاعن، وتحديد المسافة التى كانت تفصله عنه، ليعتسى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن فى هذه الظروف وتلك المسافة على تلافي الحادث وأثر ذلك كله أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية التى وقع الطاعن - وعلى ما جاء بمذونات الحكم - بانقطاعها،

لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم فإنه يكون مشرباً بالقصور

[طعن رقم ١٩.٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٩ من ١٩ ص ٦٩. ١]

اجتياز قائد السيارة النقل لسيارة أخرى تسير في ذات الاتجاه دون أن يوفر المسافة الكافية ودون حيطة ولا تبصر. توافر ركن الخطأ.

* لما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول، إلى أن ركن الخطأ الذي نسبته إلى الطاعن يتمثل في عدم تحققه من سلامة المارين في الطريق العام حال قيادته لسيارة نقل تقطر سيارة أخرى ثقيلة، دون اعتبار أو حيطة منه لتحركها، فلم يوفر المسافة الكافية بينه وبين العربة النقل التي تسير في نفس الاتجاه، عند اجتيازها لها، فاصطدمت بها السيارة المتطورة، مما أدى إلى وقوع الحادث، وهو ما يوفر قيام ركن الخطأ في جانبه.

[طعن رقم ٤.٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ من ٢٢ ص ٤٢.]

* من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن يتحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر، فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بالخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك .

[طعن رقم ٥٣. لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٣ ص ٩٢١.]

إجازة انحراف قائد المركبة إلى اليسار لتخطي مركبة تتقدمه. حده. أن يتم ذلك مع تبصر والاحتياط وتدبر العواقب. مخالفة ذلك. خطأ في حد ذاته . مثال .

* لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن كان يقود سيارة نقل عام للركاب، وإذ تخطى الدراجة الآلية - التي دين المحكوم عليه الآخر بهجرة قيادتها بدون رخصة قيادة - فقد إنحرف بالسيارة إلى أقصى يسار الطريق مما أدى إلى سقوطها في الأرضى

الزراعية المجاورة للطريق واصابة ركايبها المجنى عليهم وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من شهادة شاهدين وأقوال المحكوم عليه الآخر ومن الكشف الطبية ثم أُلح الحكم إلى دفاع الطاعن القائم على أنه كان يحاول مفاداة المجنى عليه الذي كان يتردد بالدراجة البخارية قيادته بين يسار الطريق ويمينه، وخلص من ذلك إلى قوله "وحيث أنه يبين من كل ما تقدم أن المتهم الأول - الطاعن - حاول تخطي الدراجة البخارية التي كانت تتقدم السيارة قيادته فانحرف إلى أقصى يسار الطريق والذي لم تكن حالته تسمح له بذلك، وأن هذا الخطأ هو الذي أدى إلى سقوط السيارة قيادته في الأراضي الزراعية المجاورة للطريق واصابة المجنى عليهم بالاصابات الموصوفة بالكشوف الطبية المرفقة". لما كان ذلك وكان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن، أن الحكم قد تفهم واقعة الدعوى وأحاط بها عن بصر وبصيرة، ولم يخطئ في تحصيل أقوال الشاهدين ولا دفاع الطاعن - خلافاً لما يثيره في منعاه - بل إنه التزم ما هو ثابت بالأوراق، كما أن المعالجة خلت بما يؤيد دفاع الطاعن أو يشير إلى أن ثمة انهياراً قد حصل بحافة الطريق الترابي على التحول للقول به، ومن ثم فلا يقدح في سلامة الحكم اغفاله الإشارة إلى المعالجة والتحدث عنها ما دام أنه لم يعول عليها ولم تكن هي ذات أثر في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق وأنه وإن جاز لقائد مركبة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتخطى مركبة تتقدمه، إلا أن ذلك مشروط بداهة بأن يتم مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب بحيث إذا لم يلتزم القائد الحذر وانحرف بكيفية تعرض الغير للخطر كان تصرفه هذا خطأ في حد ذاته. ولما كان الثابت بما تقدم بيانه أن المحكمة قد استظهرت في حدود سلطتها الموضوعية وبما له معنيته الصحيح في الأوراق، أن الطاعن إذ حاول تخطي الدراجة الآلية التي كانت تتقدم سيارة النقل العام قيادته قد انحرف بالسيارة إلى أقصى اليسار بالرغم من أن حالة الطريق لم تكن تسمح له بذلك مما أدى إلى سقوط السيارة في المزارع واصابة ركايبها المجنى عليهم، بالاصابات الموصوفة بالكشوف الطبية الواقعة عليهم، فإنها تكون قد بينت في حكمها المطعون فيه وقائع الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاصابة الخطأ التي دانت بها الطاعن .

[طعن رقم ١٦ لسنة ٤٨٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ ص ٢٩ من ٣٤٢] .

* من المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جرمى القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى يقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه فى أن يتقدم عربة أمامية، فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التنصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودى بحياة شخص آخر، فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور، إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك، وكان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن فيما يحمله من أن شهود الواقعة قد أجمعوا على أنه كان مسرعا فى قيادته وأراد أن يتجاوز السيارة التى تتقدمه دون أن تفسح له الطريق لوجود عربة تقل أمامه وعلى مرأى من الطاعن فلم يتمكن من إيقاف سيارته أو تهدنتها وهو ما حدا به إلى الانحراف يسارا نحو الجزيرة التى تتوسط الطريق رغبة فى تجاوز السيارة التى أمامه أو لتفادى الاصطدام بها غير أنه لم يستطع واندفع نحو الاتجاه العكسى حيث اصطدم بالسيارة القادمة فيه والتى كانت تقل المجنى عليهم، كما استطرده الحكم الى قوله أن المتهم كان يستطيع دفع هذا الحادث بأن يسير فى طريقه سيرا عاديا بعيدا عن التهور فى القيادة ولا يحاول سباق سيارة أمامه أو يحاول المرور منها إلا إذا كانت حالة الطريق أمامه تسمح بذلك، وهو إذ لم يفعل ذلك فيكون هو المخطئ .

[طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧ ص ٢٩ من ٣٢٢] .

قاعدة الطاعن للعربة الكارو وخروجه فجأة من طريق جانبيه وصوبه الطريق الرئيسى. اصطدامه بسيارة المجنى عليه. توافر ركن الخطأ.

لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى تدليل سائق من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة كارو يعبر بها عرض الطريق السريع بين القاهرة والاسكندرية دون أن يتحقق من خلوه من السيارات رغم قدومه من طريق زراعى جانبيه، يوفر قيام ركن الخطأ فى جانبه .

[طعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢ ص ٣٠ من ٤٩٥] .

قيادة السيارة بسرعة وانحرافها إلى جهة اليمين لتفادى الاصطدام بالمجنى عليه . تحقق ركن الخطأ.

متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصا من أقوال شاهدى الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجة - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما، فلما أبصرا المتهم مقبلا نحوهما بسرعة بالسيارة التى يقودها من الاتجاه المضاد ولكن فى ذات الجانب، تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشية أن يدهمهما، فانحرفا إلى يسارهما لمفاداة ذلك، غير أن المتهم لم يتمكن من أيقاف السيارة نظرا لسرعتها، فانحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالمعجلة الخلفية اليمنى للسيارة، فإن الواقعة على هذه الصورة الذى استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ فى جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به فى القانون.

[طعن رقم ٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ . مجموعة القواعد جـ ٣ بند ١ ص ٧٤٤] .

قيادة السيارة بسرعة وعدم احتياط ودون استعمال آلة التنبيه . تحقق ركن الخطأ.

متى كان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة التى كان يقودها المتهم بالمجنى عليه، لم يكن إلا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم احتياط وتحرز لتفادى المجنى عليه وعدم إطلاق جهاز التنبيه لتنبيهه، فإنه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر علاقة السببية.

[طعن رقم ٧١٣ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ . مجموعة القواعد جـ ٣ بند ٥ ص ٧٤٥]

قيادة السيارة بسرعة كبيرة فى شارع مزدحم دون تنبيه المارة . تحقق ركن الخطأ.

إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السانفة التى أوردتها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التى يقودها، فتسبب فى قتلها من غير قصد ولا تعمد، بأن سار بسيارته فى شارع مزدحم بالمارة والسيارات، بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة، فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها، على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان

يسير بسرعة عادية، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذي لولا لما وقع الحادث عما يبرر إدانته فى جريمة القتل الخطأ.
[طعن رقم ٥٨٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ مجموعة القواعد. ج ٢ بند ١٢ ص ٧٤٥]

تجاوز قائد السيارة حد السرعة الذى يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التى تتقدمه. يتحقق به ركن الخطأ.
* إذا كان الحكم قد أخذ المتهم فى جريمة الاصابة الخطأ على تجاوزه الحد الذى يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التى تتقدمه، فلا محل للنعى عليه أن القانون لم يقرر سرعة معينة فى الجهة التى وقع فيها الحادث حتى تصح مساءلته عن تجاوزه.
[طعن رقم ٤٤٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٤ مجموعة القواعد ج ٢ بند ٢٢ ص ٩٣٧]

* متى كان الحكم قد أسس خطأ المتهم بالاصابة الخطأ على اسرعه، فلا يؤثر فى قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد انحرف إلى يساره أو إلى يمينه، كما أنه فى حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما إذا كان انحراف المتهم إلى اليسار من شأنه أن يؤدي أو لا يؤدي إلى مفادات الحادث، وهل أخطأ بهذا الانحراف أو لم يخطئ.
[طعن رقم ١١٧١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥ مجموعة القواعد. ج ٢ بند ٢٣ ص ٩٣٧]

عدم اضاءة النور الخلفى للسيارة ليلا حال وقوفها بالطريق العام.
تحقق ركن الخطأ.
متى كانت المحكمة قد أقامت الحجة على مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التى دين بها، بما استخلصته من عناصر الدعوى فى منطق سليم وبغير تناقض، وكان الحكم بعد أن دلل على خطأ الطاعن المتمثل فى عدم اضاءته النور الخلفى ليلا للسيارة قيادته فى حال وقوفها فى الطريق العام، واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التى حصلت، نفى عن قائد السيارة التى اصطدم بها ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن، فإنه يفرض ما يقوله الأخير من خطأ الحكم فيما أسنده الى أحد شهود الإقبات، من مرور سيارات فى الاتجاه المضاد تضئ أنوارها العاكسة، فإن هذا الخطأ بعد أن استوفى الحكم دليله لا يضيره، طالما أنه لا يؤثر

فى سلامة منطق أو النتيجة الذى انتهى إليها ، ذلك بأن البيان المعمول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى ، دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع
[طعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩ ن ١٤ ص ٣٥٩] .

مجرد اعتراض السيارة لئلا للطريق الصحراوى ودون التأكد من سلامة الطريق خطأ يستوجب مسئولية صاحبه.

وحيث أن الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت فى أجزائه المتكاملة بيانا لواقعة الدعوى ما حصله ، أن الطاعن كان يقود سيارة تقل فى الطريق من السويس إلى القاهرة ليلا فى مكان عرضه ثمانية أمتار ، وإذ رأى سيارة معطلة فى بعض الطريق ، رجع الى الخلف بعرضه دون أن يتأكد من خلوه من السيارات القادمة أو يعطيها إشارة جانبية ، أو يتخذ أى إجراء آخر لتحذيرها من الخطر ، وقد كان ذلك فى إمكانه ، فاصطدمت بها السيارة الملاكى التى كانت مقبلة فى ذات الاتجاه ، فتهشم وأصيب ثلاثة من ركابها وقتل رابعهم ، إذ فوجئ قائدها بسيارة النقل تعترض طريقه دون أن يستطيع تلافى الحادث الذى وقع برعونة المتهم وعدم تبصره وجهله الفاضح بأصول القيادة ومخالفته قواعد المرور التى توجب على قائد السيارة عند تغيير إتجاهه إعطاء الإشارة الدالة على ذلك تحذيرا لغيره . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمتين المستدتين إليه .

[طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢ س ٢ ص ٨١٧] .

قيادة سيارة غير صالحة فنيا فى بعض أجزائها . كالف لتوافر الخطأ
وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى إلى توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن بقوله "وما يؤيد توافر الخطأ أيضا أنه قاد سيارة وهى غير صالحة فنيا فى بعض أجزائها من حيث ضعف فرامل اليد وعدم صلاحية عجلة القيادة على نحو ما جاء بتقرير المهندس الفنى" . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير تعقيب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق .

[طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ص ٥٤٢] .

إقدام المتهم - وهو ميكانيكى سيارات - على إصلاح سيارة من النوع التى تنقل ذاتيا (الهدراماتيك) دون أن يتخذ الحيلة الكافية وما يحول دون سيرها أو اندفاعها أثناء إصلاحها. توافر ركن الخطأ.

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب، ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلا في الأوراق، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دلى على فساد ما ارتأه الحكم المستأنف من انتفاء الخطأ من جانب الطاعن وأثبت قيام الجريمة المسندة إليه بكامل عناصرها في قوله "وحيث أن محكمة الدرجة الأولى أسست قضاها بالبراءة على أن مجرد قيام المتهم بإصلاح السيارة التى تعطلت فى الطريق ومحاولة الكشف عما بها من عيوب وإدارته لمحركها من الخارج لا يصح عدة لذاته خطأ ما دام لم يقع فى ظروف وملابسات تحتم الإقدام عليه إذ فوجئ بالسيارة تتحرك بسرعة وهو يحاول إصلاحها بسبب أنها من نوع الهدراماتيك تنقل ذاتيا وقد بذل جهده لمحاولة السيطرة عليها دون أن يتمكن فى حين أن هذه المحكمة ترى أن خطأ المتهم الذى يستوجب المسئولية ثابت فى حقه إذ وقع فى ظروف وملابسات تحتم عدم إقدامه على إصلاح السيارة بالطريقة التى أقدم عليها، ذلك لأنه بإقراره يعلم مقدما أنها من النوع الذى ينقل ذاتيا فكان يتعين عليه أن يتخذ الحيلة الكافية عند إقدامه على إصلاحها من الخارج كما أنه سبق أن قام بإصلاحها بإقراره بما كان يتعين عليه أثناء تجريبها أن يتخذ ما يحول دون سيرها أو اندفاعها أثناء تدخله لإصلاحها وهو خارجها، كما وأنه بإقراره يعمل ميكانيكى سيارات وليس مجرد شخص عادى أو مجرد قائد سيارة مما كان عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة التى توجبها عليه مهنته عند إقدامه على إصلاح السيارة وهو خارجها، ومن ثم فإن المتهم وهو يعمل ميكانيكى سيارات وقد سبق له أن قام بإصلاح السيارة التى قام بتجريبها، ولما أن وقفت منه فى الطريق أقدم على إصلاحها من الخارج دون أن تتخذ الحيلة اللازمة التى يوجبها عليه عمله لمنع سيرها تلقائيا وفاته بذل عناية من يعملون فى مثل مهنته خصوصا وقد ثبت من التقرير الفنى أن فرامل السيارة وعجلة قيادتها بحالة صالحة للاستعمال فيكون قد ثبت لهذه المحكمة أن عناصر الخطأ قد توافرت فى جانب المتهم" وكان الحكم فى هذا الذى قرره قد واجه عناصر الدعوى وألم بها ووازن بينها ورأى ثبوت خطأ الطاعن فى عدم أخذه الحيلة الكافية الواجبة على مثله أخلا بأقوال الطاعن نفسه ولا يكون

الحكم فى ذلك قد بت فى مسائل فنية بحتة مما توجب عليه أن يلجأ فى مناقشتها إلى رأى أهل الخبرة.

[طعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ص ٢٣ ص ٥٠٦] .

رجوع قائد السيارة بها إلى الخلف دون التأكد من خلو الطريق. توافر ركن الخطأ. الاستعانة بآخر فى هذا الشأن لا يجزئ عن هذا الواجب. أساس ذلك

من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها برآه عاكسة متحركة لتسكنه من كشف الطريق خلفه، ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك فى مجال المسئولية الجنائية، يفرض قيامه فى جانب لجنى عليه أو الغير لا يمنع من مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة، لما كان ذلك، فإن الرجوع بالسيارة إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والاستيثاق من خلو الطريق مستعيناً بالمرآة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استعانته بآخر، لما كان ذلك، وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن على أنه عند رجوعه بسيارته إلى الخلف فى طريق متسع لم يستعمل آلة التنبيه ولم يتخذ أى قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة فصدم المجنى عليه فأحدث به الإصابات التى أودت بحياته، فإنه لا يجدى الطاعن من بعد ما يثيره من أنه قد اعتمد فى تراجعده على توجيه شخص آخر لم يستطع الإرشاد عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن.

[طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ ص ٣ ص ٦٤٥] .

عدم يقظة قائد السيارة. وعدم اتخاذها الحيطة الكافية وسيره بسرعة غير عادية. وأثر ذلك فى إلحاق الإصابات بالمجنى عليهم. توافر ركن الخطأ وعناصر المسئولية الجنائية.

متى كانت المحكمة قد خلصت من أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها أن قائد السيارة (الطاعن) لم يكن يقظاً ولم يتخذ الحيطة الكافية لمفاادة الحادث كما فعل من سبقه من قائدى السيارات، ورتبت المحكمة على ذلك أنه كان يسير بسرعة غير عادية وإلا كان فى مكنه التحكم فى قيادة السيارة وإبقائها فى الوقت المناسب مما أدى إلى اصطدامه بالمجنى عليهم وإصابتهم بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتى أودت بحياة بعضهم نتيجة خطأ المتهم وعدم تبصره بما تتوافر

به أركان المسؤولية الجنائية في حقه من الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما.
(طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٥ ص ٣١ ص ٢٧٨).

مجردة الانحراف بالسيارة من جهة إلى أخرى ووجود آثار لغرامها.
لا يعتبر دليلاً على الخطأ. إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ .

إذا كان ما أورده الحكم في مدوناته، لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن، وكان مجرد الانحراف من جهة إلى أخرى بالسيارة ووجود آثار لغرامها لا يعتبر دليلاً على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك، وهو ما لم يوضحه الحكم، فضلاً عن أن الأسباب التي استند إليها الحكم المظنون فيه خلت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه فإن الحكم يكون معيباً بالتصور مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ ص ٢١ ص ٤٢٧) .

تقدير السرعة التي تصلح أساساً للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ . أمر موضوعي . اختلاف هذا التقدير بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة .

السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمسائلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ، إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة، وهو أمر موضوعي يمتد تقديره محكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب.

(طعن رقم ٣٢١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١، طعن ١٣٤٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧، مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣، طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ ص ٢٨ ص ٣٢٠)

السرعة الموجهة للمسائلة الجنائية هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور. تقديرها عنصر موضوعي .

من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمسائلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه، فيتمسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلة في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور، وتقدير ماذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر

الخطأ أو لا تعد ، هي مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .
[طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٣ ، طعن
رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ص ١٣٢٥] .

* السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والاصابة
الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملاهيات الحال وظروف المرور وزمانه
ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو المجرم . وتقدير ما إذا كانت سرعة
السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد ، هي مسألة
موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

[طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ١٢ ، طعن رقم
١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢ ص ٧٢٨ ، طعن رقم ١٠١٤ لسنة
٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ص ١٢١٣] .

* من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، وأن
السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والاصابة الخطأ وهي
التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملاهيات الحال وظروف المرور وزمانه كلاهما يتعلق
بموضوع الدعوى ، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائق ، من
أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة ، أن الطاعن كان يقود سيارته بسرعة
شديدة وإنحرف بها فجأة عن الطريق العادي إلى الطريق الترابي متدفعا إلى البركة
حيث كانت المجنى عليها دون أن يستطيع التحكم في عملية القيادة ، فإن ما يثيره
الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به
محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

[طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٩ س ٢٦ ص ٥٨] .

* إن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي الموت والاصابة
الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملاهيات الحال وظروف المرور وزمانه
ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو المجرم ، وإذا ما كان الحكم قد استخلص
في تدليل سائق أن سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذي يقتضيه
السير في الطريق بسيارة محملة هي ومقطورتها بالأسمنت في ليل سابت فيه
الأحوال الجوية وهطلت الأمطار وعلى مرأى منه وعلى بعد خمسين مترا - على حد
قوله - حادث تصادم آخر ، فلا تعقيب عليه .

[طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ص ٣٢] .

* السرعة التي تصلح للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة، وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه، وتقدير ما إذا كانت السرعة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها.

[طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ من ٢٨ ص ٦١٤، طعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ من ٣٣ ص ٤٠٠].

* لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص - من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع ب وفاة المجنى عليه وإصابة الآخرين نتيجة لذلك الخطأ، من انطلاق الطاعن بالسيارة، قيادته وسط الطريق ولم يلزم الجانب الأيمن منه محاولاً تخطي العربة التي كانت تسير بجانبه من الجهة اليمنى دون أن تسمح له حال الطريق بذلك، إذ كان يتعين عليه وهو المخطئ أن يهذي من سرعته حتى يفسح الطريق للسيارة التي كانت تسير إلى جانبه الأيمن ثم يتابع سيره من خلفها إلا أنه تابع سيره بسرعة تتجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف الطريق ومكانه فاصطدم بالسيارة القادمة من الاتجاه المضاد والتي كان يتسقلها المجنى عليهم فأحدث بهم الإصابات الميئة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة بعضهم وجرح الآخرين، وكان هذا الذي استخلصه مستمداً مما له أصل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعن، وكان من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها - لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة بعض المجنى عليه وإصابة الآخرين، فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديداً.

[طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ من ٢٨ ص ٩٢١، ١٩٨١/١/٨ من ٣٢ ص ٢٣٢].

لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للعاد. السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية، لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للعاد.

[طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ١١٢]

قيام مفتش الجهة التابع لها السيارة العامة بتنبيه المتهم إلى تأخيرهِ عن موعده لا يبيح للأخير قيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر.

إن قيام مفتش الجهة التابعة لها السيارة العامة التي يقودها المتهم بتنبيهه إلى تأخيرهِ عن موعده - بفرض حصوله - لا يبيح للمتهم مخالفة القوانين واللوائح وقيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور، ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع المتهم في هذا الشأن لأنه دفاع ظاهر البطلان.

[طعن رقم ٨٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ من ٢٠ ص ١١٤٤].

سكر قائد المركبة. قرينة على وقوع الحادث الخطأ من جانبه. إني أن يقيم الدليل على انتفاؤه. م ٢/٢٦ من قانون المرور.

وحيث أن المتهم - في أقواله يحضر جمع الاستدلالات - قد عزي الحادث إلى ظهور العربة قيادة المجنى عليه أمامه فجأة على بعد حوالي عشرة أمتار من مقدم السيارة قيادته، وأضاف أنه كان يقود السيارة بسرعة تتراوح بين أربعين وخمسين كيلو متراً في الساعة. كما نفى أنه كان في حالة سكر، بيد أن هذا الدفاع ينفيه ما ثبت من التقرير الطبي من أنه كان في حالة سكر بين، وهو ما تأيد بما شهد به النقيب من أنه إشتهم رائحة خمر واضحة تفوح من فمه، لما كان ذلك، وكانت المادة ٢/٦٦ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخطأ من جانبه إلى أن يقيم هو الدليل على انتفاء هذا الخطأ، وهو ما لم يقدم المتهم دليلاً عليه، بل أنه على العكس من ذلك فإن الثابت من أقوال النقيب وأقوال أنه وجد الطريق خالياً أمامه في تلك الساعة المتأخرة من الليل فانطلق - وهو تحت تأثير الخمر - يقود السيارة بسرعة عالية غير عابئ بما قد تعترضه من المركبات القادمة من الشوارع المقاطعة، ولم يلتفت إلى قدوم العربة قيادة المجنى عليه من الشارع المقاطع، على الرغم مما يشير إليه الرسم التخطيطي المرفق بالمعينة من أنه كان يستطيع رؤيتها من على مسافة كافية، وأنه - حتى مع السرعة العالية التي كان يسير عليها - كان يمكنه -

لو أنه كان فى حالة طبيعية ومتيقظا للطريق - أن يتفادى الاصدام بها ، غير أنه طبقا لما ثبت من أقوال النقيب لم يبذل أى محاولة لتفاديها فصدم قائدها والدابة التى كانت تجرها ، بل أنه لم يحاول الوقوف - حتى بعد هذا الاصدام - وإنما ترك السيارة تندفع حاملة المجنى عليه فوق مقدمها إلى أن أوقفتها الشجرة التى اصطدمت بها بعد مسافة طويلة من مكان وقوع الحادث ، وهو ما ينبئ عنه عدم وجود آثار فرائم قبل مكان وقوعها . وقد ترتب على إصدام السيارة بالمجنى عليه أن أصيب بالحجاج فى المخ وكسر فى الساقين مما أدى إلى وفاته طبقا للثابت من التقرير الطبى .

[طعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٧ من ٣٤ ص ٨٢ . ١١ .]

المبحث السابع

الحوادث التى تقع نتيجة الإهمال فى صيانة واستخدام المال العام

نصت المادة ١١٦ مكررا (ب) من قانون العقوبات^(١) على أنه "كل من أهمل فى صيانة أو استخدام أى مال من الأموال العامة معهود به إليه أو تدخل فى صيانتها أو استخدامه فى اختصاصه وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يعرض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات إذا ترتب على هذا الإهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأ عنه وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص .

وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة المبينة فى الفقرة السابقة فى زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحرسى .

وستعرض لشرح الجريمة الواردة فى هذه المادة بالتقرير الذى يخدم موضوع هذا الكتاب وهو القتل والأذى الخطأ ، وذلك على النحو التالى :

(١) هذه المادة مضافة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ثم عدلت بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

نطاق سرمان المادة ١١٦ مكررا (ب) عقوبات

تسرى المادة ١١٦ مكررا (ب) من قانون العقوبات على الموظف العام والفرد العادي، إذ لم يتطلب المشرع أن يكون الجاني موظفا عاما، ويتضح ذلك من قوله في صدر النص "كل من". ويعنى ذلك أن الجريمة الواردة في هذا النص يتصور وقوعها من الموظف وغير الموظف. ويكون المتهم موظفا إذا كان مختصا بصيانة المال العام أو استخدامه، فالإختصاص - في المدلول القانوني - لا ينسب إلا إلى موظف، أما إذا كان معهودا إليه بالمال العام، فيتصور ألا يكون موظفا عاما، وأبرز مثال لذلك مقال تعاهدت معه الدولة لإصلاح المال العام أو القيام بأعمال الصيانة^(١).

وإذا كان لا يشترط في الجاني أن يكون موظف عاما، فإنه يشترط فيه إما أن يكون معهودا إليه - بناء على سبب قانوني يخلب أن يكون عقد مقاومة - بحفظ المال العام أو القيام بعمل في شأنه، وإما أن يكون مختصا - بناء على مصدر قانوني - بصيانته أو استخدامه .

أركان الجريمة

فضلا عن صفة الجاني والسابق شرحها في البند السابق، فإنه يتعين توافر ركن مادي وآخر معنوي. والركن المادي في هذه الجريمة يقوم بكل سلوك من شأنه تعطيل الانتفاع بالمال العام، أو من شأنه تعريض سلامة هذا المال أو سلامة الأشخاص للخطر. وفي الصورة الأولى يتعين أن يترتب على الفعل حدوث التعطيل، أما الصورة الثانية، فيكفي فيها أن يكون من شأنه تعريض سلامة هذا المال أو سلامة الأشخاص للخطر. وليست هناك شروطا معينة لهذا السلوك، فيستوى أن يكون إيجابيا أو سلبيا.

وموضوع الجريمة هو المال العام في المدلول الذي حددته المادة ١١٩ من قانون العقوبات ويقصد به ما يكون كله أو بعضه مملوكا لأحدى الجهات الآتية :

(١) الدولة ووحدات الادارة المحلية .

(١) الدكتور محمد نجيب حسني. شرح قانون العقوبات. القسم الخاص. طبعة ١٩٨٧ ص٩٥٤. الدكتور أحمد فتحي سرور. المرجع السابق ص٣٠٦. الدكتور فوزية عبد الستار ص١٨٣. الدكتور مأمون سلامة ص٢٧٧ - وذهب رأى إلى أن نص هذه المادة يعنى الموظف العام فقط. أنظر الدكتور عبد المهيم بكر. المرجع السابق رقم ١٥٤ ص٤٢٢.

(ب) الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدة القطاع العام

(ج) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له

(د) النقابات والاتحادات

(هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام

(و) الجمعيات التعاونية

(ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى

الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابقة

(ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة

أما الركن المعنوي. فهذه الجريمة غير عمدية، ومن ثم يتخذ ركنها المعنوي صورة "الخطأ". وقد عبر المشرع عن هذا الركن بلفظ "أهمل"، والإهمال في ذاته إحدى صور الخطأ، ولكن ليس من المتصور أن يكون المشرع أراد أن يقصر الخطأ على صورة الإهمال دون ما عداها من صور الخطأ، فهذا القصر غير مفهوم من حيث المنطق القانوني، وغير مبرر من حيث علّة التجريم، ويبدو أن المشرع أراد بلفظ "أهمل" أن يكون تعبيراً عن "الخطأ" في جميع صورته^(١).

ويشترط توافر علاقة السببية بين الركن المادي والركن المعنوي لهذه الجريمة بذات المدلول السابق إيضاحه في جريمة القتل والإيذاء الخطأ^(٢).

عقوبة الجريمة

عقوبة هذه الجريمة هي الحبس مدة لا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتشدد العقوبة في حالتين :

الحالة الأولى : إذا ترتب على سلوك المتهم وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر، أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص. وتكون عقوبة الجريمة في هذه الحالة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات. وعلى

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى. المرجع السابق. ص ١٥٥.

(٢) راجع ص ٦٧ وما بعدها من الكتاب.

ذلك إذا أصيب ثلاثة أشخاص فأقل، فلا تطبق هذه العقوبة، وإنما تطبق العقوبة الواردة فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات باعتبارها نصا عاما. لأن شروط انتطابق العقوبة الواردة فى المادة ١١٦ مكررا (ب) أن يكون المصابين أكثر من ثلاثة أشخاص.

الحالة الثانية : تفترض عنصرين: العنصر الأول توافر الحالة الأولى للتشديد، أى وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص. والعنصر الثانى هو وقوع الجريمة فى زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصص للمجهود الحربي وعقوبة هذه الحالة هى السجن. ويعنى ذلك أنها تصير جنائية. وهو وضع غير مألوف فى القانون أن تعد جريمة غير عمدية جنائية .

ويراعى أن جريمة القتل أو الأيذاء الخطأ المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات إذا ارتبطت بجريمة الإهمال فى أداء الوظيفة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا (ب) عقوبات، ارتباطا لا يقبل التجزئة، فيتعين توقيع عقوبة واحدة هى العقوبة المقررة للجريمة الأشد، عملا بمفهوم المادة ٣٢ من قانون العقوبات.

المبحث الثامن

الحوادث الناجمة عن إصابة العمل

تمهيد :

كان من أثر النهضة الحديثة وتقدم العلوم وانتشار التجارة وظهور المخترعات، أن ارتقت الصناعة تبعا لذلك، وتجهزت أساليبها واتسع نطاقها، فحلت الآلات الضخمة محل الآلات الصغيرة الأولية والأيدى، خصوصا فى الصناعات التى تخصصت فيها بعض البلاد ، وصار المصنع الواحد مكانا لنشاط آلاف العمال يعملون فى أقسامه المختلفة، مما دعا الشارع أن ينظم إدارة هذه الصناعات بقوانين ولوائح يصدرها، تنظيما من شأنه فرض واجبات معينة على أصحاب الأعمال، ضمانا لحقوق العمال، وابتغاء المحافظة على سلامتهم أثناء وجودهم داخل تلك المصانع . وأصبح صاحب العمل مسئولا مدنيا وجنائيا إذا خالف ما نصت عليه تلك اللوائح ، أو أغفل اتباعها، كعدم احتياطة لدرء خطر الآلات التى يستخدمها فى

مصنعه، والأدوات المستعملة، ومتانة الأبنية والمنشآت، وتوافر الشروط السلامة والصحة المهنية فيها. فإذا ترتب على مخالفة هذه الأوامر حصول حادث وجبت مسئوليته عنه، وتركز خطؤه في مجرد مخالفته للوائح والقوانين^(١).

وفوق ذلك - ويقض النظر عن اتباع اللوائح - فأصحاب المصانع والمهندسون والمقاولون التابعون لهم، مسئولين عن الأضرار التي تصيب العمال، وتنشأ عن تسيير الآلات أو عن عدم صلاحيتها للعمل، أو إهمال مراقبتها إذا حصل ضرر لأحد من العمال أو غيرهم، ما دام هذا الضرر راجعا إلى إهمال صاحب المصنع أو المهندس أو المشرف. فكل من هؤلاء مسئول عن إهماله وعدم احترازه طبقا للمادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات.

وإذا عهد بالعمل لاحدى المؤسسات، أو شركات الأعمال، فالقائم بإدارة الشركة أو المؤسسة يكون مسئولا جنائيا عن الإهمال الذى يقع منه وينشأ عنه ضرر لبعض العمال ولا يؤثر فى هذه المسئولية أن يكون القائم بالإدارة أراد بتعليمات أصدرها أن يجعل بتنفيذ العمل اكتسابا للوقت، أو توفير المال والاقتصاد من النفقات، لأن هذا الاعتبار المادى لا علاقة له بإهماله وعدم احترازه الذى نشأ عنه الضرر.

وقد ألزم القانون جميع المنشآت، سواء كانت حكومية أو تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص، باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من مخاطر العمل وأضراره، وذلك بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل. ومن أجل السلامة والصحة المهنية أفرد المشرع الباب الخامس من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لهذا الهدف، وعلى الرغم من أن قانون العمل لا يسرى على العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة - حيث أن لكل منها نظامها الخاصة - إلا أن المشرع بسط سريان أحكام الأمن الصناعى والسلامة والصحة المهنية الواردة فى الفصل الخامس من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على المنشآت الحكومية ومنشآت القطاع العام وعلى العاملين بهذه المنشآت (م ١/٣، ١.٩ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١) وذلك نظرا لأن إجراءات

(١) محمدر ابراهيم اسماعيل. المرجع السابق. ص ١٥٧.

الأمن والسلامة والصحة المهنية لا يصح التمييز بشأنها بين قطاع وقطاع^(١١).

والمقصود بالمنشأة فى هذا المقام هو كل مشروع أو مرفق يملكه أو يديره شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص وأيا كان نشاطها، فيستوى أن يكون تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو مهنيا أو اقتصاديا أو غير ذلك. كما يستوى أيضا أن يكون لهذا المشروع أو المرفق الشخصية المعنوية أو ليس له هذه الشخصية.

وقد ألزم المشرع فى المادة ١١٥ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ كل منشأة بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية فى أماكن العمل بما يكفل الرقابة من مخاطر العمل وأضراره، وعلى الأخص المخاطر الميكانيكية أو الطبيعية أو الكيماوية أو السلبية.

والمخاطر الميكانيكية هى كل ما ينشأ عن الاصطدام أو الاتصال بين جسم العامل وبين جسم صلب، كمخاطر المبانى والإنشآت والأجهزة والآلات ووسائل الانتقال والتداول ويدخل فى ذلك مخاطر الأنهار.

والمخاطر الطبيعية هى كل ما يؤثر فى سلامة العامل وصحته نتيجة لعوامل خطر أو ضرر طبيعي، كالحرارة أو الرطوبة أو البرودة أو الكهرباء أو الإضاءة أو الضوضاء أو الإشعاعات الضارة أو الخطرة أو الاهتزازات أو زيادة أو نقص فى الضغط الجوى الذى يجرى فيه العمل ويدخل فى ذلك مخاطر الانفجار.

والمخاطر الكيماوية هى ما يحدث من تأثير مواد كيماوية مستعملة أو تتسرب إلى جو العمل كالغازات أو الأبخرة أو الأتربة وما قد يوجد فى بيئة العمل من سوائل ويدخل فى ذلك مخاطر الحريق.

والمخاطر السلبية هى التى ينشأ الضرر أو الخطر من عدم توافرها كوسائل الاقتاد والاسعاف ووسائل النظافة والتفذية.

والمادة ١١٥ سالفة الذكر لم تحدد جميع مخاطر العمل وأضراره، بل ذكرت بعض حالات هذه المخاطر على سبيل المثال، ولعل ذلك مرجعه إلى إختلاف هذه المخاطر بحسب نوع كل مهنة وظروف العمل بها. والتزام المنشأة بتوفير وسائل

(١١) راجع التعليق على الباب الخامس من قانون العمل. كتابنا التعليق على نصوص قانون العمل. طبعة ثانية. ١٩٩٠ ص ٣٤٢ وما بعدها.

السلامة والصحة المهنية فى أماكن العمل من مقتضيات حسن النية فى تنفيذ العقود (م ١/١٤٨ من القانون المدنى) .

هذا وقد ترك المشرع تحديد الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لدرء مخاطر المهنة وأضرارها بما يكفل سلامة بيئة العمل، إلى وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب، يصدر بشأنها قرار بعد أخذ رأى وزيرى الدولة للصحة والإسكان. وقد صدر فى هذا الخصوص قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ فى شأن الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير وسائل السلامة والصحة والمهنية فى أماكن العمل. ونظرا لما تضمنه هذا القرار من احتياطات واشتراطات عامة لتوفير السلامة والصحة المهنية، واحتياطات واشتراطات الرقابة من الحريق بجانب الوقاية من المخاطر الميكانيكية والطبيعية، والكيمائية والسلبية والسابق الإشارة إليها، رأينا نشر هذا القرار فى نهاية هذا الفصل حتى تكون كل منشأة وصاحب عمل أو مسئول عنه على بيئة ودراية من التزاماته التى فرضها عليه القانون والقرارات المنفذة له لضمان سلامة العمال وبيئة العمل وتجنب حوادث القتل والإيذاء الخطأ.

مسئولية صاحب العمل الجنائية عن إصابة العامل

إذا أخل صاحب العمل عن تنفيذ الالتزامات التى أوجبها عليه القانون فى شأن الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية فى أماكن العمل، وترتب على هذا الاخلال إصابة عامل أو وفاته فإن صاحب العمل يسأل جنائيا طبقا للقواعد العامة الواردة فى المواد ٢٣٨، ٢٤٤، ٣٦٠ من قانون العقوبات، فضلا عن العقوبة الواردة فى قانون العمل فى المادة ١٧٢ منه، وهى الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين لعدم توفير وسائل السلامة والصحة المهنية فى أماكن العمل بما يكفل الوقاية من مخاطر العمل وأضراره، ويكون الحبس وجوبى إذا ترتب على المخالفة خسارة فى الأرواح، وتضاعف العقوبة فى حالة العود. مع مراعاة تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إن كان هناك مقتضى .

وتستزى العقوبة الجنائية على كل من تسبب فى المخالفة وتتبع عنه إصابة أو قتل العامل، سواء كان صاحب العمل أو وكيله المفوض أو المدير المسئول أو غيرهم وذلك طبقا لمبدأ شخصية العقوبة، فالتسبب فى الحادث هو الذى يسأل عنه .

مع مراعاة أن الفعل المؤثم لجريمة عدم اتخاذ صاحب العمل الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء تأدية العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات، هي جريمة مستمرة استمراراً ومتابعتها متجدداً يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل متتابع بناءً على إرادة صاحب المنشأة فتشمل محاكمة الجاني عن الجريمة جميع الأفعال أو الحالات الجنائية السابقة على رفع الدعوى حتى صدور الحكم باتا فيها، فإذا امتدت الحالة الجنائية بمعد ذلك بتدخل إرادته فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها^(١).

وتطبيقاً لذلك إذا استخدم صاحب العمل ماكينات أو معدات دون أن يتخذ الاحتياطات المقررة لتثبيتها في الأرض وتنتج عن ذلك إصابة العامل أو وفاته فتقوم مسؤولية صاحب العمل الجنائية، وتقوم مسؤوليته أيضاً إذا استخدم مواد قابلة للاشتعال دون اتباع أساليب السلامة في حال تداولها أو نقلها أو تخزينها وتنتج عن ذلك الإصابة أو الوفاة، وإذا قام صاحب العمل بأعمال الهمم والبناء داخل المنشأة يجب أن تكون طبقاً للمواصفات الفنية والهندسية المرخص له بها من الجهة المختصة على أن يراعى فيها توفير احتياطات واشتراطات السلامة والصحة المهنية. فإذا قام صاحب العمل بأعمال الهمم أو البناء أو الحفر داخل نطاق عمل المنشأة دون أن يكون حاصلًا على ترخيص من الجهة المختصة، ودون أن يتخذ الضمانات والاحتياطات اللازمة لسلامة العمال، وترتب على ذلك حادث إصابة أو قتل خطأ، قامت مسؤولية صاحب العمل. وعلي وجه العموم كل مخالفة يرتكبها صاحب العمل وتكون واردة في قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ في شأن الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية، وترتب على هذه المخالفة ضرراً للعامل أو الغير المتمثل في الإيذاء أو القتل الخطأ. قامت مسؤولية صاحب العمل.

وجدير بالذكر أن إشتراك العامل يخطئه بجانب خطأ صاحب العمل في وقوع النتيجة لا ينفي مسؤولية الأخير، لما هو مقرر أنه لا يشترط لقيام الجريمة غير العمدية إلا أن يكون الضرر ناشئاً عن خطأ يرتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان هناك ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه. فما دامت المحكمة قد أوردت في حكمها بادانة المتهم في الإصابة الخطأ الأدلة على ثبوت الواقعة

(١) تقضى ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٣ ص ٨.

واستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من خطأ وبين إصابة المجنى عليه، فإن أشارتها في حكمها إلى مساهمة المجنى عليه من خطأ لا تسقط مسئولية المتهم .

خطأ العامل في حوادث إصابة العمل

وكما أن المشرع حدد التزامات صاحب العمل في توفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل بما يكفل الوقاية من مخاطر العمل وأضراره على النحو السابق بيانه آنفاً، فقد حدد أيضاً التزامات تقع على العامل في مجال السلامة والصحة المهنية يتعين على العامل اتباعها وعدم مخالفتها حتى لا تعرضه للمسئولية أو تقطع رابطة السببية بين إصابته وخطأ صاحب العمل.

فقد نصت المادة ١١٨ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ على أنه "على العامل أن يستعمل وسائل الوقاية ويتعهد ما بهوؤته منها بعناية وأن ينفذ التعليمات الموضوعة للمحافظة على صحته ووقايته من حوادث العمل وعليه ألا يرتكب أى فعل أو تقصير يقصد به منع تنفيذ التعليمات أو إساءة استعمال أو إلحاق ضرر أو تلف بالوسائل الموضوعة لحمايته وسلامة العمال المشتغلين معه. ومع مراعاة ما تقتضى به القوانين الأخرى في هذا الشأن يكون إخلال العامل بهذه الالتزامات موجبا للمسئولية التأديبية".

وبين من ذلك أن المشرع حدد في هذه المادة بعض التزامات العامل وهي:

١ - استعمال وسائل الوقاية والعناية والمحافظة على ما بهوؤته منها

٢ - تنفيذ التعليمات الموضوعة للمحافظة على صحته ووقايته من حوادث العمل، وعدم ارتكابه أى فعل أو تقصير يقصد به منع تنفيذ هذه التعليمات.

٣ - عدم ارتكابه أى فعل أو تقصير يقصد به إساءة استعمال أو إلحاق ضرر أو تلف بالوسائل الموضوعة لحماية وسلامة العمال المشتغلين معه.

وتعتبر هذه الالتزامات مجرد تطبيق للقواعد العامة وحسن النية الواجبة توافرها في تنفيذ كافة العقود (م ١٤٨ مدني)^(١).

وإذا أخل العامل بتنفيذ أى من هذه الالتزامات يعرضه للمسئولية التأديبية قبل صاحب العمل فضلاً عن التزامه بقيمة ما أُلِف أو فقد أو دمر من وسائل

(١) رجع كتابنا التعليق على قانون العمل. المرجع السابق. ص ٣٥١ وما بعدها .

الوقاية إذا كان ذلك ناشئاً عن خطأ طبقاً للمادة ٦٨ من قانون العمل. وتطبق هذين الجزائين سالفى الذكر لا يمنع من مسئولية العامل جنائياً إذا أصيب أحد بسبب هذا الإهمال أو نشأ عنه حريق طبقاً للقواعد العامة الواردة فى المواد ٢٤٤ ، ٣٦٠ من قانون العقوبات، فضلاً عن المسئولية المدنية المتمثلة فى تعويض الضرر الناتج لصاحب العمل أو الغير طبقاً لقواعد المسئولية التقصيرية الواردة بنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى.

وتطبيقاً لما تقدم إذا قام صاحب العمل بتسليم العامل الذى يعمل فى مجال المواد الكيميائية وسائل الوقاية من أضرار هذه المواد وقام بتدريبه على استعمالها، إلا أن العامل أهمل فى استعمال هذه الوسائل مما ترتب عليه ضرر له أو للغير فإن مسئولية صاحب العمل تنتفى فى هذا المقام، لأن خطأ العامل هنا كان هو السبب وحده فى وقوع الحادث، وبالتالي تنقطع رابطة السببية بين خطأ صاحب العمل والنتيجة التى حدثت. وإذا قام صاحب العمل بأعمال الحفر داخل منطقة العمل واتخذ الاحتياطات اللازمة لرقابة العمال من مخاطر هذا الحفر، بأن قام بتجهيز عمرات آمنه للعاملين فى عمليات رفع الأثربة، ووضع إشارات ولفتات التحذير، إلا أن العامل لم يستعمل هذا المر الآمن وسار فى عم آخر محفوف بالمخاطر فنتج عن ذلك إصابته أو وفاته ، فإن مسئولية صاحب العمل تنتفى لأن خطأ المجنى عليه هنا قطع رابطة السببية .

أما إذا ساهم خطأ المجنى عليه فى وقوع الحادث بجانب خطأ صاحب العمل فلا تنتفى مسئولية الأخير لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك - بفرض قيامه - لا ينفى مسئولية المتهم.

إصابة العمال طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية

إصابة العمال طبقاً للمادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل هى التى تنشأ نتيجة حادث أثناء العمل أو بسببه أو خلال فترة ذهاب العامل لمباشرة عمله أو عودته منه دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى ، أو الإصابة بمرض من الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون، أو الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الإرهاق من العمل متى توافرت لها الشروط والأوضاع التى يحددها قرار وزير التأمينات.

وعلى ذلك فإن إصابة العمل طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية هي أربع حالات:

١ - حادث العمل

حادث العمل هو الحادث الذي يقع أثناء تأدية العمل أو بسببه، والمتصور بالحادث هو الحادث الفجائي الذي يقع بفترة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ويغس جسم العامل ويحدث به أضرارا، كالأنفجار أو الحريق أو السقوط أو التصادم أو الاختناق تحت الأرض أو تحت الماء .

ويعتبر الحادث واقعا أثناء العمل إذا كان قد وقع في الساعات المحددة للعمل وأثناء تأدية العامل لعمله، ويعتبر الحادث واقعا أثناء العمل كذلك إذا كان العامل يباشر العمل في فترة الساعات المقررة له لمصلحة صاحب العمل^(١) ولكن لا يعتبر الحادث إصابة عمل إذا وقع للعامل أثناء قيامه بالعمل لحساب آخر أجنبي ولو كان ذلك أثناء فترة أجازته بدون أجر^(٢). والحادث الذي يقع للعامل المضربين عن العمل لا يعتبر إصابة عمل، ولو كان العامل المضرب موجودا في مكان العمل، إذا لا يعتبر العامل المضرب قائما بأداء العمل^(٣).

ويعتبر الحادث الذي يقع على العامل في غير أوقات العمل إصابة عمل إذا وجدت علاقة بينه وبين العمل، أي وقع الحادث بسبب العمل، كما لو وقع الحادث لسائق السيارة أو مندوب التوزيع خارج محل العمل بسبب ما تستدعيه مهنته. ولا يشترط أن يكون العمل هو السبب الوحيد للحادث، بل يكفي عند تعدد الأسباب أن يكون العمل أحدها.

٢ - حادث الطريق

حادث الطريق الذي يعتبر إصابة عمل هو الحادث الذي يقع للعامل أثناء ذهابه إلى مقر عمله أو عودته منه ووقوع هذا الحادث في الطريق المعتاد للعامل وفي الفترة المعقولة لذلك.

(١) التأمينات الاجتماعية. دكتور سمير تناغور ص ٢١٦

(٢) نقض مدني رقم ٨٨٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٧/٢٨

(٣) تأمين إصابة العمل. دكتور أحمد محرز ص ٢١٧

ويبدأ طريق العمل عندما يغادر العامل المكان الذي يوجد به مسكنه (أو المكان الذي قضى ليلته فيه) قبل اتجاهه إلى مقر عمله، ثم عندما يغادر العامل مكان عمله في اتجاهه إلى المكان الذي يقصده (مسكنه أو المطعم الذي يتناول فيه طعامه) .. مع مراعاة أن يكون الطريق الذي يسلكه العامل هو الطريق الطبيعي للذهاب إلى العمل أو العودة منه، والمقصود بالطريق الطبيعي هو الذي يسلكه الشخص المعتاد، أى أقرب الطرق وأكثرها سرعة وسهولة وأقلها خطراً^(١).

ويشترط لاعتبار حادث الطريق إصابة عمل، ألا يكون العامل قد توقف أو تخلف أو انحرف عن الطريق الطبيعي^(٢) كان يتوقف لمحادثة صديق أو إبرام صفقة، أو يتخلف فى مقهى أو ناد أو منزل صديق، أو أن يترك الطريق الطبيعي إلى طريق آخر خطر أو غير مطروق. ولا يعتبر انحرافاً عن الطريق سلوك الطريق الأطول لتفادى زحام الطريق الأقصر، فالعبرة فى التوقف أو التخلف أو الانحراف بالبعوضات التى دعت إليه، فإذا كان الباعث معقولاً فيعتبر الحادث إصابة عمل.

وينبغى ملاحظة أن وصف إصابة العمل لا يرتفع عن الحادث إلا إذا وقع فى فترة التوقف أو التخلف أو الانحراف عن الطريق الطبيعي، فإذا وقع الحادث للعامل بعد أن عاود سيره فى الطريق الطبيعي، اعتبر إصابة عمل^(٣).

٣ - أمراض المهنة

أمراض المهنة هى الأمراض الواردة على سبيل المحصر فى الجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل. وقد ورد بهذا الجدول تسعة وعشرون نوعاً من الأمراض المهنية مع بيان الأعمال التى يؤدى الاشتغال بها إلى الإصابة بكل نوع منها، فلا يكفى لاعتبار المرض إصابة عمل وروده فى هذا الجدول بل يجب أن يكون العامل المصاب به يعمل فى المهنة المعنية لهذا المرض. وأجيز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة بتعديل الجدول رقم (١) المشار إليه بإضافة حالات جديدة إليه [م . ٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥] .

(١) نظام التأمينات الاجتماعية. دكتور سمير تنانغو ص ٢٤٢ .

(٢) تقضى مدنى رقم ٨٨٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٨١ .

(٣) نظام التأمينات الاجتماعية. دكتور سمير تنانغو ص ٢٣٧ .

وأضرار المهنة وردت في هذا الجدول على سبيل الحصر ، فلا يجوز القياس عليها أو إضافة حالات جديدة إليها إلا بقرار من وزير التأمينات^(١) .

ويلزم لاستحقاق المؤمن عليه الحقوق التي يكفلها تأمين إصابات العمل فضلا عن إصابته بالمرض المهني وكون مهنته مرتبطة بهذا المرض، أن تظهر عليه أعراض المرض المهني خلال احتراف المهنة أو خلال سنة ميلادية من تاريخ اعتزال هذه المهنة (م ٦٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥) ، فإذا ظهرت الأمراض قبل احتراف المهنة أو بعد سنة من اعتزال المهنة فلا يعتبر المرض مهنياً.

٤ - الإرهاق أو الإجهاد من العمل

اعتبر قانون التأمينات الاجتماعية الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد والواردة بقرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧. وطبقا للمادة الأولى من القرار المذكور تعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى كانت من المصاب أقل من الستين وتوافرت في الإصابة الشروط التالية مجتمعة :-

١ - أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود إضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود وقت العمل الأصلي أو في غيره.

٢ - أن يكون المجهود الإضافي ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين في وقت محدد بالإضافة إلى عمله الأصلي .

٣ - أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن هناك ارتباطا مباشرا بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية .

٤ - أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية .

٥ - أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر حادة.

(١) تقضى مدنى رقم ٤٥٧ سنة ٤٨٨٣/١/١٠ .

٦ - أن ينتج عن الارهاق أو الاجهاد فى العمل إصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض الآتية :

(أ) نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات إكلينيكية واضحة .

(ب) الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة.

ويشترط لقيام هذه الحالة من حالات إصابة العمل توافر رابطة السببية المباشرة بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية .

المسئولية الناجمة عن إصابة العمل بين هيئة التأمينات الاجتماعية وصاحب العمل.

إذا وقع للعامل حادث إصابة عمل علي النحو السابق بيانه، وكان صاحب العمل - أو الغير - هو المتسبب بخطئه في هذا الحادث بحيث كان سلوك الفاعل مرتبطا بالنتيجة رابطة السبب بالمسبب قامت المسئولية الجنائية قبل صاحب العمل أو الغير عن جريمة القتل أو الأذى الخطأ طبق للمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات.

وإذا وقع حادث الإصابة الخطأ دون خطأ أو إهمال من أحد - ومن باب أولى دون عمد مقصود - كان حادثا عرضيا مرجعه القضاء والقدر ولا مسئولية فيه.

إلا أن قانون التأمينات الاجتماعية فى المادة ٤٩ وما بعدها، رتب حقوقا تأمينية للمصاب بإصابة عمل - وأيا كان المتسبب فى هذه الإصابة - سواء كان صاحب العمل أو العامل أو الغير. والتعويض هنا لا يقوم على أساس المسئولية المدنية أو أية علاقة مباشرة بين العامل وبين صاحب العمل، بل هو تعويض رسم الشارع معاملة ووضع لهدميارا يدور ويتحرك مع الأجر والإصابة وما ينتج عنها. ولا تستهدف الدولة هنا الربح بل تحقق وظيفة اجتماعية تهدف إلى حماية المستفيدين فى درء الضرر الناتج عن إصابة العمل أيا كان سببها، حتى ولو كانت نتيجة قوة قاهرة أو وليدة خطأ العامل المصاب نفسه، بل ولو بقى سببها مجهولا ويقض النظر عما إذا كان صاحب العمل قد اشترك فى التأمين وسدد اشتراكاته أم لا. ولا يحرم العامل من هذا الضمان إلا إذا تعدد إصابة نفسه أو حدثت الإصابة نتيجة سلوك فاحش مقصود من جانيه، ما لم ينشأ عن الإصابة وفاته أو تخلف عجز جزئى مستديم تزيد نسبته على ٢٥٪ من العجز الكامل طبقا للمادة ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية .

وقد نصت المادة ٦٨ من قانون التأمينات الاجتماعية على أنه "لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التي تستحق عن الإصابة طبقاً لأي قانون آخر، كما لا يجوز لهم ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه". والحقوق التأمينية المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية للمؤمن عليه والمصاب بإصابة عمل تستحق له أو للمستفيدين من بعده أيما كان التسبب في الإصابة كما سبق القول وذلك في الحدود التي رسمها القانون الذي لم يرتبط في ذلك بالقواعد العامة في المسؤولية أو بالأركان والأسس القانونية التي يقوم عليها المسؤولية المدنية، لأن المشرع قصد منها غاية مستقلة هي تحقيق الضمان الاجتماعي .

وإذا كان التزام الهيئة ينحصر في هذا النطاق ويقوم على تلك الغاية، فقد حظر القانون على المصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة فيما يتعلق بالتعويضات التي تستحق بسبب إصابات العمل بأي قانون آخر خلاف قانون التأمين الاجتماعي، سواء كانت قد استحققت له بسبب الإصابة ذاتها أو بسبب التأخير في الوفاء بها. لذى قضى بأنه لا يجوز للعامل مطالبة الهيئة بفوائد التأخير عن سداد مستحققاته بسبب إصابة العمل بالاستناد إلى المادة ٢٢٦ من القانون المدني^(١). كذلك فإنه لو فرض أن عاملاً دهسته سيارة وهو في طريقه إلى العمل، فإنه يستحق تعويض التأمين الإجباري الوارد في القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ والتي تلتزم به شركات التأمين، ولكن لا تلتزم به الهيئة المختصة لأنه يتعلق بقانون آخر.

وبالمثل لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك بأي قانون آخر قبل صاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه، والخطأ المعنى هو خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب مسؤوليته اللاتية وأياً كانت درجة خطأ صاحب العمل^(٢)، فلا يشمل مسؤوليته عن أعمال تابعة لأن هذه المسؤولية ليست مسؤولية ذاتية وإنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن، وكفالاته مصدرها القانون. فلا يجدي التحدي حيالها بالمادة ٦٨ التي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أي قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً

(١) نقض مدني ٣٤٩ في ١٩٨١/١/٢٥ ص ٢٩٣

(٢) قانون التأمين الاجتماعي السابق يشترط الخطأ الجسم في جانب صاحب العمل.

بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه^(١).

والخطأ المعنى أيضاً هو خطأ واجب الاتبات على من يدعيه، فلا تطبق في شأنه أحكام المسؤولية المقترحة الواردة في المادة ١٧٨ من القانون المدني، وهي ما نل عليه عبارة الفقرة الثانية من هذه المادة التي توجب الرجوع إلى ما يرد في هذا الشأن من أحكام خاصة^(٢).

ويراعى أنه التعويض عن الضرر الواحد أكثر من مرة، غير جائز. ولئن جاز الجمع بين التعويض الذي يكفله قانون التأمين الاجتماعي وبين التعويض عن الضرر الذي تسبب فيه خطأ صاحب العمل بناء على قواعد المسؤولية التقصيرية، فإن ذلك لا يجوز أن يؤدي إلى إثراء المضرور على حساب أي شخص آخر، لأن الغاية من التعويض هي جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه^(٣).

وتطبيقاً لذلك إذا اقتضى المصاحب التعويض الجزائي من الهيئة، جاز له أن يرجع على صاحب العمل للحصول على الفرق بين التعويض الجزائي الذي حصل عليه وبين التعويض الكامل الذي يغطي كل الضرر الذي أصابه. وإذا رجع أولاً على صاحب العمل واقتضى منه التعويض الكامل عن الضرر فلا يجوز له أن يرجع بعد ذلك على الهيئة بشئ^(٤).

غير أنه إذا دفعت الهيئة التعويض الجزائي للعامل فإنه لا يجوز لها أن ترجع بما دفعتته على صاحب العمل الذي تسبب بغطاء في الإصابة، إذ أن صاحب العمل لم يثر على حساب الهيئة، لأن للبالغ التي دفعتها للمصاحب تقابل مبالغ التأمين التي سبق لصاحب العمل دفعها للهيئة في صورة اشتراكات العمل، فإنه لا يجوز

(١) تقض جنائي ١٥.٧ سنة ٤٤٠ جلسة ١٩٧٥/٢/٣ ص ٢٦، ١١٧، تقض مدني ٨٨٨ سنة ٤٣ من جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ ص ٢٨، ١٠٥٥، ١٥٢٧ سنة ٤٨٠ جلسة ١/١٩٦٩/٢ ص ٣٠، ٥٧٣ سنة ٤٥٠ جلسة ١٩٨١/١/١١ ص ٣٢، ١٧، ٣١٩ سنة ٤٣٠ جلسة ١٩٨٣/١/٢.

(٢) تقض مدني ١٩٩١ سنة ٥٣٠ جلسة ١٩٨٣/٤/١٦.

(٣) تقض مدني ٣٠٨ سنة ٢٩٠ جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ ص ١٥، ٨٦٨، ١٦٩ سنة ٤٦٠ جلسة ١٩٧٨/٥/١٣ ص ٢٩، ١٢٤٦، ٣٤٩ سنة ٤٤٠ جلسة ١٩٨١/١/٢٥ ص ٢٢، ٢٩٣.

(٤) المستشار أحمد شوقي للهي. قانون التأمين الاجتماعي الطبعة الثانية ١٩٨٤ ص ٩٥٢.

للاخير توجيه دعوى الضمان إلى الهيئة عن الحق المطالب به، إذ لا علاقة بينهما فتقوله هذا الحق^(١).

المسئولية الناتجة عن إصابة العمل بين هيئة التأمينات الاجتماعية والغير المتسبب في الإصابة

نصت المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل على أن "تلزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقا لأحكام هذا الباب ولو كانت الإصابة تقتضي مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون إخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول". ومفاد هذا النص أن هيئة التأمينات الاجتماعية وإن كانت تلتزم بكافة الضمانات المقررة للعامل المصاب بإصابة عمل، إلا أن ذلك لا يحول دون المؤمن عليه ومطالبة الشخص المسئول بحقوقه، فيجوز للمصاب بالإضافة إلى حصوله على حقوقه المقررة بقانون التأمين الاجتماعي أن يرجع على المسئول عن الإصابة طبقاً لأحكام المسئولية التقصيرية التعويض الضرر الذي أصابه. ذلك لأن التعويضات التي حددها قانون التأمين الاجتماعي للضرر قدرت جزافاً، ولم تقدر بقدرة فلا تغطي حقيقة الضرر الحاصل بسبب الإصابة. ولكن لا يجوز للهيئة المختصة أن تنصل من التزامها إعتداداً على حق المضرور في الرجوع على المسئول^(٢).

ولئن كان حصول المصاب على حقوقه التي كفلها له قانون التأمين الاجتماعي لا يحول دون مطالبة المسئول بالتعويض الجائر لما حاق به من ضرر استناداً إلى المسئولية التقصيرية، إلا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضى عند تقدير هذا التعويض خصم الحقوق التأمينية من جملة التعويض الذي يستحق، لأن الغاية من التعويض - وكما سبق القول - هو جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه، إذ أن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب. ويجوز للهيئة الرجوع على المسئول بدعوى الإثراء إذا كانت المبالغ التي دفعتها للمصاب تمثل التعويض الكامل عن الضرر الذي لحق به، كما يجوز لها الرجوع على المصاب لاسترداد ما دفعته له إذا كان المسئول قد عوضه عن كل الضرر^(٣).

وتجدر الإشارة أنه لا يشترط لاستحقاق المصاب الحقوق التأمينية سوى خضوعه للتأمين وإصابته بإصابة عمل، فلا يهم عدم قيام صاحب العمل بالتأمين عنه أو تخلفه أو تأخيرها في سداد الاشتراكات.

(١) تقضى مدني ٥٣٨ سنة ٤٤٣ جلسة ١٩٧٧/٣/١ ص ٢٨ ص ٥٩١.

(٢) المستشار أحمد شوقي المليجي. المرجع السابق ص ٩٤٩.

(٣) الدكتور سمير تناغور. المرجع السابق ص ٢٨٩.

قرار

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب :

رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣

في شأن الاشتراطات والاحتياطات اللازمة لتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل^(١)

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل.

وعلى قرار وزير العمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم الاحتياطات
اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات.

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ في شأن معايير تلوث الهواء
الجوى للمؤسسات والوحدات الصناعية التابعة لها.

وعلى قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن
الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحال الصناعية والتجارية وغيرها من
المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة العامة والخطرة .

وبعد موافقة وزير الدولة للصحة ووزير التعمير والدولة للإسكان .

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٣ - العدد (٢١٠).

قرار:

الباب الأول

احتياطات واشتراطات عامة واحتياطات خاصة بالوقاية من الحريق

الفصل الأول

احتياطات واشتراطات عامة

مادة ١ - على كل منشأة اتخاذ الاحتياطات والاشتراطات الأساسية الآتية لتوفير السلامة والصحة المهنية .

(أ) مراعاة اختيار موقع المنشأة وأماكن العمل بها بما يتفق مع أحكام وقانون التخطيط العمراني وقراراته المنفذة وأعمال التنظيم المحلي وألا يكون قد صدر قرار من أية جهة معنية بحظر إقامة أنشطة أو أنواع معينة منها بالموقع المزمع اختياره .

(ب) ألا تجرى أى انشاءات أو توسعات أو تعديلات في المباني أو مواد الانشاء أو الآلات أو الماكينات إلا بعد الحصول على موافقة والترخيص بذلك من أجهزة الاسكان المحلية .

(ج) في حالة استخدام ماكينات أو معدات يصدر عن تشغيلها اهتزازات أو ضوضاء يجب أن تثبت سلك الماكينات أو المعدات على قواعد ماصة للصدمات أو الاهتزازات وتكون معزولة عن أرضية أماكن العمل وذلك لتقليل شدة الضوضاء والاهتزازات.

(د) الالتزام بالاجراءات والاشتراطات الواردة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن إقامة وإدارة الآلات الحرارية والمراجل البخارية والقرارات المنفذة له عند إقامة أو إدارة آلات حرارية ومراجل بخارية وأن تحتفظ بصفة دورية بشهادة الصلاحية وعلى أن تكون معتمدة من الجهة المختصة .

(هـ) الالتزام بإجراءات واشتراطات الوقاية من الإشعاعات المؤينة سواء أكانت مواد ذات نشاط إشعاعي أو أجهزة تتولد عنها أشعاعات طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم العمل بالأشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها والقرارات المنفذة له وأن تحتفظ بصفة دائمة بالمستندات والسجلات الواجب تواجدها فى المنشأة تنفيذاً لأحكام القانون المشار إليه.

(و) فى حالة استخدام مواد قابلة للاشتعال أو الانفجار يجب استعمال أجهزة الانفجار المبكر الأوتوماتيكية كما يجب إتباع أساليب السلامة منه فى حالة تداول أو نقل أو تخزين تلك المواد.

(ز) أن تعد للعمليات الصناعية أو الماكينات أو الآلات التى ينبج من تشغيلها أو التى يصدر عنها أثرية أو أدخنة أو غازات ضارة أماكن عمل خاصة لها أو مبانى منفصلة عن أماكن العمل الأخرى وعلى أن تزود بوسائل الوقاية اللازمة التى تكفل عدم انتشار هذه المواد فى جو العمل.

(ح) اتخاذ وسائل الوقاية الآمنة للتخلص من الأثرية والأدخنة والغازات والأبخرة وغيرها من المواد الضارة بالصحة عند مصادر تولدها وذلك باستخدام أجهزة شافطة أو إيجاد نظام للتنهية الصناعية أو بأية طريقة أخرى مناسبة .

(ط) مراعاة ألا يقل حجم الفراغ المخصص للشخص الواحد عن عشرة أمتار مكعبة على ألا يدخل فى حساب هذا الحجم أى ارتفاع فى غرف العمل يزيد على ٤,٥ متر .

(ى) أن تحفظ جميع الحوائط والأسقف والأرضيات والتجهيزات الصحية وجميع أجزاء المنشأة ومحتوياتها سليمة على الدوام وإصلاح وترميم ما يتلف منها أولاً بأول .

(ك) أن تجهز السلام والمشايات المرتفعة والأماكن المتشابهة باشتراطات علمية وفنية ويتوفر فيها احتياطات الوقاية والسلامة الآمنة وأن تكون أرضيات السلام من مادة مناسبة تمنع الانزلاق وأن تكون درجات السلام بمتانة كافية ويعرض كاث يسمح بالمرور عليها بأمان وأن تحاط الجوانب بحواجز من الجانبين إن لم يكن أحد جوانبها بهوار الحائط .

(ل) أن تحاط فتحات السلام والأرضية بسياج من جميع الجوانب ما عدا مدخل السلم ويصنع هذا السياج من قضبان على مسافات ضيقة تمنع المرور بينهما أو تغطي هذه الفتحات بأغطية معدنية تمنع سقوط أى شئ يعرض من هم أسفلها لخطر الإصابة منها .

(م) الحالات التى تكون فيها طرق الوقاية المتبعة غير مناسبة أو غير كافية لتأمين سلامة العاملين يتم تزويدهم بالملاص الوقاية والأدوات والوسائل الشخصية كالقفازات والقفعات والأحذية والبذل والأقنعة وغير ذلك من وسائل الوقاية على أن تكون مناسبة لطبيعة العمليات التى يزاولها العاملون والمواد التى تستخدم فى كل عملية وطبقا للمواصفات القياسية على أن يدرّب العاملون على استعمالها وأن يراعى توفير الطرق السليمة فى حفظها وتنظيفها وتطهيرها وعلى المنشأة أن تضمن لائحة الجزاءات عقاب لكل شخص يخالف أحكام ذلك .

الفصل الثانى

احتياطات واشتراطات الوقاية من الحريق

مادة ٢ - على المنشأة اتخاذ الاحتياطات والاشتراطات اللازمة للوقاية من مخاطر الحريق طبقا لما تحدده الجهات المختصة (أجهزة وزارة الداخلية) وحسب نوع النشاط الذى تجرى مزاويلته بأماكن العمل ومحاورى المواد الأولية ومواد الانتاج المختلفة الطبيعية والكيميائية المستخدمة بها مع مراعاة الآتى :

(أ) أن تكون أجهزة وأدوات الإطفاء المستخدمة سواء الثابت منها أو المتنقل مطابقة للمواصفات القياسية المصرية ولللقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تنظيم صناعة أجهزة إطفاء الحريق وتعميتها والقراءات المنفذة له .

(ب) تطوير معنات الإطفاء والوقاية اللازمة وذلك باستخدام أحدث الوسائل من توفير أجهزة التنبيه والتحذير والانتذار المبكر والعزل الوقائى والإطفاء الأكى التلقائى كلما أمكن ذلك .

الباب الثانى

الوقاية من المخاطر

الميكانيكية والطبيعية والكيميائية والسلبية

مادة ٣ - على المنشأة تأمين بيئة العمل بما يكفل الوقاية من المخاطر الميكانيكية والطبيعية والكيميائية والسلبية وغيرها من المخاطر والأضرار الصحية على التفصيل الآتى:

الفصل الأول

الوقاية من المخاطر الميكانيكية

مادة ٤ - على المنشأة اتخاذ الاجراءات الآتية:

أولاً: أن تكون أعمال البناء والحفر والهدم معتمدة من الجهات المختصة وطبقاً للمواصفات الفنية والهندسية وعلى أن يراعى فيها توفير احتياطات واشتراطات السلامة والصحة المهنية الآتية:

(١) عند اجراء أعمال البناء :

١ - يجب أن تكون أعمال السقالات والمشايات بعرض كاف يسمح بمرور العاملين عليها بأمان دون التعرض للسقوط كما يجب إحاطة السقالات أو المشايات بحواجز جانبية إذا كان ارتفاعها يزيد على أربعة أمتار من مستوى الأرض كما يجب تزويد العاملين بالأجهزة الواقية من السقوط مع مراعاة التحقق من متانة تثبيتها .

٢ - يجب تسوير أسقف أماكن العمل إذا كانت طبيعة العمل تتنضى الصعود إليها كما يجب تسوير المناور التى تتخلل هذه الأسقف أو تغطيتها بطريقة تمنع سقوط الأشخاص أو الأشياء عليها .

٣ - يجب مراعاة عمل مظلات واقية بعرض كاف وحواجز بارتفاع مناسب تعمل على وقاية العاملين أو المارين أسفلها من خطر سقوط الأشياء عليهم .

(ب) عند إجراء عملية الهدم :

١ - يجب فحص عمليات الهدم بأساليب عملية فنية قبل البدء فى الهدم مع الالتزام بوجود مشرف فنى ذى خبرة طوال عمليات الهدم.

٢ - يجب البدء فى عمليات الهدم من الأدوار العليا.

٣ - اتخاذ اللازم وصلب الجدران والأجزاء البارزة من المبنى التى يخشى سقوطها.

٤ - يجب عدم إلقاء انقاض الهدم من أعلى والعمل على إزالتها إما بواسطة آلات رافعة أو مجارى مائلة محاطة بأسوار مع إحاطة مكان جمع الانقاض بالأسوار.

(ج) عند إجراء عمليات الحفر:

١ - يجب أن تبدأ عمليات الحفر دائما من أعلى إلى أسفل مع ملاحظة أن تكون الجدران يميل مناسب حسب تربة الأرض الجارى الحفر فيها.

٢ - يجب صلب جوانب الحفر التى تزيد فى العمق على ١,٥ متر بحوائط خشبية متينة تمنع انهيار التربة على العاملين بعمليات الحفر.

٣ - أن تجهز ممرات آمنة للعاملين فى عمليات رفع التربة.

٤ - يجب وضع إشارات ولاتعات تحذيرية على جوانب الحفر للوقاية من أخطار سقوط الأشخاص فيها.

٥ - يجب عدم تراكم التربة المرفوعة من الحفر بجوارها ويجب وضعها على بعد مناسب من الحفر لا يسمح باندهاها نحوها.

ثالثا: الوقاية من صدمات الأجهزة والآلات:

١ - عند استخدام أو تركيب الأجهزة والآلات بأماكن العمل سواء كانت فى أغراض صناعية أو زراعية أو أغراض أخرى أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة ومزودة بوسائل الوقاية اللاتية وأن تكون ملائمة لتنوع وطبيعة العمل. ويجب وضع لاتعات إرشادية بجوار تلك الآلات والأجهزة توضح فيها تعليمات السلامة الفردية للوقاية من مخاطر العمل.

٢ - أن تحاط دائما وبصفة مستمرة الأجزاء المتحركة من مولدات الحركة وأجهزة نقل الحركة والأجهزة الخطرة من الماكينات سواء كانت ثابتة أو متنقلة بحواجز الوقاية المناسبة إلا إذا كانت هذه الأجهزة قد روعى فى تصميمها أنها تكفل الوقاية التامة للعاملين عليها.

ويراعى فى إقامة هذه الحواجز ما يأتى:

- أن تعمل على الرقابة الكافية من الخطر الذى وضعت لتلاقيه.

- أن تحول دون وصول العامل أو أحد أعضاء جسمه إلى منطقة الخطر طوال فترة أداء العمل.

- أن تكون مناسبة للعمل وألا تضايق العامل أو تعوقه عن العمل.

- أن تكون مناسبة للعملية أو الماكينة أو الآلة بحيث لا تكون سببا فى تعطيل الانتاج.

- ألا تعوق تزييت أو ضبط أو إصلاح الماكينة أو الآلة أو التفتيش عليها.

- أن تكون صالحة للعمل بأقل صيانة ممكنة.

- أن تقاوم ما تتعرض له أثناء العمل من ضغوط واجهادات واصطدامات.

- أن تقاوم الحريق والصدا.

- ألا يتسبب عنها حوادث (لا تكون لها أجزاء مدببة أو زوايا حادة أو أطراف خشنة أو أن تكون مصدرا لأية حوادث).

- عدم السماح لأى شخص بإزالة أو تركيب أى حاجز وقاية أو أى شئ من أجهزة الوقاية إلا إذا كانت الماكينة أو الآلة متوقفة عن العمل على أن يعيدها إلى مكانها قبل إدارتها.

- أن تجرى الصيانة الدورية اللازمة للكالات والأجهزة والماكينات بواسطة فنيين متخصصين مدربين بما يكفل السلامة والأمن.

- أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية العاملين من أخطار الشظايا المتطايرة أو الأجسام الحادة وذلك بطرق الأمان المناسبة الصالحة لهذا الغرض .

ثالثا : الوقاية من مخاطر انتقال العاملين وتداول وتخزين المواد :

يجب على المنشأة مراعاة ما يأتي :

(ا) أن تترك مسافات مناسبة حول الماكينات والآلات أو معدات العمل تسمح للعمال بالمرور وألا تعوق أداء العمل العادي أو عمليات ضبط وإصلاح الماكينات أو الآلات أو تداول المواد المستخدمة في العمل.

(ب) أن تكون الممرات خالية من الثقوب وأغطية المجارى غير المتينة أو المسامية والصمامات الموضوعة رأسيا أو أى انشاءات ليتسبب عنها أخطار التصادم وأن تكون مادتها لا تعرض من يسير عليها لخطر الانزلاق وأن تكون من مادة مناسبة للعمل الجارى بها ومستوية.

(ج) أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية العاملين من مخاطر السقوط والأشياء الساقطة .

(د) أن يكون تداول الحامات أو المعدات أو مواد الانتاج وغيرها من أدوات العمل المختلفة بطريقة آمنة وسليمة ومناسبة لا يترتب عليها أى ضرر بسلامة وصحة العاملين .

(هـ) وضع لافتات إرشادية في أماكن تخزين المواد ويوضح بها درجة خطورة المادة وكيفية تداولها ونقلها بطريقة آمنة.

(و) أن يكون تخزين المواد الحام أو المعدات أو مواد الانتاج أو الأجهزة بطريقة مأمونة وفي أماكن خاصة ومطابقة لاشتراطات التخزين الصادرة في هذا الشأن من الجهات المعنية.

(ز) يجب أن يراعى في الآلات وأدوات الرفع والجرح ما يأتي :

- أن تكون كل آلة راقعة أو مصعد للركاب أو البضائع متينة الصنع سليم التركيب وأن تكون أجزاؤه متينة للدرجة كافية وأن تتوافر له الصيانة الفنية اللازمة كما يجب فحصه دوريا طبقا لتعليمات الصيانة الموضوعة لكل نوع بمعرفة مختص ويسجل ذلك في سجل خاص.

- أن تحاط أماكن صعود ونزول المصاعد بسور متين بحيث يمنع أى شخص من القفز فوقه أو الاقتراب من الأجزاء المتحركة من المصعد وأن تكون به أبواب لا يمكن فتحها إلا إذا كان متوقفا عن الحركة.

- أن يوضع في مكان ظاهر على كل آلة ورافعة بيان أقصى حمولة.

- أن يراعى في تصميم السلالم والحبال وأسلاك الجر وما شابهها أن تكون جيدة الصنع وأن توفر لها الصيانة الكافية وألا تعمل أكثر من طاقتها وأن تفحص دوريا طبقا لتعليمات الصيانة الموضوعة لها بمعرفة الجهات المنتجة ويسجل ذلك فى سجل خاص .

الفصل الثانى

الوقاية من المخاطر الطبيعية

مادة ٥ - على المنشأة اتخاذ الوقاية من المخاطر الطبيعية على الوجه الآتى:

(أ) الحسرة :

يجب اتخاذ الاحتياطات والاشتراطات الواجب توافرها لتهيئة جو العمل وتوفير أجهزة الوقاية الشخصية وتحديد المستويات المأمونة لدرجات الحرارة العالية التى يمكن العمل تحت ظروفها دون حدوث مضاعفات للعاملين. والتى تتناسب مع طبيعة العمل ومقدار الجهد المبذول في أدائه مقاسة بالترموتر المبلل الأسود بعد الساعة الأولى من مزولة العمل طبقا للجدول رقم (١) المرفق .

وعند تعرض العاملين لدرجات حرارة منخفضة فى بيئة العمل يجب مراعاة استخدام العامل في جميع الظروف ملابس الوقاية المناسبة بحيث تغطي كافة أجزاء الجسم كما يجب بعد التعرض للدرجات المنخفضة توفير أماكن مزودة بالتدفئة المناسبة.

(ب) شدة الاضاءة :

يجب توفير الاضاءة الكافية المناسبة لنوع العمل الذى يجرى مزاولته سواء كانت إضاءة طبيعية أو صناعية ويراعى فى ذلك ما يأتى :

أن يكون توزيع المنافذ والناور وفتحات الضوء الطبيعية تسمح بتوزيع الضوء توزيعا منتظما على أماكن العمل ويكون زجاجها نظيفا من الداخل والخارج بصلة دائمة وألا يكون محجوبا بأى عائق .

ألا تقل قوة الاضاءة عن مستوى العمل (عند سطح أفقى يرتفع مترا عن الأرض) عن ٢٠ شمعة قدم على أن يكتفى فى الممرات والطرق بقوة إضاءة لا تقل عن ١٥ شمعة/قدم على سطح الأرض.

أن تتضمن مصادر الضوء الطبيعية والصناعية إضاءة متجانسة وأن تتخذ الوسائل المناسبة لتجنب الوهج المنتشر والضوء المنعكس.

= تجنب التفاوت الكبير فى توزيع الضوء فى الأماكن المتقاربة.

ويسترشد بمستويات الاضاءة المأمونة فى الأعمال المكتبية والعمليات الصناعية طبقا للجدول رقم (٢) المرفق.

(ج) الضوضاء والاهتزازات :

يجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة لمنع أو تقليل الضوضاء والاهتزازات ذات الخطورة على صحة العاملين حيث لا تزيد شدة الضوضاء ومدة التعرض لها عن المستويات الموضحة بالجدول رقم (٣).

(د) الرقابة من مخاطر الكهرباء :

١ - الرقابة من مخاطر الكهرباء الاستاتيكية :

يجب الرقابة من المخاطر الناجمة عن الكهرباء الاستاتيكية وذلك بعمل توصيلة أرضية مع مراعاة الاشتراطات الفنية الهندسية اللازمة لجميع الآلات والمعدات والمكينات التى تعمل بالكهرباء مثل المولدات والمحولات ومكينات القطع والأوناش وآلات التخريم مع مراعاة الفحص الدورى لهذه التوصيلات وإجراء الإصلاحات والصيانة الدورية اللازمة لتكون سليمة بصفة دائمة.

كما يجب توصيل الاجزاء غير الحاملة للتيار الكهربائى والتى يخشى من سهولة شحنها كهربائيا بتوصيلة أرضية (أنايبب البترول - طنايبب نقل الحركة والسيور ... إلخ).

٢ - الرقابة من مخاطر الكهرباء الديناميكية:

= يجب اتخاذ الاحتياطات الوقائية من أخطار الضغط العالى بمراعاة الاشتراطات الفنية اللازمة هندسيا سواء فى محطات توليد الكهرباء أو المحولات الكهربائية أو شبكات نقل القوى الكهربائية وأن يكون للفنيين المختصين وحدهم حق الدخول والصيانة مع وضع تحذيرات من وجود الضغط العالى.

- يجب التأكد أولا من فصل التيار الكهربائى من الشبكة الكهربائية قبل البدء فى أعمال التركيب أو الإصلاح أو الصيانة مع استمرار فصلها حتى اختار القائمين بالتركيب أو الإصلاح أو الصيانة بتمام الأعمال.

- يجب تزويد جميع الآلات والمعدات والأدوات التى تعمل بالكهرباء بمفاتيح لقطع التيار على أن تكون هذه المفاتيح معزولة وآمنة ومناسبة لطبيعة العمل بمواقعة المختلفة وفى أماكن ظاهرة حتى يمكن الوصول إليها بسهولة خاصة فى حالة الطوارئ .

- يجب استخدام متممات التيار للوقاية المناسبة كلما أمكن لتعيين الاخطار على شبكات القوى الكهربائية خصوصا (قيمة الضغط - قيمة التيار - اتران التيار - اتجاه سرعان القدرة - ازدياد درجة الحرارة) وأن تكون لوحات تلك المتممات مغلقة بطريقة آمنة (استعمال قفل مثلا) وتحت مسئولية المختصين المنوط بهم العمل فقط.

- يجب عند تركيب الكابلات والأسلاك الكهربائية أن تكون مناسبة وملائمة وذات كفاءة عالية وبعيدة عن أى مصدر للحرارة أو الرطوبة أو خطر خدش العازل بها.

- يجب أن يكون القائمين بتركيب وإصلاح وصيانة هذه الأجهزة والآلات والتوصيلات الكهربائية على درجة عالية من التدريب والمهارة والا تجرى اصلاحات أو تركيبات إلا بعد توصيلها بالأرض والتأكد من عدم مرور تيار كهربائى .

- يجب عند استعمال أى جهاز أو آلة كهربائية أو كابلات أو أسلاك أو أية توصيلات أو مفاتيح أن تكون من النوع المسموح باستعماله طبقا للمواصفات القياسية المعتمدة محليا وتتفق مع ظروف وطبيعة أماكن العمل بها والنشاط الذى تجرى مزاولته به .

- يجب عمل أرضيات عازلة أمام وخلف لوحات التوزيع الكهربائية من الخشب الجاف أو الكاوتشوك العازل أو أية مادة عازلة أخرى مناسبة.

- ينبغ مراعاة الفحص الدورى على جميع الكابلات والأسلاك والتوصيلات الكهربائية لمنع حدوث أى ماس كهربائى لتتلافى حدوث أية أخطار مفاجئة مثل الحريق والصعق بالكهرباء .

- يجب استعمال التوصيلة الأرضية بالنسبة للأجهزة والمعدات المستوردة والمصنعة محليا دون إحمالها أو تركها.

- يجب التأكد من أن الجهاز أو الآلة موصلة بطريقة آمنة وسليمة ومطابقة للمواصفات الفنية لها وخاصة ما يأتي:

(أ) نوع التيار الكهربائي متغيرا أو مستمرا.

(ب) موصل على الثلاث أوجه أو الاثنين أو الوجه الواحد.

(ج) قيمة الذنبية المطلوبة.

(د) التأكد من أن التوزيعات الكهربائية مناسبة مع عدم وضع أية اضافات أخرى في الشبكة أو أية دائرة إلا بمعرفة المختصين.

(هـ) الوقاية من مخاطر الاشعاعات.

مع عدم الاخلال بما جاء في القوانين واللوائح الخاصة بالمواد المشعة والاشعاعات المؤينة والوقاية منها يراعى ما يأتي:

- لا يجوز استيراد أو تصدير أو تصنيع أو حيازة أو تداول أو نقل أو تخزين أو التخلص من أجهزة أشعة أو مادة مشعة إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة.

- لا يجوز استخدام الأشعة المؤينة أو العمل بها بأية صفة كانت إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.

- على المرخص له ألا يتجاوز حدود الترخيص الممنوح له أو يقوم بإجراء أى تعديل على الأجهزة أو المواد المرخص باستخدامها دون موافقة الجهة المختصة.

- يجب على كل من يرخص له باستخدام أو حفظ أجهزة الأشعة أو المواد المشعة إبلاغ الجهة المختصة عند فقد أو وقوع حادث قد يؤدي إلى تعريض أى شخص لمجموعة من الأشعاعات تزيد على الحد المسموح به في الاشتراطات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص وذلك خلال ٢٤ ساعة من وقوع الحادث مع بيان تفاصيل الحادث والأسباب التي أدت إلى وقوعه .

- لا يجوز للمرخص له فى استخدام أو حفظ أجهزة الأشعة أو المواد المشعة السماح لأى شخص بالعمل بالأشعة المؤينة أو القيام بأى عمل آخر يمكن أن يعرضه لمخاطر الأشعاعات إلا بعد فحصه طبيا أو التحقق من لياقته الصحية الفنية طبقا للشروط والأوضاع الخاصة التى تحددها الجهة المختصة. ويجب مراعاة اجراء الفحص الطبى بصفة دورية فى المواعيد التى تحددها تلك الجهة.

- يجب مراعاة اجراء القياس الدورى لجرعات الاشعاع التى يتعرض لها العاملون فى مجالات الاشعاع بصفة دورية فى المواعيد التى تحددها الجهة المختصة نتيجة القياس على النماذج المعدة لذلك وحفظها.

- لا يجوز تشغيل من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة فى الأعمال التى تعرضهم للأشعاعات.

- على المرخص له اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العاملين بالأشعة المؤينة والمواطنين (التردددين والمجاورين) وحماية البيئة (بيئة العمل والبيئة الخارجية) من مخاطر الأشعاع طبقا للاشتراطات والتعليحات التى تحددها الجهة المختصة .

الفصل الثالث

الوقاية من المخاطر الكيميائية

مادة ٦ - على المنشأة توفير وسائل الوقاية من المواد الكيميائية وذلك مع مراعاة ما يأتى :

١ - توفير الاحتياطات اللازمة لوقاية العاملين من أخطار التعرض للمواد الكيميائية المستخدمة أو التى تتسرب إلى جو العمل كالمخازن والأبخرة وما قد يوجد فى بيئة العمل من سوائل وأحماض وبخاخ لا تزيد عن الحدود المأمونة بالجدول المرفقة أرقام (٤، ٥، ٦).

٢ - لفتشى الأمن الصناعى بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب وأجهزتها الحق فى الإطلاع على الأسماء التجارية والعلمية للمواد والمركبات الكيميائية الحام والمساعدة المستخدمة فى العمليات الصناعية حتى يتسنى تحديد مستويات الأمان للمواد الخطرة والضارة بالصحة التى يسمح بتواجدها فى بيئة العمل.

الفصل الرابع

الوقاية من المخاطر السلبية

مادة ٧ - تلتزم المنشأة بتوفير وسائل الوقاية من المخاطر السلبية اللازمة لحماية العاملين من الخطر أو الضرر الناشئ عن عدم توافر هذه الوسائل على النحو الآتى:

(أ) وسائل الاسعاف :

على صاحب العمل توفير وسائل الاسعاف الطبية للعاملين فى أماكن العمل بما يتناسب مع طبيعة العمل وعدد العاملين بها مع حفظها فى صندوق ويوضع فى مكان ظاهر وآمن وبحيث يكون فى متناول العاملين.

(ب) وسائل النظافة :

على المنشأة توفير وسائل النظافة تشمل (المورد المائى - التجهيزات الصحية - أعمال الصرف - والنظافة العامة) طبقا للقرارات الصادرة من وزارة الاسكان فى هذا الخصوص.

يجب على المنشأة عدم القاء فضلات المواد القابلة للاشتعال أو الانفجار على الأرض أو الممرات ويجب ازالتها أولا بأول والتخلص منها بطريقة آمنة لاحتياجات السلامة المناسبة .

على المنشأة مراعاة إعداد مكان خاص لاستبدال وخلع الملابس على أن يزود بخزانات أو دواليب للعاملين وخاصة الصناعات التى تؤدى الى تلوث أجسامهم أو ملابسهم ، ويجب أن تكون هناك أماكن مخصصة لغسل الملابس بصفة دورية والتأكد من خلوها من أى تلوث.

(ج) وسائل الانتقاذ :

- يجب توفير معدات وأدوات الانتقاذ التى تحددها الجهة المختصة فى هذا الشأن.

- يجب أن تكون المعدات وأدوات الانتقاذ مناسبة وصالحة للاستعمال وفى أماكن يسهل استخدامها .

- يجب تدريب عدد من العاملين يتناسب مع حجم ونوع وطبيعة النشاط الذى تجرى مزاويلته وورديات العمل بالمنشأة.

الباب الثالث أحكام عامة

مادة ٨ - على المنشأة أو المقاول الذى يعهد إلى مقاول من الباطن باجراء إحدى العمليات اخطار مديرية القوى العاملة والتدريب المختصة (الأمن الصناعى) قبل بدء العملية بأسبوع على الأقل ببيان يشتمل على ما يأتى:

(أ) اسم المنشأة أو المقاول الأسمى .

(ب) اسم المقاول من الباطن .

(ج) نوع العملية .

(د) عدد العاملين بهذه العملية .

(هـ) المكان الذى ستؤدى فيه العملية .

مادة ٩ - يلتزم صاحب المنشأة أو من يتعاقد معه فى أعمال المقاولات بتوفير معدات السلامة والصحة المهنية على الوجه الآتى:

(أ) توفير شروط السلامة والصحة المهنية بالنسبة الى مكان العمل ومعداته على من يملك استخدامها .

(ب) توفير معدات الوقاية الشخصية للعاملين على من يتعاقد معهم .

مادة ١٠ - لوكيل الوزارة المختص أن يقرر اتخاذ بعض احتياطات أخرى تستدعيها طبيعة العمل فى أية صناعة أو عملية أو منشأة .

مادة ١١ - يلقى كل نص مخالف لأحكام هذا القرار .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

سعد محمد أحمد

صدر فى ٤ شعبان سنة ١٤٠٣ (١٧ مايو سنة ١٩٨٣) .

تطبيقات قضائية

التزام هيئة التأمينات بالحقوق التأمينية عن إصابة العمل أيا كان المتسبب في هذه الإصابة. لا يجوز للمصاحب مطالبة الهيئة بأى مبالغ استنادا إلى أى قانون آخر.

ان المشرع تغيا بقانون التأمينات الاجتماعية لتحقيق الضمان الاجتماعى دون ارتباط بالقواعد العامة فى المسئولية أو بالأركان والأسس القانونية التى يقوم عليها التأمين الخاص، فقد ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالحقوق التأمينية للمؤمن عليه المصاب بإصابة عمل أيا كان المتسبب فى الإصابة. ومن ثم فقد حصر مسئولية الهيئة فيما يقرره قانون التأمينات الاجتماعية فى هذا الصدد وحظر فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - المقابلة للمادة ٤٧ من القانون السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - على المصاحب التمسك ضد الهيئة فيما يتعلق بإصابات العمل بأى قانون آخر خلاف هذا القانون، مما مؤداه أنه لا يجوز للمصاحب بإصابة عمل أن يطالب الهيئة بأى مبالغ تستحق له بسبب إصابة العمل بالاستناد إلى أى قانون آخر سواء أكانت قد استحققت له بسبب الإصابة ذاتها أم بسبب التأخير فى الوفاء بها، لما كان ذلك فإن مطالبة الطاعن للهيئة بفوائد التأخير على سند من حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى تصبح غير جائزة .

[طعن مدنى رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ س ٣٢ ص ٢٩٣]

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة. جواز رجوع المضرور على صاحب العمل استنادا إلى هذه المسئولية. الإحتجاج بالمادة ٦٨ من قانون التأمينات الاجتماعية لأصر على مسئولية صاحب العمل الذاتية .

إذا كانت المادة ١/١٧٤ من القانون المدنى قد نصت على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية، وإغا هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليست مصدرها العقد وإغا مصدرها القانون، فإنه لا جدوى من التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - التى تقبل المادة ٦٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥

- التي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك قبل المؤسسة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية.

[طعن مدنى رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ من ٣٢ ص. ١٧، طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ من ٢٨ ص ١.٥٥، طعن ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١. من ٣ ص ٣٢٧، طعن جنائى رقم ١٥.٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ من ٢٦ ص ١١٧]

حق العامل فى التعويض عن إصابة العمل قبل هيئة التأمينات. حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار. جواز الجمع بين الحقين.
إذا كان العامل يتقاضى حقه فى التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى شارك هو ورب العمل فى دفعها بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين.

[طعن مدنى رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ من ٣٢ ص. ١٧، طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ من ٢٨ ص ١.٥٥، طعن رقم ١٢٩١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣، طعن رقم ١٣١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١.]

إصابة العامل بإصابة عمل. التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقا لأحكام المسئولية التقصيرية. لا يعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من التزامها.

مفاد نص المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وتقابلها المادة ٦٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - أن العامل الذى تسرى عليه أحكام تأمين إصابات العمل إذا أصيب نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه، وكانت الإصابة ترجع إلى فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل، فإن ذلك لا يعفى الهيئة من التزامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقا لأحكام المسئولية التقصيرية الواردة فى القانون المدنى ، لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر.

[طعن مدنى رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١ من ٢٨ ص ٥٩١ .]

تنفيذ التزام التأمينات الاجتماعية بشأن تأمين اصابة العمل .
لا يخل بحق العامل أو ورثته قبل الشخص المسئول عن الاصابة.
تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية - المنطبقة على واقعة الدعوى - على أن تلتزم المؤسسة بتنفيذ أحكام هذا الفصل، حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل، وتحل المؤسسة قانونا محل المؤمن عليه قبل ذلك الشخص المسئول بما تكلفته، مما يقتضاه أن تنفيذ مؤسسة التأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الفصل الأول بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول.

[طعن مدنى رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١١ س ٣٢ ص ١٧]

مطالبة المسئول بتعويض الضرر الذى أصاب العامل- ليس للمسئول توجيه دعوى الضمان لهيئة التأمينات الاجتماعية. علة ذلك.
إذا كان الثابت أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته قد أقام دعواه الحالية ضد الشركة الطاعنة لمطالبتها بالتعويض استنادا إلى أحكام المادة ١٧٨ من القانون المدنى الخاصة بمسئولية حارس الأشياء، فإنه ليس للطاعنة أن توجه دعوى الضمان إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الحق المطالب به، إذ لا علاقة بينهما تغولها هذا الحق، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أنه لا تعارض بين الدعوى التى يرجع بها العامل أو ورثته على هيئة التأمينات استنادا إلى قانون التأمينات الاجتماعية، ورتب على ذلك قضاء « برفض دعوى الضمان، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

[طعن مدنى رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١ س ٢٨ ص ٥٩١]

حق العامل فى الرجوع على صاحب العمل عما أصابه من ضرر أثناء العمل . شرطه . أن يكون خطره جسيما . وجوب خصم الحقوق التأمينية التى حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل .

* حصول المؤمن عليه عن حقوقه التى كفلها له قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مطالبة رب العمل بالتعويض الجاهز لما حاق به من ضرر استنادا إلى المسئولية التقصيرية، إذ يظل الحق بهذه المطالبة قائما وفقا لأحكام القانون المدنى إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التقصيرى

متى كان جسيما، على ما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون التأمينات الاجتماعية، الأمر الذى لم يتعرض له الحكم المطعون فيه بالبحث. إلا أن ذلك مشروط بأن يراعى القاضى عند تقدير التعويض خصم الحقوق التأمينية من جملة التعويض الذى يستحق، لأن الغاية من التزام رب العمل بالتعويض هى جبر الضرر جبرا متكافئا معه وغير زائد عليه، لأن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قدر مبلغ التعويض المقضى به للمطعون ضدها الأولى بصفقتها قبل رب العمل - الطاعن - بألف جنيه بغير بيان ما إذا كان الحادث قد حصل نتيجة خطأ من الطاعن جسيم، ودون أن يكشف فى قضائه عما إذا كان قد راعى فى تقدير هذا التعويض قيمة المعاش الذى ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بدفعه لها بما يبين معه أنها لم تحصل على حقوق أزيد مما حاق بها من أضرار، فإنه يكون مشويا بالقصور.

[طعن مدنى رقم ١٦٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٢٤٦]

* التزام رب العمل بتعويض العامل طبقا لأحكام قانون إصابة العمل، وأن كان لا يمنع من التزامه بالتعويض عن الحادث طبقا لأحكام القانون المدنى إذا وقع بسبب خطئه الجسيم، إلا أن هذين الالتزامين متحدا فى الغاية، وهى جبر الضرر جبرا متكافئا له ولا يجوز أن يكون زائدا عليه، إذ أن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب.

[طعن مدنى رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٦٨،

طعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨١ س ٣٢ ص ٢٩٣].

الباب الثانى

التعويض عن القتل والإيذاء الخطأ

الفصل الأول

التعويض أمام المحاكم الجنائية

الفصل الثانى

التعويض بطريق الادعاء المباشر

الفصل الثالث

مباشرة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية

تجهيد وتقسيم :

المجنى عليه أو ورثته - بوصفهم خلفه العام - لهم الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار أمام المحكمة المدنية، فليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه، مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناجما عن الجريمة مباشرة. فقد نصت المادة ١٦٣ من القانون المدني على أنه "كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض".

ومع ذلك جاءت المادة ١/٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه "لمن لحق ضرر عن الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا يحق للمحكمة المدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٧٥ ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية". ومعنى ذلك أن الدعوى المدنية قد ترفع أصلا أمام المحاكم المدنية ويجوز أن ترفع كذلك أمام المحاكم الجنائية كدعوى فرعية للدعوى الجنائية إذا كان رافع دعوى التعويض قد أصيب بأضرار مادية أو أدبية.

والدعوى المدنية هي الدعوى التى يقيمها من لحقه ضرر الجريمة بطلب تعويض عن هذا الضرر، وهى في حقيقتها دعوى تعويض، إلا أنها تنشأ عن فعل خاطئ ضار بعد في نظر قانون العقوبات جريمة، فهى مشتركة المصدر مع الدعوى الجنائية وهو الواقعة الاجرامية .

ولهذا الاشتراك في المصدر انشأ قانون الاجراءات الجنائية بين الدعويين الجنائية والمدنية عدة روابط قوية متعددة. منها أنه أباح للمضرور من الجريمة أن يقيم دعواه أمام المحكمة الجنائية بطريقة التبعية للدعوى الجنائية، ومنها أنه أباح أن يحرك الدعوى الجنائية في الجنب والمخالفات بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية - حتى إذا كانت النيابة قد حفظت الدعوى أو لم تجر فيها تحقيق - ومنه أنه أوجب إيقاف الفصل في الدعوى المدنية الى حين الفصل في الدعوى الجنائية، ومنها أنه جعل الحكم الصادر في الدعوى الجنائية مقيدا للقاضي المدني .

على أن الروابط المتعددة بين الدعويين لا تنفى أن كل منهما مستقلة عن الأخرى في أركانها - الموضوع والحصوم والسبب -، فضلا عن استقلالها فيما يتعلق بالكثير من القواعد والاجراءات .

فمن حيث اختلاف الموضوع ، نجد أن الدعوى الجنائية موضوعها طلب توقيع عقوبة عن الجريمة، أما الدعوى المدنية فموضوعها طلب مبلغ عن المال يكون بمثابة تعويض عن الضرر الذى سببته الجريمة للمضرور.

ومن حيث اختلاف الخصوم ، نجد أن الدعوى الجنائية تباشرها النيابة العامة بصفتها صاحبة الولاية عن المجتمع ولحسابه، أما الدعوى المدنية فيباشرها فرد من الأفراد هو المضرور من الجريمة باسمه ولحسابه الخاص.. والدعوى الجنائية تقام على المستول جنائيا فحسب وهو مرتكب الجريمة، أما الدعوى المدنية فقد تقام عليه وحده أو عليه وعلى المستول مدنيا في نفس الوقت مثل الوصي عن جريمة القاصر ، أو المخدم عن جريمة الخادم، وتقام أيضا على ورثه الجاني إذا توفى قبل الفصل فيها .

ومن حيث اختلاف السبب، نجد أن الدعويين، وإن كان مصدرهما واحدا هو الواقعة الاجرامية، إلا أن هذه الواقعة تعد سببا للدعوى الجنائية من حيث النظر الى ناحيتها العامة فحسب، أى إلى وصفها جريمة أخلت بالنظام الذى رسمته الجماعة وفرضت على مخالفته عقوبة. فى حين أنها تعد سببا للدعوى المدنية من حيث النظر الى ناحيتها الخاصة فحسب، أى الى وصفها فعلا خاطئا ضار مما يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى. لذا فإن الجريمة قد ينشأ عنها ضرر خاص، وعندئذ من المتصور أن تقام الدعويان الجنائية والمدنية معا، وقد لا ينشأ عنها ضرر خاص فلا يتصور الا قيام الدعوى الجنائية وحدها^(١).

ومن حيث اختلاف القواعد الموضوعية، نجد أن الدعوى الجنائية تخضع من ناحية الموضوع لقانون العقوبات، بينما تخضع الدعوى المدنية للقانون المدنى، كما أن الدعوى الجنائية تنقضى بأسباب غير تلك التى تنقضى بها الدعوى المدنية. فالأولى تنقضى بوفاة المتهم، والعفو الشامل ، ومضى المدة، وصدر حكم نهائى فيها، أما الثانية فتنتقضى بالوفاة والتنازل، ومضى المدة الخاصة بها، وصدر حكم فيها. لذا كان من الطبيعى أن الدعوى الجنائية قد تظل قائمة دون الدعوى المدنية أو بالعكس، حتى إذا أقيمتا معا.

ومن حيث اختلاف الاجراءات، نجد أن الدعوى الجنائية لا تقام أصلا إلا أمام المحاكم الجنائية فحسب، أما الدعوى المدنية فقد تقام أمام المحكمة المدنية، كما قد تقام أمام المحكمة الجنائية بالتبعية للدعوى الجنائية أو بطريق الإدعاء المباشر. ولذلك رأينا من الأوفق - لخدمة القتل والإيذاء الخطأ - تخصيص الباب الثانى من هذا الكتاب للتعويض عن هذه الجريمة، وتقسيمه إلى ثلاث فصول، الفصل الأول خاص بالتعويض أمام المحاكم الجنائية والفصل الثانى خاص بالتعويض بطريق الادعاء المباشر، والفصل الثالث خاص بمباشرة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية.

مع الإشارة إلى أهم أحكام النقض التى صدرت فى هذا الخصوص .

(١) الدكتور رؤوف عبيد. الاجراءات الجنائية ص ١٧٢ وما بعدها

الفصل الأول

التعويض أمام المحاكم الجنائية

مستعرض فى هذا الفصل إلى عدة مسائل تتعلق بالتعويض عن القتل والإيذاء الخطأ أمام المحاكم الجنائية منها سبب الدعوى المدنية، وموضوعها، والخصوم فيها، والقيود التى ترد على حق الادعاء المدنى، وكيفية مباشرة الادعاء المدنى.

وستعالج كل موضوع من هذه الموضوعات فى مبحث مستقل.

المبحث الأول

سبب الدعوى المدنية

لقد نص المشرع فى المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن "لن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحاكم المنظورة أمامها الدعوى الجنائية" والمستفاد من هذا النص أن لى يقوم السبب فى الدعوى المدنية يلزم توافر شروط ثلاث:

١ - أن تكون هناك جريمة وقعت من المتهم.

٢ - أن يكون هناك ضرر قد تحقق.

٣ - أن يكون الضرر ناشئا عن الجريمة، أى أن يكون بين الجريمة والضرر علاقة سببية مادية مباشرة^(١).

الشرط الأول : أن تكون هناك جريمة قد وقعت من المتهم.

الدعوى المدنية يختص بها القضاء الجنائى استثناء لأنها تجدد سببا لها فى

(١) راجع الدكتور مأمون سلامة. قانون الاجراءات الجنائية. طبعة ١٩٨٠ ص ٦٤٢ وما بعدها.

الجريمة التي يختص هذا القضاء أصلاً بنظرها، ومقتضى ذلك أنه لا اختصاص للقضاء الجنائي إذا لم يكن الفعل الذي سبب الضرر قد توافرت فيه عناصر الجريمة. فالفعل غير المشروع مدنيا لا يحق المطالبة بالتعويض عنه أمام المحاكم الجنائية إلا إذا كان أيضاً غير مشروع جنائياً. ذلك أن الدعوى المدنية المنظورة أمام المحاكم الجنائية تكون - وكما سلف البيان - تابعة للدعوى الجنائية المرفوعة أمام ذات المحكمة. ولذلك إذا كان الفعل لا يكون جريمة فلن ترفع به الدعوى الجنائية وبالتالي لن تختص المحكمة الجنائية به.

ولا يكفي أن يكون الضرر ناشئاً عن جريمة، بل يلزم أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بشأنها، فإذا لم تحرك الدعوى الجنائية - لأى سبب من الأسباب - فلا يجوز الادعاء المدنى أمام المحكمة الجنائية باعتباره أن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية. اللهم إذا كان الادعاء المباشر جائزاً بصددها وتوافرت شروطه. ومعنى ذلك أنه لا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى الجنائية^(١).

ولا يشترط لكى يتعد اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون الفعل مكوناً لجريمة متوافرة الأركان فى ركنها المادى والمعنوى ، ذلك لأن المشرع إذ أباح للمضروب من الجريمة رفع الدعوى المدنية إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية، لم يشترط تلازماً بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية إذ أن قواعد الاثنين مختلفة. ولذلك فقد أكتفى بأن تكون هناك جريمة قد وقعت من المدعى عليه وهو المتهم، وهذا يكفي لكى تختص المحكمة بنظر الدعوى المدنية الناشئة من هذه الجريمة بغض النظر عن مسؤولية الجانى أو انعدام مسؤوليته. فانعدام المسؤولية لا ينفى عن الفعل المرتكب الصفة غير المشروعة إذ أنه يظل جريمة فى نظر القانون^(٢).

(١) نقض مدنى ١٩٦٧/٥/١٦ من ١٨ ص ١٣.

(٢) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٦٤٣. ويرى جانب من الفقه أنه يشترط لاتعداد اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون الفعل مكوناً لجريمة متوافرة الأركان فى ركنها المادى والمعنوى، فإذا تخلف الركن المعنوى فلن تكون بصدده جريمة ويتعين على المحكمة أن تحكم بالإبراء فى الدعوى الجنائية وبعد الاختصاص بنظر الدعوى المدنية (الدكتور أحمد فتحي سرور. المرجع السابق. ص ٢٦٧) .

هذا فضلا عن أن المشرع حينما يستعمل تعبير جريمة فى قانون الاجراءات الجنائية، إنما يقصد فقط الواقعة غير المشروعة المكونة للركن المادى المكون للجريمة، أما مسئولية الجانى عن هذه الواقعة غير المشروعة فيبحثها القاضى بمناسبة الدعوى الجنائية، كما أنه يبحث مسئوليته المدنية بناء على الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها. والقول بغير ذلك معناه أنه فى جميع الأحوال التى يقض فيها بالبراءة يتمتع الحكم بالتعويض للمضرور من الجريمة الذى ادعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية، وهذا لا يتفق ونص القانون الذى قضى صراحة فى المادة ٣٠٩ اجراءات بأن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ولم يحدد الشرع نوع الحكم الفاصل فى الدعوى سواء بالادانة أو بالبراءة.

ولذلك قضى بأن الحكم بالتعويض غير مرتبط بالحكم بالعقوبة فيمكن الحكم به ولو قضى بالبراءة بشرط ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أو على عدم صحتها أو على عدم ثبوت استنادها إلى المتهم^(١).

وإذا كانت أساس البراءة هو أن الفعل المنسوب إلى المتهم لا يكون جريمة فى ركنها المادى، فيتعين على المحكمة الجنائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية^(٢)، لأنه يجب لاختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن تكون هناك جريمة قد وقعت فى ركنها المادى وأن تكون قد حركت فيها الدعوى.

ولا يكفى لتوافر السبب فى الدعوى المدنية أن تتحقق المحكمة من وقوع الجريمة فى ركنها المادى، بل يلزم فوق ذلك أن تتحقق المحكمة من أن الجريمة التى وقعت قد أتاها المتهم المرفوعة عليه الدعوى الجنائية، ولذلك فإن براءة المتهم المؤسس على عدم ارتكابه الفعل المكون للجريمة يترتب عليه وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية كما سبق القول.

الشرط الثانى: أن يكون هناك ضرر قد تحقق

الدعوى المدنية تقوم على المطالبة بالتعويض، والتعويض لا يكون إلا بناء على ضرر قد تحقق، وهذا الشرط مستفاد من صريح عبارة المادة ٢٥١ اجراءات

(١) تلخ ١٩٦٧/٤/٤ ص ١٨، ٤٩٢، ١٩٦٨/١١/٤ ص ١٩، ١٧٩.

(٢) ولا تقضى بعدم القبول، لأن عدم القبول يفترض أن المحكمة الجنائية مختصة.

التي تقضى بأن "لم لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بالحقوق المدنية ...".
فيشترط لإمكان الادعاء مدنيا عن واقعة القتل أو الإيذاء الخطأ أن يترتب عليهما
ضرر بفرد من الأفراد ، والضرر قد يكون ماديا أو أدبيا .

الضرر المادى

الضرر المادى هو اخلال محقق بمصلحة للمضرور ذات قيمة مالية . فيجب توافر
شرطين فى الضرر المادى ، (١) أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور (٢)
أن يكون هذا الإخلال محققا .

(١) الإخلال بمصلحة مالية للمضرور

قد تكون المصلحة التي أخل بها حقا للمضرور ، أو مجرد مصلحة مالية له ،
ومثال الحق ، حق المضرور فى سلامته ، فالتعدي على الحياة أو ائتلاف عضو أو
أحداث جرح أو إصابة الجسم بأى أذى من شأنه أن يخل بقدرته الشخص على
الكسب أو يكبد نفقة فى العلاج . ومثال المصلحة المالية أن يصاب عامل فيستحق
معاشا عند رب العمل ، فيكون المستول عن إصابة العمل قد أصاب رب العمل فى
مصلحة مالية ، إذ جعله مسئولاً عن معاش العامل ، وكذلك الضرر الذى يصيب
الخطيبة من فقد خطبتها يقاس بمقدار ما كلفتها الخطبة من نفقات ومقدار ما ضاع
عليها من فرصة فى إتمام الزواج ، وإذا قتل شخص فى حادث ، فيكون لمن كان يتولى
الاتفاق عليهم ، ممن لم يكونوا من أصحاب النفقة قانونا ، الرجوع على المستول
بدعوى التعويض على أساس الإخلال بمصلحة مالية لهم ، أما إذا كانوا من
أصحاب النفقة قانونا فيكون أساس التعويض الإخلال بحق لهم . والمصلحة المالية
التي يعد الإخلال بها ضررا ، هي المصلحة المشروعة ، فالخليفة لا يجوز أن تطالب
بتعويض عن ضرر أصابها بفقد خليلها لأن العلاقة فيما بينهما كانت غير
مشروعة .

(٢) تحقق الضرر

يجب أن يكون الإخلال محققا ، فيكون الضرر محقق الوقوع إذا وقع فعلا أو
سيقع حتما .

ومثال الضرر الذى وقع فعلا أن يموت المضرور أو يصاب بتلف فى جسمه أو
فى ماله أو فى مصلحة مالية . ومثال الضرر الذى سيقع حتما - وهو الضرر المستقبلي
- هو أن يصاب المجنى عليه بعجز عن العمل ، فيعوز ليس فحسب عن الضرر

الذى وقع فعلا من جراء عجزه عن العمل فى الحال، بل وعن الضرر الذى سيقع حتما من جراء عجزه عن العمل فى المستقبل. فإذا كان هذا الضرر المستقبل يمكن تقديره فوراً، قدره القاضى وحكم به كاملاً، أما إذا كان لا يمكن تقديره، فيجوز للقاضى معه أن يقرر ما يستطيع تقديره من الضرر وفقاً لما تبينه من الظروف. أن يحتفظ للمضروء بالحق فى أن يطالب فى خلال مدة معينة بأعادة النظر فى التقدير.

أما إذا كان الضرر محتملاً، أى يحتمل وقوعه كما يحتمل عدم وقوعه، فلا يجوز التعويض عنه، وبالتالى يتعين على المحكمة فى هذه الحالة أن تقضى برفض الدعى المدنية. مع مراعاة أن الضرر المحتمل يمكن التعويض عنه إذا وقع فعلاً.

التعويض عن فوات الفرصة

يجب التمييز بين الضرر المحتمل وهذا لا يعوض عنه كما سبق القول، وبين تفويت الفرصة وهو أمر يعوض عنه. ذلك أن الفرصة إذا كانت أمراً محتملاً، فإن تفويتها أمر محقق. ولا يمنع القانون أن يحسب فى الكسب الفائت ما كان المضروء يأمل الحصول عليه من كسب، ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة.

وقد جرى القضاء على التعويض عن تفويت فرصة النجاح فى الامتحان^(١)، والتفويت على ممثل سينمائى فرصة ظهوره فى الأفلام المتعاقد عليها^(٢)، وتفويت الموظف الفرصة فى الترقية إلى درجة أعلى^(٣). لأنه ليس فى القانون ما يمنع من أن يدخل فى عناصر التعويض ما كان للمضروء من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع^(٤) بينما رفض القضاء الحكم بالتعويض لأخوة المجنى عليه الصغار عن وفاته وقال "أنه لا حق لأخوة المجنى عليه إذا كانوا أطفالاً صغاراً فى المطالبة بتعويض عن وفاته على أساس أنه هو الذى كان سيتولى أمرهم بعد وفاة والدهم لأن هذا مجرد احتمال، لا يصلح لأن يكون أساساً للتعويض"^(٥). أما إذا كان الإبن هو القائم برعاية إبيه، فإن موته يتضمن تفويت فرصة هذه الرعاية، ويجب

(١) مصر الكلية الوطنية ٢٣/١١/١٩٣٠ الجريدة القضائية ٥٣ ص ٤٩

(٢) نقض مدنى رقم ١٠٥٣/١٢/١٠ مجموعة أحكام النقض ٥ رقم ٣٦ ص ٢٤١

(٣) نقض مدنى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٧٣٥ .

(٤) طعن مدنى ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٥٢٧ ، رقم ٢٢١٨ لسنة

٥٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٨ .

(٥) نقض مدنى رقم ١٩٤/١١/١٩ مجموعة القواعد ج ٣ ص ٧٩ .

التعويض عنها بقدر ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ومادام لهذا الأمل أسباب مقبولة^(١).

الضرر الأدبي

الضرر الأدبي هو الذي لا يمس المال، ولكن يصيب مصلحة غير مالية، ويجب أن يكون محققا كالضرر المادي. ويمكن أرجاع الضرر الأدبي - في مجال بحثنا - إلى حالتين :

١ - ضرر أدبي يصيب الجسم، فالجروح والتلف الذي يصيب الجسم والألم وما قد يعقبه من تشويه في الوجه أو في الجسم ، كل هذا يكون ضررا ماديا وأدبيا إذا نتج عنه إنفاق المال في العلاج أو نقص في القدرة على الكسب المادي، ويكون ضررا أدبيا فحسب إذا لم ينتج عنه ذلك.

٢ - ضرر أدبي يصيب العاطفة والشعور والحنان، كالاعتداء على الأولاد أو الأم أو الأب أو الزوج أو الزوجة.

وكل من أصيب بضرر أدبي له الحق في المطالبة بالتعويض عنه. فإذا كان الضرر الأدبي موت شخص، وجب التمييز بين الضرر الذي أصاب الميت نفسه ويراد أن ينتقل حق التعويض عنه بموته إلى ورثته، والضرر الذي أصاب أقارب الميت مباشرة من جراء موته.

فالنوع الأول - أي الضرر الأدبي الذي أصاب المتوفى قبل وفاته - فلا ينتقل حق التعويض عنه إلى ورثته إلا إذا تحدد بموجب اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء (مادة ١/٢٢٢ مدني). وبعبارة أخرى فإن التعويض عن الضرر الأدبي يمكن أن ينتقل إلى الورثة متى دخل في عناصر الذمة المالية للمورث وتحول إلى حق مالي، ويكون ذلك مثلا إذا صدر حكم للمورث بقيمة التعويض أو تم تحديده بمقتضى اتفاق أو طالب به المورث أمام القضاء^(٢). ولعل هذا هو ما عنته محكمة النقض في حكمها الذي قضت فيه بأن الحق الشخصي في التعويض وإن كان الأصل أنه مقصور على المضرور إلا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره ومن بينهم الورثة بوصفهم خلفه العام^(٣). ويراعى أن هذا النوع من التعويض يخص المجنى عليه

(١) طعن مدني رقم ١٢٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ س ٣٤ ص ١٠٩٦ ، رقم ٢٠١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٢ .

(٢) نقض مدني ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ رقم ٩٠ .

(٣) نقض ١٩٦٠/٦/٢ . مجموعة الأحكام س ١١ رقم ٢٩ .

شخصيا ولا يخص المضررين لذلك فهو يعتبر تركه ويأخذ حكم الميراث الشرعى ويوزع طبقا للفرصة الشرعية فكل من له حق الإرث فى تركه المجنى عليه يكون له الحق فى هذا التعويض^(١).

أما النوع الثانى، وهو الضرر الأدبى الذى يصيب زوى الميت مباشرة من جراء موته، فقد حددت المادة ٢/٢٢٢ من القانون المدنى الأشخاص الذين يجوز الحكم لهم بالتعويض، وهم الأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية. فيقتصر الأمر إذن على الزوج الحى وأقارب الميت إلى الدرجة الثانية وهم أبوه وأمه وجدته وأبيه ولأمه وأولاده وأولاد أولاده وإخوته وأخواته. ولا يعطى القاضى تعويضا لهؤلاء جميعا إذا وجدوا، بل يعطى التعويض لمن منهم أصابه ألم حقيقى بموت المصاب. والمقصود هنا التعويض عن الضرر الأدبى لا عن الضرر المادى. فهذا الضرر الأخير العبرة فيه بمن كان له حق النفقة على الميت ومن كان الميت يعوله فعلا كما سبق القول.

أما إذا كان المصاب لم يموت، فتعويض ذويه عن الضرر الأدبى الذى لحقهم باصابتهم يجب الأخذ فيه بحذر أكبر، ويترك الأمر فيه لتقدير القاضى، وإن كان من الصعب أن نتصور تعويضا يعطى عن الضرر الأدبى فى هذه الحالة لغير الأم والأب والزوجة أو الزوج.

الشرط الثالث: أن يكون الضرر ناشئا عن الجريمة مباشرة

لا يكفى أن تكون هناك جريمة ثبت ارتكابها من قبل المتهم وإنما يلزم فوق ذلك أن يكون الضرر قد ارتبط بالجريمة برابطة سببية مباشرة، فلا يكتفى بمجرد وجود علاقة سببية أيا كانت، بل لابد وأن تتصف هذه العلاقة بصفة معينة وهى المباشرة. ولا شك أن فى هذا تقييد لسلطة المحكمة الجنائية فى نظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة، غير أنه فى هذا التقييد تكمن المحكمة من الاستثناء الخاص بجواز نظر الدعوى المدنية من قبل المحاكم الجنائية. فالمرجع لم يرد أن تعرض تلك المحكمة للدعوى المدنية إلا فى الأحوال التى يكون فيها الضرر ناشئا مباشرة عن الجريمة التى تختص بنظرها، حتى لا يترتب تأخير فى الفصل فى الدعوى الجنائية بسبب التحقق من توافر رابطة السببية^(٢).

* (١) لذلك يجب على الورثة تقديم شهادة بالإفراج عن التعويض المودع باعتباره تركه تخص المجنى عليه شخصيا، طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٩ بشأن حرية الأهلولة.

(٢) الدكتور مأمون سلامة، المرجع السابق ص ٦٤٩

وليس معنى اشتراط أن يكون الضرر قد نشأ عن الجريمة مباشرة لاختصاص المحكمة الجنائية، أن الضرر الذي لا يتوافر في ضرره هذه الصفة لاحق له في التعويض، فهذا الشرط هو فقط لتقرير اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة، ولذلك يحق له إذا لم يتوافر هذا الشرط أن يلجأ إلى القضاء المدني ليحكم له بالتعويض.

وقد أوضحت محكمة النقض ماهية السببية المطلوبة في هذا النطاق قائلة "وحيث أن الأصل في توزيع الاختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية، ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها، باعتبار أن ذلك متفرع من إقامة الدعوى أمامها، على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة إليهم بالذات، قد قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا، وإذا فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم التي تحاكمه، ومهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره، ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني".

وتترتب عدة نتائج على استلزام هذه السببية المباشرة بين الجريمة والضرر لا مكان الإدهاء مننيا أمام المحكمة الجنائية وأهمها:

أولاً: ليس للمحاكم الجنائية ولاية بحث المسؤولين العقيدة .
قد يتصل بجريمة من الجرائم عقد من العقود، وهنا يكون للمحكمة الجنائية أن تقضى في الضرر المترتب مباشرة على الجريمة فحسب لا على العقد، ومهما كانت الصلة وثيقة بين الأمرين. فليس للمحكمة الجنائية أن تحكم بتعويض استناداً إلى واقعة التعاقد، أو إلى وجود شرط معين في العقد، أو إلى بطلانه وما قد يترتب عليه من رد لما دفع بغير وجه حق أو تعويض، أو ما قد يترتب على فسخ العقد من آثار.

ولا يستثنى من القاعدة الأصلية سالفة الذكر سوى ما نصت عليه المشرع في المادة ٢٥٨ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية^(١) من أنه "يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر

(١) مضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الجريدة الرسمية. عدد ٣٥ مكرراً في ٨/٢٨/١٩٧٦

الدعوى الجنائية وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون". وجدير بالذكر أن شركة التأمين ليست من بين المسؤولين عن الحقوق المدنية، لأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها، أما الفعل الضار فإنه لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة، فالضرورة لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار، بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين.

ثانيا: ليس للمحاكم الجنائية ولاية فيما يتعلق بالوقائع التي لم تقم عنها الدعوى الجنائية.

كثيرا ما تثار في بحث الجريمة المقام عنها الدعوى الجنائية وقائع جانبية مختلفة لا تعد داخلة في بنیان ركن من أركانها، بل تكون متفرعة عنها أو متصلة بها، فيستدل بها أحيانا على ثبوتها في حق المتهم، وتكون هذه الوقائع هي التي سببت الضرر للمجنى عليه لا الجريمة نفسها، وهذه الوقائع الجانبية قد تكون جريمة فلا تبيح المطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي إلا إذا أقيمت عنها الدعوى الجنائية، وقد لا تكون جريمة فلا تبيح المطالبة بالتعويض المدني إلا أمام المحاكم المدنية. وذلك مهما كانت هذه الوقائع الجانبية قريبة الاتصال بالجريمة التي أقيمت عنها الدعوى الجنائية.

ثالثا: ليس للمحاكم الجنائية أن تخلط بين خطأ المتهم وخطأ المستول مدنيا.

يجوز الادعاء مدنيا قبل المستول عن الحق المدني أمام المحكمة الجنائية بشرط أن تقام الدعوى الجنائية قبل المتهم المستول جنائيا.

فإذا ما أقيمت الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر ضد المستول مدنيا أمام المحكمة الجنائية بغير ادعاء مدنيا قبل نفس الجاني، كانت الدعويان معا غير مقبولتين، الجنائية لأنه لا يحركها إلا الادعاء مدنيا ضد نفس الجاني، والمدنية ضد المستول عن الحقوق المدنية لأنها لا تقبل إلا تبعا لدعوى جنائية قائمة قبل الجاني، وأيضاً لدعوى مدنية قائمة قبل نفس الجاني.

وللمحكمة الجنائية أن تلزم المستول مدنيا بالتعويض إذا ثبت وقوع خطأ جنائي من المتهم، أما إذا برأت هذا الأخير من الخطأ فليس لها أن تلزم المستول

مدنيا بالتعويض استنادا إلى مسئوليته عن خطأ آخر صادر منه شخصيا، لم يكن موضوعا لإتهام ولا مطروحا عليها للفصل فيه، ومهما كان هذا الخطأ الشخصى سببا فى الحادث . وفى هذا الخصوص قضى بأنه لا يجوز لمحكمة الموضوع عند محاكمة سائق كان يتدرب على قيادة سيارة تابعة لوزارة الدفاع أن تقضى ببرائة السائق، لما تبين من أنه كان يجلس إلى جواره مدرب تابع لنفس الوزارة وأنه مسئول عن الحادث، وأن تلزم فى نفس الوقت وزارة الدفاع بالتعويض المدنى على أساس خطئها فى اختيار مكان التدريب، ذلك لأن خطأ المدرب وسوء اختيار مكان التدريب، كلاهما يختلف عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية على السائق وحده، وعلى الطاعنة (وزارة الدفاع باعتبارها مسئول عن خطئه). وإذا قضت المحكمة بذلك تكون قد فصلت فى واقعة لم ترفع إليها ولا تدخل فى اختصاصها مما يعيب حكمها^(١).

رابعاً لا يجوز للمحاكم الجنائية أن تخلط بين خطأ المتهم أساس المسئولية الجنائية وخطئه أساس المسئولية المدنية.

الخطأ المستوجب المسئولية المدنية قد يكون شخصيا مستوجبا مسئولية صاحبه بالتعويض، وهو خطأ مفترضا بقرائن، كقرينه الإهمال فى رقابة القاصر والمجنون (م ١٧٣ مدنى)، والتابع (م ١٠٤ مدنى)، وفى حراسة الحيوان (م ١٧٦ مدنى)، والبناء (م ١٧٧ مدنى) والآلات الميكانيكية (م ١٧٨ مدنى).

أما المسئولية الجنائية فلا تكون إلا عن خطأ مسند إلى المتهم شخصيا، فلا يصح أن تقام دعوى التعويض المدنية قبل المحاكم الجنائية على نفس المتهم إلا عن الخطأ الشخصى المستوجب مسئوليته الجنائية ابتداءً، ومدنيا بالتبعية لها، لا عن خطئه المفترض المستوجب مسئوليته المدنية فحسب أو الذى لا يرتب على صاحبه أية مسئولية جنائية .

وفى هذا الخصوص قضى بأنه إذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على الطاعن تعويضاً عن الضرر الذى أصاب المطعون ضده من جريمة القتل الخطأ التى كانت مطروحة أمام محكمة الجنح للفصل فيها، وكانت محكمة الجنح

(١) نقض ١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض ٢ رقم ٧٧٢ ص ٥٨٩. نقض ١٩٥٢/١/٧ ص ٢ رقم ١٤٥ ص ٢٨٤. نقض ١٩٥٤/٦/١٤ ص ٥ رقم ٢٥. ص ٧٦٢.

الجنائية قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمال، لكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء، وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ المبنى فإنها تكون قد جاوزت حدود ولايتها^(١).

خامساً: لا تختص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الضمان.
نص المشرع صراحة في المادة ٤/٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "لا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان، ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية". والمقصود بهذا النص منع قبول أية دعوى مدنية لا تربطها بالدعوى الجنائية وحدة السبب، إذ أن دعوى الضمان لا تنشأ عن الجريمة، وإنما هي دعوى مدنية بحتة ولا علاقة لها بالجريمة موضوع الدعوى الجنائية وتحكمها قواعد القانون المدني.

ومثالها دعوى ضمان العيوب الخفية في الشئ المبيع الذي قد يكون المشتري حسن النية اشتراه من متهم بسرقة أو اخفائه، وذلك الذي يكون قد اشتراه من كان ضحية جنحة تدليس أو غش تجاري إذا ما أقيمت الدعوى الجنائية على التاجر المتهم بجنحة التدليس أو الغش .

والمادة ٤/٢٥٣ سالف الذكر تتضمن تطبيقاً للقواعد العامة التي مقتضاها أن الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي يجب أن تكون مترتبة على الجريمة ترتيباً مباشراً ، لا على أسباب أخرى جانبية منفصلة عن الجريمة أو متصلة بها.

ونخلص مما سبق أن المحكمة الجنائية لا تختص بنظر الدعوى المدنية إلا حيث يكون الضرر المستوجب للتعويض يجد مصدراً مباشراً له في الجريمة ذاتها، ولم تكن الجريمة مجرد ظرف أو .ناسب وإنما سبباً للضرر. مع ملاحظة أن الخطأ المشترك لا يحول دون إمكان الحكم بالتعويض عن الجريمة، طالما أن خطأ المجنى عليه لم يترتب عليه نفى أحد أركان الجريمة^(٢).

(١) نقض ١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س. ٥ رقم ٢٣٢٥ ص ٧٠٣.

(٢) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٦٥٣.

الدفع بانتفاء رابطة السببية المباشرة متعلق بالنظام العام.

طالما أن السببية المباشرة هي شرط أساسي في الضرر المكون لسبب الدعوى المدنية حتى يتعقد اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها، فإن تخلف هذا الشرط يؤدي إلى تخلف اختصاص هذه المحاكم بنظر الدعوى المدنية.

ولا شك أن اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عن الجريمة هو أمر متعلق بالنظام العام لتعلقه بولاية المحاكمة ذاتها^(١). ويتربط على ذلك أن الدفع بانتفاء السببية المباشرة بين الضرر والجريمة هو دفع متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها، كما يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة التقض. غير أنه في هذه الحالة إذا كان يترتب على الدفع اجراء تحقيق موضوعي فلا يقبل لأول مرة أمام هذه المحكمة نظرا لخروج ذلك عن ولايتها.

أثر انتفاء شرط من شروط السبب في الدعوى المدنية

انتبهنا آنفاً إلى أن سبب الدعوى المدنية ينحصر في ثلاثة شروط، أن تكون هناك جريمة وقعت من المتهم، وأن يكون هناك ضرر قد تحقق، وأن يكون الضرر ناشئا عن الجريمة أي توافر السببية بين الجريمة والضرر. وهذه الشروط الثلاث لا بد من توافرها مجتمعة لكي يتعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية. ويتربط على ذلك أنه إذا تخلف أي شرط من هذه الشروط تنتفي ولاية المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ويتعين على المحكمة الجنائية أن تحكم بعدم اختصاصها.

ويستوي أن تكون المحكمة قد استظهرت تخلف شرط من هذه الشروط في بدء اتصالها بموضوع الدعوى أم بعد تحقيقها للموضوع، كما يستوي أيضا أن يكون تخلف الشرط قد ظهر في أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو أمام محكمة النقض بناء على دفع من الدفوع.

الاستقناء من شروط سبب الدعوى المدنية

استثنى المشرع اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من الشروط الثلاثة السابقة وذلك بالنسبة للدعوى المدنية التي يقيمها المتهم قبل المدعى المدني

(١) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٦٥٣

يطالبه فيه بالتعويض وذلك عما أصابه من ضرر نتيجة رفع دعواه المدنية. وقد أعطى المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية للمتهم هذا الحق فى المادة ٢٦٧. حيث جرى نصها على الآتى "للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه".

فهنا تختص المحكمة الجنائية بنظر دعوى مدنية لا تجد سببا لها فى الجريمة المرتكبة، كما أن الضرر الذى أصاب المدعى ليس ناشئا عن الجريمة مباشرة وإنما كان بمناسبة محاكمته عنها. وهذا الاستثناء له ما يبرره، نظرا لأن المحكمة الجنائية هي التى فصلت فى الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم، ولذلك فهى أقدر من المحكمة المدنية على الحكم فيها، فضلا عما فى ذلك من رغبة لاعتبار التهم خاصة فى حالات الادعاء المباشر الكيدى.

المبحث الثانى

موضوع الدعوى المدنية

التعويض

إذا كان المشرع قد خول المحاكم الجنائية سلطة الفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة عن الأضرار الناجمة عن الجريمة والتى تسببت فيها مباشرة، فإن موضوع الدعوى المدنية التى تختص المحكمة الجنائية بالفصل فيه لن يكون سوى تعويض المدعى المدنى عن تلك الأضرار.

فالمحكمة الجنائية لا تختص بالدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة إلا إذا كان موضوعها هو التعويض، فإذا طالب المدعى المدنى بطلبات أخرى خلاف التعويض فيترتب على ذلك زوال اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى ويتمتع عليها الحكم بعد الاختصاص وليس بعدم قبول الدعوى المدنية.

وقصر اختصاص المحكمة الجنائية على الدعوى المدنية المتمثل موضوعها فى التعويض مستفاد من المادة ٢٢ من قانون الاجراءات التى جرى نصها على أنه "يجوز رفع الدعوى المدنية معها بلقت قيمتها بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية". ومفاد هذا النص -الذى جاء تحت عنوان اختصاص المحاكم الجنائية - أن المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعاوى

المدنية التي يطالب فيها المدعى المدني باصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة بغير طريق التعويض. وأنها مختصة بنظر الدعوى المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الجريمة مهما بلغت قيمتها.

والتعويض هو الحصول على مبلغ من المال مقابل الضرر الناجم عن الجريمة، أى الحسارة الفعلية والحرمان من ربح بسبب وقوعها.

تقدير التعويض

يتوقف مقدار التعويض على جسامته الضرر - ماديا أو أدبيا - الذى لحق المضرور من الجريمة والمطلوب إصلاحه، وتقديره أمر موضوعى لا رقابة فيه لمحكمة النقض، متى كانت محكمة الموضوع قد بينت الجريمة التى بنت عليها قضاها فيه، والى هى بذاتها فعل ضار يستوجب على فاعله التعويض^(١).

ولا يلزم أن يبين حكم الموضوع عناصر التقدير أو أسسه^(٢).

وله أن يخفض من مقدار التعويض المطلوب سواء أكان نهائيا أو مؤقتا دون أن يورد ما يبرر هذا التخفيض^(٣). كما أن لمحكمة الاستئناف تخفيض مبلغ التعويض المحكوم به ابتداء دون أن تورد علة هذا التخفيض^(٤). لأن تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو النقص هو أمر يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية مما لا تجوز المناقشة فيه أمام محكمة النقض^(٥).

وليس لمحكمة النقض أن تتدخل فى شأن التعويض إلا فى حالتين : الأولى: أن تكون محكمة الموضوع أخطأت فى تطبيق القانون بأن أقحمت ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون ، وأدخلته فى الحساب عند تقديره . مثل

(١) نقض ١٩٤٧/١١/١. القواعد القانونية ج٧ رقم ٤١. ص ٣٩٥. ١٩٤٧/٢/٢٦. ١٢٢ ص ١٣.

(٢) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض ص ٣ رقم ٤ ص ٩٧. ١٩٢٧/٥/١٥. ٣ رقم ١٦٤ ص ٧٣٤.

(٣) نقض ١٩٥٤/٤/٢ أحكام النقض ص ٥ رقم ٨٣ ص ٥٤٧.

(٤) نقض ١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقص ص ٥ رقم ٢٠٥ ص ٦٠٤.

(٥) نقض ١٩٥٤/٦/٢٨ أحكام النقض ص ٥ رقم ٢٦٦. ١٩٥٩/٦/٢٩. ١٠ رقم ١٥٥ ص ٧١.

جسامه الخطأ أو يسار المستول عنه. فعندئذ يكون لمحكمة النقض أن تعمل على تصحيحه. فتستبعد من التعويض المقضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على ذلك الأساس الخاطئ^(١). ومن ذلك أيضا أن يطالب المدعى المدني بتعويض مؤقت فيقضى له بتعويض كامل رغم علم استقرار عنصر الضرر بما لا يتسمير معه تحديد مقدار التعويض^(٢).

والثانية: أن يكون التعويض غير محتاج إلى عناصر يجب أن تحصها محكمة الموضوع، فعندئذ يكون لمحكمة النقض حق التقدير إذا رفضت محكمة الموضوع لغير ما سبب صحيح في القانون. وقد حكم بذلك بالنسبة للمطالبة بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت من إساءة استعمال علامة تجارية^(٣).

ويجوز أن يطلب المدعى المدني الحكم له بمبلغ صغير بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه ليثبت حقه في التعويض على أن يقتضى باقى حقه بدعوى مدنية مستقلة.

ويجوز له أيضا أن يطلب التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية ثم يعدله قبل قفل باب المرافعة إلى تعويض نهائي لأن العبرة بالطلبات الحتمية.

وليس في القانون ما يمنع من الحكم بتحويل المبلغ المقضى به كتعويض مدني إلى جهة بر أو إلى جمعية خيرية كطلب المحكوم له^(٤).

وإذا تعدد المتهمون فإن التضامن في التعويض بينهم واجب متى ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث، ولا يشترط أن يوجد بينهم اتفاق صريح^(٥).

وما دام التعويض هو الحصول على مبلغ من المال مقابل الضرر، وهو التعويض بمعناه الخاص، فيصح أن يكون التعويض مقسما كما يصح أن يكون إيرادا مرتبا،

(١) نقض ١٢/٢. القواعد القانونية ج ٧١ رقم ٧٢٧ ص ٦٨. ١٩٦٦/١/٤. س ١٧ ص ٢٥.

(٢) نقض ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ ص ١٩٣.

(٣) نقض ١٩٤٩/١٢/٢١ س ١ ص ١٤٤.

(٤) نقض ١٩٤٦/١/٢١ القواعد القانونية ج ٧١ رقم ٢٠٥ ص ١٨٨.

(٥) نقض ١٩٥٦/١. أحكام النقض س ٧ رقم ٣٠٠. ١٩٦٧/٥/٢٩ س ١٨ رقم ١٤٣ ص ٧٢١.

ويجوز في هاتين الحالتين الزام المدين بأن يقدم تأميناً (المادة ١٧١/١ من القانون المدني) .

وغنى عن البيان أن التعويض لا يحكم به إلا إذا طالب به المدعى بالحقوق المدنية .

تقديم دعوى التعويض

نصت المادة ١٧٢ من القانون المدني على أنه :

١ - تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى في كل حال ، بإنتضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع .

٢ - على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد إنتضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

والبين من هذا النص أن دعوى التعويض عن العمل غير المشروع لا تسقط إلا بإنتضاء ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بالحادث ويقف على شخص من أحدثه ، فإذا لم يعلم بالضرر الحادث أو لم يقف على شخص من أحدثه ، فلا يبدأ سريان هذا التقادم القصير . ولكن دعوى المضرور تسقط على أي الفروض بإنتضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع . بمعنى أنه إذا كان المضرور يجهل الضرر الحادث أو شخص محدثه فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بالتقادم الطويل ، وهو خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ وقوع العمل غير المشروع .

وتبدأ مدة التقادم القصير - الثلاث سنوات - من تاريخ العلم الحقيقي - لا الافتراضي - بوقوع الضرر والشخص المسئول عنه ، فلا يغنى ثبوت وقوع الضرر عن ثبوت العلم به^(١) . وإستخلاص علم المضرور بحدوث الضرر ونسبته للمسئول عنه من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى كان تحصيلها سائفاً^(٢) .

(١) تقض مئتي جلسة ١٩٧٦/١٢/١٤ ص ٢٧ ص ١٧٤١ . جلسة ١٩٧٦/٦/١ ص ٢٧ ص ١٧٤١ ، طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٢ .
(٢) طعن مئتي رقم ١٢٦٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٣ .

أما إذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة كالحالة التي نحن بصدددها وهي جريمة القتل الخطأ أو الإيذاء الخطأ - فإن الدعوى المدنية لا تنقضى بحال من الأحوال قبل إنتضاء الدعوى الجنائية . وإنما يقف سريان مدة تقادمها طوال مدة قيام هذه الدعوى وهي إنتقضائها بأحد أسباب الإنتضاء التي ينص عليها القانون ، فتعاود سيرها . ومن ثم تظل مدة تقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة موقوفة طوال المدة التي يقف فيها سريان مدة تقادم الدعوى الجنائية ، أو ينقطع فيها سريان هذه المدة بالإجراءات التي تقطعها سواء كانت من إجراءات الإستدلال أو التحقيق أو المحاكمة ، حتى إذا إنتقطت الدعوى الجنائية سواء لصدر حكم بات فيها أو بإنتهاء المحاكمة لسبب آخر ، أو لصدر قرار نهائي بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو لمضي المدة أو لغير ذلك من أسباب الإنتضاء ، استأنفت مدة تقادم الدعوى المدنية سيرها من تاريخ ذلك الإنتضاء^(١) .

ويتعين فهم عبارة الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ سالفه الذكر أنها لا تعنى إنتضاء الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة بمجرد إنتضاء الدعوى الجنائية سواء بمضي المدة أو بصدر حكم نهائي فيها أو بغير ذلك من الأسباب ، وإنما هي تعنى أن مدة تقادم الدعوى المدنية تقف حتى تنقضى الدعوى الجنائية بأحد أسباب إنتقضائها ثم تعاود الدعوى المدنية السير من جديد لإستكمال مدة تقادمها .

والتمسك بالتقادم من أمور الواقع فلا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ويخضع لسلطة محكمة الموضوع - كما سبق القول - متى كان إستخلاصها سائغا . ولذلك قضى بأنه "ولئن كان إستخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه إنما هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم إستخلاصه لير من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي إنتهى إليها"^(٢) . وبأنه "إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المسئولية التقصيرية بالتقادم الثلاثي فإن إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض يعتبر سببا جديداً مما لا يجوز التحلّي به لأول مرة أمام هذه المحكمة"^(٣) .

(١) الدكتور السنهوري الوسيط ج ٣ بند ٦٢٥ .

(٢) نقض مدني جلسة ١٩٧١/٦/١ ص ٢٧ من ١٢٤٧ .

(٣) نقض مدني جلسة ١٩٦٧/٦/٣ ص ١٨ من ٧٠٤ .

مصاريف الدعوى المدنية

إن المدعى المدني بادعائه يتكبد مصاريفاً تستحق للخرافة العامة، ولذلك فهى تدخل ضمن عناصر التعويض التى يحكم بها على المتهم. فالمدعى المدني فضلاً عن دفع الرسوم القضائية عليه أن يودع مقدماً الأمانة التى تقدرها النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو المحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم، هذا بالإضافة إلى ما تكبده من مصاريف أخرى فى مباشرة الدعوى المدنية وأتعاب المحاماة وغير ذلك ويكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى، ويتبع فى تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد فى قانون الرسوم القضائية (م ٣١٩ إجراءات).

ولذلك إذا حكم بادانة المتهم فى جريمة، فإنه يجب الحكم عليه للمدعى المدني بالمصاريف التى تحملها (م ٣٢٠ إجراءات) ومع ذلك فقد أجاز القانون للمحكمة أن تخفض مقدار هذه المصاريف إذا رأت أن بعضها غير لازم.

ويحكم بالمصاريف حتى ولو لم يطلبها المدعى بالحقوق المدنية^(١).

أما إذا لم يحكم للمدعى المدني بالتعويضات، سواء أكان الحكم بالنسبة للمتهم فى الدعوى الجنائية صادراً بالبراءة أو بالادانة، فإن المدعى المدني يلزم بالمصاريف التى استلزمها دخوله فى الدعوى، ومثال ذلك الحكم بالبراءة لسقوط الدعوى الجنائية .

وإذا كان الحكم قد صدر للمدعى المدني ببعض التعويضات التى طلبها، فيجوز للمحكمة تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين فى الحكم (م ٢/٣٢٠ إجراءات)

ويعامل المستول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى (م ٣٢١ إجراءات).

وجدير بالذكر أنه فى حالة تعدد المتهمين فى الجريمة الواحدة، فالمصاريف التى يحكم بها عليهم تحصل منهم بالتساوى، ما لم يقضى الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك أو إلزامهم بها متضامتين (م ٣١٧ إجراءات).

(١) نقضه ١٢/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ رقم ١٦٧ ص ٨٦١.

مصاريف الدعوى الجنائية

يجب التفرقة - بخصوص مصاريف الدعوى الجنائية - بين حكم الادانة وحكم البراءة. فإذا كان الحكم على المتهم بالبراءة فلا يجوز إلزامه بالمصاريف الخاصة بالدعوى الجنائية أما إذا كان بالادانة فقد أعطى المشرع للمحكمة سلطة الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها أو إعفائه منها (م ٣١٣ اجراءات). كما أجاز الحكم إلزامه بمصاريف الاستئناف كلها أو بعضها إذا حكم بتأييد الحكم الابتدائي (م ٣١٤ اجراءات). ونفس الوضع بالنسبة لمصاريف الطعن بالنقض، فيجوز لمحكمة النقض أن تحكم بمصاريف الطعن كلها أو بعضها على المتهم المحكوم عليه إذا لم يقبل طلبه أو إذا رفض (م ٣١٦ اجراءات).

وفى حالة عدم الحكم بكل المصاريف وجب أن يحدد فى الحكم مقدار ما يحكم به عليه منها (م ٣١٨ اجراءات). وإذا أغفل الحكم النص على المصاريف فمعنى ذلك أنه أعفى المحكوم عليه منها.

وإذا تعدد المتهمين وحكم بادانة بعضهم وبراءة الآخرين جاز إلزام المحكوم عليهم بالادانة بكافة مصاريف الدعوى الجنائية.

ويعامل المستول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى الجنائية، ولذلك إذا حكم على المتهم بمصاريف الدعوى الجنائية كلها أو بعضها، وجب إلزام المستول عن الحقوق المدنية بما حكم به، وفى هذه الحالة تحصل المصاريف المحكوم بها من كل منهما بالتضامن (م ٣٢١ اجراءات).

طلب المعافاة من رسوم الدعاوى التى تنشأ عن القتل والاصابة الخطأ.
ان الظروف المادية فى قضايا القتل والاصابة الخطأ غالبا ما تكون حائلا بين المضرور أو ورثته وبين الحصول على حقوقه. وإذا كان الخصم فقيرا لا يمكنه دفع نفقات الخصومة فإن دنا لا يحرمه من الحصول على حقه أمام القضاء. وله أن يحصل على المعونة القضائية التى يوجبها يعنى من نفقات الأعمال التى يلتزم أصلا بدفع نفقاتها مقدما، كما أن له أن يحصل على مساعدة مجانية من محام يعينه مجلس النقابة الفرعية لمساعدته.

وقد نظم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية هذا الأمر، فأعفى بوجبها الفقير من هذه الرسوم بشرط أن يثبت عجزه عن دفعها كلها أو بعضها وبشرط أن تكون دعواه محتملة الكسب (م ٧٣). ويقدم طلب الإعفاء من

الرسوم حسب الأحوال إلى لجنة مؤلفة من اثنين من المستشارين يحاكم التقض أو الاستئناف، أو قاضى بالمحكمة الكلية، أو قاضى بالمحكمة الجزئية ومن عضو النيابة، ويجب على قلم كتاب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء، أن يعلن الخصم الآخر باليوم المعين للنظر فى الطلب (م ٢٤). وتصدر اللجنة قرارها بعد سماع من يمثل قلم كتاب المحكمة وبعد سماع من يكون قد حضر من الخصوم (م ٢٥). والاعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى، أو من يحل محله، بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالاعفاء إلا إذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء بالنسبة للورثة (م ٢٦).

وإذا زالت حالة عجز المعفى من الرسوم فى أثناء نظر الدعوى جاز لخصمه أو قلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة المتقدمة بإبطال الاعفاء (م ٢٧). وإذا حكم على الخصم المعفى من الرسوم وجب مطالبته بها أولاً، فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة عجزه (م ٢٨).

وجدير بالذكر أن الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من الرسوم، ولو أنه انتهى الأمر إلى قبوله، لا يعد من الاجراءات القضائية التى تقطع التقادم، إذ ليس فيه معنى المطالبة القضائية أمام المحكمة المرفوع أمامها الدعوى. وإنما مجرد التماس بالاعفاء من الرسوم فحسب^(١).

الفصل فى الدعويين الجنائية والمدنية بحكم واحد، أو إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية .

قد ترفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى تبعاً للدعوى الجنائية، وذلك إما بأن يتدخل المضرور عن الجريمة مدعياً بالحق المدنى فى الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية، أو أن يقوم بتحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية. كذلك قد يطالب المتهم بالحقوق المدنية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه عملاً بالمادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية. وفى هذه الحالات جميعها يجب أن يصدر حكم واحد فى الدعويين. وهو ما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية إذ جاء بها أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ،

(١) نقض مدنى ١٩٧٦/٧/١٢ ص ٢٧ من ١٣٣٩ .

وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص
ينبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى
المحكمة المدنية بلا مصاريف^(١).

ومفاد هذا النص أنه يجب على المحكمة الجنائية أن تفصل فى الدعوى
الجنائية والمدنية بحكم واحد، فإذا رأت أن الفصل فى الدعوى المدنية يستلزم اجراء
تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية، قلها أن تحكم فى
الدعوى الجنائية وتحيل الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية للفصل فيها.

وإذا فصلت المحكمة الجنائية فى الدعوى الجنائية وحدها يمتنع عليها بعدئذ
الحكم فى الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها فى الفصل فيها ، ما لم
تكن الدعوى الجنائية قد سقطت بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها
كالتقادم^(٢).

وفى حالة الفصل فى الدعوى الجنائية والمدنية بحكم واحد لا محل لاعمال
قاعدة حجية الجنائي على المدني، وإنما على القاضى الجنائي أن يراعى التنسيق بين
أجزاء الحكم ، أما عندما يحال الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية فيلتزم القاضى
المدنى بالحكم الجنائي إذ أن هذا الحكم يكون سابقا على الفصل فى الدعوى
المدنية^(٣).

المبحث الثالث

خصوم الدعوى المدنية

الدعوى المدنية التى ترفع بالتبعية أمام المحاكم الجنائية هى خصومة عادية
تحكمها فى الأصل قواعدها قانون المرافعات ، وهى ككل دعوى لها خصمان ،
مدعى ، ومدعى عليه، ويجوز رفعها كذلك على المسئول عن الحقوق المدنية
والمؤمن لديه .

(١) تقضى جنائي ١٩٥٦/٤/٢٤ مجموعة أحكام التقضى س٧ رقم ١٨٠ ص ٦٤٦ .

(٢) راجع فى هذا حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدنى. الدكتور أدوار غالى النهى طبعة

١٩٨١ ص ٩٢.

أولاً: المدعى فى الدعوى المدنية

يستلزم القانون لى تثبت صفة المدعى فى الدعوى المدنية توافر شرطين:
الأول أن تكون الدعوى قد رفعت من شخص أصابه ضرر من الجريمة. والثانى أن
يكون لدى الشخص أهلية التقاضى .

ويرتبط على تخلف أى من الشرطين المذكورين عدم قبول الدعوى المدنية،
ذلك أن صفة الخصوم والشروط الواجب توافرها فيهم إنما تتعلق بشروط قبول
الدعوى وليس بولاية المحكمة بها ، ولذلك فالحكم الذى تصدره المحكمة فى حالة
تخلف أحد هذين الشرطين هو حكم بعدم قبول الدعوى المدنية وليس برفضها أو
عدم اختصاصها .

الشرط الأول: أن ينال طالب التعويض ضرراً .

لا تثبت صفة المدعى إلا لشخص لحقه ضرراً من الجريمة، وليس بشرط أن
يكون الضرر من الجريمة هو المبنى عليه فيها، فقد يقع الضرر على آخرين غير
المبنى عليه وقد عبر المشرع عن ذلك فى المادة ٢٥١ اجراءات بقوله "لن لحقه ضرر
من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنتظر أمامها
الدعوى الجنائية". ويستوى أن يكون الضرر مادياً أو أدبياً^(١). غير أنه يلزم
أن يكون الضرر قد أصابه شخصياً. فلا يجوز الادعاء المدنى من الوالد بالنسبة
لجريمة وقعت على ابنته اللهم إلا إذا كان قد أصابه فعلاً ضرر كما فى حالة فقدان
الابن بسبب الجريمة .

وإذا حدث ودفع للضرر تعويضاً بمناسبة وقوع الجريمة من الجهة التى يعمل
بها أو من شركة التأمين، فلا ينفى ذلك حقه فى الادعاء المدنى، والمطالبة
بالتعويض عن الاضرار الناشئة عن الجريمة من المتهم. إذ يصح الجمع بين التعويض
المدنى عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للمؤمن له عملاً بأحكام القانون رقم
٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين
وغيرهم، لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر. ولكن لا يجوز الجمع بين التعويض
الكامل عن الحادث وبين أى معاش استثنائى قد يرتبه القانون على سبيل
التعويض^(٢).

(١) نقض ١٩٦٧/٣/١٤ من ١٨ ص ٧٨ .

(٢) نقض ١٩٦١/١/٣٠ . مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ٢٢ ص ١٣١ .

وقد حكم بأنه لا يقبل الادعاء المدني من نقابة الأطباء بالنسبة للدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم بتهمة اساءة مباشرة مهنة الطب طالما أنه لم ينتج عن هذه الجريمة ضرر خاص بالنقابة ذاتها وكل ما تعنيه هو ضرورة حماية المصالح المعنوية والأدبية لطائفة الأطباء .

كذلك لا يجوز الادعاء المدني من قبل شركة التأمين التي دفعت مبلغ التأمين للمعني عليه بمناسبة وقوع الجريمة، باعتبار أن الضرر الذي أصاب الشركة ليس ناشئا عن الجريمة، وإنما بناء على عقد التأمين^(١).

ولا يلزم أن يكون المضرور من الجريمة شخصا آدميا، بل يجوز أن يكون شخصا معنويا وعندئذ ترفع الدعوى عن مثله^(٢). حتى الدولة - أو إحدى هيئاتها - يمكن أن تدعى مدنيا عن جرائم القتل والاصابة الخطأ التي تقع على موظفيها بشرط أن يكون هناك ضرا خاص مباشرا قد أصابها من الجريمة. مع مراعاة عدم الخلط بين حق الدولة في الادعاء المدني، والمصلحة الاجتماعية التي تضار من الجريمة، فالضرر الاجتماعي الذي تحدثه الجريمة تتكفل به النيابة العامة - التي تمثل المجتمع - بصدد الدعوى الجنائية .

الشرط الثاني: أهلية التقاضي

لا تثبت صفة المدعى للمضرور إلا إذا توافرت في حقه أهلية التقاضي، وهي لا تثبت إلا للشخص البالغ الرشيد. أما معدوم الأهلية أو ناقصها فلا تثبت له أهلية التقاضي، وإنما تثبت لوليّه أو وصية أو القيم عليه. ولذلك يجب أن نفرق بين الحق الشخصي في التعويض وبين الحق في الدعوى، فالحق الشخصي في التعويض وإن ثبت لعدم الأهلية أو ناقصها، إلا أنه لا يثبت له الحق في الدعوى وإنما يثبت ذلك الحق للولي أو الوصي أو القيم .

وهذا الشرط مستفاد من نص المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات إذ جاء بها أنه "إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثله قانونا، جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية، بناء على طلب النيابة العامة، أن تعين له وكيلًا يدعى بالحقوق المدنية بالنيابة عنه، ولا يترتب على ذلك في أية حال الزامه بالمصاريف القضائية".

(١) نقض ١٩٦١/٢/٢١ مجموعة أحكام النقض من ١٢ رقم ٤٧ ص ١٥٨ .
(٢) نقض ١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٢٧ ص ٢٨٧ .

وإذا كان المدعى فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثله قانوناً، ولم تحكم المحكمة بتعيين وكيل له على النحو الوارد في المادة ٢٥٢ سالفة الذكر فلا تقبل الدعوى المدنية لاتقفاً صفة القاصر أو عديم الأهلية بانقفاً أهلية التقاضى.

وجدير بالذكر أن المادة ٢٨٨ من قانون الاجراءات نصت على أن "يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف اليمين". إلا أنه لا يسمع كشاهد أمام المحكمة إلا إذا طلب هو ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصوم .

ومتى توافر في الشخص الشرطان السابق بيانهما اكتسب صفة المدعى وقبلت دعواه المدنية إذا رفعت للتعويض عن الأضرار الناشئة عن الجريمة.

هل يجوز تغير المضرور الادعاء المدني في حالة انتقال الحق إليه ؟
الحق الشخصى في التعويض عن الضرر الذى نشأ عن الجريمة يدخل ضمن العناصر المكونة للزمة المالية للمضرور. فإذا انتقل هذا الحق بسبب الوفاة، أو قام المضرور بتحويله إلى آخر، فهل يجوز للورثة أو المحال إليه أن يدعى مدنياً أمام المحكمة الجنائية؟ وهل يجوز أيضاً لدائى المضرور ذلك؟ هذا ما ستعرض له على التفصيل التالى:

١ - حق الورثة في الادعاء المدني

للتحدث عن حق الورثة في الادعاء المدني - في خصوص بحثنا - فإنه يتعين التفرقة بين فرضين، وقوع الجريمة قبل وفاة المضرور، وأن تكون الجريمة هي سبب الوفاة الحالة.

وقوع الجريمة قبل وفاة المضرور

إذا وقعت الجريمة قبل وفاة المضرور فهنا نفرق بين فرضين :

الأول : حيث يكون المضرور قد رفع الدعوى المدنية فعلاً قبل وفاته، ولا صعوبة في الأمر في هذه الحالة، إذ أن للورثة أن يحلوا محل مورثهم في الدعوى المدنية ويستمروا فيها باعتبار أن الحق في التعويض قد انتقل إليهم مع ذمة مورثهم .

والثاني : إذا كان المورث لم يرفع الدعوى المدنية قبل وفاته، أى لحقته الوفاة قبل الادعاء المدني، فقد اختلف الرأي:

فلذهب البعض^(١) إلى وجوب التفرقة بين الضرر المادى وبين الضرر الأدبى، فالأول هو فقط الذى يحق للورثة الادعاء عنه مدنيا أمام المحكمة الجنائية، أما الثانى وهو الضرر الأدبى فلا ينتقل إلى الورثة بأى حال من الأحوال، باعتبار أنه ضرر أصاب شخص مورثهم فى شعوره أو فى وجدانه ولذلك فقد زال بوفاته.

وذهب رأى آخر^(٢) إلى وجوب التسوية بين النوعين من الضرر والقول بانتقال الحق إلى الورثة فى كلاهما دون تمييز ولذلك يجوز للورثة طبقا لهذا رأى الادعاء مدنيا أمام المحاكم الجنائية .

وقد تعرضت المحكمة العليا للموضوع^(٣) وفرت بين نوعين من الجرائم : جرائم القتل بسائر أنواعها من عمد وخطأ وضرب أفضى إلى موت، وبين باقى أنواع الجرائم. وقضت بأنه ليس للورثة فى الجرائم الأولى أن يرفعوا الدعوى باعتبارهم ورثة تلقوا الحق من مورثهم . وأما بالنسبة للنوع الثانى من الجرائم وهى التى لا تسبب الوفاة حالا - ويدخل فيها أيضا الفرض الذى نحن بصدده وهو وفاة المجنى عليه أو المضرور بعد الجريمة - فقد قضت بأنه إذا توفى المضرور من الجريمة فإن حقه فى التعويض يعتبر جزءا من أمواله وينتقل ضمن تركته إلى ورثته، ويكون لهم حق رفع الدعوى المدنية التى كانت لمورثهم أو الحلول محلها فيها إذا كان قد رفعها قبل وفاته، كل ذلك دون تمييز بين الضرر المادى والضرر الأدبى .

وفى نفس الاتجاه قضت محكمة النقض، دون تفرقة بين جرائم المال والنفس صراحة، بأنه إذا كانت الجريمة من الجرائم التى لا تتوقف فيها المحاكمة على شكوى من المجنى عليه فلا يبعد وفاته أن يدعى بحقوق مدنية على أساس الضرر الذى لحق ابنه من جرائمها، لأن من حقه بصفته وارثا أن يطالب بتعويض الضرر المادى والأدبى الذى سببته الجريمة لمورثه على اعتبار أن هذا الضرر يؤدى فى النهاية إلى مال يورث عن المضرور ، و- دام المجنى عليه قبل وفاته لم يتنازل صراحة عن حقه فى التعويض فلا محل لاقتراض هذا التنازل واستتاجه من أن وفاته حصلت قبل أن يرفع دعوى التعويض^(٤).

(١) المرعى. المرجع السابق ص ١٨٥

(٢) رؤوف عبيد. المرجع السابق ص ١٧٨

(٣) قضاء المحكمة العليا جلسة ١٦/٣/١٩٥٥ ج ١ ص ٦٩ رقم ١٠

(٤) نقض ١٣/٣/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣١٥ ص ٤٢٧.

ويذهب البعض إلى تأييد الرأي الذي انتهت إليه كل من المحكمة العليا ومحكمة النقض، على أساس أن الضرر أيا كان نوعه، ماديا أو أدبيا، فإن الحق في التعويض عنه هو حق مالى يدخل فى عناصر الذمة المالية، ولذلك يجوز للورثة الادعاء المدنى بمقتضاه حتى بعد وفاة مورثهم دون أن يطالب به .

غير أنه يلاحظ أن المشرع فى المادة ١/٢٢٢ من القانون المدنى قد أورد قيلا على انتقال الحق فى التعويض عن الضرر الأدبى إلى الغير، فقد نص على أنه لا يجوز أن ينتقل الحق فى التعويض عن الضرر الأدبى إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء . وفى حدود هذا القيد يجوز للورثة الادعاء المدنى للمطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبى الذى لحق لمورثهم، وهذا أيضا هو ما قضت به محكمة النقض من أن "الأصل فى التعويض عن الضرر المادى أنه إذا ما ثبت الحق فيه للمضروب فإنه ينتقل إلى خلفه فيستطيع وارث المضروب أن يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حيا، أما التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب المجنى عليه فإنه حق شخصى مقصور على المضروب نفسه فلا ينتقل إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء، وإلا فإنه لا ينتقل إلى ورثته بل يزول بموته"^(١).

أن تكون الجريمة هى سبب الوفاة الحادثة

وهذا الفرض لا يشير صعوبة نظرا لأن الوفاة الحادثة بسبب الجريمة من شأنها أن تحول دون ثبوت الحق فى الدعوى المدنية، ذلك لأن هذا الحق لم يدخل فى ذمة المورث قبل وفاته وبالتالي لا ينتقل إلى الورثة، وإن كان هذا لا يمنع الورثة من الادعاء المدنى إذا كان قد أصابهم ضرر مباشر عن الجريمة .

وفى هذا تحول محكمة النقض "ليس للورثة فى جرائم القتل بسائر أنواعها أن يرفعوا الدعوى باعتبارهم ورثة تلقوا الحق من مورثهم، لأن القتل لم يكتسب حق رفع الدعوى المدنية عن واقعة القتل ولا يكتسبها قبلها لأنها لم تكن وقعت ولا بعدها لأن الميت لا يكتسب حقوقا، وإنما يكون للورثة أسوة بباقى الأقارب أن يرفعوا بصفتهم الشخصية دعوى على الجانى يطلب تعويض عن الضرر المادى والأدبى الذى نالهم شخصا من الجريمة، ولا يجوز عليهم هذا التعويض طبقا

(١) نقض ١٩٦٨/٤/٩ س ٨٠ ص ٢٠، نقض ١٩٥٨/١/٢ مجموعة أحكام

النقض س ٩ رقم ١١ ص ٥١.

لأحكام الميراث - لأنه ليس من التركة - ولكن بقدر الضرر الذى لحق كلا منهما^(١).

كما قضت أيضا بأن "التعويض عن جرائم القتل بسائر أنواعها - من عمد وخطأ وضرب أفضى إلى الموت - لا يستحق إلا بعد الوفاة لأنه تعويض عن الموت، لما كان ذلك وكان الميت لا يمتلك بعد موته لاتعدام شخصيته القانونية، وبالتالي لا يضاف التعويض المحكوم به إلى تركته، فإن مجرد صفة الورثة لا تؤهل صاحبها للمطالبة به ولا للمشاركة فيه، لأنه ليس جزءا من التركة التى خلفها، وتحددت مفرداتها نهائيا قبل أن يموت، وإنما يجب أن يكون أساس التعويض هو الضرر الذى أصاب الطالب شخصيا من موت المجنى عليه فأفقدته بموته حنانا أو عطفانا كان فى حاجة إليه أو حرمة من كان يعيله وينفق عليه"^(٢).

وعلى ذلك ذهب رأى^(٣) إلى أن الوفاة تنشئ للمتوفى حقا فى التعويض الذى يثبت له بالضرر الذى يصيبه من جراء الموت غير الطبيعى، وهذا الضرر يلحق به لا قبل الموت ولا بعده ولكن فى أثباته، فالموت - وفقا لهذا رأى - مهما اقتربت ساعته أو تناخلت فى لحظة الأصابة - فهو يأتى بعدها، والفترة التى تفصل بينهما وإن قصرت تكفى نشوء الحق فى التعويض وهو حق ينتقل إلى الورثة بالوفاة^(٤).

والواقع أن هذا رأى يتطرق على خلط يجب تجنبه، فالحق فى التعويض إما أن يكون ناشئا عن الوفاة، وهو فى هذه الحالة يولد ميتا باعتباره أنه ولد بعد الوفاة وما كان ليوجد قبلها، وطالما نشأ بعد الوفاة فهو يولد معدوما لأن الميت لا يكسب

(١) قضاء المحكمة العليا جلسة ١٦/٣/١٩٥٥ ج ١ رقم ٦ ص ٦٩

(٢) قضاء المحكمة العليا جلسة ١٩/١/١٩٥٧ ج ٢ ص ٤١

(٣) الدكتور حسن المرصاوى. الدعوى المدنية ص ٢٥١

(٤) وهذا أيضا ما قضت به محكمة النقض فى حكم حديث بجلسته ١٤/٣/١٩٦٧ ص ١٨ ص ٤١٥ وفيه تقول ٣، شرط توافر الضرر المادى هو الإخلال بحق أو مصلحة للضرر، وفى اعتناء الجاني على المجنى عليه والقضاء على حياته إخلال بجسمه يحق فى سلامة جسمه وصون حياته، وإذا كان الاعتداء يستحق مفاضة الموت بلحظة فإن المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أهلا لكسب الحقوق ومن بينها الحق فى التعويض عن الضرر الذى لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر وتتفاقم، ومتى ثبت له الحق قبل الموت فإنه ينتقل من بعده إلى ورثته فيحق لهم مطالبة المستول بهر الضرر الذى لحق مورثهم من جراء الجروح التى أحدثها به ومن جراء الموت الذى أدت إليه تلك الجروح باعتباره مضاعفاتها.

حقوقاً. وإما أن يكون ناشئاً عن الألام التي تسببت في الوفاة وفي هذه الحالة يكون الحق قد نشأ قبل الوفاة ويطبق بشأنه من حيث انتقاله إلى الورثة ما قيل بصدد الفرض الأول علماً بأنه لن يكون حق في التعويض عن الوفاة وإغنا عن الإصابة بالألام السابقة عليها^(١).

هذا فضلاً عن أنه من غير المتصور عقلاً ومنطقاً أن نتحدث عن حق في التعويض عن الوفاة ونثبت هذا الحق للمتوفى الذي مات قبل نشوء الحق.

٢ - حق المحول إليه الحق في الادعاء المدني

يجوز القانون المدني للدائن تحويل حقه قبل المدين إلى شخص آخر، اللهم إلا إذا حال دون ذلك حائل من نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام، وتتم الحوالة دون ما حاجة إلى رضا المدين .

والحق في التعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة هو كسائر الحقوق التي يمكن لصاحبه أن يحوله إلى غيره. ولكن هو يجوز للمضروب أن يحول حقه في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية إلى شخص آخر ٢ .

من المستقر عليه فقها وقضاء أن الحق في الادعاء المدني هو حق شخصي للمضروب من الجريمة ضرراً مباشراً، ولا يجوز له أن يحوله إلى الغير ليدعى مدنياً أمام القضاء الجنائي، وإن كان يمكن للمحول إليه أن يرفع الدعوى أمام المحكمة المدنية. أما ادعائه أمام المحكمة الجنائية فهو غير مقبول، إذ ليست له صفة المدعى المتطلبية في قانون الإجراءات الجنائية في الدعوى المدنية التي تنظرها المحكمة الجنائية والسابق شرحها في شروط المدعى في الدعوى المدنية. وقد سبق الإشارة إلى أن القضاء قد حكم في أكثر من مناسبة بأنه ليس لشركة التأمين التي تدفع مبلغ التأمين للمجنى عليه أن تدعى مدنياً أمام المحكمة الجنائية على المتهم لاقتضاء ما دفعته للمجنى عليه من تعويض إذ أنها لم يصيبها ضرراً مباشراً من الجريمة .

٣ - حق دائن المضروب في الادعاء المدني

لقد يثور التساؤل عما إذا كان من الممكن تطبيق ما نص عليه القانون المدني من حق للدائن - حتى ولو لم يكن دينه مستحق الاداء - أن يستعمل باسم مدينه

(١) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق ص ٦٦٩ .

جميع الحقوق المتعلقة به إلا ما كان منها متصلا بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز، وذلك بالنسبة لحق المدين في الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية ؟

لقد وضع المشرع في قانون الإجراءات الجنائية قيودا على حق الادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية يقصره فقط على المضرور ضررا مباشرا من الجريمة، وعلى ذلك فإذا لم تتوافر هذه الصفة فلا يقبل الادعاء المدني، وإنما على الدائن أن يلجأ إلى القضاء المدني وتكون دعواه مقبولة بناء على ما خوله له القانون المدني. ولا يقدم في ذلك ما أباحه القانون المدني للدائنين من استعمال حقوق مدينهم غير المتصلة بشخصه، فنص قانون الإجراءات الجنائية بصدد الدعوى المدنية يعتبر نصا خاصا، يقيد بذلك النص العام. ولو كان الأمر خلاف ذلك لاكتفى المشرع في قانون الإجراءات الجنائية بالاحالة الى قواعد القانون المدني. أما وقد خص المدعى في الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية بصفة خاصة وهي المضرور ضررا مباشرا فلا مناص من وجوب الخضوع لهذا النص الخاص.

ثانيا: المدعى عليه في الدعوى المدنية

يشترط في المدعى عليه في الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية الشروط الآتية :

١ - أن يكون متهما بارتكاب الجريمة المنظورة دهرها الجنائية أمام المحكمة، وهذا واضح من صريح نص المادة ١/٢٥٣ من قانون الإجراءات والتي جاء بها "ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة".

وإذا تعدد المتهمون المستولن عن الضرر كانوا متضامنين في التزامهم بالتعويض، ولا يؤثر في هذا عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي لأن المسئولية المدنية تبنى على مجرد توارد الخواطر على الاعتداء^(١).

ويلاحظ أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم، إلا أنه يشترط لذلك رفع الدعوى المدنية ابتداء على المتهم. وكذلك الحال أيضا في حالة رفعها على الورثة إذا انتقضت الدعوى الجنائية بالوفاة وكانت الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم أمام المحاكم الجنائية على المسئول عن

(١) تلغز ١٩٩١/١٢/١١ ص ١٢، ٢٠٢، انظر تلغز ١٩٦٧/٥/٢٩ ص ١٨، ٧٧١.

الحقوق المدنية دون رفعها على المتهم، أو رفع الدعوى المدنية على الورثة دون أن تكون قد رفعت ابتداءً على المورث واتصلت بها المحكمة الجنائية وقبل وفاته، وإلا فلا اختصاص لهذه المحكمة بتلك الدعوى المدنية ويتعين الالتجاء إلى الطريق المدني .

٢ - أن تتوافر لدى المتهم أهلية التقاضى، ولذلك إذا كان المتهم فاقد الأهلية لسبب من الأسباب فلا يجوز رفع الدعوى المدنية عليه، وإنما ترفع على من يمثله. وقد نصت المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات على ذلك، حين قضت بأن ترفع الدعوى المدنية بتعريض الضرر على المتهم بالجرمة إذا كان بالغا، وعليه من يمثله إذا كان فاقد الأهلية، فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله بناءً على طلب النيابة. ويلاحظ أن المحكمة هنا تكون ملزمة بتعيين ممثل للمتهم، على حين أنه في حالة ما إذا كان المدعى ليس له من يمثله قانونا فإن الأمر جوازى للمحكمة كما سبق الإشارة عند التعرض لشروط المدعى فى الدعوى المدنية.

ولذلك حكم بأنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم وباشرت الإجراءات فى مواجهته مع أنه كان قاصرا عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها، فإن الحكم يكون قد خالف القانون^(١).

الأشخاص الذين يجوز رفع الدعوى المدنية عليهم خلال التهم
الأشخاص الذين يجوز رفع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية عليهم خلاف التهم هم المسئول عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه، وورثة التهم والمسئول عن الحقوق المدنية.

المسئول عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه .
أجاز المشرع رفع الدعوى المدنية أيضا على المسئول عن الحقوق المدنية إلى جانب التهم، والمسئول عن الحقوق المدنية هو الشخص المكلف بحكم الاتفاق أو بحكم القانون بالاشراف والرقابة على المتهم بسبب صغر سنه أو بسبب حالته الجسمية أو العقلية ، وإما بسبب علاقة التبعية التى تربط المتهم به .
وعلى ذلك فمسئولية المسئول عن الحقوق المدنية تقوم على فرضين :
الأول: حيث تقع الجريمة من شخص المكلف برعايته.

(١) تقضى جنائى ١٩٦٣/٣/٤ ص ١٤، تقضى جنائى ١٩٦٨/١٢/٣ ص ١٩
ص ١١١ والدفاع هنا بعدم قبول الدعوى المدنية هو من النكفر الجهرية التى يتعين الرد عليها ويكفى لابتدائه إثبات صغر السن

والثانى: حيث تقع من شخص تابع له .

وفى كلا الفرضين يفترض القانون الخطأ المدني فى حق المسئول، وذلك متى توافرت علاقة السببية المادية بين النتيجة التى وقعت، وهى جريمة من هم فى رعايته أو من هم تابعين له، والخطأ المفترض فى حقه هو فى عدم قيامه بواجب الرقابة والاشراف بالشكل الذى يحول دون وقوع الجريمة من المتهم. فمجرد ارتكاب هذا الأخير للفعل غير المشروع يفترض القانون أن المسئول عن الحقوق المدنية لم يقم بواجب الاشراف والرعاية.

وقد حكم بأن القانون المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذى لم يبلغ خمسة عشر سنة أو بلغها وكان فى كتفه ويقيم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد. وهذه المسئولية بالنسبة إلى الولد تستند إلى الاخلال بواجب الرقابة أو الى افتراض أنه أساء تربية ولده أو إلى الأمرين معا، وهى لا تسقط إلا باثبات العكس، ويقع ذلك على كاهل المسئول الذى له أن ينتقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو يثبت أن الضرر كان لاهد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينهى من العناية، وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضا أنه لم يسئ تربية ولده^(١).

كما حكم أيضا بأنه يكفى لتحقيق مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع، يستوى فى ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به، علم به أو لم يعلم، ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الجريمة لولا الوظيفة^(٢).

وخلالاً لهذين الفرضين اللذين افترض فيهما المشرع خطأ المسئول، فلا تتحدد مسئولية الشخص عن فعل الغير إلا وفقا للقواعد العامة فى المسئولية المدنية .

أما شركة التأمين فهى ليست من بين المسئولين عن الحقوق المدنية، لأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين فيها وبين المتعاقدين معها، أما الفعل الضار فإنه لا يعتبر فى هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة. فالمضروب لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار، وإنما يطالبها

(١) نقض ١٦/١٠/١٩٦٢ من ١٣ رقم ١٥٩ من ٦٤ .

(٢) نقض ١٥/١٠/١٩٦٢ من ١٣ رقم ١٥٩ من ٦٢٥ .

بتنفيذ عقد التأمين ولو كان التأمين اجباريا بمقتضى القانون^(١) ولذلك فقد أجاز المشرع استثناء ادخال المؤمن لديه لاعتبارات تتعلق بتسهيل اجراءات التقاضى وحماية الحقوق المضرور من الجريمة وذلك بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦.

والمستول عن الحقوق المدنية يشترك فى المسؤولية المدنية مع الجاني، ولا يتعدى ذلك إلى الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم بأى حال من الأحوال، فالدعوى ترفع عليه ليكون فى إمكان المضرور الرجوع عليه بمبلغ التعويض الذى يقضى به على المتهم.

من أجل ذلك أباح المشرع للنيابة العامة أن تدخل المستول عن الحقوق المدنية حتى ولو لم يكن هناك ادعاء مدنى من المضرور، وذلك لكى يلزم بالمصاريف المستحقة للحكومة إذا ما حكم بها (م ٢/٢٥٣ اجراءات).

ونظرا لأن المستول عن الحقوق المدنية يضار من الحكم على المتهم بالادانة حتى ولو لم يكن هناك ادعاء مدنى من قبل المضرور، فقد أباح له القانون أن يتدخل فى الدعوى الجنائية. وقد نصت على ذلك المادة ٢٥٢ من قانون الاجراءات، حيث ورد بها "للمستول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها". وقد قدر المشرع أن للمستول عن الحقوق المدنية مصلحة أكيدة فى هذا التدخل، ذلك أنه لو صدر حكم بالادانة فإن هذا الحكم تكون له حججته من حيث ثبوت الخطأ المدنى وما يتبعه من تعويضات إذا ما رفع المضرور دعواه أمام المحكمة المدنية، هذا فضلا عن أن تدخله قد يحول دون تواطؤ المتهم مع المدعى المدنى للحكم الأخير بالتعويض^(٢).

غير أن القانون أباح للنيابة العامة والمدعى المدنى حق المعارضة فى قبول تدخل المستول عن الحقوق المدنية من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية (م ٢٥٤ اجراءات) ومثال ذلك أن تكون مسئوليته المفترضة عن أفعال المتهم غير متوافرة الأركان.

وإذا رفعت الدعوى على المستول عن الحقوق المدنية فيكون له كل ما للمدعى عليه من حقوق، وكذلك إذا تدخل من تلقاء نفسه كان له ما للمتهم من حقوق تتعلق بالظمن فى الحكم الجنائى الصادر فى الدعوى الجنائية. غير أنه لا يجوز له

(١) نقض ١٩٦١/٢/٢١ من ١٢ رقم ٧.

(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور - الوسيط فى شرح قانون الإجراءات - طبعة ١٩٧٠ من ١٩٣.

الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحلها الذي لا يمسه الحكم فيها^(١).

ويلاحظ أنه يترتب على ترك المدعى دعواه أو عدم قبوله مدعيا مدنيا استبعاد المستول عن الحقوق المدنية إذا كان دخوله فيها بناء على طلب المدعى (م ٢٦٣ إجراءات)، أما إذا كان دخوله من تلقاء نفسه فلا يجوز استبعاده.

ورثة المتهم والمستول عن الحقوق المدنية

إن الالتزام بالتعويض يدخل في الذمة المالية للشخص منذ اللحظة التي يتوافر فيها سبب نشوئه، ويترتب على ذلك أن وفاة الملتزم بالتعويض لا يؤثر في الحق الثابت للمضروب، ويحق لهذا الأخير المطالبة به من تركته المتوفى. وهو في هذه الحالة يرفع دعواه على الورثة مطالبا بحقه من تركته المورث، ويسأل الورثة في حدود نصيبهم من التركة وفي حدود التركة دون تضامن بينهم.

وإذا توفى المتهم بعد رفع الدعوى المدنية عليه أمام المحكمة الجنائية فتظل الدعوى المدنية في طريقها الطبيعي رغم انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة ويختصم الورثة فيها لكي يلتزمون بدفع ما يحكم به في حدود التركة وكل في حدود نصيبه منها، وبطبيعة الحال إذا توفى المتهم دون تركته فلا يجوز رفع الدعوى المدنية على الورثة إذ أن المسؤولية لا تورث.

وما يصدق على المتهم يصدق أيضا على ورثة المستول عن الحقوق المدنية إذا توفى هذا الأخير.

المبحث الرابع

القيود التي ترد على حق الادعاء المدني

أورد المشرع ثلاثة قيود على حق المدعى المدني في الإلتجاء إلى المحكمة الجنائية. الأول يتعلق بطبيعة المحكمة التي تختص بنظر الدعوى الجنائية التي ترفع الدعوى المدنية تبعاً لها. والثاني يتعلق بقاعدة تسمية المدعى المدنية للدعوى الجنائية وما يترتب على ذلك من قيود تحد من حق المدعى المدني في الإلتجاء إلى

(١) نقض ١٩٦٠/٣/٢١ س ١١ رقم ٥٤

المحكمة الجنائية. والثالث يتعلق بحق المدعى فى الخيار بين رفع دعواه إلى المحكمة المدنية أو إلى المحكمة الجنائية .

وستتناول هذه القيود الثلاث على التفصيل التالى:

أولاً: القيد الخاص بالجهة المختصة بنظر الدعوى الجنائية

إذا كان الادعاء المدنى جائزاً قبله أمام المحكمة الجنائية التى رفعت إليها الدعوى الجنائية، إلا أنه مع ذلك مقيد بطبيعة المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية. ويظهر هذا القيد فى الآتى:

١ - لا يجوز الادعاء المدنى أمام المحاكم الجنائية الاستثنائية.

فالادعاء المدنى لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة لا يجوز إلا حيث تكون الدعوى الجنائية قد رفعت إلى القضاء العادى، أما إذا كانت قد تم رفعها إلى محكمة استثنائية نص قانون انشائها على اختصاصها بنظر جرائم معينة نظراً لطبيعتها وأهميتها الخاصة، فإن هذا الاختصاص الاستثنائى يحول دون نظر الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة اللهم إلا إذا خولها القانون صراحة الفصل أيضاً فى الدعاوى المدنية.

ومثال المحاكم الاستثنائية محاكم أمن الدولة، والمحاكم العسكرية، والمحاكم الخاصة التى تنشئ بقانون خاص للنظر فى جرائم محددة، فتمثل هذه المحاكم لا يجوز الادعاء المدنى تبعاً للدعوى الجنائية المقامة أمامها، وفى هذه الحالة لا يكون أمام المضرور من الجريمة إلا اللجوء إلى الطريق المدنى.

وهذه هى القاعدة العامة سواء نص قانون المحكمة الخاص على ذلك صراحة أم لم ينص. ومثال ما نص عليه القانون صراحة من عدم جواز الادعاء المدنى ما جاء فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة من أن "ولا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة".

٢ - لا يجوز الادعاء المدنى أمام محاكم الأحداث

لقد راعى المشرع فى تنظيمه لمحاكم الأحداث والاجراءات المتعلقة بها هدفاً معيناً وهو بحث حالة الحدث بحثاً مستفيضاً لمعرفة الدوافع الإجرامية التى دفعتها

إلى ارتكاب الجريمة واختيار التدبير الملائم لحالته. لذلك لم يكن من المستساغ أن يسمح المشرع بالادعاء المدنى أمام تلك المحاكم حتى لا يصرفها عن القرض الذى من أجله انشئت. ولذلك نص صراحة فى المادة ٣٧ من قانون الاحداث على أنه لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الاحداث. ويكون على المضرور أن يلجأ إلى المحكمة المدنية لاقتضاء حقه فى التعويض عن الضرر الناشئ من جريمة الحادث.

وجدير بالذكر أن القيد الوارد على الدعوى المدنية أمام محاكم الاحداث يتعلق بولاية هذه المحكمة فى الفصل فى الدعوى المدنية، فالمشرع قد سلب منها هذه الولاية، ومن ثم يتعين عليها إذا ما رفعت أمامها الدعوى المدنية أن تحكم بعدم الاختصاص وليس بعدم القبول^(١).

٣ - لا يجوز الادعاء المدنى أمام المحكمة الاستئنافية
لا يجوز الادعاء المدنى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يفوت على المتهم فرصة التقاضى على درجتين .

وقد قضى بأنه لما كان الأصل طبقاً لما تقضى به المادة ٢٥١ إجراءات أنه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنياً أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجات التقاضى فيما يتعلق بهذا الادعاء، فإنه يجوز للمضرور الادعاء مدنياً فى المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة، لأن المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضى بما لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض^(٢).

ثانياً: القيد الناشئ عن تبعية الدعوى المدنية

للدعوى الجنائية

مؤدى قاعدة التبعية

تقضى قاعدة التبعية بأن الدعوى المدنية لا يجوز رفعها أمام القضاء الجنائى إلا تبعا للدعوى جنائية تكون قد رفعت قبل المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية.

(١) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص. ٦٨ .

(٢) طعن جنائى رقم ٥٩٩٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/٥ .

فرع دعوى جنائية على المتهم بمناسبة ارتكابه جريمة معينة هي السبب الذي من أجله استثنى المشرع من قواعد الاختصاص بالدعوى المدنية المتعقدة للمحاكم المدنية أصلاً، دعوى المطالبة بالتعويض الناشئة عن ارتكاب الجريمة. فإذا كان الأصل هو اختصاص المحكمة المدنية بدعوى التعويض الناشئة عن الجريمة وعن أى فعل غير مشروع، فإن الاستثناء هو اختصاص القضاء الجنائي بدعوى تعويض الأضرار المرتبة على ارتكاب الجريمة^(١).

وبناء على ذلك لا يقلل الادعاء مدنياً إذا كانت الدعوى الجنائية لم تنشأ أصلاً، أى لا يجوز رفعها استقلالاً أمام القضاء الجنائي لانتفاء ولايته فى هذه الحالة لعدم وجود دعوى جنائية منظورة أمامه.

الآثار المرتبة على قاعدة التبعية

ما دامت الدعوى المدنية لا يختص بنظرها القضاء الجنائي إلا تبعاً لدعوى جنائية معروضة عليه عن ذات الفعل المكون للجريمة وعلى ذات المتهم، فمؤدى ذلك أن الدعوى المدنية تتأثر بكل ما يعترى الدعوى الجنائية من ظروف قد تؤثر فيها من حيث اختصاص المحكمة المرفوعة إليها الدعوى الجنائية ومن حيث صحة إجراءات رفعها ومن حيث أسباب سقوطها أو انتقضاتها وذلك على التفصيل التالى:

١ - إذا كانت المحكمة الجنائية التى رفعت إليها الدعوى الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى - سواء نوعى أو مكانى - فلا يمكن أن تختص بنظر الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها، ويتمين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعويين^(٢).

٢ - إذا كانت إجراءات رفع الدعوى الجنائية قد وقعت باطلة، فلا يترتب على ذلك اتصال المحكمة بها ويجب الحكم بعدم قبولها. ومتى حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى الجنائية لعيب شاب إجراءات رفعها، تعين عليها أيضاً الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية حتى ولو كانت هذه الأخيرة قد رفعت بإجراءات صحيحة، وذلك تطبيقاً لمبدأ التبعية^(٣).

(١) نقض ١٩٦٧/٥/١٦ ص ١٨

(٢) راجع الدكتور محمود محمود مصطفى. شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعة الثالثة ١٩٥٥ ص ١٥٦.

(٣) نقض ١٩٥٥/١/١١ ص ٦ رقم ١٣٥

٣ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد سقطت لسبب من أسباب السقوط التي تعترضها قبل رفعها، فلا يجوز الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية. فسقوط الدعوى أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي الذي تجريه سلطات التحقيق، يكون بالوفاة أو بالتقادم أو بصدور عفو عام ويترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية، ومتى انقضت الدعوى الجنائية فلا يكون للمحاكم الجنائية ولاية الفصل في الدعوى المدنية.

أما إذا كانت أسباب الانقضاء قد عرضت للدعوى الجنائية بعد رفعها إلى المحكمة واتصالها بها، وكانت الدعوى المدنية قد رفعت صحيحة تبعاً لها، فيستمر القاضى الجنائى فى نظرها على النحو الذى ستعرض له فى الاستثناء الوارد على قاعدة التبعية.

٤ - إذا اتصل القاضى الجنائى بالدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها، فإن هذه التبعية تظل قائمة حتى الفصل فى الدعويين معاً. وبالتالي لا يجوز للقاضى أن يفصل فى الدعوى الجنائية ويؤجل نظر الدعوى المدنية، فالحكم الصادر فى الدعوى الجنائية فى الموضوع لا بد أن يفصل أيضاً فى الدعوى المدنية.

وهذا ما نصت عليه المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات من أن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية وبدون مصاريف. وتأسيساً على ما تقدم قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز للمحكمة أن تفصل فى الدعوى الجنائية وتؤجل الفصل فى الدعوى المدنية لجلسة تالية وإلا كان حكمها بعد ذلك فى الدعوى المدنية باطلاً لزوال ولاية الفصل فيها^(١)

وإذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت بطريق الادعاء المباشر من المدعى المدني وتختلف هذا الأخير عن الحضور فقضت المحكمة ببراءة المتهم وشطب الدعوى المدنية، فلا يجوز للمحكمة إعادة نظر القضية المدنية إذا ما حضر المدعى قبل انتهاء الجلسة، إذ لا يمكن اعتبار الدعوى المدنية عندئذ مرفوعة بالتبعية لدعوى جنائية قائمة^(٢).

(١) نقضه ١٩٥٦/٤/٢٤ س٧ رقم ١٨.

(٢) نقض ١٩٣١/٥/٧ مجموعة التواعد ج٢ رقم ٧٥٤.

ومع ذلك أجاز القانون للمحكمة أن تفصل فى الدعوى الجنائية وتحيل الدعوى المدنية، إلى المحكمة المدنية بتوافر الشروط الآتية:

أولاً: أن تكون المحكمة الجنائية مختصة أصلاً بنظر الدعوى المدنية.

ثانياً: أن ترى المحكمة أن الفصل فى الدعوى المدنية يستلزم اجراء تحقيق، يترتب عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية. ومثال ذلك المنازعة فى صفة المدعين بالحق المدنى^(١).

ثالثاً: لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل فى الدعوى الجنائية التى هى أساس الدعوى المدنية دون أن تستنفد وسائل التحقيق الممكنة، فلا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة بقولة أن الأمر يحتاج إلى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذى تم. ولا يجوز اصدار قرار باحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يس أساس الدعوى المدنية مساساً بقيد حرية التقاضى المدنى. إذ فى هذه الحالة كان ينبغي على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية^(٢).

وخلاصة القول أنه لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تحيل الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة أصلاً بها إلا إذا كان فعلاً يترتب على الفصل فيها تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية .

٥ - خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى لقانون الاجراءات الجنائية وليس لقواعد المرافعات المدنية والتجارية^(٣).

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى ذلك القانون ، فتجسرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن

(١) تقضى ١٩/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٧٩ .

(٢) تقضى ١٩٥٧/٣/٥ س ٨ رقم ٦٨ .

(٣) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٦٨٤ .

المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها، ولما كانت المادة ٤.٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت، وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث يغلط باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض^(١).

الاستثناء من قاعدة التعيب

يقصد بهذا الاستثناء الحالات التى تنفصل فيها الدعوى المدنية المنظورة أمام القضاء الجنائى عن الدعوى الجنائية ولا تكون تابعة لها فى مصيرها. وهى:

١ - سقوط الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية

إذا رفعت الدعوى المدنية تبعا للدعوى الجنائية واتصلت المحكمة بالدعويين ثم عرض للدعوى الجنائية سبب أسقطها، فلا تأثير لذلك على الدعوى المدنية، ولا تسقط تلك الأخيرة تبعا لها، وإنما تظل المحكمة مختصة بالفصل فيها.

فإذا توفى المتهم بعد رفع الدعوى الجنائية والمدنية أو سقطت الجريمة بالتقادم، أو صدر عفو عام بالنسبة لها، حكمت المحكمة الجنائية بسقوط الدعوى الجنائية واستمرت فى نظر الدعوى المدنية حتى تفصل فيها بحكم فى الموضوع. وهو ما نصت عليه المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية التى جرى نصها على أنه "إذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها، فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها".

والدعوى المدنية تنقضى بالتقادم وفقا للقواعد المقررة فى المادتين ١٧٢، ٧٥٢ من القانون المدنى، وهى ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالسبب المنشئ لها

(١) طعن رقم ٤... لسنة ٥٤هـ، جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٩.

وإرتكبه أو بخمسة عشر سنة من تاريخ إرتكاب الفعل غير المشروع. غير أنه إذا كانت هناك دعوى جنائية قد رفعت عن ذات الفعل إلى المحكمة الجنائية فلا تنقضى الدعوى المدنية إلا بانقضاء الدعوى الجنائية، أى أن دعوى التعويض الناشئة عن جريمة مرتبط بسقوط الدعوى الجنائية مهما كانت المدة.

ومع ذلك وعملا بالمادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات^(١) لا تنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تقع بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين^(٢). والجرائم الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الاجراءات هي المنصوص عليها فى المواد ١١٧، ١٢٦، ١٢٧، ٢٨٢، ٣.٩ مكرر، ٣.٩ مكرر (١) من قانون العقوبات، كما أن هذه الجرائم لا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها أيضا بمضى المدة (م ٢/١٥ اجراءات).

٢ - الظن فى الحكم فيما قضى به فى الدعوى المدنية

نصت المادة ٤.٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "يجوز استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها، إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا".

ومفاد هذا النص أن الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية يكون قابلا للطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها ومن المتهم.

وقد يحدث أن لا تطعن النيابة العامة فى الحكم الصادر من المحكمة بخصوص الدعوى الجنائية، كما قد لا يطعن المتهم، وإنما الذى يطعن هو المدعى المدنى أو المسئول عن الحقوق المدنية بخصوص الدعوى المدنية وحدها. وفى هذا الفرض تطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به فى الدعوى

(١) معلقة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) معلقة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

الجنائية^(١)، فالمحكمة الاستئنافية تعيد تحقيق الدعوى المدنية على ضوء تحقيقها فى الدعوى الجنائية من حيث ثبوت عناصر الجريمة ومسئولية المتهم وتفصل فى الدعوى المدنية على ضوء ما أظهره تحقيقها، غير مقيدة بما قضت به محكمة أولى درجة ولو كان بالبرائة لعدم كفاية الأدلة. كذا لها أن تحكم برفض الدعوى المدنية رغم أن حكم أول درجة كان بالادانة^(٢).

ويجوز أيضا أن تطرح الدعوى المدنية أمام محكمة النقض إذا كان الطعن بالنقض قد قرر به من قبل المدعى المدنى أو المستول عن الحقوق المدنية دون المتهم أو النيابة العامة. وتنتظر المحكمة فى الطعن فى الدعوى المدنية رغم أن الدعوى الجنائية تكون قد انتقضت بصدور حكم فيها صار باتا.

ويلاحظ أن طعن المتهم قد يطرح الدعوى المدنية وحدها دون الدعوى الجنائية، وذلك فى الحالات التى قضى فى الدعوى الجنائية بالبرائة وفى الدعوى المدنية بالتعويض، فيجوز للمتهم الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية وحدها بطريق الاستئناف أو النقض إن كانا جائزين وتتفصل بذلك الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية.

٣ - مطالبة المتهم بالتعويض من المدعى المدنى

إذا كانت القاعدة هى أن الدعوى المدنية لا ترفع إلى المحكمة الجنائية إلا تبعا للدعوى الجنائية، فإن المشرع خرج عن هذه القاعدة وأورد استثناء بمقتضاء تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى طلب التهم بتعويض الضرر الذى لحقه من الادعاء المدنى عليه. فقد نصت المادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "للمتهم أن يطالب المدعى المدنى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه".

وهذه المطالبة ليست بسبب ضرر ناشئ عن جريمة، فالادعاء المدنى على التهم لا يشكل جريمة، بل هو حق خوله المشرع للمضروور بتعويضه عن الضرر الذى لحقه من إساءة المدعى المدنى لاستعماله حق الادعاء المدنى .

(١) نقض ١٩٦٨/١١/١٨ من ١٩ من ١٩٨٤ .

(٢) المحكمة العليا جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٦ . مجلة المحكمة العليا ج ٣ رقم ٣٧ من ١٣٣ .

ولا يكفي أن تحكم المحكمة برفض الدعوى المدنية حتى يكون هناك مبرر لتعويض المتهم، وإنما يلزم أن يكون هناك خطأ من قبل المدعى المدني يستوجب التعويض عنه وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية. ولذلك قضى بأن الأصل أن حق الانتجاع إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة، وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من مباشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له، واستعمله استعمالاً كيدياً إبتغاء مضارة الغير، سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه^(١١).

فإذا تبين للمحكمة أن رفع الدعوى المدنية كان بسبب خطأ من المدعى المدني وجب عليها أن تقضى عليه بالتعويض للمتهم إذا ما طلب الأخير ذلك. ويشترط للحكم بالتعويض في هذه الحالة الشروط الآتية:

أولاً : أن تنتهي المحكمة في الدعوى المدنية إلى الرفض، فلا يكفي الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية، أو بعدم الاختصاص، أو بالاحالة إلى المحكمة المختصة. كذلك لا يجوز تعويض المتهم إذا كان الحكم صادراً بقبول الدعوى وتعويض المدعى عليه.

ثانياً : أن يثبت للمحكمة أن ضرراً أصاب المتهم ومرتبطاً بخطأ من جانب المدعى المدني باقامة الدعوى المدنية، ويكون ذلك مثلاً في حالات رفعها بسوء قصد أو بغير تبصر وترو. فإذا كانت قد رفعت بحسن نية وبناء على شبهات قوية تصلح سنداً لبناء عقيدته على أسباب معقولة فلن تكون دعوى المتهم قبله بالتعويض مقبولة. مع مراعاة أن تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب^(١٢).

ثالثاً : أن تكون مطالبة المتهم للمدعى المدني بالتعويض قد تمت في مواجهة المدعى المدني وقبل أن تفصل المحكمة في الدعوى المدنية. فصدور حكم في الدعوى المدنية يحول دون إمكان مطالبة المدعى المدني بتعويض المتهم وإنما يكون على الأخير الانتجاع إلى الطريق المدني. ذلك لأن صدور حكم في الدعوى المدنية

(١١) نقض ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ ص ٤٠٢ .

(١٢) نقض ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ ص ٤٠٢ سالف الذكر .

تنتهى به ولاية المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ولا تستطيع المحكمة بذلك أن تفصل فى طلب التهم فى مواجهة شخص لم تصبح له صفة فى الدعوى. ولذلك إذا قبل التهم ترك المدعى المدني لدعواه أو فصلت المحكمة فى الدعوى المدنية فلا يجوز للمتهم بعد ذلك مطالبتها بالحكم بالتعويض.

وغنى عن البيان أن الادعاء المدني إذ شكل أركان جريمة البلاغ الكاذب بالنسبة للمدعى المدني جاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر وفقا للقواعد العامة.

تعلق قاعدة التبعية بالنظام العام

فى غير حالات الاستثناء الواردة على قاعدة التبعية والسابق الإشارة إليها، فإن تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية هى من القواعد المتعلقة بالنظام العام باعتبارها تخص ولاية المحكمة بالحكم فى الدعوى (تراجع المادة ٣٣٢ اجراءات) فالمحاكم الجنائية ليست لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية إلا تبعا للدعوى الجنائية ولذلك فإن مخالفة أحكام القانون المتعلقة بهذه الولاية هو أمر متعلق بالنظام العام.

ويترتب على ذلك أن للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ، ولا يسقط الحق فى التمسك به فى أى مرحلة كانت عليها الدعوى، ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

ثانيا: القيد الخاص بحق المدعى المدني فى اختيار

القضاء الجنائى

سلوك الطريق المدني هو الأصل والطريق الجنائى استثناء
إن قانون الاجراءات الجنائية حينما أجاز للمضروب من الجريمة أن يرفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية، فهو لم يسلبه حقه المستمد من القانون المدني فى رفع دعواه - إذا أراد - أمام المحكمة المدنية. فسلوك الطريق المدني هو الأصل فى المطالبة بالتعويض والاستثناء هو سلوك الطريق الجنائى .

غير أن هذه الحرية للمدعى المدنى ليست مطلقة، فقد قيدها المشرع مراعىا أن أحد الطريقين اللذين يجوز للمضور سلوكهما لاقتضاء حقه هو ذى طبيعة استثنائية. وهو الطريق الجنائى. أما الطريق المدنى فهو الأصل. ومن ثم فقد أورد المشرع قيدها على حرية المضور فى الإلتجاء إلى الطريق الجنائى، مؤداه أنه يسقط حق المضور فى الإلتجاء إلى الطريق الجنائى إذا كان قد اختار الطريق المدنى. بمعنى أنه إذا رفع دعواه إلى المحكمة المدنية فليس له أن يدعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية، ولذلك يعتبر من شروط قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى، ألا يكون المدعى المدنى قد سلك الطريق المدنى. فإذا تبين للمحكمة الجنائية ذلك فعليها أن تقضى فى الدعوى المدنية بعدم قبولها وليس بعدم الاختصاص أو برفضها.

وهذا القيد له ما يبرره فى الطبيعة الاستثنائية لاختصاص القضاء الجنائى بالدعوى المدنية، لأنه إذا كان صاحب الحق فى الدعوى قد اختار بإرادته الطريق الأصلى - وهو الطريق المدنى - بينما كان فى مكنته أن يأخذ الطريق الاستثنائى - وهو الطريق الجنائى - فهو يسقط حقه بنفسه فى الإلتجاء إليه .

ثبوت حق الاختيار بين الطريقين المدنى والجنائى

لا يمكن القول بثبوت حق الاختيار للمدعى المدنى بين الطريقين المدنى والجنائى للمطالبة بالتعويض إلا إذا كان السبيلان يمكن له طرقيهما، فإذا كان الطريق الجنائى لا يمكن طرقة لسبب من الأسباب، فلا يثبت حق الاختيار للمدعى المدنى، إذ لن يكون أمامه سوى الطريق المدنى .

وبطبيعة الحال الطريق المدنى يمكن سلوكه دائما، باعتباره الطريق الطبيعى الذى نص عليه القانون لاقتضاء الحق فى التعويض الناشئ عن الفعل الضار سواء كون جريمة أم لم تتوافر فيه أركانها. وهذا حتى ولو كانت قد انقضت الثلاث سنوات من تاريخ العلم بالفعل ومجركه طالما أن الدعوى الجنائية الناشئة عن الفعل لم تنتضى بعد.

فلذلك يشترط لثبوت حق الاختيار للمدعى المدنى أن يكون كلا الطريقين - المدنى والجنائى - يمكن له أن يلجأ إليهما دون قيد .

وعلى ذلك لا يثبت حق الاختيار للمدعى المدني فى الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت المحكمة الجنائية المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية ليست لها ولاية الحكم فى الدعوى المدنية، بمقتضى القانون أو بحسب طبيعتها، كمحكمة أمن الدولة أو المحكمة العسكرية أو محكمة الأحداث.

٢ - إذا كانت النيابة العامة أو سلطة التحقيق لم ترفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية بعد، ولم يكن فى مكتة المضرور أن يرفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر لتخلف شرط من شروطه. كأن تكون الجريمة جنابة مثلاً.

٣ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت لأى سبب من أسباب الانقضاء العارضة قبل رفع الدعوى، كوفاة المتهم أو سقوط الجريمة بالتقادم، أو صدور عفو عام أو للتصالح. أو كان قد صدر فيها حكم بات أو قرار بالآلا وجه لاقامة الدعوى الجنائية، أو أمر جنائى. كل ذلك قبل أن يرفع المدعى دعواه إلى المحكمة المدنية.

ففى جميع الأحوال السابقة لا يمكن القول بثبوت حق الخيار للمدعى المدني، وإنما يكون المضرور ملزماً بالالتجاء إلى القضاء المدني إذا أراد اقتضاء حقه فى التعويض.

مباشرة حق الاختيار

مضى كان فى مكتة المضرور أن يلجأ إلى أى من الطرفين - المدني أو الجنائى - لإقتضاء حقه فى التعويض دون قيد، فإن التجأته إلى أيهما لا يمتنع من الالتجاء إلى الآخر طالما لم يسقط حقه فى الاختيار على النحو الذى ستوضحه فيما بعد.

فطالما الحق فى الاختيار ما زال ثابتاً للمدعى المدني، فالقاعدة هى أنه يجوز له ترك دعواه المرفوعة أمام أى من الجهتين والالتجاء إلى الجهة الأخرى. وعلى هذا، إذا كان قد رفع دعواه ابتداءً إلى المحكمة المدنية، ثم رفعت الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية، فعند لحظة رفعها أمام المحكمة الجنائية يثبت الحق فى الاختيار، أما قبل ذلك فلم يكن قد ثبت له ذلك الحق. ولذلك تنص المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى المحكمة المدنية، ثم رفعت الدعوى الجنائية، جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية".

وطالما أن حق الالتجاء إلى المحكمة المدنية هو الأصل، فإن هذا الحق لا يسقط حتى ولو كان المضرور قد رفع دعواه أمام المحكمة الجنائية. فطوال نظر الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية يظل حق المضرور في الاختيار قائما، ويجوز له في أية لحظة أن يترك دعواه أمام المحكمة الجنائية ويرفعها أمام المحكمة المدنية، اللهم إلا إذا كان الحق في دعواه المدنية قد انتقض. وعلى ذلك تنص المادة ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ جرى نصها على أنه "إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية، يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية، ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى".

سقوط الحق في اختيار الطريق الجنائي .

يسقط حق المضرور في اختيار الطريق الجنائي وبالتالي لا يكون له إلا أن يباشر دعواه المدنية أمام المحاكم المدنية، وذلك إذا توافرت الشروط الثلاث الآتية:

- ١ - أن يكون المضرور قد رفع دعواه بالتعويض إلى المحكمة المدنية
- ٢ - أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أمام القضاء الجنائي قبل رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية

- ٣ - أن تكون هناك وحدة في السبب والموضوع والمحكوم في الدعويين.

الشرط الأول: أن يكون المضرور قد رفع دعواه إلى المحكمة المدنية.

ومفاد هذا الشرط أن يكون المضرور قد اختار الطريق المدني بأن رفع دعواه بالتعويض أمام المحكمة المدنية .

ولكن لا يكفي أن ترفع الدعوى بإعلان صحيفة الدعوى، بل يلزم أن يكون إجراءات رفعها قد وقعت صحيح أو لم يشوبها بطلان يحول دون اتصال المحكمة بالدعوى، ولذلك فإن الحكم ببطلان صحيفة الدعوى تعتبر الدعوى في نطاقه كأن لم تكن قد رفعت، ويعود حق الخيار من جديد للمضرور. كما يشترط أيضا أن تكون المحكمة التي رفعت إليها الدعوى المدنية مختصة بالفصل فيها^(١) فإذا حكمت بعدم اختصاصها رجع المدعى المدني إلى الحالة التي كان عليها قبل رفع دعواه. ولذلك قضت محكمة النقض بأن الحكم بعدم الاختصاص يزيل الدعوى ويجعلها كأن لم تكن فيعود للمدعى المدني بمقتضى هذا الحكم كل الحق الذي كان له من قبل في اختيار الطريق الذي يريده للدعواه^(٢).

(١) محمود محمود مصطفى. المرجع السابق بعد ص ١٦٣

(٢) نقض ١٩٥٧/٥/١٤ س ٨ ص ٤٨٦ .

وكذلك الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية لا يؤثر فى سقوط الحق فى اللجوء إلى الطريق الجنائي^(١).

الشرط الثانى : أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت أمام القضاء الجنائى قبل رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية
ذلك أن رفع الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائى قبل أن يرفع المضرور دعواه أمام القضاء المدنى هو الذى يثبت له حق الخيار بين الطريقين. فإذا كانت الدعوى الجنائية لم تكن رفعت وقت رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية، فمعنى ذلك أنه لم يكن قد نشأ بعد حق المضرور فى الاختيار، وطالما لم ينشأ هذا الحق فلا مجال للحدث عن سقوطه قبل نشوئه .

ولكن هل يلزم أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا إلى القضاء الجنائى وفقا لاجراءات رفع الدعوى الجنائية، أم يكفى أن تكون قد حركت بمعرفة سلطات التحقيق.

يميل الغالب من الفقة إلى القول بأن حق المضرور فى اللجوء إلى الطريق الجنائى يسقط متى كانت الدعوى الجنائية قد حركت قبل أن يرفع دعواه المدنية، بمعنى أنه لا يشترط أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلا واتصلت المحكمة بها، بل يكفى أن تكون قد حركت أمام قضاء التحقيق قبل رفع الدعوى المدنية. ويحتج البعض منهم ، بالقياس، أى أن تحريك الدعوى أمام قضاء التحقيق يقاس على رفعها إلى المحكمة وذلك لائحاد العلة^(٢).

وهناك رأى - له وجهته - يخالف رأى السابق، لأسباب كثيرة أهمها، أن سقوط الحق فى اللجوء إلى الطريق الجنائى إنما يستفاد بمفهوم المخالفة للمادة ٢٦٤ اجراءات والتي تنص على أنه إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى المحكمة المدنية، ثم رفعت الدعوى الجنائى، جاز له إذا ترك دعواه

(١) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٦٩٢

(٢) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٦٠. الدكتور رؤوف عبيد. المرجع السابق ص ١٦٨، الدكتور أحمد فتحي سرور المرجع السابق. ص ٣١٨. الدكتور حسن الرصاوى. الدعوى المدنية ص ٢٣٤٥.

أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية. وهذه المادة وردت في الكتاب الثاني والخاص بالمحاكم، ولم يرد نص مماثل في باب التحقيق ، وقد استعمل المشرع تعبير رفع الدعوى الجنائية وهو لا ينصرف إلى التحريك ، فضلا عن أنه لا يجوز إعمال القياس فيما يتعلق باسقاط الحقوق ، باعتبار أن سقوط الحق إما أن يكون جزاء وإما أن يكون خروجاً عن الأصل العام ، وفي كلتا الحالتين لا يجوز إعمال القياس.

هذا خلاف النتائج غير المقبولة التي يؤدي إليه الأخذ بالرأى الأول ، فإذا قلنا بأن مجرد تحريك الدعوى من قبل النيابة أو قضاء التحقيق قبل رفع الدعوى المدنية يسقط حقه في الالتجاء إلى القضاء ، إذا ما رفعت الدعوى الجنائية، فمادام لا يكون الحال فيما إذا إدعى المضرور مدنياً في التحقيق واختار بذلك الطريق الجنائي ثم صدر أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى في الوقت الذي تنتقض فيه دعواه أمام المحاكم المدنية بالتقادم القصير؟ ولذلك فإن المشرع حين أراد أن يسقط حقه في الالتجاء إلى الطريق الجنائي، إنما وضع في اعتباره أن تكون فعلاً الدعوى الجنائية في مرحلة يمكن أن يتصدى فيها قضاء الحكم للحكم في الدعوى المدنية إذا ما رفعت إليه. وهذا لا يتأتى إلا حيث تكون الدعوى الجنائية قد رفعت إلى المحكمة الجنائية^(١).

ونخلص من ذلك إلى أن الشرط الثاني لسقوط الحق في الالتجاء إلى الطريق الجنائي هو أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت فعلاً قبل الالتجاء إلى الطريق المدني. وبإجراءات صحيحة، فإذا كانت قد رفعت إلى محكمة غير مختصة فإن حق المدعى المدني لا يسقط إذا كان التجاوز إلى المحكمة المدنية قد حدث بعد رفع الدعوى الجنائية التي قضى فيها بعدم الاختصاص.

هل يشترط علم المضرور برفع الدعوى الجنائية

هل يشترط لتوافر الشرط الثاني الذي نحن بصدده أن يكون المضرور قد رفع دعواه إلى المحكمة المدنية مع علمه برفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية، أم أن الحق يسقط حتى ولو كان المضرور غير عالم برفع الدعوى الجنائية ؟.

الرأى الراجع في الفقه يذهب إلى وجوب توافر العلم برفع الدعوى الجنائية حتي ينتج هذا الشرط أثره في سقوط حسق الالتجاء إلى الطريق الجنائي . وذلك

(١) الدكتور. مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٦٩٣

تأسيساً على أن الالتجاء إلى الطريق المدني يسقط حقه في الالتجاء إلى المحكمة الجنائية بناءً على قرينة التنازل، وطالما أن الحق سقط لاقتراض التنازل فلا يتصور هذا التنازل إلا إذا كان هناك علم برفع الدعوى الجنائية^(١).

مدى حق المدعى المدني في الالتجاء إلى الطريق الجنائي إذا كان يملك الادعاء المباشر.

تثور مشكلة خاصة بالفرض الذي يكون فيه المضرور من الجريمة يملك حق الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر. فهل إذا لم يرفع الدعوى الجنائية والمدنية بطريق الادعاء المباشر وقام برفع دعواه المدنية إلى المحكمة المدنية يسقط حقه في الالتجاء إلى الطريق الجنائي إذا ما رفعت النيابة الدعوى الجنائية إلى المحكمة الجنائية؟

بالنسبة للتساؤل الأول فهناك إجماع من الفقه والقضاء على أنه إذا رفعت الدعوى الجنائية من النيابة العامة، فإنه يجوز لمن سبق ورفع دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية، أن يدعى مدنياً أمام المحكمة الجنائية ويترك دعواه أمام المحكمة المدنية.

غير أن الخلاف ينحصر فيما إذا كان حق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يسقط بمجرد رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية؟

ذهب جانب من الفقه^(٢) إلى أنه إذا كان المضرور يملك حق رفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر، ويطالب بحقه في التعويض أمام المحكمة الجنائية عن هذا الطريق، فإن عدم قيامه بذلك، وهو في مكنته أن يقوم به، والتجاوز إلى القضاء المدني يعتبر تنازلاً منه عن حقه في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية، وبالتالي لا يجوز له رفع الدعوى المباشرة إلى محكمة الجنب. وقد أبدت محكمة النقض هذا الاتجاه وقضت بأن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني أن يلجأ إلى الطريق الجنائي، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة

(١) الدكتور رؤوف عبيد. المرجع السابق. ص ١٩٨، الدكتور حسن المرصاوي. المرجع السابق ص ٢٣٥، الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق ص ٦٩٢.

(٢) الدكتور محمود مصطفى. المرجع السابق ص ١٨٢ هامش (١)، الدكتور رؤوف عبيد. المرجع السابق ص ١٩.

العامة ، فإذا لم تكن قد حركت منها امتنع عن المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر^(١).

بينما ذهب البعض الآخر إلى انتقاد هذا الرأي، بحجة أن سقوط حق المدعى المدني في الالتجاء إلى القضاء الجنائي يقتصر على حقه في رفع الدعوى المدنية التيمية ، وليس على حقه في الادعاء المباشر أمام القضاء الجنائي ، لأنه لا يمس الدعوى المدنية فحسب وإنما يتعلق أيضا بتحريك الدعوى الجنائية^(٢).

غير أننا نرى مع البعض أن تعلق الادعاء برفع الدعوى الجنائية لا ينهض سندا قويا للاعتراض السابق، ذلك أن المشرع قد منح المضرور حق الادعاء المباشر لكي يتمكن من عرض دعواه المدنية على المحكمة الجنائية إلى جانب الدعوى الجنائية ، وذلك إذا لم تقم النيابة العامة برفع الدعوى من جانبها. ذلك أن المشرع متى وضع في حسابه أن عدم تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية سوف يحرم المضرور من الالتجاء إلى المحكمة الجنائية، ومن ثم فقد أعطاه هذا الحق في الادعاء. ولذلك فإن حق المضرور في الخيار يبدأ منذ اللحظة التي يثبت له فيها حق الادعاء المباشر، ففي هذه اللحظة حتى ولو لم تكن النيابة العامة قد حركت الدعوى الجنائية، فإنه يثبت له حق الادعاء أمام المحاكم الجنائية بطريق الادعاء المباشر.

فإذا كان قد رفعها إلى المحكمة المدنية سقط حقه في الالتجاء إلى الطريق الجنائي بعد ذلك بالادعاء المباشر. ولكن المنطق يقضي بسقوط حقه كذلك حتى ولو رفعت النيابة العامة الدعوى بعد ذلك، إلا أنه نظرا لورود النص المجيز لحق المدعى المدني في الالتجاء إلى المحكمة الجنائية، إذا ما رفعت الدعوى الجنائية من النيابة العامة بعد رفع الدعوى المدنية، مطلقا فلا يحق تقييده وحرمان المضرور من هذا الحق على أساس أنه كان يستطيع الالتجاء مقدما إلى المحكمة الجنائية. فالدعوى الجنائية إذا ما باشرتها النيابة فلا يجب حرمان صاحب الحق في الادعاء المباشر من أن يدعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية وقد يكون المضرور لم يلجأ إلى الدعوى المباشرة لاعتبارات خاصة أو اجتماعية، كما لو كان لا يريد توقيع عقوبة جنائية على المتهم، ولذلك إذا قامت النيابة العامة برفع الدعوى من جانبها فلا يوجد ما يبرر حرمانه من الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية إذا ما ترك دعواه أمام

(١) نقض ١٩٥٥/٦/٨ من ٦ رقم ٣٢٠.

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور. المرجع السابق ص ٣١٩.

المحكمة المدنية^(١).

الشرط الثالث: وحدة السبب والموضوع والحصوم في الدعويين.
لا يقبل الإحتجاج بحكم المادة ٢٦٤ إجراءات إلا إذا اتحدت الدعويان، الدعوى التى رفعت إلى المحكمة المدنية والدعوى التى يراد رفعها أمام المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية ، فى السبب والموضوع والحصوم .

فإذا اختلفت احدى الدعويان عن الأخرى فى أى عنصر من عناصرها ، فلا يسقط حق الالتجاء إلى الطريق الجنائى، ويجوز له رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية .

وتكون الدعويين مختلفتين فى الحصوم والسبب أن تكون الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية قد رفعها المضرور على المستول عن الحقوق المدنية، بينما رفع المضرور دعواه أمام المحكمة الجنائية على المتهم، ورغم اختلاف الحصوم فى الدعويين ، فإن السبب فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية هو المسئولية عن فعل الغير، بينما السبب فى الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية هو الضرر الناشئ عن الجريمة التى رفعت من المتهم .

وتكون الدعويان مختلفتين فى السبب أيضا إذا كانت الدعوى المرفوعة أمام القضاء المدنى هى للاخلال بالمسئولية العقدية أو الخطأ المفترض ، بينما الدعوى المراد رفعها أمام القضاء الجنائى هى للأضرار الناجمة عن الجريمة .

واختلاف الموضوع يكون بأن يطلب المضرور من المحكمة المدنية تعويض عن إصابة شخص، بينما يكون موضوع الدعوى أمام القضاء الجنائى هو تعريض قتل شخص آخر .

طبيعة الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى
إذا كان المضرور قد اختار الطريق المدنى ورفع دعواه أمام المحاكم المدنية، فإن ادعائه أمام المحاكم الجنائية يكون غير مقبول، ويمكن للمدعى عليه - سواء أكان المتهم أو المستول عن الحقوق المدنية - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بسبب سقوط حق المضرور فى الالتجاء إلى الطريق الجنائى.

(١) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٦٩٥

وهذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام وإنما يتعلق بصالح الخصوم في الدعوى المدنية، ولذلك لا يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يتعين طلبه من الخصوم، ويجب ابتداءً من الخصم قبل الدخول في الموضوع وإلا سقط الحق في التمسك به. مع ملاحظة أن إجابة المتهم عن سؤاله عن التهمة المستندة إليه لا تعتبر تكلماً في الموضوع، فإذا قدم الدفع عقب ذلك لا يصح الاعتراض عليه والقول بأن الدفع لم يبد في الوقت المناسب^(١).

والدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على المحكمة أن تعرض لها وترد عليها، ولا يلزم أن يبدى في شكل معين أو بعبارة معينة، وإنما يكفي أن يأتي المدعى عليه بالتصرف الذي يفيد ابتداء الدفع، ومثال ذلك أن يتقدم المسئول عن الحقوق المدنية للمحكمة ببطاقته الشخصية لاثبات صغر سنه.

ولذلك قضى بأنه إذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المسئول المدني قدم لها بطاقته الشخصية وهي تتضمن أنه من مواليد ١٩٤٩/٥/٨ - والحكم صادر أو فبراير ١٩٦٧ - فإن ذلك ما يفيد ابتداء الدفع بعدم القبول، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفع ولم يرد عليه فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه^(٢).

المبحث الخامس

إجراءات الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى

الادعاء المدنى أمام القضاء الجنائى يجوز بعد رفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة، كما يجوز أيضاً قبل رفعها وهي ما زالت في مرحلة الاستدلال والتحقيق. وتختلف الإجراءات المتبعة في الادعاء المدنى في مرحلتى الاستدلال والتحقيق، عنها في مرحلة المحاكمة. كما قد يترك المدعى المدنى دعواه بعد رفعها. وستعالج ذلك على التفصيل التالى.

(١) نقض ١٩٤٥/١/١٥ مجموعة التواعد القانونية ج٦ رقم ٤٥٧ ص ٥٩٤

(٢) نقض ١٩٦٨/١٢/٣ ص ١٩١.

أولاً: الادعاء المدني فى مرحلتى الاستدلال والتحقيق

الجهة التى يقدم إليها طلب الادعاء المدني

أجاز القانون الادعاء المدني أمام سلطة جمع الاستدلالات (م ٢٧ إجراءات) أو أمام سلطات التحقيق سواء كانت النيابة العامة أو قاضى التحقيق (م ٧٦، ١٩٩ مكرراً مرافعات).

فقد نصت المادة ١/٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "كل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية فى الشكوى التى يقدمها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى". وتعبير الشكوى الوارد فى هذه المادة لا ينصرف إلى معناها المحدد بكونها قيداً على حرية النيابة العامة فى بعض الجرائم، وإنما إلى المعنى العام والذى مفاده التضرر من تصرف معين يرفع لذوى الشأن لاثبات حقه واقتضائه. يستوى أن تكون الشكوى كتابية أو شفوية ويشبتها محرر المحضر فى محضره.

ويشترط أن يكون الادعاء المدني قد ورد بمبارات صريحة فى الشكوى التى تقدم لمأمورى الضبط أو النيابة وإلا اعتبرت من التهليلفات، ولا يعتبر الشاكى مدعياً بحقوق مدنية إلا إذا صرح بذلك فى شكواه أو فى ورقة مقدمة منه بعد ذلك أو إذا طلب فى أحداها تعويضاً ما (م ٢٨ إجراءات).

وإذا قدمت الشكوى المتضمنة الادعاء المدني إلى مأمور الضبط القضائى تعين على هذا الأخير أن يحيلها مع المحضر إلى النيابة العامة (م ٢/٢٧ إجراءات)، وإذا أحالت النيابة العامة الدعوى إلى قاضى التحقيق عليها أن تحيل معها الشكوى المذكورة (م ٣/٢٧ إجراءات).

ويجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنياً أمام قاضى التحقيق فقد نصت المادة ٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق فى الدعوى ويفصل قاضى التحقيق نهائياً فى قبوله بهذه الصفة فى التحقيق". كما نصت المادة ١٩٩ مكرراً من قانون الاجراءات على أنه "لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق فى الدعوى وتفصل النيابة العامة فى قبوله بهذه الصفة فى التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الادعاء، ولن رفض طلبه الطعن فى قرار الرفض أمام

محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة خلال ثلاثة أيام تسرى من وقت إعلانه بالقرار".

وترتيباً على ما تقدم فإن الادعاء المدنى يجوز فى جميع مراحل الاستدلالات والتحقيق أينما كانت الجهة التى تباشر التحقيق، سواء كانت الشرطة أم النيابة أو قاضى التحقيق .

الفصل فى طلب الادعاء المدنى فى مرحلتى الاستدلال والتحقيق

إذا قدم طلب الادعاء المدنى أمام مأمور الضبط القضائى فإن النيابة العامة هى التى تفصل فى الطلب، اللهم إلا إذا ارتأت عدم تحقيق الدعوى وأحالتها إلى قاضى التحقيق، وفى هذه الحالة يفصل الأخير فى الطلب.

وإذا قدم طلب الادعاء المدنى إلى النيابة العامة فهى التى تفصل فيه خلال ثلاثة أيام من هذا الادعاء (م ١٩٩ مكرر إجراءات) وهو ميعاد تنظيى لا يترتب على مخالفته البطلان، وإذا رفض الطلب جاز للمضروور الذى قدم طلب الادعاء المدنى الطعن فى قرار الرفض أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة فى خلال ثلاث أيام تسرى من وقت اعلانه بالقرار (م ١٩٩ مكرر إجراءات) .

وعدم صدور قرار من جهة التحقيق يرفض الطلب يعتبر قبولاً ضمناً له .

ويلاحظ أن القرار الصادر من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق بعدم قبول الادعاء المدنى، لا يحول دون إمكان الادعاء مدنياً بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية إذا ما رفعت إليها الدعوى، أو من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية (م ١/٢٥٨ إجراءات). ومع ذلك إذا كان قرار النيابة بالرفض قد طعن فيه أمام محكمة الجنح للمستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة فإن القرار الصادر فى الطعن يكون ملزماً للمحكمة عند إحالة الدعوى الجنائية إليها^(١).

وإذا قبلت النيابة العامة أو قاضى التحقيق طلب الادعاء المدنى فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية أيضاً.

(١) الدكتور مأمون سلامة. المجمع السابق. هامش ص. ٧.

غير أن القرار الصادر من النيابة العامة أو قاضي التحقيق بقبول الادعاء بالحقوق المدنية لا يلزم المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى (م ٢٥٨ اجراءات) فلها أن تحكم رغم ذلك بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أو بعدم قبولها.

مصير الادعاء المدني عند التصرف في التحقيق

إذا كان الادعاء المدني قد تم أمام النيابة العامة أو قاضي التحقيق فإن مصيره يرتبط بمصير الدعوى الجنائية. فإذا أصدرت النيابة أمراً بحفظ الأوراق بناء على محضر جمع الاستدلالات . أو أصدرت قراراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فيمكن للمدعى المدني أن يطعن في القرار في الميعاد القانوني. فإذا كان لم يطعن فيه أو طعن ورفض الطعن فلن يكون أمامه سوى الالتجاء إلى الطريق المدني ليرفع دعواه المدنية للمطالبة بالتعويض. هذا إذا كان القرار الصادر بعد انتهاء التحقيق هو بالأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية، ذلك أن مرور مواعيد الطعن في القرار أو رفض الطعن في حالة مباشرته من المدعى المدني يعتبر قيد عليه لرفع الدعوى المباشرة .

أما إذا كان القرار الصادر من النيابة العامة هو بحفظ الأوراق لعدم وجود محل للسير في الدعوى الجنائية ، فإن هذا الأمر لا يحول دون الالتجاء إلى القضاء الجنائي وذلك بتحريك الدعوى المباشرة إذا توافر باقي الشروط الخاصة بالادعاء المباشر .

وجدير بالذكر أن القرار الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق لا يعتبر حكماً ، ولا يكون له بالتالي أي حجية أمام المحكمة المدنية المرفوعة أمامها الدعوى المدنية بالتعويض.

وإذا ألغى الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بناء على ظهور وقائع جديدة أو بناء على قرار من النائب العام ووقعت الدعوى الجنائية ، فيجوز للمدعى المدني أن يترك دعواه أمام المحكمة المدنية ويباشرها أمام المحكمة الجنائية .

ثانيا: الادعاء المدني فى مرحلة المحاكمة

شروط الادعاء المدني فى مرحلة المحاكمة

الادعاء المدني جائز أمام المحاكم الجزئية ومحاكم الجنابات، ولكنه لا يجوز أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة أو محاكم الاحداث أو محاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية كما سبق القول.

وبطبيعة الحال لا يقبل الادعاء المدني والدعوى منظورة أمام محكمة النقض نظرا لأنها غير مختصة بأى تحقيقات موضوعية.

وإذا رفعت الدعوى الجنائية إلى المحكمة الجنائية، ولم يكن المضرور قد ادعى مدنيا فى التحقيق، فله أن يرفع دعواه المدنية إلى المحكمة الجنائية فى أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية، ويشترط لقبوله الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية الشروط الآتية:

أولاً: أن يكون الادعاء المدني قد تم قبل صدور قرار المحكمة بإقفال باب المرافعة، والمحكمة تصدر قرارها بقبل باب المرافعة بعد سماع شهادة الشهود والنيابة العامة والمتهم والمحصرم فى الدعوى، ثم تصدر حكمها (م ٢٧٥ اجراءات).

ثانيا: ألا يترتب على تدخل المدعى المدني تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية وإلا حكمت المحكمة بعدم قبول تدخله.

ثالثاً: ألا تكون الدعوى منظورة أمام المحكمة الاستئنافية، لأنه كما سبق القول لا يجوز الادعاء المدني أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة حتى لا يحرم الخصم من درجتي التقاضى .

وإذا توافرت هذه الشروط فيمكن قبول الادعاء المدني أمام محكمة أول درجة. غير أنه لا يجوز الادعاء المدني لأول مرة عند إعادة القضية إلى محكمة الموضوع بناء على نقض الحكم، لأن محكمة الموضوع تتقيد فى هذه الحالة بحدود الدعوى كما طرحت أمام محكمة النقض. ولذلك حكم بأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحق المدني فى الدعوى الجنائية لأول مرة بعد نقض الحكم، إذن يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قبل الدعوى المدنية عند إعادة نظر الدعوى الجنائية ويجب فى سبيل وضع الأمور فى

نصابها نقضه بهذا الصدد والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية^(١).

وكذلك إذا صدر حكم غيابي من محكمة أول درجة فعارض المتهم فيه، فلا يجوز الادعاء المدني أثناء نظر المعارضة إذا حضر المتهم، وذلك لأن محكمة أول درجة تنظر الموضوع في هذه الحالة مقيدة بالتقرير بالمعارضة. كذلك الحكم الغيابي الصادر في جنابة من محكمة الجنائيات - ولم يكن المدعى المدني قد ادعى مدنيا فيه - فإن إعادة نظر الدعوى عند التقيض على المتهم أو حضوره، يحول دون الادعاء المدني نظرا لأن إعادة نظر الدعوى، وإن كان مقرا للمصلحة العامة، إلا أن المحكمة تنظرها في الحدود التي كانت عليها عند قفل باب المرافعة، ولم يكن المدعى المدني قد ادعى بحقوقه المدنية عند نظر الدعوى لأول مرة.

كيفية الادعاء المدني في مرحلة المحاكمة

يتم الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية بأحد طريقتين نصت عليهما المادة ٢/٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية:

الأول : هو الطريق الرسمي العادي وذلك بإعلان المتهم أو المدعى عليه على يد محضر.

الثاني : يطلب في الجلسة المنظور فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضرا. فإذا لم يكن حاضرا يجب على المحكمة تأجيل الدعوى وتكليف المدعى المدني بإعلان المتهم بطلباته مع ملاحظة أن الطريق الثاني - توجيه الطلبات بالجلسة - غير جائز في حالة الادعاء المباشر، لأن هذا الادعاء لا يكون إلا بإعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور ونظرا لأن الادعاء المباشر يتضمن توجيه الاتهام إلى المتهم، فإن هذا لا يجوز في الجلسة - إلا من النيابة العامة وحدها - ولا يقبل الادعاء المباشر في الجلسة حتى، ويُقبله المتهم، إذ لا بد أن يتم عن طريق التكليف بالحضور^(٢).

وفي كلتا الحالتين السابقتين للادعاء المدني أمام المحاكم الجنائية يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع الرسوم القضائية (م ٢٥٦ إجراءات) وفقا لما نص عليه قانون الرسوم القضائية رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ (م ٣١٩ إجراءات).

(١) نقض ١٩٤٨/٦/١٤. مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٦١

(٢) نقض ١٩٦٠/١٢/٢٦. مجموعة القواعد م ١١ رقم ١٨٤

وغنى عن البيان أنه إذا كان قد سبق قبول الادعاء المدني فى مرحلتى التحقيق والاستدلال، فإن حالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية كذلك.

وطبقا للمادتين ٣٢، ٣٢١ من قانون الاجراءات، إذا حكم بادانة المتهم فى الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى المدني بالمصاريف التى تحملها، وبأن يعامل المستول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى. وطبقا للمادة ١٨٤ مرافعات إذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل منهم فى الدعوى على حسب ما تقدره المحكمة. ولا يلزمون بالتضامن فى المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين فى أصل التزامهم المقضى فيه. أما إذا قضى ببراءة المتهم فلا يجوز الحكم عليه بالمصروفات المدنية حتى ولو قضت المحكمة باحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى، لأن هذا الحكم الأخير لا يعتبر فاصلا فى الدعوى المدنية^(١).

الاعتراض على الادعاء المدني

يحق للمتهم وكذا المستول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة الاعتراض على قبول المدعى بالحقوق المدنية، ويجب أن تتم المعارضة فى الجلسة التى يتم فيها الادعاء المدني. وتفصل المحكمة فى المعارضة بعد سماع أقوال الخصوم. والاعتراض المذكور يقوم إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة. فقد نصت المادة ٢٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "لكل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة أن يعارض فى الجلسة فى قبول المدعى بالحقوق المدنية إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة، وتفصل المحكمة فى المعارضة بعد سماع أقوال الخصوم".

آثار قبول الادعاء المدني

إذا قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدني أصبح المدعى المدني خصما فى الدعوى المدنية ويصبح المتهم والمستول عن الحقوق المدنية الخصوم الآخرين فى ذات الدعوى.

(١) نلض ١٩٧٢/١. / ٨ س ٢٣ ص ٩٩٥

وهذه الصفة للمدعى المدني لا تخول له حقوقا في مباشرة الدعوى الجنائية أمام المحكمة، إذ أن المباشرة قاصرة على النيابة العامة فقط، وإنما يمكن له أن يشارك في إثبات الواقعة الاجرامية التي يحاكم المتهم من أجلها في الحدود التي تفيد في دعواه المدنية.

وقد رتب المشرع على ثبوت هذه الصفة للمدعى المدني حقوقا وواجبات هي:

حقوق المدعى المدني

١ - يجوز للمدعى المدني حضور جميع إجراءات التحقيق، سواء بوسرت بمعرفة النيابة العامة أو قاضي التحقيق، ولذلك يجب على النيابة العامة وقاضي التحقيق إخطاره بيوم التحقيق ومكانه، اللهم إلا إذا قرر المحقق سرية التحقيق، وفي هذه الحالة يكون له الحق في الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات (م ٧٧، ٧٨ اجراءات).

٢ - للمدعى المدني أن يقدم الى النيابة العامة أو قاضي التحقيق الدفوع والطلبات، وتفصل فيها سلطة التحقيق في خلال أربع وعشرين ساعة وتبين الأسباب التي تستند إليها (م ٨١، ٨٢ اجراءات).

٣ - في حالة صدور أوامر سلطة التحقيق في غير مواجهة الخصوم فيجب على النيابة العامة أن تبلغها له بوصفه من الخصوم في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها (م ٨٣ اجراءات).

٤ - للمدعى المدني أن يطلب على نفقته أثناء التحقيق صورا من الأوراق أيا كان نوعها، إلا إذا كان التحقيق حاصلا بغير حضور الخصوم بناء على قرار بذلك (م ٨٤ اجراءات).

٥ - للمدعى المدني، أن يطلب إلى المحقق رد الجير إذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك، ويبين في طلب الرد أسبابه وعلى المحقق الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه - مع مراعاة أن هذه المواعيد مواعيد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها البطلان.

٦ - للمدعى المدني حق الطعن في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية، وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ اعلائه، إلا إذا

كان الأمر صادرا فى تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريرة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، ما لم يكن من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات (م ١٦٢ إجراءات). وله الطعن فى الأوامر بالآلا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادرة من النيابة العامة بذات الشروط والقيود الخاصة بالطعن فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق (م ٢١٠ إجراءات)^(١).

٧ - للمدعى المدنى جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة، من حيث الاعلان، وإبداء الطلبات، والدفع، ومناقشة الشهود.

٨ - له حق الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية بجميع طرق الطعن الجائزة قانونا^(٢).

٩ - للمدعى المدنى المعارضة فى قبول تدخل المستول عن الحقوق المدنية من تلقاء نفسه (م ٢٥٤ إجراءات).

وأجهات المدعى المدنى

١ - يجب على المدعى المدنى دفع الرسوم القضائية، سواء كان الادعاء فى مرحلة الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة، وعليه أيضا أن يودع مقدما الامانة التى تقدرها النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو المحكمة على ذمة اتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم، كما يجب عليه إيداع الأمانة التكميلية التى قد تلزم أثناء سير الاجراءات (م ٢٥٦ إجراءات) ويكون سداد الرسوم القضائية وفقا لما نص عليه قانون الرسوم القضائية رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ (م ٣١٩ إجراءات) كما سبق الإشارة.

٢ - يجب على المدعى المدنى أن يعين له محلا فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التى يجرى فيها التحقيق إذا لم يكن مقيما فيها، فإذا لم يعين هذا المحل، يكون إعلانه فى قلم الكتاب بكل ما يلزم إعلانه به صحيحا (م ٧٩ إجراءات).

(١) المادة ٢١٠ إجراءات مدعلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ١٧ لسنة ١٩٨١.

(٢) نقض ١٩٤٦/١/٢٨. مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٦ .

القواعد التي تحكم إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية
نصت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الإجراءات المقررة في هذا القانون". وعلى ذلك فإن القواعد التي تطبق على الدعوى المدنية من حيث الإجراءات ليست قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية وإنما قواعد قانون الإجراءات الجنائية. ولا يرجع إلى القانون الأول إلا لسد النقص.

يستوى في ذلك أن تكون الدعوى المدنية منظورة مع الدعوى الجنائية، أم أن تكون الدعوى الجنائية قد انتقضت - لأي سبب من الأسباب - واستؤنف السير في الدعوى المدنية، أو كانت الدعوى المدنية قد طرحت على محكمة الاستئناف أو النقص دون الدعوى الجنائية لعدم استئناف النيابة أو المتهم فيها. وعليه فلا يجوز تطبيق قواعد المرافعات المدنية والتجارية المتعلقة بوقف الخصومة أو انقطاعها أو سقوطها أو تركها، على الدعوى المدنية المقامة أمام المحكمة الجنائية، وإنما تسرى القواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في هذا الخصوص، وعلى ذلك لا يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم أو على عدم السير فيها، ولا يقبل من الدعي عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة في حالة عدم السير فيها بفعل الدعي أو امتناعه^(١).

ولاحظ أن القواعد المتقدمة قاصرة في تطبيقها على الإجراءات فقط، أما بالنسبة لموضوع الدعوى المدنية، كتعويض الضرر وتحديد المسئولية، فتتبع بصفة أصلية أحكام القانون المدني.

وتطبيقاً لما سلف فقد قضت محكمة النقض بأن نصصر قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ولا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد النقص، ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل الدعي بالحقوق المدنية الذي كان قاصراً وبلغ سن الرشد^(٢).

(١) محمود مصطفى. المرجع السابق. ص ١٧١.

(٢) نقض ١٩٦٢/٢/٥ من ١٣ رقم ٩٢.

كما قضى بأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكمها فى اجراءات المرافعة وفى الأحكام والطعون المجازة فيها من حيث الاجراءات والمواعيد فلا يستثنى فى شىء من هذا إقتباس أى نص من نصوص قانون المرافعات المدنية، ولا يغير من هذه الحالة انحصار الخصومة ، بسبب عدم استئناف النجاة، فى الدعوى المدنية إذ هذه التهمة بطبيعتها ومن شأنها أن تجعل الدعوى المدنية خاضعة لأحكام قانون الاجراءات الجنائية^(١).

ثالثا: ترك الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية

قلنا من قبل أن قانون الاجراءات الجنائية هو واجب التطبيق على اجراءات الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية وليس قانون المرافعات المدنية والتجارية، ولا يلجأ إلى القانون الأخير إلا عند الاحالة إليه صراحة، أو عندما تكون قواعده غير متعارضة مع طبيعة الدعوى التى ينظرها القضاء الجنائى، أو لسد النقص فى اجراء لم يتعرض له قانون الاجراءات الجنائية.

وقد نص قانون الاجراءات الجنائية على ترك الدعوى المدنية من قبل المدعى المدنى فى المادة ٢٦٠ منه، إذ نصت على أنه "للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى، ويلزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك، مع عدم الاخلال بحق المتهم فى التعويضات إن كان لها وجه - ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية".

كما نصت المادة ٢٦١ اجراءات على أنه "يعتبر تاركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه، أو عدم ارساله وكيلًا عنه، وكذلك عدم ابدا طلبات بالجلسة".

ويستفاد من هذين النصين أن المشرع فى قانون الاجراءات نص على نوعين من الترك، الترك الصريح، وهو مماثل للترك أمام المحكمة المدنية، والترك الضمنى، والنوع الأخير لا يعرفه قانون المرافعات. وعندما تعالج ترك الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى يتعين أن تراعى طرق الترك الواردة فى قانون المرافعات المدنية ما دامت لم تتعارض مع قانون الاجراءات الجنائية.

(١) نفس ١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد. ج٤. رقم ١١٧

وجدير بالذكر أن الترك هو اجراء بمقتضاء يعبر المدعى المدني فيه صراحة عن ارادته فى التنازل عن جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك صحيفة الدعوى .

الترك الصريح

الترك الصريح نصت عليه المادة ٢٦ اجراءات، فقد ورد بها أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى. ويشترط فى هذا الترك لكى يحدث آثاره القانونية ما يشترطه قانون المرافعات المدنية والتجارية، وهو :

١ - أن يتم الترك بالتعبير الصريح عن ارادة التنازل عن جميع اجراءات الخصومة المدنية.

٢ - أن يأخذ التعبير الصريح احدى الصور الآتية

أ - إعلان الخصم على يد محضر.

ب - التقرير به فى قلم الكتاب

ج - البيان الصريح فى مذكرة موقع عليها من المدعى المدني أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها.

د - ابدائه شفويا بالجلسة وانتهاته فى المحضر.

مع مراعاة أن الحكم الصادر من المحكمة باثبات الترك لا يخرج عن كونه اثباتا لواقعة حصلت فعلا أمام المحكمة، وهى الترك، ولذلك لا يجوز للمدعى استئنافه ما دام أنه مقر بصحة رواية المحكمة لحدوث التنازل^(١).

٣ - أن يتم الترك قبل صدور حكم نهائى فى الدعوى المدنية

٤ - إذا وقع الترك بعد ابداء المدعى عليه طلباته فيلزم أن يقبل الترك حتى يتتبع آثاره. لذلك إذا كان الترك قد وقع أمام المحكمة الاستئنافية وكان الحكم المستأنف صادرا لمصلحة المتهم، فلا يقبل ترك الدعوى من المدعى المدني، ويتعين

(١) تقضى ١٩٣٢/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ٣٦٢ ص ٤١٤

على المحكمة الاستمرار في نظرها^(١).

الترك الضمنى

الترك الضمنى ورد فى نص المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية، فقد اعتبر المشرع المدعى المدنى تاركا لدعواه فى حالتين.

الحالة الأولى: إذا لم يحضر المدعى المدنى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيله عنه . فإذا أعلن فى محله المختار، ولم يعلن لشخصه، فلا يعتبر تاركا لدعواه^(٢).

الحالة الثانية: إذا حضر المدعى المدنى ولكنه لم يبد طلبات بالجلسة.

ويؤزم للحكم بالترك الضمنى أن يطلبه المتهم أو المدعى عليه فى الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. وإذا طلب المتهم الحكم بالترك ولم توجه المحكمة إلى طلبه، تعين عليها الرد على ذلك الطلب بما يوضح أسباب رفضه وإلا كان حكمها مشوها بالقصور.

وإذا تعدد المدعون بالحق المدنى وترك بعضهم الدعوى دون البعض الآخر بقيت الدعوى المدنية بالنسبة لمن لم يتنازل عن دعواه^(٣).

المعارضة فى الترك

يجوز للمدعى عليه فى الدعوى المدنية المعارضة فى الترك بالشروط الآتية:

١ - أن يكون الترك قد وقع بعد ابداء المدعى عليه طلباته

٢ - ألا يكون المدعى عليه قد دفع بعدم اختصاص المحكمة، أو باحالة القضية إلى محكمة أخرى، أو بإعلان صحيفة الدعوى، أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضى فى الدعوى.

غير أنه يستثنى من هذا الشرط حالة الاعتراض على الترك من قبل المتهم حتى يحكم له فى طلب التعويض المقدم منه عن الضرر الذى لحقه بسبب رفع

(١) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٧٠٨.

(٢) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٢ مجموعة أحكام النقض ص ٧ رقم ٢٨٨

(٣) نقض ١٩٥٢/١٢/٢٢ مجموعة أحكام النقض ص ٤ رقم ١٠٧ ص ٢٦٢

الدعوى المدنية عليه بالتطبيق لنص المادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

الاثار المترتبة على الترك

يترتب على ترك المدعى المدني لدعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية الآثار الآتية :

١ - الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك صحيفة الدعوى، وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الادعاء، وترتيباً على ذلك لا تستطيع المحكمة أن تقضى فى الدعوى المدنية.

٢ - ينصرف الترك إلى الاجراءات فقط، فلا يمس أصل الحق المرفوعة به الدعوى، فيجوز للمدعى بعد الترك أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية، وذلك ما لم يكن قد صرح أمام المحكمة الجنائية بأن الترك ينصرف إلى الحق ذاته (٢٦٢ اجراءات، ٣١ مرافعات).

٣ - يقتصر أثر الترك على الدعوى المدنية فهو لا يؤثر على الدعوى الجنائية (٢/٢٦ اجراءات) ولو كانت مرفوعة بالطريق المباشر مع الدعوى المدنية^(١).

٤ - إذا ترك المدعى المدني دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية فلا يجوز له أن يجدد دعواه أمام المحكمة الجنائية^(٢).

٥ - يترتب على الترك زوال صفة المدعى. ولذلك قضى بأنه إذا كان الطاعن قد تنازل عن دعواه المدنية وكانت المحكمة قد أجابته إلى ما طلب، فإنه لا تكون له صفة فيما يثيره فى طعنه بالنسبة إلى الدعوى العمومية^(٣).

٦ - يترتب على ترك الدعوى المدنية استبعاد المستول عن الحقوق المدنية من الدعوى، إذا كان دخوله فيها بناء على طلب المدعى. ولا يبقى هذا المستول بعد الترك إلا فى حالتين :

(١) تقضى ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ ص ٢٧٤

(٢) محمود مصطفى. المرجع السابق. هامش ص ١٧١

(٣) تقضى ١٩٥٣/١٢/٢٢ مجموعة أحكام التقضى س ٥ رقم ٦١

١ - إذا تدخل من تلقاء نفسه خصما متضمنا إلى المتهم وفقا للمادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

ب - إذا كان قد أدخل بمعرفة النيابة للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية.

٧ - يلزم المدعى المدني بدفع المصاريف السابقة على الترك مع عدم الاخلال بحق المتهم في التخصيصات إن كان لها مقتضى (م ٢٦٠ اجراءات) .

الفصل الثانى

التعويض بطريق الادعاء المباشر

أساس الادعاء المباشر وتعريفه

من المقرر أن النيابة العامة هى وحدها صاحبة الاختصاص الأصيل برفع الدعوى الجنائية فى جميع الجرائم من مخالفات وجنح وجنايات، وهى تباشر هذا الاختصاص من منطلق المصلحة العامة باعتبار أن الجريمة تشكل اعتداء على مصالح الجماعة الجديرة بالحماية الجنائية، حتى ولو كانت هذه الحماية تنعكس بدورها على حماية مصالح فردية للأفراد.

غير أن ذلك لا يمنع من أن تضر الجريمة أيضا بمصالح الأفراد الخاصة، ومن هنا كان للمضروب أن يلجأ الى القضاء الجنائى أو المدنى مطالبا بالتعويض عن الضرر الذى أصابه. ولما كانت القاعدة أن القضاء الجنائى لا يتصدى إلا للوقائع التى ترفع من النيابة العامة، فمعنى ذلك أن المضروب إذا أراد أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائى لاهد وأن ينتظر رفع الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة حتى يدعى مدنيا أمام القضاء، نظرا لأن القضاء الجنائى لا يختص فى الأصل بالدعاوى المدنية، وإنما يختص بها إذا رفعت تبعا للدعوى الجنائية.

وقد راعى المشرع أن للمضروب من الجريمة مصلحة فى نظر دعواه المدنية أمام القضاء الجنائى، نظرا لما يتمتع به هذا القضاء من حرية فى الاقتناع وفى تقييم الأدلة لا تتوافر بالنسبة للقاضى المدنى الذى يلتزم بطريق معين للاثبات، كما راعى المشرع أيضا، أن للمضروب من الجريمة مصلحة فى إثبات المسؤولية الجنائية وعقاب المتهم لما فى ذلك من تأثير على سهولة حصوله على حكم فى صالحه من حيث التعويض المدنى، وبطبيعة الحال هذه المصالح للأفراد الناشئة عن الجريمة لا تضعها النيابة العامة فى اعتبارها حين تلتزم بين رفع الدعوى الجنائية وعدم رفعها، إذ ما تراعيه النيابة العامة هو فقط المصلحة العامة للمجتمع باعتبارها المثلة له فى الدعوى الجنائية .

من أجل ذلك أباح المشرع - بشروط معينة - للمضروب من الجريمة أن يباشر رفع الدعوى الجنائية على المتهم حتى يمكن للمحكمة الجنائية النظر فى مسئولية الجانى الجنائية والمدنية على السواء.

وللمضروب هذا الحق حتى ولو كانت النيابة العامة لم تباشر أى اجراء فى الدعوى، أو حتى كانت لم تعلم أو تغطر بالجريمة.

وقد أباح المشرع للمضروب من الجريمة رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى المادة ١/٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية^(١)، والتي تنص على أن "تحال الدعوى إلى محكمة الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجنب المستأنفة متعقدة فى غرفة مشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة أو من المدعى بالحقوق المدنية".

وعلى ذلك يمكن تعريف الادعاء المباشر بأنه حق المدعى المدني فى الجنب والمخالفات فى رفع الدعوى الجنائية مباشرة بتكليف المتهم بالحضور أمام القضاء الجنائى^(٢).

الشروط الواجب توافرها للإدعاء المباشر

الشروط الواجب توافرها للإدعاء المباشر هى:

١ - أن يكون الادعاء المباشر قد تم بمعرفة المضروب من الجريمة

٢ - أن يكون الادعاء متعلقا بجريمة هى جنحة أو مخالفة

٣ - ألا يكون هناك تحقيق ما زال قائما

٤ - أن تكون الدعوى الجنائية والمدنية توافرت فيهما شروط القبول أمام القضاء الجنائية

الشرط الأول : أن يكون الادعاء قد تم بمعرفة المضروب من الجريمة

إذا كان المشرع قد فتح باب الادعاء المباشر للأفراد حماية لمصالحهم التى

(١) المادة ٢٣٢ اجراءات معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ثم بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١.

(٢) دكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ٥٨٣. الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق.

أضيرت بالجرمة، فلا بد وأن يتطلب فى رفع الدعوى المباشرة من الأفراد أن يكون من صدر منه الادعاء قد أصابه فعلا ضررا مباشرا من الجريمة. وفى جريمة الإيذاء الخطأ لابد وأن يكون هناك ضررا أصاب المجنى عليه يتمثل فى الإيذاء الذى لحق به أيا كان، ومن ثم يحق له بطوك طريق الادعاء المباشر، إلا أن هذا الطريق يغلق أمامه إذا استوفى حقه فى التعويض كاملا قبل رفع الدعوى. وليس المضرور هو المجنى عليه وحده، فقد يصيب الضرر أشخاص آخرين خلاف المجنى عليه كما يحدث فى حالات القتل الخطأ، فهنا يلحق الضرر بالزوج والأولاد ويحق لهم تحريك الدعوى الجنائية مباشرة رغم أن صفة المجنى عليه لم تثبت لهم، وإنما لمن وقع عليه الاعتداء المكون للجريمة. ولا يشترط أن يكون المضرور وأرثا بل يكفى أن يلحقه الضرر المباشر ولو كان غير ذلك .

ويمكن القول أن عبارة "مدعى الحقوق المدنية" الواردة فى المادة ١/٢٢٢ من قانون الاجراءات، تصرف إلى المجنى عليه فى الجريمة، أو غير المجنى عليه كأولاده وزوجته، وإلى كل من أصابه ضرر مباشرة من الجريمة. ولم يستعمل المشرع عبارة "المجنى عليه" لأن الدعوى قد تحرك من كل من يعتقد أن الجريمة قد لحقته بضرر، كما لم يعبر بين "أصابه من الجريمة" لأن المحاكمة قد تكشف عن أن الفعل لم يسفر عن أى ضرر لمن حرك الدعوى المباشر، وإنما استعمل عبارة المدعى بالحقوق المدنية، وهو من يعتقد أن له حقوقا مدنية قبل المتهم بارتكاب الجريمة، فيقيم دعواه المباشرة مطالبا بتلك الحقوق.

والقانون يسوى بين الضرر المادى والضرر الأدبى، فالمضرور من الجريمة يمكنه الادعاء المباشر، حتى ولو كان الضرر الذى لحقه أدبيا أو معنويا. ويستوى أن يكون المضرور شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا ما دام قد أصابه الضرر المباشر.

وبالنسبة لدائى المجنى عليه يجوز لهم رفع الدعوى بالطريق المباشر إذا كان لحقهم ضررا مباشرا من الجريمة ولم يكن المجنى عليه قد استعمل حقه فى المطالبة بالحقوق التى يطالب بها الدائن.

والحق فى الادعاء المباشر هو حق شخصى للمضرور بحيث إذا قام بتحويل قيمة التعويض عن الضرر الى شخص آخر، فلا يجوز لهذا الأخير الادعاء المباشر برفع الدعوى الجنائية^(١)، لأن الضرر الذى يصيب المحصول إليه هو ضرر غير

(١) الدكتور/ رؤوف عبيد. المرجع السابق، ص ١٠٦. الدكتور حسن صادق المصفاوى. أصول الاجراءات الجنائية. الطبعة الثانية. ١٩٦١ ص ١٣٦.

مباشر، وبالتالي لا يبيع رفع الدعوى المباشرة الضرر الذى يصيب شركة التأمين
لجرمة قتل خطأ وقعت على شخص المؤمن لديها لالتزامها بدفع مبلغ التأمين، لأن
شركة التأمين إنما تلتزم بدفع المبلغ المؤمن به، ليس نتيجة مباشرة لارتكاب الجريمة،
ولذا بناء على العقد المبرم بينها وبين المجنى عليه .

الشرط الثانى : أن تكون الجريمة جنحة أو مخالفة

لا يجوز الادعاء المباشر إلا فى الجنح والمخالفات، أما الجنائيات فلا يجوز فيها
رفع الدعوى مباشرة من المضرور من الجريمة ولو كانت الجنائية مما يجوز تجنيده^(١)،
والحكمة من ذلك أن القانون رسم طريقا خاصا للجنائيات روى فيه توفير ضمانات
للمتهم تناسب مع خطورة الاتهام. وإن كان هذا لا يمنع المضرور من الجنائية من
الادعاء المدنى أمام المحكمة المدنية أو أمام المحكمة الجنائية تبعا للدعوى الجنائية
بعد رفعها من سلطة التحقيق.

وكل جنحة أو مخالفة يجوز فيها رفع الدعوى المباشرة، إلا إذا وضع المشرع
قيدا على ذلك، ومثال هذا ما نص عليه المشرع فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢
من قانون الاجراءات من أنه لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى
المحكمة بالطريق المباشر فى حالتين.

الأولى : إذا صدر أمر من قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة
الدعوى الجنائية ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر فى الميعاد، أو
استأنفه فأيدته محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة.

والثانية : إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف عام أو مستخدم عام أو أحد
رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم
المشار إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات^(٢).

(١) الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق، ص ٩٠.

(٢) المادة ١٢٣ عقوبات خاصة باستعمال الموظف العمومى سلطته فى وقف تنفيذ الأوامر
الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير محصيل الأموال والرسوم أو وقف
تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة، وكذلك امتناعه عمدا عن
تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر.

ولا يلزم أن تكون الجريمة قد بوشر فيها أى اجراء من قبل النيابة العامة أو من قبل مأمورى الضبط القضائى، فيجوز رفع الدعوى مباشرة من المضرور حتى ولو كانت سلطة جميع الاستدلالات لم تباشر فيها أى اجراء أو حتى لم تكن تعلم بوقوع الجريمة ولم تخطر بها.

الشرط الثالث : ألا يكون هناك تحقيق مفتوح ما زال قائما.

يشترط للدعاء المباشر ألا تكون السلطة المختصة بالتحقيق، سواء النيابة العامة أو قاضى التحقيق، قد قامت بنفسها بتحريك الدعوى. فإذا كانت سلطة التحقيق قد باشرت اجراءات التحقيق، ولم تنته منه، فلا يجوز الادعاء المباشر. وعلى المضرور الانتظار حتى تنتهى سلطة التحقيق من تحقيقها والتصرف فيها. فإذا رفعت الدعوى كان له أن يدعى أمام المحكمة المحال إليها الدعوى، وإذا كان التصرف بالأمر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية فيمكنه أن يطعن فى هذا الأمر بطرق الطعن المختلفة التى نص عليها القانون بالنسبة للأوامر بالأمر وجه الصادرة من النيابة العامة وقاضى التحقيق.

فإذا قضى فى الاستئناف بالغاء الأمر بالأمر وجه ، فإنه يتم رفع الدعوى باحالتها من غرفة المشورة إلى المحكمة الجزئية بناء على القرار بالغاء الأمر بالأمر وجه ، ويكون للمدعى المدنى أن يطالب بدعواه أمام المحكمة المحال إليها الدعوى الجنائية .

ويلاحظ أن تحريك الدعوى بواسطة سلطة التحقيق عن طريق اجراء تحقيق فى الجريمة، يمنع فقط المدعى المدنى من رفع الدعوى المباشرة إلى القضاء الجنائى بالنسبة للمتهمين الذين تناولهم التحقيق المفتوح من سلطات التحقيق، وبالتالي يجوز تحريك الدعوى ورفعها مباشرة إلى القضاء الجنائى من المدعى المدنى بالنسبة لمتهمين آخرين لم يتناولهم تحقيق النيابة العامة بصفتهم متهمين، ولو كان قد حقق معهم بوصفهم شهوداً أو مستولين مذبياً^(١). وإذا رفعت النيابة العامة الدعوى - فى هذه الحالة - على المتهمين لديها، ورفعت الدعوى المباشرة من قبل المدعى المدنى على المتهمين الآخرين، فإن المحكمة تأمر بضم الدعويين وتحكم على جميع المتهمين فيها بحكم واحد.

(١) رؤوف عبيد. المرجع السابق. ص ١٠٩ .

الشرط الرابع : أن تكون الدعوى الجنائية والمدنية جائزة القبول
يجب لإمكان رفع الدعوى مباشرة من المضرور أمام القضاء الجنائي أن تكون
الدعوى الجنائية والمدنية مقبولة .

الدعوى الجنائية

يتعين أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة أمام القضاء الجنائي، أى يصح
للمحاكم الجنائية نظرها من هذا الطريق والفصل فيها، فإذا لم يتوافر هذا الشرط
فلا يجوز الادعاء المباشر، ذلك أن المضرور في هذه الحالة يرفع الدعوى بنفس
الشروط التى ترفعها النيابة العامة، ويترتب على ذلك أنه إذا كانت النيابة العامة
لا تملك رفع الدعوى، لسبب من الأسباب، فلا يجوز للمدعى المدنى أى المضرور أن
يرفعها.

ولا تكون الدعوى الجنائية مقبولة فى الحالات الآتية:

١ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد انتقضت به وفاة المتهم أو بسقوط الجريمة
بمضى المدة أو بحكم بات أو عن جريمة صدر عنها عفو عام . وفى هذه الأحوال وما
يأثقلها لا يكون أمام من لحقه ضرر من الجريمة إلا أن يطلب بتعويض أمام المحاكم
المدنية .

٢ - إذا كانت الدعوى المباشرة حركت عن جنائية، لأن هذا السبيل قاصر على
المخالفات والجنح فقط. وعلى المدعى المدنى أن يدعى مدنيا أمام محكمة الجنابات
بالتبعية للدعوى الجنائية، أو يلجأ إلى القضاء المدنى.

٣ - إذا كان قد صدر أمر من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق بألا وجه
لاقامة الدعوى الجنائية، وصار هذا الأمر نهائيا. ويكون الأمر نهائيا إذا لم يطعن
فيه المدعى بالحقوق المدنية فى الميعاد أو طعن فيه ورفض طعنه (م ٢٣٢ اجراءات)
ففى هذه الأحوال لا يجوز للمدعى المدنى أن يلجأ إلى الطريق الجنائى برفع الدعوى
المباشرة. شريطة أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هى عينها
الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ^(١) وأن يكون المدعى المدنى ممثلا فيها، فإذا لم يكن
ممثلا فيها، أى لم يدعى مدنيا أثناء التحقيق، فليس فى نصوص القانون ما يحرمه
من تحريك الدعوى المباشرة.

(١) نقض ١٩٦٧/٣/١٢ ص ٣٨٤

٤ - إذا كان هناك قيد على رفعها يتمثل فى شكوى أو طلب أو إذن. فهنا لا يجوز للمضروب أن يرفع دعواه بالطريق المباشر إلا بعد الحصول على الطلب أو الإذن أو بعد تقديم الشكوى. مع مراعاة أن جرائم القتل والاصابة الخطأ لا يتوقف رفع الدعوى الجنائية بصددها على أى قيد أو إذن أو شكوى من المجنى عليه أو المضروب.

٥ - إذا كانت الجريمة من الجرائم التى نظم المشرع للمحاكمة عنها اجراءات خاصة، كما هو الشأن بالنسبة لجرائم القضاء المتعلقة بوظيفتهم، فهنا لا تقبل الدعوى الجنائية إلا عن طريق المخاصمة التى نظمها القانون بشأن هذه الجرائم.

الدعوى المدنية

إن تحريك الدعوى الجنائية يأتى تبعا لتحريك الدعوى المدنية، فالأخيرة هى التى تدفع الأولى إلى القيام وهى السبب فى وجودها، فإذا انعدم السبب انعدم المسبب. أى إذا لم تكن الدعوى المدنية مقبولة لا يكون للدعوى الجنائية أى وجود. فلا بد إذن أن تكون الدعوى المدنية مقبولة فى شكلها ، بيد أنه لا يشترط أن تكون صحيح فى موضوعها. فهذا أمر يكشف عنه القضاء بعد طرح الدعوى أمامه وفحص أوجهها. ومعنى هذا أن الدعوى المدنية لو رفعت أمام المحكمة المدنية لكانت مقبولة شكلا.

فيشترط أن تكون اجراءاتها صحيحة، رفعت بتكليف بالحضور صحيح طبقا لقواعد قانون المرافعات والى محكمة مختصة، ومن ذى صفة، ولم يكن حقه قد سقط فى إقامتها.

ويمكن القول أنه إذا كان أساس منح المدعى المدني حق الادعاء المباشر هو حماية حقوق المضروب التى أضيرت من الجريمة، بتمكينه رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية للحكم له بالتعويضات الناشئة عن الجريمة، فلا بد لكى يتوافر هذا الحق أن تكون الشروط الخاصة بالدعوى المدنية متوافرة، لكى يمكن قبولها أمام القضاء الجنائى ، ويمكن أن تكون الدعوى المدنية غير مقبولة أمام القضاء الجنائى فى الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الحق المطالب به قد انقضى أو سقط لأى سبب من الأسباب، كال تنازل أو الاستيفاء أو التصالح أو مضى المدة أو غير ذلك من أسباب انقضاء الحق. مع ملاحظة ما نص عليه قانون الاجراءات فى المادة ٢٥٩ المعدلة بالقانون

٣٧ لسنة ١٩٧٢ من عدم انتضاء الدعوى المدنية بمضى المدة فى الجرائم المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الاجراءات والتى تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون.

٢ - إذا كانت قد رفعت من غير ذى صفة، كأن يكون رافع الدعوى هو وكيل عن المضرور ولم يتناول توكيله رفع هذه الدعوى. لأن الحق فى الادعاء المباشر - وكما سبق القول - هو حق شخصى ولا بد لمباشرته من توكيل خاص. كذلك لا يجوز لمعلوم الأهلية أو ناقصها رفع الدعوى مباشرة بطريق الادعاء المباشر، نظراً لأن رفع الدعوى المدنية يتطلب توافر الأهلية، وفى هذه الحالة فإن الذى يباشر الدعوى بالطريق المباشر هو القيم أو الوصى.

٣ - إذا تخلف شرط المصلحة فى الدعوى المدنية فإنه يحول دون الادعاء المباشر^(١).

٤ - إذا كان المدعى المدنى قد رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له الادعاء المباشر، لسقوط حقه فى الخيار بين الطريق المدنى والطريق الجنائى. ولذلك فإن رفع الدعوى المدنية ابتداء الى المحكمة المدنية يجعل دعواه المدنية غير مقبولة أمام المحكمة الجنائية، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت فعلاً إليها عن طريق النيابة العامة. فهنا يحق له أن يرفع دعواه المدنية إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية.

٥ - إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت باجراءات غير صحيحة أو شاب اجراءاتها بطلان، وفى هذه الحالة لا يكون لها أدنى أثر فى تحريك الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائى. فالدعوى الجنائية لا تتحرك بالدعوى المدنية إلا إذا كانت هذه الأخيرة قد رفعت بطريقة صحيحة. ويتعين على القاضى الحكم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية.

٦ - إذا رفعت الدعوى أمام محكمة غير مختصة^(٢).

٧ - إذا كانت الدعوى المدنية غير جائز نظرها لسبق الفصل فيها ، كانت الدعوى الجنائية غير جائزة نظرها أيضاً .

(١) قانون نقض ١٩٦٨/١٢/٢ من ١٩ رقم ٢١١

(٢) نقض ١٩٠٩/٢/١٣ المجموعة الرسمية من ١٠ ص ١٦٧

اجراءات الادعاء المباشر

تضمنت المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية، اجراءات الادعاء المباشر، فقد نصت هذه المادة على أنه "يكون تكليف المحصور بالحضور أمام المحكمة قبل انقضاء الجلسة بيوم كامل في المخالفات، وثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجناح غير مواعيد مسافة الطريق، وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية.

وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تنص على العقوبة.

ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد، فإذا حضر المتهم وطلب اعطاه ميعادا لتحضير دفاعه تأذن له المحكمة بالميعاد المقررة بالفقرة الأولى".

وبين من هذا النص أن الدعوي ترفع بالطريق المباشر بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة الجنائية من قبل المدعى بالحقوق المدنية، ويجب أن يكون التكليف بالحضور قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد في المخالفات وثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجناح مع مراعاة مواعيد المسافة المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ويجب أن يتضمن التكليف بالحضور، التهمة المسندة إلى المتهم ومواد القانون المنطبقة عليها .

وتعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (م ١/٢٣٤ مرافعات). ويجوز اعلان ورقة التكليف بالحضور في المخالفات بواسطة احد رجال السلطة العامة، وكذلك في مواد الجناح التي يعينها وزير العدل بعد موافقة وزير الداخلية (م ٢/٢٣٤ مرافعات) وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم سلم الإعلان إلى السلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر، ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك (م ٣/٢٣٤ مرافعات).

ويلاحظ أن توجيه التهمة فى الجلسة فى حالة التلبس أو حالة حضور المتهم دون تكليف سابق بالحضور لا تكون إلا من النيابة العامة^(١). فلا يجوز للمدعى المدنى أن يرفع دعواه فى هذا الحالة عن طريق توجيه التهمة إلى المتهم الحاضر. إذ لابد من القيام بأعلانه بورقة التكليف بالحضور. وجدير بالذكر أنه إذا شاب إجراءات الاعلان بطلان فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونا مقبولتين، ويتمين على المحكمة أن تقضى بعدم القبول.

وتكليف المتهم بالحضور من قبل المدعى بالحق المدنى لابد أن يكون للحضور أمام المحكمة، فلا يجوز الادعاء المباشر أمام النيابة أو قاضى التحقيق. لأن النيابة العامة تتلقى البلاغات الجنائية من المجنى عليه أو من لحقه ضرر من الجريمة أو من أى شخص ولو كان مجهولاً فتفحص البلاغ دون أن تلزم بإجراء التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية، كما أن قاضى التحقيق لا يباشر التحقيق فى جريمة معينة إلا بناءً على طلب النيابة العامة أو بناءً على إحالتها إليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها فى القانون (م ٦٧ إجراءات)

الأثار المترتبة على الادعاء المباشر

إذا توافرت شروط الادعاء المباشر والسابق بيانها ترتب على الادعاء المباشر رفع الدعوى الجنائية والمدنية المتمثلة فى الدعوى المباشرة^(٢) ويكون على المحكمة أن تفصل فى الدعويين المدنية والجنائية. فالدعوى الجنائية هنا تعتبر قد رفعت بالتكليف بالحضور للمتهم أمام المحكمة الجنائية، غير أن مباشرة الدعوى الجنائية فى هذه الحالة بعد رفعها يكون للنيابة العامة وحدها وليس للمدعى بالحق المدنى. فالمدعى المدنى لا علاقة له بالدعوى الجنائية وليس له استعمال ما تخوله من حقوق^(٣) كما أن النيابة العامة لا صفة لها فى التحدث إلا فى خصوص الدعوى الجنائية^(٤).

والنيابة العامة فى ذلك غير مقيدة بطلبات المدعى المدنى، فلها أن تفوض رأى للمحكمة إذا رأت أن أدلة الثبوت غير كافية. كما أن على النيابة العامة

(١) نقض ١٩٦٠/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ١١ رقم ١٨٤ ص ١٧٦ .

(٢) نقض ١٩٦٠/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ١١ بند ١٨٤ ص ١٧٦ والسابق الإشارة إليه .

(٣) انظر نقض ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ص ٢٢٣

(٤) نقض ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ص ٢٦٨

إثبات التهمة الموجهة إلى المتهم، ولا يجوز للمدعى المدني القيام بذلك إلا لخدمة دعواه المدنية. فلا يجوز مثلاً للمدعى المدني أن يطلب الحكم على التهم بعقوبة معينة، لأن ذلك منوط بالنيابة العامة صاحبة الدعوى الجنائية.

ويجوز للنيابة العامة أن تطلب تعديل وصف التهمة ولها أن تطلب تعديل القيد الوارد بورقة التكليف بالحضور، والمحكمة هي صاحبة القول الفصل في جميع الطلبات التي تبنى في الجلسة سواء من النيابة العامة أو المدعى بالحق المدني. مع مراعاة أن المحكمة الجنائية مقيدة بطلبات المدعى المدني - رافع الدعوى المباشرة - وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى^(١).

ويجوز للمدعى المدني أن يدخل متهمين آخرين في الدعوى حتى أثناء نظرها^(٢) على أن يتبع في ذلك الاجراءات المقررة للدعاء المباشر والسابق ذكرها.

ويتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى الجنائية مقيدة في ذلك بالتهمة الواردة بورقة التكليف بالحضور، لا بالوصف الذي تصبغه النيابة العامة على الواقعة، ولذلك حكم بأنه إذا كانت النيابة العامة عندما أرسلت إليها صحيفة الدعوى المباشرة، أمرت بقيدها جنحة بوصف مخالف لوصف المدعى المدني وأمرت بتقييدها للجلسة، فإنه يتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على أساس الوقائع المعروضة عليها في ورقة التكليف بالحضور دون إعتداد بالوصف الذي تصفها به النيابة العامة، إذ أن ورقة التكليف بالحضور هي التي تجعل المحكمة متصلة بالدعوى^(٣). وليس معنى هذا أن المحكمة لا تدخل بطلبات النيابة العامة في حسابها، فالنيابة هي خصم المتهم في الدعوى الجنائية، ولها بدورها أن تحركها، والمحكمة ملزمة بالفصل في طلبات الخصوم جميعاً، وإنما يقصد بذلك أن المحكمة وقد رفعت إليها الدعوى مباشرة من المدعى المدني، يجب ألا تغفل الفصل في الوقائع التي تضمنها التكليف بالحضور، وعلى ذلك إذا حركت الدعوى الجنائية من كل من النيابة العامة والمدعى المدني، فإن الدعوى لا تتحدد أمام المحكمة بطلبات النيابة وحدها وإنما بطلبات المدعى المدني أيضاً^(٤).

(١) نقض ١٩٦٨/٤/٨ من ١٩ ص ٤٠٢.

(٢) رؤوف عبيد - المرجع السابق - ص ١١٢.

(٣) نقض ١٩٤٤/١/١٠. مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٨٥ ص ٣٨٢.

(٤) الدكتور محمود مصطفى. المرجع السابق. ص ١١٣.

ويجب على المحكمة أن تقضي في الدعوى المدنية، فلا يجوز لها أن تقضي في الدعوى الجنائية دون المدنية أو العكس.

ومتى حركت الدعوى الجنائية بالطريق المباشر انقطعت الصلة بين المدعى المدني وبين الدعوى الجنائية أثر رفعها، وأصبح مباشرتها من اختصاص النيابة العامة دون غيرها كما سبق القول، فهي التي تطلب معاقبة المتهم وتطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية، أما المدعى المدني فلا شأن له بالدعوى الجنائية بعد تحريكها، وإنما تختصر خصومته على الدعوى المدنية. وترتبا على ذلك إذا تنازل المدعى المدني عن دعواه المدنية فلا يؤثر ذلك على الدعوى الجنائية، وينصرف طعنه إلى الحكم في الدعوى المدنية.

الفصل الثالث

مباشرة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية

قد يختار المضرور من جريمة القتل أو الإيذاء الخطأ الطريق المدنى للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذى لحقه من الجريمة. وعندئذ تتبع فى الفصل فى دعواه اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية، غير أنه بالنظر لوحدة الواقعة تبقى تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية قائمة فى حدود، على تفصيل يقتضى البحث فى تأثير الحكم المدنى على الدعوى الجنائية، وتأثير الحكم الجنائى على الدعوى المدنية، وفى تأثير رفع الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية. وستعالج كل أثر من هذه الآثار فى مبحث مستقل.

المبحث الأول

تأثير الحكم المدنى على الدعوى الجنائية

القاعدة العامة أن لا حجية للأحكام المدنية أمام القضاء الجنائى
قد ترفع الدعوى بالتعويض عن القتل أو الإيذاء الخطأ أمام المحكمة المدنية فطالما أن الدعوى الجنائية لم ترفع تستمر الدعوى المدنية فى سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائى ، وإذا رفعت الدعوى الجنائية بعد ذلك لا يكون للحكم الصادر من المحكمة المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحكمة الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها. بمعنى أن المحكمة الجنائية لا تنقيد بما قضى به القاضى المدنى متعلقا بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم، ويمكنها رغم الحكم أن تفصل بعكس ما انتهى إليه القاضى المدنى. وعلى ذلك فالقاعدة العامة أن لا حجية للأحكام المدنية أمام القضاء الجنائى.

وقد نصت على هذه القاعدة المادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية، حيث نصت على أنه "لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به، أمام المحاكم الجنائية، فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها".

والحكمة من هذا النص أن المحكمة الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل فى مدى صحة وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، بينما تتعرض لها المحكمة المدنية بالقدر الذى يمكنها من الفصل فى الدعوى المدنية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن المحكمة الجنائية تتمتع بقدر أكبر فى طرق الإثبات، ولا تنقيد فى ذلك بطريق معين ويكون القاضى عقيدته بنفسه مطلق الحرية، بينما المحكمة المدنية تنقيد بطرق إثبات معينة نص عليها القانون ولا تستطيع الحيد عنها.

فإذا عرضت على المحكمة المدنية دعوى تعويض عن جريمة إصابة خطأ أو قتل خطأ وانتهت المحكمة إلى إجابة المدعى المدنى إلى طلباته والقضاء له بالتعويض المناسب، على أساس توافر أركان هذه الجريمة، فإن هذا الحكم لا يمنع المحكمة الجنائية - متى طرح أمامها موضوع جريمة الإصابة الخطأ أو القتل الخطأ - من القضاء ببرائة المتهم من التهمة المسندة إليه متى استظهرت عدم توافر أركانها من شتى الأدلة والعناصر المطروحة عليها، دون التقيد فى ذلك بالحكم المدنى الذى نفى توافر أركان الجريمة.

وإذا أقام المضرور من الجريمة دعواه بطلب التعويض أمام المحكمة المدنية، فقصت برفضها، مؤسسة رفضها على أن الجريمة لم ترتكب، أو أنه لم يثبت لها أن المدعى عليه هو الذى ارتكبها، فإن هذا الحكم لا يحول بين النيابة العامة وإقامة الدعوى الجنائية ضد هذا الشخص، ولا يحول بين المحكمة الجنائية وادانته من أجل هذه الجريمة.

وتطبيقاً لذلك حكم^(١) بأنه إذا طعن على سند التزوير أمام المحكمة المدنية وقضت هذه المحكمة بصحة السند. فإن هذا الحكم لا يمنع المحكمة الجنائية متى طرح أمامها موضوع تزوير السند، من القضاء بتزويره وتوقيع العقوبة على المزور، إذ أنه متى رفعت الدعوى إلى المحكمة تصبح وقد اتصلت بها، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها، على هدى ما تستلهمه فى تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر دون أن تنقيد بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن الأوراق المطعون بتزويرها.

(١) تقض ١٥/٥/١٩٥٠. مجموعة أحكام النقض ص ١ ورقم ٢١١ -

حدود القاعدة العامة ومدى انطباقها على المسائل الفرعية.
القاعدة العامة كما سبق القول هو عدم تقييد القاضى الجنائى بحكم المحكمة المدنية بالنسبة لوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها على النحو الذى ورد فى المادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية والسابق الإشارة إليها.

والمقصود بوقوع الجريمة ليس فقط صحة وقوع الفعل الإجرامى مادياً، وإنما أيضاً كل ما يتعلق بالوقوع القانونى، أى توافر الأركان والعناصر المتطلبة للوجود القانونى للجريمة.

غير أن الفقرة أثار مشكلة تتعلق بمدى انطباق هذه القاعدة على المسائل المدنية الفرعية، والتي تثار أمام المحكمة الجنائية ويكون قد صدر فيها حكم من المحكمة المدنية، فهل تلتزم به المحكمة الجنائية، أم أن تلك الأخيرة لا تتقيد بما فصل به القاضى المدنى ؟

ذهب جانب من الفقرة^(١) إلى أن المسائل المدنية الفرعية إذا أثبتت أمام القضاء الجنائى، فيجب أن يتقيد هذا الأخير بما قضت به المحكمة المدنية. مثال ذلك الفصل فى النزاع حول صفة المستول عن الحقوق المدنية أو أهليته.

وحجية هذا رأى أن كلا من القضاء بين المدنى والجنائى مختص بنظر المسائل الفرعية وأن الاختصاص الأصلى ثابت للمحكمة المدنية، فإذا سبق الفصل فيها نهائياً من القضاء المدنى، وجب على المحكمة أن تنزل على حكمه، خاصة وأن هذه المحكمة تتبع فى المسائل المذكورة طرق الإثبات المقررة فى القانون المدنى.

على حين ذهب رأى آخر^(٢) إلى أن المحكمة الجنائية تختص بالفصل فى جميع هذه المسائل الفرعية، ولا يكون للحكم المدنى أية حجية يصدرها أمام القضاء الجنائى.

وقد أبدت محكمة النقض هذا الرأى الأخير، فقضت بأن القاضى الجنائى مختص بالفصل فى كافة المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية،

(١) الدكتور محمود مصطفى. المرجع السابق ص ١٧٣، الدكتور عمر السعيد رمضان. ص ٢١.

(٢) الدكتور رؤوف عبيد. المرجع السابق ص ٢٧٧.

فمن حقه، بل من واجبه أن يفصل فى صفة الخصوم ولا يجوز مطالبته بوقف النظر فيها حتى يفصل فى دعوى مدنية رفعت بشأنها، وذلك لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع، ولأن القاضى الجنائى غير مقيد - بحسب الأصل - بما يصدره القاضى المدنى من أحكام^(١). كما قضت بأن المحكمة الجنائية مختصة بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، دون التقيد بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة^(٢).

والرأى الذى نؤيده^(٣) هو وجوب عدم تقييد القاضى الجنائى بما تصدره المحكمة المدنية من أحكام فيما يتعلق بأى مسألة من المسائل الفرعية أو الأصلية طالما أنها لازمة للفصل فى الدعوى الجنائية. وذلك تأسيساً على ما يلى:

١ - قضت المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك". ومفاد هذا النص أن المحكمة الجنائية تفصل فى أية مسألة تعرض عليها وتكون لازمة للفصل فى الدعوى الجنائية، حتى ولو كانت المسألة أصلاً من اختصاص المحكمة المدنية، وحتى ولو كانت تتبع فى إثباتها طرق الإثبات المقررة فى القانون المدنى. وهذا الإطلاق الوارد بالمادة ٢٢١ اجراءات لم ينص المشرع على خلافه بالنسبة للمسائل المدنية الفرعية، وإنما نص فقط على مسائل الأحوال الشخصية على النحو الذى ستعرض له فيما بعد.

٢ - أن القول بحجية الحكم المدنى فيما يتعلق بالمسائل المدنية الفرعية، سيؤدى إلى نتيجة لم يسلم بها حتى أنصار الرأى المعارض، وهى أن الحجية فى هذه المسائل قد تؤدى بالضرورة إلى وجوب وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل فى هذه المسائل، إذا كانت ما زالت معروضة على المحكمة المدنية وهذا ما لم يقل به أحد، والدليل على ذلك أن المشرع حينما يقضى بحجية حكم أمام محكمة أخرى ينص على وجوب وقف الفصل فى الدعوى إلى أن تفصل الجهة الأخرى فى المسائل

(١) نقض ١٩٤٤/٤/١٠. المجموعة الرسمية س ٤٤ رقم ٩١

(٢) نقض ١٩٥٤/٥/٤ مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ١٩٤

(٣) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق ص ١٢٣٨ .

محل النزاع ، فمثلا حينما جعل الحكم الجنائي يحوز حجية أمام القضاء المدني ، أوجب على هذا الأخير أن يوقف الفصل في الدعوى المدنية إلى أن يصدر الحكم في الدعوى الجنائية ، والحال كذلك أيضا بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية . ولذلك من غير النطق أن يكون للحكم المدني حجية أمام المحكمة الجنائية بالنسبة للمسائل الفرعية ، وفي نفس الوقت لا يكون هناك إلزام على المحكمة الجنائية بوقف الدعوى حتى تفصل المحكمة المدنية في المسائل المعروضة عليها ، فالحجية بوقف الدعوى متلازمان ، وهذه النتيجة لم ينته إليها أحد من الفقه ولا القضاء بالنسبة للمسائل الفرعية المدنية .

٣ - لا يصح الاستناد إلى نص المادة ٤٥٧ إجراءات حين قصرت عدم حجية الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أمام المحاكم الجنائية على وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك أن وقوع الجريمة يمتد ليشمل وقوعها في مادياتها وأركانها القانونية والتي قد تشكل من عناصر قانونية غير جنائية يستعيرها المشرع للوجود القانوني للجريمة.

الاستثناء الوارد على القاعدة العامة:

إذا كانت القاعدة العامة هي أن الحكم المدني لا تثبت به المحكمة الجنائية فيما يتعلق بثبوت وقوع الجريمة واستنادا إلى الفاعل ، وسواء أكانت المحكمة المدنية قد فصلت في موضوع الثبوت أو الاستناد مباشرة أو كانت فصلت في مسألة فرعية يتوقف عليها قيام الجريمة ، فإن المشرع قد أورد استثناء على هذه القاعدة يتعلق بالحكم الصادر في مواد الأحوال الشخصية.

فالحكم الصادر في مواد الأحوال الشخصية تكون له حجية أمام المحكمة الجنائية في جميع المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية . مثال ذلك الحكم الصادر بصحة "زواج أو بطلانه أو الحكم الصادر بثبوت النسب . والمحكمة من ذلك أن المحكمة الجنائية لا ولاية لها بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية على عكس ما هو مقرر بالنسبة للمسائل المدنية.

وقد نصت على هذا الاستثناء المادة ٤٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية إذ جاء بها "تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية ، في حدود اختصاصها ، قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية"

وقد رتب المشرع على هذه الحجية نتيجة مؤداها وجوب وقف الدعوى الجنائية إذا عرضت مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ضرورية للفصل فى الدعوى الجنائية وذلك إلى حين صدور حكم من الجهة المختصة. ولذلك نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى، وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو المجنى عليه حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص".

المبحث الثانى

تأثير الحكم الجنائى على الدعوى المدنية

القاعدة العامة وعلتها

نصت على حجية الحكم الجنائى على الدعوى المدنية المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية فى قولها "يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة، سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة. ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون". وتردد هذه الأحكام - فى إيجاز وإن كانت تكملها - المادة ١٠٢ من قانون الاثبات التى نصت على أنه "لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا".

ومفاد ما تقدم أنه إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكما فاصلا فى موضوع الدعوى الجنائية، وكانت الدعوى المدنية منظورة أمام القضاء المدنى، فالقاعدة هى أن الحكم الجنائى يحوز حجية أمام القضاء المدنى فيما فصل فيه وكان فصله ضروريا للحكم فى الدعوى الجنائية.

وعلة قاعدة حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى مرجعها رجحان أهمية الدعوى الجنائية التى تتصل بالنظام العام وتتناول - سواء من حيث الحقوق التى

تحميها والحقوق التي تنصرف إليها آثار الحكم الصادر فيها - الحياة والحرية والمال، على الدعوى المدنية التي تحمي مصالح خاصة ولا يتجاوز موضوعها وآثارها الحقوق المالية^(١). وهذا الرجحان يجعل من غير المستساغ - من حيث المنطق القانوني والمصلحة الاجتماعية - أن يقرر الحكم الجنائي أمراً ينقضه القاضي المدني، كأن يقرر إدانة متهم وتوقيع عقوبة عليه ثم يرفض القاضي المدني الحكم بالتعويض عليه مقررًا أنه لم يرتكب جريمة، أو أن يقرر الحكم الجنائي براءة المتهم ثم يحكم عليه القاضي المدني بالتعويض مقررًا أنه قد ارتكب هذه الجريمة. ويفسر هذه الحجية كذلك فعالية وسائل الإثبات التي يحوزها القاضي الجنائي، بالقياس إلى ما يحوزه القاضي المدني، فالقاضي الجنائي يمارس دوراً إيجابياً ويبحث عن الحقيقة بنفسه، وتعاونه في ذلك مع النيابة العامة، ولديه وسائل تحقيق فيها قهر وجبر، أما القاضي المدني فدوره أقل إيجابية ويقتصر على فحص ما يقدمه إليه أطراف الدعوى من أدلة ويعني ذلك أن الحكم الجنائي يرجح فيه أن يكون قد استظهر الحقيقة وتكشفها تماماً. فمن غير المستساغ بعد ذلك أن يأتي القاضي المدني - بوسائله المحدودة - فينقض ما قرره القاضي الجنائي^(٢). يضاف إلى ذلك أن الحكم الجنائي باعتباره صادراً في دعوى جنائية تتعلق بحق المجتمع في العقاب لا بد وأن يكفل له المشرع الهيبة والحجية بالنسبة للكافة.

شروط حجية الحكم الجنائي

يشترط لحجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني الشروط الآتية :

١ - اتحاد الواقعة بين الدعويين المدنية والجنائية، أى "وحدة المنشأ" بمعنى نشوؤهما معا عن فعل واحد قامت به الجريمة التي نشأت منها الدعوى الجنائية، وترتب عليه الضرر الذي تهدف الدعوى المدنية إلى تعويضه.

ولا يلزم أن يكون «تاك» اتحاد في المصوم أو في الموضوع، كما هي القاصدة العامة في حجية الأحكام، ومن ثم فإن حجية الحكم الجنائي هنا أمام المحكمة المدنية

(١) الدكتور السنهوري ج١ ص ٧١، ١٠٧١. الدكتور أودار غالى الدعي، حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني. طبعة ١٩٦٠ رقم ٦٨ ص ٦٦، الدكتور أحمد فتحي سرور. المرجع السابق رقم ٣٢٤ ص ٤٩٩.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى. شرح قانون الإجراءات الجنائية. طبعة ١٩٨٨ ص ٣١٨.

هو استثناء من القواعد العامة بحجية الأحكام والتي تستلزم اتحاداً في السبب والموضوع والحضور، إذ يكفي هنا للاحتجاج بالحجية أن تكون هناك وحدة في الواقعة ويحتج بها على الكافة حتى على الأشخاص الذين لم يكونوا خصوماً في الدعوى الجنائية^(١).

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض أنه يجب أن تكون للحكم الجنائي الصادر بالادانة حجية أمام المحاكم المدنية متى كان أساس الدعوى المدنية هو ذات العمل الذي فصلت فيه المحكمة الجنائية وإلا أدى ذلك إلى وجود تناقض بين الحكم الجنائي والحكم المدني بشأن فعل واحد يعينه هو الذي استوجب العقاب^(٢).

٢ - أن يكون الحكم الجنائي صادراً في موضوع الدعوى الجنائية بالادانة أو البراءة. والمقصود بذلك أن يكون الحكم فاصلاً في الموضوع، ولذلك فلا يجوز حجية الأحكام الأخرى غير الفاصلة في الموضوع كالأحكام التمهيدية والتحضيرية وعدم القبول وعدم الاختصاص. وعلة ذلك أن الحكم الفاصل في الموضوع هو الذي يفصل في أمور يتصور أن تثور في الدعوى المدنية، ويحتج فيها بما قرره هذا الحكم.

والمقصود بالحكم الجنائي أن يكون قد صدر في دعوى جنائية^(٣) سواء صدر عن القضاء الجنائي العادي أو الاستثنائي، أي من محكمة جنائية عادية أو من محكمة خاصة أو استثنائية. وأن يكون الحكم ذو طبيعة جنائية، فالحكم الصادر من المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية التبعية لا يجوز هذه الحجة وإنما يخضع للقواعد العامة في حجية الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التي وردت أحكامها بالقانون المدني وقانون المرافعات.

(١) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ١٢٢٨.

(٢) نقض ١٩٥٥/٢/٢٤ مجموعة أحكام النقض ص ٩٥ رقم ٩٥.

(٣) الدكتور السنهاوي ج ١ رقم ٦٣٣ ص ١٠٧٣. الدكتور رؤوف عبد المرجع السابق ص ٢٥٤. الدكتور حسن المصفاوي. أصول الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٧٢ رقم ١٠٧ ص ٢٨. الدكتور أحمد فتحي سرور. المرجع السابق. رقم ٣٢٦ ص ٥٠١. الدكتور محمود مصطفى. شرح قانون الاجراءات. طبعة ١٩٧٦ رقم ١٥٤ ص ١٩٧. الدكتور أدوار غالي الدعي. المرجع السابق. رقم ٩٧ ص ٩٤. الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق ص ١٢٢٨.

٣ - أن يكون الحكم الجنائي حائزاً لقوة الشيء المقضى به، أى يكون باتاً، والحكم البات هو الذى لا يقبل طعناً بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض، أما الحكم غير البات فهو الذى يقبل الطعن بطريق أو أكثر من الطرق السابقة. فإذا كان الحكم الجنائي غير بات أى قابلاً للطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض، فلا تكون له حجية أمام القضاء المدني لاحتمال الفائه عند الطعن فيه.

وجدير بالذكر أن للصفة الباتة للحكم مصادر ثلاث: استنفاد طرق الطعن فيه، وانقضاء مواعيدها دون استعمالها، وصدور حكم ابتدائي غير قابل للطعن.

وما دام الحجية لا تثبت إلا للحكم الجنائي على النحو المتقدم فيترتب على ذلك إنحصار الحجية عن القرارات الصادرة من سلطات التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، حتى ولو صارت نهائية لأنها ليست أحكاماً. كما أن الأمر الجنائي - سواء أكان صادراً من النيابة العامة أو القاضي - ليس حكماً بالمعنى الدقيق، وإن كانت له حجية أمام القضاء الجنائي.

٤ - أن تكون الدعوى المدنية ما زالت منظورة أمام القضاء المدني، أى لم يفصل فيها بحكم اكتسب قوة الشيء المقضى به. وقد صرح المشرع بهذا الشرط، فقصر قوة الحكم الجنائي على "الدعوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائياً". والفصل النهائي فى الدعوى المدنية يعنى صدور حكم بات فاصل فى موضوعها. فإذا صدر الحكم الجنائي قبل أن يصدر فى الدعوى المدنية حكم بات يتقيد به القاضي المدني، ولو كانت الدعوى المدنية مطروحة على محكمة النقض^(١). وعلة هذا الشرط اعتبارات الاستقرار القانوني. فإذا صدر الحكم البات فى الدعوى المدنية فقد انقضت، ولم يعد مجال لبحث فيها حتى يتقيد فيه القاضي بقيد ما، ومن ناحية أخرى فقد استتبت بهذا الحكم المراكز القانونية لأطراف الدعوى المدنية فلا يجوز ادخال الاضطراب فيها^(٢).

(١) الدكتور السهنوري ج١ رقم ٦٣٣ ص ١٠٧٤، نقض مدنى ١٩٤٥/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج٤ رقم ١٨٣ ص ٥٢٥، نقض مدنى ١٩٤٧/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج٥ رقم ١٦٦ ص ٣٧٦.

(٢) دكتور محمود نجيب حسنى. المرجع السابق. ص ٣٢٣.

٧ حجية للحكم على الدعوى المدنية التي ينظرها القضاء الجنائي.

مجال الحجية مقتصر على الدعوى المدنية التي ينظرها القضاء المدني، ومن ثم كانت الحجية في حقيقتها حجية للحكم الجنائي على القضاء المدني. ومؤدى ذلك أنه لا مجال لهذه الحجية إذا كانت الدعوى المدنية مطروحة على القضاء الجنائي تبعاً للدعوى الجنائية كما سبق القول، ذلك أنه في هذه الحالة يفصل القاضى الجنائى فى الدعويين بحكم واحد، فيلزم بأن يحقق اتساق بين شطرى حكمه، بمعنى أنه يلزم نفسه فى كل من الشطرين بما قرره فى الآخر.

ولكن قد تبقى الدعوى المدنية قائمة وحدها أمام القضاء الجنائى فى حين انتهت الدعوى الجنائية بحكم بات، فهل يتقيد القضاء فى الدعوى المدنية بما سبق له أن قرره فى الدعوى الجنائية؟ وتفصيل هذا الموضوع أن يصدر حكم فى الدعويين ثم يطعن المدعى المدني فى شق الحكم المتعلق بحقوقه، فى حين لا تطعن النيابة العامة أو التهم فى شقة الجنائى فيصير باتاً، إذ معنى ذلك أن تنظر محكمة الطعن فى الدعوى المدنية وحدها. القاعدة أن محكمة الطعن لا تتقيد بما قرره الحكم المطعون فيه، لأن مجال الحجية - كما قدمنا - أن تكون الدعوى المدنية معروضة على القضاء المدني، فضلاً عن أن شطرى الحكم غير متجزئين، ومن ثم فإن الطعن فى أحدهما يبيد الدعويين معاً أمام محكمة الطعن فى حدود مصالح الطاعن^(١).

وتطبيقاً لذلك، إذا كان الحكم صادراً ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ضده استناداً إلى عدم ارتكابه الجريمة، ولم تستأنف النيابة أو المتهم هذا الحكم، ولكن استأنفه المدعى المدني وحده. فإن للمحكمة الاستئنافية أن تفحص الدعوى المدنية دون أن ترتبط بما قضى به فى الدعوى الجنائية وصار باتاً، فلها فى المثال السابق أن تحكم للمدعى بالتعويض مقررته إرتكاب الجريمة ومسئولية المتهم عن تعريض ضررها على الرغم من صيرورة الحكم ببراءته استناداً إلى عدم ارتكاب الجريمة حكماً باتاً^(٢)، بمعنى أنه يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها، وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم، من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه، لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء.

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى. المرجع السابق. ص ٣٢١

(٢) تقض ١/١/ ١٩٥٠. مجموعة أحكام التقضى ص ٢. رقم ١٧. ص ٤٥٢.

محكمة أول درجة ولا يمنع من هنا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى^(١).

العناصر التى تحوز الحجية فى الحكم الجنائي

ليست جميع المسائل التى وردت بالحكم الجنائي تحوز الحجية أمام القاضى المدنى، فهذه الحجية قاصرة على بعض عناصر الحكم دون البعض الآخر.

والمعيار الذى يهتدى به فى هذا الشأن، هو أن جميع العناصر فى مسائل ضرورية لازمة للحكم فى الدعوى الجنائية تتمتع بالحجية أمام القضاء المدنى. فإذا لم تكن ضرورية لذلك انتفت عنها صفة الحجية أمام القاضى المدنى. ويستوى بعد ذلك أن تكون هذه العناصر قد وردت فى منطوق الحكم أو وردت بذلك الجزء من الأسباب التى يعتبر مكملاً للمنطوق، ذلك أن الأصل فى الأحكام، ألا ترد الحجية إلا على منطوقها، ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما يكون مكملاً للمنطوق، ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً، غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به^(٢).

وقد حدد المشرع موضوعات ثلاث من الحكم الجنائي يتقيد بها القاضى المدنى، وهذه الموضوعات هى وقوع الجريمة، ونسبتها إلى فاعلها، ووصفها القانونى. وأضاف قانون الاثبات الى ذلك (م ١٠٢) اشترط أن يكون فصل الحكم فى هذه الأمور كان فصلاً ضرورياً.

أولاً: وقوع الجريمة

إذا استند الحكم الجنائي بالادانة إلى وقوع الجريمة فيتعين على القاضى المدنى أن يسلم بذلك، فلا يجوز له أن يرفض الحكم بالتعويض مقررًا أن الجريمة لم ترتكب، وإذا استند الحكم الجنائي بالبراءة إلى نفي ارتكاب الجريمة، فلا يجوز للقاضى المدنى أن يحكم، بالـ بىض مقررًا أن الجريمة قد ارتكبت.

والمقصود بوقوع الجريمة هو الوجود المادى والقانونى لها، بمعنى أن القاضى المدنى ملزم بما ورد بالحكم الجنائي متعلقًا بوقوع الفعل المادى المكسب للجريمة

(١) نقض ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ رقم ١٩٩ ص ٩٨٤ .

(٢) نقض ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ رقم ١٣ ص ٧٢ .

وحدوث النتيجة غير المشروعة وعلاقة السببية بينهما، فإذا انتهى الحكم الجنائي إلى أن الجريمة لم تقع أصلاً أو حكمت بانتفاء رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو بانتفاء ركن الخطأ في جانب المتهم، فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تناقش وقوع الفعل أو تناقش علاقة السببية أو ركن الخطأ في جانب المتهم.

فمثلاً إذا قدم متهم بتهمة قتل خطأ واعتبرت المحكمة الجنائية أن الواقعة إصابة خطأ، لا انتفاء علاقة السببية بين الخطأ والوفاء، فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تقضي بالتعويض على أساس القتل الخطأ وتوافر علاقة السببية بين الخطأ والوفاء. وكذلك إذا قضت المحكمة الجنائية ببراءة المتهم لانتفاء ركن الخطأ من جانبه، فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تقضي بالتعويض على أساس توافر هذا الركن في جانب المتهم. وإذا حكم القاضي الجنائي بالادانة في جريمة قتل خطأ، فلا يجوز للمحكمة المدنية مناقشة ثبوت الخطأ من عدمه، ويتعين عليها أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية بما يتفق وما جاء بالحكم الجنائي.

وعلى ذلك فإن وقوع الجريمة لا يشمل فقط النتيجة غير المشروعة التي تحقق، بل يشمل جميع العناصر التي يتوافرها تقوم الجريمة.

أما إذا كان الحكم الجنائي قد قضى بالبراءة لتخلف عنصر من عناصر الجريمة، وبالتالي انتهى إلى انتفائها، فإن القاضي المدني لا يتقيد بهذا الحكم إلا إذا كانت الدعوى المدنية قد أسست على ذات العنصر الذي انتهت المحكمة الجنائية إلى تخلفه، أما إذا كان أساس الدعوى الجنائية مختلف فلا يتقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي. ومفاد ذلك أن القاضي المدني يتقيد بالحكم الجنائي فيما فصل فيه إذا كان هناك اتحاد في الواقعة بعناصرها المادية والمعنوية بين الدعويين، فإن اختلفت الواقعتان في أحد عناصرها، فلا تتقيد المحكمة المدنية إلا بالنسبة للعناصر موضوع الاتفاق دون العناصر الأخرى^(١).

وتطبيقاً لذلك فإن المحكمة المدنية لا تتقيد بحكم البراءة الصادر في جريمة الإصابة الخطأ أو القتل الخطأ لانتفاء الإهمال أو عدم الاحتياط، إذا كانت الدعوى المدنية قد أسست على العنصر المادي للواقعة فقط، باعتباره أن المشرع المدني يفترض الخطأ في جانب المدعى عليه، كما هو الشأن في المسؤولية عن فعل الحيوان

(١) مأمون سلامة. المرجع السابق، ص ١٢٣٦.

مثلا، فهنا تنقيد المحكمة المدنية فقط بما جاء بالحكم الجنائي متعلقا بوقوع الفعل المادى، أما ما جاء به متعلق بانتفاء الركن المعنوى فلا تنقيد به المحكمة باعتباره أمرا غير لازم لها للفصل فى الدعوى المدنية المطروحة عليها .

ثانياً: الوصف القانونى للجريمة

تنقيد المحكمة المدنية بالوصف القانونى للواقعة الواردة بالحكم الجنائى، فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تحكم فى الدعوى المدنية المنظورة أمامها، بناء على تكييف لها للواقعة بما يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم الجنائى.

وتطبيقا لذلك إذا حكمت المحكمة الجنائية بأن الواقعة هى قتل خطأ، فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تعتبرها أصابة خطأ وتقضى بناء على ذلك. ولا يجوز للمحكمة المدنية أن تفصل فى الدعوى المدنية على أساس أن الواقعة قتل خطأ، بينما قضت المحكمة الجنائية بانتفاء رابطة السببية بين الخطأ والوفاة وعقاب المتهم بوصف الواقعة إصابة خطأ .

ويدخل فى الوصف القانونى أيضا الظروف المشددة والمتعلقة بجسامة الضرر، فإذا انتهى القاضى الجنائى إلى تكييف الواقعة بناء على توافر الظروف المشددة المتمثلة فى جسامة الضرر، حال ذلك دون الفصل فى الواقعة باعتبار الضرر اليسير. ومثال ذلك أن تضى المحكمة الجنائية على جريمة القتل أو الإصابة الخطأ المعروضة عليها الوصف المشدد لها والمتمثل فى إخلال الجانى إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته، أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند إرتكابه الحادث، أو نشأ عن الفعل وفاة أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، ووقع عليه العقوبة على أساس ذلك ، فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تفصل فى الدعوى المدنية على غير توافر هذه الظروف المشددة. التى انتهى الحكم الجنائى إليها فى قضائه.

ثالثا: نسبة الجريمة إلى المتهم.

يتقيد القاضى المدنى بما يشته الحكم الجنائى فى شأن نسبة الجريمة إلى المتهم ويستند إليه فيما قضى به، وتبنى نسبة الجريمة إلى المتهم مساهمته فيها وتوافر

(١) الدكتور عمر السعيد رمضان. مبادئ قانون الإجراءات الجنائية. طبعة ١٩٨٥ ص ٢١١.

أركانها المعنوية لديه^(١). فإذا أدان الحكم الجنائي المتهم عن جريمة قتل أو إصابة خطأ مثلاً مقررًا توافر جميع عناصر المسؤولية الجنائية لديه، فلا يجوز للقاضي المدني أن يرفض طلب التعويض ضده، مقررًا أنه لم يرتكب الفعل الاجرامى.

للحكم بالبراءة حججه سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة.

الحكم بالبراءة من القاضى الجنائى له حججه أمام القضاء المدنى سواء قامت البراءة على أساس انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة. فيستوى أن يكون الحكم الجنائى قاطعاً فى نفي التهمة أو متشككاً فيها. فبراءة المتهم بناء على الثبوت القطعى بعدم ارتكابه الجريمة يستوى مع البراءة المؤسسة على عدم كفاية الأدلة. وهذا ما حرص المشرع على النص عليه صراحة فى المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية بقوله "ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة".

وتأسيساً على ذلك إذا حكم القاضى الجنائى بانتفاء التهمة فى القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ بناء على أن المتهم لم يرتكب السلوك المادى المؤدى إلى النتيجة، فلا يجوز للمحكمة المدنية أن تناقش هذه الواقعة من جديد. وكذلك أيضاً إذا كانت البراءة لانتفاء التهمة تأسيساً على نفي الخطأ غير العمدى، فلا يجوز للقاضى المدنى بحث الاهمال أو عدم الاحتياط. وإذا كان الحكم الجنائى قد أسس البراءة على أساس أن النتيجة قد تدخل فى إحداثها عامل خارجى تثقل فى خطأ الغير أو القوة القاهرة أو السبب الأجنبى أو فى خطأ المجنى عليه المضرور ذاته، فلا يصح للقاضى المدنى التعرض لعلاقة السببية هذه. ويكون حكم القاضى الجنائى حجة فى هذا المجال فى نفيه للتهمة قبل المتهم.

ومع ذلك فإن مثل هذا الحكم الجنائى لا ينفى إمكان الحكم فى الدعوى المدنية بالتعويض، إذا كان أساس الحكم المدنى ليس هو ثبوت التهمة أو نبوت الخطأ أو ثبوت علاقة السببية، وإنما كان مؤسساً على المسؤولية المفترضة. وإذا كانت المسؤولية المفترضة تنتفى بانتفاء رابطة السببية، فإن الحكم الجنائى القاضى بانتفاء هذه الرابطة يعتبر حجة فيما قضى به.

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى. المرجع السابق ص ٣٢٥

وجدير بالذكر في هذا المقام أن الحكم الجنائي لا تكون له حجته فيما يتعلق بتقييم القاضى للأدلة ومدى استناده إليها أو طرحه أياها، باعتبار أنها مسألة تتعلق بحرية القاضي في تكوين عقيدته. ولهذا قضت محكمة النقض بأن تقدير الدليل لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه. فتشكك المحكمة الجنائية في صحة الشهادة لا يمنع المحكمة المدنية من الأخذ بها^(١).

لا حجية للحكم الجنائي أمام القاضي المدني في الحالات الآتية :
لا يكون للحكم الجنائي أمام القضاء المدني حجية في حالتين :

الحالة الأولى : الحكم بالبراءة لعلم العقاب على الفعل
إذا استند الحكم بالبراءة إلى أن القانون لا يعاقب على الفعل - والفرض أنه لم يتعرض لثبوت الفعل أو نسبته إلى المتهم - فلا حجية لهذا الحكم على القاضي المدني. ذلك أن عدم تهريم قانون العقوبات للفعل لا يحول دون اعتباره فعلا ضارا يستوجب المسؤولية المدنية. وقد نص المشرع على ذلك صراحة، فالحبارة الأخيرة من المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات نصت على أنه لا تكون للحكم الجنائي "هذه القوة إذا كان مبتئا على أن الفعل لا يعاقب عليه". ذلك أن المشرع قد قدر أن الحكم بالبراءة لعلم العقاب على الفعل ليس معناه انتفاء المسؤولية المدنية، ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلا ضارا يوجب ملزومية فاعله بتعميـض الضرر، ولذلك فإن الحكم في هذه الحالة لا يعتبر فاصلا في واقعة ضرورية للفصل في الدعوى المدنية، باعتبار أن السبب المنشئ للدعوى المدنية مختلف عن الأساس الذي بنت عليه المحكمة الجنائية حكمها. ولذلك فإن الحكم الجنائي لا يقيد القاضي المدني إلا في حالة نفيه الاستناد إلى الفاعل بالنسبة لواقعة منشئة لنتائج جنائية ومدنية . أما إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن الفعل المنسوب إلى المتهم لا يكون فعلا معاقبا عليه بمقتضى قانون العقوبات، فإن المحكمة المدنية لا تكون ملزمة بما قضى به .

(١) نقض مدني ١٩٦٧/٢/٨ رقم ٥٠ ص. ٢٧ وانظر بالنسبة لتقدير قيمة الدليل عموما من ناحية قوة الأمر للنقض. نقض مدني ١٩٦٧/٣/٢٩ رقم ١٨٨ ص. ٦٩٧.

ويستوى أن يكون سبب عدم العقاب على الفعل عدم وجود نص تجرئى يعاقب عليه، أو كانت البراءة لقيام مانع من موانع المسئولية أو مانع من موانع العقاب^(١) ففي جميع هذه الحالات لا تنقيد المحكمة المدنية بما جاء بالحكم بالبراءة.

وإذا استندت البراءة إلى أن القانون لا يعاقب على الفعل، وتعرض بالاضافة إلى ذلك للفعل، فتفى وقوعه أو نفى نسبته إلى المتهم، فلا حجية له فى ذلك على القاضى المدني، إذ يعد هذا البيان الأخير غير ضرورى لاستقامة الحكم، ذلك أنه يكفى لاستقامته تقريره أن القانون لا يعاقب على الفعل^(٢).

الحالة الثانية: فصل الحكم الجنائى فيما لم يكن ضروريا للحكم فى الدعوى الجنائية

لا يكون للحكم الجنائى حجية فيما فصل فيه ولم يكن ضروريا للحكم فى الدعوى الجنائية، ففي جميع الأحوال لا يكون الحكم الجنائى حجة أمام القضاء المدني إلا إذا كان ما فصل فيه، من حيث وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وتكييفها القانونى وكل ما عدا ذلك من عناصر الحكم ويكون ضروريا للفصل فى الدعوى الجنائية.

فإذا لم يكن فصله ضروريا فلا قيمة لما جاء به أمام المحكمة المدنية ويكون لها أن تقضى بغير ما ورد به. ومثال ذلك أن تقضى المحكمة ببراءة المتهم لأن القانون لا يعاقب على الواقعة ومع ذلك تقضى بتوافر رابطة السببية بين السلوك والنتيجة، فاثبات رابطة السببية بين السلوك والنتيجة ليس لازما للحكم بالبراءة والذي يكفى فيه أن الواقعة غير معاقب عليها قانونا. فيمكن للمحكمة المدنية فى هذه الحالة أن تحكم بانتفائها.

وجدير بالذكر أن اعتبارات التشديد أو الخفيف التى يراعيها القاضى الجنائى فى حكمه دون أن تتعلق بالوصف القانونى للواقعة، لا حجية لها أمام القضاء المدني، لأنها تتعلق بتقدير القاضى الجنائى للقوة التى وقعها. كذلك لا حجية للوقائع الجانبية التى ليست ضرورية فى الحكم فى الدعوى الجنائية، كتقدير سن

(١) مأمون سلامة. المرجع السابق. ص ١٢٤

(٢) على ذكى العرايى. المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية. طبعة ١٩٥١ ص. ٣٩. بند ٧٩٧.

المتهم أو المجنى عليه أو اسم المتهم أو اسم المجنى عليه^(١).

حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني متعلقة بالنظام العام. تتصل حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني بالنظام العام، ذلك أنها تتصل بتوزيع الاختصاص بين القضاة الجنائي والمدني. وتستهدف تغاды أضرار تصيب المجتمع إذا ناقض القضاء المدني ما سبق أن قرره الحكم الجنائي^(٢).

ويترتب على ذلك أن إعمال هذه الحجية لا يرتفع بطلب ذي المصلحة من أطراف الدعوى المدنية، وإنما يجوز للقاضي - بل ويجب عليه - إعمالها من تلقاء نفسه ويجوز الاحتجاج بالحكم الجنائي في أية حالة كانت عليها الدعوى المدنية.

المبحث الثالث

تأثير رفع الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية

القاعدة العامة - الجنائي يوقف المدني

إذا كان الحكم الجنائي له حجته أمام القاضي المدني فيما يتعلق بالأمور الضرورية للفصل في الدعوى الجنائي، كما سبق القول في المبحث السابق، فلا بد وأن يكون في رفع الدعوى الجنائية ونظرها بمعرفة القاضي الجنائي، أثر على سير الدعوى المدنية التي رفعت بعد الدعوى الجنائية أو أثناء السير فيها. إذ من غير المنطقي أن يترك المشرع الدعويين - الجنائية والمدنية - كل يسير في سبيله حتى النهاية التي قد تأتي: التماس بين الحكيمين الصادرين فيهما. ومن ثم كان لزاماً أن يكون لرفع الدعوى الجنائية أثر واقف لسير الدعوى المدنية.

ومن أجل ذلك نص المشرع في المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية، يجب وقف الفصل فيها حتى

(١) راجع نقض ١٩٦٧/٣/٦ من ١٨ رقم ٦٥ ص ٣٢٢، ١٩٦٧/١١/٢٠ من ١٨ رقم ٢٣٦ ص ١١٣.

(٢) الدكتور محمد نجيب حسني. المرجع السابق. ص ٣٢٧.

يعحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها. على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجئون المتهم، يفصل في الدعوى المدنية^(١).

ويهدف المشرع بتقرير هذه القاعدة تفادى أن يصدر الحكم المدني قبل الفصل في الدعوى الجنائية فيكون له عليها تأثير، وهو تأثير غير مرغوب فيه، باعتبار أن القاضى المدني لا يملك من وسائل الكشف عن الحقيقة ما يقارن بما يملكه القاضى الجنائى، وباعتبار القاضى المدني يضع نصب عينيه المصالح الخاصة لأطراف الدعوى المدنية، بل أن المشرع يريد أن يفيد القاضى المدني من المناقشات التى دارت أمام القاضى الجنائى والنتائج التى استخلصها من تحريره عن الحقيقة بالوسائل النعالة التى يحوزها. فضلاً عن تفادى أن يجهى الحكم الصادر في الدعوى المدنية مناقضاً للحكم الذى يصدر بعد ذلك في الدعوى الجنائية، إذ التناقض بين حكمين في دعوتين تجمع بينهما وحدة المنشأ، قرينة على خطأ أحدهما.

فالقاعدة العامة إذن هي أن الجنائى يوقف المدني، بمعنى أن رفع الدعوى الجنائية يؤدي بالضرورة إلى وقف السير في الدعوى المدنية الناشئة من الفعل المكون للجريمة وذلك حتى يفصل القاضى الجنائى بحكم في موضوع الدعوى الجنائية. وهذه القاعدة تتمشى مع مبدأ حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدني وعدم حجية الأحكام المدنية أمام القضاء الجنائى والسابق التعرض لهما في المبحثين السابقين من هذا الفصل.

شروط تطبيق قاعدة الجنائى يوقف المدني

يشترط لتطبيق قاعدة الجنائى يوقف المدني الشرطين الآتيين :

أولاً: اتحاد الواقعة المقام عنها الدعويان الجنائية والمدنية، بمعنى أن تكون كل من الدعوى الجنائية والدعوى المدنية قد نشأتا عن واقعة واحدة، فإذا اختلفت الواقعة المقام عنها الدعوى الجنائية عن تلك المقامة عنها الدعوى المدنية، فلا يترتب على ذلك وقف سير الدعوى المدنية. ذلك أن اختلاف الواقعة سيؤدى إلى أنه لن يكون هناك حجية للحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية^(٢).

(١) الدكتور رؤوف عبيد. المرجع السابق. ص ٢٢٥. الدكتور محمد السعيد رمضان. المرجع السابق. ص ٢١٣. الدكتور محمود مصطفى. المرجع السابق. ص ١٨٦.

وتطبيقاً لذلك إذا قدم المتهم للمحاكمة عن جريمة قتل خطأ أو إصابة خطأ إلى المحكمة الجنائية، ثم قام المدعى المدني بطلب التعويض الناشئ عن هذه الجريمة أمام القضاء المدني، فيتعين على القضاء الأخير أن يوقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة الجنائية في جريمة القتل أو الإصابة بالخطأ.

ومن أمثلة اختلاف الواقعتين، أن ترفع الدعوى المدنية بناءً على الخطأ المفترض في حق صاحب البناء، ثم ترفع الدعوى الجنائية عن جنحة القتل والإصابة الخطأ. فهذا لا يجب على المحكمة المدنية أن توقف السير في الدعوى المدنية، إذ أن الحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية لن يقيد المحكمة المدنية فيما تقضى به، لاختلاف السبب المنشئ لكل من الدعويتين.

والمقصود بالمحكمة المدنية هنا، أى محكمة غير جنائية، أى سواء كانت مدنية أو تجارية أو أحوال شخصية. والمقصود بالمحكمة الجنائية، أية محكمة تنظر الدعوى الجنائية، سواء أكانت عادية أو استثنائية^(١).

ثانياً: إقامة الدعوى الجنائية قبل رفع الدعوى المدنية أو أثناء السير فيها.

وعلة هذا الشرط أنه إذا كانت الدعوى الجنائية لم تتم إلا بعد انقضاء الدعوى المدنية بحكم بات فيها، فإن الإيقاف بذاته غير متصور، إذ أن الإيقاف يفترض دعوى قائمة. ولكن الصعوبة هي في تحديد مراد المشرع بتعبير "إقامة الدعوى الجنائية" هل معنى ذلك مجرد تحريك هذه الدعوى، ولو كان ذلك أمام سلطات التحقيق، أم يتعين رفعها إلى المحكمة المختصة بها، أى إدخالها في حوزتها.

يذهب الرأي الغالب في الفقه إلى الاكتفاء بتحريك الدعوى الجنائية^(٢). وهناك رأى يذهب إلى 'لقول بأن القاضى المدني لا يلتزم بإيقاف الدعوى إلا إذا

(١) الدكتور مأمون سلامة. المرجع السابق ص ٧١٢، الدكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٨٦ هامش ٣.

(٢) الدكتور محمود مصطفى. رقم ١٥٥ ص ١٩٩، الدكتور رؤوف عبيد. ص ٢٦٤، الدكتور أدوار غالى الدعوى رقم ٢٩ ص ٣٩، الدكتور حسن صادق الرصافى. أصول قانون الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٧٢ رقم ١.٨ ص ٢٨٢، الدكتور توفيق الشارى. هامش ص ١٦١.

كانت الدعوى الجنائية قد رفعت إلى المحكمة المختصة بها، لأن الاكتفاء بتحريك الدعوى الجنائية فيه ضرراً لمصلحة الأطراف في الدعوى المدنية لا يجوز أن يغفل المشرع عن رعايتها، فالتحقيق في الدعوى الجنائية قد يستغرق وقتاً طويلاً، وقد لا تتبعه محاكمة تنتهي إلى حكم يثبِت به القاضي المدني، ويعنى ذلك أن الإيقاف في هذه الحالة يجاوز العلة التي اقتضته، ويضر بمصالح جديرة بالرعاية^(١). وهذا الرأي له وجهته، وحكمته، خاصة وأنه لم يناقض نص المادة ٢٦٥ إجراءات، فتعبير "إقامة الدعوى" الوارد في هذا النص، هو تعبير عام للدلالة، ويمكن أن يفسر في حثى رفعها.

أما ما سبق تحريك الدعوى الجنائية، كتقديم بلاغ أو شكوى لمأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة، فليس من شأنه إيقاف الدعوى المدنية.

مدة الوقف

حدد المشرع مدة الوقف بأن يحكم "نهائياً" في الدعوى الجنائية، ويعنى المشرع بالحكم النهائي "الحكم البات"، أى الذى لا يقبل الطعن بطريق عادى أو غير عادى عدا طلب إعادة النظر. فهو الحكم الذى لا يقبل الطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض، أما إذا كان يقبل الطعن بطريق أو أكثر من ذلك فهو حكم غير بات.

فطالما بقيت الدعوى الجنائية أمام إحدى درجات التقاضى أو أمام محكمة النقض تعين إيقاف الدعوى المدنية. وعلة هذا التحديد أن علة الإيقاف أن يصدر حكم بنائى يثبت به القاضي المدني، وهذا القاضي لا يثبت إلا بحكم بات.

ويرى جانب كبير من الفقه أن الحكم الغياى الصادر من محكمة الجنائيات يأخذ حكم الحكم البات من حيث إمكان السير في الدعوى المدنية، رغم أنه ليس حكماً باتاً، بل مجرد حكم تهديدى يسقط بضبط المتهم أو بحضوره، إلا أنه من غير المستساغ أن تظل الدعوى المدنية معطلة السير حتى يضبط المتهم وهو أمر قد يطول وقد لا يتحقق. ومن أجل ذلك ينتهى هذا رأى إلى اعتبار الحكم الغياى الصادر في جنابة من محكمة الجنائيات يعتبر كالحكم البات تنتهى به مدة وقت

(١) الدكتور محمود نجيب حثى. المرجع السابق ص ٢١٤

سير الدعوى المدنية^(١).

والأصل فى الحكم النهائي أن يكون "فاصلا فى الموضوع" فمثل هذا الحكم هو الذى يقول كلمة القضاء فى شأن وقوع الفعل ونسبته إلى المتهم، فيتصور أن يتقيد به القاضى المدنى. ولكن يقاس على هذا الحكم، كل حكم يخرج الدعوى الجنائية من حوزة القاضى، وإن لم يفصل فى موضوعها، إذ يعد بذلك "حكما قطعيا" مثال ذلك الحكم بعدم الاختصاص والحكم بعدم القبول^(٢). فإذا صدر مثل هذا الحكم استأنفت الدعوى المدنية سيرها، وإذا أقيمت الدعوى الجنائية ثانية أمام المحكمة الجنائية المختصة أو أقيمت بعد أن زال سبب عدم القبول، أوقفت الدعوى المدنية مرة ثانية^(٣).

خصائص قاعدة الايقاف

قاعدة الجنائى يوقف المدنى هى قاعدة لايقاف سير الدعوى المدنية، وليست قاعدة لايقاف رفعها أو عدم قبولها. ويعنى ذلك أنه إذا كانت الدعوى الجنائية قائمة، فليس ثمة ما يحول دون رفع الدعوى المدنية وقبولها، ولكنها توقف بعد ذلك.

وقاعدة الجنائى يوقف المدنى هى قاعدة الزامية، فليست للقاضى المدنى سلطة تقديرية فى تقدير الايقاف أو عدمه، وقد أكد المشرع ذلك فى قوله فى المادة ٢٦٥ اجراءات "يجب وقف الفصل فيها". ويترتب على ذلك أنه إذا لم يقف القاضى الدعوى فإن جميع الاجراءات التى يتخذها ابتداء من تاريخ إقامة الدعوى الجنائية تكون باطلة.

وهذه القاعدة تتصل فى النهاية بالنظام العام، وعلى ذلك فإن المحكمة تقرر الأيقاف من تلقاء نفسها، بمجرد علمها باقامة الدعوى الجنائية، ولا يرتفع

(١) دكتور مأمون سلامة المرجع السابق. ص ٧١٢، الدكتور ولؤف عبيد. المرجع السابق.

ص ٢٦٤، الدكتور أدوارد غالى الدعى. المرجع السابق. ص ١٤٨. الدكتور محمود نجيب

حسنى. المرجع السابق. ص ٣١٥.

(٢) الدكتور أدوارد غالى الدعى. المرجع السابق. ص ١٥٤.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى. المرجع السابق. ص ٣١٥.

تقريرها ذلك بطلب يتقدم به أحد أطراف الدعوى المدنية^(١) ويجوز طلب الإيقاف فى أية حالة كانت عليها الدعوى المدنية. ولا عبء برضاء أحد أطراف الدعوى أو جميعهم استمرار السير فيها على الرغم من إقامة الدعوى الجنائية. أى أنه لا يقبل من ذى المصلحة فى التمسك وبهذه القاعدة أن يتنازل عنها^(٢).

الاستثناء - من قاعدة الجنائى يوقف المدنى

نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "إذا أوقف الفصل فى الدعوى الجنائية لجنون المتهم، يفصل فى الدعوى المدنية". فقد تضمنت هذه الفقرة استثناء من قاعدة الجنائى يوقف المدنى، قوامه عدم وقف السير فى الدعوى المدنية إذا كان إيقاف الدعوى الجنائية بسبب جنون المتهم. وعلة هذا الاستثناء - أن إيقاف الدعوى الجنائية لجنون المتهم أجله غير معلوم، بل وغير محقق، فقد لا يشفى المتهم أبداً أو لا يشفى إلا بعد وقف طويل، فقدّر المشرع أنه لا يتفق مع العدالة أن توقف الدعوى المدنية إلى أجل غير معلوم، وتضيق بذلك مصالح أطرافها^(٣).

ومجال تطبيق هذا الاستثناء أن تكون الدعوى المدنية مطروحة على المحكمة المدنية المختصة ، أما إذا كانت مطروحة على المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية، فإن الإيقاف يسرى عليهما معاً، لأن هذه المحكمة لا يجوز لها أن تنظر فى الدعوى المدنية بمفردها، إذ أن اختصاصها تهمى للدعوى الجنائية، فإذا أوقفت هذه الدعوى سرى الإيقاف حتماً على الدعوى المدنية^(٤). ويجوز للمدعى المدنى - فى هذه الحالة - أن يترك دعواه أمام المحكمة الجنائية ثم يرفعها أمام المحكمة المدنية، فتتقاضى فيها على الرغم من إيقاف الدعوى الجنائية .

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ١٥٥ ص ١٩٨، الدكتور أدوار غالى الذهبى رقم

٢٣ ص ٣٤ الدكتور رؤوف عبيد. ص ٢٦٥

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى. رقم ٣٤٣ ص ٣١٥

(٣) الدكتور توفيق الشاوى. رقم ١١٩ ص ١٦٢

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى بند ٣٤٤ ص ٣١٦، الدكتور أدوار غالى الذهبى رقم ١١٩

ص ١٥٣، الدكتور محمود محمود مصطفى. رقم ١٥٥ ص ٧٠.

قاعدة الإيقاف لا تطبق في صورتها العكسية

إذا كانت القاعدة هي أن الجنائي يوقف المدني، فإن هذه القاعدة لا تطبق في صورتها العكسية، أي أنه إذا كان الفصل في الدعوى الجنائية متوقفاً على نتيجة الفصل في موضوع مدني معروض على الحاكم المدنية، فلا توقف الدعوى الجنائية انتظاراً لما يحكم به في الدعوى المدنية^(١).

لأنه من المقرر في المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية أن "تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك". فضلاً عن أن الحكم المدني لا حجية له على الدعوى الجنائية كما سبق القول ، ومن ثم تنتفي علة الإيقاف .

(١) نقض ١٩٥٤/٥/٤ مجسوة أحكام النقض من ٥ رقم ١٩٤ ص ٥٧١ ، ١٩٦٧/٥/١٦ ص ١٨ رقم ١٣ ص ٦٦٧ ، ١٩٧٢/٣/٣ ص ٢٣ رقم ٩٤ ص ٤٣٢

تطبيقات قضائية

للتعويض عن القتل والأذى الخطأ

- أولا : رفع الدعوى المدنية وأجراءاتها
- ثانيا : الصفة والمصلحة
- ثالثا : الضرر
- رابعا : التعويض
- خامسا : نظر الدعوى والحكم فيها
- سادسا : ترك الدعوى المدنية
- سابعا : الطعن في الأحكام
- ثامنا : طريق الادعاء المباشر
- تاسعا : المسببة وقوة الأمر المقضى
- عاشرا : انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوطها وأثره على الدعوى المدنية

أولاً: رفع الدعوى المدنية وإجراءاتها

الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية. حق لمن لحقه ضرر من الجريمة. جوارزه حتى إقفال باب المرافعة . إحالة الدعوى الجنائية يشمل الدعوى المدنية السابق قبولها فى التحقيق. متى يعتد بتعديل المدعى المدني لطلباته.

لما كانت المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ من ذلك القانون ويكون الادعاء مدنياً - بالتبعية للدعوى الجنائية - بإعلان المتهم على يد محضر أو يطلب فى الجلسة المنظورة فيها الدعوى، إذا كان المتهم حاضراً، وإذا سبق قبوله فى التحقيق بهذه الصفة فإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة يشمل الدعوى المدنية. لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية - بعد أن طلبت فى مواجهة المطعون ضده أمام محكمة أول درجة عادت وعدلت طلباتها - بعد إقفال باب المرافعة وفى فترة حيز الدعوى للحكم إلى واحد وخمسين جنيهاً فى المذكرة المقدمة منها والمصرح لها بتقديمها، دون إعلان المطعون ضده بهذا التعديل عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية، لما كان ذلك، فإن طلب التعديل يصبح غير ذى أثر.

{طعن رقم ١٩٩١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٨ س ٣١ ص ٧١٢}

الادعاء بالحقوق المدنية فى مرحلتى الاستدلال والتحقيق. شرطه . لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص فى المادة ٢٧ منه على أن لكل من يدعى حصول ضرر له - من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية فى الشكوى التى يقدمها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى وفى هذه الحالة يقوم المذكور بتحويل الشكوى إلى النيابة العامة مع المحضر الذى يحرره وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى إلى قاضى التحقيق أن يحيل معها الشكوى المذكورة. ونص فى المادة ٢٨ منه على أن الشكوى التى لا يدعى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات، ولا يعتبر الشاكى مدعياً بحقوق مدنية إلا إذا صرح بذلك فى شكواه أو فى ورقة مقدمة منه بعد ذلك أو إذا طلب فى أحدهما

تعويضاً. وواضح من هذين النصين أنه يشترط لقيام الادعاء بالحقوق المدنية في مرحلتى الاستدلال والتحقيق أن يكون بطلب صريح، سواء في الشكوى المقدمة لمأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أو أثناء سير التحقيق، لما كان ذلك، وكان البين من المفردات المضمومة أن محامى الطاعن قدم أثناء سير التحقيق مذكرة بصفته مدعياً بحقوق مدنية ضمنها طلب سماع بعض الشهود أشر عليها وكيل النيابة المحقق بما يفيد أرفاقها بالتحقيق، كما اشتملت الأوراق على ما يفيد قيام الطاعن بسداد رسوم الادعاء المدني بقرش صاغ واحد ضد المطعون ضدهما، ومن ثم فقد انعقدت للادعاء بالحق المدني مقومات الطلب الصريح، ويكون القرار المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون.

(طعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ من ٣١ ص ٧٦٣ ، طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ من ٣٤ ص ٦٥٦) .

الادعاء مدنيا لأول مرة أثناء نظر المعارضة أمام محكمة أول درجة.
جائز. علة ذلك .

لما كان الأصل - طبقاً لما تقتضيه المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية - أنه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوة الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجات التقاضى فيما يتعلق بهذا الادعاء، فإنه يجوز للمضروور الادعاء مدنيا في المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة، لأن المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضى، بما لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض.

(طعن رقم ٥٩٩٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/٥ من ٣٥ ص ١٣) .

جواز رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية.
قبل المؤمن لديه - شركة التأمين - لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة. بيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية. كفايته للاحاطة بعناصر المسؤولية المدنية. الدفاع الجوهري الذى تلزم المحكمة بالمعرض له والرد عليه. شرطه.

وحيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد أجازت للمضروور من الجريمة إدخال المؤمن لديه

فى الدعوى لطالبته بالتعويض، كما أجازت المادة ٢٥٨ مكرراً من ذات القانون
المضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه
لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التى تنتظر الدعوى الجنائية وتسرى
على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المتصوص عليها
فى هذا القانون، ولما كانت الشركة الطاعنة لا تقارى فى أن السيارة مؤمن عليها
لديها بموجب وثيقة تأمين شامل، فإن اختصاصها فى الدعوى من قبل المدعين
بالحقوق المدنية يكون صحيحاً فى القانون. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات
الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أشار إلى دفاع شركة التأمين
- الطاعنة - بقوله " كما قدم المدعى عليه الثالث بصفته - شركة الشرق
للتأمين - مذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة
للمدعى عليها الثالثة - شركة الشرق للتأمين - لوجود شرط التحكيم، واحتياطياً
رفض الدعوى لعدم تغطية الوثيقة للحدث باعتباره أن المجنى عليه أحد ركاب
السيارة، ومن باب الاحتياط فتح باب المرافعة لابتداء كامل دفاعه". وبعد أن دلى
الحكم على توافر أركان جرمي القتل والاصابة الخطأ المستندتين إلى التهم وخلص
إلى إدانته عنها، عرض إلى الدعوى المدنية بقوله "وحيث عن الدعوى المدنية
فيخصوص ما دفع به الحاضر عن المدعى عليها الثالثة - شركة الشرق للتأمين -
بعدم قبول هذه الدعوى بالنسبة له لوجود شرط التحكيم بوثيقة التأمين المقدم منه
صورتها عملاً بالمادة ٥٠١ مرافعات، فمردود بأن المحكمين لا يختصون إلا بنظر
النزاع المتفق على التحكيم فى شأنه دون أى نزاع آخر ولو كان مرتبطاً به، فإذا كان
هذا الارتباط لا يقبل التجزئة ويقتضى حسن سير العدالة الفصل فى الدعويين من
هيئة واحدة وكان ذلك للمحاكم العادية، ولما كانت الدعوى المدنية مرتبطة بالدعوى
الجنائية المطروحة على هذه المحكمة بما لا يقبل التجزئة ويتمتع عدالة الفصل فى
الدعويين معاً ومن ثم تقتضى المحكمة برفض هذا الدفع، وحيث أنه عما أثاره
المدافع المذكور من بطلان بعض المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن
السيارات وقواعد المرور، فمردود عليه بأن هذا القانون قد ألغى بالقانون ٦٦ لسنة
١٩٧٣ بإصدار قانون المرور، وحيث أنه ما جاء بخصوص الفصل الثانى من الوثيقة
باب المسؤولية المدنية، فإن الثابت أن المجنى عليه لم يكن من عداد العاملين لدى
المؤمن له ولا من أفراد أسرته ولذا فإن التزامها بالتعويض ينسحب على واقعة وفاة
المجنى عليه الأول طبقاً لشروط هذه الوثيقة". لما كان ذلك وكان الحكم قد بين
أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، فإنه يكون قد أحاط

المسئولية المدنية إحاطة كافية، وكان البين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن منازعة الشركة الطاعنة في صدد التزامها بالتعويض المطالب به في الدعوى المدنية استنادا إلى شروط وثيقة التأمين، لا يعدوا أن يكون قولاً مرسلاً عارياً عن دليله يكتنزه واقع ما اشتملت عليه هذه الوثيقة من بيانات دالة بناتها على التزام الشركة بهذا التعويض ومن ثم فإن منازعة الشركة الطاعنة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المحاكمة الاستئنافية، وعلي خلاف ما تنطق به الأوراق من توافر هذه الصفة لهم، يكون دفاعاً لا يتسم بطابع الجدية وعارياً عن دليله إذ يدحضه الواقع ولا يسانده وتكون المحكمة في حل عن الالتفات عنه دون أن يعتبر سكرتها عن تناوله والرد عليه عيباً في حكمها. لما هو مقرر من أنه يشترط في الدفاع الجوهري كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده، فإذا كان عارياً من دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكرتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

[طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٥ - جلسة ١٤/٦/١٩٨١ س ٣٢ ص ٦٦١].

عدم قبول الادعاء المدني في الدعاوى الجنائية التي تختص بها محاكم أمن الدولة. أساس ذلك وأثره.

* متى كان المشرع قد أنشأ محاكم أمن الدولة بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به من ١/٦/١٩٨٠ وأضفى عليها في المادة الثالثة من هذا القانون اختصاصاً نوعياً بجرائم معينة، ونص في الفقرة الأخيرة من مادته الخامسة على عدم قبول الإدعاء المدني أمام تلك المحاكم، فإن هذا المنع ينبغي أن يتصرف بمقتضى منطق الزوم العقلي إلى عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة والتي ناط بها القانون - دون غيرها - الفصل فيها، وبالتالي فإنه يتمتع استمرار السير في الدعوى المدنية في صورتها التبعية في تلك الجرائم التي أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة وحدها، سواء أمام تلك المحاكم، أو أمام المحاكم العادية وذلك لما بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعي بدعاوى معينة من تلاتم حتى. ومن ثم يتعين على هذه المحاكم أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة المنظورة أمامها.

[طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ - جلسة ١٤/٦/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٧٧].

* لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١.٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد حجت الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة، فإن تصدى المحكمة للدعوى المدنية والقضاء برفضها بعد صدور القانون رقم ١.٥ لسنة ١٩٨٠ وسريانه، يكون تصدياً منها لما لا تلك القضاء فيه، مما ينطوى على مخالفته للقانون ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من رفض دعوى الطاعنين المدنيين قبل المطعون ضدها والقضاء بعدم قبولها وذلك عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

[طعن رقم ١٨.١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ من ٣٥ ص ١١٩].

اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى المسائل المدنية فى الحدود اللازمة للفصل فى الدعوى الجنائية .

تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى المسائل المدنية فى الحدود اللازمة للقضاء فى الدعوى الجنائية، ولا يجوز مطالبتها بوقف النظر فى ذلك حتى يفصل فى دعوى مدنية رفعت بشأنها.

[طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٦ من ١٨ ص ٦٦٧، طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٤ من ٣١ ص ٥٦٥].

خضوع الدعوى المدنية التابعة فيما يتعلق بأجراءات المحاكمة والأحكام وطرق الطعن للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات. أما القواعد الموضوعية التى تحكم الدعوى المدنية وقواعد الاثبات فتخضع لأحكام القانون الخاصة بها.

نصت المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات على أن "يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع إلى انحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون". إلا أن نطاق هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصور على إخضاع الدعوى المدنية التابعة، للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بأجراءات المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها، أما القواعد الموضوعية التى تحكم الدعوى المدنية وقواعد الاثبات فى خصوصها، فلا مشاحة فى خضوعها لأحكام القانون الخاص بها.

[طعن رقم ٤... لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦ من ٣٥ ص ٩٦١].

خضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية .حدوده ذلك .

* تخضع الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الاحوال المستثناة بنص صريح فى القانون، وليس من بينها طلب وقف الحكم بالتعويض الصادر فى الدعوى المدنية، لأن أسباب الطعن يرجع معها نقض الحكم المطعون فيه، وأنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

[طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢ من ٢٠ ص ٨١١] .

* تنص المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون. وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها، ما دام يوجد فى مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات. ولما كانت المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تقضى فى فقرتها الأولى على أنه "تعال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة أو محكمة الجنح المستأنفة متعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية". فقد دل الشارح بذلك على أن التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر وترتب عليه كافة الآثار القانونية ، وبما لا مجال معه إلى تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات المدنية التى يقتصر تطبيق حكم ١٠ على الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم المدنية .

[طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ من ٢٢ ص ٢٧١، طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ص ٦١، طعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ من ٢٧ ص ١٣٤، طعن رقم ١٩٩١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ من ٣١ ص ٧١٢] .

خضوع الدعوى المدنية التابعة للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية. متى يرجع القاضى الجنائى إلى قانون المرافعات المدنية. إن الدعوى المدنية التابعة، تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الاجراءات الجنائية، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها، ما دام يوجد فى مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها من قانون المرافعات المدنية، أما إذا لم يوجد نص فى قانون الاجراءات، فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات، وإذا كان ذلك، وكانت مجموعة الاجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حجز الدعوى للحكم - تأجيل إصداره لأكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية فى المادة ١٧٢ منه، ومن ثم وجب إتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات، وبالتالي فلا بطلان يلحق بالحكم الصادر من المحاكم الجنائية فى الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها. مهما تعدد تأجيل النطق به.

[طعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ من ٢٢ ص ٢٢٨]

خضوع الدعوى المدنية التمهية لأحكام قانون المرافعات. شرطه. المادة ٢١٨ مرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه متضمنا إليه فى طلباته.

من المقرر أنه - وفقا للمادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية - يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى القانون المذكور، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية. أما إذا لم يوجد نص خاص فى قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات، وإذا كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تميز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه متضمنا إليه فى طلباته، إذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين، وكان قانون الاجراءات

قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر، فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون قد أخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير في شأن الاستئناف المرفوع أمامها في الدعوى المدنية، ومتى كان يبين من الأوراق أن شركة التأمين قد حكمت ابتدائيا بالزمها بأداء التعويض للمدعين بالحقوق المدنية بالتضامن مع سائر المدعى عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي في الميعاد فانضمت إليهم لدى محكمة الدرجة الثانية في طلب رفض الدعوى المدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئنافها شكلا - لهذا السبب - يكون سليما لا شائبة فيه مما يعيبه به الطاعنان.

[طعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ ص ٢٣ ص ٤١٦].

خضوع الدعوى المدنية التبعية لقانون الإجراءات. قبول المحكمة الجنائية الادعاء المدني يجعل المدعى خصما في الدعوى المدنية. له جميع الحقوق المقررة لهائي الخصوم. طلب المحامي الحاضر مع المدعى المدني التأجيل لحضور محاميه الأصلي. على المحكمة إجابته أو رفضه بشرط بيان العلة. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع.

لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية وإجراءاتها في المواد ٢٥١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية، وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه "يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون" فإن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام القاضي الجنائي تخضع للقواعد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها، فإذا ما قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدني أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصما في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الاعلان وإبداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإبداء دفاعه - فيما يتعلق بالدعوى المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم والمستول عن الحقوق المدنية للخصوم الآخرين في ذات الدعوى. لما كان ذلك، وكان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافحته أو تتيح له الفرص للقيام بمهمته - وكان الثابت مما تقدم أن المحامي الحاضر عن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - قد تمسك في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي الموكل لإبداء دفاع

الطاعن بعدما إستحال عليه الحضور لعذر قهرى تمثل فى مرضه الذى إستند عليه بالشهادة المرضية المثبتة بحضور الجلسة وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية دون سماع دفاع الطاعن ودون أن يفصح فى قضائه عن العلة التى تبرر عدم إجابته إلى طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامى الموكل يكون باطلا لا يثبتانه على مخالفة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة وللإخلال بحق الدفاع، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

(طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣ س ٣٢ ص ٤٤).

إعلان المدعى بالحقوق المدنية لجهة الادارة فى حالة عدم وجود من يصح تسليم الورقة إليه - فى موطنه - صحيح. اجراء الاعلان لأقل من الأجل المحدد لا أثر له على صحته. أساس ذلك وأثره.

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى مدوناته ما نصه "وحيث أن المدعية بالحق المدنى لم تحضر رغم أشعارها فى ١٩٧٨/٥/٢٩ باعلان على يد محضر ملعن إليها قانونا وبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعنة أعلنت بالحضور لجلسة ١٩٧٨/٥/١ المحددة لنظر الاستئناف وقد جرى الاعلان وفق أحكام المادة ١/٢٣٤ اجراءات التى تقضى باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص الملن إليه أو فى محل إقامته والمادتين ١٠، ١١ من قانون المرافعات من أنه إذا لم يجد المحضر أحدا فى موطن المطلوب إعلانه ممن يصح تسليم الورقة إليه فعليه تسليم الورقة إلى جهة الادارة، ذلك بأن المحضر قد أثبت أنه انتقل يوم ١٩٧٨/٥/٢٩ إلى محل إقامة الطاعنة فالتقاء مغلقا فانتقل إلى القسم فى اليوم ذاته وسلم صورة الإعلان إلى مأمور القسم ثم قام فى اليوم ذاته باخبار الطاعنة بذلك بكتاب مسجل رقم ٣٩، ومن ثم فإن هذا الاعلان يعتبر بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفه الذكر منتجاً لأثاره من، بقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعنة بحصول الاعلان ما لم يدحض هذا الافتراض بانبات العكس، ولا يؤثر فى صحة هذا الاعلان أن يكون قد تم لأقل من الأجل المحدد فى المادة ٢٣٣ اجراءات وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف للشكل القانونى، وإنما يصح للطاعنة - وفقا لنص المادة ٣٣٤ من القانون ذاته - إذا ما حضرت أن تطلب أجلا لتحضر دفاعها استيفاء لحقها فى الميعاد الذى

حدده القانون وعلى المحكمة اجابتهأ إلى طلبها وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة. وإذا كان لا يبين من المستندات المقدمة من الطاعنة أو من مفردات الدعوى أنها تشتمل على ما يدحض قرينة علم الطاعن بحصول الاعلان، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون في غير محله.

[طعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٨١ س ٣٢ ص ٩٨١].

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية. شرطه. تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية. ويكون الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر المدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .

* الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء . رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الحاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية. ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبنها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون.

[طعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٦٧، طعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٨/١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٨].

* الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض من الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور.

[طعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٣٩].

رفع الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية. أثره. وجوب الفصل في موضوع الدعويين معا بحكم واحد.

* من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم، واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو استثناء .

من القاعدة، للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما، فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية، فيتعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد
[طعن رقم ١٥٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/١٦ ص ٢٢ من ٤٠٢].

* إذا كانت المادة ٣.٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينهى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصارف ، ومفاد هذا أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصور على نظر ما يطرح عليها من الجرائم ، واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها إذا هو إستثناء من القاعدة، للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما، فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيتعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد.

[طعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ ص ٣٣ من ٥٩٨].

وقع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية. وجوب الفصل فيهما معا. م ٣.٩ اجراءات. إغفال الفصل في أيهما. للمدعى بها الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلته. م ١٩٣ مراقعات.

* من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - أو عند الاتهام بها - إذا هو إستثناء - من القاعدة فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية يطلب التعويض عن لحقه ضرر من الجريمة ومن المتهم عن الضرر العائد من رفع الدعوى عليه، فإنه يتعين الفصل في هاتين الدعويين وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد عملا بمصرح نص المادة ٣.٩ من قانون الاجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل في أحدها فإنه يكون للمدعى بها أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته، وذلك عملا بالقاعدة المقررة في

فى المادة ١٩٣ من قانون المرافعات، وهى قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية باعتبارها من القواعد العامة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ولعدم وجود نص يخالفها فى قانون الاجراءات الجنائية.
(طعن رقم ٤٥٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ ص ٣٣ ص ٢١٤).

* من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملا بنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيه فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملا بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية، وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات.

(طعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ ص ٣٥ ص ٥٢١)

دعوى مدنية. حكم جواز إحالتها الى المحكمة المدنية فى حالة القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة. حلة ذلك.

لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الدعوى الجنائية - ببراءة المتهم - المطعون ضده من التهمة المستندة إليه لعدم ثبوتها وكان لازم ذلك حتما القضاء برفض الدعوى المدنية، وكان لا يجوز اصدار قرار بأحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية التقاضى المدنى، وكان يتعين على المحكمة فى هذه الحالة أن تفصل فى الدعوى المدنية. وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإن النقص عليه فى هذا الشأن يكون غير سديد.

(طعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٨ ص ٣١ ص ٥٨٤).

شروط قبول الدعوى المدنية التابعة. والحكم فيها بالتعويض. وجوب احاطت الحكم بأركان المسئولية التقصيرية.

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء الى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر

المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضروور وأن يكون هذا الضرر محققاً .
وأنة وإن كان لا تثريب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى إن هو لم يبين عناصر
الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم
قد أحاط بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما
أورده في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التى انتهى إليها .
[طعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ جلسة ١٩٨١/٣/٩ ص ٣٢ ط ٢٢٢]

رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية. لا يجوز له
أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية ما دام لم
يترك دعواه أمام المحكمة المدنية. المادة ٢٦٤ إجراءات.

المستفاد من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى رفع
المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية، فإنه لا يجوز له أن يرفعها بعد
ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى الجنائية القائمة، ما دام
أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية. لما كان ذلك، وكان الثابت من مطالعة
الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية قد اختار الطريق المدنى بإقامته دعوى مدنية
قبل الطاعن بطلب التعويض الناشئ من الجريمة، وكان ذلك قبل رفع الدعوى
الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة، وأنه لم يترك دعواه المدنية، وإنما قضى
بإيقافها حتى يفصل فى الدعوى الجنائية الماثلة والتى طلب فيها المدعى بالحقوق
المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها، وكان البين من الأوراق اتحاد
الدعويين سبباً وخصوصاً ومرضوعاً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول دعواه
المدنية تبعاً للدعوى الجنائية القائمة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه
نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة للدعوى المدنية - وتصحيحه بعدم قبولها .

[طعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٣/١١/٤ ص ٢٤ ط ٨٩٧، طعن
رقم ٦١٧ لسنة ٥٤ جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٣ ص ٣٥ ط ٩٤٠ .]

ثانياً : الصفة والمصلحة

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية. دفع جوهري. وجوب الرد عليه.
كيفية هذا .

* الدفع البدى من المستول المدنى بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه
لتقصره، هو من الدفع الجوهري ، التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها

[م. الطل والإصابة الخطأ]

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية. لانتفاء صفة راقعها. جوهرى.
يوجب على المحكمة أن تقول كلمتها فيه. مقال لتصويب جهر مصيب.
لئن كان صحيحا - على ما ثبت من مراجعة مذكرة الطاعة المصرح لها بتقديمها
أمام المحكمة الاستئنافية ومدونات الحكم المطعون فيه - ما قالت به الطاعة من أن
المحكمة أغفلت الرد على دفعها بعدم قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة راقعها،
وهو مسلك من المحكمة كان يؤذن بتعميب حكمها، باعتبار أن هذا الدفع من
الدفعات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بأن تقول كلمتها فيه، إلا أن ما يرد هذا
الصيب عن الحكم فى الطعن المائل أن دعوى الطاعة فى هذا الصدد لا تعدو أن
تكون قولاً مرسلًا عارياً من دليله، يكذبه الواقع الذى احتكمت إليه، ذلك بأن
الثابت من مدونات الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه، أن المدعين بالحقوق
المدنية قد أعلنوا كلا من المحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية - الطاعن -
بالدعوى المدنية باعتبارهما والذى المجنى عليه، وقدا شهادة ميلاد المجنى عليه
وملفه الدراسى تدليلاً على ثبوت صفتها فى اقتضاء التعويض المطالب به فى
الدعوى المدنية على هذا الأساس المتقدم ذكره، ولم يجادل الطاعن فى صحة هذين
المستدلين وما اشتملا عليه من بيانات دالة ببناتها على أبوه المدعين بالحقوق
المدنية للمجنى عليه، بل إنه سلم ضمناً بتوافر هذه الصفة، فراح يناقش فى
موضوع الدعوى وأدلتها وعدم تناسب التعويض المطالب به مع الضرر، كما سارت
الدعوى شوطاً طويلاً فى مرحلتى التقاضى دون ثمة منازعة من جانب الطاعن فى
صفة المدعين بالحقوق المدنية، ومن ثم فإن عودته - من بعد - للمنازعة فى صفة
المدعين بالحقوق المدنية فى المرحلة الأخيرة من المحاكمة الاستئنافية، وعلى خلاف
ما تنطق به الأوراق من توافر هذه الصفة لهما، يكون دفاعاً لا يتسم بطابع الجدبة
وعارياً من دليله إذ يدحضه الواقع ولا يسانده، وتكون المحكمة فى حل من
الالتفات عنه، دون أن يعتبر سكوتها عن تناوله والرد عليه عيباً فى حكمها، لما هو
مقرر من أنه يشترط فى الدواعى الجوهرية كىما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد
عليه، أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الواقع ويسانده، فإذا كان عارياً من
دليله وكان الواقع يدحضه، فإن المحكمة تكون فى حل من الالتفات عنه دون أن
تتناوله فى حكمها، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع، ولا قصوراً فى
حكمها.

[طعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ من ٢٦ ص ٨٨٧].

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية. دفع جوهر. غير متعلق بالنظام العام.
من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية
التي يتعين التصدي لها عند ابدائها، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام
العام التي يصح إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة.
[طعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ م. ٢ ص. ٦٨].

تقديم أرملة المجنى عليه إعلام الوفاة وقرار تعيينها وصية على
أولادها. كفايته لاثبات صلتها في الادعاء المدني.
متى كان بين أن أرملة المجنى عليه ادعت مدنيا أمام مستشار الاحالة قبل
الطاعن، بطلب الحكم بتعويض مؤقت لها ولأولادها القصر المشمولين بوصايتها،
وقدمت الاعلام الشرعى المثبت للوفاة وقرار يتعينها وصية على أولادها، وصدر
الحكم في الدعوى على هذا الأساس، فإن النعى على الحكم بأنه قضى للمدعية
بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت عن نفسها وبصفتها دون أن تقدم ما يثبت هذه
الصفة لا يكون له محل.
[طعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٣ م. ٢٤ ص. ٩].

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التهم لعدم بلوغه سن الرشد.
من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع. عدم جواز إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض.

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع
القانونية التي يخالفها الواقع. ذلك أن أمر التيقن من صحة أو عدم صحة بلوغ
المتهم سن الرشد يحتاج إلى تحقيق تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض.
[طعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ م. ٢ ص. ٦٨، طعن
رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ م. ٢٤ ص. ١٢٣٦، طعن رقم
١٧٣١ لسنة ٥٢ ق جلسة ٥/٦/١٩٨٢ م. ٣٣ ص. ٦٥٧].

خضوع الشخص لحراسة الطوارئ. لا يقتصر من أهليته. حقه في
التقاضى بشخصه. إذا ما لحقه ضرر من جريمة.

إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لخضوع المدعى بالحق
المدنى لأحكام حراسة الطوارئ، فإن المشرع إذ خول رئيس الجمهورية بمقتضى
القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة اتخاذ تدابير من بينها
إصدار الأمر بفرض الحراسة، إنما يقصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة

بغل يدهم عن ادارتها أو التصرف بها ، فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها ، وليس فى ذلك نقص فى أهلية الخاضع للحراسة ، وإنا هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها ، فيبأشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون ، بيد أن هذا التقييد لا يتعدى إلى حق الخاضع للحراسة فى التقاضى بشخصه إذا ما لحقه ضرر من جريمة .

(طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ ص ٢٧ من ١٣٦٩).

دفع المستول عن الحقوق المدنية بعدم مسئوليته لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعه . دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بما ينفيه .

متى كان الثابت أن الخاضع عن الطاعنة - وزارة الداخلية - قد دفع بعدم مسئوليتها لوقوع فعل القتل - من تابعها المتهم - بصفته موظفاً عاماً تنفيذاً لأوامر واجبات وظيفته ؛ وكان هذا الدفاع من شأنه - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعنة طبقاً لنص المادتين ٦٣ من قانون العقوبات و ١٦٧ من القانون المدنى ، ومن ثم فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وهى لم تفعل واكتفت باعتناق أسباب الحكم المستأنف ، على الرغم من خلوها من الرد على ما أثاره الدفاع فى صدد قيام حالة من حالات الإباحة فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية فيما يتعلق بالطاعنة والمحكوم عليه الآخر (المتهم) لوحده الواقعة واتصال وجه التمسى به ولحسن سير العدالة .

(طعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ ص ٢١ من ١١٤٠).

ليس للمستول عن الحقوق المدنية المجادلة فى أساس مسئوليته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أن المستول عن الحقوق المدنية يتعى على الحكم المطعون فيه ، أنه الزمه بالتعريض بصفته الشخصية ، فى حين أن الحكم سلم فى أسبابه أنه غير مالك لسيارتى الحادث ، بل إنه المستول عن ادارة سيارة النقل المملوكة لأبناجه ومن بينها سيارة الحادث ، لما كان ذلك وكان الين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم ينازع فى كونه المستول عن الحقوق المدنية ولم يجادل فى أساس هذه المسئولية أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه إثارة شئ من ذلك أمام محكمة

النقض. لأنه دفاع قانوني يخالطه واقع ويقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض.

[طعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢١. ص ٢٤ ص ٨٦٩].

عدم جواز المنازعة في صفة المدعى المدني لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحدا من الطاعنين قد نازع في صفة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستدعي تحقيقا موضوعيا.

[طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢. ص ٢٨ ص ٨٠٣. طعن رقم ١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ ص ٢٩ ص ٣٨١، طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١ ص ٣. ص ١٩٩٤].

بيان صفة الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم. غير لازم إلا في حالة الحكم في الدعوى لصالح رافعها.

النعمى على الحكم بالبطالان لاغفاله الإشارة إلى إجراءات تصحيح شكل الدعوى وبيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية، مردود بأن هذا البيان لا يكون لازما إلا في حالة الحكم في الدعوى المدنية لصالح رافعها والقضاء لهم بالتعويض الذي تقدره المحكمة، حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا القضاء، وأما في حالة الحكم برفض الدعوى المدنية فإن هذا البيان لا يكون لازما في الحكم لعدم قيام الموجب لاثباته في مدوناته.

[طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ ص ٢. ص ٤٤٩].

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المستند إلى محضر الصلح. رفضه استنادا إلى أن المدعى بالحق المدني لم يوقع عليه. صحيح

* إذا كان البين من الاطلاع على المفردات أن محضر الصلح المقدم في الدعوى، غير موقع عليه من المدعية بالحقوق المدنية، وإنما صدر من ممثلي أفراد الأسرتين، فإن الحكم إذ رفض الدفاع المبدى من الطاعن في شأن عدم قبول الدعوى المدنية تأسيسا على أن المحضر لم يصدر عن المدعية ولا يعتبر حجة عليها يكون قد أصاب صحيح القانون .

[طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ص ٢٤ ص ١١٠٨].

* لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية لتصالح المدعى بالحق المدني عنها بما مفاده أن الطاعن لم يكن طرفاً فى هذا الصلح، وكان الطاعن أم يارى فى صحة ما نقله الحكم عن محضر الصلح والذى لم يكن الطاعن ممثلاً فيه، فإن ما انتهى إليه الحكم فى شأن الدعوى المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد.
[طعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ س ٣٤ ص ٣٥٨].

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المستند إلى محضر صلح. وقضه استناداً إلى أن محضر الصلح غير خاص بالدعوى المدنية المطروحة. صحيح. استخلاص نية الطرفين والنتائج المتفاهة من الصلح. موضوعى. ما دام سائفاً.

لما كان من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين فى أمر معين وبشروط معينة، ولهذا وجب ألا يتوسع فى تأويله، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع، على أن ذلك لا يحول بين قاضى الموضوع وبين حقه فى أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التى تم فيها نية الطرفين والنتائج المتفاهة من المصلح، ويحدد نطاق النزاع الذى أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه. شأنه فى ذلك شأن باقى العقود - إذ أن ذلك من سلطته وله رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملايسات التى تم فيها محتمل ما استخلصه منها، وكان الحكم وقد استخلص من محضر الصلح المقدم أنه غير خاص بالدعوى المدنية المطروحة وكان استخلاصه سائفاً فى العقل محتمله عبارات الصلح وملايساته، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق تنازل للمدعين بالحقوق المدنية عن حقوقهم يكون قد اقترن بالصواب.
[طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٢ س ٣٤ ص ٨١٤].

ثالثاً: الضرر

شروط توافر الضرر المادى هو الإخلال بحق أو بمصلحة للمضرور. للمجنى عليه الذى يموت عقب إصابته مباشرة الحق فى التعويض عن الضرر الذى لحقه. انتقال هذا الحق من بعده إلى ورثته.
* أن شرط توافر الضرر المادى هو الإخلال بحق أو بمصلحة للمضرور، وفى اعتداء الجانى على المجنى عليه والقضاء على حياته إخلال جسيم بحقه فى سلامة جسمه وصون حياته، وإذا كان الاعتداء يسبق بدهاء الموت بلحظة فإن المجنى عليه

يكون خلالها - مهما قصرت - أهلاً لكسب الحقوق ومن يمتنع الحق في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطلب إليه هذا الضرر ويتناغم، ومتى ثبت له ذلك الحق قبول اللوث فثبت ينتقل من بعده إلى ورثته فيحق لهم مطالبة المسئول بجور الضرر الذي لحق مورثهم من جراء الجروح التي أحدثها به ومن جراء الموت الذي أدت إليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها. ولئن كان اللوث حقا على كل إنسان إلا أن التعويض به يفعل الضرر عن عمد أو خطأ يلحق بالمرض عليه ضررا ماديا محققا بل هو أبلغ الضرر إذ يسلبه أتمن ما يمتلكه الإنسان وهو الحياة، والقول بغير ذلك واستناع الحق في التعويض على اللوث عليه التي يموت عقب الإصابة مباشرة ويوجز ذلك الحق لمن يبقى على قيد الحياة مدة عقب الإصابة يؤدي إلى نتيجة تتلوى على اللوث، وإلا كان اللوث الذي يصل في إعتائه إلى حد الإجهاد على ضحيته فورا في مركز يفضل ذلك الذي يقل عنه خطورة فيصيب اللوث عليه بأذى دون اللوث.

[طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ من ١٨ ص ٤١٥].

* يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرر.

[طعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ من ٢١ ص ٧٣٩].

* الأصل في دعوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التجهية للدعوى الجنائية، أن يكون الحق المدعى به عن ضرر المدعى من الجريمة الرقوع بها الدعوى الجنائية كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للضرر.

[طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٩٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ من ٣١ ص ٧٨٤، طعن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ من ٣٢ ص ٢٢٢].

الضرر المطلق - لا المحصل - هو أساس طلب التعويض

من المقرر في القانون أن إحتمال الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض، بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققا، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاها على ما قالته من عدم ثبت الضرر، وهو ما قلته في جرد سلطتها التقديرية، فإنه لا محظ عليها.

[طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ من ١٩ ص ١٠٤٢، طعن رقم ٢٣٦٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ من ٣٢ ص ٢٢٢].

**تفويت الفرصة، ضرر محقق وإن كانت الإقادة منها أمراً محتملاً .
وجوب التعويض عنه .**

* ليس في القانون ما يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للمضروب من وجهان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ، ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

(طعن مفتى رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩ ص ١٦ ص ٥٧٧ ،
طعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩) .

* إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق ، ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت - وهو عنصر من عناصر التعويض - ما كان للمضروب يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة .
(طعن مفتى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩ ص ١٣ ص ١٧٣٥) .

* لا كان مناطق التعويض عن الضرر المادي الناشئ عن تفويت الفرصة أن تكون هذه الفرصة قائمة وأن يكون الأمل في الإقادة منها له ما يبرره ، وكان الحكم للطعون فيه قد أقام قضاءً بالتعويض عن الضرر المادي على ما أورد من أن الوفاة فوتت على الطعون ضدها فرصة الأمل في مساعدة ولها المترقى الذي أنهى دراسته وأصبح قادراً على الكسب ، دون أن يعنى به بحث ما أثاره الطاعن من أن المترقى لم يكن لديه مالا وأن الطعون ضده الأول كان يتفق عليه ، وأن والده الطعون ضدها لم يكونا في حاجة إلى مساعدته ، مما لو صح لجاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . فإنه يكون معيباً بالتصور مما يستوجب نقضه جزئياً في خصوص قضائه بالتعويض عن الضرر المادي .

(طعن مفتى رقم ١٢٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ ص ٢٤ ص ١٠٩٦ ، رقم ٢٠١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٢) .

الضرر الذي يصلح أساساً للمطالبة بتعويض أمام المحكمة الجنائية.
هو ما يكون ناشئاً مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة موضوع المحاكمة.
الضرر الناتج عن ظروف خارجة عن الجريمة - ولو متصلاً بها - لا يجرى المطالبة بتعويض عنه أمام المحكمة الجنائية. علة ذلك .

* الضرر الذي يصلح أساساً للمطالبة بتعويض أمام المحكمة الجنائية يجب أن يكون ناشئاً مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة المطروحة على المحكمة والمطلوب المحاكمة منها ، فإذا كان نتيجة لظروف خارجة عن الجريمة، ولو متصلاً بها، فلا

يجوز المطالبة بالتعويض عنه أمام تلك المحكمة، لأن قضاها في الدعوى المدنية استثناء لا يقبل التوسع، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها، حتى يظل القضاء الجنائي بمنزلة عن وحده النزاع المدني، وتغاديا من التطرق الى البحث في مسائل مدنية صرف. وترتيبها على ذلك فإنه لا محل لما يرمى به الطاعتان الحكم المطعون فيه من القصور في التسبب لعلم تصديه لبحث مدى مسئولية المطعون ضدهم طبقا لقواعد المسئولية الشئبية ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعة، باعتبار أنها من الدعامات التى أقامها عليها دعواهما المدنية.

[طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ ص ٢٥ ص.أ].

* لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى المدنية، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى الجنائية. فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كانت نتيجة لظرف آخر - ولو كان متصلا بالجريمة - سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى، وكانت المحكمة قد قضت بالزام الطاعن الثالث بالتعويض المدني في الوقت الذى استقرت به على أن الفعل الجنائي بالنسبة له منعدم في الأصل، فالتضمن المطالب به بالنسبة للطاعن المذكور يكون إذن عن ضرر غير ناشئ عن الجريمة المطالب بالتعويض عنها ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية، وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ووجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض.

[طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ ص ٣٢ ص.٩١٢، طعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢ ص ٣٤ ص.١٠٦٦].

الضرران المادى والأدبى سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شئ منهما. تقديره في كل منهما موضوعى. لا ضرورة لبيان مقدار التعويض عن كل ضرر.

الضرران المادى والأدبى سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شئ منهما، وتقديره في كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع بغير معقب عليها. وإذا كان

الحكم المطعون فيه قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تثريب عليه بعد ذلك أن هو لم يبين مقدار التعويض الذي قضى به عن كل من الضرين على حدة. [طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ من ١٨ ص ٤١٥].

المسؤولية المدنية. إيجابها التعويض كل من لحقه الضرر. سواء كان الضرر مادياً أو أدبياً.

الأصل في المسألة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر، يستوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي، ولما كان مفاد ما أورده الحكم أنه قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذي أصابهم من الجوعة موضوع الدعوى الجنائية، وليس عن الضرر الذي أصاب المجنى عليه شخصياً وانتقل لهم الحق في التعويض بصفتهم ورثة، وكان الحكم قد انتهى إلى تعويض المدعين بالحقوق المدنية - وهم زوجته وأولاده القصر - عما لحقهم من ضرر مادي وأدبي مباشر، عن إصابة المجنى عليه لا من جراء موته، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

[طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ من ٢٥ ص ٤٤٧].

عدم بيان وجه الضرر المادي والأدبي. لا يقدح في سلامة الحكم بالتعويض المؤقت. ما دام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمنه بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، كما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض، فلا تثريب على المحكمة إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادي والأدبي إلا أن حاق بالمدعين بالحقوق المدنية، لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد - كس: المدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواه للتعويض - كما أن الذي سيطالب به، بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المستند إليه، فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به، أما بيان الضرر فإنما يستتجه التعويض الذي يطالب به فيما بعد، وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به. لما كان ذلك فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين وجه الضرر المادي والأدبي الذي أصاب المدعين بالحقوق المدنية لا يكون مقبولا.

[طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٥٤/٤/٢٩ من ٢٥ ص ٤٤٧].

* من المقرر أن يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله، ولا يعيب الحكم عدم بيان الضرر بنوعيه المادى والأدبى، ذلك بأنه فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية.

[طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ ص ٣٦٧، طعن رقم ٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ من ٣١ ص ٨٩٩، طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ من ٣٧ ص ٩١٢، طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ من ٣٢ ص ١٣٢].

* من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله، ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى، ولا عدم بيان عناصر الضرر، ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه، ما يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما، ويوجب الحكم عليه بالتعويض، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتفة التى أوردها ارتكاب الطاعن لجرميى القتل الخطأ والاصابة الخطأ اللتين دانه بهما، وهو الفعل الضار الذى أزمه بالتعويض على مقتضاه، فلا تثريب على المحكمة من بعد إن لم تبين مدى الضرر ولا عناصره التى قدرت التعويض المحكوم به على أساسها، إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

[طعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ من ٣٣ ص ١٠٠٤، طعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ من ٣٥ ص ٩٠٧].

إثبات الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى قضى بالتعويض بسببه، كفايته بياناً لوجه الضرر.

من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض ان يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى قضى بالتعويض من أجله.
[طعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ من ٢٥ ص ١١٩].

عدم التزام المحكمة ببيان مدى الضرر الذى قدر التعويض على أساسه. حلة ذلك .

متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة الساتفة التى أوردها ارتكاب الطاعن للجريمة

التي دأته بها، وهي الفعل الضار الذي ألزمه بالتعويض على مقتضاه، فلا تثريب على المحكمة من بعد إن هي لم تبين مدى الضرر الذي قدر التعويض المحكوم به على أساسه، إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب.
[طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ ص ٣٦٧].

تقدير ثبوت الضرر. موضوعي. شرط ذلك تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض في ذلك، ما دام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه.
[طعن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ من ٢٣ ص ٢٥٣].

مستولية الأب عن الفعل الضار الصادر من ابنه. توافقها معى كان الابن وقت الفعل الضار لم يبلغ خمسة عشر سنة . أو بلغها وكان في كنف أبيه. لا عبء بالسن وقت رفع الدعوى.

لما كان نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمسة عشر سنة أو بلغها وكان في كنفه، ويقوم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ سن الرشد، وتستند هذه المسئولية بالنسبة للوالد إلى قرينة الاخلال بواجب الرقابة أو افتراض أنه أساء تربية ولده أو الأمرين معاً، ولا تسقط إلا باثبات العكس، وعين ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة، بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لاهل واقعا ولو قام بهذا الواجب. وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم قبول دعوى المدعين بالحقوق المدنية قبل الأب المسئول عن الحقوق المدنية، بقالة أن الابن كان قد بلغ سن الرشد وقت رفع الدعوى. وكان من المقرر أن مسئولية الأب تتوافر عناصرها على التفصيل المبين آنفاً، إذا صدر الفعل الضار من ابنه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها، وكان في كنفه ولا عبء بسن الابن وقت رفع الدعوى. فإن الحكم المطعون فيه إذ حذف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.
[طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ من ٢٤ ص ٣٧٩].

توافر مسئولية متولى الرقابة. افتراض اخلال بواجب الرقابة أو أساءة التربية. أو الأمرين معاً. نقض هذه القرينة. وقوعه على عاتق متولى الرقابة. عدم جواز اثارة أساس المسئولية المدنية لأول مرة أمام محكمة النقض.

ان نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده

الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة، أو بلغها وكان في كنفه، وقيم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد، وتستند هذه المسئولية بالنسبة إلى الوالد على قرينة الاخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربية ولده، أو إلى الأمرين معا. ولا تسقط إلا باثبات العكس. وعنى ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة، أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما يتبغى من العناية، وعلى المسئول وهو الوالد أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربية ولده، وإذا كان ما تقدم وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يجادل فى أساس مسئوليته هذه أمام محكمة الموضوع، فلا يقبل منه إثارة شئ من ذلك أمام محكمة النقض.

[طعن رقم ١١٣ لسنة ٤١ جلسة ١٩٧١/٤/١٨ س ٢٢ ص ٣٦٢، طعن رقم ٦٤ لسنة ٤٩ جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣ ص ٧٥٥].

مسئولية المتبوع من فعل تابعه . أساسها ومناط تحققها.
المشرع إذ نص فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بحمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته وسببها، إنما أقام المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته. ولا يشترط فى ذلك أن يكون المتبوع قادرا على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية، بل يكفى أن يكون من الناحية الادارية هو صاحب الرقابة والتوجيه، كما أن علاقة التبعية لا تقتضى أن يكون التابع مأجورا من المتبوع على نحو دائم وبحسب الضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه، فمسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية حتى يستلزم القانون فيها اشتراكه فى مقارنة الفعل الضرر المستوجب للتعويض، وإنما هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور، فتمتى قامت مسئولية التابع - قامت مسئولية المتبوع - ولما كان الحكم قد أقام قضاء بمسئولية الطاعنة عن الضرر الذى أصاب ندعى بالحقوق المدنية بالتضامن على ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائفا لحقيقة العلاقة بينهما بما تحقق معه تبعية لها، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

[طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٢/٦/١٤ س ٣٣ ص ٧٠٧].

(١) إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة
رمتابعة تنفيذ أعمال الوحدات المحلية فى هذا الشأن وللوزير فى سبيل ذلك إبلاغ
الوحدات المالية بما يراه من ارشادات وتوجيهات تؤدى إلى حسن سير الخدمات في
المرافق المشار إليها ... لما كان ذلك، وكانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون
فيه ترددت أمام درجتى التقاضى خلال سريان القوانين سالفه الذكر وحكم فيها قبل
صدور قانون الحكم المحلى الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فتظل خاضعة للقواعد
المشار إليها والتي أبقت للوزير سلطة الاشراف والرقابة على أعمال مديريات
الخدمات والمرافق العامة بالوحدات المحلية فى المجالات الداخلة فى اختصاصه هذا
إلى أنه لما كان مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع
تقوم - حسبما تقضى به المادة ١٧٤ من التقنين المدنى - بتوافر السلطة الفعلية فى
الرقابة والتوجيه حتى لو كانت هذه السلطة موزعة بين أكثر من جهة تعتبر كلها
مسئولة عن عمله بالتضامن فيما بينها، وكانت جريمة القتل الخطأ التى دين بها
المحكوم عليه قد رفعت أثناء تأديته لأعمال وظيفته وبسببها كمدرس بمدرسة
ابتدائية أميرية وتخضع لسلطة فعلية فى الرقابة والتوجيه لوزارة التربية والتعليم
التي يمثلها الطاعن، فإن الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية قبله
يكون على غير سند من القانون.
(طعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١/٢٣/ ١٩٨٠ س ٣١ ص ١٢٤).

ثبت أن المسئول عن الحقوق المدنية سلم المتهم السلاح المستعمل
بسبب وظيفته وتركه يحمله فى جميع الأوقات. أثره. مسئوليته عن
الأضرار التى أحدثها تابعه بعمله غير المشروع. أساس ذلك.
لما كان الثابت من الأوراق. من ترخيص السلاح المضبوط أن ذلك السلاح ملك
لشركة النصر للأغذية المحفوظة (قها) وأن المتهم مستخدم لديها فى وظيفة ضابط
أمن، وأن الشركة المذكورة سلمته ذلك السلاح لمقتضيات وظيفته وتركه يحمله فى
جميع الأوقات، فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التى أحدثها تابعه بعمله غير
المشروع وهو القتل الخطأ. ولا يؤثر فى قيام هذه المسئولية حضور المتهم العرس
بصفته الشخصية ما دام الضرر الذى وقع منه كان نتيجة عبثه بسلاح تسلمه بحكم
وظيفته، مما يجعله واقعا يسبب هذه الوظيفة، ذلك أن مسئولية المتبوع كما تتحقق
كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته، فإنها تتحقق أيضا كلما
استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع،

أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه، سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له به، إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو أساء استعمال الشئون التي عهد إليه المتبوع بها متكلفاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته، وهو ما يتعين معه إلزام الشركة المذكورة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض المؤقت بالتضامن مع المتهم عملاً بنص المادة ١/١٧٥ من القانون المدني.

[طعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ ص ٣٤ من ٤٠٦].

انتفاء مسؤولية التابع. أثره. انتفاء الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية المتبوع. مسؤولية التابع لتحقيقها بتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية بهما. نفي الحكم خطأ التابع. أثره انتفاء مسؤولية المتبوع بصفته أو بشخصه .

لما كانت مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع الواقع منه حال تأدية وظيفة أو بسببها بمقتضى المادة ١٧٤ من القانون المدني، قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولته هو، بحيث إذا انتفت مسؤولية التابع فإن مسؤولية المتبوع لا يكون لها أساس تقوم عليه، وإذا كانت مسؤولية التابع لا تتحقق إلا بتوافر أركان المسؤولية الثلاث، وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه نفي الخطأ المنسوب إلى المتهم بوصفه تابعاً للمسؤولين بالحقوق المدنية (الطاعنين) فإن ذلك يستتبع انتفاء مسؤولية التابع - وهو ما انتهى إليه الحكم - وبالتالي انتفاء مسؤولية وزير النقل ورئيس هيئة السكك الحديدية بوصفهما متبوعين له، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعنين بالتعويض المدني المطلوب تأسيساً على خطئهما الشخصي، ولم يلتزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والقضاء برفضها.

[طعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٨ ص ٣٥ من ٥٧].

رابعاً: التعويض

مناطق القضاء بالتعويض

مناطق القضاء بالتعويض أن يكون مستفاداً من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم. لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم الصادر بالتعويض والمؤيد لأسبابه استثنافياً بالحكم المطعون فيه قد خلت من هذا البيان كله فإنه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها.

[طعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ س ٣٢ ص ٩٠، ١٢].

لا محلل لدعوى التعويض عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح، طالما برأت المطعون ضده عن التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها، إذ يستلزم ذلك حتماً رفض دعوى التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه.

[طعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ص ٩٧].

لا يشترط وقوع خطأ واحد من المسؤولين عن التعويض بالتضامن. إمكان تعدد الأخطاء. متى كانت مجتمعة قد سببت الضرر.

لا يشترط قانوناً في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحداً، بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه، متى كانت أخطاؤهم قد سببت للمضروب ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد.

[طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٠ س ٣١ ص ٨٢٦].

نشوء الضرر عن خطأين. يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادراً من المضروب. الزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية بكامل التعويض دون انتقاصه بمقدار ما يتحمله المضروب. مخالف للقانون.

أن الحكم المطعون فيه إذ أُسند وقوع الحادث إلى خطأ التهم والمجنى عليه معاً، ثم ألزم التهم والمسئول المدني عنه بكامل التعويض المقضي به ابتداءً، على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده، يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدني وإن نصت على أن كل

خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض" إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضاً وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه، فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئاً عن خطأين، خطؤه وخطأ غيره، يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة، ولا يكون الغير ملزماً إلا بمقدار التعويض عن كل ضرر متقوصاً منه ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، والتفت عن استظهار ما قرره في أسبابه من خطأ المجنى عليه وبيان أثره في مقدار التعويض، وقضى بالزام المستول المدني به كاملاً دون أن يتقص منه ما يوازى نصيب المجنى عليه في هذا الخطأ، فإنه يكون فضلاً عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية . [طعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١١ من ٢٠ ص ٢٤٨].

تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع. ضرورة إظهار أركان المسؤولية التقصيرية. من خطأ وضرر وعلاقة سببية.

* تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا، وفق ما تبيته هي من مختلف عناصر الدعوى، ما دامت قد بينت في حكمها أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وعناصر الضرر الذي قدرت على أساسه المسؤولية.

[طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ من ١٨ ص ١١٦٣].

* من المقرر أنه وإن كان التعويض من سلطة محكمة الموضوع وتقضى بما تراه مناسبا وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى، وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، إحاطة كافية وأن يكون ما أورده الحكم في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها.

[طعن رقم ١٨٣١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ ص ٢٢٣، طعن

رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ من ٣٢ ص ٢٣٢، طعن رقم ٢٣٢٨

لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ من ٣٢ ص ١٢٠٩].

* من المقرر أنه متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية،

ولا تشريب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر .

[طعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ من ٢٠ ص ٦٨، طعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢ من ٢٤ ص ٤٧١].

* تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسب وفق ما تتيبته هي من مختلف ظروف الدعوى، دون أن تكون ملزمة ببيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية. وتعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو النقص إنما هو أمر موضوعي يدخل في سلطاتها التقديرية مما لا يجوز مناقشته أمام محكمة النقض.

[طعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ من ٢٣ ص ٤١٦، طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ من ٢٥ ص ٤٨].

تقدير التعويض. موضوعي. شرطه. دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقدمه مستندات بذلك. دفاع حيوي وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية.

أنه وإن كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع، تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تتيبته من ظروف الدعوى وأنها متى أستقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، إحاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قعد عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) ولم يعن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه، وهو دفاع حيوي يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى المدنية، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصه وتقف على مبلغ صحته وأن تتحدث عن تلك المستندات التي قدمها الطاعن وتفسك بدلائنها على عدم استقرار حالة الضرر لديه، ولو أنها عنيت ببحثها وتحييص الدفاع المؤسس عليها، لجاز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى، أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة التي أوردها وهى أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب، فإن ذلك كما ينمى بأننا لم تلم بعناصر الدعوى المدنية إلماً شاملاً، ولم تحيط بظروفها إحاطة كافية، مما يعيب حكمها بالقساد في الاستدلال والقصور في التسمييع بما يوجب نقضه.

[طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٢٢].

نطاق المادة ٢٢٢ مدنى. حق الأخت فى المطالبة بالتعويض عن الضرر
الأدى الذى أصابها من جـء قتل أختها.

إذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدنى صراحة على أنه يجوز الحكم
بالتعويض للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية عـا. يصيبهم من ألم من إجراءات
موت المصاب، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة،
فإن هذه القرابة تتحقق لها المصلحة فى رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها
وارثة للمجنى عليها أم لا. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لأخت المجنى
عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأذى الذى أصابها من جـء فقد أختها لم
يخطئ فى تطبيق القانون.

(طعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ ص ٢٠ ص ١٦٨).

التعويض عن الجرائم يقوم على أساس ثبوت الضرر لطالبه من
جرائها. لا على ثبوت حقه فى الارث حجب أم لم يحجب.

* التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائها، لا
على ثبوت حقه فى الارث حجب أم لم يحجب، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت
أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للمجنى عليه الذى توفى مما لم يجعله
الطاعن، وكان ثبوت الإرث له أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفته وكونه قد أصابه
ضرر من جـء فقد أخيه نتيجة الاعتداء الذى وقع عليه، وكانت الدعوى المدنية
إنما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر، لا على انتصابه مقام أخيه بعد
أهلولة حقه فى الدعوى إليه، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينته، فإن الطعن يكون
على غير أساس متعين الرفض.

(طعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ ص ٢٠ ص ١١٨٧).

* من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من
جرائها، لا على ثبوت حقه فى الارث حجب أو لم يحجب، لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية، والد المجنى عليها وأخ شقيق
لها، عا لم يجعله الطاعن، وكان ثبوت الارث لهما أو عدم ثبوته لا يقدح فى
حكما وكونهما قد أصابهما ضرر من جـء فقدان ابنه أولهما وأخت ثانيهما،
نتيجة الاعتداء الذى وقع عليها، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما
أصابهما من ضرر مباشر، لا على انتصابهما مقام المجنى عليها بعد أهلولة حكما

فى الدعوى إليهما ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينته ، فإن ما ينهه الطاعن عن الحكم فى هذا الشأن يكون غير سليم .

[طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٣/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٣٤] .

حق والدة المجنى عليه فى المطالبة بالتعويض عما أصابها من ضرر شخصى من جراء وفاته . بصرف النظر عن حقها فى إرثه من علمه .

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المعنية هى والدة المجنى عليه استنادا إلى الاعلام الشرعى المقدم منها ، على ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ، وهو ما لم يجعله الطاعن وكان ثبوت الارث لها أو عدم ثبوته لا يقدح فى وصفها وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقد ابنها نتيجة الحادث الذى وقع عليه والذى أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر ، لا على انتصابها مقام ابنها المجنى عليه ومن أيلولة حقه فى الدعوى إليها ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

[طعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٥/١/١٩٧٥ من ٢٦ ص ١٥] .

حق والد المجنى عليه فى المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر شخصى من جراء وفاة ابنه . بصرف النظر عن حقه فى إرثه من علمه .

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية هو والد المجنى عليه - على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة / / - وهو ما لم يجعله الطاعن ، وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يقدح فى صفته كوالد المجنى عليه ، وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد ابنه نتيجة الحادث الذى أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابه من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام ابنه المجنى عليه من أيلولة حقه فى الدعوى إليه ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

[طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ٦/٣/١٩٨٠ من ٣١ ص ٣٣٨] .

طلب المدعى المدنى التعويض بصفته وارثا لوالد المجنى عليه .
التضاء له بالتعويض بصفته وارثا للمجنى عليه . تغيير فى أساس الدعوى ، لا تملكه المحكمة .

مضى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه ، مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم ادعوا مدنيا بصفتهم

ورثة والد المجنى عليه، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها، فخالفت بذلك القانون بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة.

[طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠٠٠ جلسة ١٩٧٠/٥/٧ من ٢١ ص ٨. أ.]

التعويض عن الضرر الأدبي. شخصي. لا يتعدى المجنى عليه ولا ينتقل إلى الغير. ومنهم ورثة المجنى عليه إلا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية. المادة ٢٢٢ مدني.

من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخصي مقصور على الضرر نفسه لا يتعداه إلى سواه، كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ من القانون المدني، إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء، مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث المجنى عليه قد ناله ضرر أدبي تلقاه عن المجنى عليه، وانتقل بدوره إلى ورثته المدعين بالحقوق المدنية، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وإذا كان لا يعرف مدى الأثر الذي ترتب على هذا التقرير القانوني الخاطئ الذي تردت فيه المحكمة في تقديرها المبلغ التعويضي الذي قضت به، فإن حكمها يكون معيباً بما يضمن معه نقضه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية.

[طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣٠٠ جلسة ١٩٧٤/١/١٥ من ٢٥ ص ٣٦.]

طالب التعويض. جواز أن يكون غير المجنى عليه. اختصاص المحاكم الجنائية بنظره. شرطه. أن يكون ناشئاً مباشرة عن العمل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .

* الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإذا أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية، وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية، ولما كان القانون لا يمنع أن يكون الضرر أي شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناجماً من الجريمة مباشرة، وكانت مطالبات المدعين بتعويض الضرر الذي لحق بهم نتيجة وفاة المجنى عليه المترتبة على إصابته التي تسبب فيها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر

الناشئ عن الإصابة الخطأ، التي هي موضوع الدعوى الجنائية، فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية، ويكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولائي في شيء.

[طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ ص ٢٥ ص ٤٤٧].

* من المقرر أن القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص ولو كان غير المجنى عليه، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر، وكان الضرر ناتجاً عن الجريمة مباشرة، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام أول درجة أن والد المجنى عليهما قد أدعى مدنياً قبل الطاعن والمستول عن الحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذي أصابه عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية، وليس عن الضرر الذي أصاب المجنى عليهما شخصياً وانتقل إليه الحق في التعويض عنه منهما، وكان الأصل في المسألة المدنية، وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى في ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى، وكان الحكم قد انتهى إلى تعويض المدعى بالحقوق المدنية - وهو والد المجنى عليهما - عما لحقه من ضرر، فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يذهب في طعنه إلى أن المدعى بالحقوق المدنية قد رفع دعواه لحساب الغير أو نيابة عنه، فإن اغفال الحكم ذكر صفته التي ادعى بها مدنياً صراحة، لا يترتب عليه تجهيل لها، باعتبار أن الأصل في الشخص أنه يعمل لحساب نفسه.

[طعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥ ص ٣٣ ص ٤٠٠].

القضاء على الطاعن (المتهم) لصالح المستول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ما عساه أن يدفعه الأخير إلى المدعى بالحقوق المدنية. خطأ في القانون. حلة ذلك. حمل الدعوى المدنية على سبب شهر الجريمة المطروحة على المحكمة.

لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح الشارع استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة محل الدعوى الجنائية المنظورة، فإذا لم يكن كذلك سقطت تلك الالاحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، ومتى تقرر أن تلك

الاجازة منها الاستثناء، فقد وجب أن تكون عارستها في الحدود التي رسمها القانون، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية، وإذا كان ذلك، وكان الحكم قد قضى على الطاعن (المتهم) لصالح المستول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ما عساه يدفعه الأخير إلى المدعى بالحقوق المدنية، تأسيساً على حق المستول في الرجوع عليه بما يدفعه عنه من تعويض، فإن الدعوى على هذا الأساس تكون محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة على المحكمة، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون من هذه الناحية، بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به في دعوى الضمان وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها، مع إلزام الطاعن بمصاريف الدعوى المدنية، وإلزام المستول عن الحقوق المدنية بمصاريف دعواه.

[طعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ ص ٣٣ من ١٠٠٤].

يجوز للمدعى المدني طلب استبعاد التعويض عن تلف السيارة أمام محكمة الدرجة الثانية . تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس . شرطه .

لما كان الحكم المطعون فيه وإن أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي فيما يتعلق بما قضى به في الدعوى الجنائية، إلا أنه بالنسبة إلى الدعوى المدنية، وبعد أن استبعد المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض عما أصاب سيارته من تلف، محتفظاً بالحق في رفع الدعوى به على حده، فقد أنشأ الحكم المطعون فيه لنفسه أسباباً جديدة ارتأى فيها تقدير التعويض مقابل ما فات المدعى بالحقوق المدنية من كسب في فترة مرضه، وما أصابه من آلام مادية وأدبية، وما تكبدته من مصاريف العلاج، وانتهى إلى تعديل مبلغ التعويض المقضي به إلى المبلغ الوارد بالمنطوق. وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه سنداً لقضائه في الدعوى المدنية لا يتضمن أنه قد أدخل ضمن عناصر التعويض الذي قضى به ما أصاب سيارة المدعى بالحقوق المدنية من تلف، خلافاً لما جرى به قضاء محكمة الدرجة الأولى، وكان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولم يخالف القانون في شيء.

[طعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٧ جلسة ٢٧/١١/١٩٦٧ ص ١٨ من ١١٧٩].

القضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالمبلغ المطلوب على سبيل التعويض المؤقت. مع إنها ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل. قضاء بما لا يطلبه المحكوم.

إذا كانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق المدنية بمبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت. مع ما هو ثابت من الأوراق إنها قد ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل. فإن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها. وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا.

[طعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٧ ص ٢٣ من ١٣٨٩].

المطالبة بتعويض مؤقت لعدم استقرار الضرر. الحكم بالتعويض كاملا رغم عدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض خطأ.

لما كان الثابت من التقارير الطبية المرفقة أن المدعى بالحق المدني (المستأنف) أصيب بكسر في عتق عظمة الفخذ الأيمن وكسر بأسفل الساعد الأيسر وجروح رضية بالرقبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج، وهو ما ردهه المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم، وأضاف أن ذلك الضرر يتجه نحو الصعود إلى حد العاهة المستدعية، فإن الحكم المستأنف إذ إلتفت عما طالب به المستأنف من أن يكون التعويض البالغ قدره واحد وخمسون جنيها تعريضا مؤقتا، حتى يكون نواه للمطالبة بالتعويضات الكاملة - بعد استقرار حالته - أمام القضاء المدني، وقضى بمبلغ خمسين جنيها تعريضا نهائيا له، يكون قد أخطأ لعدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض في الدعوى، لعدم تبين مدى ذلك الضرر حتى الآن، مما يتعين معه تعديل ذلك الحكم والقضاء بالزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت.

[طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ ص ٢٤ من ١٠٩٣].

الحكم بالتعويض غير مرتبط بالحكم بالعقوبة. جواز الحكم به ولو قضى بالبراءة. شرط ذلك.

* الأصل أن الحكم بالتعويض المدني لا يرتبط حتما بالحكم بالعقوبة، إذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم

حصول الواقعة أصلاً، أو على عدم صحتها، أو عدم ثبوت اسنادها إلى المتهم. لأن في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم أو المستول عند قيام المستوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها إلى صاحبها، ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من تبرئة المتهم تأسيساً على بطلان محضر الضبط لحصوله قبل الطلب أنه استبعد الدليل المستند من ذلك الاجراء ولا يوجد في الدعوى دليل سواء، فإن الواقعة التي بنى عليها طلب التعويض تكون قد فقدت أسنادها إلى المتهم، فلا تملك المحكمة القضاء بالتعويض عنها لطاليتها.

[طعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٧/٤/٤ س ١٨ ص ٤٩٢].

* لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المستندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض، لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه. أما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة، فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها إلى المتهم، لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم، لقيام المستوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها إلى صاحبها، ولما كان الحكم الابتدائي، المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم توافر أركان الجريمة المستندة إلى المطعون ضده فإن هذه الأسباب بذاتها في هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض.

[طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ س ٣١ ص ٣٩١، طعن رقم

١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٦ س ٣١ ص ٣٩].

* لما كان شرط أخكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتهمية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة اسنادها إلى المتهم القائمة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم ثبوت ارتكاب المطعون ضده للفعل المسند إليه، فإن ذلك يستلزم الحكم - صحيحاً - برفض الدعوى المدنية قبلها بما يكون النعى عليه في هذا الشأن غير سليم.

[طعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ س ٣٤ ص ٥٢].

انقسام الالتزام بالتعويض على الدائنين بحسب الرؤوس عند عدم تعيين الحكم نصيب كل منهم. ما لم يمين الاتفاق أو القانون هذا النصيب. عدم تعيين الحكم لنصيب كل من المدعين بالحقوق المدنية في التعويض المقضي به لا يعيبه، ما دام أن الالتزام بالتعويض ينقسم على الدائنين بحسب الرؤوس "أى بأنصبة متساوية" ما لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم. [طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣. ص ١٨٠. ٣٤. ١].

مبلغ التعويض. جواز القضاء به للمدعين. جملة. أو موزعا بينهم حسبما أصاب كل منهم من ضرر. من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني، جملة، أو تحدد نصيب كل منهم حسبما أصابه من ضرر، ومن ثم فإنها لم تكن ملازمة بأن تحدد نصيب كل من المدعين بالحق المدني منه. [طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ ص ٢٦. ٣٦٧].

خامسا: نظر الدعوى والحكم فيها

لا علاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية. وليس له استعمال ما تخوله من حقوق.

* لا يملك المدعى بالحقوق المدنية استعمال الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها، وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا من الضرر الذي لحقه، فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها.

[طعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ ص ١٩. ٢٢٣].

* لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها، وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه، إذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها، فإن نعى المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه بأن المحكمة لم تستجب لطلبه تعديل وصف التهمة لا يكون سدينا.

[طعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢ ص ٣٤. ١٠٥٢].

لا صفة للنيابة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية. الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن، وأن النيابة العامة - سواء انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من المحصور - لا صفة لها في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها، ومن ثم فإن طعنها على الأمر الصادر من مستشار الاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية لا يكون مقبولا. (طعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ ص ١٩ ص ٢٦٨، طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ ص ٣٤ ص ٢٦٥).

اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية. رهن بتعلقها بالفعل الجنائي المستند الى التهم. متى تقضى المحكمة بالتعويض. رغم القضاء بالبراءة.

لا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المستند إلى التهم. فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم عن التهمة المستندة إليه لعدم ثبوتها، فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض، لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه، أما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها إلى التهم، لأن في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم بقيام المستولتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها إلى صاحبها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاء البراءة على عدم توافر أركان الجريمة المستندة إلى المطعون ضده، فإن هذه الأسباب بذاتها في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض. (طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١/٧ ص ٢٥ ص ٦٤٨)

شروط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية. القضاء بالبراءة على أساس أن الواقعة منازعة مدنية. وجوب القضاء بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية.

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية، وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر وقع للمدعى عن الجريمة. فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عنها، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية. ولما كان الحكم بالبراءة بنى على أن الواقعة المرفوعة

بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحث، تدور حول علم الوفاء بقرض، وقد ألبست ثوب جريمة التبيد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية.

[طعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢ ص ٢١ ص ٣٢٥].

القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية. واجب. متى ثبت أن الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا.

* متى كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملا بالمادة ٣.٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانونا، وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠، ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها، استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما، ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية، بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية. ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فانه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية.

[طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ص ٣ ص ٨٧٢].

* من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠، ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم، واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من هذا الأصل، مبنى على الارتباط بين تلك الدعوى والدعوى الجنائية ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما، ومشروط فيه أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية. ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب

عليه قانونا - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية.

أطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٥ من ٣٢ ص ١.٤٩،
طعن رقم ٥٤٥٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ من ٣٣ ص ١.٣٢، طعن رقم
٢٤٢٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١ من ٣٤ ص ١.٣.

سبب الدعوى - هي الواقعة التي يستمد منها المدعى حقه في طلب التعويض . المطالبة بالتعويض عن واقعة قتل خطأ . والقضاء به عن الإصابة الخطأ - لحار الأوراق مما يفيد أنها أدت إلى الوفاة - عدم اعتباره تفهيرا لسبب الدعوى.

من المقرر أن سبب الدعوى هي الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم، وإذا كان حق التعويض المطالب به ناشئا عن فعل الإصابة في ذاته، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة في حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإصابة، فإن الحكم يكون قد استند كما استندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب، وهو الفعل الضار أي الإصابة، مما يكون معه النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى في غير محله .
[طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ من ٢٥ ص ٤٤٧].

إقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس الجريمة. ثبوت انتفاء تلك الجريمة. وجوب رفض الدعوى. شروط إحالة الدعوى المدنية التابعة للقضاء المدني في معنى المادة ٣.٩ إجراءات.

متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد أقيمت أصلا على أساس جريمة القتل الخطأ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة، إلا أن تقضي برفضها، وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية، لأن شرط الاحالة كمفهوم نص المادة ٣.٩ من قانون الإجراءات الجنائية، أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلا في اختصاص المحكمة الجنائية، أي أن تكون ناشئة عن الجريمة، وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميلي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية، وهو ما لا يتوفر في الدعوى الحالية

على ما سبق بيانه، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع، وليس من شأنه أن يمنع الطاعنون، من إقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة محمولاً على سبب آخر.

[طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٦ ص ٢٢ ص ٣٧٩].

المدعى بالحقوق المدنية يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك. أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم.

* المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم. ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن (المدعى المدني) لم يطلب من المحكمة ابداً أقوال أمامها، فإن لا محل لما يتعاه من خطأ الحكم في تطبيق القانون لاغفال المحكمة إعسا حكم المادة ٢٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية، التي توجب سماع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد بعد حلف اليمين. ولا يعيب الحكم عزوفه عن سماع أقواله وتعويله في قضائه على ما تضمنته من التحقيقات.

[طعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ ص ١٨ ص ٤٤٩].

* لا يعيب الحكم إن عول في قضائه على أقوال المدعى بالحق المدني، ما دامت المادة ٢٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية تجهز سماعه كشاهد. ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الاتبات وصحة تصويرهما للواقعة فلا يجوز مجادلتهما في ذلك أو مصادرة عقيدتهما في شأنه أمام محكمة النقض.

[طعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ ص ٢٣ ص ١٤٣].

* ان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة استمعت لأقوال المدعية بالحقوق المدنية كشاهدة في الدعوى (في حين أنها لا تسأل أصلاً إلا على سبيل الاستدلال)، مردود بأن المدعى بالحقوق المدنية - طبقاً لما تقتضيه المادة ٢٨٨ من قانون الاجراءات - إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم.

[طعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ ص ٢٤ ص ٩].

عدم إجابة المحكمة لطلب الخصوم بسماع شهادة المجنى عليه وشهود الواقعة. إخلال بحق الدفاع.

الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تهني على التحقيقات الشفوية التي

تجربتها المحكمة في الجلسة، وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا، ولا يجوز الاقتناثات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأني علة مهما كانت، إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا، لما كان ذلك، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أشار في مذكرته المقدمتين منه إلى محكمة أولى وثاني درجة إلى أن الدعوى خلت من أية تحقيقات لرفعها بطريق الادعاء المباشر وأنه من أجل ذلك يطلب سماع شهادة المجنى عليه وشهود الواقعة، فإن هذا الدفاع يعد هاما لتعلقه بتحقيق الدعوى لاطهار الحقيقة فيها، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تخلص عناصره، أما وقد أمسكت عنه فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع. وأنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقات وتحكم على مقتضى الأوراق، إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع، بل أن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أولى درجة، وتستعفى كل نقص في اجراءات التحقيق، ثم تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها.

[طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ص ٢٤ من ١٢٢٨].

تأجيل الدعوى لإعلان المدعى بالحقوق المدنية. ثم إصدار الحكم في الجلسة التالية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. دون ثبوت حضوره أو إعلانه. إخلال بحق الدفاع وعلان في الاجراءات.

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقات لوجه الطعن، أن المحكمة الاستئنافية قررت تأجيل نظر الدعوى لإشعار المدعى بالحقوق المدنية وقد تم إعلان الطاعن الثاني للحضور بهذه الجلسة وأثبت بحضورها حضور "المدعى المدني" دون بيان اسم الحاضر من المدعيين بالحقوق المدنية، ثم أجلت الدعوى لجلسة أخرى أثبت في صدر محضرها حضور المدعيين وأثبت بعد ذلك في ذات المحضر حضور أحد الورثة، دون تحديد واضح لصفته، ثم حيزت الدعوى للحكم لجلسة لاحقة أصدرت فيها المحكمة حكمها المطعون فيه، ولما كانت البيانات التي أثبتت بمحاضر الجلسات على النحو المتقدم قد شابها من الاضطراب والغرض ما يعتذر معه تحديد من حضر من المدعيين بالحقوق المدنية في هذه الجلسات، وكان

الثابت من الاطلاع على المقررات المضمومة أنها خلت مما يفيد إعلان الطاعن الأول للحضور أمام المحكمة الاستئنافية، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر ضده بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم - المطعون ضده - ورفض الدعوى المدنية قبله والزام المبدعين بالحقوق المدنية بالمصروفات، يكون قد بنى على اجراءات باطلة بالنسبة إليه، وانطوى على إخلال بحقه في الدفاع، مما يعيبه ويستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية محل الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعنين معا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة.

[طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٢٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ ص ٢٤ ص ٣٢٢].

القضاء ببراءة المتهم بغير سماع المدعى بالحق المدني أو إعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة. أثره. بطلان الحكم. لا ينال من ذلك إغفال الفصل في الدعوى المدنية. علة ذلك.

لما كان الحكم قد صدر ببراءة المطعون ضده دون سماع دفاع المدعية بالحقوق المدنية ودون إعلانه بالحضور أمام المحكمة. فإنه يكون قد صدر باطلا لايمتنعه على مخالفة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة، ولا ينال من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض في منطوقه للفصل في الدعوى المدنية ما دام قد أسس البراءة على أن الاتهام المسند إلي المطعون ضده على غير أساس في الواقع، فإنه ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها، لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند إلى المتهم (المطعون ضده) فإنه يتلزم معه رفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم. لما كان ذلك، فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة والزام المطعون ضده بالمصروفات المدنية. وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

[طعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٠ ص ٣٤ ص ٥٠].

وجوب وضع أحكام الادانة والتوقيع عليها وكذلك الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية في خلال ثلاثين يوما من صدورها. وإلا كانت باطلة. استثناء أحكام البراءة من هذا البطلان.

إن القانون على ما استقر عليه قضاء المحكمة وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية، قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة

ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة، لما كان ذلك وكان التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ ساقطة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥، والذي استثنى أحكام البراءة من ذلطلان لا يتصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية القائمة بالتبعية للدعوى الجنائية، ذلك أن مؤدى علة التعديل - وهى على ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - وهو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النجاة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالطلان، إذا لم توقع أسبابه فى الميعاد المحدد قانونا، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحصار ذلك الاستثناء عنهم، ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية، فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه.

(طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ ص ٢٠٧).

التمى يعلم بيان اسم المدعى بالحق المدنى فى الديباجة. لا أساس له. ما دام الحكم قد بهته بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب.

* إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين وصف التهمة ومادة العقاب، أورد اسم المدعى بالحق المدنى وطلباته، فإن التمس عليه يعلم بيان هذا الاسم فى ديباجته يكون على غير أساس. وإذا كان الحكم قد ذكر فى ديباجته تاريخا خاطئا للواقعة، إلا أنه عاد وذكر التاريخ الصحيح لها لدى تحصيله للواقعة. فإن ما ورد من خطأ فى ديباجته لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى سلامته واحاطته بالواقعة. وهو من بعد لا يعيب الحكم لأنه خارج عن موضوع استدلاله.

(طعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ من ٢٤ ص ١٢٥٨).

* لما كان الثابت بأولى حاضرات جلسات المحاكمة وهى جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ أنه أثبت به اسم المدعى بالحق المدنى ابن المجنى عليه، وأنه ادعى مدنيا قبل الطاعن بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت، فضلا عن أن مدونات الحكم قد تضمن اسم المدعى بالحق المدنى وطلباته، وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة فى هذا الشأن، فإن التمس على الحكم المطعون فيه بالطلان فى هذا الصدد يكون غير مقبول.

(طعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٦ من ٣٧ ص ٢٥).

كفاية الشك في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. شرط ذلك.

* يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك الى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ، مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتبات .

[طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢ . ص ٢٠٩٧ ، طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ . ص ٢١١٦ ، طعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ . ص ٢٢٢ ، طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ . ص ٢٥٨ ، طعن رقم ٦٤٨ ، طعن رقم ٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣ . ص ٢٨٨ ، طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١/٦/١٩٨٠ . ص ٣١٩] .

* يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الإتهام - كما هو الحال في واقع الدعوى المطروحة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن إطمئنانه الى أقوال المطعون ضده وحاصلها أن المجنى عليه قد عبر الطريق فجأة أمام السيارة التى يقودها وتردد في العبور بسبب ضعف بصره وكبر سنه وقد عول الحكم في قضائه على هذه الرواية بخلو الأوراق من أى دليل يناقضها ، وهو استدلال سائق لا شائبة فيه ، فإن المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى تنحل الى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

[طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ . ص ٣٢٢ ، ص ١٦٠ ، طعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ . ص ٣٤٤ ، ص ٣٧٩] .

القضاء بالبراءة المقام على عدم ثبوت الفعل المسند الى المتهم .
يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية . ولو لم ينص على ذلك فى
منطوق الحكم .

حتى كان مبنى البراءة حسيما جاء بمدونات الحكم ، أن الإتهام المسند إليه
على غير أساس من الواقع والقانون لعدم سلامة إجراءات الضبط ، فإنه ينطوى
ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى الى رفضها .
[طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٧ س ٣٥ ص ٥٧٧] .

على النهاية العامة تكليف المحصوم الآخرين - عدا المستأنف -
بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف وإلا بنى الحكم على بطلان فى
إجراءات المحاكمة .

وحيث أن ما ينمى الطاعنون - المدعون بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون
فيه أنه إذا قضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده الأول ورفض الدعوى
المدنية قد بنى على إجراءات باطلة ذلك بأنه صدر دون إعلاتهم بالحضور أمام
المحكمة مما يعيبه ويستوجب نقضه وحيث أنه يبين من الإطلاع على المفردات
المضمومة أن الحكم المطعون فيه قضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده
الأول من التهم المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام الطاعنين بمصروفاتها
دون إعلان الطاعنين بالحضور أمام المحكمة الإستئنافية . لما كان ذلك ، وكانت
المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على النيابة العامة تكليف
المحصوم الآخرين عدا المستأنف - المطعون ضده الأول - بالحضور بالجلسة المحددة
لنظر الاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه إذ صدر دون إعلان الطاعنين - المدعين
بالحقوق المدنية - يكون قد بنى على بطلان فى إجراءات المحاكمة مما يعيبه بما
يبطله ويرجب نقضه والإحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية مع إلزام المطعون
ضدهما المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

[طعن رقم ٣٤٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٣ س ٣٧ ص ٤٤٥] .

قضاء محكمة أول درجة بالبراءة فى الدعوى الجنائية بحكم نهائى .
ويرفض الدعوى المدنية . استئناف المدعى بالحق المدنى لوقلا الحكم . على
محكمة ثانى درجة التصدى والفصل فى الدعوى المدنية . إحالتها إلى
المحكمة المدنية المختصة - خطأ فى تطبيق القانون .
حتى كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أن ه كل

حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف « لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائى لعدم إستئناف النياحة له ، فإن محكمة ثانى درجة لا تملك عند طرح الدعوى المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية لإنتفاء علة الإحالة لسبق الفصل فى الدعوى الجنائية بحكم نهائى من قبل ، مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل فى التعويضات إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية على ما جرى به حكم المادة ٣٠٩ ، لذلك فإنه كان يتعين عليها أن تفصل فى موضوعها ، أما وهى لم تفعل وتخلت عن نظرها بأحالتها الى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص المادة آنفة الذكر ، ويكون قد إنتطوى على خطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٣٥٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ س ٣٤ ص ١٥٩) .

إلغاء المحكمة الإستئنافية الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . والحكم بقبولها والتصدى لموضوعها . خطأ فى تطبيق القانون . علة ذلك .

لما كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت فى الإستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدعوى المدنية وتصدت لموضوعها وفصلت فيها فصلا مبتدأ بالزام الطاعن التعويض المؤقت، مع أنه كان من المتعين عليها أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ، حتى لا تفوت على المتهم أحد درجتى التقاضى وذلك طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، فإن يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء فى موضوع الإستئناف

بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى المدنية .

[طعن رقم ٦٢.٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢ من ٣٥ ص ٣١ .]

الغاء المحكمة الإستئنافية الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى المدنية . والحكم بقبولها والفصل فيها فصلا مبتدأ . خطأ فى تطبيق القانون . حلة ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى والقضاء للمدعى بالتعويض ، فقد كان يتعين عليه إعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت احدى درجتى التقاضى على المتهم ، وذلك طبقا لنص المادة ٤/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها .

[طعن رقم ٦٩٧٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦ من ٣٥ ص ٤٨٢ .]

الغاء المحكمة الإستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . حلة ذلك .

متى كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بالغاء الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية ، وبقبول الدعوى المباشرة ، وتصدت لموضوعها وفصلت فيه فصلا مبتدأ ، بمعاينة الطاعن وإلزامه بالتعويض ، مع أنه كان من المتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتحكم فى موضوعها تطبيقا لنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، لا أن تتعرض للموضوع وتفصل فيه ، وذلك حتى لا يحرم الطاعن من الإحتفاع باحدى درجتى التقاضى ، أما وهى لم تفعل ، وقضت فى موضوع الدعوى ، فإنها تكون قد أخطأت صحيح القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها .

[طعن رقم ٢.٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥ من ٢١ ص ٥١ .]

الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى المدنية . يوجب على المحكمة الإستئنافية إعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . أساس ذلك .

إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت فى الإستئناف المرفوع إليها من المطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنية » عن الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المدنية التامة ، إستنادا الى قضائها بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانونى ، وتصدت لموضوع الدعوى المدنية وفصلت فيه فصلا مبتدأ بالزام الطاعن بالتعويض ، مع أنه كان من المتعين عليها أن تقضى بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ، حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على التهم ، وذلك طبقا لنص المادة ٢/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء فى موضوع الإستئناف بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع الدعوى المدنية .

[طعن رقم ١٦.١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢ ص ٢٧ ص ١٥٢] .

القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . أساس ذلك .

لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق فى الواقعة لم تكن قد إنتهت منه بعد ولصدور أمر منها مازال قائما بأن لا وجه لاقامة الدعوى فى التحقيق الذى أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد أصاب صحيح القانون .

[طعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ ص ٣٢ ص ٩٨١] .

ليس للمحكمة الإستئنافية التعرض للدعوى المدنية . طالما أن المدعى بالحق المدني لم يستأنف الحكم .

مضى كان الثابت من مراجعة المفردات أن المدعية الأولى بالحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضى برفض دعواها وأن باقى المدعين قد ادعوا بقرش

صاغ على سبيل التعويض المؤقت لم يستأنفوا أيضا ذلك الحكم - وما كان لهم أن يستأنفوه - ومفاد ذلك أن الدعوى المدنية لم تكن مطروحة أمام المحكمة الاستئنافية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يقصائه في هذه الدعوى يكون قد أخطأ في القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه قضا جزئيا وتصحيحه بالفاء ما قضى به في الدعوى المدنية .

[طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ص ١٨ . ٢٢٠]

رفض الدعوى المدنية بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة -
الغاء هذا الحكم في الاستئناف . والقضاء بالتعويض يستلزم إجماع آراء
قضاء هذه المحكمة . م ٢/٤١٧ إجراءات

* جرى قضاء محكمة النقض على أن يحكم للفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، يسرى كذلك على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة - سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه - فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية - فإنه لا يجوز الغاء هذا الحكم في شقه الصادر في الدعوى المدنية والنقض عليها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاء المحكمة كما هو الشأن في الدعوى المدنية - نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ، ولارتباط في الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بهذا الالغاء دون أن يصدر بإجماع الآراء - فإنه يكون قد خالف القانون .

[طعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢١ . ٢٤ ص ٨٥٩]

* جرى قضاء محكمة النقض على أن يحكم للفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة . سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإنه لا يجوز الغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والنقض عليها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاء المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية .

[طعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ ص ٣ . ٢٢١]

« من المقرر أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاء المحكمة عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة، إما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة، أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة، وكل ذلك في حدود القانون ايشارا من الشارع بمصلحة المتهم، فاشتراط اجماع القضاء قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية، قضى في موضوع الدعوى بإدائته والزامه بالتضامن مع المستول عن الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به. تأسيسا على ثبوت الخطأ في جانبيه وإعماله في إغلاق باب الترام وتركه مفتوحا عند مبارعة المحطة مما أدى إلى وقوع الحادث، مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة، الأمر الذي كان يتعين معه صدور حكمها باجماع آراء القضاء تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه افتقد شرط صدوره باجماع آراء القضاء الذين أصدره، فإنه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه.

[طعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ ص. ٣. ص. ٢١].

إثبات صدور الحكم بالاجماع برول الجلسة ومحضرها الموقع عليه من رئيس الهيئة. دليل على حصوله قرين النطق بالحكم. ولو جاء منطوق الحكم المطعون فيه خلا من ذلك.

مضى كان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أنه وإن جاء منطوق الحكم المطعون فيه خلا عما يعتبر صدوره بالاجماع، إلا أن رول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة قد أثبت فيه هذا البيان، وكذلك نص بمحضر الجلسة الذي صدر فيها الحكم المطعون فيه على صدوره باجماع الآراء. لما كان ذلك وكان الشارع إذ استوجب صدور الحكم بالاجماع معاصرا لصدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بالغاء الحكم الصادر بالبراءة، إنما دل على اتجاه مراده أن يكون الاجماع معاصرا لصدور الحكم وليس تاليا له، لأن ذلك ما يتحقق به حكمة تشريعه، ومن ثم فإن النعى على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالغاء

الحكم الصادر بالبراءة أو برفض الدعوى المدنية شرط لازم لصحة صدور الحكم بالالغاء والقضاء بالادانة أو بالتعويض، وإذا كانت العبرة فيما تقتضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى، فإن إثبات هذا البيان بمرور الجلسة الموقعة عليه من رئيس الهيئة ويحضر تلك الجلسة دليل على حصوله قرين النطق بالحكم - كما هو الحال فى هذه الدعوى - ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص ولا محل له.

[طعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ ص ٣٥ من ٤٢٥].

الزام المدعى المدنى بالمصاريف المدنية الاستثنائية المناسبة إذا كانت المحكمة الاستثنائية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض. م ٢/٣٢. اجراءات.

نصت المادة ٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية فى الفقرة الثانية منها على أنه "إذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات تكون عليه المصاريف التى استلزمها دخوله فى الدعوى، أما إذا قضى له ببعض التعويضات التى طلبها يجوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين فى الحكم"، وإذا كانت المحكمة الاستثنائية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا لكل من المدعين بالحقوق المدنية والذى يقل عن المبلغ الذى طلب كل منهما الحكم له به، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامهما بالمصاريف المدنية الاستثنائية المناسبة لا يكون قد خالف القانون فى شئ.

[طعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٣/١٩٧٢ ص ٢٣ من ٤١٦].

خسران المتهم والمستول عن الحقوق المدنية وهوامها المدنية. التزامهما بمصاريفها ابتداء واستئنافا. تضامتهما فى الوفاء بهذا الالتزام إذا كانا متضامتين فى أصل التزامهما المقضى به.

تقضى للمادتان ٣٢، ٣٢١ من قانون الاجراءات الجنائية، بأنه إذا حكم بإدانة المتهم فى الجرمية وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التى تحملها وبأن يعامل المستول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى. كما تنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أنه "يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذى تنتهى به المحصورة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى. ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها،

و يدخل فى حساب المصاريف مقابل أتعاب المعاماة. وإذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل فى الدعوى على حسب ما تقدره المحكمة ولا يلزمون بالتضامن فى المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين فى أصل التزامهم المقضى به". ولما كان الثابت أن المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية "الطاعن" قد خسروا دعواهم الاستثنائية فإنهم يلزمون بمصاريفها، وإذا كانوا متضامنين فى أداء التعويض المحكوم به للمدعين بالمحق المدني على ما قضى به الحكم الابتدائي وأيده فى ذلك الحكم الاستثنائي، فإن الطاعن يكون ملزماً - فضلاً عن المصروفات الابتدائية - بالمصاريف المدنية الاستثنائية، ويكون تسويتها على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائياً وتكرر القضاء به من جديد فى حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ ص ٢٥ ص ٦٥).

هيئة النقل العام. ليست مصلحة حكومية. عدم إعفائها من الرسوم المقررة مما ترفعه من دعاوى.

يجرى نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التعويض فى المواد المدنية بأنه "لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فإذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة الأداء". ولما كانت هيئة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية مستقلة عن ميزانية الدولة وهى من ثم ليست مصلحة حكومية، فإن حكم المادة ٥٠ سالف الذكر لا يتصرف إليها، ولا تعفى بالتالى من أداء الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى، ويكون ما قرره الحكم المطعون فيه من الرسوم وألزم به الطاعن بصفته (رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام بالقاهرة) بمناسبة خسراته الحكم الابتدائي القاضى بالتعويض، صحيحاً فى القانون.

(طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ ص ٢٥ ص ٦٥).

وجوب الحكم بمصاريف الدعوى على المحكوم عليه فيها. اغفال الحكم بها. وجوب الرجوع إلى المحكمة للفصل فيها.

ان مجال أعمال نص المادة ١٨٩ من قانون المرافعات، هو عندما يصدر الحكم بالمصاريف دون تقدير، فيتعين لتقديرها استصدار أمر على عرضة يقدمها المحكوم

له لرئيس الهيئة التي أصدرت الحكم، وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة عندما أصدرت حكمها في الطعن قد أغفلت الفصل في المصاريف، وكانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات تنص على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" وكانت المادة ١٨٤ من قانون المرافعات توجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الدعوى أن تحكم في مصاريف الدعوى، بما فيها مقابل أتعاب المحاماء، على الخصم المحكوم عليه فيها، لما كان ذلك. وكانا المطعون ضدهما قد خسرا الطعن، فإنه يتمين الحكم بالزامها بالمصاريف المدنية.
[طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ ص ٢٦ من ٤٩].

النصي بأن المدعى بالحق المدني. لم يسدد رسوم استئنافه. لا يقبل من المسئول عن الحقوق المدنية .

لا يقبل من الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) الاحتجاج بعدم قيام المطعون ضدهما (المدعين بالحقوق المدنية) بسداد الرسوم المستحقة على استئنافهما إذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو ليس نائبا عنه في هذا الشأن.
[طعن رقم ١٣.٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢ ص ٢٩ من ٣١٥].

عدم سداد رسوم الدعوى المدنية. لا يحصل بلمات المحاكمة من حيث الصحة والبطالان

ان عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - يفرض صحته - لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها وبطالانها. فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدني لعدم أدائها الرسم إلا أمام المحكمة الاستئنافية، ذلك أنه من المقرر أنه لا إلزام على المحكمة بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان.
[طعن رقم ٦٤. لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ ص ٣ من ٧٥٥].

سادسا: ترك الدعوى المدنية

تخلّف المدعى المدني عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر بعد إعلانه أثره. اعتباره تاركا لدعواه المدنية.
* من المقرر وفقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية، أن المدعى

بالحق المدني يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه.

[طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٧ من ١٨ ص ٩٢.]

* من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول، بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه. والمحكمة من اشتراط الاعلان لشخص المدعى، هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى، وهو ما تتوافر في الدعوى محل الطعن التي أقامها الطاعن باعلان منه للمطعون ضدهم حدد فيها الجلسة التي تخلف عن حضورها.

[طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ ص ١٣٩، طعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ من ٣١ ص ٨٢، طعن رقم ٦٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ من ٣٥ ص ٤٤٩.]

* لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيلا عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة" فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة، ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة، هي من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا، وإذ لم يتمسك الطاعن بما يشيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع، فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض. [طعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ ص ٩٤٧.]

اعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . شرطه . إعراض الحكم عن العذر الذي ابداه الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة . مسرور وإخلال بحق الدفاع.

ان المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تاركا للدعوى عدم حضور المدعى أمامها بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيلا عنه أو عدم ابدائه طلبات بالجلسة، فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة. لما كان

ذلك، وكان من المقرر أن المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة، والتخلف عن حضور جلساتها مما يتعين معه على الحكم - إذا ما قام عذر المرض - أن يعرض للدليل ويقول كلمته فيه. وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض لعذر المرض الذي ابدها الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لاثبات صحة هذا العذر والتفت عنه وأغفل الرد عليه، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والاحالة.

[طعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٦ ص ٣٤ ص ٧٩].

تأجيل الدعوى في غياب المدعى المدني. دون إعلانه لشخصه. لا يجوز الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية إستنادا إلى عدم حضوره. ولو كان وكيله قد علم بها. مخالفة هذا النظر. بطلان في الاجراءات.

* لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه، متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) قد أعلن لشخصه للحضور بجلسته ١٩٧٨/١/٢٩ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، مما ينتفى معه القول بعلمه اليقيني بتلك الجلسة، وكان لا يقضى عن إعلانه علم وكيله، لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصيل الذي غاب عن الجلسة التي صدر فيها قرار التأجيل، فإنه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية استنادا على عدم حضوره في جلسة ١٩٧٨/٣/٢٩ التي أجلت إليها الدعوى في غيابها والتي لم يكن قد أعلن بها لشخصه، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اهتنى على إجراءات باطلة، مما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة.

[طعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ ص ٣١ ص ٨٢].

* لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد، فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه. وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها قد خلت مما يدل على أن المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) قد أعلن لشخصه للحضور بجلسته ١٩٨٣/٤/١٤ التي صدر فيها الحكم

المطعون فيه، كما خلا محضر الجلسة المذكور عما يفيد طلب المتهم إعتبار المدعى تاركا لدعواه، فإنه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية في غيبته والتي لم يكن قد أعلن بها لشخصه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد ابتنى على إجراءات باطلة، مما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى ما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة.

[طعن رقم ٦٦١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٢ من ٣٥ ص ٤٤٩].

جواز التنازل عن الدعوى المدنية أمام محكمة الإشكال. وجوب إثبات ترك المدعى المدني لدعواه. علة ذلك

مضى كان الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية قد قرر أمام محكمة الإشكال بجلسته ١٩٧٥/١١/٣ تنازله عن الدعوى المدنية وقدم إقرار مؤرخا ١٩٧٥/١١/٤ صادرا من المدعى بالحقوق المدنية يحمل هذا المعنى، فإنه يتعين لذلك إثبات ترك المدعى بالحق المدني لدعواه المدنية مع التزامه بمصاريفها السابقة على ذلك الترك عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

[طعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ من ٣١ ص ١١٠].

الدفع باعتباره المدعى المدني تاركا لدعواه. شرطه. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* لا يجوز للطاعن إثارة الدفع باعتباره المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه لأول مرة أمام محكمة النقض، ذلك أن هذا الدفع من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا.

[طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٠ ص ٧٢٢، طعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ ص ٩٤٧].

* متى كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المتهم (الطاعن) لم يطلب اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه، فإنه لا يجوز له أن يشير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. لأن الدفع باعتباره المدعى المدني تاركا لدعواه هو من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا.

[طعن رقم ٨-١٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ص ٧٨، طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ من ٣٢ ص ١٢٧].

* أن المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلا عنه وكذلك عدم ابداء طلباته بالجلسة "فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة، ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هي من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا. ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يشيره في وجه طعنه (من خطأ الحكم لعدم قضائه باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه) أمام محكمة الموضوع، فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

[طعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٣ س ٢٣ ص ١١٩٤].

ترك الدعوى المدنية. توقيع وكيل المدعى المدني على تقرير الاستئناف، لا يفتى عن إعلان المدعى لشخصه بالحضور للجلسة.

من المقرر وفقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول، بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه، ولما كان الثابت أن المدعى بالحقوق المدنية عن تخلف عن الحضور بجلسة ١٧/١٠/١٩٧١ وقد طلب المدافع عن الطاعن الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية، إلا أن المحكمة لم تقضى بهذا الطلب، وكان الطاعن لا يدعى بأسباب طعنه أن المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن شخصيا بالحضور لتلك الجلسة، وإنما يقول أنه يعلم بها من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف، فإن طلبه يكون في غير محله وظاهر البطلان. ولا جناح على المحكمة إذ هي التفتت عن الرد عليه .

[طعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٣ ص ١٣٣٦] .

حق المدعى المدني في ترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى.

تأييد محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية رغم ثبوت تنازل المدعى المدني عن دعواه بالجلسة الاستئنافية. خطأ في القانون.

تبيح المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى، ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدعى بالحقوق المدني قرر بتنازله عن دعواه،

ومع ذلك قضت المحكمة في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه.

[طعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٨ ص ٢٢ ص ٢٩٤].

حق المدعى المدني في ترك دعواه أمام المحكمة الجنائية. القضاء في الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى لها. خطأ في القانون.

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٧٥/١٠/٣ أن المدعى بالحق المدني عن نفسه ويصفته قرر بتنازله عن دعواه، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من طلبات في الدعوى المدنية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بقضائه في هذه الدعوى يكون أخطأ في القانون بمخالفته نص المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية التي تبيح للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى، خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً باثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه والزامه بمصاريفها.

[طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ص ٣١ ص ١٠٥].

رفع المدعى بالحق المدني دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية. اعتباره تاركا لدعواه أمام المحكمة الجنائية. شرط ذلك اتحاد الدعويان. أثره عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية.

لما كان الاستفادة من نص المادتين ٢٦٢، ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعد تاركا لدعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية، إذا قام برفعها من بعد أمام المحكمة المدنية، متى اتحدت الدعويان خصوماً وسبباً وموضوعاً، لأنه بذلك يكون قد أفصح عن ارادته في التنازل عن الحق في سلوك طريق التداعى أمام المحكمة الجنائية. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية، استناداً إلى لجوء المدعى بالحقوق المدنية إلى المحكمة المدنية، فهذا الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تأويله.

[طعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٧ ص ٣٣ ص ٩٢].

ترك الدعوى المدنية. لا تأثير على الدعوى الجنائية. سواء كان تحريكها بمعرفة النيابة العامة أو المدعى بالحق المدني. م ٢٦. إجراءات.

* ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى باعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً لدعواه المدنية مردود، بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر - على ما نصت عليه المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - على الدعوى الجنائية، يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة أو عن طريق المدعى بالحق المدني، لأن ترك الدعوى المدنية يجب أن يقدر بقدرة، بحيث لا ينسحب إلى غيره من إجراءات الدعوى الجنائية، ولأن الترك هو محض أثر قانونى يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة - بل من واجبها - الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة.

[طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ س ٢٧ ص ٣٦٩].

* من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها، فإن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية، وذلك بصريح نص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فإن ترك المدعية بالحق المدنية لدعواها وانتهت الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بتهرئة الطاعن من الجريمة بعد أن توافرت أركانها ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد غير مقبول.

[طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٤ س ٣١ ص ٥٦٥].

* لما كان ترك الدعوى المدنية لا يؤثر - على ما نصت عليه المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - على الدعوى الجنائية، ومن ثم تظل تلك الدعوى قائمة، ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة.

[طعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ س ٣٥ ص ١٤٦].

علم بيان الحكم فحوى الصلح. وما إذا كان يتضمن التنازل عن الدعوى الجنائية. أم يقتصر على الادعاء بالحق المدني. لصور موجب لنقضه.

متى كان الحكم المطعون فيه الذى دان المتهم بأورد أن المدعى بالحق المدني الذى رفع الدعوى بالطريق المباشر قد تصالح مع المتهم، ولم يبين فحوى الصلح، وهل تضمن التنازل عن اتهام المتهم أم اقتصر على الادعاء بالحق المدني قبله، الأمر

الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالتصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه وإلحالة.

[طعن رقم ٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣ ص ٢٦ س ٢٠٥].

سابعاً: الطعن فى الأحكام

الحكم بعدم قبول تدخل المدعى بالحق المدنى. غير منه للخصومة. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض. أساس ذلك.

من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر فى موضوع الدعوى حكم منه للخصومة، ولما كان الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدنى، لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعاً من السير فى الدعوى المدنية إذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالاً صحيحاً، ذلك بأنه لم يفصل فى الدعوى المدنية بل تخلى عنها حتى لا يترتب على الفصل فى موضوعها إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية. فإن منعى الطاعنين على هذا الحكم يكون مردوداً بعدم جوازه لأن ما قضى به فى دعواهما المدنية غير منه للخصومة.

[طعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ ص ٢٩ س ٧١٥].

الحكم الصادر بأحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة. ليس منها للخصومة فى الدعوى المدنية أو مانعاً من السير فيها. أثر ذلك. عدم جواز الطعن فيه.

* لما كان الحكم بأحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ليس منهيًا للخصومة فى الدعوى المدنية أو مانعاً من السير فيها، فإنه لا يجوز للمدعية بالحق المدنى أن تستأنفه وبالتالي يكون طعنها فيه بطريق النقض غير جائز، لما هو مقرر من أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض.

[طعن رقم ٥٥٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤ ص ٣٣ س ٩٩٦].

* لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يفصل فى الدعوى المدنية، وأنه تخلى عنها بأحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة، ومن ثم فإن الطعن بالنقض المقدم من شركة النيل العامة لتوزيع الوجه القبلى - باعتبارها

المستول عن الحقوق المدنية - يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية.

[طعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩ ص ٣٥ ص ٧٤].

* لما كان الطعن على الحكم الصادر فى الدعوى المدنية باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة غير جائز، لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى، فضلا عن انعدام مصلحة الطاعن فى طعنه على هذا الشأن، إذ أن الحكم لم يفصل فى الدعوى المدنية، بل تخلى عنها باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن بالنسبة لما قضى به من إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية.

[طعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٩ ص ٣٥ ص ٩٢١].

تخلى المحكمة عن الدعوى المدنية التبعية. باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها. النعى على الحكم لعدم لقضائه بعدم الاختصاص فى تلك الدعوى. غير جائز. حلة ذلك.

* إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل فى الدعوى المدنية، بل تخلى عنها باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣.٩ من قانون الاجراءات الجنائية، فإن منعى الطاعن على هذا الحكم لعدم لقضائه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية يكون مردودا، بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى، فمصلحته فيه منعدمة إذ أن الحكم لم يفصل فى تلك الدعوى أصلا.

[طعن رقم ٢.٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٣١ ص ٢٥ ص ٣٤٨].

* منعى الطاعن على الحكم لعدم لقضائه بعدم قبول الدعوى المدنية، مردود بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة فى هذه الدعوى، فمصلحته فيه منعدمة، إذ أن الحكم لم يفصل فى الدعوى المدنية بل تخلى عنها باحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣.٩ من قانون الاجراءات الجنائية.

[طعن رقم ١٠.٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ ص ٣١ ص ١٨٠].

الحكم الاستثنائي القاضي بقبول دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. هو حكم غير فاصل في الدعوى ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

لما كان من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدعوى المباشرة المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى المدنية وقضاؤه في ذلك سليم، ولما كان هذا القضاء غير منه للخصومة في موضوع الدعوى المدنية ولا يبنى عليه منع السير فيها، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز وفقا لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض. [طعن رقم ٢٧٢٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١٩ س ٣٥ ص ٧٨].

نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية. يوجب نقضه كذلك بالنسبة للمتهم. علة ذلك.

* أن نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية، يوجب نقضه كذلك بالنسبة للمتهم، متى كان وجه الطعن يتصل به نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، إعمالا لمقتضى نص المادة رقم ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض. [طعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ص ٨٥٥، طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ س ٣٢ ص ١٠٠٩].

* أن نقض الحكم بالنسبة للمتهم الطاعن، يقتضى نقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية معه، الذي لم يطعن فيه، وذلك لوحدة المصلحة وحسن سير العدالة.

[طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٩ س ٢٢ ص ٣٩٩].

* أن حسن سير العدالة يوجب عند نقض الحكم بالنسبة للمتهم، نقضه بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية، ولو لم يقرر بالطعن، طالما أن مسئوليته عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى ضد المتهم. [طعن رقم ٢٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ص ٥٦٥].

* من المقرر أن نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها الطاعن.

[طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٣ق جلسة ١٩٧٤/٣/١١ من ٢٥ ص ٢٥١].

جواز الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بتصاص معين. علة ذلك (١).

القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك، وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح ولا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا اتبنى عليها منع السير فى الدعوى"، والمادة ٣٢ على أنه "لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعرشة جائزا". كما نصت المادة ٣٣ على أنه "للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبه المتهم بجناية". ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع حدد فى صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع إلى غيرها فى خصوص الأحكام الصادرة فى الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات. وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحا ومطلقا وقاطعا فى الدلالة على إجازة الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى

(١) وبهذا الحكم تكون محكمة النقض قد عدلت عن مبدأ سابق قوامه عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية التبعية - سواء كانت صادرة من محكمة الجنح أو محكمة الجنايات - إذا كان التعويض المطالب به لا يجاوز التصاص الإتهائى للقاضى الجزئى (انظر طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٤ق جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ص ٦١، طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ من ٢٣ ص ٥٢).

موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين، ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن بطريق النقض في تلك الأحكام بأي قيد أو تخصيص عموم النص بغير مخصص. لما كان ما تقدم، فإن ما أثارته النيابة العامة من عدم جواز الطعن أخلا بالقاعدة السارية بالنسبة للطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجنح، إذ التعويض المطلوب لا يجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي - لا يساير هذا النظر التطبيق الصحيح لأحكام القانون. [طعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ص ٢٤، ٥٣١].

حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض. شرطه. أن يزيد التعويض المطالب به عن نصاب القاضي الجزئي.

تنص المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه "تتبع أمام محكمة الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجنح والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك". ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته أجازت للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت، فلا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي، وبالتالي لا يكون له حق الطعن في هذه الحالة بطريق النقض. [طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ ص ٢٣، ٥٢، طعن رقم ١٥٤١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٩ ص ٢٧، ٢٨].

لا يجوز للمدعى المدني استئناف حكم التعويض متى كان لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي. قضاء محكمة الاستئناف برفض الدعوى المدنية. لا ينشئ له حقا في الطعن بالنقض على هذا الحكم. علة ذلك.

* تنص المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية، الاجراءات المقررة في ذلك القانون، فتجري أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما

دامت فيه نصوص خاصة بها. ولما كانت المادة ٤.٣ من القانون ذاته قد أجازت للدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها، إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى، وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث يتفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض، وإذا كان الطاعن فى دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طلب بتعويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهاي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت. ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم القاضى برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بادانته والزامه التعويض المطالب به، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقاً فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف كما تقدم القول.

[طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ س ٢٣ ص ٦٤٦، طعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ص ١١٥٧].

* تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى ذلك القانون، فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها. لما كان ذلك وكانت المادة ٤.٣ من القانون ذاته قد أجازت للدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، وهذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت - ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من

محكمة ثاني درجة، بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض، ذلك بأن قضا المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف. لما كان ما تقدم، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز.

[طعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ س. ٣ ص ٢٧٥، طعن رقم ١٩٩١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٨ س. ٣١ ص ٧١٢].

صدور الحكم حضوريا بالنسبة للمدعى بالحق المدني وغيايبا بالنسبة للمتهم قاضيا بالبراءة ورفض الدعوى المدنية. ميعاد الطعن فيه من المدعى المدني. يبدأ من تاريخ صدوره. علة ذلك.

* متى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة ١٩٨٠/٢/٧ التي حجزت فيها الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية، أن وكيل الطاعن (المدعى بالحق المدني) حضر وأبدى دفاعه عنه بالجلسة المذكورة وقدم مستندات تأييدا لدفاعه، فإن الحكم المطعون فيه يكون حضوريا بالنسبة إليه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وأن صدر في غيابه المتهم المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣ بتأييد حكم محكمة أول درجة التي قضى بتهربته ورفض الدعوى المدنية قبله، فإنه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه، ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من المدعى بالحق المدني يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم، وكان وكيل الطاعن لم يقرر بالطعن في الحكم بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٣ وأودع أسبابه في ذات التاريخ متجاوزا بذلك في التقرير وإبداع الأسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩. فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

[طعن رقم ٥٥٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢ س. ٣٤ ص ٢٦].

* لما كان الحكم المطعون فيه ولئن صدر في غيبة المطعون ضدهما، إلا أنه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية، فإنه لا يعتبر قد أضر بهما حتى يصح لهما أن يعارضا فيه، ومن ثم فإن طعن المدعى بالحق المدني في الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزا.

[طعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢ س. ٣٥ ص. ٣٣].

جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها. شرط ذلك.

* تجبيز المادة ٤.٣ من قانون الاجراءات الجنائية للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المخالفات والجنح، فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا، وحقه فى ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به أى نصاب.

[طعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ص ٩٨٤، طعن رقم ١٣.٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ س ٢٩ ص ٣١٥].

* تنضى المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية بأن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها. ولما كانت المادة ٤.٣ من قانون الاجراءات الجنائية، أجازت للمدعى بالحقوق المدنية والممثل عنها استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية، فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها، إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت، فلا يجوز للمدعى بالحق المدنى أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى، وبالتالي لا يكون له حق الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض، لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف، لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد ادعى مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت، فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواه المدنية.

[طعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ص ١١٥٧].

* من المقرر أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه إلى موضوع الدعوى الجنائية - ولو كان هو الذى حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة أو المتهم.

[طعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ س ٢٧ ص ١٣٩].

حيازة الحكم فى الدعوى الجنائية لقوة الأمر المقضى. لا تؤثر فى حق المدعى بالحقوق المدنية فى استئناف الحكم بالنسبة إلى حقوقه المدنية وحدها. لمحكمة الاستئناف التعرض لأركان الجريمة.

ان الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد، إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الأخرى، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى، ومن ثم فإنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها، وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه، وصحة نسبته إليه، لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة، ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى.

[طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ص ٩٨٤].

استقلال حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية. عن حق النيابة العامة والمتهم. على المحكمة الاستئنافية بحث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها. بصرف النظر عن كون حكمها فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى. حلة ذلك.

ان حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية بالمادة ٤.٣ من قانون الاجراءات الجنائية، إنما هو حق مستقل عن حق النيابة العامة والمتهم، فعلى المحكمة الاستئنافية - بناء على استئناف ذلك المدعى - أن تبحث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم، بغير أن يكون حكمها هى نفسها الصادر فى الدعوى الجنائية، حائلا دون ذلك، لأن الدعويين الجنائية والمدنية وإن نشأتا عن سبب واحد إلا أن الموضوع فى كليتهما مختلف مما لا يسوغ التمسك بقوة الأمر المقضى، وإلا لعطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية، ولعطلت وظيفة محكمة الجتج المستأنفة فى شأنه إذا ما نظر استئنافه على استقلال فى جلسة لاحقة لتلك التى سبق أن فصل فيها فى استئناف النيابة العامة، إذ قد لا يتحد ميعاد الاستئناف فى بدايته أو فى مداه، وفق المادتين ٤.٦، ٤.٧ من ذلك القانون، بالنسبة إلى المتهم أو النيابة العامة أو النائب العام، وقد لا يتحد تاريخ الجلسة الذى يتحدد فى تقرير الاستئناف وفق المادة ٤.٨، وقد لا يتحد تاريخ تقديم

الاستئناف الى الدائرة المختصة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١. من قانون الاجراءات الجنائية.

[طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ ص ٢٦، ٢٨، طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩ ص ٢٨، ٦٥١، طعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ ص ٣٤، ١١٦٢].

حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية
فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها. وقعه الاستئناف. يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم. عدم تقيدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر المقضى.

* ان المادة ٤.٣ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها، ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً، وحقه فى ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وحق المتهم لا يقيده إلا النصاب، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم، من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه، لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاء محكمة أول درجة، ولا يمنع من هذا كون الحكم فى الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى، لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد، إلا أن الموضوع فى كل منهما يختلف عنه فى الآخر مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائى.

[طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩ ص ٢٨، ٦٥١].

* من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة، من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم، وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك، ومن ثم فإنّه لم يكن هناك ثمة وجه لاصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر استئناف الطاعن مع استئناف المتهم، طالما أن من شأن نظر استئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة عناصرها، بما فيها ركن الخطأ المتمثل فى الفعل الجنائى المسند للمتهم، فلا تثريب على المحكمة إن هى أطرحت هذا الطلب

لانتفاء ما يبرره.

[طعن رقم ١٣.٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢ من ٢٩ ص ٣١٥].

* ان كان الأصل أنه وإن كان على المحكمة الاستئنافية، وهي بصدد نظر الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقه، أن تتحرى توافر أركان الجريمة وثبوت الواقعة المكونة لها وصحة نسبتها إلى المطعون ضده، غير مقيدة في ذلك بقضاء البراءة الصادر من محكمة أول درجة، إلا أنه لما كان الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة - بفرض ثبوته - لا يعيبه ما دام أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئه المتهم على عدم اطمئنانه إلى ثبوت التهمة في حقه بعد أن أُلْمَ بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجلانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرتها في اعتقاده، فإن تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج ويكون النعي في هذا الشأن غير سديد.

[طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٧ من ٣١ ص ٣٩١].

* لما كان من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعين بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية، أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها، كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين أمام محكمة أول درجة، وقد استمر المدعون بالحقوق المدنية في السير في دعواهم المدنية المؤسسة على ذات الواقعة، ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً، وحائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه إذ لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها، ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد، إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عنه في الأخرى، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

[طعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٦ من ٣٥ ص ٤٢٥].

الطعن في الحكم في الدعوى الجنائية. من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنه. غير جائز. أساس ذلك. تقدير علاقة التهمة من عدمه. موضوعي. ما دام سائغاً.

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣. من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "لا يجوز الطعن من

المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية" مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لاتعدام مصلحته في ذلك، فإن ما يتعاه الطاعن - المستول عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون، إذ لم يقتصر على الفصل في الدعوى المدنية المحالة وحدها بحكم النقض الأول إلى محكمة الاعادة وإنما فصل في الدعوى الجنائية أيضا، لا يكون مقبولا. لما كان ذلك وكان من المقرر أن علاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب، طالما أنه يقيّمها على عناصر تنتجها، وكان ألين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه - بعد أن خلص الى أن الطاعن هو المقاتل الأصلي للبناء - عرض لدفاعه بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين المحكوم عليه وأطرّحه استنادا إلى أن المحكمة لم تظمن لصحة ما ادّعاء من أنه عهد بعملية البناء للمقاتل من الباطن، وأنها لم تعمل على الاقرار الصادر من هذا الأخير في هذا الشأن إذ لم يسانده دليل في الأوراق، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بدعوى الفساد في الاستدلال ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وأدلتها وفي تكرين عقيدتها فيها، فلا وجه لمصادرتها في ذلك بعد أن أثبت الحكم بأدلة سائغة قيام علاقة التبعية، ورتب عليها مسائلة الطاعن عن أعمال تابعة غير المشروعة.

[طعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٧٤٩].

الطعن في الحكم في شقة الجنائي من المدعى بالحقوق المدنية - غير جائز. أساس ذلك.

* متى كان الطاعن قد طلب إلغاء الحكم المطعون فيه بجميع أجزائه وهو طلب يتسع ليشمل ما قضى به الحكم في الدعوى الجنائية، وكان مفاد نص المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أنه لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لاتعدام مصلحته وصفته كليهما في ذلك، فإن طلبه إلغاء الحكم في شرطه الخاص بالدعوى الجنائية يكون غير مقبول.

[طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٨٠ ص ٣١ ص ٩٦، طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨٢ ص ٣٣ ص ٧٠٧].

* لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن "لا يجوز

الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقها المدنية، مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لانعدام صفته في ذلك.

[طعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٧ من ٣٣ ص ٩٢].

علم جواز النعى على الحكم في شقة المتصل بالدعوى الجنائية. من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها. حد ذلك. عدم قبول الدعوى الجنائية. أثره. جواز إيداعه في أي مرحلة كانت عليها الدعوى. هيئة النقل العام العاملين بها موظفون عموميون. شمولهم بالحماية المقررة بالمادة ٦٣/٢ إجراءات. أساس ذلك وأثره.

* يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرته بعدم قبول الدعوى الجنائية ضد تابعه المتهم بالاستناد إلى نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ هو موظف عمومي لا يجوز رفع الدعوى الجنائية قبله إلا من النائب العام أو المعام العام أو رئيس النيابة العامة، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة، لما كان ذلك وكان هذا الطعن موجها من المستول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية على خلاف ما تقضي به المادة ٣. من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها على حقوقها المدنية فقط، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم في شقة المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية، ويترتب على مقبولة الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي تابعة للدعوى الجنائية، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة يتعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مستولا عن الحقوق المدنية صفة في النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه وهو دفع يجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى. ولما كان ذلك وكانت الهيئة العامة، وعلى ما أفصحت عنه المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة، تنشأ لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو

خدمة عامة، وكانت المادة ١٣ منه قد نصت على أنه تسمى على موظفى وعمال
الهيئة العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص
فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة، ومن ثم
تشملها الحماية الخاصة التى جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات من
أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحام العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى
الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو
بسببها. لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المنضمة أن تابع الطاعن من العاملين
فى هيئة النقل العام وهى هيئة عامة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٨٨١ لسنة
١٩٦٤ تقوم على إدارة مرفق النقل العام بمدينتى القاهرة والجيزة وضواحيهما وقد
وقعت الجريمة المنسوبة إليه - الجرح الخطأ - أثناء تأدية وظيفته وبسببها مما كان
يتعين معه قبول الدفع متى ثبتت صحته، وذلك لأن الدعوى الجنائية إذا أقيمت
على متهم مما لا يملك رفعها قانونا - وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ إجراءات -
فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معلوما قانونا، ولا يحق لها أن
تتعرض لموضوعها، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم
الأثر، ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة
مرصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها، وهو أمر من
النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى
الجنائية وبصفة اتصال المحكمة بالواقعة، فيجوز إبداءه فى أى مرحلة من مراحل
الدعوى بل على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

[طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ س ٣٢ ص ٩... ١].

* لا يكون للدعوى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة
بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم
فيه القاضى الجزئى نهائيا، وانطوى العيب الذى شابه الحكم على مساس بالدعوى
المدنية. لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكمة
المطعون فيه أنه أقام قضا - بعدم قبول الدعوى المدنية على أن الطاعن ترك دعواه
المدنية التابعة ورفع الدعوى ذاتها إلى المحكمة المدنية، ولم يتصل هذا الشق من
الحكم بالأسباب التى تحمل قضا - بالبراءة، فإنه لا تكون للطاعن صفة أو مصلحة
فيما يشيره من أسباب طعنه من أوجه متعلقة بالدعوى الجنائية.

[طعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٧ س ٣٣ ص ٩٢].

استئناف المدعى بالحقوق المدنية. قاصر على الدعوى المدنية فحسب.
تناول الحكم الاستئنافى الدعوى الجنائية فى هذه الحالة. خطأ فى القانون.
أساس ذلك.

* من المقرر أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية ولا يمتد إلى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذى حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئنافها من النيابة أو المتهم، ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيها بالقضاء ببراءة الطاعن وصيرورة هذا القضاء نهائيا لعدم الطعن عليه عن يملكه، فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء فيها بالفاء حكم البراءة وإدائه الطاعن يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلا فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها بما هو مخالف للقانون، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا فى هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتصحيحه بالفاء ما قضى به فى الدعوى الجنائية.

[طعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ من ٣٣ ص ٩٠].

* من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة، فإن استئناف المدعى بالحقوق المدنية - وهو لا صفة له فى التحدث إلا عن الدعوى المدنية ولا شأن له بالدعوى الجنائية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا فى خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبى للطعن، ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيها بتبرئة المتهم وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه عن يملكه - وهى النيابة العامة وحدها - فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية ببعض المتهم أسبوعين مع الشغل يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه، وفصلا فيما لا ينقل إليها ولم يطرح عليها، بما هو مخالف للقانون، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وتصحيحه بالفاء ما قضى به فى الدعوى الجنائية.

[طعن رقم ٦٢.٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢ من ٣٥ ص ٣١].

لا يصح الجدل في وصف الجريمة من المدعى بالحقوق المدنية. أساس ذلك، أنه لا يجوز له الطعن إلا فيما يتعلق بالحقوق المدنية فقط.

إن ما يثيره الطاعن بشأن عدم اختصاص محكمة الجنيح بنظر الدعوى باعتبار الواقعة جنائية، مردود بأنه متى كانت الشركة التي يمثلها هي المدعية بالحقوق المدنية، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بهذه الحقوق، فإنه لا يقبل منه ما ينهض على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية في هذا الخصوص، لأن الجدل في وصف الجريمة هو في واقعة الدعوى الجنائية، مقطوع الصلة بوجود النعى التي يثيرها الطاعن بوصفه مدعيا بالحقوق المدنية.

[طعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٨ من ٢٧ ص. ٧].

صدور حكم حضوري نهائي بالنسبة لأحد المتهمين. وغيايى بالنسبة لمتهم آخر. على المدعى المدني والمستول عن الحقوق المدنية التبرص لحين قوات ميماء المعارضة أو الحكم فيها قبل الطعن في الحكم بالنقض. علة ذلك.

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة إلى المتهم، فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا أو حضوريا اعتباريا. إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها إذا ما كان الحكم قد صدر غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها، فإنه لكون ذلك الحكم قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة إلى المتهم، وبمقتضاء يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث، وقد يؤدي ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه، وهو ما يبنى عليه بطريق التبرية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية، مما تكون معه هذه الدعوى غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض ما دام أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع، مما كان يقتضى انتظار استنفاد هذا السبيل قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض، الذي هو طريق غير عادى للطعن في الأحكام. فإذا كان المستول عن الحقوق المدنية لم يترص حتى

فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض، فإن طعنه يكون غير جائز.

[طعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ ص ٢٣ ص ٢٥٣، طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٣ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢ ص ٣٥ ص ١٨٧].

عدم الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا.

المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا.

[طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٣ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٢ ص ٣٥ ص ١٨٧].

صدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم. وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها. كون الحكم ما زال قابلا للمعارضة. عدم جواز الطعن بالنقض. علة ذلك.

* الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا نهائيا بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة، إلا أن هذا المبدأ - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها، ما إذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم، وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها، لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه، وهو ما ينهى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض، وإذا كان الحكم المطعون فيه، وإن صدر حضوريا بالنسبة للطاعن باعتباره مستولا عن الحقوق المدنية، إلا أنه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن الآخر الذي دين بجريمة القتل الخطأ - التي هي أساس الادعاء المدني - ولم يزل هذا الحكم قابلا للمعارضة فيه، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة.

[طعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٣ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ ص ١١٦٧].

* متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدد ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى المحكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة، إلا أن هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعمل به على إطلاقه فى حالات من بينها، إذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها، لما قد يؤدى إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التى استندت إليه، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية عما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض. لما كان ذلك فإن الطاعن وقد قرر بالطعن بالنقض بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢ فى وقت كانت معارضة المحكوم عليه الذى دين بالجرعة لم يفصل فيها، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩، إذ كان من المتعين عليه أن يترخص صيرورة الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الآخر نهائيا قبل الالتجاء إلى طريق الطعن بالنقض، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن. [طعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ جلسة ١٩٨١/١٢/٣. ص ٣٢ من ١٢١٧].

عدم جواز الطعن بالنقض على الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى، تفريت المدعى المدنى ميعاد استئناف الحكم. أو قبوله. أثره. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض. علة ذلك.

لما كانت المادة ٣. من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن بالنقض على النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح دون غيرها، ومعنى كون الحكم قد صدر انتهائيا أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن، وإذن فتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر انتهائيا بقبوله عن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه فى الميعاد، فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجيز له من بعد الطعن فيه بطريق النقض، والعلة فى ذلك أن الطعن بالنقض ليس طريقا عاديا من طرق الطعن فى الأحكام، وإنما هو طريق استثنائى لم يجيزه الشارع إلا بشروط خاصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون، فإذا كان المحصم قد

أوصد على نفسه طريق الطعن بالاستئناف - وهو طريق عاды - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو القانون أو فيها معا، لم يجيز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض. وهذا من البداهة ذاتها. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده فحسب هو الذى استأنف الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة وأن الطاعن قد ارتضى هذا الحكم ولم يستأنفه - رغم طلبه الزام المطعون ضده بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنيها، فلم تقضى له المحكمة إلا بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت - فإن الغاء محكمة ثانى درجة للحكم - بناء على استئناف المتهم وحده - ورقضها الدعوى المدنية، ليس من شأنه أن ينشئ للطاعن (الدعى بالحقوق المدنية) حقا فى الطعن بطريق النقض فى حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى، كما أنه ليس له أن يتشكى من الحكم الاستئنافى الذى ألقى التعويض المحكوم له به، لأن تقصيره فى سلوك طريق الاستئناف، سد عليه طريق النقض بعد أن ارتضى المبلغ المحكوم له به ابتدائيا والذى لا يزيد على النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى. لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير جائز.

[طعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١ ص ٣٤ ص ٧٢٥].

لا يقبل من أوجه الطعن إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن. ما يتناهى
المتهم من عدم إشعار المسئول بالحقوق المدنية. لا يتصل بشخصه ولا يقبل
منه لاتعدام مصلحته فيه.

* الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على المتهم إلا ما كان متصلا منها
بشخص الطاعن، ولما كان ما يتناهى الطاعن (المحكوم عليه) على المحكمة فى شأن
عدم إشعار المسئول بالحقوق المدنية، لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو
يختص بالمستول عن الحقوق المدنية وحده الذى لم يطعن على الحكم - ولم يفصل فى
شأنه بشئ - فلا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد.

[طعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ ص ٢٣ ص ١٣٣٨].

* من المقرر أن الطعن بالنقض ليطال الاجراءات التى بنى عليها الحكم، لا
يقبل من لا شأن له بهذا البطلان، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن عدم إعلان
المستول عن الحقوق المدنية بجلسة نظر المعارضة، مردود بأنه ما دام هذا الاجراء
يتعلق بغيره، وكان لا يمارى فى صحة اجراءات محاكمته هو، فإنه لا يجوز له
الطعن ببطلان ذلك الاجراء.

[طعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١ ص ٢٤ ص ١٢١٣].

* من المقرر أن الطعن بالنقض لبطان الاجراءات التى بنى عليها الحكم، لا يقبل من لا شأن له بهذا البطان، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة (المحكوم عليها) من بطان فى الاجراءات لعدم اخطار المدعى بالمحقوق المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصدور الحكم فى غيبته - لا شأن لها به - لا يكون له محل.

[طعن رقم ١/٦ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ من ٢٥ ص ١٩٢، طعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ ص ٩٤٧].

فصل محكمة الجنايات الدعوى المدنية واحالتها الى المحكمة المدنية للفصل فيها. القضاء بالبراءة فى الدعوى الجنائية. لا يجوز للمدعى المدني الطعن بالنقض. علة ذلك.

يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن فى رفعة، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا فى الحكم المطعون فيه، ولما كان الثابت من الأوراق أن محكمة الجنايات قررت فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية، وأمرت باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة لعدم استيفائها واجراءاتها الشكلية ومنعاً من تعطيل الفصل فى الدعوى الجنائية، ثم قضت فى الدعوى الجنائية ببراءة المطعون فيه قد اقتصر على الفصل فى الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني طرفا فيه، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذى صفة.

[طعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ من ٢١ ص ١١٨].

قبول الطعن ومن يتوافر صفة الطاعن فى رفعة، إقتصار الحكم على الفصل فى الدعوى الجنائية. مقتضاء عدم قبول الطعن المرفوع من المدعى بالحق المدني الذى قضت محكمة أول درجة باحالة دعواه المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

لما كان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن فى رفعة، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا فى الحكم المطعون فيه. ولما كان المدعى المدني ليس طرفا فى الحكم المطعون فيه الذى اقتصر على الفصل فى الدعوى الجنائية بعد ما قضت محكمة أول درجة باحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة ومصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٢/٣٦ من قانون حالات واجراءات

الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مع الزام الطاعن المصاريف.

[طعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ ص ٣٢ من ١٢٤٣].

الطعن بالنقض لا يقبل إلا عن كان طرفا في الحكم المطعون فيه
وبصفته التي كان متصفا بها. لا يغير من ذلك تقديم أسباب الطعن من صاحب الصفة. أساس ذلك.

لما كان الطعن بطريق النقض لا يكون إلا عما كان طرفا في الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها، فإن الطعن المرفوع من وزير المواصلات بصفته المسؤول عن الحقوق المدنية، رغم أنه لم يختصم في الدعوى، ولم تكن له صفة قسيل الهيئة - المسئولة عن الحقوق المدنية - أمام القضاء لا يكون مقبولا لرفعه من غير ذي صفة. وليس بذى شأن أن يكون تقرير الأسباب مقدما من مستشار قضايا الحكومة بصفته نائبا عن رئيس مجلس إدارة الهيئة المحكوم عليه بصفته، إذ أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به فيتعين أن يكون صادرا من صاحب الصفة، فالتقرير بالطعن وتقديم الأسباب وحده اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر، ولا يغنى عنه، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا.

[طعن رقم ٤٢٣١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٣ ص ٣٤ من ٢٠].

وجرد صفة الطاعن شرط لقبول طعنه. مناط توافر تلك الصفة له. أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه.

لما كان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه، ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية، وليس المدعى المدني طرفا فيه، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة.

[طعن رقم ٧١٥٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٢ ص ٣٥ من ٤٢].

تقرير وكيل المدعى بالحقوق المدنية بالاستئناف بعد وفاة موكله.
أثره. عدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة. حضور ورثة المجنى عليه بالجلسة لا يغنى عن ذلك.

تنتهى الوكالة طبقا لحكم المادة ٧١٤ من القانون المدني بموت الموكل. والأصل أن الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليه، وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا

بناءً على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه، فإذا كان الثابت بالأوراق أن المحامي قرر باستئناف الحكم الابتدائي بصفته وكيلًا عن المدعى بالحقوق المدنية، في حين أن هذا الأخير كان قد توفي قبل التقرير بالاستئناف، فإن الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية يكون قد تقرر به من غير ذي صفة، ولا يغير من الأمر حضور ورثة المجنى عليه جلسات المحاكمة الاستئنافية، إذ أن مشولهم أمام هذه المحكمة لا يقتنى عن وجوب التقرير بالاستئناف ممن له صفة في ذلك.

[طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/٢٣/٦٧ ص ١٨ ص ٩٩٤].

الطعن في الحكم الصادر من المحاكم الجنائية. في المواد الجنائية والمدنية. منوط بالحصول أنفسهم. عدم جواز محاسبة المدعى المدني الطاعن في التأخير في رفع الطعن بقالة إمكانه توكيل محاميا عنه. ان الطعن في المواد الجنائية منوط بالحصول أنفسهم، ومن ثم فإذا كان الطاعن قد منعه علر قهرى عن أن يطعن في الحكم، فإن ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن، لأن الطعن بواسطة وكيل، هو حق خوله القانون له، فلا يصح أن يؤخذ عليه إذا رأى عدم استعماله، والتقرير به بشخصه، وإذا كان الظاهر من الحكم أنه لم يعرض لمرض المدعى بالحقوق المدنية لاستجلاء ما إذا كان عذرا كافيا أو غير كاف لتبرير تأخيره عن رفع الاستئناف، تأسيسا على أنه كان في استطاعته أن يوكل محاميا عنه لرفعه في الميعاد، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يستوجب نقضه.

[طعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١/١٦/١٩٧٠ ص ٢١ ص ٩٩٠].

عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن التوكيل الذي يخوله حق الطعن للتحقق من صفته. أثره. عدم قبول الطعن.

* من حيث أن محام قرر بالطعن بطريق النقض بصفته وكيلًا عن المدعين بالحقوق المدنية الثاني والثالث، بيد أن سند الوكالة في ذلك لم يقدم. ولما كان الطعن بطريق النقض حقا شخصا لمن صدر ضده الحكم، ممارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا توكيلا

يخوله هذا الحق، فإن الطعن بالنسبة للمدعين بالحقوق المدنية المذكورين يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة.

[طعن رقم ٢٧٢٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٧ من ٣٣ ص ٩٢].

* لما كان المحامي قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابة ثانيا عن المدعى بالحق المدني الثاني، بيد أن التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاء لم يقدم للثبوت من صفة المقرر، ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته، وليس لغيره أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا يخوله ذلك الحق. فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة، ومن ثم يتمين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من المدعى بالحق المدني الثاني شكلا.

[طعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢ من ٢٥ ص ٩٢٨].

اغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية. ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة.

جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه المدنية، أن يلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ، بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملا بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات.

[طعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢ من ١٩ ص ٢٦].

اغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية. أثره. عدم استفاد ولايتها. الطعن بالنقض في خصوص الدعوى المدنية غير جائز. على المدعى المدني الرجوع إلى محكمة الموضوع للفصل فيها.

* متى كان الواضح من متطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلا عن أن مدوناته لم تتحدث عنها، مما يحق معه القول بأن المحكمة الاستئنافية لم تنتظر إطلاقا في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها، فإن الطريق السوية أمام الطاعنة هي أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون ما زال باقيا بالنسبة له. لما كان ذلك وكان الطعن

فى الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فإن الطعن الحالى يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية.
[طعن رقم ١٥٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/١٦ ص ٢٢ من ٤٠٢].

* من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحق المدنى، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية، وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية، لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة والواردة بقانون المرافعات، لما كان ذلك وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل فى الدعوى المدنية، فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها، مما يحق معه القول بأن المحكمة لم تنظر إطلاقاً فى الدعوى المدنية ولم تفصل فيها، وكان الطعن فى الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فإن الطعن المقدم من المدعية بالحقق المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية، بما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن.

[طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ ص ٢٤ من ١٠٤٧،
طعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ص ٢٤ من ١١٢٧، طعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ ص ٣٣ من ٥٩٨].

الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية فى حدود مصلحة رافعة. حضور المدعى المدنى أمامها - فى حالة عدم استئناف الحكم - لا يكون إلا لطلبه تأييد الحكم.

* من المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية فى حدود مصلحة رافعة الاستئناف. وأن استئناف التهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة، وأن حضور المدعى بالحقق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية - إذا لم يكن قد استأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية - لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض.

[طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ ص ٢٥ من ٦٤٨].

* الأصل فى الطعون بعامة أن المحكمة المطعون أمامها لم تنتظر فى طعن لم يرفعه صاحبه، ولا تتجاوز موضوع الطعن فى النظر، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره، وذلك كله طبقاً لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبى للطعن، فإذا كان المتهم قد استأنف وحده، فإن المحكمة الاستئنافية لم تتصل بغير استئنافه، وحضور المدعى بالحقوق المدنية أمام تلك المحكمة، لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض.

[طعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١ ص ٣٤ من ٧٢٥].

إغفال الحكم المطعون فيه ببيان ادعاء المدعى بالحقوق المدنية، وعلاقته بالمجنى عليه وصفته فى الدعوى المدنية، والمستول عن الحقوق المدنية، وأساس مسئوليته. قصور. نقض الحكم بالنسبة للطاعن. يوجب نقضه بالنسبة للمطعون عليه الآخر متى كان وجه الطعن يحصل به. محضر الجلسة لا يكمل الحكم بالنسبة للعناصر الأساسية فى الدعوى.

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه، أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها خلص الى ثبوت جريمة الاصابة الخطأ فى حق المتهم، وانتهى فى منطوقه إلى معاقبته بالسجن خمسة عشر يوماً وبالزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدني بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ادعاء المدعى بالحقوق المدنية وعلاقته بالمجنى عليها وصفته فى الدعوى المدنية، كما خلا من بيان المسئول عن الحقوق المدنية ومن استظهار أساس المسئولية المدنية والتضامن فيها، وهى من الأمور الجوهرية التى يتعين ذكرها فى الحكم، فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن بحث ما يشيره الطاعن فى الوجه الثانى من عدم اختصاص القضاء الجنائى بالدعوى المدنية، بما يوجب نقضه والاعادة فيما قضى به فى تلك الدعوى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر فيها لاتصال وجه الطعن به، والزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل اتعاب المحاماه. ولا يقدر فى ذلك ما ورد بمحضر جلسة محكمة أول درجة من الاشارة إلى أن مالك المقار ادعى مدنياً مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا فى إثبات ما تم أمام المحكمة من اجراءات دون العناصر الأساسية فى الدعوى.

[طعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ ص ٣٤ من ٣٦٥].

اقتصار تقرير الطعن على الحكم الجنائي من المتهم. أثره. عدم جواز التعرض للحكم الصادر في الدعوى المدنية المقامة منه ضد المجنى عليه. لما كان يبين من الأوراق أن تقرير الطعن بالنقض المقدم من الطاعن قاصر على الحكم الصادر بالادانة، فإنه لا يقبل إثارة النعى على الحكم فيما قضى به من عدم قبول دعواه المدنية المقامة منه ضد المجنى عليه.

[طعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٨٢ ص ٣٣ (٨٢٧)].

عدم جواز اشارة المعارض. بأى حال. بناء على معارضته. سرعان ذلك على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية. مخالفته ذلك خطأ في القانون.

إذا كان البين من الأوراق أن المحكمة الاستئنافية وهي بصدد نظر المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الغيابي الاستئنافي، لم يفتن إلى أن الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٨/٥/٢٨، قد فصل بالنسبة إلى الطاعن في الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية، وأنه قد تمجد بصدره مركز الطاعن نهائياً، فأعادت نظر استئنافه من جديد بغير أن يكون للطاعن - على ما يبين من معارض جلسات المحاكمة - مثلاً في الدعوى ومعلنا بها أصلاً، وقضت بزيادة قيمة التعويض المحكوم به بالحكم الاستئنافي الغيابي، على الرغم مما هو مقرر قانوناً من عدم جواز أن يضار المعارض بأى حال بناء على المعارضة المرفوعة منه، وهو ما ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان ومختطاً في القانون بما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأييد الحكم المستأنف الغيابي الصادر في ١٩٦٨/٥/٢٨ بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر لوحده الواقعة.

[طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ ص ٢١ (٥٧٣)].

قاعدة عدم جواز اشارة الطاعن بطعنه. اقتصارها على العقوبة المحكوم بها والتعويض المقضى به.

ان قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تتمدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بالزامه به، بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي

قضى بها الحكم السابق، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذى كان قد قدر فى الحكم المنقوض.
[طعن رقم ٨٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ ص ٨٥. ١].

استئناف النيابة العامة. قاصر على الدعوى الجنائية فحسب. تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى المدنية فى هذه الحالة. خطأ فى القانون. أساس ذلك.

* لما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم دون المدعية بالحقوق المدنية، التى كانت قد ادعت بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت، وما كان لها أن تستأنف. ولما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة، فإن استئناف النيابة العامة، وهى لا صفة لها فى التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية، لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا فى خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبى للطعن. ولما كانت الدعوى المدنية قد انحصر الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه من يملكه - وهى المدعية بالحقوق المدنية وحدها - فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء به، وفصلاً فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. وتصحيحه بالقضاء ما قضى به فى الدعوى المدنية ورفض الطعن فيما عدا ذلك.

[طعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ من ٢٩ ص ٣٢٩].

* من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة، فإن استئناف النيابة العامة - وهى لا صفة لها فى التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا فى خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبى للطعن، وإذا تصدت المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية وقضت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت فإنها تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء به، وفصلت فيما لم ينقل إليها ولم يطرح

عليها . ويكون حكمها معيبا بمخالفة القانون من هذه الناحية مما يتعين معه نقضه
نقضا جزئيا عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وتصحيحه بالفاء ما
قضى به فى الدعوى المدنية.

[طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ ص ٣٤ من ٢٦٥].

**حرمان النيابة العامة من الطعن فى الحكم بالبراءة الذى لم توقع
أسبابه فى الميعاد . قاصر عليها . علم امتداده لأطراف الدعوى المدنية
التابعة.**

* ان التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون
الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣.٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى أحكام
البراءة من البطلان، لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية
المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية، ذلك أن علة التعديل - وهى ما أفصحت عنه
المذكرة الإيضاحية للقانون الا يضار المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن
مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة، وهى الخصم الوحيد للمتهم فى
الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذ لم توقع أسبابه فى الميعاد
المقرر قانونا، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى إتسار الاستثناء عنهم،
ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون
الاجراءات الجنائية، فيبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه.
[طعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٩ ص ١٩ من ١.٧٣،
طعن رقم ١.٢٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ ص ٢٤ من ١٢٤٦].

* متى كان البين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة فى ٣/٦/
١٩٧٨ والمرققة بأسباب الطعن أنه حتى هذا التاريخ لم يكن قد تم إيداع الحكم
المطعون فيه الصادر فى ١٩٧٨/١/٣١ موقعا عليه بقلم الكتاب، وكان القانون
على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات
الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق
بها وإلا كانت باطلة، وكان التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢
سائفة الذكر بالقانون رقم ١.٧ لسنة ١٩٦١ والذى استثنى أحكام البراءة من
البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة
بالتبعية للدعوى الجنائية، ذلك بأن مؤدى علة التعديل - وعلى ما أفصحت عنه
المذكرة الإيضاحية للقانون - ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه،

هو أن الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانونا، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحسار ذلك الاستثناء عنهم، ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية، فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه، لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه والذي لم يوقع في خلال الميعاد المقرر يكون باطلا ويتعين القضاء بنقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة مع إلزام المطعون ضدهما المصروفات المدنية.

[طعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ من ٣١ ص ٥٢٧]

حق المسئول عن الحقوق المدنية في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية. شرطه. طرح الدعوى المدنية وحدها على المحكمة الاستئنافية. حقها في بحث أركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم.

المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية، إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئي نهائيا، وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب، وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية باستئناف الطاعن المسئول عن الحقوق المدنية - لو كان مقبولا شكلا - لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك، ومن ثم فإنه لا محل لما ذهب إليه الطاعن في وجه طعنه من أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن توقف الفصل في الاستئناف لعدم استفاد المتهم طريق الطعن بالمعارضة، إذ أن ذلك محله أن يكون الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة وليس من المسئول عن الحقوق المدنية.

[طعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٤ من ٣٤ ص ٩٩١].

استفادة المسئول عن الحقوق المدنية. بطريق التبعية من استئناف المتهم.

استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية واللزوم، لما كان ذلك وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية المقامة قبل المتهم،

فإن القضاء بالبراءة لعدم ثبوت تهمة القتل الخطأ يقتضى رفض الدعوى المدنية قبل المستول عن الحقوق المدنية، إذ أن مسئولية المتبوع عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى الجنائية ضد المتهم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت تهمة القتل الخطأ ضد المتهم، لا يكون قد أخطأ فى شئ. ولا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الصدد.
[طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ من ٣٢ ص ٩٠٧].

اختصاص المستول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة. دون ثانى درجة.
انعفاء صفته فى الطعن فى الحكم الاستئنافى بطريق النقض.

* الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة، ومن ثم فلا يكون إلا بمن كان طرفاً فى الحكم المطعون فيه، وليس يكفى لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانى درجة، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة - المستول عن الحقوق المدنية - وإن اختصمت أمام المحكمة الجزئية إلا أنها لم تختصم فى مرحلة الاستئناف، لأن المتهم وحده هو الذي استأنف الحكم الابتدائى، وقد صدر الحكم المطعون فيه قبله دونها، فإن الطعن المرفوع من الأخيرة يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة.
[طعن رقم ٢٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ من ٢٣ ص ٥٨٧].

* لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه فى الحكم الصادر فيها بطريق النقض يكون غير جائز، وكان من المقرر أنه لا يكفى لاعتبار الطاعن طرفاً فى الحكم المطعون فيه أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانى درجة، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة - شركة النيل العامة لاتوبيس الوجه القبلى - وإن اختصمت أمام المحكمة الجزئية إلا أن حكمها الصادر فى ١٩٧٧/٢/١٢ قضى حضورياً بتفريم المتهم (الطاعن الأول) عشرين جنيهاً وإلزامه بأن يدفع قرشاً صاغاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت، وأغفل الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من المدعى بالحقوق المدنية قبل الشركة المستولة عنها، فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، وبالتالي لم تكن

الشركة المسئولة مختصة أمام محكمة ثاني درجة ومن ثم لم يلزمها الحكم المطعون فيه بشئ، إذ اقتصر قضاؤه على تأييد الحكم الابتدائي الصادر ضد الطاعن الأول وحده، فإنه يتعين - والحال هذه - القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من المسئول عن الحقوق المدنية.

[طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٨ من ٣٢ ص ٣٢].

* لما كان وجه الطعن - وإن اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين - في الدعوى إلا أنها لا يفيدان من نقض الحكم المطعون فيه، لأنهما لم يكونا طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم، ومن ثم لم تكن لهما أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليهما أثره.

[طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٥ من ٣٥ ص ٣٩].

امتداد ميعاد الاستئناف وفقا لنص المادة ٤.٩ إجراءات. نطاقه. المسئول عن الحقوق المدنية ليس خصما للمتهم. عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له. متى كان المتهم هو المصانف الوحيد.

تنص المادة ٤.٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة". وقد جاء بالمذكورة الأيضاحية المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية تعليقا على نص المادة ٤٣٥ - التي أصبحت ٤.٩ - "أنه قد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذي يكون قد امتنع عن الاستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لحقه .. وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى". لما كان ذلك فإن القول بأن من حق المسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنفه في الخمسة أيام التالية لانتهاء العشرة أيام المقررة قانونا لاستئناف المتهم لا يتفق وصحيح القانون، إذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذي يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع.

[طعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٥ من ٣ ص ٩٧].

طرق الطعن في الأحكام ومواعيدها محددة في قانون الإجراءات. لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما ورد به نص في قانون الإجراءات. حق المستول المدني في استئناف الحكم في الدعوى المدنية. مناطه. لما كان المستول عن الحقوق المدنية قد استأنف في ١٩٧٥/٧/٩ الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٨ فإن استئنافه يكون بعد الميعاد المحدد في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا محل لما ذهب إليه الطاعن في وجه طعنه من تمسكه بنص المادة ٢١٨ مرافعات، ذلك أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى الجنائية، تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية وفقا لنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد النقص. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد أعطت للمستول عن الحقوق المدنية حق استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح، وهو حق مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد إلا بالنصاب وهو قائم حتى ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه، ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد، إلا أن الموضوع في احدهما يختلف عن الأخرى، لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد حدد طرق الطعن في الأحكام ومواعيدها فهو الراجب الاتباع ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما ورد به نص في قانون الإجراءات.

[طعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٤٨ جلسة ١٩٧٩/١/١٥ ص ٣. ٩٧].

القرار المتهم بقبول الحكم الصادر ضده. في الدعويين الجنائية والمدنية. حججته مقصورة عليه. عدم امتدادها الى المستول عن الحقوق المدنية. ولو كان الحكم بالتضامن بينهما. أساس ذلك.

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الاقرار المقدم من المطعون ضدهما كان متسوبا للمتهم متضمنا بقبوله الحكم الصادر ضده بشقيه الجنائي والمدني، وتعمده بعدم الطعن عليه بالاستئناف، ولا يبارى الطاعن في هذه البيانات، بل يسلم بها في أسباب طعنه. فإن الأصل أن حجية هذا الاقرار - لو صح - إنما تقتصر على المتهم ولا تنصرف إلى الطاعن فلا يحتج عليه به، كما أنه لا يضار به رغم أن التعويض المقضى به ابتدائيا كان محكوما به عليه وعلى المتهم على وجه التضامن بينهما، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ من القانون المدني

نصت على أنه "إذا أقر أحد المدنيين المتضامنين بالدين فلا يسرى هذا الاقرار فى حق الباقيين" ومن ثم فإن الطاعن لم تكن له مصلحة قانونية فى الطعن بالتزوير على ذلك الاقرار بل ولا وصفة له فى ذلك أيضا فلا جدوى له مما يثيره نعيًا على الحكم بعدم اجابته الى طلب التأجيل ليتمكن من الطعن بالتزوير على الاقرار المذكور. ولا يجوز له التحدى بأن المتهم كان مشاركًا له فى هذا الطلب ذلك بأن الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلًا منها بشخص الطاعن. [طعن رقم ١٣.٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢. ص ٢٩ من ٣١٥].

ثامنًا - طريق الادعاء المباشر

حق المدعى المدني فى الخيار بين طريق الادعاء المباشر وإقامة دعواه أمام المحاكم المدنية. متى يسقط هذا الحق. النعى بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية فى اختيار الطريق الجنائي مردود، بأن حق المدعى المدني فى الخيار بين طريق الادعاء المباشر أمام المحاكم الجنائية وإقامة دعواه أمام المحاكم المدنية لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية المقامة أمام الأخيرة متحدة سببا مع تلك التى يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية. [طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٤. ص ٣٩ من ٥٦٥].

انعقاد الخصومة فى الدعوى المباشرة. بتكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا.

لا تتعقد الخصومة فى الدعوى الجنائية التى يرفعها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة إلا عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا. [طعن رقم ٢٢. لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٦. ص ٢١ من ٥٥٢. طعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢١. ص ٣١ من ٦٥٤].

التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر. رفع الدعوى المدنية بالطريق المباشر. أثره. تحريك الدعوى الجنائية. * إن التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر، ويترتب عليه كافة الآثار القانونية، لما كان ذلك، وكان يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية، تحريك الدعوى الجنائية تبعًا لها، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم اختصاص نيابة ... بتحريك الدعوى الجنائية، ولا

يعدو أن يكون هذا الدفع دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا يعيب الحكم التفتانه عن الرد عليه.

[طعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ ص ٦٤٥، طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٩ من ٢٧ ص ١٨٣].

* من المقرر أن وقع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها، وأن التكاليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر ويرتب كافة آثاره.

[طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/٥ من ٣٢ ص ١٢٧].

التكاليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر. مباحه الاعلان الوارد في المادة ٧. مرافعات. لا يسرى على الدعوى المباشرة. اقتصاره على الدعاوى المدنية أمام المحاكم المدنية.

لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون ، وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية، ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه "تحال الدعوى الى محكمة الجنتج والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة أو محكمة الجنتج المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة أو بناء على تكليف التهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية". فقد دل الشارع بذلك على أن التكاليف بالحضور وهو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر وتترتب عليه كافة الآثار القانونية، وبما لا مجال معه إلى تطبيق المادة ٧. من قانون المرافعات المدنية التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية، ومن ثم فإن ما دفع به الطاعنان من اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تمام إعلانهما خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب، هو دفاع ظاهر البطلان لا يستوجب رداً، ويكون متعاهدا في هذا الصدد غير قويم.

[طعن رقم ٥٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١ من ٣٠ ص ١٣، طعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١٢ من ٣٤ ص ٢٣٧].

مناطق الإباحة تحريك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية.

* أن مناطق الإباحة في تحريك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية أن يكون طلب التعويض عن ضرر لحقه مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن الجريمة سقطت هذه الإباحة، وانحصر عنه وصف الضرر من الجريمة وأضحت دعواه المباشرة في شقيها الجنائي والمدني غير مقبول.

[طعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٩ ص ٣٢ ص ١٠٧٢].

* وحيث أنه لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥١ منه استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية.

[طعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٤ ص ٣٣ ص ٧].

* مناطق اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية أن يكون الضرر ناشئاً مباشرة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية أمامها، فإذا نشأ الضرر عن فعل لا يعد جريمة، فإن المطالبة بالتعويض عنه تخرج عن ولاية المحاكم الجنائية.

[طعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢ ص ٣٤ ص ١٠٦٦].

مناطق قبول الدعوى المباشرة. أن تكون الدعوات الجنائية والمدنية مقبولتين أمامها. أثره. انعقاد الخصومة.

لما كان المناطق في قبول الدعوى المباشرة التي يعركها المدعى بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية، أن تكون الدعوات الجنائية والمدنية مقبولتين أمامها وأن تكون مختصة بالدعوى المدنية التبعية، ومن المقرر قانوناً أن رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية - في الأحوال التي يجوز فيها ذلك - يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها. وتنعقد الخصومة في تلك الدعوى عن طريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً.

[طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ ص ٣٤ ص ١٧٧].

رفع الدعوى المدنية بالطريق المباشر. ثمرة . ثمرة لتدوير
الجنائية . مباشرة هذا . ذلك . صقوط بالنيابة الخاصة وهذه .

من المقرر أنه يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أو
المحكمة الجنائية تحريك الدعوى تبعاً لها ، ومتى تحركت هذه الدعوى أصبحت
مباشرتها من حقوق النيابة وحدها دون المدعى المدني بالنسبة لجميع من تحركت
قبلهم ، كما أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية
وحدها ، لأن إتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق
النيابة العامة والمتهم ، ومن ثم فلا محل لما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من أن
استئنافه ينصب على الدعويين الجنائية والمدنية . ولما كان الثابت أن المدعى بالحق
المدني هو وحده دون النيابة الذي استأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى به ،
قبول الدعويين الجنائية والمدنية . فإن الحكم الصادر منها في الدعوى الجنائية به ،
قبولها يصبح نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه . وإذا التزم الحكم المطعون فيه
النظر وقام بتصحيح ما وقع فيه الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من
خطأ وقضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها ، فإنه يكون قد
أصاب صحيح القانون .

[طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٤ جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ ص ٢٢ ص ٢٧١] .

**الأمر بعدم وجود وجه الأصل فيه أن يكون صريحا . التأشير بارفاق
تحقيق بشكوى أخرى محفوظة لا يعتبر أمرا بالآ وجه عن الجريمة التي
تناولها . جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر .**

من المقرر أن الأمر بالآ وجه - كسائر الأوامر القضائية والأحكام - لا يؤخذ فيه
الاستنتاج أو الظن بل يجب - بحسب الأصل - أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا
بذات ألفاظه في أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجهاً للسبر فيها ،
فالتأشير على تحقيق بارفاقه بأوراق شكوى أخرى محفوظة ما دام لا يوجد فيه ما
يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى لا يصح اعتباره
أمراً بالحفظ عن الجريمة التي تناولها ، لما كان ذلك فإن الدفع بعدم جواز تحريك
الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر يكون على غير سند ، ويكون الحكم إذ
قضى برفضه قد التزم صحيح القانون .

[طعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٧٨/١١/١٩ ص ٢٩ ص ٧٨٩]

عدم قبول التضي لأول مرة أمام النقض بطلان الاجراءات لعدم توقيع محام على صحيفة الدعوى المباشرة.

من المسلمات في القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لبدء دفاعه، الأمر فيه مرجعه إليه، إلا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين ابدائه أمامه محكمة النقض. وإذا كان ذلك، وكان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً عن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة لعدم التوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة من محام، فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

[طعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ق جلسة ١٢/٩/١٩٧٩ ص ٣. ص ٩١٢].

توقيع محام مشتغل على صحيفة الدعوى. غير واجب إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيتها. م ٧٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨. إقتصار المدعى المدني في دعواه المباشرة على طلب قرش واحد كتعويض مؤقت. عدم وجوب توقيع الصحيفة من محام.

إذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيتها، وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحق المدني في صحيفة دعواه المباشرة اقتصر على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت، فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة المائلة من محام.

[طعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ق جلسة ١٢/٩/١٩٧٩ ص ٣. ص ٩١٢].

المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى المدني رافع الدعوى المباشرة. وهي بصدد أنزال حكم قانون العقوبات.

المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد أنزال قانون العقوبات على واقعة الدعوى.

[طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٣٩١].

حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة. مقصور على النيابة العامة. م ٢٣٢ اجراءات. إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي بطلب في الجلسة المتطورة فيها الدعوى الجنائية. إقتصار هذه الاجازة على الدعاوى المدنية الفرعية. م ٢/٢٥١ اجراءات.

لما كانت المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الأولى

والثانى على أنه "تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقق أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية. ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة". واليّن من نص هذه المادة فى صريح لفظه وواضح دلالتة أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية، وأن الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعقد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيها إلا عن طريق تكليف بالحضور أمام المحكمة، تكليفا صحيحا وما لم تتعقد الخصومة بالطريقة التى رسمها القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية فى الجلسة، وذلك لأن القانون إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة فى حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط، أى مجرد إدعاء بحقوق مدنية عملا بنص المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية.

(طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٥ من ٣٥ ص ٣٩).

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التى يرتكبها الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية وظيفته أو بسببها.

تنص المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أن تحال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية، ولا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من السيد النائب العام أو المحامى العامى أو رئيس النيابة وفق لأحكام المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية.

(طعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١ من ٢٢ ص ١٧٨).

* القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها.

[طعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠٠٠/٤/١٩٧٠ ص ٢١ من ٥٥٢].

* من المقرر أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة، تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا. إلى أن تتوافر الشروط التي فرضها الشارع لقبولها، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة.

[طعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠٠٠/٥/١٩٧٠ ص ٢١ من ٨٥٥].

* الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها. والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها، لما كان ما تقدم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إذ قضي بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لسبق صدور أمر - ما زال قائما - من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى في التحقيق الذي أجرته عن ذات واقعة الجريمة موضوع الدعوى الماثلة، يكون قد أصاب صحيح القانون.

[طعن رقم ٦٩ لسنة ٤٠٠٠/٥/١٩٧٨ ص ٢٩ من ٥٢].

إقامة الدعوى على المتهم من لا يملك رفعها قانونا، اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما. ليس للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى. عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى.

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانونا، وعلى خلاف ما تقضي به المادتان ٦٣، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع

الدعوى وتفصل فيه، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء . ببطان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى، باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها، وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة، فيجوز ابتداءه فى أى مرحلة من مراحل الدعوى، بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها، ومن ثم يكون وجه التعمى الذى أثاره الطاعن لأول مرة أمام هذه المحكمة بعدم جواز رفع الدعوى مقبولا . [طعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١ ص ٢٢ ص ١٧٨].

مباشرة الدعوى الجنائية بعد تحريكها بطريق الادعاء المباشر. من حق النيابة وحدها بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم. أثر تحريك الدعوى. سقوط حق النيابة فى مباشرة التحقيق فيها. متى تركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من حق النيابة العامة وحدها، دون المدعى بالحقوق المدنية وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم. ويترتب على اتصال سلطة المحكمة بالدعوى زوال حق النيابة فى مباشرة التحقيق الابتدائى بالنسبة إلى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها. لما كان ذلك، وكانت دعوى الطاعن المدعى بالحقوق المدنية قد انعقدت فيها الخصومة من قبل صدور قرار النيابة بندب مأمور الضبط القضائى، فلا جدوى من الخوض فى بحث شرعية هذا القرار على النحو الذى صدر به، أو فى آثاره، ما دام أنه قد صدر ونفذ بعد زوال ولاية سلطة التحقيق باتصال المحكمة بدعوى الطاعن، وصيرورته عديم الحجية فى خصوص الواقعة موضوع الدعوى المنسوبة إلى المطعون ضده. [طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٩ ص ٢٧ ص ١٨٣].

حق الالتجاء إلى القضاء . طبيعته وحدوده. تقدير الضرر الناشئ عن استعمال هذا الحق. موضوعى.

* الأصل أن حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التى تثبت للكافة، وأنه لا يترتب عليه المسائلة بالتعويض، إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق، قد انحرف به عما وضع له، واستعمله استعمالا كيديا إبتغاء مضارة الغير، سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه، أو لم يقترن به تلك النية طالما أنه

كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه. كما أن تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل فى حدود سلطة المحكمة الموضوعية بغير معقب.
[طعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٨ ص ١٩ من ٤٠٢].

* من المقرر أن حق الالتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة، إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له واستعماله استعمالا كيديا ابتغا مضارة الغير، فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلا فى دعواه ولم يقصد الا مضارة خصمه والنكاية به، فإنه لا يكون قد باشر حقا مقروا فى القانون بل يكون عمله خطأ ويحق مسأئلته عن تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب اساءة هذا الحق.

[طعن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ص ٢٣ من ٩٥٣].

استخلاص المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية لكيدية اجراءات التقاضى وقصد الاضرار منها. يكفى فى اثبات الخطأ التقصيرى الذى يؤدى إلى المسألة عن الضرر.

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى حدود سلطة المحكمة التقديرية وبالأدلة الساتفة التي أوردها أن الاجراءات القضائية التي اتخذها الطاعن قبل المطعون ضدهما كانت اجراءات كيدية مشوبة بسوء القصد، وقصد منها الإضرار بهما والنيل منهما، وكان هذا الذى أورده الحكم كافيا فى إثبات الخطأ التقصيرى فى جانب الطاعن، ومن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم من مسألة الطاعن عن الضرر الذى لحق المطعون ضدهما بسبب هذا الخطأ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مديد.

[طعن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ ص ٢٣ من ٩٥٣].

تاسعا: الحجية وقوة الأمر المقضى

مدى حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدنى.

* تقتصر حجية الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدنى وفقا للمادة ٤٠٦ من القانون المدنى على الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله

فيها ضروريا. وأن مژدى نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن حجبة الحكم الجنائى، فى موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية، قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالادانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة، ودون أن تلحق الاسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو بالادانة. [طعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ ص ٢٦].

* من المقرر قانونا أن الأحكام لا تحوز حجبة الأمر المقضى إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذاات الحق محلا وسببا، وأن القاضى المدنى لا يربط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم ترافر الخطأ فى حق المطعون ضدهم، لا يقيد المحكمة المدنية ولا يمنعها من القضاء للطاعتين بالتعويض بناء على أسباب قانونية أخرى متى توافرت عناصرها. [طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ من ٢٥ ص ٨].

حجبة الأحكام هى. للمنطوق والاسباب المتصلة به. دون غيرها.
* العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى، ولا يعول على الاسباب التى يدرنها القاضى فى حكمه الذى يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الاسباب موضحة ومدعمة للمنطوق. [طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٤ من ٢٦ ص ٣٧٩].

* من المقرر أن حجبة الشئ المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم، ولا يمتد أثرها إلى الاسباب إلا ما كان مكملا للمنطوق. فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه من خطئه فيما قضى به من براءة المطعون ضده، رغم ثبوت التهمتين فى حقه لا يكون له من أثر، ما دام الحكم لم ينته فى منطوقه إلى القضاء بمعاقبته بالعقوبة المقررة فى القانون. [طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ من ٢٨ ص ٧٢٧].

قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية. المحاجاه به. تكون أمام المحاكم المدنية. وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية بالتعصية.
* ان المحاجاه بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية، لا تكون وفق المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات

الجنائية، إلا لدى المحاكم المدنية، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها، وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية.

[طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ من ٢٦ ص ٢٨].

* المحاجة بقوة الأمر المقتضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية لا تكون - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية - إلا لدى المحاكم المدنية، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية.

[طعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ من ٣٤ ص ١٦٢].

قضاء محكمة أول درجة بالادانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة إلى المحكمة المدنية. استئناف المتهم هذا الحكم. الأصل وجوب أن تقصر محكمة الاستئناف حكمها على الدعوى الجنائية. قضاؤها بهرامة المتهم استنادا إلى انتفاء الخطأ. يمس أسس الدعوى المدنية. أساس ذلك وأثره.

مضى كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى بأن كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فعدنذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف" وكان الثابت من السياق المتقدم أن محكمة أول درجة قد دانت المطعون ضده بجريمة القتل الخطأ المستندة إليه وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية فقد كان يتعين على محكمة ثانى درجة أن تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التى نقلها استئناف المتهم إليها، وألا تتصدى للدعوى المدنية وتفصل فى موضوعها إذ لم تكن مطروحة عليها. إلا أنه لا كان الين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بهرامة المطعون ضده من التهمة المستندة إليه على انتفاء الخطأ من جانب، وهو بهذه المثابة قضاء يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضى المدنى اعتبارا بأن نفى الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة فى رأى المحكمة المدنية المحال عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتما إلى القضاء بالرفض إعمالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشئ المقتضى فيه جنائيا أمام المحاكم المدنية. فإن مصلحة الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - من وراء طعنهم فيما قضى به الحكم

الاستئنافى من رفض دعواهم المدنية تكون متتفية، ويكون متعاهم فى هذا الصدد غير مقبول.

[طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ ص ٣٢ من ١٦].

صدور الحكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية. بما يقيّد حرية القاضى المدنى. عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية.

حق المحكمة الجنائية فى الاحالة إلى المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية، بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار باحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيّد حرية القاضى المدنى.

[طعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٦ ص ٣٤ من ٦٣٦].

ليس للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها. أساس ذلك.

* من المقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية، فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من جهة أخرى مهما كانت، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لاتعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع، بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل اكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برئ أو يفلت مجرم، ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون.

[طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ ص ٢ من ٣٨، طعن رقم

٢٢٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢١ ص ٣٥ من ٢٨].

* ان الحكم الصادر فى الدعوى المدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظر الدعوى، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا.

[طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥٠ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣ من ٢٦ ص ٢٨٥].

* من المقرر وفق المادتين ٢٢١، ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية، أن الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية، ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظر الدعوى.

[طعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣ ص ٦].

حق القاضى الجنائى فى الفصل فى الدعوى الجنائية. دون انتظار للفصل فى نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة.

ان القاضى الجنائى لا يتقيد بما يصدره القاضى المدنى من أحكام، ولا يعلق قضاءه على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة. لما كان ذلك، وكان الحكم قد استظهر أن ضررا لحق بالمجنى عليه من الجريمة التى أثبتت مقارفة الطاعن إياها، فإنه يحق له تحريك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدنى عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية، ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الأوان. على غير سند من القانون.

[طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ من ٢٨ ص ٣٣٧].

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية. له حججته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ قانونا. له فى نطاق حججته الموقوفة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى. للمدعى المدنى الطعن على الأمر. شروط ذلك.

* من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية، له حججته التى تمنع من العودة إلى الدعوى ما دام قائما لم يبلغ قانونا - كما هو الحال فى الدعوى - فلا يجوز مع بقاءه قائما إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الأمر فيها، لأن له فى نطاق حججته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى.

[طعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ من ٢٩ ص ٥٢].

* لما كان الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية تثبت له حججه تمتع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فما كان يجوز مع بقائه قائما إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها ، لأن له فى نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقتضى ولو لم يعلن الخصوم ، وكل ما للمدعى بالحقوق المدنية فى هذه الحالة أن يطعن فى الأمر أمام الجهة المختصة. فى أى وقت الى أن يعلن به وتنقضى عشرة أيام على هذا الاعلان على ما تقتض به المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية، وتؤكد الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ من القانون ذاته.

[طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٩٦]

الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججه فى الدعوى الجنائية ما دام لم يبلغ قانونا. الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية لسابقة صدور هذا الأمر. دفع جوهري. وجوب أن تعرض المحكمة له. إغفال ذلك قصور.

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية أن الدفاع عن الطاعنين، دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية، وأن هذا الأمر ما زال قائما لم يبلغ ولم تجد أدلة تهدره. لما كان ذلك، وكان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججه التى تمتع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ، فلا يجوز مع بقائه قائما إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الأمر فيها، لأن له فى نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقتضى، وكانت الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها. لما كان ذلك وكان الدفع المبدى من الطاعنين جوهريا ومن شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأى فى قبول الدعوى الجنائية والمدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأدانة الطاعن الأول وبإلزامه والطاعن الثانى متضامتين بدفع تعويض للمدعى بالحقوق المدنية، دون أن يعرض البتة للدفع المبدى منهما، إيرادا له أو ردا عليه، يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والمدنية والاحالة.

[طعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١١/٢٩/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٩٢٥].

تقدير الدليل. لا يحوز قوة الشئ المحكوم فيه. تشكك المحكمة الجنائية في صحة الشهادة لا يمنع المحكمة المدنية من الأخذ بها.

تقدير الدليل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يحوز قوة الشئ المحكوم فيه، ولا تتريب على المحكمة إن هي أخذت بشهادة شهود كانت المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم .

[طعن مدني رقم ٥٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ص ٣٢ ، طعن مدني رقم ٦٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٣/٢٨ . طعن مدني رقم ١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩ س ١٨ ص ٦٩٧] .

حجية الحكم النهائي لا تتأثر بوفاة المحكوم عليه.

لا يحول دون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا في الدعويين الجنائية والمدنية، أن يكون الطاعن قد توفي إلى رحمة الله - على ما جاء بكتابه نهاية ... المرفق - لما هو مقرر من أن وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشئ المحكوم فيه، بعدم تقريره بالطعن في الميعاد أو عدم تقديره أسباب الطعن في الميعاد على الوجه الذي رسمه القانون، لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا، لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته، لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك.

[طعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١ . س ٢٨ ص ٤٨١] .

عاشرا: انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوطها وأثره على الدعوى المدنية

انقضاء الدعوى الجنائية يضيء المدة. لا تأثير له على الدعوى المدنية المرفوعة معها. حلة ذلك.

* إذا كان يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى ، أنه قد إنقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل في ١٩٦٥/١٢/٢٨ إلى أن أرسلت أوراقها الى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجلسته . ١٩٦٩/١١/١ ، مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية يضيء المدة في مواد الجرح ، دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد

إنقضت بمضى المدة ، دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

[طعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١ ص ٢٠ ص ١٢٣٤] .

* متى كان الثابت أنه قد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد المنع دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد إنقضت بمضى المدة ، ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لا تنقضى الا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

[طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٧/٢٥ ص ٢٣ ص ١٤٤٦] .

* لما كانت الطاعنة قد قررت بالطعن بالنقض في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ تم استشكلت في الحكم المطعون فيه وبجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة بنذر الجيزة بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعناتها جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة في الإشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

[طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٦ ص ٣٠ ص ٨٩٧ ،

طعن رقم ٨٤٨٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ ص ٣٤ ص ٣٥٨] .

انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحاكم الجنائية . وفاة أحد الخصوم لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة متى كانت قد تهيأت للحكم .

* إن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا

تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، ومفاد ذلك أنه إذا انتقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها ، كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها إذا كانت مرفوعة إليها ، لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع - على ما تنص به المادة ١٣١ مرافعات - من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الاحتامية . وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالظعن وتقديم الأسباب فى الميعاد القانونى - كما هو الحال فى الظعن الحالى - ومن ثم فلا محل لإعلان وريثة الطاعن.

[طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ص ٦٦٦ ، طعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ س ٣٢ ص ٥٣٧ ، طعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ س ٣٤ ص ٥٨٦] .

* لئن كان الطاعن قد توفى إلى رحمة الله ، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستمرار فى نظر الظعن ، كما هو مقرر طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات من أنه إذا انتقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاص بها فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها ، إذا كانت مرفوعة إليها .

[طعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ س ٣٢ ص ٢٣٢] .

صدور عفو من العقوبة قبل الحكم النهائي فى الدعوى الجنائية .
أثره . عدم جواز المضى فى نظرها ولو أمام محكمة النقض . عدم تأثير ذلك على الدعوى المدنية . حلة ذلك .

من المقرر أن الإلتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس اعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها . فمحله إذن أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة غير قابل للظعن بأية طريق من طرقه العادية وغير العادية ، ولكن إذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل فى الظعن بطريق النقض فى الحكم الصادر بالعقوبة ، فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء عما تكون معه محكمة النقض غير مستطيعه المضى فى نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الظعن . ولما كان من المقرر

أيضا أن العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا محور الصفة الجنائية التي تظل عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا ، لما كان ما تقدم ، وكان أثر العفو عن الطاعن ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل في ذاته لا إلى العقوبة المقررة بها عنه ، وكان الطاعن قد طلب في أسباب طعنه نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية . ومن ثم يمتنع القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية .

[طعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٩ ص ٣٠ ، طعن رقم ٤١٣٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٠/٥ ص ٣٣ ، ٧٢٨] .

إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة . تقطع التقادم . دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية . أساس ذلك ومؤداه .

إن مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ ، ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المتوط بها القيام بها سواء أاجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، وأن هذا الإنقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع التهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات ، لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة أن شقيق المظنون ضده - قد حوكم عن ذات الجريمة المسندة إلى المظنون ضده وصدر الحكم ببراءته منها بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ - فإن إجراءات التحقيق والاثهام والمحاكمة التي تمت في هذه الجريمة والتي اتخذت في الدعوى في مواجهة المتهم الآخر فيها تقطع مدة التقادم في حق المظنون ضده ، وإذا لم تنقضي على الحكم الصادر في الدعوى بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ براءة المتهم الآخر حتى تاريخ تقديم المظنون ضده للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ مدة الثلاث سنوات اللازمة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجنح ، فإن الحكم المظنون فيه إذا قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيساً على إنقضاء مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ سؤال المظنون ضده بمحضر الضبط في ١٩٧٠/٢/٢ حتى تقديمه للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ يكون قد جانب صحيح القانون . ولما كان ما إنتهى إليه الحكم المظنون فيه من

سقوط الدعوى المدنية لإنتضاء ثلاث سنوات من يوم علم المدعية بالحق المدنى بحدوث الضرر وبالشخص المستول عنه غير سديد فى القانون ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه «تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى» . وتضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٧٢ من القانون المدنى حكم سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة فنصت على أن دعوى التعويض لا تسقطه فى تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، وإذا ما كان ما انتهى إليه الحكم من إنتضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق كما تقدم القول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة .

[طعن رقم ٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ من ٢٧ ص ٨٧٧] .

تقادم الدعوى الجنائية . علم إنقطاعها بأى إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء إتخذ أمام القضاء المدنى أم الجنائى . إنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا أثر له على الدعوى المدنية التابعة لها . إنقضاؤها فى هذه الحالة بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى . مثال لتسبب صحيح فى القضاء بالتعويض .

ولما كان بين من مطالعة الحكم المطعون فيه إنه عرض للدفع بإنتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وأطره فى قوله .

« وحيث أنه بالنسبة للدفع المبدى من المتهم من أن الدعوى الجنائية إنتقضت بمضى المدة فهذا الدفع على غير أساس جدير بالرفض إذ أن إعلان المتهم بهريضة الدعوى المدنية فى ١٩٧٤/١٢/٥ ، ١٩٧٥/٨/١٢ قد قطع المدة وهذا إجراء قضائى يقطع المدة » . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على إنتضاء الدعوى الجنائية فى عداد الجنب - عدا الجنب المتصوص عليها فى المادتين ٣.٩ مكرر ، ٣.٩ مكرر (أ) من قانون العقوبات - بمضى ثلاث سنين ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة . وكذلك بالأمر الجنائى أو بإجراءات الإستدلال إذا إتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رئيسى » وكان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك إستعمال

حقوق الدعوى الجنائية وإنما يدخل فيها بصفته مضرراً من الجريمة التي وقعت طالباً تعويضاً مدنياً عن الضرر الذي لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحته ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها ، لما كان ذلك . فإنه لا يقطع التقادم كل إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها ، سواء أكانت مقالة أمام القضاء المدني أم الجنائي ، ومن ثم فإن جميع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية والمستول بالحقوق المدنية لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية ، لما كان ذلك وكان بين من الإطلاع على المقررات المضمومة ومعاشر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسته ١٩٧٢/٦/١ وفيها تأجل نظر الدعوى بجلسته ١٩٧٢/١٠/١٩ ثم تأجل نظر الدعوى إدارياً بجلسته ١٩٧٣/١/٤ لإعلان التهم . وتوالت التأجيلات لهذا السبب حتى أعلن في ١٩٧٥/١١/٢٠ بالحضور بجلسته ١٩٧٥/١١/٢٧ وفيها حضر المتهم ، ثم حوزت الدعوى للحكم وصدر الحكم في ١٩٧٦/٣/٤ . وكانت قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات ما بين حضور الطاعن بجلسته ١٩٧٢/٦/١ وإعلانه في محل إقامته في ١٩٧٥/١١/٢٠ دون إتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقطعت بمضي المدة وتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بآقتضاها بمضي المدة دون ما حاجة لبحث ما يشره الطاعن بشأن إقامة الدعوى الجنائية عليه عن التهمتين الثانية والثالثة (قيادة سيارة بعد سحب رخصتها ، ولم يتبع إشارات المرور) من لا يملك إقامتها . دون أن يكون لهذا القضاء تأثيراً على سير الدعوى المدنية والمرفوعة بالتبعة لها فهي لا تنقضى إلا بمضي المدة المقررة في القانون المدني .

(طعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٤ من ٢٩ ص ٥٥٢) .

المدة المستقلة للدعوى الجنائية . إلتطاعها بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة . الانقضاء عيني بعد أثره على جميع التهمتين في الدعوى . ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات .

المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن : تنقطع المدة المستقلة للدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة . وكذلك بالأمر الجنائي . أو بإجراءات الاستدلال إذا تدخلت في مواجهة التهم . أو إذا أخطر بها بوجه

رسمى ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الإنقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء » كما تنص المادة ١٨ على أنه «إذا تعدد المتهمون فإن إنقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة» ومن ثم فإن أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى الجنائية بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته يقطع المدة ، وإن هذا الإنقطاع عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ، ولو لم يكونوا طرفا فى تلك الإجراءات .

[طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ من ٢٨ ص. ٢١] .

سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وسقوطها على كل حال مضى خمسة عشر عاما من يوم وقوع العمل غير المشروع . عدم سقوطها إذا كانت ناشئة عن جريمة إلا يسقط الدعوى الجنائية .

• إن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت على أنه «تنقضى الدعوى المدنية مضى المدة المقررة فى القانون المدنى» وأن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى وإن نصت على أنه «تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمسة عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع» إلا أن فقرتها الثانية قد نصت على أنه «على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد إنقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا يسقط الدعوى الجنائية» ولما كان ذلك وكانت الحال فى الطعن المائل ، أن الدعوى الجنائية لم تسقط ، فإن الدعوى المدنية - مشار الطعن - تكون كذلك بدورها ، ويكون الحكم المطعون فيه - بقضائه بإنقضاء الدعوى المدنية - قد أخطأ فى تطبيق القانون متعين النقض والإحالة .

[طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ من ٢٨ ص. ٢١] .

* لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على إنتضاء الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى ، كما نصت المادة ١٧٢/٢ من القانون المدنى على أن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإن ما ذهبت إليه الطاعة من أن خطأ الحكم بالتصدى مرة ثانية بالفصل فى الإستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى يضر بمصلحتها فى إحتساب مدة سقوط الدعوى المدنية بالتقادم ، مردود بأن الدعوى الجنائية لا تسقط ولا يكون سقوط الدعوى المدنية الا بسقوطها ، ومن ثم فإن لا مصلحة للطاعة فى النemy على الحكم بالخطأ لتصديه بالفصل مرة ثانية فى الإستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية مع أنه غير مطروح على محكمة الإعادة ، ولا يقبل منها ما تثيره فى هذا الصدد لأن المصلحة هى مناط قبول وجه الطعن ، وحيث تنقضى لا يكون مقبولا .

[طعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٧ من ٢٩ ص ٤٧٩] .

المستحدث فى أحكام النقض لجريمة القتل والإيذاء الخطأ

مجرد تعبئة موائد البوتاجاز الصغيرة من اسطوانة كبيرة وحدث انفجار . عدم كفايته دليلاً على قيام الخطأ وعلاقة السببية . شروط سلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير العمدية .

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطلق فيه حصل واقعه الدعوى بما مؤداة أن الطاعن كان يقوم في حجرته بتعبئة أنابيب ومصابيح وموائد البوتاجاز الصغيرة من أنابيب البوتاجاز الكبيرة ، ونتج عن ذلك انفجار الأنوية أثناء قيامه بتعبئة أحد الموائد المذكورة وحدث الحريق و وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، ويعد أن بين الحكم أدلة ثبوت الواقعة عن النحو السالف في حق الطاعن خلص إلى إدانته بجرائم القتل والإصابة الخطأ والحريق باعمال في قوله : وأنه يتضح للمحكمة إكتمال أركان الجريمة وأن ... الخطأ ثابت من أقوال المتهم (الطاعن) وأقوال المجنى عليهم وشهود الواقعة ومن بينهم شقيقة المتهم وتأييد ذلك بتقرير العمل الجنائي وتحريات المباحث وأن خطأ المتهم هو الذي أدى إلى النتيجة وهي قتل أكثر من ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من ثلاثة أشخاص وحدث حريق كما أنها ثابتة في حق المتهم مما سبق سواء ومن ثم يتعين عقوبة بمواد الإتهام ... لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم أن يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق . وكان الحكم المطلق فيه قد اتخذ من مجرد قيام الطاعن في حجرته بتعبئة موائد البوتاجاز الصغيرة من أنابيب البوتاجاز الكبيرة وحدث انفجار أثناء أحد عمليات التعبئة ما يوفر الخطأ في جانبه ، دون أن يستظهر قدر الحيلة الكافية التي قعد عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها ، وكيفية سلوكه أثناء عملية التعبئة والظروف المحيطة بها والصلة بينها وبين حدوث الانفجار حتى يتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف على تلاقي الحادث وأثر ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو إنتفائها ، فإن الحكم إذ أغفل بيان كل ما تقدم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه والإعادة بشير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ ص ٣٦ - ١١٤) .

مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه .
لا يعد لذاته خطأ مستوجب للمسئولية . أساس ذلك .

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أورد وصف التهم المسندة إلى الطاعن ومواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم استطرد من ذلك مباشرة إلى قوله « وحيث أن الإتهام ثابت قبل التهم ثبوتاً كافياً مما جاء بأقوال كل من ... محضر ضبط الواقعة من أنهم كانوا يستقلون السيارة قيادة المتهم لتأدية واجب عزاء ثم فوجئوا بانقلاب السيارة وحدثت أصابتهم ، وإن الخطأ هو خطأ المتهم الذي نجم عنه الحادث وذلك لمحاولة تخطي سيارة كانت أمامه وانحرافه لأقصى اليمين دون أن يتخذ الحيطه والحذر اللازمين مما تسبب عنه وقوع الحادث وما تأيد مما جاء بالكشوف الطبية المرفقة بملف الدعوى ولم يدفع المتهم الإتهام بدفاع مقبول ومن ثم يتعين إدانته طبقاً لمواد الإتهام وعملاً بالمادة ٢/٣٠٤ أ.ج ، لما كان ذلك وكان مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه لا يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجب لمسئوليته مادام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الإقدام عليه ، إذ منع الاجتياز على الإطلاق وعده دائماً بين حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتضى وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفته للمألوف نزولاً على حكم الضرورة .

(طعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٨ ص ٢٨ - ٥٨٧) .

مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى أخرى لا يعتبر دليلاً على الخطأ . حد ذلك .

مجرد الانحراف من جهة إلى أخرى لا يعتبر دليلاً عن الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطاعن السيارة التي أمامه وانحرافه لأقصى اليمين ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر ماهية الخطأ والحذر اللذين ساءله عن قصوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها ، ليتسنى من بعد بيان مدى قدرته على تلاقي الحادث وأثر ذلك على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة

السببية أو انتفاتها ، فإنه يكون معيباً بالفساد فى الإستدلال والقصور .
(طعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٨ س ٣٨ ص ٥٨٧) .

مجرد السماح لقائد سيارة أخرى بالمرور ثم الإلتحاف نحوه لا يوفر ركن الخطأ . شرط صحة الحكم فى جرمى القتل والإصابة الخطأ . ما تتطلبه رابطة السببية ، تسبب معيب .

لما كان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جرمى القتل والأصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هاتين الجرميتين تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومسايلته عنها طالما كانت متفقة والسير العادى للأمر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به الشاهد من أن الطاعن سمح لقائد السيارة الأخرى بالمرور ثم انحرف نحوه ما يوفر الخطأ فى جانبهِ دون أن يستظهر كيفية سلوك قائد تلك السيارة أثناء القيادة ومدى إتساع الطريق أمامه ، وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له أن يتقدم بسيارته السيارة التى أمامه والتى يقودها الطاعن ليستبين مدى قدرة الطاعن على تلاقى الحادث من عدمه خاصة وقد أقدم المتهم الثانى على المرور من الجانب الأيمن لسيارة الطاعن ويبان أثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم وأقوال الشاهد ... بمحضر جلسة المحاكمة - بانقطاعها وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمادية فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور لما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ س ٣٨ ص ١٤٤٤) .

مضى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامية .
 من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه
 في أن يتقدم عربة أمامية فإن هذا التجاوز مشروط فيها أن تحصل مع التبصر
 والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يؤدي بحياة شخص آخر
 فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوياً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه
 القانون وهو ما أكدته المادة ٣٩ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون
 رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد
 السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى متقدمة أن يكن ذلك من يسارها وبعد
 التأكد من أن حال الطريق تسمح بذلك .
 (طعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٧ س ٣٨ ص ١١٤٤) .

مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة لا يعتبر دليلاً على
 الخطأ . سلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابات الخطأ . مشروط
 ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية . مقال لتسبيب معيب .
 لما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر
 في بيانه لواقعة الدعوى على قوله بأنها « تخلص فيما أثبتته محضر الضبط
 بمحضه المؤرخ ١٩٨٣/٢/١ من أنه تبلغ وجود مصادمة وتم نقل المصاب على
 أثرها إلى المستشفى . ويسأل المتهم بمحضر الضبط عما هو منسوب إليه قرر
 أنه كان يسير بمشارع ترعة جزيرة بدران وسمع صيحاً فوقف على الفور وأبلغه
 التباع بوجود مصادمة وأنه لم ير المجنى عليه . ويسأل المجنى عليه بمحضر
 الضبط قرر أنه كان يسير بالشارع وأن السائق أثناء قيادته للسيارة قام
 بالتزنيق عليه بالسيارة ، وأحدث أصابته وأن تباع السيارة هو الذي قام بسحبها
 من تحت السيارة . ويسأل شاهد الواقعة ... قرر بخطأ المتهم قائد السيارة . ثم
 خلاص الحكم إلى أدانة الطاعن في قوله « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم
 ثبوتاً كافياً والمؤيدة بما شهد به شاهد الواقعة ومن أقوال المجنى عليه ومن ثم
 يتعين أدانته عملاً بمواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في
 كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به

أركان الجريمة والظروف الذى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومزوى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة الإصابة الخطأ - حسبما هو معرفة به فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير هذا الخطأ . وكان ما أورده الحكم فى مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً عن الخطأ . كما أن الحكم لم يبين موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى دفع فيها الحادث على تلاقي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفائها ، فإن الحكم يكون معيباً بالصور .

(طعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ جلسة ١٩٨٧/١/٤ س ٣٨ ص ٣١) .

السرعة التى تصلح أساساً للمسائلة الجنائية . ماهيتها . تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة عنصر من عناصر الخطأ أو لا تعد موضوعاً .

من المقرر أن السرعة التى تصلح أساساً للمسائلة الجنائية فى جريمة القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملاحظات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز لاذت أذى الجرح ، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فإن الحكم إذ اعتبر القيادة بسرعة ثلاثين كيلو متراً فى الساعة عند الدخول من طريق رئيسى إلى طريق فرعى تقع المنازل على جانبه بجرار زراعى الحقت به مقطورة ، خطأ يستوجب المسائلة ، يكون من قد اقترن بالصواب ، وبضحي النعى عليه فى هذا الصدد على غير سنه .

(طعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٤ س ٣٩ ص ١٩٤) .

الأصلى ألا يسأل الإنسان إلا عن خطئه الشخصى . سلامة
الحكم بالإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ . مشروط ببيان ركن الخطأ
والتدليل عليه . مقال لتسيبب معيب .

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين
واقعة الدعوى فى قوله « ان الثابت من جماع أوراق الدعوى وتحقيقاتها وما
جرى فيها من مناقشة للمجنى عليهم والمتهمين وشهود الواقعة اثباتاً ونقياً أن
المجنى عليهم قد أصيبوا بأعراض تسم غلثاني أجمعوا على أنه نتيجة تناولهم
بمشروب السرييا من محل المتهمين وأورى التقرير المعلى بأن هذا التسم
نتيجة تلوث المشروب المذكور إذ أن تخمرات السكر فى ١٠ سم^٣ لا تخفى
والهكتريا البادية فى ١٥ سم^٣ لا تخفى أى أن المتهمين قد انتجا شيئاً من
أغذية الانسان مغشوشاً مع عملهم بذلك . ذلك أن المقرر بصور القانون ٥٢٢
لسنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالفش والفساد مفترضا ولا يجب على المحكمة اثبات
هذا العلم بل على التهم اثبات عكس هذا العلم المفترض ، ومن ذلك وما سبق
عرضه يبين أن المتهمين وهما المتوط بهما انتاج وعرض المشروب قد قاما بإنتاجه
غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً كما وأنهما لم يراعيا ما يفرضه عليهما
القانون من اتخاذ كافة اجراءات الحيطه والحذر الواجبين فى مثل هذه المنتجات
بما أدى إلى تلوث هذا المشروب فضلاً عن مخالفته للمعايير الصحية الأمر الذى
أدى إلى تناول المجنى عليهم لهذا المشروب الملوث واصابتهم بالاصابات
الموصوفة والتقرير الطبى الخاص بكل منهم الأمر العاقب عليه بنص المادة
١/٢٤٤ عقوبات ، لما كان ذلك وكان الأصل المقرر فى القانون أن الإنسان لا
يسأل إلا عن خطئه الشخصى ، وأن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن
المميز لهذا الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة
الاصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت
الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح
ثابت فى الأوراق. وإذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم فى مدوناته - على ما
سبق ذكره - لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من كل من الطاعن والمحكوم
عليه الآخر، فلم يعن بتحديد الدور الذى قام به كل منهما فى إعداد القضاء

المتشوش وعلاقته به . واستظهار الخطأ الشخصى الذى وقع منه وما ينحصر به أمرها . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون منه يكون معيبا بالقصور .
(طعن ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ ص ٣٨ ط ٦٤٨) .

إهتفال الحكم ببيان الاصابات ونوعها وكيف أن خطأ المتهم أدى إلى حدوثها من واقع الدليل الفنى . قصور .

حيث أن الحكم الابتدائى الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه ، عرض لستولية الطاعن بقوله « أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً لإدانته . أخذاً بالثابت مما جاء بمحضر الشرطة ومن تقرير المعاينة المرفق ومن التقرير الطبى المرفق وأقوال المجنى عليها ومن قيام المتهم بقيادة سيارته بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر دون مراعاة القوانين واللوائح مما تسبب فى اصابة المجنى عليها نتيجة لخطئه ... وأن المتهم لم يدفع التهمة بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٢/٣٠٤ أ . ج مع تطبيق أحكام المادة ٣٢ عقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم فيما انتهى إليه من ادانة الطاعن لم يذكر شيئاً من بيان الاصابات التى احدثها بالمجنى عليه ونوعها وكيف أن خطأه هو الذى أدى إلى حدوثها . وذلك من واقع الدليل الفنى ، وهو التقرير الطبى ، فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسبب بما يبطله فيما قضى به فى الدعويين الجنائية والمدنية ويوجب نقضه وإعادة .
(طعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١١ ص ٣٨ ط ٤٢١) .

الحادث التمرى . انفجار اطار السيارة . شرطه . أثره .
وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الإتهام خلص إلى القضاء ببرائة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية فى قوله « وحيث أن المحكمة تطمئن إلى النتيجة التى انتهى إليها المهندس الفنى بتقريره المدوع لابتنائها على أسس فنية سليمة تأخذ بها هذه المحكمة وهى بصدد الفصل فى هذه الدعوى لسلامتها ، ولما كان الثابت بذلك التقرير أن سبب الحادث هو انفجار اطارات العجلة الأمامية اليسرى

السيارة قيادة المتهم فجأة مما أدى إلى فقدان السيطرة على أجهزة التحكم بالسيارة وانحرافها يساراً لعدم الاتزان نتيجة القوى المؤثرة على السيارة قيادة المتهم فمن ثم وبالبقاء على ما تقدم يكون الحادث الذى ترتب عليه اصابات المجنى عليهم التى أودت بحياتهم جميعا عدا المجنى عليه الأخير سببة الوحيد هو الحادث الفجائى والقوة القاهرة الأمر الذى تنعدم معه علاقة السببية ولا تتحقق به المسئولية متعيننا معه الحكم ببراءة المتهم مما أسند إليه عملاً للمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . وحيث أنه متى استقام ما تقدم تكون طلبات المدعين بالحق المدنى فى غير محلها خلية بالرفض . وهذا الذى أوردته الحكم صحيح فى القانون وسائق ، ذلك بأن المقرر أنه يشترط لتوافر حالة الحادث القهوى ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه ، ومتى وجد الحادث القهوى وتوافرت شرائطه فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة خلصت فى استدلال سائق من وقائع الدعوى وبما انتهى إليه تقرير المهندس الفنى إلى أن الحادث وقع نتيجة انفجار اطار السيارة قيادة المطعون ضده فجأة ، وهو ما يعد حادثاً قهرياً غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع ، فإن ما يثيره الطاعنون من نعى فى هذا الصدد يكون فى غير محله . (طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ س ٣٦ ص ٢٩١) .

متى تلتزم المحكمة بإجابة طلب اجراء المعاينة فى جرمية القتل الخطأ أو مناقشة الطبيب الشرعى .

لما كان الحكم قد أورد - أخذاً بأقوال الشاهد ونقلًا عن المعاينة - أن آثار الدماء وجدت بجوار المنزل على جانب الطريق ، وهو ما لا يتنازع الطاعن فى سلامة مأخذه ، فإن زعمه أن هذه الآثار وجدت بمنصف الطريق يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد طلب انتقال المحكمة لمعاينة مكان الحادث لاثبات استحالة حصوله وفق تصوير الشاهد ودعوة الطبيب الشرعى لمناقشته فى بيان الصلة بين الصدمة الجراحية وبين الحادث ، ثم أفصح عن اطمئنانه إلى تصوير الشاهد للواقعة ، وإلى قيام علاقة السببية بين خطأ

الطاعن وبين وقوع الحادث الذى أدى إلى اصابات المجنى عليه التى أوردت بهيئته ، استناداً إلى التقرير الطبى الذى أورد مؤداه ، وكان ما نقله الحكم عن المعاينة - بما لا يمارى الطاعن فيه - لا يناقض بل يتفق مع تصوير الطاعن الذى اعتنقه الحكم ، وكان الطاعن لم يبين وجه استحالة حدوث الواقعة كما رواها الشاهد التى يتفيا اثباتها من المعاينة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب اجراء المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة ، كما لا تلتزم بإجابة الدفاع إلى طلبه مناقشة الطبيب الشرعى ما دام أن الواقعة قد وضعت لديها ولم ترى هى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء - وهو الحال فى الدعوى - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٤ س ٢٨ ص ١٩٤) .

تقدير الخطأ وتوافر السببية فى جريمة القتل والاصابة الخطأ . **موضوعي .**

* من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً أو مدنياً فى جرمي القتل والاصابة الخطأ وكذا تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر - أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق .

(طعن ٧٢٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١١٨٥/٣/٣١ س ٣٦ ص ٥٠٨) .

* ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً ومدنياً ، وتقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، مما يتعلق بموضوع الدعوى ، تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دام تقديرها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة ، وكان الحكم قد خلاص فى منطق سائغ وتدليل مقبول - بما لا ينازع الطاعن فى صحیح مأخذة من الأوراق - إلى ما يوفر ركن الخطأ وعلاقة

السببية بينه وبين الضرر في حق الطاعن ، فإن ما يثيره في سلامة ما استخلصه الحكم من ذلك ، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع ، في وزن عناصر الدعوى ، واستنباط معتقدها منها ، وهو مالا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . ولا يقدح في ذلك ما قرره الطاعن في طعنه من عدم مسئوليته عن الحجارة والأثرية التي تراكت فوق سطح المخبز لأنه ليس هو المتسبب فيها - بفرض صحة ذلك - ما دام أن الحكم قد أثبت مسئوليته عن الحادث بأدلة سائفة تقوم على احماله وتقاعسه في ازالة تلك المخلفات وهو على بينه من وجودها بحكم اشرافه على المخبز بوصفه للتولى ادارته .
(طعن رقم ٤٩٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٥ س ٣٧ ص ٣٤٢) .

* من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً أو مدنياً بما يتعلق بموضوع الدعوى .
(طعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١ ص ٣٨ ص ٥٤) .

* لما كان الحكم المطعون فيه الذي اعتنق أسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أسباباً جديدة بعد أن بين واقعة الدعوى بما مفاد أن الطاعن كان يقود جراراً زراعياً ألحقت به مقطوعة بسرعة كبيرة لم يهذتها عند دخوله إلى شارع فرعى كان المجنى عليه يقف على ناصيته فانحرف نحوه وصدمة بالمركب فأسابه بإصابات أودت بحياته ، خلص إلى أن ركن الخطأ يتمثل في مخالفة الطاعن قواعد وآداب المرور لعدم تهذته السير عند منعطف الشارع الفرعى القادم إليه من شارع رئيسي بسرعة كبيرة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً أو مدنياً وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق ، وكان مؤدى ما خلص إليه الحكم من توافر خطأ الطاعن على الصورة المتقدمة وقيام رابطة السببية بينه وبين وقوع الحادث ، أنه أطرح دفاع الطاعن - الذي أوردته بمذونات - أن المجنى عليه قفز أمامه فجأة والذي يعتبر من أوجه الدفاع

الموضوعية التي لا تستأهل ردا صريحا ، اكتفاء بأخذ المحكمة بأدلة الثبوت التي خولت عليها في قضائها بالادانة ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، فإن ما يشير الطاعن في شأن اغفال دفاعه بارتداد الحادث إلى المجنى عليه الذي قفز أمامه فجأة ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى وفي الصورة التي استخلصتها المحكمة لها مما لا يجوز أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٤ ص ٣٨ س ١٩٤) .

* من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة وتوافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين ركن الخطأ الذي نسب إلى الطاعن ونجم عنه الحادث محتثلا في أنه قاد قطاراً بسرعة كبيرة ودون مراعاة الاشارات التي تأمره بالوقوف فاصطدم بالسيارة التي كان يستقلها المجنى عليه والتي كانت تعبر مزلقان السكة الحديد مما أدى إلى إصابه المجنى عليه واحداث اصابته ، ودلل الحكم على توافر رابطة السببية بين الخطأ والإصابة وخلص إلى اتصالها اتصال السبب بالمسبب فإن الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن وأثبت توافر السببية مستندا إلى ماله أصله الثابت في الأوراق ومدللاً تدليلاً سائفا عليه في العقل وسديداً في القانون ويؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه.

(طعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٧ ص ٣٨ س ١٣٣) .

تقدير الخطأ . موضوعي . مقال تعدد الأخطاء في إنهيار بناء .
إن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا مما يتعلق

بموضوع الدعوى وهو ما استظهره الحكم ودل على ثبوته فى حق الطاعن . بما ينتج من الأدلة الساتفة التى أوردها فى إقامة البناء المكون من ستة أدوار بنفسه بغير ترخيص ودون إشراف فنى وعدم مطابقتها للمواصفات الفنية لبنائه بدون هيكل خرسانى وإقامة حوائطه الحاملة بسمك ضعيف نصف طوبه فلم تحتمل ثقل البناء لضعفها مما أدى إلى انهياره ووقاة اثنين وخمسين من سكانه وإصابة أربعة عشر آخرين ، ولا يؤثر فى ذلك دفاع الطاعن بأن انهيار المبنى يرجع إلى هبوط التربة نتيجة انفجار مواسير المجارى فضلا عن أن الحكم قد اطرحت هذا الدفاع بما يسوغه اطمئنانا منه إلى شهادة رئيس اللجنة الفنية بالجلسة بأن هبوط التربة فى ذاته لا يؤدى إلى تصدع البناء وانهياره إذا كان مشيداً طبقاً للأصول الفنية وأنه لم يلاحظ وجود آثار لمياه المجارى ، فإن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مسالة من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه .

(طعن ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١١/٤/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٥٥٨) .

لا يتال من مسئولية الطاعن أن يكون الخطأ مشتركا بينه وبين آخرين ما دام أن خطأ هؤلاء لا ينفى خطأه هو ولا يستغفره .
من حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد دلل على توافر ركن الخطأ فى جانب الطاعن ، متمثلاً فيما جاء بتقرير حى الشمال الذى قام بالمعاينة الفنية لمكان الحادث وانتهى منها إلى تسبب سقوط سقف المخبز يرجع إلى المخلفات الموضوعة على سقفه ، وفيما جاء بأقوال الطاعن فى محضرى تحقيق الشرطة والنيابة العامة من أنه أحد الورثة المالكين للعين وأنه المسئول عن ادارتها وأن سقف المخبز كان عليه حجارة وأتربة تراكت عليه من مرور الزمن ، ومن أن المتهم تقاعس عن ازالة المخالفات تلك حتى انهار السقف وأدى إلى وفاة ... وإصابة ... لما كان ذلك وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً ومدنياً وتقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يتعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة ، وكان الحكم قد خلاص فى منطق

سائق وتلليل مقبول إلى ما يوفر ركن الخطأ وعلاقة السببية بينه وبين الضرر في حق الطاعن ، فإن ما يشيره في سلامة ما استخلصه الحكم من ذلك ، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً ... كما لا يتال من مسئولية الطاعن أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بينه وبين آخرين ، ما دام أن خطأ الآخرين لا ينفي خطأه هو ولا يستغفره وهو الحال في الدعوى على النحو المتقدم، ولما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضة موضوعاً . (طعن رقم ٤٩٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٥ ص ٣٧ من ٢٤٢) .

تعدد المشاركين باخطائهم في وقوع النتيجة الضارة . لا يرتب إعفاء أيهم من المسئولية عنها . يستوى في ذلك الخطأ المباشر وغير المباشر .

لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول في أسبابه المتكاملة مع الحكم الابتدائي ركن الخطأ وأثبت في حق الطاعن والمتهم الآخر في قوله « ولما كان المتهم الأول - الطاعن - هو صاحب البناء المنهار قد قبل تسكين ضحاياه بمنزله وهو يعلم تماماً أن منزله قد أقيم غير مستوفى لشرائط إقامة المساكن من الناحية الفنية ، وإذا كان ما تقدم وكان تقرير المعاينة التي أجريت بمعرفة السادة مدير الإدارة الهندسية ومدير أعمال الإسكان ومدير المشروعات بالمجلس والذي تطمئن هذه المحكمة إلى صحة ما انتهوا إليه حين معاينتهم لأتقاض المنزل وما انتهوا إليه من نتيجة بحسبهم لأسباب الانهيار ، أوردوا أن السبب المباشر للانهيار هو الحفر الذي أجرى بحوار الأساسات القديمة بدون أي إشراف هندسي وعمل مشيدات خشبية مطابقة لأصول الصناعة وكذلك ضعف المونة بالنسبة للمباني والأساسات وقلة نسبة حديد التسليح ومن ثم يضحى الدليل قد توافر في حق المتهمين بما يوفر في حقهما الخطأ . ولما كان إقامة منزل وفق أصول غير فنية وقبول المتهم الأول تسكين ضحاياه فيه وهو على هذا النحو وقيام المتهم الثاني بإجراء الحفر كاتا السببين المباشرين للانهيار الذي أودى بحياة ٢٤ شخصاً خلاف ما أصيبوا ... الخ » . وإذا كان من المقرر أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث توجب مسامحة كل من أسهم فيها أياً كان قدر

الخطأ المنسوب إليه يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشراً أو غير مباشر في حصوله وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى وهو ما استظهره الحكم ودلل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتج من وجوه الأدلة السائفة التي أوردتها فيما تقدم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس ولا يؤثر في ذلك دفاعه بأن الحادث وقع نتيجة مباشرة لعملية الحفر التي قام بها المتهم الآخر إذ أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث - وعلى ما سلف البيان - توجب مسامحة كل من أسهم فيه أيما كان قدر الخطأ المنسوب إليه .

(طعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١ ص ٣٨ (٢٤) .

مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . ما لم تنقطع رابطة السببية . تعدد الأخطاء يوجب مسامحة كل من أسهم فيها أيما كان قدر خطئه ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما (القتل والاصابة الخطأ) وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائفة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وحصلها بما مجمله « أن المتهم الأول ... وقد تسلم مفتاح جرار السكة الحديد ليقوم بقيادةه سلمه للمتهم الثاني الذي يعمل معه وقادا والذي لا خبرة له ولا إلمام بأصول قيادة مثل تلك الجرارات فقام الأخير بقيادة ذلك الجرار غير محتز للسيحافور المغلق والمزلقان المفتوح لعبور السيارات والمارة فصدم السيارة ٧٠١٩ نقل اسكندرية التي تصادف عبورها للمزلقان كما صدم بعض المارة العابرين مما أدى إلى إصابة كل من ... ، ... ، ... ، بالإصابات الميمنة بالتقارير الطبية المرفقة والتي أودت بحياة الأولين » لما كان ذلك ، وكان يبين من مطاله المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود واستظهر به خطأ الطاعن له في الأوراق صده ولم يعد في ذلك عن نص ما أنبأت به أو فحواه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة

الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ فى الاستناد تكون ولا محل لها . لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر خطأ الطاعن لقيامه بتسليم مفتاح الجرار إلى المتهم الثانى - الذى يعمل وقادا - ليقوده بالمخالفة لواجبه الذى تفرضه لائحة السكة الحديد . واستظهر السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوقاة بعض المجنى عليهم واصابة الآخرين نتيجة الخطأ . وكان الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ، وكان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائناً مستنداً إلى أدلة مقبولة لما أصلها فى الأوراق . وكان من المقرر أيضاً أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مسائلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى فى ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر فى حصوله . ولما كان ما أورده الحكم يتوافق به الخطأ فى حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة بعض المجنى عليهم واصابة الآخرين ، فيكون ما خلص إليه الحكم فى هذا الشأن سديداً ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

(طعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ ص ٣٨ من ١١٥٦)

خطأ المجنى عليه أو الفهر لا يسقط مسئولية المتهم بالفعل أو الإصابتة الخطأ ما دام لم يعرّب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة . لما كان الحكم المظنون فيه قد استخلص فى تدليل سائغ من أقوال ملاحظ البلوك وباقى شهود الاثبات أن الطاعن الذى يعمل وقادا لجرار السكة الحديد قاده فاقترع مزلقان السكة الحديد رغم غلق السياج فى وجه الجرار وفتح المزلقان لعبور السيارات والمشاة فاصطدم بسيارة تقل وبعض المارة أثناء عبورهم المزلقان فحدثت إصابات المجنى عليهم ووقاة بعضهم بما يوفر قيام ركن الخطأ فى جانبهم ومسئوليته عن الحادث . وكان ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى

عليهم قد تسبب في وقوع الحادث مردوداً بأن هذا الخطأ - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جرمي القتل والإصابة الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه من جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يتحلل إلى جدل موضوعي في شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ ص ٣٨ (١١٥٦)).

اعتماد مخالفة القوانين واللوائح خطأ في جريمة القتل الخطأ .

مشروط بأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث . متى يقطع خطأ المجنى عليه رابطة السببية .

* ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خلص إلى ادانة الطاعن في قوله « وحيث أنه في مجال اسناد التهمة للمتهم فإن الخطأ ثابت في حق المتهم إذ الثابت من أقوال شاهد الواقعة أن سرعة السيارة كانت ثمانون كيلو في الساعة وما يؤكد ذلك أن الشاهد قرر أنه كان بإمكان قائد السيارة مفاداة الحادث لو كانت السرعة بسيطة أو استعمل آلة التنبيه كما جاء بذاكرة السيد وكيل نيابة جهينه ومن ثم يكون الخطأ ثابتاً في حق المتهم وأن هذا الخطأ هو السبب المباشر لوقوع الحادث ومن ثم توافرت أركان جريمة القتل الخطأ » لما كان ذلك ، وكان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، وكان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسالمته عنها طالما كانت

تتفق والسير العادى للأمر كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاجداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه ما يورف الخطأ فى جانبه ودون أن يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه ، وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سببا فى وقوع الحادث كما اغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدره الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلاقى وقوعه وأثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

(طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨ س ٣٩ ص ٦٢٢) .

« وحيث أن الحكم الابتدائى المزد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتا كافيا وتأكد ذلك مما جاء بحضور فحص السيارة مرتكبة الحادث والتى ثبت منها أن الكلاكس لا يحمل وأن فرملة القدم سليمة بما يدل على أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة كبيرة أودت إلى المصادمة التى من جرائها حدثت اصابة المجنى عليه والتى أدت بحياته ومن ثم فإن المحكمة تعاقبة بمواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤ أ . ج » لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والنظم - وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته فى جرائم القتل والاصابة الخطأ الا أن هنا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . وكان من المقرر أيضا أنه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسالمة عنها طالما كانت تتفق والسير العادى

للأصغر، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفادياً لوقوع الحادث ، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه ليتسنى - من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلاقي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم - بانقطاعها ، وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة . وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . بما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والإحالة .

(طعن ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ س ٣٦ ص ٨١٠) .

* وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه عقب الإبلاغ عن وقوع حادث اصطدام المجنى عليه بالسيارة قيادة الطاعن ووفاته ونفوق دابته انتقل محقق الشرطة وأجرى معاينة لمكان الحادث ووجد أثراً لفرامل السيارة بطول عشرين متراً ، وسؤال قرر أنه كان يسير خلف شقيقه المجنى عليه الذي كان ممتطياً دابته وعليها كيس من القطن وعند عبوره الطريق فوجئ به بقدم سيارة مسرعة واصطدامها بالمجنى عليه ودابته مما أدى إلى وفاته ونفوق دابته وأضاف أن لا يستطيع الجزم بأن شقيقه قد تأكد من خلو الطريق قبل عبوره له من عدمه وإذ سئل شيخ الخفراء قرر أنه علم بالحادث ولم يشاهده وإذ سئل المتهم أنكر التهمة وقرر أنه فوجئ بالمجنى عليه ممتطياً دابته عابراً الطريق ولم يكن لارادته دخل في وقوع الحادث ، وقد قرر الشاهد ... التي سمعته المحكمة أن السيارة كانت تسير بسرعة كبيرة وأنوارها الصغيرة مضاءة ولم يستعمل قائدتها آلة التنبيه وكانت الرؤية غير واضحة مما أدى إلى اصطدام السيارة ، بالمجنى عليه ، ويعد أن

أورد الحكم إصابات المجنى عليه التي أدت إلى وفاته من واقع التقرير الطبي
خلص إلى ادانته الطاعن في قوله « وحيث أنه لما كان ما تقدم وبناء عليه وأخذنا
به وإذا كان المتهم كان يسير بسرعة كبيرة ولم يستخدم آلة التنبيه ولم يراع
قواعد وآداب المرور مما أدى إلى ارتكابه الحادث مما يتوافر معه ركن الخطأ الأمر
الذي يتعين معه معاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون » لما كان ذلك وكانت
المادة الثانية عشر من قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٣ بتنفيذ أحكام
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور قد حظرت استعمال جهاز
التنبيه أثناء سير السيارة إلا في حالة الضرورة فقط ، وكان عدم مراعاة
القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في
جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب
الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . وكان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة
الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه
الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين
وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب استناد
النتيجة إلى خطأ الجاني ومسايطته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي
للأمور، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى
استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة
مسرعا دون استعمال آلة التنبيه ومن عدم مراعاة قواعد وآداب المرور ما يوفر
الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال
آلة التنبيه وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع
الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه الطريق ليتسنى -
من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على
تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية
التي دفع الطاعن - على ما جاء بملونات الحكم - بانقطاعها وهو دفاع
جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية ، فإنه لا
يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال

رقاتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيها يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .
(طعن رقم ٣٩٣٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ ص ٣٧ ص ٩٣٨) .

رابطة السببية مؤداها استناد النتيجة إلى خطأ الجاني . معنى
يقطع خطأ الغير رابطة السببية . اطراح الحكم دفاع الطاعن بنفى
رابطة السببية . قصور .

المقرر أن رابطة السببية تتطلب استناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسألتها عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر وأن خطأ الغير يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بناته لاحداث النتيجة . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار دفاعاً مؤداً أن آلة ميكانيكية قوية قد اصطدمت بحائط دورة فتحة المجرى موضوع عقد المقاولة مما أدى إلى انهياره وسقوطه فى المجرى وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تنتفى به التهمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماه ولم يقسط حقه بما ينحسم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل اطرحه جملته دون أن يرد عليه بما ينفيه يكون معيباً بالقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٨٢٣٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٩) .

تسبب غير معيب . استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع
الضرر . تنافره به رابطة السببية .

يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر والواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ فى قوله « إن التهم أطلق النار من مسدسه الأميرى على المجنى عليه دون تحمير أو تحوط ، وشاب قوله تقصير فى اتباع ومراعاة ما تقضى به التعليمات الخاصة بشأن

احتياطيات الأمن الواجب اتخاذها فى مثل هذه الحالة ، فأصاب المجنى عليه فى مقتل وتسبب فى وفاته ... » وكان من غير المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ ، فإن ما أورده الحكم - على نحو ما تقدم - يتوافق به الخطأ فى حق الطاعن ويتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه ، ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .
(طعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ س ٣٦ ص ٥٠٨) .

ذكر اصابات القتل دون المصابين . لا يعيب الحكم . ما دامت المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات .

لما كان الحكم قد أورد - بناء على التقارير الطبية - اصابات المجنى عليهم فى جريمة القتل الخطأ وأنها أدت إلى وفاتهم باسفسكسيا الردم ولكن كان قد أغفل بيان اصابات المجنى عليهم فى جريمة الاصابة الخطأ بما يؤذن بتعيبه بالقصور فى هذا الصدد الا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم أنه طبق على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد لجريمة التسبب خطأ فى وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات التى أثبتها الحكم فى حقه .
(طعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١١ س ٣٦ ص ٥٥٨) .

شروط صحة الحكم فى جريمة القتل أو الإصابة الخطأ .

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ - وكذا الإصابة الخطأ - أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحدث .
(طعن رقم ٢٩٣٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠ س ٣٧ ص ١٩٣٨) .

تفسير المحكمة فى التهمة من ضرب أنضى إلى موت إلى قتل .
هو تعديل فى التهمة نفسها . وجوب لفت نظر الدفاع إليه .
مخالفة ذلك يشوب الحكم بالبطلان . أساس ذلك .

لما كان يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف

أنه ضرب عمداً ... بموقد كيروسيين فأحدث بجسمها الاصابات الموصوفة بتقرير
الصفة الشرعية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها ،
وطلبت النيابة العامة معاقبته وفقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ،
وانتهى الحكم المطعون فيه إلى ادانة الطاعن بأنه تسبب بغير قصد في موت
المجنى عليها ، وكان ذلك ناشئاً عن خطئه وروعنته وعدم احترازه بأن ركل موقد
الكيروسيين المشتعل فانسكب منه الغاز ، وامتنعت إليه النيران التي أصابت
جسم المجنى عليها ، فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية
ولحم عن ذلك وفاتها الأمر المنطبق عليه المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات
ودانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى المرافعة
على أساسه ، لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل يتطرى على نسبة الاحمال إلى
الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي
أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغيير الذي أجرته المحكمة
في التهمة من ضرب أفضى إلى موت إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في
وصف الأفعال المستندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما قللك المحكمة إجراؤه بغير
تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية إنما هو
تعديل في التهمة نفسها يشتمل على استناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن
واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة
أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون من
مشرباً بالبطلان .

(طعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧ س ٣٨)

ص ١١٠٠).

التغيير في التهمة المحظور على المحكمة . هو الذي يقع على
الأفعال المؤسمة عليها . التفصيلات التي يكون الفرض من ذكرها
المام المتهم بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة . للمحكمة ردها
إلى صورتها الصحيحة دون لفت نظر الدفاع .

لما كان ما ينعاه الطاعن عن الحكم من تغييره وصف الفعل الذي تم به

الخطأ على غير ما جاء بأمر الإحالة لا يعيب الحكم ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تستد إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تحريمه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن تسليمه مفتاح الجرار قيادته إلى المتهم الثانى ليقوده خلال لما جاء بأمر الاحالة من قيادته الجرار بنفسه ما دام الحكم لم يتناول التهمتين اللتين رفعت بهما الدعوى بالتعديل وهما تهمتى القتل والإصابة الخطأ ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة وبفض النظر عن الوسيلة الا عن جرمى القتل والإصابة الخطأ اللتين كانتا معروضتين على بساط البحث وهما الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات التي يستوى فيهما أى صورة من صور الخطأ ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذى تم فى هذا الدعوى .

(طعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ س٣٨ ص١١٥٦) .

المستحدث فى أحكام النقص للتعويض عن جريمة القتل والإيذاء الخطأ

- أولا : رفع الدعوى المدنية واجراءاتها
- ثانيا : الصفة والمصلحة
- ثالثا : الضرر
- رابعا : التعويض
- خامسا : نظر الدعوى والحكم فيها
- سادسا : ترك الدعوى المدنية
- سابعا : الطعن فى الأحكام
- ثامنا : طريق الادعاء المباشر
- تاسعا : الحجة وقوة الأمر المقضى
- عاشرًا : انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوطها وأثرها على الدعوى المدنية

أولا - رفع الدعوى المدنية وإجراءاتها

لن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية فى أي مرحلة كانت عليها الدعوى حتى قفل باب المرافعة . من هو المضرور من الجريمة ؟

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن « محال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاض التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة متعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية » وتنص المادة ٢٥١ منه على أنه « لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية فى أي مرحلة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقتال باب المرافعة ... » . والمستفاد من هذين النصين أن حق تحريك الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانونو للمدعى بالحقوق المدنية الذى يدعى حصول ضرر له فى جنحة أو مخالفة سواء أكان مجنيا عليه أو شخصا آخر خلاقه ، إذ ليس فى القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد أثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن الجريمة . ذلك أن المناط فى صفة المدعى المدني ليس وقوع الجريمة عليه وإنما هو إلحاق الضرر الشخصى به بسبب وقوع الجريمة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر حق الادعاء على المجنى عليه وحده ، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون .

(طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق حise ١٦/٥/١٩٨٥ من ٣٦ ص ٧٠٨)

لن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية. عدم قبول ذلك أمام المحكمة الاستئنافية. الادعاء مدنيا فى المعارضة أمام محكمة أول درجة . جائز .

لما كان الأصل طبقا لما تقضى به المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية

أنه يجوز لن لمحقة ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنشور أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجات التقاضى فيما يتعلق بهذا الادعاء ، فإنه يجوز للمضروا الادعاء مدنيا فى المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة لأن المعارضة تميد القضية إلى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضى بما لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض ، وإذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول تدخل المضروا مدعيا مدنيا فإنها تكون قد خالفت القانون .

(طعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٧ س ٢٨ ص ١٠٥)

الأصل رفع الدعوى المدنية إلى المحاكم المدنية . رفعها إلى المحاكم الجنائية . شرطه أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وأن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية .

الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وقد أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية.

(طعن رقم ١٠١٩ سنة ٥٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٠٨)

دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . إباحة القانون رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية . شرط ذلك . الاختصاص الولائى عن النظام العام .

من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإذا أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى

الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ. المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الابهة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ومتى تقرر أن هذه الابهة مبنها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام المتعلق بالولاية . لما كان ما تقدم . وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بتهمة الاصابة الخطأ فتدخل المطعون ضده مدعيا بحق مدنى للمطالبة ضمن ما طلب بقيمة التلف الذى أصاب السيارة وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه فى هذا الشق من الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وإنما نشأ عن اطلاق السيارة وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى الجنائية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة اطلاق المنقول بإهمال إلا بعد تعديل المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بعد وقوع الفعل . ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(طعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ ص ٢٨٠ ص ١٣٣)

رفع الدعوى المدنية بالطريق المباشر . أثره . تحريك الدعوى الجنائية . تمام الادعاء المباشر بمحصل التكليف بالحضور . من المقرر أن رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها وأن التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويرتب كافة الآثار القانونية .

(طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٥ ص ٣٧ ص ٦٥٢)

ثانيا : الصفة والمصلحة

حق أرملة المجنى عليه وأولاده فى المطالبة بالتعويض عما أصابهم من ضرر شخصى من جراء الوفاة بصرف النظر عن حقهم فى إرثه من عذمه .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية - هم زوجة

المجنى عليه الأول وأولاده - وهو ما لم يجعده الطاعن وكان ثبوت الإرث لهم من عدمه لا يقدح في صفتهم كزوجة وأبناء للمجنى عليه المذكور وكونهم قد أصابهم ضرر من جراء فقد المجنى عليه نتيجة الحادث الذي وقع عليه وأودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابهم من ضرر مباشر لا على إنتصاهاهم مقام المجنى عليه من أيلولة حقه في الدعوى إليهم ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩/٥/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٣٠٥)

حق ابنة المجنى عليه في المطالبة بالتعويض عما أصابها من ضرر شخصي من جراء وفاة أبيها . بصرف النظر عن حقها في المهرات .

لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هي ابنة المجنى عليه - على ما بين من الاطلاع على بياقتها الشخصية التي أوردها الحكم بمذواته - وهو مالم يجعده الطاعن ، وكان ثبوت الإرث لها أو عدم ثبوته لا يقدح في صفتها كإبنة المجنى عليه ، وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقد والدها نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه والذي أودى بحياته وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على إنتصاهاهم مقام والدها المجنى عليه من أيلولة حقه في الدعوى إليها ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٧ س ٣٨)

ص ١٠١٥)

لا صفة للمدعى بالحقوق المدنية في التحدث إلا في خصوص الدعوى المدنية .

لما كان الطعن في الحكم بطريق النقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع صراحة أو ضمنا وكان لا صفة للمدعى بالحقوق المدنية في التحدث إلا في خصوص الدعوى المدنية ، وهي - في صورة الدعوى - لم

يصدر فيها من المحكمة الاستثنائية قضاء فإن أوجه التعي - على السياق المتقدم - إنما تكون في حقيقتها قد وردت على القضاء في الدعوى الجنائية وحدها ، وهو ما لا يقبل من غير التباه العامة الطعن فيه . لما كان ما تقدم فإن الطعن القائم يكون غير جائز في خصوص الدعوى المدنية ، ويتعين من ثم التقرير بذلك مع إلزام الطاعن بصفته المصاريف المدنية .
(طعن رقم ٦٦٩٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٧ ص ٣٨ ص ٦٨٤)

ثالثا الضرر

ليس في القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة شخص آخر غير المجنى عليه . شرط ذلك .
من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة شخص آخر غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن الجريمة مباشرة .
(طعن رقم ٥٠٤٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢/٢/١٩٨٦ ص ٣٧ ص ٢١٤)

كفاية إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ببيان وجه الضرر المستوجب للتعويض .
من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي أوردها ارتكاب الطاعنين للجريمة التي داتهما بها وهي الفعل الضار الذي ألزمهما بالتعويض على مقتضاه فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد .
(طعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٩/١/١٩٨٧ ص ٣٨ ص ١٦٠)

الاخلال بمصلحة ماله للضرر . وكون الضرر محققا . شرطا
الحكم بالتعويض عن الضرر المادي .
من المقرر أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون اخلال

بمصلحة مالية للمضروب ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالتعمية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفير حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، وإذن فالمبرة في تحقيق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوقاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يموله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضروب من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، ولما كان الحكم المطعون فيه - حسبما سلف - قد خلا من بيان ذلك فإنه يكون معيبا فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون بالتصور في التمييز .

(طعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠ ص ٣٨ س ٨١١)

التعويض عن الضرر الأدبي شخصي ، لا يعتمد المجنى عليه ولا ينتقل إلى غيره إلا بموجب إتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدني .

من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخص مقصور على المضروب نفسه لا يتعداه إلى سواء كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مالم يقل الحكم بتحقيق بشيء منه في الدعوى المطروحة ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث المدعين بالحقوق المدنية قد ناله ضرر أديبيا انتقل إلى ورثته فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠ ص ٣٨ س ٨١١)

وأما : التعويض

للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة الجنائية إذا أغفلت الفصل في التعويضات . م ١٩٣ مرافعات
لما كان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى

المدينة التابعة المرفوعة من الطاعن بصفته كما أن مدوناته لم تتحدث عنها مما مفاده أن المحكمة لم تنظر اطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تفصل فيها فانه - وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية مخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات لما كان ذلك، وكان الثابت من مذكرة أسباب الطعن أن الطاعن يهين بطعنه نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية التي أقامها على المظنون ضده وكان الطعن في الحكم بطريق النقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع، فان الطعن المائل يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية
(طعن رقم ٢١٦) لسنة ٧٥٦ جلسة ١٩٨٦/١٢/٤ س ٣٧ ص ١٠٠٢)

للخصم في الدعوى جنائية أم مدنية الحق في الرجوع الى المحكمة التي فاتتها الفصل في طلباته الموضوعية كلها أو بعضها، للفصل فيما أغفلته . أساس ذلك المادة ١٩٣ مرافعات .

لما كانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات القائم - المقابلة لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات الملقى - اذ نصت على انه « اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظرها الطلب والحكم فيه » فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للخصم في الدعوى ، جنائية كانت أم مدنية، الحق في الرجوع الى المحكمة التي فاتتها الفصل في طلباته الموضوعية كلها أو بعضها، للفصل فيما أغفلته ، وهي قاعدة عامة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية مخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص يحكم هذه الحالة، وباعتبارها من القواعد العامة التي لا تتأبى طبيعة المحاكم الجنائية على اعمالها على الدعويين الجنائية والمدنية التابعة لها . لما كان ما تقدم فإن الطريقة السرية أمام الطاعن بصفته ، هي أن يرجع الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم في

الدعوى الجنائية وأغلقت الفصل في دعواه المدنية ليطلب عنها الفصل فيها، لأن اختصاصها بذلك ما زال باقياً بالنسبة له.

(طعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ ص ٣٨ من ٦٨٤)

جواز الحكم بالزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشء عن ارتكاب الجريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه .

لما كان الثابت من جديوات الحكم المطعون فيه أن قد بين عناصر المسؤولية المدنية في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية وأحاط بها احاطة كافية وبين أركان المسؤولية التقصيرية بين خطأ وضرر ورابطة سببه وإذا كان من المقيد أنه ليس فيه ما يمنع قانون من الزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشء عن ارتكاب جريمه ولو كان غيره قد ارتكبها معه - وهو ما لم يخطئ - الحكم في تقديره - فإن النص على الحكم في هذا الصدد يكون غير شديد .
(طعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١ ص ٣٨ من ١٩٢٢)

الحكم بالتعويض المؤقت. متى حاز قوة الأمر المقضى. تستقر به مبدأ المسؤولية في مختلف عناصرها ودين التعويض في أصله ومبناه . ولا يبقى الا تحديد قدر التعويض ومقتداره.

الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة - متى حاز قوة الأمر المقضى، وإن لم يحدد الضرر في مده أو التعويض في مقداره يحيط بالمسؤولية التقصيرية في مختلف عناصرها ويرسئ دين التعويض في أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حجيتة، إذ بها تستقر المسألة وتؤكد الدينونة إيجاباً وسلباً، ولا يسوغ في صحيح النظر أن يقصر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاً له ودلالة عليه بل يمتد إلى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة يرفعها المضرور بذات الدين استكمالاً له وتعييناً لمقتداره ، فهو بهذه المثابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضى، فيأت عنواناً للحقيقة. لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٧٤/٢/٣ صدر الحكم في الجنحة رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٧٣ بندر الجزيرة وقضى غيابياً بتفريم المتهم مائة جنيه والزامه بأن يدفع مبلغ ٥١ جنيناً تعويضاً

مؤقتاً، وقد أعلن الحكم فى ١١/١١/١٩٧٤ وسلم لرئيس نيابة الجيزة لإعلان المتهم بالطريق الدبلوماسى فى مقر اقامته بالملكة المتحدة وقد جرى بهذا الإعلان ميعاد المعارضة فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية وكان الثابت من الشهادة المودعة بالأوراق المؤرخة ١٠/٦/١٩٧٨ أن المتهم لم يظن على الحكم بأى طريق من طرق الطعن وكانت مواقيت الطعن فى الحكم قد انقضت ومن ثم صار الحكم فى الدعوى المدنية نهائياً وحاز بذلك قوة الأمر المقضى ويكون قد أرسى مبدأ المستولية فى مختلف عناصرها وبين التمييز فى أصله ومبناه، ولا يبقى للحكم المظنون فيه إلا أن يحدد قدره ومقداره وهو ما انتهى إليه فى نتيجة، بما يكون تعييبه بمخالفة القانون أو القصور على غير أساس (الطعن رقم ٥٢٨ سنة ٥٠ ق جلسته ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٤ ص ٣٥ ص ٤٨٨)

خاصاً : نظر الدعوى والحكم فيها

خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية. م ٢٦٦ اجراءات. حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية. حدود ذلك . م ٤٠٣ إجراءات .

* لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دلت فيه نصوص خاصة بها. ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطروحة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الاتتهائى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف

التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريقه النقض. (طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١٤٣) .

* من حيث أن المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية إستئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا. فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله. وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض. لما كان ذلك وكان الطاعن في دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت، فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواه المدنية. ولا يفسر من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانية درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف. كما لا يغير فيه - كذلك - ما ورد بأسباب الحكم في

المعارضة الإبتنائية من أن الطاعن طالب بتعويض قدره واحد وخمسين جنيهاً إذ هو لا يعدو أن يكون خطأ مادياً يكشفه الثابت بمنطوق ذات الحكم وما اثبت بمحضر جلسة المعارضة - التي ادعى الطاعن مدنياً حال نظرها - من أن التعويض المطالب به قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت. لما كان ما تقدم، فإن الطعن المدفوع من المدعى بالحقوق المدنية يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة والزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

(طعن رقم ٨٠٧٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٦ ص ٣٦ ص ٥٧١)

خضوع الدعوى المدنية للإجراءات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية متى رفعت تبعاً للدعوى الجنائية. قبول المحكمة الجنائية الادعاء المباشر. أثره اعتبار المدعى المدني خصماً في الدعوى المدنية.

* لما كان الشرع قد نظم الدعوى المدنية وأجراءاتها في المادة ٢٥١ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون فإن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام القاضى الجنائى تخضع للقواعد الواردة في قانون الاجراءات فيما يتعلق بالمحاكم والإحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها فإذا قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدنى أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصماً في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصم أمام المحكمة من حيث الإعلان وإبداء الطلبات شأنه في ذلك شأن المتهم

(طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ ق جلسته ١٩٨٦/٦/٥ ص ٣٧ ص ٦٥٢)

* من المقرر أن قبول المحكمة الجنائية الادعاء المدنى، يجعل المدعى المدني خصماً في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصم أمام المحكمة من حيث الإعلان وإبداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإبداء دفاعة .

(طعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٥ ق جلسته ١٩٨٦/١١/٢٦ ص ٣٧ ص ٩٦٩)

الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

* أن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها . والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعه ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي أفصح فيها عن أن قرار النيابة العامة بحفظ الشكوى إداريا كان مسبوقا بتحقيقات أجرتها بنفسها وأنه في حقيقته يعتبر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وترتب على ذلك قضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية يكون قد أصاب صحيح القانون .

(طعن رقم ٨٢٧ لسنة ٥٤ ق جليه ١٩٨٥/١/٢٧ س ٣٦ ق ص ١٥٩)

* أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية ، هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعه ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(طعن رقم ٧٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٩ س ٣٦ ص ١٨٦ ، طعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ س ٣٦ ص ١١٨٨ ، طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٥ س ٣٧ ص ٦٥٢ ، طعن رقم ٨١٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٨ س ٣٧ ص ٧١٠ ، طعن ٤٣٦٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣١ س ٣٧ ص ١١٤٧ ، طعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ س ٣٨ ص ٥١٧) .

مضى تختص المحكمة الجنائية بالتمريضات المدنية . القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . إيجاب رفض الدعوى المدنية عنها .
* من المقرر أن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى

تابعة للدعوى الجنائية أمامها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم ، وكانت المحكمة قد برأت المظنون ضدهم من التهمة المسندة إليهم لعدم ثبوتها في حقهم ، فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض عنها لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه .
(طعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ س ٣٦ ص ٥٣٥) .

* لما كان القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة لازمه رفض طلب التعويض لأنه ليس للتعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه ، وهو الحال في الحكم النهائي السابق صدوره ببراءة الطاعن ، وكانت الواقعة التي قضى الحكم المظنون فيه بالتعويض عنها هي ذاتها التي طرحت على المحكمة التي حولها القانون الفصل فيها وذلك في الجلسة رقم ... ، وأصدرت فيها حكماً نهائياً ببراءة الطاعن عنها وهو ما لازمه رفض القضاء بالتعويض .
(طعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٧ س ٣٧ ص ١٠٨) .

اغفال منطوق الحكم الفصل في الدعوى المدنية وعدم تعرضه لها في مدوناته وقضائه ببراءة المظنون ضده دون إيراد أسباب ذلك .
عدم اعتباره فصلاً في الدعوى المدنية صراحة أو ضمناً .
معنى يتضمن القضاء بالبراءة لزوماً وحتماً القضاء برفض الدعوى المدنية .

إن البين من منطوق الحكم المظنون فيه ، أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية ، ولم يعرض لها في مدوناته ، وقضى ببراءة المظنون ضده من التهمة المسندة إليه دون أسباب لهذا القضاء ، ومن ثم فإنه لا يكون قد فصل في الدعوى المدنية بقضاء صريح أو ضمناً ، ولا يصح القول في هذا الخصوص بأن القضاء بالبراءة يتضمن لزوماً وحتماً قضاء برفض الدعوى المدنية ، ذلك أن مناهضة هذا القول أن يكون القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية ، أساسه عدم ثبوت الواقعة باعتبارها الأساس المشترك للدعوى الجنائية والمدنية ، أو

عدم صحتها وهذا هو الحال في الحكم المطعون فيه الذي لا يعرف الأساسى الذى
أقام قضاء بالبراءة عليه .

(طعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٧ ص ٣٨ ص ٦٨٤) .

نقض الحكم وإعادة المحاكمة ، يعيد الدعوى إلى محكمة الاعادة
بالحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك .
تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية ، باحالتها إلى
المحكمة المدنية للفصل فيها . عدم جواز الإدعاء مدنيا أمام
محكمة الاعادة . علة ذلك .

لئن كان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة
الاعادة بالحالة التى كانت عليها لتستأنف سيرها من النقطة التى وقفت عندها
قبل صدور الحكم المنقوض ، إلا أن حد ذلك ألا تتعرض محكمة الاعادة لما
أبرمته محكمة النقض من الحكم المنقوض ، ولا لما لم تعرض له هذه المحكمة
منه ضرورة أن اتصال محكمة النقض بالحكم المطعون فيه ، لا يكون الا من
الوجه الذى بنى عليها الطعن ، والمتصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها
وآلا يضار المتهم بطلعه اذا كان قد انفرد بالطعن على الحكم ، واذا كانت
الدعوى المدنية قد خرجت من حوزة المحكمة بسبب احالتها إلى المحكمة المدنية
المختصة اعمالا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية لما إرتأت من أن
الفصل فيها يقتضى اجراء تحقيق ، ولم يطعن المتهمون فى الحكم من هذه
الناحية لأنه غير منه للخصومة ، ولا مانع من السير فيها ، ولانتفاء مصلحتهم
- ولو أنهم كانوا قد فعلوا لقضت محكمة النقض بعدم قبول طعنهم - ومن ثم
فما كان يجوز للدعى بالحقوق المدنية ان يدعى مدنيا أمام محكمة الاعادة من
جديد ، لأن ذلك منه ليس إلا عودا إلى أصل الادعاء الذى سبق أن قضى
باحالتها إلى المحكمة المدنية ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه المحكمة قد نظرت
ادعاء وفصلت فيه ، أو لم تكن قد شرعت فى نظره ، ولأن انفرد المتهمين
بالطعن فى الحكم يوجب عدم اضارتهم بطعنهم ، يستوى فى ذلك أن يكون
الضرر من ناحية العقوبة الجنائية أو التمريض المدنى ، ولأن طبيعة الطعن

بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته ، لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد احالتهم من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لاعادة الفصل بعد نقض الحكم . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى فى قضائه على قبول الدعوى المدنية لدى محكمة الاعادة ، وألزم المتهمين بالتعويض ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله بما يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للطاعن الأول والمحكوم عليهما الآخرين ، لاتصال وجه الطعن بهما ، وذلك دون حاجة لبحث الوجه الثانى من الطعن ، ودون تحديد جلسة لنظر الموضوع ، ما دام العوار الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى القانون .

(طعن رقم ٧٤٤٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٣ س ٣٦ ص ٣٨٣) .

محكمة الاعادة . تفهدها بحدود الدعوى كما طرحت عليها أول مرة ، اضافة المدعى بالحقوق المدنية أمامها طلب تعويض لم يسبق طرحه على المحكمة قبل نقض الحكم . غير جائز .

لما كانت محكمة الاعادة تتقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الأولى ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يضيف أمام المحكمة طلب التعويض عن باقى اصاباته ، بعد أن نقضت محكمة النقض الحكم الصادر فى الدعوى المدنية واعادت القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

(طعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣ س ٣٦ ص ٥٣٥) .

معاودة الدعوى سيرتها من النقطة التى وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض . إبداء طلبات أمام محكمة الاحالة . غير جائز .

لما كان المدافع عن المدعين قد طلب أمام محكمة الجنائيات قبل صدور الحكم الأول المنقوض الزام المدعى عليهما بأن يؤدبا للمدعين مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضاً عما أصابهما من أضرار من جراء فقد عائلتهما ثم عدل طلباته أمام محكمة الاحالة بأن طلب الزام المدعى عليهما بأداء مبلغ مائة ألف جنيه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدعوى المنقوض حكمها تعود إلى سيرتها الأولى

قبل صدور الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها ، وتلتزم محكمة الاحالة في هذا الصدد بحدود الدعوى كما كانت وحتى صدور الحكم المنقوض ويعلم جواز ابداء طلبات جديدة . كما أن حدود الدعوى - في هذا الصدد - ليست رهنا بزيادة الخصوم . لما كان ذلك فإنه ما كان للمنافع من المدعيتين أن يمدّد طلباته أمام محكمة الاحالة والمطالبة بأزيد مما طلبه أمام المحكمة قبل نقض الحكم أول مرة .

(طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٣٠ س ٣٧ ص ١٨٢) .

نقض الحكم . عدم جواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها .

من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضار بطعنه وأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح للقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المنقوض لم يكن قد فصل في الدعوى المدنية لأن المدعية بالحق المدني لم تكن قد تدخلت في الدعوى آنذاك - ثم صدر الحكم المطعون فيه قاضياً بقبول دعواها المدنية وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة ورفضه الدفع بعدم قبولها - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية.

(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٤ س ٣٦ ص ٧٤٥) .

عدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض
المؤسّسة على المسؤولية الشيعية . علة ذلك .

من المقرر أنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسّسة على المسؤولية الناشئة عن الأشياء إذ الدعوى في هذه الحالة تكون

مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة على الشيء ذاته . ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٣٩١) .

استئناف المدعى بالحق المدني دون المتهم للحكم الصادر من محكمة أول درجة . يوجب على محكمة ثان درجة عدم التصدي للدعوى الجنائية . مخالفة ذلك ، خطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه استبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المقضى بها على المتهم من محكمة أول درجة رغم أن الاستئناف كان مرفوعاً من المستول عن الحقوق المدنية وحده ولم يستأنف المتهم فما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يتعرض للفصل في الدعوى الجنائية مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . ولما كان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيقاً لوجه الطعن ، أن المتهم لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بحبسه وبإلزامه بالتعويض ، وأن المستول عن الحقوق المدنية هو الذي استأنف وحده الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية ، وقضى في استئنافه بجلسة ٢٥/٦/١٩٨١ حضورياً اعتباراً برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، فعارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في معارضته - بالحكم المطعون فيه - باستبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس وتأييد الحكم المعارض فيه ، فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يستأنف الحكم الصادر بحبسه من محكمة أول درجة ، فإنه ما كان يجوز لمحكمة الاستئناف التصدي للدعوى الجنائية وإصدار الحكم المطعون فيه - أما وقد فعلت فأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يوجب نقض حكمها نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى الجنائية .

(طعن ٥١٦٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧١٣) .

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لاتتفاء صفة راقعها . جوهرى .
يوجب على المحكمة الرد عليه . الا اذا لم يشهد له الواقع
وصائده .

لئن كان صحيحا على ما ثبت من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية
ومدونات الحكم المظنون فيه ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الرد
على دفعه بعدم قبول الدعوى المدنية لاتتفاء صفة راقعها ، وهو مسلك من
المحكمة كان يؤذن بتعيب حكمها باعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الجوهرية
التي تلتزم المحكمة بالرد عليه ، إلا أن ما ينفي هذا العيب عن الحكم فى
الظن المائل أن الدفع المذكور لا يعدو أن يكون دفاعا قانونياً ظاهر البطال لا
يعيب الحكم عدم التفاته إليه .

(طعن رقم ٥٢١٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٥ س ٣٦ ص ٧٥٢) .

عدم تقييد المحكمة عند نظرها الظن المقام من المدعيتين بالحق
المدنى بالحكم الصادر فى الشق الجنائى وببراءة المتهم . ولو كان
حائزا لقوة الأمر المقتضى . أساس ذلك .

للمحكمة وهى تفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعيتين بالحقوق
المدنية فيما يتعلق بحقوقهما أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل
حريتها كما كانت أمام محكمة الجنائيات ما دامت الدعويان المدنية والجنائية
كانتا مرفوعتين أمام محكمة الجنائيات وما دام المدعيتان بالحقوق المدنية قد
استمرتتا فى دعواهما المؤسسة على الواقعة ذاتها ولا يؤثر فى هذا الأمر كون
الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد صار نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم
فيه اذ لا يكون ملزما للمحكمة وهى تفصل فى الدعوى المدنية وحدها ذلك أن
الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد الا أن الموضوع فى احدهما يختلف
عنه فى الأخرى . مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى . لما كان ذلك ،
ومن ثم فإنه متى طعن المدعى بالحقوق المدنية على الحكم الصادر فى الدعوى
المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية كان على المحكمة التى تنظر الظن أن تعرض
ليبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق

المتهم من جهة وقوعه ، وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك اثاره القانونية غير
مقيدة في ذلك بقضاء المحكمة الأولى ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى
قد حاز قوة الأمر المقضى .

(طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٣٠ من ٣٧ ص ١٨٢) .

**تصدى المحكمة لنظر الدعوى المدنية رغم زوال ولايتها لسابقة
الفصل فيها بحكم نهائي . خطأ في القانون . مؤدى ذلك .**

لما كان الطاعن وقد أبدى في اللجنة موضوع الطعن المائل أمام محكمة
أول درجة دفعا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قصار واقعا
مسطورا قائما مطروحا على المحكمة عند نظر استئنافه ، مما كان يجب عليها
إبداء الرأي بشأنه وإن لم يعاود إثارته ، فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر
الدعوى المدنية وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت
ولايتها بسابقة الفصل في الدعوى بحكم نهائي حاز قوة الأمر المقضى . وقضت
بحكمها المطعون فيه بالزام الطاعن بالتعريض ، تكون قد خالفت القانون مما
يؤذن لهذه المحكمة عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ،
أن تنقض الحكم المطعون فيه وأن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل
فيها .

(طعن رقم ٤٤٣٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٧ من ٣٧

ص ١٠٨)

**إشغال الحكم ذكر مواد القانون . وفي خصوص الدعوى
المدنية. لا يبطله . شرط ذلك .**

من المقرر أن العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون وكان الحكم
المطعون فيه قد بين أساس التعريض المقضى به على الطاعن ووجه المسئولية
فإنه لا يبطله في خصوص الدعوى المدنية عدم ذكر مواد القانون التي طبقها
على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الاتزال مفهوما من الوقائع التي
أوردها .

(طعن ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ من ٣٨ ص ٣٠٥)

سريان حكم المادة ٢/٤١٧ اجراءات على الحكم الصادر فى
استئناف المدعى المدنى دعواه المدنية المفروضة ، أثره . عدم جواز
الغاء الحكم والقضاء بالتعويض إلا بإجماع الآراء .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا
تجيز - إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة - تشديد العقوبة المحكوم
بها أو الغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . وكان قضاء
هذه المحكمة قد جرى على أن حكم هذه الفقرة يسرى كذلك على إستئناف
المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم
ثبوت الواقعة ، سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .

(طعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٨ من ٣٨ ص ٥٨٢)

القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيايى الاستئنافى الصادر
بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية. وجوب صدوره بإجماع الآراء.
لا يفتنى عن ذلك صدور الحكم الغيايى الاستئنافى بإجماع الآراء .
قضاء الحكم الابتدائى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه
من المدعى بالحقوق المدنية لعدم ثبوت الواقعة - كما هو الحال فى الدعوى -
فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر فى الدعوى المدنية والقضاء فيها
إستئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن فى الدعوى
الجنائية ، نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ، ولإرتباط
الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، كما يسرى حكم الفقرة
المشار إليها على الحكم الصادر فى المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المدعى
عليه فى الدعوى المدنية أو المستول عن الحقوق المدنية فيها ، ولا يفتنى عن
النص فيه على إجماع الذين أصدره ، أن يكون الحكم الغيايى الاستئنافى
القاضى بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية قد نص على هذا الإجماع ، لأن
المعارضة فى الحكم الغيايى من شأنها أن تعيد القضية إلى حالتها الأولى
بالنسبة للمعارض ، فإذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم
الغيايى الاستئنافى الصادر بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية وجب عليها أن

تصدر حكمها بإجماع آراء قضاائها ، ولأن الحكم فى المعارضة ، وإن صدر بتأييد الحكم القبايى الإستئنافى ، إلا أنه فى حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر برفع الدعوى المدنية من محكمة أول درجة .

(طعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٨ من ٣٨ ص ٥٨٢)

إنقضاء الدعوى الجنائية بوقاة المتهم . لا يسلب المحكمة الجنائية اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة والتمريض لبحث عناصر الجريمة وتوافر أركانها .

لما كانت الدعوى المدنية الماثلة قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن الحكم الصادر من هذه المحكمة بإنقضاء الدعوى الجنائية بوقاة المتهم لا يسلب اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وعليها أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة فى ذلك بقضاها الأول .

(طعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٤ من ٣٨ ص ٧٣٥)

مثال لتسبيب سائق لحكم بالتمريض فى دعوى مدنية صادر من محكمة النقض .

من حيث أن واقعة الدعوى - فى حدود الدعوى المدنية - تتحصل فى أن المرحوم أثناء قيادته لسيارته على الطريق الزراعى مصر / اسكندرية متجها إلى مدينة الاسكندرية ، كانت تسير أمامه سيارة يلتزم قائدها أقصى يمين الطريق ، كما كانت سيارة المجنى عليه المرحوم تسير بجوار تلك السيارة ملتزما قائدها أقصى يسار الطريق ، فأراد المتهم أن يتقدم السيارتين بالسير بسيارته فى المساحة التى تفصل بينهما إلا أن هذه المساحة لم تسمح بمرور سيارته فالتحرف بها يسارا حيث اصطدم مؤخرة الجزء الأيسر فيها بالجانب الأيمن لسيارة المجنى عليه ، فاندفعت السيارة الأخيرة بقوة إلى الطريق المقابل المتجه إلى القاهرة وانقلبت على جانبها ، فحدثت بالمجنى عليه عدة إصابات

بالرأس وباقي أجزاء الجسم أدت إلى وفاته . وحيث أن الواقعة على النحو المتقدم ذكره ثبت صحتها ونسبتها إلى المتهم المرحوم من أقوال ومن محضر معاينة مكان الحادث وتقرير المهندس الفني بفحص السيارتين وأوراق علاج المجنى عليه ، فقد شهد بأنه كان يستقل السيارة قيادة المجنى عليه جالسا بالمقعد الأمامي المجاور له والذي كان يسير بالسيارة ملتزما الجانب الأيسر من طريق مصر / اسكندرية الزراعي ومتجهها إلى مدينة الاسكندرية ، وكانت سيارة نقل تسير بجوارها فى الاتجاه ذاته ملتزما قائدتها الجانب الأيمن من الطريق فأراد المتهم أن يتقدم بسيارته هاتين السيارتين إلا أن المسافة بينهما لم تسمح له بالمعبور ، فأنحرف بسيارته يسارا فاصطدم بمؤخرة الجزء الأيسر منها بالجانب الأيمن لسيارة المجنى عليه حيث انقلبت واستقرت على الطريق المقابل المتجه إلى القاهرة وحدثت إصابات المجنى عليه التى أودت بحياته . وأضاف بأن حالة الطريق لم تكن تسمح لسيارة المتهم أن تتقدم السيارة التى أمامها وأنه تهادى فى السير فوق الحادث نتيجة خطئه ، كما ثبت من محضر معاينة مكان الحادث ، أن الواقعة حدثت على طريق مصر / اسكندرية الزراعى ، وأن سيارة المجنى عليه كانت متجهة إلى مدينة الاسكندرية فصدمتها سيارة أخرى حيث فقدت توازنها واتجهت ناحية اليسار فى الطريق المتجه إلى القاهرة وأتلفت بعض الشجيرات المنزرعة وسط الطريق لمسافة ١٦ خطورة ثم انقلبت واستقرت على هذا الجانب من الطريق . كما تبين من مطالعة التقرير الفنى الخاص بفحص السيارتين ، أن سيارة المتهم تحمل رقم ملاكى اسكندرية وبها تلفيات عبارة عن كسر بالفانوس الخلفى الأيسر وأثار تصادم بالجهة الخلفية اليسرى ، وأن سيارة المجنى عليه تحمل رقم ملاكى بحيرة وبها تلفيات بمؤخرتها وكسر الزجاج الأمامى والخلفى وتطبيق صاج سقفها وكسر المساعدين الأيمن بسبب إنقلابها كما يوجد بها تلف بالفانوس الأيمن . وثبت من مطالعة أوراق علاج المجنى عليه أن به عدة كسور وجروح بالرأس وباقي أجزاء الجسم وحدث وفاته بسبب تلك الاصابات . ومن حيث أن المتهم مثل بجلسات المرافعة أمام هيئات أخر وانحصر دفاعه على أنه كان يقود سيارته على طريق مصر / اسكندرية الزراعى متجها إلى الإسكندرية وملتزما

الجانب الأيمن من الطريق حيث فوجئ بسيارة تصطدم بسيارته من الخلف وتدفعها إلى الأمام وبعد أن استطاع التحكم فى عجلة القيادة لم يشاهد السيارة الأخرى ولم يتبين طريقها فواصل سيره إلى الاسكندرية حيث قام بإصلاح سيارته . وأشهد زوجته على هذا الدفاع والتي أبدته فى أقواله ، والمحكمة لا تثق بهذا القول لأنه ضرب من الدفاع قصد به الاقلاق من الاتهام خاصة وأنه يتعارض مع ماديات الدعوى وأقوال الشاهد التى وثقت بها المحكمة وإطمأنت إليها . ومن حيث أنه بذلك يكون قد وقر فى وجدان المحكمة وثبت لديها على وجه اليقين أن المتهم أخطأ حين حاول أن يتقدم بسيارته السيارات التى أمامه دون أن يسمع له الطريق بهذا التقدم ، فإصطدم بالسيارة التى كان يستقلها المجنى عليه حيث انقلبت ونتج عن هذا التصادم حدوث الاصابات الموصوفة بأوراق علاجه والتى أودت بحياته ، ومن ثم فإن أركان المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها فى المادة ١٦٣ من القانون المدنى من خطأ وضرب إلى طلبهم بالزام ورثة المتهم بأن يؤدوا لهم من مال تركه مورثهم المرحوم تعويض مؤقتا قدره ٥١ جنيها جبرا لما أصابهم من ضرر أدبى ومادى يتمثل فيما نالهم من آلام بسبب فقد مورثهم وحرمانهم من رعايته لشئون حياتهم مع الزامهم بالمصاريف المدنية .

(طعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٤ س ٣٨ ص ٧٣)

سادسا : ترك الدعوى المدنية

إصابة خطأ . إجراءات المعاملة . دعوى مدنية . تركها .
إن المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية إذ قضت على أنه يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكبلا عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة ، قد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه دون قيام عذر تقبله

المحكمة . ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فى المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التى تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية ، خلافا لما يثيره بالطعن ، فليس له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٧١٣٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ س ٣٦ ص ١٦٧)

تخلّف المدعى بالحق المدني عن الحضور . رغم إعلانه لشخصه . دون عذر مقبول . أثره . إعتباره تاركا لدعواه المدنية .
لما كان المدعى بالحق المدني لم يحضر رغم إعلانه لشخصه دون عذر مقبول فيعتبر تاركا لدعواه المدنية مع إلزامه بمصاريفها عملا بالمادتين ٢٦٠ ، ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .
(طعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ س ٣٦ ص ١١٢٨)

إعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية . شرطه .
لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة / / أن الطاعن قدم للمحكمة مخالصة . . . فطلب الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية أجلا للرجوع إلى موكله بشأنها فتأجل نظر الدعوى لجلسة / / وفيها لم يحضر الطاعن أو المدعى بالحقوق المدنية سواء بشخصه أو بوكيل عنه فأصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه ، وإذ كان الطاعن لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدني بشخصه بالحضور فى الجلسة الأخيرة التى نظرت فيها الدعوة ولم يطلب من المحكمة إعتباره تاركا لدعواه فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما إنتهى إليه من الفصل فى الدعوى المدنية وتأييد الحكم الابتدائى القاضى بالتعريض .

(طعن ٧٨٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٤ س ٣٨ ص ٧٧٢)

سابعاً : الطعن فى الأحكام

عدم جواز إستئناف الحكم الصادر بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه ما دام أنه يقر بصحة الترك . أثر ذلك . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .

من المقرر أنه لا يجوز إستئناف الحكم الصادر بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المدنية مادام أنه مقر بصحة رواية الحكم عن حدوث هذا الترك ، وأنه حيث يفلق طريق الاستئناف وهو طريق عادى من طرق الطعن يفلق من باب أولى الطعن بطريق النقض وهو طريق غير عادى .. ولما كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما أورده الحكم الابتدائى والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عن تركه دعواه المدنية ، فإن طعنه بطريق النقض على الحكم المطعون فيه يكون غير جائز ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت بقبولها الاستئناف وتظرها فى موضوعه برغم وروده على حكم غير جائز إستئنافه ، لأن هذا القضاء لا ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً لم يقرره له القانون . (طعن رقم ٧٣٣١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ ص ٣٦ ١٩٨٣) .

جواز الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعوى المدنية من محاكم الجنايات دون العقيد بنصاب معين . أساس ذلك .

مضى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك . وأنه لا محل للإجتihad إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه ولكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى آخر درجة فى مواد

الجنايات والجَنح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية . كما تنص المادة ٣١ على أنه « لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا إنتهى عليها منع السير فى الدعوى » والمادة ٣٢ على أنه « لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا » وكما نصت المادة ٣٣ على أنه « للنياية والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية » . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع حدد فى صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع إلى غيرها فى خصوص الأحكام الصادرة فى الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات . وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحا ومطلقا وقاطعا فى الدلالة على أجازة الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات وذلك دون التقييد بنصاب معين . ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن بطريق النقض فى تلك الأحكام بأى قيد أو تخصيص عموم النص بشير مخصص .

(طعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩/١٢/٩٨٥ س ٣٦ ص ١١٣٨)

القضاء ببراءة المتهم لعدم ثبوت التهمة . يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم . للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

لما كان القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم ثبوت التهمة إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم . فإن الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية - والتى طرفا فى المحصومة الاستئنافية أمام محكمة ثانى درجة - تتوافر لها الصفة والمصلحة فى الطعن وإن لم ينص فى منطوق الحكم المطعون فيه على رفض دعاوها المدنية .

(طعن رقم ٥٧٨١ لسنة ٥٥ ق جلسة ٩/٤/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٤٧٠)

لا يجوز للنيابة العامة الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . علة ذلك .

من المقرر أنه ولئن كانت النيابة العامة هى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعاوى الجنائية ، إلا أنها ليست خصماً أبته فى الدعوى المدنية ولا شأن لها بها ، ومن ثم فإن جاز لها الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية ، فلا يجوز لها ذلك بالنسبة للحكم الصادر فى الدعوى المدنية .

(طعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ من ٣٧ ص ٥٢٦)

عدم قبول المعارضه من المدعى بالحق المدنى فى الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية. مخالفة ذلك خطأ فى القانون. أساس ذلك.

حيث أن الشارع اذ نص فى المادة ٣٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية، فقد دل بذلك صراحة، على أن الحكم فى الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية، يكون دائماً بمثابة الحكم الحضورى قبل المدعى بالحقوق المدنية، ومن ثم فلا يحق له الطعن فيه بالمعارضة اسوة بالاحكام الحضورية، يستوى فى ذلك أن تكون المعارضة أمام محكمة أول درجة أم أمام محكمة ثانى درجة. لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قبل معارضة المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الغيابى الإستئنافى وألزم الطاعنه بالتعويض، فانه يكون قد خالف القانون، ولما كان الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى، ما دامت محكمة الموضوع قالت حكمها فيه، فإنه يمتنع عملاً بمقتضى المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه - فى هذا الصدد - والقضاء بعدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم الغيابى الإستئنافى القاضى برفض الدعوى المدنية مع التزامه المصاريف المدنية (طعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ من ٣٧ ص ٥٢٦)

الزام المتهم دون المستول عن الحقوق المدنية، بالتعويض المدني .
لا يجوز للأخير الطعن عليه بطريقة النقض .

وحيث أن المبين من الأوراق أن حكما ما لم يصدر في الدعوى بالزام الطاعنة بالتعويض بالتضامن مع المتهم ، إذ أن الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى في شقها المدني ، قد اقتصر على الزام المتهم وحده بالتعويض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ، وهي من كليات القانون ، أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبدى الحكم الابتدائي القاضي بالزام المتهم بالتعويض المدني المطلوب ، دون أن يقضى بالزام الطاعنة بشيء ، فإن طعنها فيه يكون غير جائز .

(طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١١ س ٣٨ ص ٤٢١)

صدور الحكم غيابيا أو حضوريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعي بالحقوق المدنية أو المستول عنها . كون الحكم مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم . طعن أيهما بالنقض . غير جائز . علّة ذلك .

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها المتهم في الدعوى المحكوم عليه غيابيا ، إلا أن هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ، إذا كان الحكم قد صدر غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعي بالحقوق المدنية أو المستول عنها . لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أُسندت إليه ، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى

الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض فإن الطاعن وقد قرر بالطعن بالنقض في وقت لا تزال فيه معارضة المتهم في الحكم المطعون فيه جائزه ، يكون قد خالف نص المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ كان يتعين عليه أن يتبرص حتى صيرور الحكم بالنسبة إلى المتهم نهائيا قبل الالتجاء إلى الطعن بالنقض .

(طعن رقم ٤٣٨٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥ س ٣٩ ص ٤٨٦)

قضاء محكمة أول درجة بالادانة وإحالة الدعوى التابعة إلى المحكمة المدنية . استئناف المتهم هذا الحكم ، وجوب أن تقتصر ثاني درجة عن الدعوى الجنائية فقط . قضاء المحكمة الأخيرة بالبراءة استنادا إلى إعتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية . لا مصلحة للطاعن من التمس عليه . أساس ذلك .

لما كانت محكمة أول درجة قد دانت المظعون ضده بجرمة الاصابة الخطأ المستندة إليه وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ، فقد كان يتعين من محكمة ثاني درجة أن تقتصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التي نقلها استئناف المتهم إليها وألا تتصدى للدعوى المدنية وتفصل في موضوعها إذ لم تكن مطروحة عليها . إلا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء ببراءة المظعون ضده من التهمة المستندة إليه على إعتفاء الخطأ في جانيه وهو بهذه المثابة قضاء وليس أسس الدعوى المدنية مساسا بيقيد حرية القاضي المدني اعتبارا بأن نفي الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة في رأى المحكمة المدنية المحال عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتما إلى القضاء برفضها إعمالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائيا أمام المحاكم المدنية ، فإن مصلحة الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - من وراء طعنه فيما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية تكون متتفيه .

(طعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ س ٣٨ ص ٤٩٩)

إستئناف المدعى بالحقوق المدنية . مقصور على الدعوى المدنية.
إستئناف المدعية بالحقوق المدنية دون النيابة العامة . أثره .
صيرورة الحكم الجنائي حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . تصدى
المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية . خطأ فى القانون .

من المقرر أن إستئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى
المدنية وحدها لأن إتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن
طريق النيابة العامة ، ولما كان الثابت أن المدعين بالحق المدني هم وحدهم دون
النيابة العامة الذين إستأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذى قضى
ببراءة الطاعن وعدم قبول الدعوى المدنية فإن الحكم الصادر من محكمة أول
درجة فى الدعوى الجنائية قد إنحسم الأمر فيه وأصبح نهائيا حائزا لقوة الشيء
المحكوم فيه ، فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء بإدانة
الطاعن وتفرغه مائتى جنية يكون تصديبا منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلا
فيما لم ينقل إليها وي طرح عليها بما هو مخالف للقانون ، ويكون الحكم المطعون
فيه معيبا من هذه الناحية مما يتعين معه تصحيحه بالغاء ما قضى به فى
الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١/١٠/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٧٨٠)

الحكم الاستئنافية الصادر فى غيبة المتهم بالبراءة ويرفض الدعوى
المدنية . حق المدعى المدني الطعن فيه منذ صدوره . علة ذلك .
إن الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى
بالبراءة ويرفض الدعوى المدنية لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض
فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض فى الحكم من تاريخ
صدوره جائز .

(طعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٩٠٨)

ثامنا : طريق الادعاء المباشر

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . من يملك حق تحريكها .

لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المظنون ضده من لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت فإن حكمها وما بنى عليه من الاجراءات يكون معدوم الأثر ولا تلك المحكمة الاستئنافية - حيثئذ - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين أن تقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها إلى أن يتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو ما التزمه وقضى به الحكم المظنون فيه ذلك أن المدعى بالحق المدني لا يملك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى الجنح والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من النائب العام أو المعامى العام أو رئيس النيابة وفقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

طعن رقم ٧٣٢٣ بسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٩ س ٣٦ ص ١٨٦)

لا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة .

إن الاختصاص فى خصومه التهمة موضوع الدعوى فى الطعن المائل ينبعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها وأن المدعى بالحقوق المدنية - الطاعن - لا يحق له أن يحرك الدعوى المباشر اليته سواء أمامها أو أمام المحكمة الصادية بطلباته سالفه البيان. ومن ثم فقد كان على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة القائمة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق ، أما وهى لم تفعل

وإنما قضت ببراءة المظنون ضدهما ورفض الدعوى المدنية فقد كان على المحكمة الاستثنائية وقد رفع إليها الاستئناف عن الشق المدني في الميعاد القانوني أن تقضى بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وعدم قبولها .
(طعن ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ من ٣٦ ص ٤٥٠)

تاسعا : الحجية وقوة الأمر المقضى

قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي للأحكام الباتة . أثرها . اعتبارها
عنوان للحقيقة وحجة على الكافة . تعلق الحجية بالنظام العام .
من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، إن قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي ، سواء أمام المحكمة الجنائية أم أمام المحاكم المدنية ، لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة ، وأن الحكم متى صار كذلك أصبح عنوانا للحقيقة ، فلا يصح التيل منه ، ولا مناقشة المراكز القانونية التي استقرت به ، ويضحي الحكم بذلك حجة على الكافة ، حجة متعلقة بالنظام العام ، بما يوجب على المحكمة إعمال مقتضى هذه الحجية ، ولو من تلقاء نفسها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر فعاد من بعد تبرئة المتهم في الجلسة ... الاذكية من تهمة ، وصيرورة الحكم باتا قبلها ، ليقرر من جديد إنها ارتكبت ذات الجريمة تلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يعيبه .
(طعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠ من ٣٧ ص ٥٢٦)

حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية قاصرة على المسائل التي كان النصل فيها ضروريا . وهي خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر . إستبعاد الحكم الجنائي مساهمة الجنى عليه في الخطأ . أو تقدير مساهمته فيه . لا حجة له .
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٤٥٦ من قانون

الاجراءات الجنائية على أن « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها » وفى المادة ١٠٢ ن قانون الاثبات على أنه « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » مفاده أن الحكم الجنائى تقتصر حججه أمام المحكمة المدنية على المسائل التى كان الفصل فيها ضروريا لقيامه وهى خطأ المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فإن إستبعاد الحكم الجنائى مساهمة المجنى عليه فى الخطأ أو تقرير مساهمته فيه يعتبر من الأمور الثانوية بالنسبة للحكم بالإدانة ، إذ أن تقرير الحكم قيام هذه المساهمة من المجنى عليه أو نفيها لا يؤثر إلا فى تحديد العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى ، والقاضى الجنائى غير ملزم ببيان الأسباب التى من أجلها يقرر عقوبة معينة طالما أن هذه العقوبة بين الحدين المنصوص عليهما فى القانون، وإذا كان ذلك فإن القاضى المدنى يستطيع أن يؤكد دائما أن الضرر نشأ من فعل المتهم وحده دون غيره ، كما أن له أن يقرر أن المجنى عليه أو الغير قد أسهم فى إحداث الضرر رغم نفي الحكم الجنائى هذا أو ذلك ليراعى ذلك فى تقدير التعويض إعمالا لنص المادة ٢١٦ من القانون المدنى التى تقضى بأنه « يجوز للقاضى أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد إشتراك فى إحداث الضرر أو زاد فيه » لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بوقوع خطأ من جانب مورث المظنون ضدهم ساهم فى إحداث الضرر الذى لحق به يتمثل فى تواجده بعربة (الديكوقيل) المخصصة لنقل النصب لا لنقل الأشخاص وكان هذا الدفاع جوهريا لما يترتب على ثبوت صحته من توزيع المسؤولية المدنية على قدر الخطأ فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه إذ إلتفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه بما ينحسم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه وإلزام الطاعن بكامل التعويض فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٩ إبريل سنة ١٩٩٣)

عدم تقييد القاضى الجنائى بالأحكام المدنية .
المقرر - وفق المادتين ٢٢١ ، ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية - أن
الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيّد
القاضى الجنائى عند نظره الدعوى . فإن التمس على الحكم الجنائى بإصدار حجية
الحكم الصادر فى الدعوى المدنية يكون غير صحيح .
(طمن رقم ٦٧٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠ من ٣٧ ص ٥٩٢)

الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى
الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية
مادام لم يبلغ قانونا . له فى نطاق حجيته المؤقتة . ما للأحكام
من قوة الأمر المقضى . الدفع بعدم القبول لسابقة صدور الأمر
دفع جوهري .

* إن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى
الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ ،
فلا يجوز مع بقاءه قائما إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها لأن له
فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ، وكانت الدعوى
المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى
تتظنها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء
بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، لما كان ذلك ، وكان الدفع المبدئى من
الطاعين جوهريا ومن شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأى فى قبول
الدعوتين الجنائية والمدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعين
والزامهم متضامين بالتعويض ، دون أن يعرض للدفع المبدئى منهم إيرادا له
وردا عليه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله فيما قضى به فى الدعويتين الجنائية
والمدنية والإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طمن رقم ٤٣٦٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣١ من ٣٧)

(١١٤٧ ص)

* لما كان المشرع قد خول النائب العام وحده - وفقا للمادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية - الحق فى إلغاء الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من أعضاء النيابة العامة فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره. مما يضحى معه إلغاء هذا الأمر من رئيس النيابة فى الدعوى الماثلة على غير سند من القانون ، ويكون الأمر الصادر فيها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ما يزال قائما لم يُلغ . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تنفع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يُلغ قانونا - كشأن فى الدعوى الحالية - فلا يجوز مع بقائه قائما إقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر الأمر فيها لأنه له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

(طعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ س ٣٨ ص ٥١٧) .

عاشرا - انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوطها وأثرها على الدعوى المدنية

الحكم الصادر بإنقضاء الدعوى الجنائية يضى المدة . هو حكم صادر فى موضوع الدعوى . على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية التبعية .

لما كانت المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن «كل حكم يصدر فى موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل فى التعويضات التى يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو لمتهم ذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل فى هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغى عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية فاعتلذت بحيل المحكمة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف» . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحكم الصادر بإنقضاء الدعوى الجنائية يضى المدة هو فى واقعه حكم صادر فى موضوع الدعوى فإنه يتعين على المحكمة - عند قضائها بإنقضاء الدعوى الجنائية - أن تفصل فى الدعوى

المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أو إحالتها إلى المحكمة المدنية إذا استلزم الفصل فيها إجراء تحقيق خاص .

(طعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٤ من ٣٧ ص ١٠٠٢)

الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية يمضى المدة لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنتضى يمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » . ما مفاده أن الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية يمضى المدة لا يكون له تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهي لا تنتضى إلا يمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(طعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦ ق لسة ١٩٨٦/١٢/٤ من ٣٧ ص ١٠٠٢)

تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه . يوجب على المحكمة إنهاؤه . مخالفة ذلك خطأ فى القانون .

لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن المطعون ضده تنازل عن دعواه المدنية عن النحو الثابت بحضور الصلح آنف البيان ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بإثبات هذا التنازل ، أما وأنها لم تفعل ، وقضت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بشأن الدعوى المدنية فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٣٩٢٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨ من ٣٧ ص ١٠٩٥)

**نماذج للطلبات وصيغ الدعاوى
الخاصة بقضايا القتل والإيذاء الخطأ**

(١)

بلاغ لأحد مأموري الضبط القضائي
من مجنى عليه في قضية قتل أو إصابة خطأ

السيد الأستاذ وكيل نيابة (أو مأمور قسم أو مركز)
مقدمه ومهنته وجنسيته ومقيم
وموطنه المختار مكتب الأستاذ المحامي بشارع بجهة

شـد

١ -
٢ -
٣ -

ومهنته وجنسيته ومقيم يشرف
بعرض الآتي :

بتاريخ (أجرى المشكو في حقه للشاكي عملية جراحية أو
علاج خاطئ وقد أصابه من جراء هذا العلاج الخاطئ ضرر)
(أو قاد المشكو في حقه السيارة رقم وأصاب الشاكي بإصابته المبيته
بالتقرير الطبي المرفق وفر هاربا) (أو قام المشكو في حق وهو مالك بناء بالهدم
دون مراعاة الإحتياجات اللازمة فأصاب الشاكي ضرر) وحيث أن هذا الفعل
يشكل جريمة الإصابة الخطأ المعاقب عليها بالمادة ٢٤٤ عقوبات (وفي حالة الوفاة
يذكر نص المادة ٢٣٨ عقوبات) فضلا عما أصابه الشاكي في شخصه من إصابات
فقد لحق به أضرار مادية بسبب ذلك بقدرها مؤقتا يبلغ ٥١ جنيه على سبيل
التعويض المؤقت .

لذلك

يلتصم مقدمه بإجراء التحقيق اللازم في هذه الواقعة مع تحويلي الى الكشف
الطبي والأمر بضبط وإحضار المتهم وسؤاله .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام

الطالب

تحريراً في / / ١٩

(٢)

طلب إجراء معاناة لحادث قتل أو إصابة خطأ

السيد الأستاذ وكيل نيابة

بعد التحية . .

يتقدم بهذا الطلب إلى سيادتكم ومهنته
والمقيم برقم بدائرة قسم محافظة

الموضوع

اتهمت في قضية الجنحة رقم لسنة قسم
بأننى بتاريخ تسببت من غير قصد ولا عمد فى (قتل أو إصابة)
..... وذلك بأن [يكتب الخطأ المسند إلى الطالب]

وحيث أننى أثناء تحقيق الحادث بالشرطة طلبت من السيد المحقق إجراء
معاناة لحل الحادث إلا أن السيد المحقق لم قم بإجراء هذه المعاناة .

وحيث أن إجراء هذه المعاناة أمر لازم لإظهار الحقيقة وإنتفاء ركن الخطأ من
جانبنى وإثبات أن الخطأ الذى نتج عنه الحادث هو خطأ المجنى عليه وحده (أو
الغير) .

لذلك

ألتمس من سيادتكم إنتداب من يلزم (مهندس فنى أو مهندس مبانى
.....) لإجراء هذه المعاناة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام .

الطالب

تحريراً فى / / ١٩٩

(٣)

طلب إجراء معاينة لحادث سيارة

السيد الأستاذ وكيل نيابة

تحية طيبة وبعد

يتقدم بهذا الطلب إلى سيادتكم ومهنته والمقيم برقم
بدائرة قسم محافظة

أتشرف بعرض الآتى

اتهمت فى قضية الجنحة رقم لسنة قسم محافظة
أننى فى يوم / / تسببت خطأ فى قتل (أو إصابت)
بأن قمت بقيادة السيارة رقم بحالة ينجم عنها الخطر ودون إتخاذ الحيطة
الكافية (أو كانت السيارة غير صالحة فنيا - يكتب الخطأ
المسند إلى الطالب -)

وأثناء تحقيق الحادث بمعرفة الشرطة لم تتم بإجراء معاينة السيارة ولما كان هذا
الإجراء جوهري وضرورى لبيان الحقيقة خاصة وأن السيارة بحاله صالحة فنيا للقيادة
وكل أجزائها سليمة وصالحة .

لذلك

أتمس من سيادتكم انتداب السيد المهندس الفنى لإجراء هذه المعاينة .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

الطالب

تحريراً فى / /

(٤)

طلب تسليم سيارة بعد ارتكاب حادث قتل أو إصابة خطأ بها .

السيد الأستاذ وكيل نيابة

تحية طيبة وبعد

يتقدم بهذا الطلب ومهنته والمقيم برقم التابع
لقسم محافظة

أتشرف بعرض الآتي

تحرر المحضر رقم جنح قسم لسنة بخصوص حادث
مصادمة السيارة رقم والذي أدى إلي (قتل أو إصابة) بغير
قصد ولا تعمد وقد إنتقل إلي مكان الحادث السيد المهندس الفني وقام بفحص
السيارة وإجراء المعاينة اللازمة ، إلا أن قسم الشرطة رفض تسليم السيارة لي حتى
الآن .

وحيث أني المالك لهذه السيارة (أو حائزها حيازة قانونية بسبب)
ومرفق طيه المستندات الدالة على ذلك وأرغب في إستلامها

ولذلك

ألتمس من سيادتكم التكرم بصدور الأمر بتسليمي هذه السيارة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام

الطالب

تحريرا في / / ١٩

(٥)

طلب لقاضى التحقيق (أو لوكيل النائب العام)
لسماع شهادة

السيد الأستاذ قاضى التحقيق (أو وكيل نيابة)

مقدمه ومهنته وجنسيته ومقيم
وموطنه المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع بجهة

يتشرف بعرض الآتى

أتهمت فى اللجنة رقم سنة قتل أو
إصابة خطأ .

وحيث أن سيادتكم تحررون تحقيق هذا الإتهام وبهم الطالب بصفته
(متهما أو مجنيا عليه أو مدعيا بالحقوق المدنية أو مسئولاً مدنياً) سماع أقوال
الشهود المذكورين بعد :

١- [يذكر إسمه كاملاً - إن أمكن - ومهنته وعنوانه]

٢-

٣-

٤-

وذلك عن الوقائع الآتية :

(تذكر الوقائع المطلوب سماع شهادتهم عنها بإختصار)

لـــــــذلك

يلتمس مقدمه إستدعاء الشهود المذكورين بصدد هذا الطلب وسماع أقوالهم
إظهاراً للحقيقة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام .

الطالب

تحريراً فى / / ١٩٩

ملاحظات :

١- نظم قانون الإجراءات الجنائية فى الفصل السادس من الكتاب الأول كيفية
طلب الشهود وسماع أقوالهم فى المواد من ١١٠ إلى ١٢٢ منه .

٢- يسمع قاضى التحقيق شهادة الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ما لم ير عدم الفائدة من سماعهم . وله أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التى تثبت أو تؤدى إلى ثبوت الجريمة وظروفها واستادها إلى المتهم أو براءته منها (م ١١ إجراءات) .

٣ - تقوم النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يقرر قاضى التحقيق سماعهم ، ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة ، ولقاضى التحقيق أن يسمع شهادة أى شاهد يحضر من تلقاء نفسه وفى هذه الحالة يثبت ذلك فى المحضر (م ١١١ إجراءات) .

٤ - يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر إليه والا جاز للقاضى الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ويجوز له أن يصدر أمرا بتكليفه بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه ، أو أن يصدر أمرا بخصمه وإحضاره (م ١١٧ إجراءات)^(١) .

٥ - إذا حضر الشاهد أمام القاضى بعد تكليفه بالحضور ثانيا أو من تلقاء نفسه وأبدى أعذارا مقبولة ، جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة ، كما يجوز إعفاؤه بناء على طلب يقدم منه إذا لم يستطع الحضور بنفسه (م ١١٨ إجراءات) .

٦ - إذا حضر الشاهد أمام القاضى وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين يحكم عليه القاضى فى الجنب والجنابات بعد سماع أقوال النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه . ويجوز إعفاؤه من كل أو بعض العقوبة إذا عدل عن إمتناعه قبل إنتهاء التحقيق (م ١١٩ إجراءات)^(٢) .

٧ - يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة عن الشهود من قاضى التحقيق طبقا للمادتين ١١٧ ، ١١٩ سالفى الذكر وتراعى فى ذلك القواعد والأوضاع المقررة فى القانون (م ١٢٠ إجراءات) .

(١) مستهدة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الجريدة الرسمية العدد رقم ١٦ الصادر فى ١٩٨٢/٤/١٢ .

(٢) مستهدة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

٨ - يقدر قاضى التحقيق بناء على طلب الشهود المصاريف والتعويضات التى يستحقونها بسبب حضورهم لأداء الشهادة (م ١٢ إجراءات) .

(٦)

إعلان شهود فى جنحة قتل أو إصابة خطأ

انه فى يوم

بناء على طلب والمقيم والمتخذ له موطننا
مختاراً مكتب الأمتاذ المحامى .

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت فى
التاريخ المذكور أعلاه الى محل إقامة كل من :

١ - والمقيم

٢ - والمقيم

مخاطباً مع

وأعلنتها بالآتى :

بجلسة صرحت محكمة للطالب بإعلان شاهده فى
الدعوى رقم لسنة بالحضور لجلسة

وإذا كان الطالب يستشهد بالمعلن إليهما ليقررا ما يعلمانه من وقائع جوهرية
فى الدعوى سألقة البيان .

لذلك

أنا المحضر سالت الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليهما بصورة من
هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة بجلستها المنعقدة بتاريخ
/ / / لسماع شهادتهما فى الدعوى لسنة
منبها عليهما بعدم التخلف عن الحضور وإلا حكم عليهما بالقرامة المنصوص عليها
بالقانون .

ولأجل

ملاحظات :

١ - يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب الخصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة . إلا في حالة التلبس بالجريمة . فإنه يجوز تكليفهم بالحضور في أى وقت ولو شفهيًا بواسطة أحد مأموري الضبط القضائي . ويجوز أن يحضر الشاهد في الجلسة بغير إعلان بناء على طلب الخصوم . وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والإحضار ، إذا دعت الضرورة لذلك ، ولها أن تأمر بتكليفه بالحضور في جلسة أخرى . وللمحكمة أن تسمع شهادة أى إنسان يحضر من تلقاء نفسه لا بناءً على معلوماته في الدعوى (م ٢٧٧ إجراءات) .

٢ - إذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به ، جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً في المخالفات وثلاثين جنيهاً في الجنح ، وخمسين جنيهاً في الجنايات . ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ، ولها أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره (م ٢٧٩ إجراءات^(١)) .

٣ - إذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية أو من تلقاء نفسه ، وأبدى أعتذاراً مقبولة ، جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة . وإذا لم يحضر الشاهد في المرة الثانية جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة ٢٧٩ سالف الذكر ، وللمحكمة أن تأمر بالقبض عليه وإحضاره في نفس الجلسة ، أو في جلسة أخرى تؤجل إليها الدعوى (م ٢٨٠ إجراءات) .

٤ - للمحكمة إذا عتذر الشاهد بأعتذار مقبولة عن عدم إمكانه الحضور أن تنتقل إليه وتسمع شهادته بعد إخطار النيابة العامة وباقي الخصوم ، وللخصوم أن يحضروا بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم ، وأن يوجهوا للشاهد الأسئلة التي يرون لزوم توجيهها إليه (م ٢٨١ إجراءات) .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . المبردة الرسمية العدد رقم ١٦ الصادر في ١٩٨٢/٤/٢٢ .

٥ - إذا لم يحضر الشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم فى الدعوى ، جاز له الطعن فى حكم الغرامة بالطرق المعتادة (م ٢٨٢ إجراءات) .

٦ - إذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة فى غير الأحوال التى يبيح له القانون فيها ذلك ، حكم عليه فى مواد المخالفات بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات وفى مواد الجنح والجنايات بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه . وإذا عدل الشاهد عن إمتناعه ، قبل إقفال باب المرافعة يعفى من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها (م ٢٨٤ إجراءات^(١)) .

(٧)

طلب من شاهد

لإعفائه من الغرامة قبل قفل باب المرافعة

السيد الأستاذ قاضى محكمة
مقدمه ومهنته والمقيم بشارع
يتشرف بعرض الآتى :
استدعى الطالب كشاهد فى الجلسة رقم لسنة مركز
والمقيدة ضد

وذلك للحضور أمام سيادتكم بجلسته للإدلاء بأقواله وإذا تخلف الطالب عن الحضور بتلك الجلسة بسبب مرضه الطارئ (أو تعطيل وسيلة المواصلات ... أو وقوع حادث فى الطريق ترتب عليه إصابته أو ...) الذى حال بينه وبين حضوره إلى تلك الجلسة وقد قضى عليه بغرامة قدرها

لذلك

يتمس مقدمه من سيادتكم إقالته من الغرامة المحكوم بها عليه .

وتفضلوا

الطالب

تحريراً فى / / ١٩٩

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٨)

طلب من متهم فى جنحة قتل أو إصابة خطأ
لوكيل النائب العام أو لقاضى لتحقيق
للتصريح له بالاستعانة بخبير إستشارى

السيد الأستاذ وكيل النائب العام (أو قاضى التحقيق بمحكمة)

مقدمه ومهنته وجنسيته ومقيم
..... وموطنه المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع
..... بجهة

يتشرف بعرض الآتى :

اتهم الطالب بـ فى الجنحة رقم سنة
وحيث أن التحقيق اقتضى الإستعانة بالخبير لبيان
وحيث أنه يهم الطالب أن يستعين بـ كخبير إستشارى إظهارا للحقيقة
علما بأنه لن يترتب على ذلك تأخير السير فى الدعوى .

لذلك

يلتمس مقدمه صدور الأمر بتمكين بصفته خبيرا إستشاريا من
الإطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين بأمر سيادتكم فى
الجنحة الموضحة بصدر هذا الطلب .

وتفضلوا

الطالب

ملاحظات :

١ - للتمتع أن يستعين بخبير استشارى ويطلب تمكينه من الإطلاع على
الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من القاضى على ألا يترتب على ذلك
تأخير السير فى الدعوى (م ٨٨ إجراءات) .

٢ - خول المشرع للتمتع وحده دون باقى الخصوم أثناء التحقيق حق الإستعانة
بخبير إستشارى وهذا الحق يختلف عن حقه فى الرد فليس معنى الإستعانة بخبير
إستشارى رد الخبير المتدلب من قبل المحقق فضلا عن أن هذه الإستعانة بخبير

إستشارى لا تحول بين حقه فى هذا وحقه فى رد الخبير المنتدب . ولا يجوز للمحقق رفض طلب الإستعانة بالخبير المقدم من قبل المتهم والا كان التحقيق باطلا لا خلاله بحق الدفاع الجوهري وللخبير الإستشارى أن يطلب من المحقق تمكينه من الإطلاع على أوراق الدعوى وليس للمحقق متعه من هذا^(١) .

(٩)

تظلم من قرار وكيل النيابة

السيد الأستاذ رئيس نيابة الكلية أو المحامى العام
لنيابة
بعد التحية
يتقدم بهذا الطلب إلى سيادتكم ومهنته والمقيم
برقم بشارع

الموضوع

بتاريخ تحرر ضدى اللجنة برقم لسنة
قسم قتل خطأ .

وبتاريخ وبعد أن انتهى التحقيق أصدر السيد وكيل نيابة
..... قراره ويقضى بسحب الترخيص الخاص بى (أو التحفظ على السيارة أو أى
قرار يتعرض منه المتظلم) .

ولما كان هذا القرار قد صدر مجعفا بحقوق المتظلم .
وذلك [تذكر أسباب التظلم] .

لذلك

يلتمس المتظلم بعد مطالعة الأوراق صدور أمر سيادتكم بالغاء قرار النيابة
الجزئية و
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

المتظلم

(١) راجع د . مأمون سلامة المرجع السابق ص ٣٢٦ وما بعدها .

(١٠)

طلب إستلام مستندات

السيد الأستاذ وكيل نيابة
مقدمه لسيادتكم ومهنته ومقيم

الموضوع

بتاريخ وأثناء تحقيق الجنبه رقم لسنة
وموضوعها - قتل أو إصابه خطأ - تقدمت ببعض مستندات وأوراق خاصة بى
وقد أمرتم بارفاقها بالتحقيقات .

وإذا إنتهى التحقيق فى تلك الدعوى وصدر قراركم (بحفظها أو صدر
قراركم بالتقرير فيها بالآ وجه لإقامتها) .

ونظراً لأن هذه المستندات احتاج تقديمها إلى

لذلك

أتمس من سيادتكم صدور الأمر بتسليمى تلك المستندات لأهميتها لدى .

المحرراً فى / / الطالب

(١١)

طلب صورة رسمية

من محضر جنبه قتل خطأ أو إصابه خطأ

السيد الأستاذ وكيل نيابة
يتقدم بهذا الطلب لسيادتكم ومهنته
والمقيم والمتخذ له موطناً مختاراً مكتب الأستاذ
المحامى .

الموضوع

بتاريخ تمحرر محضر الجنبه رقم وفيه
قدم متهما بالتصيب فى إصابتى وإتلاف السيارة المملوكة

لى والمؤمن عليها لدى شركة للتأمين وإذا انتهت النيابة من التحقيق
وقيدت الواقعة ضده والتصرف فيها

ونظراً لإحتياجه لصورة رسمية من هذا المحضر حتى يتمكن لى الحصول على
حقوقى التأمينية .

لذلك

ألتمس من سيادتكم صدور الأمر بإعطائى صورة رسمية من محضر اللجنة رقم
..... وصيغته لسداد الرسم .

الطالب

تحريراً فى / /

ملحوظة :

يراعى ما نصت عليه المادة ٥/٩٤٣ من التعليمات العامة للنيابات من
ضرورة إرسال طلبات الحصول على صور من المحاضر والتحقيقات المقدمة من
غير ذوى الشأن إلى المحامى العام لدى محكمة الإستئناف عن طريق النيابة
الكلية .

(١٢)

طلب شهادة من الجدول

السيد الأستاذ وكيل النيابة

بعد التحية :

يتقدم بهذا الطلب إلى سيادتكم ومهنته والمقيم
برقم بشارع بدائرة قسم

الموضوع

بتاريخ اتهمت فى قضية اللجنة رقم لسنة
قسم بأننى تسببت خطأ فى قتل

وبعد أن تم التحقيق فى هذه القضية أمرت النيابة العامة بالألا وجه لإقامة
الدعوى لعدم أو أمرت النيابة بحفظ القضية لعدم

وحيث أننى أودع فى

الأمر الذى يستلزم اثبات عدم إدانتى فى هذه القضية .

لذلك

أتمنى من سيادتكم الأمر بإعطائى شهادة من واقع الجدول تفيد حفظ القضية
وسبب هذا الحفظ (أو تفيد صدور أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم
.....)

ومستعد لدفع الرسم المقرر .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

الطالب

تحريراً فى / /

(١٣)

طلب تقسيط مبالغ حكم بها على معهم
فى جنحة قتل أو إصابة خطأ

السيد الأستاذ وكيل نيابة

بعد التحية

يتقدم بهذا الطلب إلى سيادتكم ومهنته ومقيم
بشارع بدائرة قسم محافظة

الموضوع

اتهمت فى الجنحة رقم لسنة وموضوعها -
قتل أو إصابة خطأ - وقد صدر ضدى حكم بتفريقى مبلغ
ومن حيث أن ظروفى المالية والإجتماعية لا تسمح لى بالسداد لتلك الغرامة
المقضى بها دفعة واحدة .

لذلك

أرجو التكرم بالموافقة على صدور أمركم بتقسيط تلك الغرامة ومستعد لدفع
القسط الأول اليوم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

الطالب

تحريراً فى / / ١٩

ملاحظات :

١ - نصت المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «لقاضى المحكمة الجزئية التى يجرى التنفيذ فيها أن يمنح المتهم فى الأحوال الإستثنائية ، بناء على طلبه ، وبعد أخذ رأى النيابة العامة أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة ، أو أن يأذن له بدفعها على أقساط ، بشرط ألا تزيد المدة على تسعة أشهر ولا يجوز الطعن فى الأمر الذى يصدر بقبول الطلب أو رفضه . وإذا تأخر المتهم عن دفع قسط حلت باقى الأقساط ، ويجوز للقاضى الرجوع فى الأمر الصادر منه إذا وجد ما يدعو لذلك » .

٢ - إذا طلب المحكوم عليه أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة والمقضى بها من المحكمة الجنائية أو طلب الإذن له بدفعها على أقساط نظراً لظروفه المالية فإنه يتعين عليه أن يحرر هذا الطلب على ورقة مدموعة وأن يبين به الظروف المبررة لإجابته ، وعلى النيابة أن تعرض هذا الطلب على قاضى المحكمة الجزئية التى يجرى التنفيذ فيها مشفوعاً برأيها سواء بإجابة الطلب أو برفضه ، وللقاضى أن يمنح المحكوم عليه فى الأحوال الإستثنائية أجلا لدفع المبالغ المذكورة أو يأذن له بدفعها على أقساط على حسب الأحوال بشرط ألا تزيد على تسعة أشهر ، والأمر الذى يصدر من القاضى بقبول الطلب أو رفضه لا يجوز الطعن فيه بأى حال من الأحوال .

ولا يجوز للنيابة أن تكتفى برأيها فى التقسيط أو أن تتخذ إجراءات السير فيه دون أن تعرض الطلب على قاضى المحكمة الجزئية المختصة طبقاً لما سلف .

ويجوز للنيابة أن تطلب من القاضى الرجوع فى الأمر الصادر منه إذا وجد ما يدعو إلى ذلك - وإذا تأخر المحكوم عليه فى دفع قسط فى موعده حلت باقى الأقساط . [مادة ١٤٩٩ من تعليمات النيابة العامة] .

٣ - تختص النيابة وحدها بإصدار الأمر بتأجيل أو تقسيط المبالغ المستحقة للحكومة إذا كانت المحكمة المدنية هى التى قضت بها .

ولا يجوز للنيابة أن تقبل تأجيل أو تقسيط الرسوم والغرامات فى المواد المدنية إلا إذا ثبت أن المدين غير قادر على دفعها كلها فوراً أو تبين أن ممتلكاته لا تفى بها ومصاريف الإجراءات القانونية لو اتخلت وراعى دائماً تكليف المدين بتقديم كفيل عند قبول طلبه . [مادة ١٥٠ من تعليمات النيابة العامة] .

طلب صرف كفالة

السيد الأستاذ وكيل نيابة

بعد التحية . .

يتقدم بهذا الطلب إلى سيادتكم ومهنته والمقيم
برقم بشارع بملازمة قسم محافظة

الموضوع

اتهمت في قضية المجنحة رقم لسنة
بتاريخ

وحيث أنه بتاريخ صدر أمر بالإفراج عني إذا دفعت كفالة مالية
قدرها وقد قمت فعلا بسداد هذه الكفالة بموجب قسيمة السداد
رقم بتاريخ إلى خزانة محكمة

وحيث أن النيابة العامة أصدرت بعد التحقيقات أمرا بالآ وجه لإقامة
الدعوى بتاريخ أو (وحيث أن النيابة العامة قامت بحفظ القضية
بتاريخ) .

أو (وحيث أن محكمة أصدرت حكمها في القضية المذكورة
بتاريخ وهو يقضى ببراءتي وقد أصبح هذا الحكم نهائيا) .

وحيث أن فضلا عما تقدم لم أتخلف عن الحضور في جميع إجراءات التحقيق
والدعوى وقمت بكافة الواجبات التي فرضت على .

وحيث أنني بالإضافة إلى ذلك غير مدين لأية جهة حكومية بأية مبالغ .

لذلك

أتمس من سيادتكم إصدار الأمر بصرف الكفالة المالية وقدرها
إلى كاملة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،

الطالب

تحريراً في ١٩ / /

ملاحظات :

١ - نصت المادة ١٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «يجوز تعليق الإفراج المؤقت ، فى غير الأحوال التى يكون فيها واجبا حتما ، على تقديم كفالة» .

ويقدر قاضى التحقيق أو محكمة الجنب المستأنفة متعقدا فى غرفة المشورة حسب الأحوال مبلغ الكفالة .

ويخصص فى الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزءا كافيا لتخلف المتهم عن الحضور فى أى إجراء من إجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التى تفرض عليه .

ويخصص الجزء الآخر لنفع ما يأتى بترتيبه :

أولا : المصاريف التى صرفتها الحكومة .

ثانيا : العقوبات المالية التى قد يحكم بها على المتهم .

وإذا قدرت الكفالة بغير تخصيص ، اعتبرت ضمانا لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التى تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ .

٢ - نصت المادة ١٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «إذا لم يتم المتهم بغير علم مقبول بتنفيذ أحد الإلتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم بذلك .

ويرد الجزء الثانى للمتهم إذا صدر فى الدعوى قرار بأنه لا وجه أو حكم بالبراءة» .

(١٥)

طلب إدعاء مدنى أمام النيابة العامة

أو أمام قاضى التحقيق

السيد الأستاذ وكيل نيابة (أو قاضى التحقيق)

مقدمه ومهنته ومقيم وموطنه المختار

مكتب الأستاذ المحامى .

يتشرف بعرض الأتي :

أصبت خطأ (وفي حالة الوفاة يذكر إسم المجنى عليه ويبين صفة المدعى المدني كأن تكون وصية علي القصر أو وليا) في الجنحة رقم لسنة والمتهم فيها وإذا لحق بي ضرر لا يمكن تقديره بأقل من مبلغ وحيث أن سيادتكم تجرون تحقيقا في هذا الإتهام وإذا بهم الطالب بصفته (تذكر الصفة) أن يقرر بالإدعاء المدني أمام سيادتكم .

لذلك

أرجو قبول الإدعاء المدني .

تحريراً في / / ١٩ الطالب

ملاحظات :

١ - نصت المادة ١٩٩ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «لن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الإدعاء ، ولن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة مشورة ، خلال ثلاثة أيام تسري من وقت إعلائه بالقرار» .

٢ - يراجع التعويض عن القتل والإصابة الخطأ . القسم الثاني من هذا الكتاب .

(١٦)

طلب إدعاء مدني أمام محكمة الجنح
في دهوى قتل أو إصابة خطأ في حالة حضور المتهم

السيد الأستاذ قاضي محكمة

مقدمه ومهنته والمقيم
والتخذ له موطنًا مختارًا مكتب الأستاذ المحامي .

أصبت خطأ في الدعوى جنح مركز والمتهم فيها المتهم المائل بالجلسة اليوم (وفي حالة الوفاة تذكر صفة المدعى) .

وإذا لحقني من جراء تلك الإصابة أضرارا لا يمكن أن تقدر بأقل من مبلغ

وإذا كان يهم الطالب أن يوجه الإدعاء المدنى إلى المتهم المائل .

لذلك

أرجو قبول الإدعاء المدنى وتوجيهه إلى المتهم المائل .

الطالب

تحريراً فى / /

(١٧)

طلب مقدم للنهاية العامة أو قاضى التحقيق لإعتبار المتهم حدثاً
فى جنحة قتل أو إصابة خطأ

السيد الأستاذ/وكيل نيابة (أو قاضى التحقيق)
تحية طيبة وبعد

أتشرف بعرض الآتى :

اتهم بحلى فى قضية الجنحة رقم لسنة
قسم محافظة

بأنه فى يوم / / تسبب خطأ فى موت (أو إصابة)
وحيث أنه بالتداب السيد مفتش الصحة لتقدير عمر المتهم أفاد بأن عمره
يزيد عن الثمانية عشر عاماً .

وحيث أن عمر المتهم يقل عن ثمانى عشر عاماً كما هو ثابت من شهادة الميلاد
المرفقة بهذا الطلب إذ أنه من مواليد / / وفى حالة عدم وجود شهادة
الميلاد أو مستخرج رسمى لإثبات تاريخ الميلاد يطلب عرض المتهم على الطبيب
الشرعى لتقدير سنه .

لذلك

أرجو من سيادتكم التكرم باتخاذ اللازم قانوناً نعو إعتبار المتهم حدثاً
ومعاملته على هذا الأساس .

مقدمه

تحريراً فى / /

ملاحظات :

١ - يقصد بالحدث فى حكم القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشر سنة

ميلادية كاملة وقت إرتكاب الجريمة (م ١ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) لا وقت الحكم فى الدعوى . ويحسب سن المتهم على أساس التقويم الميلادى إذ أنه هو التقويم العادى والأصلح للمتهم . والأمر فى تحديد سن المتهم سهل وواضح عند وجود شهادة الميلاد أو أية ورقة رسمية ، إلا أنه عند عدم وجود مثل هذه المستندات الرسمية فعلى القاضى الإستعانة بأهل الخبرة لتحديد سن الحدث (م ٣٢ من قانون الأحداث) .

٢ - لما كانت البطاقة الشخصية تعتبر دليلا على صحة البيانات الواردة فيها طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية فهى تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التى يعتد بها فى تحديد سن الحدث طبقا للمادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤^(١١) .

٣ - لما كانت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . وكان قانون الأحداث الجديد رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ يتحقق به معنى القانون الأصح للمتهم فى حكم هذه المادة إذ أنه ينشئ للمحكوم عليه وصفا أصح له من النصوص الملغاه فيكون هو دون غيره الواجب التطبيق^(١٢) .

٤ - لا تسرى أحكام العود الواردة فى قانون العقوبات - المواد من ٤٩ إلى ٥٤ عقوبات - على الحدث الذى لا يتجاوز سنه خمس عشر سنة (م ١٧ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤)^(١٣) .

٥ - تشكل فى مقر كل محافظة محكمة أو أكثر للأحداث ، ويجوز بقرار من وزير العدل إنشاء محاكم للأحداث فى غير ذلك من الأماكن وتحدد دوائر اختصاصها فى قرار إنشائها (م ٢٧ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) . وتختص محكمة الأحداث - دون غيرها - بالنظر فى أمر الحدث عند إتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للإتهامات . كما تختص بالفصل فى الجرائم الأخرى التى ينص

(١) نقض ١٩٧٧/٤/٣ من ٢٨ ص ٤٤٦ .

(٢) نقض ١٩٧٤/٦/٣ من ٢٥ ص ٥٣٣ .

(٣) راجع أحكام العود كتابنا «العود وود الاعتبار» طبعة أولى سنة ١٩٨٨ ص ١ وما

بعدها .

عليها هذا القانون ، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث . (م ٢٩ من قانون الأحداث سالفى الذكر) .

٦ - قواعد الإختصاص فى المسائل الجنائية كلها متعلقة بالنظام العام بالنظر إلى أن المشرع فى تقديره لها قد أقام ذلك على إعتبارات تتعلق بحسن سير العدالة وعلى ذلك فإن الدفع بعدم الإختصاص الولائى يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض^(١) . وأن الدفع بأن المتهم كان حدثا وقت وقوع الجريمة بما يجعل محكمة الجنب العادية غير مختصة بمحاكمته - الأمر الذى لم تفتن إليه محكمة ثانى درجة - هو دفع يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أى حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولها أن تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بغير طلب^(٢) .

٧ - يتحدد إختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه إحدى حالات التعريض للإحتراف أو بالمكان الذى يضبط فيه الحدث أو يقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال ، ويجوز للمحكمة عند الإقتضاء أن تعتقد فى إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية للأحداث التى يودع فيها الحدث (م ٣ من قانون الأحداث) .

٨ - يجوز للمحكمة ندب محامى للحدث المتهم فى مواد الجنب إذا جاوز سنه خمس عشر سنة (م ٢/٢٣ من قانون الأحداث) .

٩ - لا تقبل الدعوى المدنية ولا الإدعاء المباشر أمام محكمة الأحداث (م ٣٧ من قانون الإجراءات) .

١٠ - لا يلزم الأحداث بأداء أية رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم الجزئية والاستئنافية والنقض ومحكمة إعادة النظر فى الدعاوى المتعلقة بقانون الأحداث (م ٤٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) .

(١) نقض ٢٧/١٠/١٩٨٠ من ٣١ ص ٩١٧ .

(٢) نقض ١٢/١١/١٩٨٠ من ٣١ ص ٩٨٩ ، ١٦/١/١٩٨٠ من ٣١ ص ٨٠ .

٢/١٠/١٩٨٠ من ٣١ ص ٨١٥ ، ٤/١٢/١٩٧٧ من ٢٨ ص ١٠٢٣ ، ١٨/١١/١٩٧٤

من ٢٥ ص ١٥٧ ، ١٦/١٢/١٩٦٣ من ١٤ ص ١٤٢٦ .

طلب رد إعتبار قانونى عن حكم فى جنحة قتل أو إصابة خطأ

السيد الأستاذ/ المحامى العام لنيابة

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه لسيادتكم والتهتم فى الجنحة رقم والمقيم بذاترة
قسم محافظة ومحل المختار مكتب الأستاذ
المحامى .

أشرف بعرض الآتى :

اتهمت فى الجنحة رقم (قتل خطأ أو إصابة خطأ) وقضت
محكمة جرح بجلسة / / حضوريا بالحبس لمدة
وقد تم تنفيذ العقوبة فعلا فى المدة من / / حتى / / .

وحيث أن المادة ٥٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «يجوز رد
الإعتبار إلى كل محكوم عليه فى جنابة أو جنحة ويصدر الحكم بذلك من محكمة
الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه» .

وحيث أن المادة ٥٥٠ من ذات القانون تنص على أنه «يرد الإعتبار بحكم
القانون (ثانيا) الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة أو فى أية جريمة أخرى
متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات دون أن يصدر عليه حكم
فى جنابة أو جنحة» .

وحيث أننى قمت بتنفيذ عقوبة الحبس خلال المدة من / / إلى / /
وقد مضى على ذلك أكثر من ست سنوات ولم يصدر ضدنى أى حكم فى
جنابة أو جنحة من هذا التاريخ وحيث أننى كنت حسن السير والسلوك طوال هذه
الفترة ومرفق طيه المستندات الدالة على ذلك (صحيفة الحالة الجنائية وشهادة
إدارية) .

لذلك فإنه يحق لى تقديم هذا الطلب للحكم برد إعتبارى .

لذلك

أرجو من سيادتكم التكرم بتحديد جلسة أمام محكمة جنايات
.....

منعقدة فى غرفة مشورة للحكم برد إعتبارى عن الحكم سالف الذكر للأسباب
الموضحة تفصيلا بهذا الطلب .

تحريراً فى / / ١٩٩٠

مقدم الطلب

ملاحظات :

١ - ينص قانون الإجراءات الجنائية على نوعين لرد الإعتبار الجنائى ، رد
اعتبار قضائى ، ورد إعتبار بقوة القانون ، وإن كان لكل من هذين النوعين شروطه
إلا أنهما يتفقان فى الآثار .

٢ - رد الإعتبار القضائى عن جنة القتل أو الإصابة الخطأ مدته ثلاث
سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة (م ٥٣٧/ثانيا من قانون الإجراءات . ورد
الإعتبار بقوة القانون مدته ست سنوات من تاريخ تنفيذها (م ٥٥/ثانيا من
قانون الإجراءات) .

٣ - لم يتحدث المشرع عن رد الإعتبار عن المخالفات باعتبار أنه ليس لها
آثار جنائية من شأنها التأثير على المحكوم عليه ، فهى لا يعتد بها فى العود ،
ولا تظهر فى صحيفة الحالة الجنائية ولهذا فهى لا تخضع لنظام رد الإعتبار .

٤ - يجب لرد الإعتبار أن تتوافر الشروط الآتية :

أ - تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو إنقضاها بالتقادم .

ب - إنقضاء مدة التجربة .

ج - الوفاء بالتزامات المالية الناشئة عن الجريمة سواء كانت غرامة أو رد أو
تعويض أو مصاريف مع مراعاة أن المحكمة يمكن أن تتجاوز عن هذا الشرط
إذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء (م ١/٥٣٩ من
قانون الإجراءات) .

د - حسن سلوك المحكوم عليه .

٤ - يجوز رد الإعتبار ولو كان الطالب قد سبق الحكم عليه بعدة عقوبات ،
وفى هذه الحالة يجب توافر شرط رد الإعتبار بالنسبة لكل منها ، على أن يراعى
فى حساب المدة إستنادها إلى أحدث الأحكام (م ٥٤١ من قانون الإجراءات) .

٥ - رد الإعتبار لا تتجزأ ، بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه أن يطلب رد
إعتباره عن بعض الأحكام دون البعض الآخر . وليس للمحكمة أن تحكم برد

إعتباره عن بعضها وبرفض طلبه عن البعض الآخر . ويترب على ذلك أنه إذا ما مانع من رد الإعتبار بالنسبة لأحد الأحكام - كأن يكون محكوما فيه بوقف التنفيذ ولم تقضى مدة الثلاث سنوات - فيجب الإنتظار بالنسبة لها كلها حتى يزول هذا المانع^(١) .

(١٩)

طلب رد إعتبار قضائي عن حكم فى جنحة قتل أو إصابة خطأ

السيد الأستاذ/ المحامى العام بـ

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه لسيادتكم المتهم فى الجنحة رقم والمقيم بدائرة محافظة ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامى .

أشرف بعرض الآتى :

اتهمت فى الجنحة رقم وقضت محكمة جنح بجلسة ١ / حضوريا بالحبس مدة وغرامة قدرها وقد تم تنفيذ عقوبة الحبس فى المدة من / / إلى / / وكذلك سداد الغرامة المقرضى بها .

(ولا بد من ذكر تنفيذ الغرامة أو الرد أو التعويض أو المصاريف إن كان قد قضى بها) .

وحيث أن المادة ٥٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «يجوز رد الإعتبار إلى كل محكوم عليه فى جنحة أو جنحة ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه» .

وحيث أن المادة ٥٢٧ من ذات القانون تنص على أنه :
«يجب لرد الإعتبار (أولا) أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضى المدة . (ثانيا) أن يكون قد إنقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة» .

(١) يراجع مزيد من تفاصيل رد لإعتبار وشروطه وآثاره كتابنا . « لعود ورد الإعتبار» طبعة أولى ١٩٨٨ ص ٨٨ وما بعدها .

وحيث أنني قمت بتنفيذ عقوبة الحبس في الفترة من / / إلى / / كما قمت بتنفيذ عقوبة الغرامة (أو الرد أو التعويض أو المصاريف إن كان قد قضى بها). وقد انقضى أكثر من ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة المذكورة ولم أرتكب أي فعل آخر يجرمه القانون وأن المستندات المرفقة تدل على ذلك وعلى حسن السير والسلوك .

لذلك فإنه يحق لي التقدم بهذا الطلب لرد إعتباري عن الحكم الصادر في اللجنة سالفة الذكر .

لذلك

أرجو من سيادتكم التكرم بتحديد جلسة أمام محكمة جنايات منعقدة في غرفة مشورة للحكم برد إعتباري عن الحكم الصادر في اللجنة رقم للأسباب الموضحة تفصيلا في هذا الطلب .

مقدم الطلب
تحريرا في / / ١٩

(٢٠)

دعوى مطالبة مالك عقار

باتخاذ التدابير الضرورية لدرء الخطر

إنه في يوم
بناءً على طلب والمقيم وموطنه المختار مكتب
الأستاذ
أنا محضر محكمة قد إنتقلت إلى محل إقامة
المعلن إليه والمقيم مخاطبا مع

وأعلنته بالآتي :

يملك الطالب عقارات بشارع ويجاوره العقار رقم
والمملوك للمعلن إليه وإذا كان هذا العقار المملوك إليه بحالة تعرض سلامة العقار
المملوك للطالب للخطر وإذا نص المشرع في المادة ١٧٧ من القانون المدني في فقرتها
(٢) على أنه لمن كان مهددا بضرر يصيبه من البناء أن يطالب المالك باتخاذ ما
يلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر .

الأمر الذى سعى من أجله الطالب للحكم له قضانيا بالطلبات المعلنة .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن إليه بصورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة الكائنة بـ بجلستها المدنية التى ستعقد علنا يوم ابتداء من الساعة الثامنة صباحا لسماعه الحكم بتعيين خبير هندسى تكون مأموريته معاينة العقار الملوك للمعلن إليه الميّن يصدر هذه العريضة وبيان ما يلزم إتخاذه من التدابير الضرورية لدرء الخطر المهدق بعقار الطالب وتقدير المبلغ اللازم لذلك مع التصريح للطالب بالقيام بها بمصروفات يرجع بها على المعلن له فى حالة عدم قيامه بإصلاحات فى المهلة التى تحددها المحكمة مع إلزامه المصروفات والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

(٢١)

دعوى جنحة مباشرة

إنه فى يوم
بناء على طلب ومهنته وجنسيته ومقيم وموطنه
المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع بجهة
أنا محضر محكمة الجزئية قد إنتقلت فى التاريخ المذكور أعلاه
إلى محل إقامة كل من :
١- ومهنته وجنسيته ومقيم
مخاطبا مع
٢- السيد وكيل نيابة ويعلم بمقر وطيفته بحكمة
.....مخاطبا مع

وأعلنتها بالاكلى :

بتاريخ تسبب المعلن إليه الأول فى إصابة الطالب خطأ (يذكر
موضوع الإصابة) وذلك بجهة وعمل عن ذلك محضر بقسم
بتاريخ تحت رقم
وحيث أن هذا الفعل يكون جريمة المعاقب عليها قانونا بالمادة
من قانون العقوبات .

وحيث أنه قد ترتب على ذلك إصابة الطالب ماديا وأدبيا فى شخصه مما سبب له أضرارا لا يمكن تقديرها بأقل من مبلغ وقد أدخل الطالب السيد المعلن إليه الثانى بصفته صاحب الدعوى العمومية ليوجه التهمة للمعلن إليه الأول .

الـلـكـة

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن إليهما بصورة من هذا وكلفتها المحضور أمام محكمة جنح الجزئية الكائنة بهجستها التى ستعقد علنا يوم إبتداء من الساعة الثامنة صباحا ليسمع المعلن إليه الأول طلبات النيابة العمومية بالحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة عقوبات لأنه بتاريخ بدائرة قسم (أو مركز) إرتكب مع إلزامه بأن يدفع للطالب على سبيل التعويض مبلغ والصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل وبدون كفالة .

ولأجل

ملاحظات :

١- يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل إنعقاد الجلسة بيوم كامل فى المخالفات ، وثلاثة أيام كاملة على الأقل فى الجنح غير مواعيد مسافة الطريق ، وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية . وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تنص على العقوبة ويجوز فى حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فإذا حضر المتهم وطلب إعطاء ميعادا لتحضير دفاعه ، تأذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الأولى . (م ٢٣٣ إجراءات) .

٢- تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو فى محل إقامته بالطرق المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية أو التجارية . وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم ، يسلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه فى مصر ، ويعتبر المكان الذى وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك ، ويجوز فى مواد المخالفات إعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة رجال السلطة العامة كما يجوز ذلك فى مواد الجنح التى يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية (م ٢٣٤ إجراءات) .

٣- يكون إعلان المحبوسين إلى مأمور السجن أو من يقوم مقامه ، ويكون إعلان الضباط وضابط الصف والعساكر الذين فى خدمة الجيش إلى إدارة الجيش ، وعلى من يجب تسليم الصورة إليه فى الحالتين المذكورتين أن يوقع على الأصل بذلك ، وإذا امتنع عن التسليم أو التوقيع ، يحكم عليه من قاضى المواد الجزئية بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ، وإذا أصر بعد ذلك على إمتناعه تسلم الصورة إلى النيابة العامة بالمحكمة التابع لها المحضر لتسليمها إليه أو إلى المطلوب لإعلانه شخصيا (م ٢٣٥ إجراءات)

٤- للخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد إعلاتهم بالحضور أمام المحكمة (م ٢٣٦ إجراءات) .

٥- نذكر بشروط الإدعاء المباشر حتى يمكن تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر وهى :

- أن يصدر الإدعاء عن صاحب حق فيه ومن ثم فإنه يكون قاصرا على من لحقه الضرر من الجريمة .

- أن تكون الواقعة جنحة أو مخالفة وهذا الأمر وارد فى قضايا القتل والإصابة الخطأ فجميعها من الجنح .

- ألا يكون فيها تحقيق لا يزال مفتوحا .

- أن لا يكون قد صدر فى الدعوى أمر نهائى بالآ وجه لاقامة الدعوى .

- أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة .

- أن تكون الدعوى المدنية جائزة القبول ومرفوعة بإجراءات صحيحة .

٦- يراجع التعويض عن القتل والإصابة الخطأ . فى القسم الثانى من هذا الكتاب .

٧- تراعى تعليمات النيابة العامة بشأن الإدعاء المباشر وهى :

المادة ٨٤. ١ - يجوز رفع الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر فى الجنح والمخالفات حتى ولو كانت من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عند الجنح المضرة بأفراد الناس .

ويستثنى من ذلك

١- الجرائم التى تقع خارج الجمهورية إذ الحق فى تحريك الدعوى الجنائية عنها قاصر على النيابة وحدها .

٢- إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم أو أحد رجال الضبط الجرمية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، وذلك فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات وهي استعمال الموظف العام سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة وإمتناع الموظف العام عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلا في إختصاص الموظف .

٣- إذا صدر أمر من قاضى التحقيق أو النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو لم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر في اليعاد أو إستأنفه فأبدته محكمة الجنح المستأنفة في غرفة المشورة .

مادة ١٠٨٥ - يتوقف تحريك الدعوى المباشرة على عدم استعمال النيابة حقها الأصيل في تحريك الدعوى الجنائية فإذا كانت النيابة قد إستعملت هذا الحق من قبل سواء بمباشرة إجراء التحقيق أو برفع الدعوى أمام المحكمة فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر .

مادة ١٠٨٦ - يتقيد المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بما تقتضيه النيابة في هذا الخصوص ومن ثم فلا يجوز للمدعى بالحق المدني تحريكها في الجرائم التي يستلزم فيها القانون الحصول على شكوى أو طلب أو إذن بدون إستيفاء هذا الإجراء مقدما ، فإذا كان المدعى بالحق المدني هو المجنى عليه فإن مجرد تحريكه للدعوى المباشرة يتطوى ضمنا على تقديم الشكوى التي إشتراطها القانون في بعض الجرائم .

مادة ١٠٨٧ - ترفع الدعوى المباشرة بطريق التكليف بالحضور من قبل المدعى بالحق المدني وبدون إعلان لا تدخل الدعوى في حوزة المحكمة ويجب أن يتضمن التكليف بالحضور الإدعاء بالحقوق المدنية وأن يتم وفقا للقواعد المقررة لإعلان الخصوم والمنصوص عليها في المادة ٢٣٤ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

ويكون تصرف عضو النيابة بالنسبة للدعوى التي تقام بالطريق المباشر قاصرا على الأمر بتدعيمها للجلسة التي يحددها القلم الجنائي طبقا للتقيد والوصف الواردين بصحيفة الدعوى ، وذلك بعد إستيفاء الرسوم المستحقة عليها قانونا .

مادة ١.٨٨ - متى حرك المدعى بالحق المدني الدعوى المباشرة بالإجراءات الصحيحة وتم إتصال سلطة الحكم بالدعوى يزول حق النياية فى مباشرة التحقيق الإبتلائى بالنسبة إلى التهم المقدم للمحكمة عن الواقعة ذاتها .

مادة ١.٨٩ - متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من حق النياية وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ولا تتقيد المحكمة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية المنظورة .

مادة ١.٩٠ - إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المدنية فإن ذلك لا يؤثر على الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بالطريق المباشر .

(٢٢)

دعوى تعويض عن قتل خطأ ضد شركة التأمين

إنه فى يوم

بناء على طلب

١ - السيدة / عن نفسها وبصفتها
وصية على أولادها القصر
..... قصر المرحوم / "إذا كان
المجنى عليه زوج" .

٢ - السيد / عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا
على أولاده القصر
..... قصر المرحومة / "إذا كانت المجنى عليها زوجة" .

٣ - السيد / عن نفسه وبصفته وصيا على أولاد
شقيقه القصر
..... قصر المرحوم / "إذا كان المجنى
عليه شقيق" .

٤ - مع ذكر باقى الورثة أب - أم - أخوة أشقاء - مع مراعاة أن الأب
يحجب الأخوة الأشقاء فى التعويض الموروث طبقا للفريضة الشرعية . والجميع

مقيمون بالعنوان ومحلهم المختار مكتب
الأستاذ / المحامي .

أنا محضر محكمة
قد إنتقلت وأعلنت كل من :
١ - السيد الأستاذ / رئيس مجلس إدارة شركة
للتأمين بصفته ويعلن بقر الشركة الرئيسى والكائن
مخاطبا مع

الموضوع

بتاريخ تسبب السائق /
بخطئه وأثناء قيادته السيارة رقم فى قتل المرحوم /
وقيد عن تلك الواقعة المحضر رقم جنح ستة
..... حيث أدين السائق بحكم جتائى نهائى ويات .
ولما كانت السيارة أداة الحادث والملوكة للسيد /
مؤمنا عليها فى المدة إلى

وحيث أنه طبقا لنص المادة الخامسة من قانون التأمين الإجبارى رقم ٦٥٢
لسنة ١٩٥٥ يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية
إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر
العربية وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة
١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت
قيمته . . ويمقتضى هذا النص أعطى المشرع للمضور حق رفع الدعوى المباشرة ضد
شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة أداة الحادث وطبقا لنص المادة ١٦٣ من
القانون المدنى . . مكان خطأ سبب ضررا للغير يلزم من إرتكبه التعويض .

ولما كانت وفاة المجنى عليه /
قد سببت للطالبين أبلغ الأضرار المادية والأدبية والموروثة الأمر الذى يحق لهم
المطالبة بالتعويض على النحو الآتى :

١ - مبلغ جتية تعويضا عن الأضرار المادية - يذكر
وظيفة المجنى عليه وما كان يدركه من دخل أثناء حياته .

٢ - مبلغ جنيته تعويضاً عن الأضرار الأدبية بذكر علاقة المجنى عليه بالطالين والحالة الأدبية والاجتماعية .

٣ - مبلغ جنيته تعويضاً عن الضرر الموروث - وهو ما أصاب المجنى عليه من الآلام وأضرار جسدية لحقته قبل الوفاة وهي أعلى ما يمتلكه الإنسان .

وذلك مع إلزام المعلن إليه بصفته المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمة والكاتبة مقرها بشارع ميدان قسم وذلك بالجلسة التي ستعقد علنا في يوم الموافق أمام الدائرة وذلك في تمام الساعة الثامنة أقرتكى صباحا لسمع المعلن إليه بصفته بأن يؤدي للطالين مبلغ تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية والموروثة مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

ملحوظة :-

إذا كان الحكم الجنائي الصادر في الجنيحة بالبراءة تؤسس الدعوى طبقاً لنص المادة ١٧٨ من القانون المدني بدلا من المادة ١٦٣ من القانون المدني .

(٢٣)

دعوى تعويض عن إصابة خطأ ضد شركة التأمين

إنه في يوم :

بناء على طلب السيد / والمقيم في العتوان الآتي ومحله المختار مكتب

الأستاذ / المحامى .

أنا محضر محكمة قد إنتقلت
وأعلنت كل من :
١ - السيد / رئيس مجلس إدارة شركة للتأمين بصفته
..... ويعلن بقر الشركة الرئيسى
مخاطبام

الموضوع

بتاريخ تسبب السائق /
بخطئه وأثناء قيادته السيارة رقم فى إصابة الطالب
بالإصابات الموصفة بالتقرير الطبى والتى نتج عنها
وقيد على تلك الواقعة المحضر رقم حيث أدين فيه السائق
بحكم جنائى نهائى وبات .

ولما كانت السيارة أداة الحادث والملوكة للسيد /
مؤمنا عليها إجباريا فى تاريخ وقوع الحادث لدى المعلن إليه بصفته بالوليقة رقم
..... عن المدة من /

وحيث أنه طبقا لنص المادة الخاصة من قانون التأمين الإجبارى رقم ٦٥٢ لسنة
١٩٥٥ .

« يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة
بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر العربية
وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته »
ويقتضى هذا النص أعطى المشرع للمضروب الحق فى رفع الدعوى المباشرة ضد
شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة أداة الحادث . . وطبقا لنص المادة ١٦٣
من القانون المدنى "كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .

ولما كانت إصابة الطالب تتمثل فى « يذكر
نوع الإصابة ومداها ومصاريف العلاج " قد سببت له أضرار مادية وأدبية الأمر
الذى يحق للطالب رفع هذه الدعوى ضد المعلن اليه بصفته بالزمامه بأن يؤدى له

مبلغ تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية مع إلزامه المصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت العلن إليه بصورة من هذه
الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمة والكاتبة مقرها شارع
..... ميدان قسم وذلك
بالجلسة التى ستعقد علناً فى يوم الموافق / / أمام الدائرة
..... وذلك فى تمام الساعة الثامنة صباحاً ليسمع العلن إليه بأن
يؤدى للطالب مبلغ تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية مع
إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمل الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة .

(٢٤)

دعوى تعويض عن قتل أو إصابة ضد المتهم

إنه فى يوم
بناءً على طلب ومهنته وجنسيته
..... ومقيم وموطنه المختار مكتب
الأستاذ المحامى بشارع جهة
أنا محضر محكمة قد إنتقلت فى
التاريخ المذكور أعلاه إلى محل إقامة ومهنته
وجنسيته ومقيم مخاطباً مع

وأعلنته بالأتى

بتاريخ تسبب العلن إليه بخطئه أو إهماله أو سوء تصرفه فى
إصابة (أو قتل المورث) وقيدت تلك الواقعة برقم
جنتح حيث أدين العلن إليه بحكم جنتحى نهائى بات .
وحيث أن تصرفه هذا سبب للطالب أضراراً عبارة عن (تذكر
الأضرار المادية أو الأدبية أو الموروثة إن وجدت) .

وحيث أن المعلن إليه ملزم قبل الطالب بتعويضه عما سببه له من أضرار عملا
بالمادة ١٦٣ من القانون المدني التي تنص على أنه «كل خطأ سبب ضرراً للغير
يلزم من إرتكبه بالتعويض» .

وحيث أن هذا التعويض لا يمكن تقديره بأقل من مبلغ

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليه بصورة من هذه
الصحيفة وكلفته بالحضور أمام المحكمة الكاتبة مقرها بشارع
..... قسم وذلك بالجلسة التي ستعقد علنا في يوم
..... الموافق أمام الدائرة وذلك
في تمام الساعة الثامنة صباحا يسمع المعلن إليه الحكم بالزامه بأن يدفع للطالب
مبلغ مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ
المعجل وبلا كفالة .

(٢٥)

دعوى تعويض عن تلفات سيارة

إنه في يوم :

بناء على طلب السيد / والمقيم في
ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي .

أنا محضر محكمة قد إنتقلت
وأعلنت كل من :

١ - السيد / رئيس مجلس إدارة شركة للتأمين بصفته ويعلم بقر
الشركة الرئيسى في مخاطبا مع

الموضوع

بتاريخ اصلمت السيارة رقم
والمملوكة للسيد / بالسيارة رقم
والمملوكة للطالب حيث أحدثت بها تلفيات تتمثل في "يذكر نوع التلفيات التي

حاققت بالسيارة" وقيد عن تلك الواقعة المحضر رقم حيث أدين فيه قائد السيارة المتسببة فى الحادث بحكم جنائى نهائى وبات .

وحيث أن السيارة أداة الحادث مؤمنا عليها تأمينا شاملا لدى المعلن إليه بصفته . بالوثيقة رقم عن المدة / إلى وطبقا للشروط العامة لوثيقة التأمين الشامل يلتزم المؤمن بتغطية التلفيات التى تلحق بالغير عما حدا بالطالب أن يقيم تلك الدعوى طالبا إلزام المعلن إليه بصفته بأن يؤدى له المبالغ الآتية .

(١) مبلغ جنيه قيمه التلفيات التى حاققت بالسيارة .
(٢) مبلغ جنيه وهو يمثل قيمة التعويض عن الفترة فيما لو كانت السيارة تستقل فى عمل يدو دخلا مقدرا على ما لحق بالدائن من خسارة وما فاتته من كسب .
وذلك مع إلزام المعلن إليه بصفته بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

بنساء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت وأعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمة والكائنة مقرها بشارع قسم وذلك بالجلسة التى ستعقد فى يوم الموافق أمام الدائرة وذلك فى تمام الساعة الثامنة صباحا ليسمع المعلن إليه بصفته بأن يؤدى للمطالب مبلغ قيمة التلفيات والتعويض مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وشمول المحكمة بالنفاذ المعجل .

(٢٦)

صحيفة إستئناف من حكم صادر برفض طلب التعويض المروث

إنه فى يوم الموافق / / بناء على طلب ورثة المرحوم وهم ومحلهم المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع قسم محافظة أنا محضر لمحكمة الجزئية قد إنتقلت إلى حيث إقامة

- ١- (الممثل الثانى لشركة التأمين) ويعلن بشارع قسم
..... مخاطبا مع
٢- (قائد السيارة أو المالك أو كلاهما) مقيم بشارع قسم
..... مخاطبا مع

وأعلنتهم بالآتى

بموجب هذه الصحيفة يستأنف الطالب الحكم الصادر من محكمة فى
الدعوى رقم مدنى كلى بجلسة / / ، المرفوعة منه ، والقاضى
برفض الدعوى وإلزام المدعى بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

الموضوع

بصحيفة مودعة قلم كتاب محكمة بتاريخ وأعلنت قانونا
للمعلن إليها ، أقام الطالب الدعوى رقم مدنى كلى بطلب
المحكمة بإلزام المعلن إليها بأن يؤدى للمدعى مبلغ ، تعويضا موروثا عن
الأضرار التى لحقت من إجراء إصابة مورثها المدعو بتاريخ / /
والتى ظلت متأثرة بجراحها نتيجة الإصابة التى أصابتها نتيجة للحادث إلى أن
وافتها المنية بسبب هذه الإصابات . وكان ذلك بسبب حادث السيارة رقم
أجرة قيادة المعلن إليه الثانى

وقد تحرر عن ذلك المحضر رقم لسنة جنتح

والقاضى بإدانة المتهم عما أسند إليه بحكم جنائى نهائى وبات .
ولما كان الطالب قد أصيب بأضرار موروثه جسيمة ، نتيجة للإصابات التى
أصابت المجنى عليه ، الذى يقدره بمبالغ يلزم به المعلن إليها

وحيث أنه بجلسة / / أصدرت محكمة أول درجة حكمها المبين
منطوقه بصور هذه الصحيفة . ولما كان هذا الحكم قد جاء على غير سند من
الواقع والقانون . فإن الطالب يبادر إلى الطعن بالإستئناف عليه للأسباب الآتية :

أسباب الإستئناف

أولا : أخطأ حكم محكمة أول درجة قانونا مما يتعين القضاء . بإلقائه . حيث أن
الثابت من محضر التحقيقات والتقرير الطبى المرفق بالأوراق ، أن الإصابات التى

لحقت المجنى عليها ما هي إلا نتيجة للحادث الذي وقع من السيادة المتسببة في الحادث ، وهي عبارة عن كسر بالحوض وكسر (ينقل التقرير الطبي) وقد ظل المجنى عليه يعاني من هذه الإصابات التي أصابته بتاريخ / / إلى أن توفي متأثراً بهذه الإصابات والأمراض بتاريخ / / أي إنه ظل يعاني من هذه الجروح والآلام المبرحة أكثر من (يكتب الفترة بين الحادث والوفاة) تكبد فيها المدعى مصاريف العلاج والتردد على الأطباء طوال هذه الفترة . إلا أن القدر كان أسرع من كل هذا العلاج . وتوفي المجنى عليه متأثراً بهجراحه .

ثانياً : إنه كان يتعين على محكمة أول درجة عندما إنتهت إلى أن التقارير الطبية قاصرة جميعها عن وصف إصابات المجنى عليه وبيان سببها وصلتها بالوفاة ، وكذلك شهادة الوفاة المقدمة ، وما إذا كانت وفاة مورث المدعى التي حدثت هي نتيجة للحادث الحاصل بتاريخ / / إحالة أوراق الدعوى إلى مصلحة الطب الشرعى لبيان ما إذا كانت وفاة مورث المستأنف هي نتيجة الحادث من عدمه .

ومن المستقر فقها وقضاء أنه إذا تسببت وفاة المجنى عليه عن فعل ضار ، وقع من الغير ، لا بد وأن يسبق الموت ولو بلحظة مهما قصرت ، وفي هذه اللحظة يكون المجنى عليه ما زال أهلاً لكسب الحقوق ، ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه ، وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى يثبت له هذا الحق من قبل وفاته ، فإن ورثته يتلقون عنه هذا الحق في تركته ، ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول عن الضرر المادى الذى أصابه ، لا عن الجروح والآلام التى أحدثها ، وإنما عن الموت وإزهاق الروح التى أدت إليه هذه الجروح بإعتبارها من مضاعفاتها .

ولما كان الموت حقاً على كل إنسان ، إلا أن التعميل به لو حدث بفعل فاعل ، فإنه يلحق بالمجنى عليه ضرر أيما ضرر ، إذ يترتب عليه فوق الآلام التى تصاحبه حرمان المجرى عليه من الحياة ، وهى أغلى ما يملكه الإنسان بإعتبارها مصدر لطافته وملكانته وتفكيره .

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التى سيبيدها المستأنف .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد إنتقلت إلى محل إقامة المعلن إليها ، وأعلنتهما بأصل هذه الصحيفة ، وسلمت كل منهم منها صورة ، وكلفتهم بالمحضر أمام محكمة إستئناف الدائرة رقم المدنية ، الكاتبة بشارع قسم وذلك بجلستها المتعقدة علنا صباح يوم الموافق / / من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها لسماع الحكم .

أولا : بقبول هذا الإستئناف شكلا .

ثانيا : أصليا : إلغاء الحكم المسأنف فيما قضى به ، والقضاء بإلزام المسأنف عليهما بالتضامن بينهما بأن يؤديا للمسأنف مبلغ تعويضا مرورنا والمصروفات والأتعاب عن الدرجتين وإحتياطيا : إحالة أوراق الدعوى إلى مصلحة الطب الشرعى لبيان سبب وفاة المجنى عليه وما إذا كانت نتيجة الحادث الحاصل بتاريخ / / ولأجل العلم

ملحوظة

يلاحظ الفرق بين إصطلاح التضامن والتضام . فالتضامن يكون في حالة إجماع الأساس القانوني لمسئولية المدعى عليهم في دعوى التعويض . وهو لا يفترض فلا بد من وجود نص قانوني يقرره أو إتفاق الطرفين عليه مقدما (المادة ٢٧٩ من القانون المدني) . ومثاله قيام المسئولية على أساس الخطأ العقدي في حق جميع المدعى عليهم ، أو قيامها على أساس الخطأ التقصيري في حق جميع المدعى عليهم . أما التضام فيكون في حالة إختلاف الأساس القانوني لمسئولية المدعى عليهم في دعوى التعويض ، ولا يوجد نص أو إتفاق عليه ، ومثاله قيام المسئولية على أساس الخطأ العقدي في حق بعض المدعى عليه ، والخطأ التقصيري في حق البعض الآخر . ففي حوادث السيارات ، إذا وقعت دعوى التعويض على شركة التأمين (المؤمن) ومالك السيارة (المؤمن له) فمسئولية الأول عقدية مستمدة من عقد التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات (القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥) ومسئولية الثاني تقصيرية مستمدة من مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة (المادة ١٧٤ من القانون المدني) .

فوزج لطنن النياة العامة بالنقض

فى القضية قتل خطأ

مذكرة بأسباب الطعن بالنقض فى الحكم الإستئنافى الصادر فى القضية رقم جنح

إتهمت النيابة العامة بوصف أنه فى يوم

١- تسبب خطأ فى موت بأن قاد سيارة بحالة خطيرة فصدم المجنى عليه وحدثت إصابته التى أودت بحياته .

٢- قاد السيارة بسرعة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه طبقا لقانون المرور . ويجلسه قضت محكمة أول درجة غيابيا بحبس المتهم لمدة سنة مع الشغل عما نسب إليه وكفالة ١٠ جنيه لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم فى هذا الحكم .

وبجلسه قضت المحكمة :

أولا - بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم الغيابى المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عما هو مستند إليه .

ثانيا - فى الدعوى المدنية إلزام المتهم بأن يدفع للمدعين فيها ٥١ جنيه - واحد وخمسون جنيتها - على سبيل التعويض المؤقت وألزمته بالمصروفات ومائتى قرش أتعاب للمحاماة بلا مصاريف قضائية فأستأنف المتهم هذا الحكم الأخير .

وبجلسه قضت محكمة ثان درجة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا

وجه الطعن

الخطأ فى تطبيق القانون

من حيث أن المادة ١/٢٣٨ عقوبات تنص على أنه (من تسبب خطأ فى موت

شخص آخر بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم مراعاته للقوانين ... يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين) .

ومن حيث أن محكمة ثان درجة بقضائها سالف الذكر قد أخطأت فى تطبيق القانون إذ قضت على المتهم بعقوبة تقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه الأمر الذى تطلب النيابة العامة معه قبول الطعن شكلا وفى الموضوع ينتقض الحكم الصادر من محكمة الابتدائية (دائرة الجنح والمخالفات المستأنفة) .

(تم بحمد الله وتوفيقه)

تمهيد وتقسيم ٥

الباب الأول

جرمة القتل والإيذاء الخطأ

الفصل الأول

٩ أركان القتل والإيذاء الخطأ

المبحث الأول

قتل المجنى عليه أو إيذاؤه

- ١٠ المقصود بالقتل
- ١٣ المقصود بالإيذاء
- ١٤ جرميتى المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ جرميتين متغايرتين
- ١٤ عدم وجود جثة القتل لا يمنع من محاكمة الجانى
- ١٥ وصف الإصابة والإشارة إلى التقارير الطبية الخاصة به
- ١٥ القتل أو الإيذاء من المسائل الفنية

تطبيقات قضائية

- تغاير جرمية القتل الخطأ عن جرمية الإصابة الخطأ
لا محل لإعتبار المجنى عليهم فى جرمية القتل الخطأ
- ١٥ فى حكم المصابين فى جريمة الإصابة الخطأ
- عدم عناية المحكم بوصف الإصابة التى حدثت وأثرها
وعلاقتها بالوفاة . قصور
- ١٦ خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليه وسببها رغم
تمسك المتهم بإنقطاع رابطة السببية . قصور
- ١٨ إغفال حكم الإدانة ببيان الإصابات التى أحدثها المتهم ونوعها
وكيف أدت إلى الوفاة . من واقع الدليل القنى . قصور
- ١٨

- ١٩ - خلو حكم الإدانة من الإشارة إلى التقرير الطبي . قصور
- جواز إثبات سبب الرقاة نتيجة الكشف الظاهري على الجثة
- ٢٠ - لا موجب لاثباتها بالصفة التشريعية
- لا ضرورة للإطلاع على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه
- ٢١ - نتيجة مصادمة سيارة إذا إنتهى الحكم إلى القضاء بالبراءة
- إطمئنان المحكمة إلى ما بان لها من الإطلاع على دفتر الرفيات
- بالمجلسة عن إصابات المجنى عليه السرى تسببت فى وفاته
- ٢١ - وإلتفاتهما عما أثبتته النيابة على خلاف ذلك . لا عيب
- المسائل الفنية البحتة . على المحكمة الإستعانة فى إبداء الرأى
- ٢٢ - فيها بخبير فنى

المبحث الثانى

- ٢٢ صدور خطأ غير عمدى من الجانى
- المطلب الأول
- ٢٢ تعريف الخطأ وصوره
- ٢٣ عناصر الخطأ غير العمدى
- ٢٣ أولا : الإخلال بواجبات الحيلة والحذر وضابطة
- ٢٤ ثانيا : العلاقة النفسية بين إرادة المتهم والنتيجة الإجرامية
- ٢٥ عدم توقع النتيجة
- ٢٥ توقع النتيجة
- ٢٦ صور الخطأ
- ٢٧ أولا : الإهمال
- ٢٧ ثانيا : الرعونة
- ٢٨ ثالثا : عدم الإحتراز
- ٢٩ رابعا : عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة
- تعدد العقوبة وحدثها فى حالة مخالفة اللوائح وحصول القتل أو الإيذاء
- ٣١ الخطأ

الموضوع رقم الصفحة

الخطأ المادى والخطأ المهنى	٣٢
عوامل إنتفاء الخطأ	٣٤
أولا : خطأ المجنى عليه	٣٤
مساهمة المجنى عليه فى الخطأ	٣٥
ثانيا : الخطأ المشترك بين متهمين أو أكثر	٣٦
القوة القاهرة والحادث الفجائى	٣٧

المطلب الثانى

٣٧ خصائص الخطأ

٣٨ ١- إنعدام القصد الجنائى

أولا : إنتفاء الشروع	٣٨
ثانيا : إنتفاء الإشتراك	٣٩
ثالثا : إنتفاء الظروف المشددة التى تتصل بالقصد	٤٠

٤٠ ٢- شخصية الخطأ

٤٠ ٣- يكفى فى الخطأ أى قدر مهما كان ضئيلا

تطبيقات قضائية

- الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . وجوب تباينه فضلا عن مؤدى الأدلة التى إعتمد عليها عنصر الخطأ	٤٥
- وجوب بيان الخطأ وإبراء الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات فى نفى ركن الخطأ بعد دفاعا هاما . سكوت الحكم عنها . قصور	٤٥
- نص المادة ٢٤٤ عقوبات . عام يشمل عبارته الخطأ بجميع صوره ودرجاته	٤٦
- إعتبار كل صورة من صور الخطأ فى المادتين ٢٤٤ ، ٢٣٨ خطأ قائم بذاته . فيترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر	٤٦
- صور الخطأ الواردة فى المادة ٢٣٨ لا يشترط تحققها جميعا . يكفى للإدانة توفر صورة واحدة منها	٤٨

- إثبات الحكم صورة من صور الخطأ الذى تسبب فى قتل المجنى عليه كاف لإقامته دون حاجة إلى بحث صور الخطأ الأخرى ٤٨
- تعدد الأخطاء . جواز وقوع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين أو أكثر. خطأ أبيهما لا ينفى مسئولية الآخر ٥٠
- تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث . مسالة كل من أسهم فيها سواء بخطأ مباشر أو غير مباشر ٥١
- الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلو المتهم من المسئولية ٥١
- مساهمة المجنى عليه فى الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم ٥٢
- الخطأ الشخصى أساس المسئولية . عدم مسئولية صاحب المركب عن خطأ الملتزم بتسييره إلا إذا كان العمل جارى تحت ملاحظته .. ٥٣
- تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعى . . ٥٤
- إستخلاص المحكمة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حقا لها جواز إستبعاد تقرير الخبر الذى صور كيفية وقوع الحادث وإصابة المجنى عليه ٥٥
- إستخلاص الصورة الصحيحة لدعوى القتل أو الجرح الخطأ حق محكمة الموضوع مادام سائغا ٥٦
- عدم مراعاة اللوائح خطأ قائم بذاته . تترتب عليه مسئولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ٥٧
- مخالفة اللوائح وإن أمكن إعتبارها خطأ مستقلا بذاته فى قضايا الإصابة والقتل الخطأ . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث ٥٧
- وزن حمولة السيارة شرط من شروط الأمن والمتانة . والعبرة فى تحديد أقصاه بما يوضع فى رخصتها فحسب . زيادة الوزن خطأ قائم بذاته فى حكم المادة ٢٢٨ عقوبات ٥٩

- عقود المتهم - وهو مدير مستشفى - عن إتخاذ الإحتياجات اللازمة لمنع تشغيل المصعد . رغم علمه بوجود خلل به . يوفر ركن الخطأ لا ينفي هذا الركن إسناد المتهم صيانة المصعد إلى شركة فنية أساس ذلك ٦٠
- تحرير عقود إيجار للسكان وتكثيفهم من الإنتفاع بالعين المؤجرة قبل تركيب المصعد أو غلق أبوابه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب إضاءة بالسلم . توافر ركن الخطأ . أساس ذلك ٦٠
- إنزال المتهم الأسلاك الكهربائية حتى قرب الأرض . إنصرافه دون فصل التيار عنها . إصطدام شخص بها وصعقه . توافر ركن الخطأ . ٦٢
- توصيل التيار الكهربائي للمحطة الجارية الصيانة بها دون فصل وتأمين العمل قبل مباشرة الصيانة . صعق التيار الكهربائي للمجنى عليه ووفاته . توافر ركن الخطأ وعلاقة السببية ٦٢
- إهمال الطاعن في وضع السلك العازل للكهرباء في موقع العمل وتأدية ذلك إلى صعق المجنى عليه بالتيار الكهربائي . صحة مسألته عن القتل الخطأ ٦٤
- تجريرة ماكينة - أشرف الطاعن على تصليحها - دون إتخاذ الحيطة الكافية . إنفجارها وإصابة المجنى عليه . توافر ركن الخطأ ٦٤
- توفر الخطأ بإهمال في المحافظة على الصغار . سواء أكان المهمل والد الطفل أو لم يكن ٦٥
- إطمئنان المحكمة إلى وقوع الخطأ من المتهم وأنه لولاه لما سقط المجنى عليه في المصعد . كفايته لتوافر المسؤولية عنه ٦٥
- إنتفاء الخطأ في جانب المتهم . صحة القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية ٦٥
- الخطأ المباشر وغير المباشر سواء في ترتيب مسؤولية مرتكبيه عن القتل الخطأ ٦٦

المبحث الثالث

رابطة السببية بين القتل والإيذاء وبين الخطأ

الأهمية القانونية لعلاقة السببية	٦٧
معيار علاقة السببية	٦٧
السببية وتعدد أخطاء المتهمين المحدث للنتيجة	٦٨
علاقة السببية وخطأ المجنى عليهم	٦٩
هل علاقة السببية مسألة وقائع أم مسألة قانونية	٧٣
الصلة بين الحالة الصحية للمصاب وعلاقة السببية	٧٤
إهمال المصاب في العلاج وأثر ذلك في قيام رابطة السببية	٧٥
أولا : عندما يكون الإهمال في العلاج عاديا ومألوفاً	٧٥
ثانيا : عندما يكون العلاج أو الجراحة غير مضمون النتيجة	٧٥
ثالثا : عندما ينطوي العلاج على خطورة خاصة	٧٥
رابعا : عندما يكون إهمال المصاب في العلاج جسيما أو بسوء نية	٧٦
تعدد الأخطاء في العلاج الطبي ورابطة السببية	٧٧
الأثار المترتبة على نفي علاقة السببية	٧٧
الإستعانة بأهل الخبرة لتحقيق قيام أو إنتفاء السببية	٧٨

تطبيقات قضائية

مفهوم رابطة السببية الواجب توافرها في جرمي القتل والجرح بدون عمد . اتصال الخطأ بالحادث إتصال السبب بالمسبب	٧٩	✓
رابطة السببية . يكفى لتوافرها أن تستخلص المحكمة أنه لولا الخطأ لما وقع الضرر إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سلطة محكمة الموضوع	٨١	-
خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة . ظهور المجنى عليه فجأة أمام السيارة يقطع علاقة السببية	٨٢	XX

- ٨٣ - نزول المجنى عليه من السيارة قبل وقوفها . يقطع علاقة السببية ..
- ٨٣ - إندفاع المجنى عليه وعبوره الطريق دون التأكد من سلامته
- ٨٣ - يقطع رابطة السببية
- سير المجنى عليه بسيارته فى الجانب من الطريق المخصص للإتجاه المضاد . إصدامه بسيارة أخرى قادمة وحدث إصابته . هذه الإصابة لم تنشأ إلا عن خطئه وحده . إنتفاء مسئولية المتهم
- ٨٤ - وقوف المجنى عليه فوق سيارة محملة بهالات القطن عند إقترابها من الكوبرى . ثم إصدامه ووقاته . يقطع علاقة السببية
- ٨٥ - تداعى سلم الترام وسقوط المجنى عليه . يقطع علاقة السببية ...
- ٨٥ - رفض المجنى عليه بتر ساقه . لا يقطع علاقة السببية . علة ذلك ..
- ٨٦ - متى وجدت القوة القاهرة إنقطعت علاقة السببية
- القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى رهن بالآ يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو بالآ يكون فى قدرته منعه . مثال
- ٨٦ - الحادث القهرى . شرطه . انفصال عجلة القيادة بعد محاولة المتهم المرور من السيارة التى أمامه ونزوله فى الجزيرة الوسطى . إنتفاء القوة القاهرة أو الحادث الفجائى
- ٨٧ - مرور المتهم من طريق ضيق - يعلمه مسبقا - ثم إنحصاراه إلى أقصى اليسار لإنهيار جزء من الجسر ووقوع الحادث . قيام خطأ المتهم . وإنتفاء الحادث القهرى
- ٨٨ - انفجار إبطار السيارة وعدم التحكم فى عجلة القيادة . من المسائل الفنية . وجوب الإستعانة بخبير
- ٨٨ - إنعدام رابطة السببية بعدم الجريمة معها . ترك المتهم سيارة فى حراسة تابعة يقع صلته بالخطأ الذى إرتكبه هذا التابع
- ٨٩ - إهمال مهندس التنظيم فى رفع تقريره إلى رئيسه عن حالة المبنى
- ٨٩ - يقطع علاقة السببية . شرط ذلك
- ٩٠ - قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها . موضوعى ..

- تقدير توافر السببية من عدمه . موضوعي . متى لا يجدى الطاعن النعي على الجهة الإدارية المختصة عدم تعيينها شرطاً لتنظيم المرور أو وضع مصابيح للإضاءة ليلاً ٩١
- عدم إستظهار الحكم علاقة السببية بين الخطأ والوفاة إستناداً إلى دليل فني . قصور ٩١
- رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ . شروط ذلك ٩٢
- إدانة الحكم المتهم بجريمة القتل الخطأ دون التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابة والوفاة . قصور ٩٣
- تمسك المتهم بإستدعاء الطبيب الشرعي لبيان إمكان حدوث إصابات المجنى عليه دفاع جوهري . يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه ٩٤

الفصل الثاني

٩٥ عقوبة القتل والإيذاء الخطأ

المبحث الأول

٩٦ عقوبة القتل الخطأ

- ٩٦ عقوبة القتل الخطأ البسيط
- ٩٧ ضوابط إستعمال القاضى سلطته التقديرية فى العقوبة
- ٩٧ عقوبة القتل الخطأ المشدد

٩٩ أولاً : الظروف المشددة التى ترجع إلى جسامه الخطأ

- ٩٩ الطرف الأول : الخطأ المهنى الجسيم فى القتل الخطأ
- ١٠٠ الطرف الثانى : السكر أو التخدير فى القتل الخطأ
- ١٠٢ الطرف الثالث : التكلل عن المساعدة فى القتل الخطأ

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

- ١.٤ ثانيا : الظروف المشددة التى ترجع إلى جسامه الضرر
١.٤ ثالثا : إجماع جسامه الخطأ وجسامه الضرر

المبحث الثانى

- ١.٥ عقوبة الإيذاء الخطأ
١.٥ عقوبة الإيذاء الخطأ فى صورته البسيطة
١.٦ عقوبة الإيذاء الخطأ المشددة
١.٧ الحالة الأولى من حالات تشديد عقوبة الإيذاء الخطأ
١.٧ تخلف عاهة مستديرة عن الإيذاء الخطأ
١.٨ دلالة العاهة المستديرة
١.٩ صور العاهة المستديرة
١١١ الحالة الثانية من حالات تشديد عقوبة الإيذاء الخطأ
١١٢ الحالة الثالثة من حالات تشديد عقوبة الإيذاء الخطأ

تطبيقات قضائية

- جواز تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ
١١٢ شرطه . لفت نظر الدفاع
- جواز تعديل وصف التهمة من الإصابة الخطأ إلى القتل الخطأ أمام المحكمة الإستئنافية . شرطه
١١٣
- جواز تفسير تفصيلات التهمة وتبيان عناصرها أمام المحكمة الإستئنافية . شرط ذلك ونطاقه . مثال قتل خطأ
١١٤
- عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة . نفس المحكمة عامل السرعة ومعاقبة المتهم على صورة أخرى من الخطأ
١١٤ قائمة فى الأوراق . لا يعد تغيير فى التهمة
- عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة . معاقبة الطاعن عن صورة من الخطأ لم ترد فى وصف النيابة . لا عيب
١١٥ حدد ذلك

- تغيير المحكمة التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى قتل خطأ
وجوب لفت نظر الدفاع ١١٦
- عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني . هي العقوبة المقررة لأشدها
فى نظر القانون لا حسب ما يقرره القاضى . مثال القتل والإصابة
الخطأ ١١٦
- العقوبة المقررة لجريمة المجرم الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك
كلب بالطريق دون مقود أو كمامة ١١٧
- جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أخف من جريمة المادة ١/٢٤٤
عقوبات . عدم جواز الجمع بين هذين النصين المتغايرين وإستخلاص
عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الأول ١١٨
- عقوبة جريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص أشد
من عقوبة التسبب خطأ فى موت مالا يزيد على ثلاثة أشخاص .
وجوب تطبيق العقوبة الأشد فى حالة الإرتباط ١١٨
- جريمة المادة ١/٢٣٨ عقوبات أشد من جريمة المادة ١/٢٤٤ عقوبات
أعمال حكم المادة الأولى فى حالة الإرتباط . صحيح ١١٩
- شرط إنطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات ١١٩
- عقوبة جريمة القتل الخطأ التى ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة
أشخاص . أشد من عقوبة جريمة الإصابة الخطأ . بيان ذلك ١١٩
- الحد الأدنى لعقوبة الحبس فى جريمة القتل الخطأ . ستة أشهر
نزول المحكمة عن هذا الحد خطأ فى تطبيق القانون ١٢٠
- الحد الأدنى لعقوبة القتل الخطأ . نزول الحكم عن هذا الحد خطأ فى
تطبيق القانون . إلزام المحكمة بالإستثنائية بتأييد الحكم الغيابى
الإستثنائى طالما أن النيابة لم تستأنف . علة ذلك ١٢٠
- الحد الأدنى لعقوبة القتل الخطأ . القضاء بعقوبة تقل عن هذا
الحد خطأ فى تطبيق القانون . وجوب تصحيح الخطأ . كون المتهم
وحده هو المستأنف . وجوب تأييد الحكم المستأنف . علة ذلك ١٢١

- ١٢٢ - عقوبة جريمة الإصابة الخطأ الواردة في المادة ٣/٢٤٤ عقوبات
هي الحبس . نزول الحكم عن هذه العقوبة . خطأ
- ١٢٢ - إدانة المتهم عن تهمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة . معاقبته
بغرامة تزيد عن حدّها الأقصى . خطأ في تطبيق القانون
- ١٢٣ - كون العقوبة المقرّرة لها في نطاق المقرر للإصابة الخطأ . لا يبرر
قصور الحكم في جريمة القتل الخطأ طالما أنه وقف بالعقوبة عند الحد
الأدنى للجريمة الأخيرة
- ١٢٣ - العاملون بشركات القطاع العام - في مجال القتل والإصابة الخطأ -
لا تنطبق عليهم حكم المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية
- ١٢٤ - تحقيق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣
إجراءات إذا وقعت الجريمة من موظف أثناء تأدية وظيفته أو
بسبب فحسب . تحقق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
- ١٢٥ - لا ترابط بين جريمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة وبين جرمي
القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال
للخطر
- ١٢٦ - جريمة إحراز سلاح ناري وزخيرة غير مرتبطة بجريمة القتل الخطأ .
لا يجوز تطبيق المادة ٣٢ عقوبات
- ١٢٦ - وقسوع جرمي القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر
وليدنا نشاط واحد . تحقق الارتباط
- ١٢٧ - خلو الحكم بالإستئناف من مادة العقاب . لا يعيبه . شرط ذلك
- ١٢٧ - إيراد الحكم مواد القانون التي أخذ المتهم بها . كفايته ببيان لمواد
القانون التي حكم بمقتضاها

الفصل الثالث

تسبب الأحكام في القتل والإيذاء الخطأ

المبحث الأول

- ١٢٩ القواعد العامة في تسبب الأحكام الجنائية
- ١٣١

الموضوع	رقم الصفحة
التوقيع على الحكم	١٣١
ميعاد تحرير الأسباب	١٣٢
مشمولات الحكم	١٣٣
١ - ديباجة الحكم	١٣٤
٢ - أسباب الحكم	١٣٤
٣ - منطوق الحكم	١٣٦
المبحث الثاني	
بيانات حكم الإدانة في القتل والإيذاء الخطأ	١٣٧
البيانات الخاصة بالنتيجة	١٣٧
البيانات الخاصة بركن الخطأ	١٤١
البيانات الخاصة بعلاقة السببية	١٤٣
تطبيقات قضائية	
(أ) الخطأ	١٤٦
- عدم بيسان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكان سبباً فيما أصاب المجنى عليه . قصور . أمثلة على تسبب غير كاف لوجود الخطأ	١٤٦
- عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومذاه . قصور في التسبب	١٥٠
- جريمة القتل الخطأ . أركانها خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان	١٥٠
- وجوب إشتغال حكم الإدانة على بيسان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها . أمثلة لتسبب معيب في جريمة قتل خطأ	١٥١
- إعتداد الحكم - في مجال توافر ركن الخطأ - على معاينة السيارة بعد الحادث . إغفال بيان مؤدى ما إشتملت عليه هذه المعاينة ووجه إستناده إليها . قصور	١٥٣

- بيان الحكم دليلين متناقضين على قيام الخطأ وعدم ذكر سند التبرجيع لأى من الدليلين . قصور . مثال ١٥٤
- عدم إيراد الحكم الدليل على وقوع الخطأ . قصور . أمثلة على تسبب غير كاف لثبوت الخطأ ١٥٤
- مجرد إستعمال المتهم قائد السيارة للسيارة والفرامل وإصطدام المجنى عليه لا يوفر عنصر الخطأ ١٥٧
- إقامة الحكم قضاء على ثبوت ركن الخطأ على ما لا سند له من الأوراق . بطلانه ١٥٨
- خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام لا يستغرق خطأه . عدم استظهار الحكم مدى تداخل كل من الخطأين فى وقوع الضرر قصور ١٥٨
- السير بالسيارة على الإقريز أو إلى الخلف . يوجب على قائدها الإحتراز والتبصر . إستعانتة فى ذلك بأخر . لا يفنى عن هذا الواجب ١٦٠
- بيان وجه الخطأ الذى وقع من المتهم بصورة كافية . صحة الحكم أمثلة لتسبب سائق عن توافره ١٦٠
- كفاية إثبات الحكم ركن الخطأ أخذاً بشهادة الشهود والمعاينة . . . ١٦٢
- عدم ذكر الحكم اللائحة أو النص القانونى الذى خالفه المتهم لا يعميه ١٦٣
- إيراد الحكم لأوجه الخطأ التى أسهمت فى وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية ١٦٣
- ليس للمحكمة أن تستند فى دحض ما قال به المتهم الفنى إلى معلومات شخصية . عليها إستجلاء الأمر بغيره من أهل الخبرة . . ١٦٣
- إنتفاء الخطأ من جانب المتهم . يكفى الشك فى صحة إستناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . المحكمة غير ملزمة ببيان الواقعة الجنائية التى تقضى فيها بالبراءة ١٦٤

تطبيقات قضائية	
(ب) السببية	١٦٥
- إغفال الحكم ببيان توافر رابطة السببية . قصور	١٦٥
- وجوب تدليل الحكم على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته إستناداً إلى دليل فني وإلا كان قاصراً	١٦٧
- استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . كاف لتوفر رابطة السببية	١٦٧
- تسبب سائق لتوافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق المجنى عليه بتيار كهربائي	١٦٩
- تسبب سائق لتوافر السببية بين خطأ المتهم - وهو مهندس مكلف بأعمال الترميم - وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه نتيجة سقوط حجر من المبنى	١٧٠
- تسبب سائق لتوافر السببية بين خطأ المتهم - وهو أخصائي عيون - والنتيجة وهي فقد إبصار المجنى عليه	١٧١
- عدم الرد على ما تمسك به المتهم من إنعدام رابطة السببية . قصور	١٧٢
- الدفع بإنقطاع رابطة السببية لخطأ الغير الذي لم يتوقعه المتهم . دفاع جوهرى . يتعين على المحكمة أن تعرض له	١٧٢
- إدعاء المتهم بانتفاء رابطة السببية . دفاع جوهرى . لما قد يترتب على ثبوته إنتفاء المسؤولية	١٧٤
- تمسك المتهم بأن سبب الحادث هو وجود سيارة نقل كانت تقف على يمين الطريق مظناً الأنوار الخلفية ولم يرها إلا فجأة فانحرف ووقع وقوع الحادث . دفاع جوهرى	١٧٥
- طلب المتهم ضم دقاتر المرور كدليل على عدم سروره فى الطريق الذى وقع فيه القتل الخطأ . دفاع جوهرى	١٧٥

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

طلب المتهم إجراء تجربة اللحام المستخدم في جهاز ربط المقطورة بالمسيارة النقل . لبيان مدى تأثير نوع اللحام الذى إستعمله على قوة تحمل المسامير . دفاع جوهرى ومنتج	١٧٥
الدفاع بأن خطأ المجنى عليه هو سبب الحادث . دفاع جوهرى . عدم تمحيصه والرد عليه . قصور	١٧٧
طلب إجراء معاينة لمكان الحادث للتحقق من إستحالة نسبة الخطأ إلى المتهم . دفاع جوهرى	١٧٧
حق المحكمة فى رفض مناقشة المهندس الفنى متى وضحت الواقعة لديها وكان الطلب غير منتج	١٧٧
تمسك المتهم بعدم اختصاصه بإصلاح أو تركيب أبواب أكشاك الكابلات محل الحادث وأنها منوطة بقسم الصيانة وتقديمه الدليل على ذلك . دفاع جوهرى	١٧٨
عدم تمسك المتهم بإئتمام رابطة السببية لا يلزم المحكمة بالرد عليه	١٧٩
تمسك المتهم بعدم إعلانه بقرار الهمم إلا غداة إتهام المنزل . دفاع جوهرى	١٧٩
خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة	١٧٩
التحريات وحدها لا تصلح أن تكون دليلا أساسيا على ثبوت تهمة القتل الخطأ	١٨٠

الفصل الرابع

تطبيقات عملية للخطأ	١٨١
المبحث الأول	
أخطاء الأطباء	١٨١
الخطأ المادى	١٨١
الخطأ الفنى	١٨٢
١ - رفض الطبيب علاج المريض	١٨٣

١٨٥	٢ - رفض المريض علاج الطبيب
١٨٥	٣ - عدم الحصول على رضا المريض قبل العلاج
١٨٧	٤ - إنترام الطبيب بإحاطة المريض علما بطبيعة العلاج ومخاطره . .
١٨٨	٥ - أخطاء التشخيص
١٨٩	٦ - أخطاء الأشعة
١٩٠	٧ - أخطاء نقل الدم
١٩٠	٨ - أخطاء التوليد
١٩٢	٩ - الخطأ الجراحي
١٩٦	١٠ - أخطاء التخدير
١٩٧	بعض ما يراعى عند تقدير خطأ الطبيب
١٩٧	إثبات خطأ الطبيب
١٩٨	الضرر الطبى ورابطة السببية فى المسئولية الطبية
٢٠٠	تعليمات النيابة العامة بشأن مسئولية الأطباء

تطبيقات قضائية

٢٠١	- توفر الخطأ بإهمال مفتش الصحة فى إتباع التعليمات الصادرة لأمثاله . سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك
٢٠١	- شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة
٢٠٢	- إشترك الطبيب مع الممرضة فى الخطأ يوجب مسئوليتها معا . متى بعد الطبيب مخالفا لقواعد مهنته وتعاليمها مستحقا للمساءلة الجنائية
٢٠٣	- خطأ الطبيب . وصف عقار البنسلين للمجنى عليه وهو مصاب بحساسية . تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعى . شروط ذلك
٢٠٤	- تمسك الطبيب بإحتمال فساد حقنة البنسلين التى سببت الوفاة لعب فى تصنيفها أو لسوء حفظها . إغفاله . إخلال بحق الدفاع

- سماح المتهم - وهو صيدلى - لعامله لديه بتعشية أسلح السلوفات
فى عيوات صغيرة . تعيثتها بدلا منها مادة البزموت السامة .
٢.٤ مسالة المتهم عن جرمتى القتل والإصابة الخطأ
- تصدى الطبيب لعلاج حالة الفتى الأرمى الأيمن المختنق جراحيا فى
عيادته الخاصة . مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة
من غرغرينا رغم علمه مسبقا بأنه أمر متوقع . خطأ مهنى .
٢.٥ يسأل عنه وعن نتائج
- إجراء أخصائى العيون جراحة فى العينين معا فى وقت واحد .
دون حاجة إلى الإسراع فى إجراء الجراحة . ودون إتخاذ
٢.٦ الاحتياطات لتأمين نتيجتها . توافر ركن الخطأ والمستولية

المبحث الثانى

أخطاء البناء والهدم

أولا : أعمال البناء

- ٢.٦ التزامات طالبا البناء
٢.٧ شروط طلب الحصول على ترخيص بناء
٢.٨ الرسم الهندسى الواجب تقديمه
٢.٩ التزامات تنفيذ البناء
٢.٩ التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية للمهندس المعمارى والمقاول
٢١٠ الأشخاص المسئولين الذين يغطيهم التأمين الإجبارى
٢١٢ الأعمال التى يغطيها التأمين
٢١٣ حالات المسؤولية التى يغطيها التأمين
٢١٤ أولا : تغطية المسؤولية أثناء فترة التنفيذ
٢١٤ ثانيا : تغطية المسؤولية أثناء فترة الضمان العشرى
٢١٥ جزاء عدم إبرام عقد التأمين
٢١٦

ثانيا : أعمال الهدم

- ٢١٦ المقصود بتهدى المبني أو ترميمه

٢١٨	المكلفين بأعمال الهدم أو الترميم
٢١٩	تنفيذ أعمال الترميم يكون تحت إشراف مهندس نقابي
٢١٩	إخلاء المبنى أثناء الترميم وإجراءات الإخلاء
٢٢٠	حالة الخطر الداهم
٢٢١	حالة الضرورة القصوى
٢٢٢	ثالثا : المسؤولية الجنائية عن أعمال البناء والهدم
٢٢١	مسئولية مالك العقار
٢٢٥	مسئولية المهندس والمقاول والعمال

تطبيقات قضائية

٢٢٨	- توفر الخطأ بإعمال صاحب البناء في صيانته مع إعلائه بوجود خلل فيه . ولو كان الخلل في السفل الفيض مملوك له
٢٢٨	- إهمال المتهم في صيانة المنزل المستول عنه رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوطه . توافر ركن الخطأ
٢٢٨	- الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الشخصي
٢٢٨	- المالك هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . التزام المستأجر قبل المالك بالقيام بهذه الأعمال لا يعفى المالك من المسؤولية
٢٣٠	- دفاع المتهم بأن سبب الحادث هو تآكل الكمرات الحديدية المدفونة وهو أمر كان خافيا عليه . دفاع جوهرى . ضرورة التصدى له من المحكمة
٢٣٠	- رفض سكان العقار تسلم قرار إزالته وإخلائه . ولصق صورة منه على باب العقار . تمسك المتهم بأن عدم إخلاء المجنى عليهم للعقار المذكور هو الذى أدى إلى قتل بعضهم وإصابته . دفاع جوهرى

- متى تتحقق جرمات القتل والإصابة الخطأ في حق مالك العقار الذي أخطر بقرار الترميم . نطاق مسؤولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المسكن المعرض للإتهام ٢٣٢
- عدم إذعان المجنى عليهم لطلب إخلاء المسكن للترميم . لا ينفي عن المالك مسؤوليته ٢٣٣
- المسؤولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها . ٢٣٤
- إتهام المنزل بسبب زداة خلطة الأسمنت والرمل والزلط وعدم الإلتزام بالأصول الفنية في البناء . توافر خطأ المقاول ٢٣٥
- جواز الأخذ بتقرير لجنة الإسكان التي قامت بجماعة المنزل المنهار . وما شهد به أعضاؤها ولو لم يخلقوا التمييز قبل مباشرة المأمورية . ٢٣٧

المبحث الثالث

- ٢٣٨ حوادث السكك الحديدية ووسائل النقل العام
تطبيقات قضائية . . .

- توافر الخطأ بترك حارس السكة الحديد عمله وإبقائه المجاز مفتوحا حيث كان ينبغي أن يقفله ٢٤١
- توافر خطأ عامل السكة الحديد بعدم المبادرة الى تحذير المارة إلى قرب مرور القطار وعدم إستعمال المصباح الأحمر والتراخي في المجاز ٢٤١
- عدم إتباع لاتحة السكة الحديد فيما توجبه من أسبقية المرور للقطارات ووجوب التثبيت من خلل الطريق من القطارات يتوفر به ركن الخطأ ٢٤٢
- عدم إقفال المجاز (الزلقان) كلما كان هناك خطر من اجتيازها يتوافر به ركن الخطأ . متى يصح التحدى بنصوص لاتحة السكة الحديدية ٢٤٣

- خطأ حارس المجاز (المزلتان) متى يجوز التحدى بما توجه لائحة السكك الحديدية فى خصوص خطر عبور المجازات السطحية عند قرب مرور القطار ٢٤٤
- لائحة السكة الحديد توجب على عمال المناورة القيام بالتحذير قبل وإبان عملية المناورة . التفسير الصحيح للائحة . متى يتوافر الخطأ ٢٤٤
- إدانة الطاعن بجرائم التسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام والإصابة الخطأ . وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . صحة ذلك . . ٢٤٥
- جريمة التسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة . عقوبتها الجسدية وجوبا طبقا للمادة ٢/١٦٩ عقوبات . . ٢٤٦
- منطاب إنطابق المادة ١٦٩ عقوبات . العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات أشد من تلك المقررة فى المادة ١/١٦٩ عقوبات . صحة الحكم عند إنزال عقوبة الجريمة الأولى للإرتباط ٢٤٧

المبحث الرابع

- الحوادث التى تقع من الحيوانات ٢٤٨
- المقصود بحارس الحيوان ٢٤٨
- فعل الحيوان ٢٥٠

تطبيقات قضائية

- حارس الحيوان هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف فى أمره . مناطها . سيطرة الشخص سيطرة فعلية لحساب نفسه ٢٥١
- لا تقوم المسؤولية الجنائية قبل الحارس إلا إذا ثبت الخطأ فى جانبه . ٢٥١

الموضوع	رقم الصفحة
- نطاق تطبيق المادة الثالثة من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الكلاب ومرض الكلب . قاصر على الطرق والأماكن العامة بالمدن ودون القرى	٢٥٢
- قيام مسئولية صاحب الحيوان عن الأضرار الذى يحدثها على الخطأ المفترض . وجوب مساءلته عن هذه الأضرار متى إنتفتت القوة القاهرة أو خطأ المصاب	٢٥٢
المبحث الخامس	
حوادث الترام	
تطبيقات قضائية	
- توافر الخطأ بترك الكمسارى الراكب على سلم السيارة	٢٥٤
- وقوع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب بالذات من السلم الأمامى أساسا على عائق السائق . إطلاق المحصل لصفاته لا يعفى السائق من القيام بهذا الواجب	٢٥٥
- نزول المجنى عليه من الترام فى غير المكان المخصص للنزول . خطأ يجب خطأ المتهم بفرض قيامه بسيره بالسيارة بالقرب من الترام	٢٥٥
- براءة ورفض الدعوى المدنية	٢٥٥
- إهمال سائق الترام فى غلق بابيه وتركه مفتوحا عند مباحة المحطة . ثبوت ركن الخطأ فى جانبه	٢٥٦
المبحث السادس	
حوادث السيارات	
- أسباب حوادث السيارات	٢٥٨
(أ) العوامل السلوكية	
- أهمية الأسباب السلوكية	٢٥٩

٢٦٠	مظاهر السلوك الخاطئ لمستعملي الطرق
٢٦٠	أولاً : حوادث المرور
٢٦١	ثانياً : مخالفات آداب وقواعد المرور
٢٦٣	تأثير الخمر على القيادة
	مدى مشروعية الحصول على عينة من دم أو بول المتهم -
٢٦٥	المشتبه في قيادته المركبة تحت تأثير الخمر أو المخدر
٢٦٧	ثالثاً : القواعد العامة للقيادة
٢٦٧	القيادة في الطرق السريعة
٢٦٨	القيادة أثناء الليل
٢٦٩	القيادة في الشتاء
٢٧٠	القيادة في المناطق الجبلية

(ب) العوامل الهندسية

٢٧١	أولاً : فرامل المركبة
٢٧١	أحكام استعمال الفرامل
٢٧٢	مظاهر الخلل في الفرامل
٢٧٣	عمل الفرامل . تماسك الإطار مع الأرض ..
٢٧٣	مسافة الفرامل
٢٧٦	ثانياً : الإطارات
٢٨٧	المسئولية الجنائية عن حوادث السيارات
	تعليمات النسيابة العامة المتعلقة بجرائم القتل والإصابة الخطأ في
٢٨٠	حوادث السيارات

تطبيقات قضائية

	- توفر الخطأ بانحرام سائق عربة خلفية إلى اليسار ورغبة منه في أن
٢٨٢	يجتاز عربة أمامية دون تبصر واحتياط

- مجرد اجتياز قائد السيارة ما كان أمامه فى الطريق من عربات لا يصح عده لذاته خطأ . متى يتحقق هذا الخطأ ٢٨٢
- اجتياز قائد السيارة النقل لسيارة أخرى تمير فى ذات الإهتداء دون أن يوفر المسافة الكافية ودون حيطه ولا تبصر . توافر ركن الخطأ . . ٢٨٣
- اجازة إنحرأ قائد المركبة إلى اليسار لتخطى مركبة تتقدمه . حده . أن يتم ذلك مع تبصر والإحتياط وتبهر العواقب . مخالفة ذلك . خطأ فى حد ذاته ٢٨٣
- قيادة الطاعن للمرمة الكارو وخروجه فجأة من طريق جانبي وعيوره الطريق الرئيسى . إصطلامه بسيارة المجنى عليه . توافر ركن الخطأ . ٢٨٥
- قيادة السيارة بسرعة وإنحرأها إلى جهة اليمين لتفادى الإصطلام بالمجنى عليه . تحقق ركن الخطأ ٢٨٦
- قيادة السيارة بسرعة وعدم إحتياط ودون إستعمال آلة التنبيه . تحقق ركن الخطأ ٢٨٦
- قيادة السيارة بسرعة كبيرة فى شارع مزدحم دون تنبيه المارة . تحقق ركن الخطأ ٢٨٦
- تجاوز قائد السيارة حد السرعة الذى يمكنه من إيقاف سيارته وتفادى الإصطلام بالسيارة التى تتقدمه . يتحقق به ركن الخطأ . . ٢٨٧
- عدم إضاءة النور الخلفى للسيارة ليلا حال وقوفها بالطريق العام . تحقق ركن الخطأ ٢٨٧
- مجرد إعتراض السيارة لسيلا للطريق الصحراوى ودون التأكد من سلامة الطريق خطأ يستوجب مسئولية صاحبه ٢٨٨
- قيادة سيارة غير صالحة فنيا فى بعض أجزائها . كاف لتوافر الخطأ . ٢٨٨
- إقدام المتهم - وهو ميكانيكى سيارات - على إصلاح سيارة من النوع التى تنقل ذاتيا (الهدراماتيك) دون أن يتخذ الحيطه الكافية وما يحول دون سيرها أو إندفاعها أثناء إصلاحها . توافر ركن الخطأ ٢٨٩

- رجوع قائد السيارة بها الى الخلف دون التأكد من خلو الطريق .
توافر ركن الخطأ . الإستعانة بآخر فى هذا الشأن لا يعفيه من
- ٢٩٠ هذا الواجب . أساس ذلك
- عدم يقظة قائد السيارة . وعدم إتخاذة الحيطه الكافية وسيره
بسرعة غير عادية . وأثر ذلك فى إلحاق الإصا به بالمجنى عليه .
- ٢٩٠ توافر ركن الخطأ وعناصر المسئولية الجنائية
- مجرد الإنحراف بالسيارة من جهة إلى أخرى ووجود آثار لفراملها
لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ
- ٢٩١ تقدير السرعة التى تصلح أساسا للمسألة الجنائية عن جريمة القتل
الخطأ أمر موضوعى . إختلاف هذا التقدير بحسب الزمان والمكان
- ٢٩١ والظروف المحيطة بالمحادث
- السرعة الموجهة للمسألة الجنائية . هى التى تتجاوز الحد الذى
تقتضيه ملاصقات الحال وظروف المرور . تقديرها موضوعى
- ٢٩١ لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف
تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملاصقة للمحادث
- ٢٩٤ قيام مفتش الجهة التابع لها السيارة العامة بتتبيه المتهم إلى تأخير
عن موعد لا يبيح للأخير قيادة السيارة بحالة ينجم عنها الخطر
- ٢٩٤ سكر قائد المركبة . قرينة على وقوع الحادث خطأ من جانبه . إلى
أن يقيم الدليل على إنتفائه . م ٢/٢٦ من قانون المرور

المبحث السابع

الحوادث التى تقع نتيجة الإهمال فى صيانة

- ٢٩٥ واستخدام المال العام
- ٢٩٦ نطاق سريان المادة ١١٦ مكررا (ب) عقوبات
- ٢٩٦ أركان الجريمة

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

عقوبة الجريمة	٢٩٧
-------------------------	-----

المبحث الثامن الحوادث الناتجة عن إصابة العمل

تهديد	٢٩٨
مستولية صاحب العمل الجنائية عن إصابة العمل	٣٠١
خطأ العامل في حوادث إصابة العمل	٣٠٤
إصابة العمال طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية	٣٠٤
١ - حادث العمل	٣٠٥
٢ - حادث الطريق	٣٠٥
٣ - أمراض المهنة	٣٠٦
٤ - الإرهاق أو الإجهاد من العمل	٣٠٧
المستولية الناتجة عن إصابة العمل بين هيئة التأمينات الإجتماعية وصاحب العمل	٣٠٨
المستولية الناتجة عن إصابة العمل بين هيئة التأمينات الإجتماعية والغير المتسبب في الإصابة	٣١١
قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ في شأن الاشتراطات والإحتياجات اللازمة لتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل	٣١٢

تطبيقات قضائية

- التزام هيئة التأمينات بالحقوق التأمينية عن إصابة العمل أيا كان المتسبب في هذه الإصابة . لا يجوز للمصاب مطالبة الهيئة بأى مبالغ إستناداً إلى أى قانون آخر	٣٢٧
- مسئولية المتبرع عن أعمال تابعه . جواز رجوع المضرور على صاحب العمل إستناداً الى هذه المسئولية . الاحتجاج بالمادة ٦٨ من قانون التأمينات قاصر على مسئولية صاحب العمل الذاتية	٣٢٧

٣٢٨	- حق العامل فى التعويض عن إصابة العمل قبل هيئة التأمينات . حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقيقتين
٣٢٨	- إصابة العامل بإصابة عمل . التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية . لا يعفى هيئة التأمينات من التزامها
٣٢٩	- تنفيذ التزام التأمينات الإجتماعية بشأن تأمين إصابة العمل . لا يدخل بحق العامل أو ورثته قبل الشخص المسئول عن الإصابة
٣٢٩	- مطالبة المسئول بتعويض الضرر الذى أصاب العامل . ليس للمسئول توجيه دعوى الضمان لهيئة التأمينات . علة ذلك
٣٢٩	- حق العامل فى الرجوع على صاحب العمل عما أصابه من ضرر أثناء العمل . شرطه . أن يكون خطؤه جسيماً . وجوب خصم الحقوق التأمينية التى حصل عليها من هيئة التأمينات من التعويض المستحق له قبل رب العمل

الباب الثانى

التعويض عن القتل والإيذاء الخطأ

٣٣٣	تمهيد وتقسيم
-----	------------------------

الفصل الأول

٣٣٥	التعويض أمام المحاكم الجنائية
	المبحث الأول
٣٣٥	سبب الدعوى المدنية

٣٣٥	الشرط الأول : أن تكون هناك جريمة قد وقعت من المتهم
٣٣٧	الشرط الثانى : أن يكون هناك ضرر قد تحقق

الموضوع	رقم الصفحة
الضرر المادى	٣٣٨
١ - الإخلال بمصلحة مالية للمضروب	٣٣٨
٢ - تحقق الضرر	٣٣٨
التعويض عن فوات الفرصة	٣٣٩
الضرر الأدبى	٣٤٠
الشرط الثالث : أن يكون الضرر ناشئاً عن الجريمة مباشرة	٣٤١
أولاً : ليس للمحاكم الجنائية ولاية بحث المسؤولية العقدية	٣٤٢
ثانياً : ليس للمحاكم الجنائية ولاية فيما يتعلق بالوقائع التى لم تتم عنها الدعوى الجنائية	٣٤٣
ثالثاً : ليس للمحاكم الجنائية أن تخلط بين خطأ المتهم وخطأ المستول مدنياً	٣٤٣
رابعاً : لا يجوز للمحاكم الجنائية أن تخلط بين خطأ المتهم أساس المسؤولية الجنائية وخطئه أساس المسؤولية المدنية	٣٤٤
خامساً : لا تختص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الضمان	٣٤٥
الدفع بإنتفاء رابطة السببية المباشرة متعلق بالنظام العام	٣٤٦
أثر إنتفاء شرط من شروط السبب فى الدعوى المدنية	٣٤٦
الإستثناء من شروط سبب الدعوى المدنية	٣٤٦

المبحث الثانى

موضوع الدعوى المدنية

التعويض	٣٤٧
تقدير التعويض	٣٤٨
تقادم دعوى التعويض	٣٥٢
مصاريف الدعوى المدنية	٣٥٢
مصاريف الدعوى الجنائية	٣٥٣
طلب المعافاة من رسوم الدعاوى التى تنشأ عن القتل والإصابة الخطأ	٣٥٣

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

الفصل فى الدعوتين الجنائية والمدنية بحكم واحد . أو إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية	٣٥٤
---	-----

المبحث الثالث

خصوم الدعوى المدنية	٣٥٥
أولا : المدعى فى الدعوى المدنية	٣٥٦

الشرط الأول : أن ينال طالب التعريض ضررا	٣٥٦
الشرط الثانى : أهلية التقاضى	٣٥٧
هل يجوز لغير المضرور الإدعاء المدنى فى حالة إنتقال الحق إليه ؟	٣٥٨
١ - حق الورثة فى الإدعاء المدنى	٣٥٨
وقوع الجريمة قبل وفاة المضرور	٣٥٨
أن تكون الجريمة هى سبب الوفاة الحالية	٣٦٠
٢ - حق المحول إليه فى الإدعاء المدنى	٣٦٢
٣ - حق دائن المضرور فى الإدعاء المدنى	٣٦٢

ثانيا : المدعى عليه فى الدعوى المدنية	٣٦٣
الأشخاص الذين يجوز رفع الدعوى المدنية عليهم خلاف المتهم	٣٦٤
المستول عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه	٣٦٤
ورثة المتهم والمستول عن الحقوق المدنية	٣٦٧

المبحث الرابع

القبود التى ترد على حق الإدعاء المدنى	٣٦٧
أولا : القبود الخاصة بالجهة المختصة بنظر	

الدعوى الجنائية	٣٦٨
١ - لا يجوز الإدعاء المدنى أمام المحاكم الجنائية الإستثنائية	٣٦٨
٢ - لا يجوز الإدعاء المدنى أمام محاكم الأحداث	٣٦٨
٣ - لا يجوز الإدعاء المدنى أمام المحكمة الإستئنافية	٣٦٩

ثانيا : التلبد الناشئ من تبعية الدعوى

المدنية للدعوى الجنائية

٣٦٩	مؤدى قاعدة التبعية
٣٦٩	الآثار المترتبة على قاعدة التبعية
٣٧٠	الإستثناء من قاعدة التبعية
٣٧٣	١ - سقوط الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية
٣٧٣	٢ - الطعن فى الحكم فيما قضى به فى الدعوى المدنية
٣٧٤	٣ - مطالبة المتهم بالتعويض من المدعى المدنى
٣٧٥	تعلق قاعدة التبعية بالنظام العام
٣٧٧	

ثالثا : التلبد الخاص بحق المدعى المدنى

فى إختيار القضاة الجنائى

٣٧٧	سلوك الطريق المدنى هو الأصل والطريق الجنائى إستثناء
٣٧٧	ثبوت حق الإختيار بين الطريقين المدنى والجنائى
٣٧٨	مباشرة حق الإختيار
٣٧٩	سقوط الحق فى إختيار الطريق الجنائى
٣٨٠	الشرط الأول : أن يكون الضرور قد رفع دعواه إلى المحكمة المدنية
٣٨٠	الشرط الثانى : أن تكرر الدعوى الجنائية قد رفعت أمام القضاء الجنائى قبل رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية
٣٨١	هل يشترط علم الضرور برفع الدعوى الجنائية
٣٨٢	مدى حق المدعى المدنى فى الإلتجاء إلى الطريق الجنائى إذا كان يملك الإدعاء المباشر
٣٨٣	الشرط الثالث : وحده السبب والموضوع والمحكوم فى الدعوتين
٣٨٥	طبيعة الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى
٣٨٥	

المبحث الخامس

إجراءات الدعوى المدنية أمام

٣٨٦

٣٨٧ أولا : الإدعاء المدني في مرحلتى الاستدلال والتحقيق

٣٨٧ الجهة التي يقدم إليها طلب الإدعاء المدني

٣٨٨ الفصل في طلب الإدعاء المدني في مرحلتى الاستدلال والتحقيق

٣٨٩ مصير الإدعاء المدني عند التصرف في التحقيق

٣٩٠ ثانيا : الإدعاء المدني في مرحلة المحاكمة

٣٩٠ شروط الإدعاء - المدني في مرحلة المحاكمة

٣٩١ كيفية الإدعاء المدني في مرحلة المحاكمة

٣٩٢ الاعتراض على الإدعاء المدني

٣٩٢ آثار قبول الإدعاء المدني

٣٩٣ حقوق المدعى المدني

٣٩٤ واجبات المدعى المدني

٣٩٥ القواعد التي تحكم إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

٣٩٦ ثالثا : ترك الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية

٣٩٧ الترك الصريح

٣٩٨ الترك الضمني

٣٩٨ المعارضة في الترك

٣٩٩ الآثار المترتبة على الترك

الفصل الثاني

التعويض بطريق الإدعاء المباشر

٤٠١

٤٠١ أساس الإدعاء المباشر وتعريفه

٤٠٢ الشروط الواجب توافرها للإدعاء المباشر

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

الشرط الأول : أن يكون الإدعاء قد تم بمعرفة المضرور من الجريمة .	٤٠٢
الشرط الثاني : أن تكون الجريمة جنحة أو مخالفة .	٤٠٤
الشرط الثالث : ألا يكون هناك تحقيق مقترح مازال قائما .	٤٠٥
الشرط الرابع : أن تكون الدعوى الجنائية والمدنية جائزة القبول .	٤٠٦
الدعوى الجنائية .	٤٠٦
الدعوى المدنية .	٤٠٧
إجراءات الإدعاء المباشر .	٤٠٩
الآثار المترتبة على الإدعاء المباشر .	٤١٠

الفصل الثالث

مباشرة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية	٤١٣
المبحث الأول	
تأثير الحكم المدني على الدعوى الجنائية	٤١٣
القاعدة العامة أن لا حجية للأحكام المدنية أمام القضاء الجنائي .	٤١٣
حدود القاعدة العامة ومدى إنطباقها على المسائل الفرعية .	٤١٥
الاستثناء الوارد على القاعدة العامة .	٤١٧

المبحث الثاني

تأثير الحكم الجنائي على الدعوى المدنية	٤١٨
القاعدة العامة وعلمتها .	٤١٨
شروط حجية الحكم الجنائي .	٤١٩
لا حجية للحكم على الدعوى المدنية التي ينظرها القضاء الجنائي .	٤٢٢
المتنصر التي تحوز الحجية في الحكم الجنائي .	٤٢٣
أولا : وقوع الجريمة .	٤٢٣
ثانيا : الوصف القانوني للجريمة .	٤٢٥
ثالثا : نسب الجريمة إلى المتهم .	٤٢٥

٤٤٦	للحكم بالبراءة حججه سواء بنى على إنتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة
٤٤٧	لا حجية للحكم الجنائي أمام القضاء المدني فى حالتين
٤٤٧	الحالة الأولى : الحكم بالبراءة لعدم العقاب على الفعل
٤٤٨	الحالة الثانية : فصل الحكم الجنائي فيما لم يكن ضروريا للحكم فى الدعوى الجنائية

المبحث الثالث

٤٤٩	تأثير رفع الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية
٤٤٩	القاعدة العامة . الجنائي يوقف المدني
٤٤٩	شروط تطبيق قاعدة الجنائي يوقف المدني
٤٤٩	مدة الوقف
٤٤٩	خصائص قاعدة الوقف
٤٤٩	الإستثناء من قاعدة الجنائي يوقف المدني
٤٤٩	قاعدة الإيقاف لا تطبق فى صورتها العكسية

تطبيقات قضائية

٤٣٦	للنقض عن القتل والإيذاء الخطأ
٤٣٦	أولا
٤٣٦	رفع الدعوى المدنية وإجراءاتها
٤١٧	- الإدعاء المدني أمام المحكمة الجنائية . حق لمن لحقه ضرر عن الجريمة . - جوازه قبل إقفال باب المرافعة . إحالة الدعوى الجنائية
٤٣٧	يشمل الدعوى المدنية السابق قبولها فى التحقيق
٤٣٧	- الإدعاء بالحقوق المدنية فى مرحلتى الإستدلال والتحقيق . شرطه .
٤٣٨	- الإدعاء المدني لأول مرة أثناء نظر المعارضة أمام محكمة أول درجة . جائز . علة ذلك

- جواز رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية قبل المومن لديه - شركة التأمين - لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ٤٣٨
- عدم قبول الإدعاء المبنى فى الدعوى الجنائية التى تختص بها محاكم أمن الدولة . أساس ذلك وأثره ٤٤٠
- إختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى المسائل المدنية فى الحدود اللازمة للفصل فى الدعوى الجنائية ٤٤١
- خضوع الدعوى المدنية التابعة فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة والأحكام وطرق الطعن للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات . أما القواعد الموضوعية التى تحكم الدعوى المدنية وقواعد الإثبات فتخضع لأحكام القانون الخاص بها ٤٤١
- خضوع لدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية . حدود ذلك ٤٤٢
- خضوع الدعوى المدنية التابعة للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية . متى يرجع القاضى الجنائى إلى قانون المرافعات ٤٤٣
- خضوع الدعوى المدنية التابعة لأحكام قانون المرافعات . شرطه . المادة ٢١٨ مرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه متضمنا إليه فى طلباته ٤٤٣
- خضوع الدعوى المدنية التمهيدية لقانون الإجراءات . قبول المحكمة الجنائية الإدعاء المبنى بجعل المدعى خصما فى الدعوى المدنية . له جميع الحقوق المقررة لباقى الخصوم ٤٤٤
- إعلان المدعى بالحقوق المدنية لجهة الإدارة فى حالة عدم وجود من يصح تسليم الورقة إليه - فى موطنه - صحيح . إجراء الإعلان لأقل من الأجل المحدد لا أثر له على صحته . أساس ذلك وأثره ٤٤٥
- إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرطه ٤٤٦

- رفع الدعوى المدنية صحيحة بالتعبئة للدعوى الجنائية . أخره .
٤٤٦ وجوب الفصل في موضوع الدعويين معا بحكم واحد
- رفع الدعوى المدنية بطريق التعبئة للدعوى الجنائية . وجوب
الفصل فيهما معا . اغفال الفصل في أيهما . نلتمعى بها
٤٤٧ الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلته
- دعوى مدنية . عدم جواز إحالتها إلى المحكمة المدنية في حالة
القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . علة ذلك ٤٤٨
- شروط قبول الدعوى المدنية التعبئة . والحكم فيها بالتعويض .
٤٤٨ وجوب إحاطة الحكم بأركان المسؤولية التقصيرية
- رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحاكم المدنية . لا يجوز
أن يرفعتها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية نهما للدعوى الجنائية
٤٤٩ ما دام لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية

ثانيا

الصفة والمصلحة

- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . وجوب الرد
٤٤٩ عليه . كيفية إبداء
- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الفروع الجوهرية . وجوب
٤٥٠ تعرض المحكمة له . مثال تسبيب معيب
- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . لاتنفا . صفة واقعها . جوهري .
٤٥١ يوجب على المحكمة أن تقول كلمتها مثال تسبيب غير معيب
- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . غير متعلق
٤٥٢ بالنظام العام
- تقديم أرملة المجنى عليه إعلان الوراثة وقرار تعيينها وصية
٤٥٢ على أولادها . كفايته لإثبات صفتها في الإدعاء المدني

- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التهم لعدم بلوغه سن الرشد
 الرد . من الدفع القانونية التي يخالفها الواقع . عدم جواز
 إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ٤٥٢
 خضوع الشخص لحراسة الطوارئ . لا ينتقض من أهليته . حقه في
 الاعتراض بشخصه إذا ما لحقه ضرر عن الجريمة ٤٥٢
 دفع المستول عن الحقوق المدنية بعدم مسئوليته لوقوع جريمة القتل
 الخطأ من تأممه . دفاع جوهري ٤٥٣
 ليس للمستول عن الحقوق المدنية المجادلة في أساس مسئوليته
 لأول مرة أمام محكمة النقض ٤٥٣
 عدم جواز المنازعة في صفة المدعى المدني لأول مرة أمام محكمة
 النقض ٤٥٤
 بيان صفة المحصور في الدعوى المدنية في الحكم . غير لازم إلا في
 حالة الحكم في الدعوى لصالح رافعها ٤٥٤
 الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المستند إلى محضر الصلح . رفضه
 إستنادا إلى أن المدعى بالحق المدني لم يوقع عليه . صحيح ٤٥٤
 الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية المستند إلى محضر صلح . رفضه
 إستنادا إلى أن محضر الصلح غير خاص بالدعوى المطروحة ٤٥٥
 صحيح ٤٥٥

والله

- الضرر
- ٤٤٥ شرط توافر الضرر المادي هو الإخلال بحق أو مصلحة للمضرور .
- ٤٤٥ للمجنى عليه الذي يموت عقب إصابته مباشرة الحق في التعويض
- ٤٤٥ عن الضرر الذي لحقه . إنتقال هذا الحق من بعده إلى ورثته
- ٤٤٦ الضرر المحقق - لا المحتمل - هو أساس طلب التعويض
- ٤٤٧ تفويت الفرصة . ضرر محقق وإن كان الإقادة منها أمراً محتملاً .
- ٤٤٧ وجوب التعويض عنه

- الضرر الذى يصلح أساسا للمطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية . هو ما يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة موضوع المحاكمة . الضرر الناتج عن ظروف خارجة عن الجريمة - ولو كان متصلا بواقعتها - لا يجوز المطالبة بالتعويض عنه ٤٥٧
- الضرران المادى والأدبى سيان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شئ منهما . تقديره فى كل منهما موضوعى . لا ضرورة لبيان مقدار التعويض عن كل ضرر ٤٥٨
- المسؤولية المدنية . إيجابها التعويض كل من لحقه الضرر . سواء كان الضرر ماديا أو أدبيا ٤٥٩
- عدم بيان وجه الضرر المادى والأدبى . لا يقدح فى سلامة الحكم بالتعويض المؤقت . مادام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ٤٥٩
- إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى قضى بالتعويض بسببه . كفايته . بياننا لوجه الضرر ٤٦٠
- عدم إلزام المحكمة ببيان مدى الضرر الذى قدر التعويض على أساسه . علة ذلك ٤٦٠
- تقدير ثبوت الضرر . موضوعى . شرط ذلك ٤٦١
- مسؤولية الأب عن الفعل الضار الصادر من ابنه . توافرها متى كان الابن وقت الفعل الضار لم يبلغ سنه عشر سنوات . أو بلغها وكان فى كنف أبيه . لا عبء بالنسبة وقت رفع الدعوى ٤٦١
- توافر مسؤولية متولى الرقابة . إفتراض إخلال بواجب الرقابة أو إساءة التربية . أو الأمرين معا . تقضى هذه التريسة . وقوعه على عاتق متولى الرقابة ٤٦١
- مسؤولية المتبرع عن فعل تابعه . أساسها ومناطق تحقيقها ٤٦٢

- حق والدة المجنى عليه في المطالبة بالتعويض عما أصابها من ضرر شخصي من جراء وفاته . بصرف النظر عن حقها في إرثه من علمه ٤٧.
- حق والد المجنى عليه في المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر شخصي من جراء وفاة ابنه . بصرف النظر عن حقه في إرثه من علمه ٤٧.
- طلب المدعى المدني التعويض بصفته وارث لوالد المجنى عليه . القضاء له بالتعويض بصفته وارثا للمجنى عليه . تغيير في أساس الدعوى . لا تملك المحكمة ٤٧.
- التعويض عن الضرر الأدبي . شخصي . لا يتمتع المجنى عليه ولا ينتقل إلى الغير . ومنهم ورثة المجنى عليه إلا بموجب إتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدنى ٤٧١
- طالب التعويض . جواز أن يكون غير المجنى عليه - إختصاص المحاكم الجنائية بنظره . شرطه ٤٧١
- القضاء على المتهم لصالح المستول عن الحقوق المدنية بأن يدفع له ما عساه أن يدفعه الأخير إلى المدعى بالحقوق المدنية . خطأ في القانون ٤٧٢
- يجوز للمدعى المدني طلب استبعاد التعويض عن تلف السيارة أمام محكمة الدرجة الثانية . تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس . شرطه ٤٧٣
- القضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالمبلغ المطلوب على سبيل التعويض المؤقت . مع أنها ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل . قضاء بما لا يطلبه الخصوم ٤٧٤
- المطالبة بتعويض مؤقت لعدم استقرار الضرر . الحكم بالتعويض كاملا رغم عدم استقرار عنصر الضرر . خطأ ٤٧٤

- الحكم بالتعويض غير مرتبط بالحكم بالمعقوبة . جواز الحكم به ولو قضى بالبراءة . شرط ذلك ٤٧٤
- إنقسام الإلتزام بالتعويض على اللاتئين بحسب الرؤوس عند عدم تعيين الحكم نصيب كل منهم . ما لم يمين الإتفاق أو القانون هذا النصيب ٤٧٦
- مبلغ التعويض . جواز القضاء به للمدعين جملة . أو موزعا بينهم حسبما أصاب كل منهم من ضرر ٤٧٦

خامسا

- ٤٧٦ **نظر الدعوى والحكم فيها**
- لا علاقة للمدعى بالحقوق المدنية بالدعوى الجنائية . وليس له إستعمال ما تخوله من حقوق ٤٧٦
- لا صفة للنيابة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية . ٤٧٧
- إختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية . رهن بتملقها بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم . متى تقضى المحكمة بالتعويض رغم القضاء بالبراءة ٤٧٧
- شروط قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . القضاء بالبراءة على أساس أن الواقعة منازعة مدنية . وجوب القضاء بعدم الإختصاص في الدعوى المدنية ٤٧٧
- القضاء بعدم الإختصاص بنظر الدعوى المدنية . واجب . متى ثبت أن الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه ٤٧٨
- سبب الدعوى هي الواقعة التي يستمد منها المدعى حقه في طلب التعويض . المطالبة بالتعويض عن قتل خطأ . والقضاء به عن الإصابة الخطأ - تحلو الأوراق مما يفيد أنها أدت إلى الوفاة - عدم إعتباره تغييرا لسبب الدعوى ٤٧٩

٤٧٩	- إقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس الجريمة . ثبوت إنتفاء تلك الجريمة . وجوب رفض الدعوى . شروط إحالة الدعوى المدنية للقضاء المدني فى معنى المادة ٣.٩ إجراءات
٤٨٠	- المدعى بالحقوق المدنية يسمح كشاهد ويعلف اليمين . شرط ذلك . وحالاته
٤٨٠	- عدم إجابة المحكمة لطلب الخصوم بسماع شهادة المجنى عليه وشهود الواقعة إخلال بحق الدفاع
٤٨١	- تأجيل الدعوى لإعلان المدعى بالحقوق المدنية . ثم إصدار الحكم فى الجلسة التالية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . دون ثبوت حضوره أو إعلانه . إخلال بحق الدفاع وعلان فى الإجراءات
٤٨٢	- القضاء ببراءة المتهم بغير سماح المدعى بالحقوق المدنية أو إعلانه . أثره . بعلان الحكم
٤٨٢	- وجوب وضع أحكام الإدانة والتوقيع عليها وكذلك الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية فى خلال ثلاثين يوما من صدورها . وإلا كانت باطلة
٤٨٣	- النعى بعدم بيان إسم المدعى بالحقوق المدنية فى الدعاية . لا أساس له مادام الحكم قد بيته بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب
٤٨٤	- كفاية الشك فى صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . شرط ذلك
٤٨٥	- القضاء بالبراءة المقام على عدم ثبوت الفعل المسند إلى المتهم . يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية
٤٨٥	- على النيابة تكليف الخصوم الآخرين - عدا المستأنف - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الإستئناف وإلا بنى الحكم على بطلان فى الإجراءات
٤٨٥	- قضاء محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . إستئناف المدعى المدنى لهذا الحكم . على محكمة ثانى درجة التصدى والفصل فى الدعوى المدنية . إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة . خطأ فى تطبيق القانون

- إلغاء المحكمة الإستئنافية الحكم الصادر بعدم الإختصاص بنظر الدعوى المدنية والحكم بقبولها والتصدى لموضوعها . خطأ
٤٨٦ فى تطبيق القانون
- إلغاء المحكمة الإستئنافية الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المدنية .
٤٨٧ والحكم بقبولها والفصل فيها . خطأ فى تطبيق القانون
- إلغاء المحكمة الإستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . وجوب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة
٤٨٧ للفصل فى موضوعها . علة ذلك
- الحكم الابتدائى بعدم قبول الدعوى المدنية . يوجب على المحكمة الإستئنائية إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . أساس ذلك
٤٨٨
- القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة . يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . أساس ذلك
٤٨٨
- ليس للمحكمة الإستئنافية التعرض للدعوى المدنية . طالما أن المدعى بالحق المدنى لم يستأنف الحكم
٤٨٨
- رفض الدعوى المدنية بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة .
إلغاء هذا الحكم فى الإستئناف . والقضاء بالتعويض يستلزم
٤٨٩ إجماع آراء القضاة
- إثبات صدور الحكم بالإجماع برول الجلسة ومحضرها الموقع عليه
٤٩٠ من رئيس الهيئة دليل على حصوله قرين النطق بالحكم
- إلزام المدعى المدنى بالمصاريف المدنية الإستئنافية المناسبة إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض
٤٩١
- خسران المتهم والمستول عن الحقوق المدنية دعواهما المدنية إلزامهما بمصاريفها إذا كانا متضامتين فى أصل إلزامهما المقضى به
٤٩١
- هيئة النقل العام . ليست مصلحة حكومية . عدم إعفائها من الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى
٤٩٢

- وجوب الحكم بمصاريف الدعوى على المحكوم عليه . إغفال الحكم بها . وجوب الرجوع إلى المحكمة للفصل فيها ٤٩٢
- النعى بأن المدعى بالحق المدني . لم يسدد رسوم إستئنافه . لا يقبل من المستول عن الحقوق المدنية ٤٩٣
- عدم سداد رسوم الدعوى المدنية . لا يتصل بذات المحاكمة من حيث الصحة والبطالان ٤٩٣

سادسا

- ٤٩٣ ترك الدعوى المدنية
- تخلف المدعى عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر بعد إعلانه . أثره . إعتباره تاركا لدعواه المدنية ٤٩٣
- إعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . شرطه . إعراض الحكم عن العذر الذى أبداه الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة . قصور وإخلال بحق الدفاع ٤٩٤
- تأجيل الدعوى فى غياب المدعى المدني . دون إعلانه لشخصه . لا يجوز الحكم بإعتباره تاركا لدعواه المدنية ولو كان وكيله قد علم بها . مخالفة ذلك . بطلان ٤٩٥
- جواز التنازل عن الدعوى المدنية أمام محكمة الإشكال . وجوب إثبات ترك المدعى المدني لدعواه ٤٩٦
- الدفع بإعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . شرطه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ٤٩٦
- ترك الدعوى المدنية . توقيع وكيل المدعى المدني على تقرير الإستئناف لا يفتى عن إعلان المدعى المدني لشخصه بالجلسة .. ٤٩٧
- حق المدعى المدني فى ترك دعواه فى أية حالة كانت عليها الدعوى . تأييد محكمة الإستئناف الحكم بالإبتدائى فيما قضى به من طلبات رغم ثبوت تنازل المدعى المدني عن دعواه . خطأ ٤٩٧

- حق المدعى المدني في ترك دعواه أمام المحاكم الجنائية . القضاء
في الدعوى المدنية على الرغم من ترك المدعى لها . خطأ في
٤٩٨ تطبيق القانون .
- رفع المدعى بالحق المدني دعواه المدنية . إعتباره تاركا لدعواه أمام
٤٩٨ المحكمة الجنائية . شرط ذلك .
- ترك الدعوى المدنية . لا تأثير على الدعوى الجنائية
٤٩٩
- عدم بيان فحوى الصلح . وما إذا كان يتضمن التنازل عن الدعوى
الجنائية أم يقتصر على الإدعاء المدني . قصور
٤٩٩

سابعاً

الطعن في الأحكام

٥٠٠

- الحكم بعدم قبول تدخل المدعى بالحق المدني . غير منه للخصومة .
٥٠٠ عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
- الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .
ليس منتهياً للخصومة في الدعوى المدنية أو مانعاً من السير فيها .
٥٠٠ عدم جواز الطعن فيه .
- تخلى المحكمة عن الدعوى المدنية التبعية . بإحالتها إلى المحكمة
المدنية المختصة . النعى على الحكم لعدم قضائه بعدم الاختصاص
في تلك الدعوى . غير جائز
٥٠١
- الحكم الإمتناعي فى انقضى بقبول دعوى الجئحة المباشرة وإعادة
القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . هو حكم غير
٥٠٢ فاصل فى الدعوى ولا يجوز الطعن فيه .
- نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمستول عن الحقوق
المدنية . يوجب نقضه كذلك بالنسبة للمتهم
٥٠٢
- جواز الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع
الدعوى المدنية من محاكم الجنائيات دون التقيد بتنصاب معين
٥٠٣

- حق المدعى المدني فى إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التابعة والطعن فيه بطريق النقض . شرطه ٥٠٤
- لا يجوز للمدعى المدني إستئناف حكم التعويض متى كان لا يجاوز النصاب الإتهائى للقاضى الجزئى . قضاء محكمة الإستئناف برفض الدعوى المدنية لا ينشئ له حقا فى الطعن بالنقض ٥٠٤
- صدور الحكم حضوريا بالنسبة للمدعى بالحق المدني وغيايبا بالنسبة للمتهم قاضيا بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . ميعاد الطعن فيه من المدعى المدني . يبدأ من تاريخ صدوره ٥٠٦
- جواز إستئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . شرط ذلك ٥٠٧
- حيازة الحكم فى الدعوى الجنائية لقوة الأمر المقضى . لا يؤثر فى حق المدعى بالحقوق المدنية فى إستئناف الحكم بالنسبة إلى حقوقه المدنية وحدها . لمحكمة الإستئناف التعرض لأركان الجريمة ٥٠٨
- إستقلال حق الإستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية . عن حق النيابة العامة والمتهم . على المحكمة الإستئنافية بحث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها . بصرف النظر عن كون حكمها فى الدعوى الجنائية حاز قوة الأمر المقضى ٥٠٨
- حق المدعى المدني فى إستئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . رفعة الإستئناف . يوجب على المحكمة الإستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها فى حق المتهم . عدم تقيدها بحكم أول درجة ٥٠٩
- الطعن فى الحكم فى الدعوى الجنائية . من المدعى بالحق المدني والمستول عنه . غير جائز . أساس ذلك ٥١٠
- الطعن فى الحكم فى شقه الجنائى من المدعى بالحق المدني . غير جائز ٥١١

- عدم جواز النemy على الحكم فى شقه الجنائى من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها . حد ذلك وأثره . العاملين بهيئة النقل العام موظفون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة فى المادة ٢/٦٣
- ٥١٢ إجراءات
- إستئناف المدعى بالحقوق المدنية . قاصرة على الدعوى المدنية فحسب . تناول الحكم الإستئنافى الدعوى الجنائية فى هذه الحالة خطأ فى القانون
- ٥١٤ لا يصح الجدل فى وصف الجريمة من المدعى بالحقوق المدنية . أساس ذلك
- ٥١٥ صدور حكم حضورى نهائى بالنسبة لأحد المتهمين وغيايى بالنسبة لمتهم آخر . على المدعى المدنى والمستول عن الحقوق المدنية الترخص لحين فوات ميعاد المعارضة أو الحكم فيها قبل الطعن بالنقض . . .
- ٥١٥ عدم الطعن بالنقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً
- ٥١٦ صدور الحكم غيايى أو حضورياً باعتباريا بالنسبة للمتهم . وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها . كون الحكم مازال قابلاً للمعارضة . عدم جواز الطعن بالنقض
- ٥١٦ عدم جواز الطعن بالنقض على الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى . تفويت المدعى المدنى ميعاد إستئناف الحكم . أو قبوله . أثره . عدم جواز الطعن بالنقض
- ٥١٧ لا يقبل من أوجه الطعن إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن . ما ينهائ المتهم من عدم إشعار المستول بالحقوق المدنية . لا يتصل بشخصه ولا يقبل منه لإعدام مصلحته فيه
- ٥١٨

- فصل محكمة الجنايات الدعوى المدنية وإحالتها إلى المحكمة المدنية . القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية . لا يجوز للمدعى المدني الطعن بالنقض ٥١٩
- قبول الطعن رهن بتوافر صفة الطاعن في رفعه . إقتصار الحكم على الفصل في الدعوى الجنائية . مقتضاه عدم قبول الطعن المرفوع من المدعى بالحق المدني الذي قضت محكمة أول درجة بإحالة دعواه المدنية المختصة ٥١٩
- الطعن بالنقض لا يقبل إلا ممن كان طرفاً في الحكم وبصفته التي إتصف بها . لا يغير من ذلك تقديم أسباب الطعن من صاحب الصفة ٥٢٠
- وجود صفة الطاعن شرط لقبول طعنه . مناط توافر تلك الصفة له . أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه ٥٢٠
- تقرير وكيل المدعى بالحقوق المدنية بالإستئناف بعد وفاة موكله . أثره . عدم قبول الإستئناف لرفعه من غير ذي صفة . حضور ورثة المجنى عليه بالجلسة لا يفنى عن ذلك ٥٢٠
- الطعن في الحكم الصادر من المحاكم الجنائية . في المواد الجنائية والمدنية . منوط بالخصوم أنفسهم . عدم جواز محاسبة المدعى المدني الطاعن في التأخير في رفع الطعن بقالة إمكانه توكيل محامياً عنه ٥٢١
- عدم تقديم المحامي الذي قرر بالطعن التوكيل الذي يخوله حق الطعن للتحقق من صفته . أثره . عدم قبول الطعن ٥٢١
- إغفال محكمة أول درجة الفصل في الدعوى المدنية . ليس للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الإستئنافية لتدارك هذا النقص . عليه الرجوع إلى محكمة أول درجة ٥٢٢
- إغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية . أثره . عدم إستنفاد ولايتها . الطعن بالنقض في خصوص الدعوى المدنية غير جائز . على المدعى المدني الرجوع إلى محكمة الموضوع للفصل فيها ٥٢٢

- الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية فى حدود مصلحة رافعه . حضور المدعى المدنى أمامها - فى حالة عدم إستئناف الحكم - لا يكون إلا لطلبه تأييد الحكم ٥٢٣
- إغفال الحكم المطعون فيه ببيان إدعاء المدعى بالحقوق المدنية ، وعلاقته بالمجنى عليه وصفته والمستول عن الحقوق المدنية وأساس مسئوليته . قصور ٥٢٤
- إقتصار تقرير الطعن على الحكم الجنائى من المتهم . أثره . عدم جواز التعرض للحكم الصادر فى الدعوى المدنية المقامة منه ضد المجنى عليه ٥٢٥
- عدم جواز إضارة المعارض بأى حال بناء على معارضته . سرعان ذلك على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ٥٢٥
- قاعدة عدم إضارة الطاعن بطعنه . إقتصارها على العقوبة المحكوم بها والتعويض المقرضى به ٥٢٥
- إستئناف النيابة العامة . قاصر على الدعوى الجنائية فحسب . تناول المحكمة الإستئنافية الدعوى المدنية فى هذه الحالة . خطأ فى القانون ٥٢٦
- حرمان النيابة العامة من الطعن فى الحكم بالسرعة الذى لم توقع أسبابه فى الميعاد . قاصر عليها . عدم إمتداده لأطراف الدعوى المدنية التابعة ٥٢٧
- حق المستول عن الحقوق المدنية فى إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . شرطه . طرح الدعوى المدنية وحدها على المحكمة الإستئنافية حقها فى بحث أركان الجريمة وثبوتها فى حق المتهم ٥٢٨
- إستفادة المستول عن الحقوق المدنية بطريق التبعية من إستئناف المتهم ٥٢٨

- إختصاص المستول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة . دون ثانی درجة . إنتفاء صفته فی الطعن فی الحكم الإستئنافی بطریق النقض ٥٢٩
- إمتداد میعاد الإستئناف وفقا لنص المادة ٩ . ٤ إجراءات . نطاقه . المستول عن الحقوق المدنية لیس خصما للمتهم . عدم إمتداد میعاد الإستئناف بالنسبة له . متى كان المتهم هو المستأنف الوحيد ٥٣٠
- طرق الطعن فی الأحكام ومواعيدها محددة فی قانون الإجراءات . لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فیما ورد به نص فی قانون الإجراءات . حق المستول المدني فی إستئناف الحكم فی الدعوى المدنية ٥٣١
- إقرار المتهم بقبول الحكم الصادر ضده فی الدعویین الجنائية والمدنية . حجته مقصورة علیه . عدم إمتدادها إلى المستول عن الحقوق المدنية . ٥٣١

ثامنا

طریق الإدعاء المباشر

- ٥٣٢
- حق المدعى المدني فی اختیار بین الإدعاء المباشر وإقامة دعواه أمام المحاكم المدنية . متى يسقط هذا الحق ٥٣٢
- إنعقاد الخصومة فی الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكلیفا صحیحا ٢٥٢
- التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر . رفع الدعوى المدنية بالطریق المباشر . أثره . تحريك الدعوى الجنائية . ٥٣٢
- التكليف بالحضور هو الإجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر . میعاد الإعلان الوارد فی المادة ٧ مرافعات . لا يسرى على الدعوى المباشرة . إقتضاره على الدعاوى المدنية أمام المحاكم المدنية ٥٣٣
- مناهة إباحة تحريك الدعوى بالطریق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية ٥٣٤

- مناسط قبول الدعوى المباشرة . أن تكون الدعوتان الجنائيتة والمدنية مقبولتين أمامها . أثره . إنعقاد الخصومة ٥٣٤
- رفع الدعوى المدنية بالطريق المباشر . أثره . تحريك الدعوى الجنائية مباشرتها بعد ذلك . متوط بالنيابة العامة وحدها ٥٣٥
- الأمر بعدم وجود وجه . الأصل فيه أن يكون صريحا . التأشير بإرفاق تحقيق بشكوى أخرى محفوظة لا يغير أمرا بالآ وجه عن الجريمة التى تناولها . جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر ٥٣٥
- عدم قبول النعى لأول مرة أمام النقض ببطشان الإجراءات لعدم توقيع محام على صحيفة الدعوى المباشرة ٥٣٦
- توقيع محام مشتغل على صحيفة الدعوى . غير واجب إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيتها . إقتصار المدعى المدنى فى دعواه المباشرة على طلب قرش واحد كتعويض مؤقت وعدم وجوب توقيع الصحيفة من محام ٥٣٦
- المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى المدنى رافق الدعوى المباشرة . وهى بصدد إنزال حكم قانون العقوبات ٥٣٦
- حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة . مقصور على النيابة العامة . إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى بطلب فى الجلسة ٥٣٦
- إقتصار هذه الإجازة على الدعاوى المدنية الفرعية ٥٣٦
- عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التى يرتكبها الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ٥٣٧
- القضا . بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضا . بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ٥٣٨

- إقامة الدعوى على المتهم عن لايملك رفعها قانونا . إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما . ليس للمحكمة الإستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى . عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم وعدم قبول الدعوى ٥٣٨
- مباشرة الدعوى الجنائية بعد تحريكها بطريق الإدعاء المباشر . من حق النيابة وحدها بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم . أثر تحريك الدعوى . سقوط حق النيابة فى مباشرة التحقيق فيها ٥٣٩
- حق الإلتجاء إلى القضاء . طبيعته وحدوده . تقدير الضرر الناشئ عن إستعمال هذا الحق . موضوعى ٥٣٩
- إستخلاص المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية لكيفية إجراءات التقاضى وقصد الإضرار منها . يكفى فى إثبات الخطأ التقصيرى الذى يؤدى إلى المساطة عن الضرر ٥٤٠

تاسعا

الحجية وقوة الأمر الملقى

- مدى حجية الأمر الصادر من المحكمة الجنائية أمام القضاء المدنى .. ٥٤٠
- حجية الأحكام هى للمنطوق والأسباب المتصلة به . دون غيرها ... ٥٤١
- قوة الأمر الملقى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به . تكون أمام المحاكم المدنية . وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية بالنتيجة ٥٤١
- قضاء محكمة أول درجة بالإدانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة إلى المحكمة المدنية . إستئناف المتهم هذا الحكم . وجوب أن تقصر محكمة الإستئناف حكمها على الدعوى الجنائية . قضاؤها ببراءة المتهم إستنادا إلى إنتفاء الخطأ . يس أسس الدعوى المدنية ... ٥٤٢
- صدور الحكم بالبراءة يس أسس الدعوى المدنية . بما يقيد حرية القاضى المدنى . عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ٥٤٣

- ليس للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية . فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ٥٤٣
- حق القاضي في الفصل في الدعوى الجنائية . دون إنتظار للفصل في نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ٥٤٤
- الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . له حجته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يلف قانونا . له في نطاق حجته الموقوتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ٥٤٤
- الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجته في الدعوى الجنائية ما دام لم يلف قانونا . الدفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لسابقة صدور هذا الأمر . دفع جوهرى .. ٥٤٥
- تقدير الدليل . لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه . تشكك المحكمة الجنائية في صحة الشهادة لا يمنع المحكمة المدنية من الأخذ بها .. ٥٤٦
- حجية الحكم النهائي لا تتأثر بوقاة المحكوم عليه ٥٤٦

عاشرا

إنقضاء الدعوى الجنائية أو سقوطها وأثره

- على الدعوى المدنية ٥٤٦
- إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا تأثر له على الدعوى المدنية المرفوعة معها ٥٤٦
- إنقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحاكم الجنائية . وفاة أحد الخصوم لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة متى كانت قد تهيأت للحكم ... ٥٤٧
- صدور عفو من العقوبة قبل الحكم النهائي في الدعوى الجنائية . أثره . عدم جواز المضي في نظرها ولو أمام محكمة النقض . عدم تأثير ذلك على الدعوى المدنية ٥٤٨

المستحدث فى أحكام النقص لجرمة القتل والاىذاء الخطأ

الموضوع	رقم الصفحة
- إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة . تقطيع التقادم . دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية . ٥٤٩	
- تقادم الدعوى الجنائية . عدم إنقطاعها بأى إجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء إتخذ أمام القضاء المدنى أو الجنائى . إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا أثر له على الدعوى المدنية التابعة لها ٥٥٠	
- المدة المسقطه للدعوى الجنائية . إنقطاعها بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة . الإنقطاع عينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ٥٥١	
- سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وسقوطها على كل مضى خمسة عشر عاما . عدم سقوطها إذا كانت ناشئة عن جريمة إلا بسقوط الدعوى الجنائية . ٥٥٢	
- مجرد تهيئة موافد البوتاجاز الصغيرة من اسطوانة كبيرة وحدوث انفجار . عدم كفايته دليلا على قيام الخطأ وعلاقته السببيه .. ٥٥٧	
- مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سياره أخرى أمامه . لا يعد لذاته خطأ ٥٥٨	
- مجرد الانحراف بالسيارة من جهة الى أخرى لا يعتبر دليلا على الخطأ ٥٥٨	
- مجرد السماح لقائد سياره أخرى بالمرور ثم الانحراف نحوه لا يوفى ركن الخطأ ٥٥٩	
- متى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامية ٥٦٠	
- مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة لا يعتبر دليلا على الخطأ . سلامة الحكم بالإدانة فى جريمة الاصابة الخطأ .. ٥٦٠	

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

- | | |
|-----|---|
| - | تسبب غير معيب . استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما |
| ٥٧٦ | وقع الضرر . تتوافر به رابطة السببية |
| - | ذكر إصابات القتلى دون المصابين . لا يعيب الحكم . مادامت |
| ٥٧٧ | المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات |
| ٥٧٧ | - شروط صحة الحكم فى جريمة القتل أو الإصابة الخطأ |
| - | تغيير المحكمة فى التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى قتل |
| ٥٧٧ | خطأ. هو تعديل فى التهمة نفسها. وجوب لفت نظر الدفاع إليه . |
| - | التغيير فى التهمة المحظور على المحكمة . هو الذى يقع على |
| ٥٧٨ | الأعمال المؤسسة عليها |
| | المستحدث فى أحكام النقض للتعويض عن |
| ٥٨١ | جريمة القتل والإيذاء الخطأ |
| ٥٨٣ | أولاً : رفع الدعوى المدنية وإجراءاتها |
| - | لن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام المحكمة التى |
| | تنظر الدعوى الجنائية فى أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى |
| ٥٨٣ | قفل باب المرافعة ، من هو المضرور من الجريمة |
| - | لن لحقه ضرر من الجريمة الإدعاء مدنيا أمام المحكمة المنظور |
| | أمامها الدعوى الجنائية . عدم قبول ذلك أمام المحكمة |
| ٥٨٣ | الاستثنائية |
| - | الأصل رفع الدعوى المدنية إلى المحاكم المدنية . رفعها إلى |
| ٥٨٤ | المحاكم الجنائية. شرطه |
| - | دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . |
| ٥٨٤ | إباحة رفعها إستثناء إلى المحاكم الجنائية . شرط ذلك |
| - | رفع الدعوى المدنية بالطريق المباشر . أثره |
| ٥٨٥ | |

- ٥٨٥ ثانيا : الصفة والمصلحة
- حق أرملة المجنى عليه وأولاده في المطالبة بالتعويض عما أصابهم من ضرر شخصي من جراء الوفاة بصرف النظر عن حقهم في إرثه من عدمه ٥٨٥
- حق ابنة المجنى عليه في المطالبة بالتعويض عما أصابهم من ضرر شخصي من جراء وفاة أبيها بصرف النظر عن حقها في الميراث . ٥٨٦
- لا صفة للمدعى بالحقوق المدنية في التحدث إلا في خصوص الدعوى المدنية ٥٨٦
- ٥٨٧ ثالثا : الضرر
- ليس في القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة شخص آخر غير المجنى عليه . شرط ذلك ٥٨٧
- كفاية إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ببيان لوجه الضرر المستوجب للتعويض ٥٨٧
- الإخلال بمصلحة مالية للمضرور . وكون الضرر محققا . شرطا الحكم بالتعويض عن الضرر المادي ... ٥٨٧
- التعويض عن الضرر الأدبي شخصي لا ينتقل إلى الغير إلا بموجب إتفاق أو مطالبة قضائية ٥٨٨
- ٥٨٨ رابعا : التعويض
- للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة الجنائية إذا أغفلت الفصل في التعويض ٥٨٨
- للخصم في الدعوى الجنائية أو المدنية الحق في الرجوع إلى المحكمة التي فاتها الفصل في طلباته الموضوعية كلها أو بعضها للفصل فيما أغفلته ٥٨٩
- جواز الحكم بالزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن الجريمة ، ولو كان غيره قد ارتكبها معه ٥٩٠

- الحكم بالتعويض المؤقت . متى حاز قوة الأمر المقضى .
تستقر به مبدأ المستولية فى مختلف عناصرها ودين التعويض
فى أصله وميناه ٥٩٠
- خامسا : نظر الدعوى والحكم فيها ٥٩١
- خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات
المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية . حق المدعى المدنى فى
إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . حدود ذلك ٥٩١
- خضوع الدعوى المدنية للإجراءات المقررة فى قانون الاجراءات
الجنائية متى رفعت تبعا للدعوى الجنائية . قبول المحكمة
الجنائية الادعاء المباشر . أثره ٥٩٣
- الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية هى دعوى تابعة
للدعوى الجنائية أمامها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية
يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية ٥٩٤
- متى تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية . القضاء
بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . إيجاب رفض الدعوى المدنية .. ٥٩٤
- إغفال منطوق الحكم الفصل فى الدعوى المدنية وعدم تعرضه لها
فى مدوناته وقضاء ببراءة المطعون ضده دون إيراد أسباب ذلك
عدم إعتباره فصلا فى الدعوى المدنية ٥٩٥
- نقض الحكم وإعادة المحاكمة . يعيد الدعوى إلى محكمة الاعادة
بالحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . حد ذلك . ٥٩٦
- محكمة الاعادة . تقيدها بحدود الدعوى كما طرحت عليها أول
مرة . إضافة المدعى المدنى أمامها طلب تعويض لم يسبق طرحه
على المحكمة قبل النقض . غير جائز ٥٩٧

الموضوع رقم الصفحة

- معاودة الدعوى سيرتها من النقطة التى وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض . إيداء طلبات أمام محكمة الإحالة .
٥٩٧ غير جائز
- نقض الحكم . عدم جواز تدخل المدعى المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع ..
٥٩٨
- عدم إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسّسة على المسئولية الشئنية . علة ذلك
٥٩٨
- إستئناف المدعى بالحق المدنى دون التهم للحكم الصادر من محكمة أول درجة . يوجب على محكمة ثان درجة .
٥٩٩ عدم التصدى للدعوى الجنائية.....
- الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لإتفاء صفة رافعها . جوهري .
٦٠٠
- عدم تقيد المحكمة عند نظرها الطعن المقام من المدعتين بالحق المدنى بالحكم الصادر فى الشق الجنائى ببراءة المتهم . ولو كان جائزا لقوة الأمر المقضى . أساس ذلك
٦٠٠
- تصدى المحكمة لنظر الدعوى المدنية رغم زوال ولايتها لسابقة الفصل فيها بحكم نهائى . خطأ فى القانون
٦٠١
- إغفال الحكم ذكر مواد القانون . فى خصوص الدعوى المدنية . لا يبطله . شرط ذلك.....
٦٠١
- سريان حكم المادة ٢/٤١٧ إجراءات على الحكم الصادر فى إستئناف المدعى المدنى دعواه المدنية المرفوضة . أثره
٦٠٢
- القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيايى الاستئنافى الصادر بإلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية . وجوب صدوره بإجماع الآراء.....
٦٠٢

- انتقضاء الدعوى الجنائية ب وفاة المتهم . لا يسلب المحكمة الجنائية إختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة ٦٠٣
- مثال لتسبيب سائق لحكم بالتعويض فى دعوى مدنية ٦٠٣
- سادسا : ترك الدعوى المدنية ٦٠٥
- إصابة خطأ . إجراءات المحاكمة . دعوى مدنية . تركها ٦٠٥
- تخلف المدعى بالحق المدنى عن الحضور رغم إعلانه لشخصه . أثره . اعتباره تاركا لدعواه المدنية ٦٠٦
- إعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا لدعواه المدنية . شرطه ... ٦٠٦
- سابعا : الطعن فى الأحكام ٦٠٧
- عدم جواز إستئناف الحكم الصادر بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه مادام أنه يقر بصحة الترك . أثر ذلك ٦٠٧
- جواز الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين . أساس ذلك ٦٠٧
- القضاء ببراءة المتهم لعدم ثبوت التهمة . يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم ٦٠٨
- لا يجوز للنياحة العامة الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية . علة ذلك ٦٠٩
- عدم قبول المعارضة من المدعى بالحق المدنى فى الدعوى التابعة للدعوى الجنائية ٦٠٩
- إلزام المتهم دون المستول عن الحقوق المدنية بالتعويض المدنى لا يجوز للأخير الطعن عليه بطريق النقض ٦١٠

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

- | | |
|---|-----|
| - صدور الحكم غيابيا أو حضوريا إعتباريا بالنسبة للمتهم . | |
| وحضوريا للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . كون | |
| الحكم مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم ، طعن أيهما | |
| بالنقض غير جائز | ٦١٠ |
| - قضاء محكمة أول درجة بالادانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة | |
| إلى المحكمة المدنية . إستئناف التهم هذا الحكم . وجوب أن | |
| تقتصر ثاني درجة على الدعوى الجنائية فقط | ٦١١ |
| - إستئناف المدعى بالحقوق المدنية . مقصور على الدعوى | |
| المدنية . إستئناف المدعي بالحقوق المدنية دون النيابة العامة | |
| أثره | ٦١٢ |
| - الحكم الاستئنافى الصادر فى غيبة المتهم بالبراءة ورفض | |
| الدعوى المدنية . حق المدعى المدنى الطعن فيه منذ صدوره . | ٦١٢ |
| ثامنا : طرق الادعاء المباشر | ٦١٣ |
| - جواز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر التى يرتكبها | |
| الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط . من يملك | |
| تحريكها | ٦١٣ |
| - لا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة | ٦١٣ |
| ثامسا : الحجية وقوة الأمر المقضى | ٦١٤ |
| - قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى للأحكام الباتة . أثرها | ٦١٤ |
| - حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية قاصرة على المسائل | |
| التي كان الفصل فيها ضروريا وهى خطأ المتهم ورابطة | |
| السببية بين الخطأ والضرر . إستبعاد الحكم الجنائى مساهمة | |
| المدنى عليه فى الخطأ . لا حجية له | ٦١٤ |
| - عدم تقيد القاضى الجنائى بالأحكام المدنية | ٦١٦ |

- الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة
٦١٦ الدعوى الجنائية. له حججه.....
- عاشرا: إنتضاء الدعوى الجنائية أو سقوطها وأثرها على
٦١٧ الدعوى المدنية
- الحكم الصادر بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى السدة . هو
حكم صادر فى موضوع الدعوى . على المحكمة أن تفصل فى
٦١٧ الدعوى المدنية التبعية
- انكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى السدة . لا أثر له على
٦١٨ سير الدعوى المدنية المرفوعة معها
- تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه . يوجب على المحكمة
٦١٨ إثباته . مخالفة ذلك خطأ فى القانون

نماذج للطلبات وصيغ الدعاوى

- ٦١٩ الخاصة بقضايا القتل والإيذاء الخطأ
- ١ - بلاغ لأحد مأمورى الضبط القضائى من مجنى عليه فى قضية
٦٢١ قتل أو إصابة خطأ.....
- ٢ - طلب إجراء معانة لحادث قتل أو إصابة خطأ
- ٣ - طلب إجراء معانة لحادث سيارة
- ٤ - طلب تسليم سيارة بعد ارتكاب حادث قتل أو إصابة خطأ
- ٥ - طلب لقاضى التحقيق (أو وكيل النيابة) لسماع شهادة
- ٦ - إعلان شهود فى جنحة قتل أو إصابة خطأ
- ٧ - طلب من شاهد لإعفائه من الغرامة قبل قفل باب المرافعة
- ٨ - طلب من متهم فى جنحة قتل أو إصابة خطأ لوكيل النائب العام
٦٣٠ أو لقاضى التحقيق للتصريح له بالاستعانة بخبير إستشارى
- ٩ - تظلم من قرار وكيل النيابة

الموضوع	رقم الصفحة
١٠- طلب إستلام مستندات	٦٣٢
١١- طلب صورة رسمية من محضر جنحة قتل أو إصابة خطأ	٦٣٢
١٢- طلب شهادة من الجندول	٦٣٣
١٣- طلب تقييد مبالغ حكم بها على متهم فى جنحة قتل أو إصابة خطأ	٦٣٤
١٤- طلب صرف كفالة	٦٣٦
١٥- طلب إدعاء مدنى أمام النيابة العامة أو قاضى التحقيق	٦٣٧
١٦- طلب إدعاء مدنى أمام محكمة الجنج فى دعوى قتل أو إصابة خطأ فى حالة حضور المتهم	٦٣٨
١٧- طلب مقدم للنياية العامة أو قاضى التحقيق لإعتبار المتهم حدثا فى جنحة قتل أو إصابة خطأ	٦٣٩
١٨- طلب رد إعتبار قانونى عن حكم فى جنحة قتل أو إصابة خطأ ..	٦٤٢
١٩- طلب رد إعتبار قضائى عن حكم فى جنحة قتل أو إصابة خطأ ..	٦٤٤
٢٠- دعوى مطالبة مالك عقار بإتخاذ التدابير الضرورية لدرء الخطر ..	٦٤٥
٢١- دعوى جنحة مباشرة	٦٤٦
٢٢- دعوى تعويض عن قتل خطأ ضد شركة التأمين	٦٥٠
٢٣- دعوى تعويض عن إصابة خطأ ضد شركة التأمين	٦٥٢
٢٤- دعوى تعويض عن قتل أو إصابة ضد المتهم	٦٥٤
٢٥- دعوى تعويض عن تلفيات سيارة	٦٥٥
٢٦- صحيفة إستئناف عن حكم صادر برفض طلب التعويض المورث ..	٦٥٦
٢٧- نموذج لظعن النيابة العامة بالنقض فى قضية قتل خطأ	٦٦٠

رقم الإيداع ٧٥٧٤ / ٩٥

I.S.B.N. الترقيم الدولي

977 / 5237 / 22 / X

كل نسخة غير موقعة من المؤلف تعتبر مقلدة ويعرض حائزها للمسئولية



0548979